تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣

نهضة الجنوب:
تقدم بشري في عالم متنوع

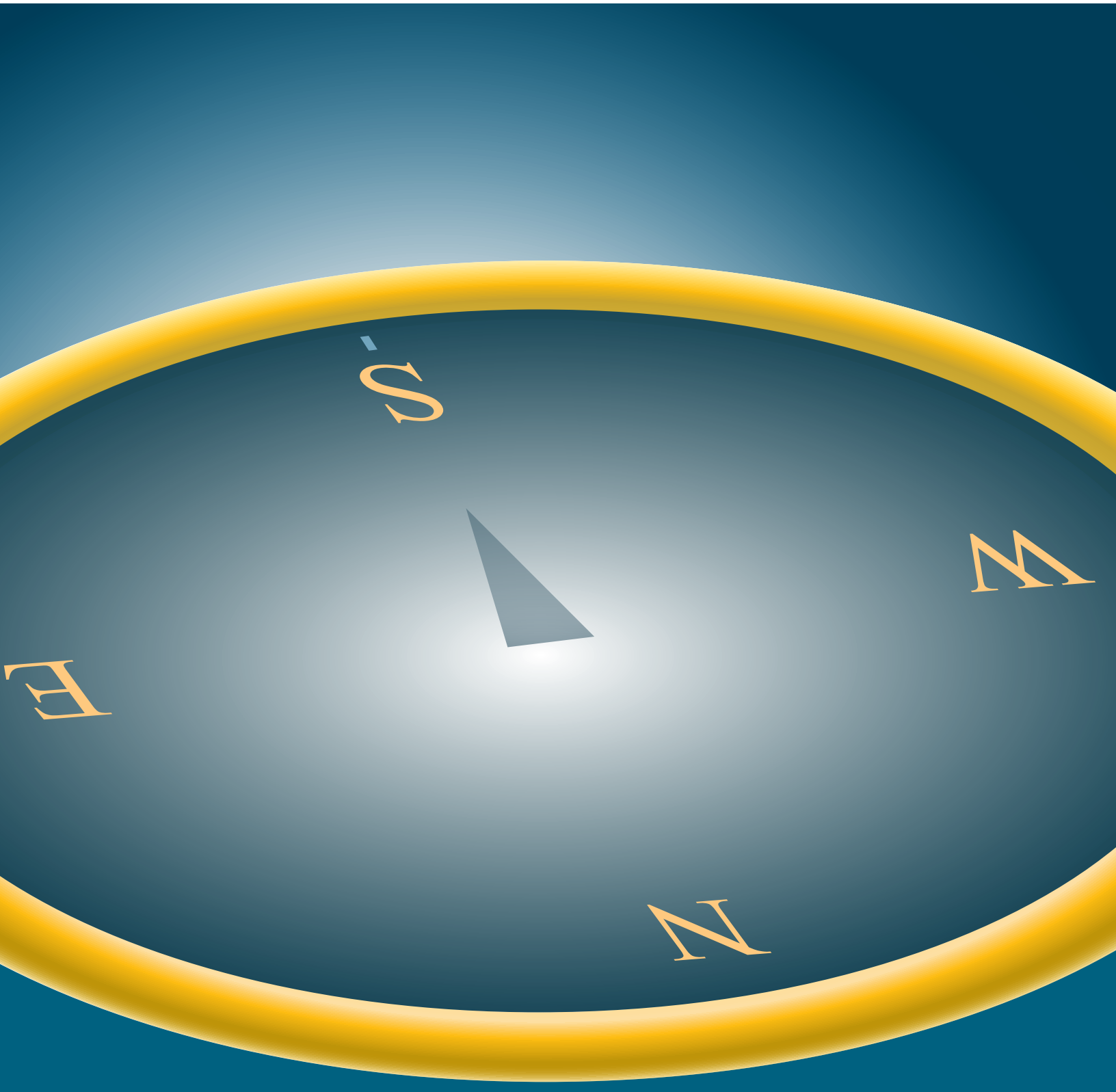

تقرير التنمية البشرية لعام 2013 هو آخر تقرير من سلسلة تقارير تصدر سنويًا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منذ عام 1990. وهي تقارير موضوعية تستند إلى تحاليل التجارب وتتناول القضايا والاتجاهات والسياسات الإنمائية.

محتويات تقرير التنمية البشرية لعام 2013، وغيره من التقارير السابقة العالمية والإقليمية والوطنية، متاحة على الموقع التالي: http://hdr.undp.org. وتتوفر على هذا الموقع النصوص الكاملة للتقرير والملخصات في أكثر من عشرين لغة. وتتوفر أيضاً سلسلة من أوراق البحث حول التنمية البشرية، ومجموعة من الخرائط المتحركة، وقواعد بيانات مؤشرات التنمية البشرية في البلدان، إضافة إلى شروح حول المصادر والمنهجيات المعتمدة في حساب أدلة التنمية البشرية، والملامح القطرية، وغيرها من المواد المرجعية التي بني عليها التقرير.

تقرير التنمية البشرية 2013

نهضة الجنوب

تقدّم بشري في عالم التنوّع

صادر عن
برنامج الأمم
المتحدة
الإنمائي

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

تقارير التنمية البشرية 2013-1990

1990	مفهوم التنمية البشرية وقياسها
1991	تمويل التنمية البشرية
1992	الأبعاد العالمية للتنمية البشرية
1993	مشاركة الناس
1994	أبعاد جديدة للأمن البشري
1995	التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين
1996	النمو الاقتصادي والتنمية البشرية
1997	التنمية البشرية والقضاء على الفقر
1998	التنمية البشرية والاستهلاك
1999	العولمة بوجه إنساني
2000	حقوق الإنسان والتنمية البشرية
2001	توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية
2002	تعميق الديمقراطية في عالم متفتّت
2003	أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية
2004	الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع
2005	التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ
2006	ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية
2007/2008	محاربة تغيّر المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم
2009	التغلّب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية
2010	الثروة الحقيقية للأمم: مسارات في التنمية البشرية
2011	الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع
2013	نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوّع

التقارير الإقليمية للتنمية البشرية: صدر، بدعم من المكاتب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خلال العقدين الماضيين، أكثر من أربعين تقريرًا إقليميًا عن التنمية البشرية تركز على خصوصيات كل منطقة وظروفها. وقد تضمنت هذه التقارير تحاليل شيّقة وقدّمت توصيات واضحة على صعيد السياسة العامة، وتناولت قضايا هامّة منها التمكين السياسي في البلدان العربية، والأمن الغذائي في أفريقيا، وتغيّر المناخ في آسيا، ومعاملة الأقليات العرقية في أوروبا الوسطى، وقضية عدم المساواة وأمن المواطنين في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.
التقارير الوطنية للتنمية البشرية: صدر أوّل تقرير وطني للتنمية البشرية في عام 1992، ومنذ ذلك الحين، تصدر التقارير الوطنية في 140 بلداً، تعدّها فرق محلية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذه التقارير التي يتجاوز عددها 700 تقريباً حتى اليوم، تتناول شواغل البلدان على صعيد السياسة العامة من منظور التنمية البشرية، وذلك من خلال استشارات وأبحاث تُجرى على الصعيد المحلي. وتتطرق هذه التقارير إلى قضايا إنمائية أساسية مثل تغيّر المناخ، وبطالة الشباب، وعدم المساواة بسبب الجنس أو الانتماء العرقي.

حقوق الطبع © 2013
محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
1UN Plaza, New York, NY 10017, USA

جميع الحقوق محفوظة. ولا تجوز إعادة طباعة أو حفظ هذه المطبوعة عبر أي نظام استرجاعي، ولا تجوز إعادة نشرها، بأي شكل أو وسيلة، سواء أكانت هذه الوسيلة إلكترونية أم آلية، أم عن طريق النسخ الصوتي، أم التسجيل، أم خلاف ذلك، دون الحصول على إذن مسبق.

هذا الكتاب مسجل في المكتبة البريطانية ومكتبة الكونغرس.

طبع في كندا في مجموعة Lowe-Martin، على ورق خالٍ من الكلورين، وفقًا لمعايير المجلس الدولي لحماية الغابات، واستخدم في الطباعة حبر مستخرج من النبات، ومصنّع بتقنيات غير ضارة بالبيئة .

(FSC Logo to be inserted here)

التحرير والانتاج: Communications Development Incorporated, Washington DC
الترجمة إلى اللغة العربية وتنسيق النص العربي للطباعة: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
التصميم: Melanie Doherty Design, San Francisco, CA
للحصول على قائمة بالأخطاء التي تكتشف بعد الطباعة، يمكن زيارة موقعنا على العنوان التالي: http://hdr.undp.org

فريـق إعـداد تقريـر التنميـة البشـرية 2013

المدير والمؤلف الرئيسي
خالد مالك

الأبحاث والاحصاءات
موريـس كوغلـر (مديـر الأبحـاث)، وميلـوراد كوفاسـفيك (مديـر الإحصـاءات)، وصوبـرا باتاشـارجي، وأسـترا بونينـي، وسيسـيليا كالديـرون، وألان فوشـس، وإيمـي غـي، وإيانـا كونوفـا، وآرتـور مينسـات، وشـيفاني نيبـار، وخوسـي بينـادا، وسـوارنبم واغلـي

الاتصالات والنشر
ويليـام أورمـي (مديـر الاتصـالات)، وبوتاغـوز أبدرييفـا، وكارلوتـا أيللـو، وإلينـور فورنييه-تومبـس، وجان-إيـف هامـل، وسـكوت لويـس، وسـامانثا ووشـوب

تقارير التنمية البشرية الوطنية
إيفا حسبرسن (نائبة المدير)، وكريستينا هاكمان، وجوناثان هال، وماري آن موانغي، وباولا بغلياني

العمليات والخدمات الإدارية
سارانتويا ميند (مدير العمليات)، وأيكاترينا بيرمان، وديان بووبدا، وماماي غيبريتساديك، وفي هواريز-شاناهان

الترجمة إلى اللغة العربية وتنسيق النص العربي للطباعة
فريق من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بإدارة وإشراف عهد سبول

تمهيد

تقرير التنمية البشرية لعام 2013 وعنوانه "نهضة الجنوب: تقدّم بشري في عالم متنوّع" هو تقرير يتناول التطوّرات الجيوسياسية التي نشهدها في الوقت الحاضر، ويبحث القضايا والاتجاهات المستجدّة، والجهات التي تعيد رسم ملامح التنمية في العالم.

ويؤكد التقرير أن التحوّل الذي حققه عدد كبير من البلدان النامية، بحيث أصبح لديها اقتصادات قوية، ونفوذ سياسي متزايد، هو تحوّل يحدث آثارًا بالغة على التقدّم في التنمية البشرية.

ويشير التقرير إلى أن جميع البلدان حققت، على مدى العقد الماضي، إنجازات متسارعة في التعليم والصحة والدخل، حسب مقاييس دليل التنمية البشرية. فلم يسجل أي بلد من البلدان التي تتوفر عنها بيانات قيمة لدليل التنمية البشرية في عام 2012 دون القيمة التي سجلها في عام 2000. وخلال هذه الفترة سجلت البلدان ذات التنمية البشرية المتدنية تقدّما سريعاً، أسهم في تحقيق تقارب في أرقام الدليل بين مختلف بلدان العالم، مع أنّ التقدّم كان متفاوتًا ضمن مناطق الدليل وفيما بينها.

ويتوقف التقرير عند البلدان التي حققت ارتفاعًا كبيرًا في قيمة دليل التنمية البشرية بين عامي 1990 و2012، في الدخل وفي عناصر التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل، ويتناول بالتحليل الاستراتيجيات التي أهلت هذه البلدان لتحقيق هذا الأداء. وتقرير التنمية البشرية لعام 2013 هو مساهمة قيّمة في الفكر الإنمائي، إذ يصف عوامل محدّدة كانت بمثابة محرك للتحوّل في التنمية، ويقترح أولويات على صعيد السياسة العامة، يمكن أن تساعد على الاستمرار بزخم الماضي في المستقبل.

وحسب التوقّعات التي يتضمنها هذا التقرير، سيتجاوز، بحلول عام 2020، مجموع الإنتاج لثلاثة بلدان نامية كبيرة، أي البرازيل والصين والهند، مجموع إنتاج ألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. والمصدر الرئيسي لهذا النمو هو الشراكات الجديدة في التجارة والتكنولوجيا، القائمة بين بلدان الجنوب، وهذا ما يظهره هذا التقرير.

ومن الرسائل الرئيسية التي يطلقها هذا التقرير وقبله التقارير السابقة للتنمية البشرية، أن النمو الاقتصادي وحده لا يحقق تقدّما تلقائيًا في التنمية البشرية. فالسياسات المناصرة للفقراء والاستثمارات في إمكانات الأفراد، بالتركيز على التعليم والتغذية والصحة والتشغيل، هي التي تتيح للجميع إمكانات الحصول على العمل اللائق وتحقيق التقدّم الثابت.

ويقترح هذا التقرير أربعة مجالات للاستمرار بزخم التقدّم الإنمائي، وهي المساواة بين الجنسين، وإعلاء صوت المواطنين وتمكينهم من المشاركة، ومنهم الشباب، ومواجهة الضغوط البيئية، ومعالجة التغيّرات الديمغرافية.

وفي ظل تحدّيات عالمية تزداد تشعّبًا وتتجاوز حدود البلدان، لا بدّ من تنسيق الإجراءات اللازمة لمواجهة التحديات الملحة الماثلة أمام عصرنا، من القضاء على الفقر، وتغيّر المناخ، والأمن والسلام. وبينما تزداد البلدان ترابطاً، عن طريق التجارة والهجرة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لم يعد من المستغرب أن يُحدث أيّ قرار يُتخذ في أيّ مكان آثارًا بالغة على أماكن أخرى. والأزمات التي ألمّت بالعالم في الأعوام الماضية، أي أزمة المال وأزمة الغذاء وأزمة تغيّر المناخ، وأوقعت أضرارًا بحياة الكثيرين، إنما هي تأكيد على واقع الترابط وضرورة العمل الجماعي من أجل تحصين الأفراد من تداعيات الصدمات والكوارث.

وللاستفادة من مخزون المعرفة والخبرة، ومن الفكر الإنمائي الذي تزخر به تجربة الجنوب، يقترح هذا التقرير بناء مؤسسات جديدة تؤدي دورًا فاعلاً في التكامل الإقليمي وفي التعاون بين بلدان الجنوب. فالقوى الصاعدة في العالم النامي، هي لبلدان نامية

أخرى مصدر سياسات اقتصادية واجتماعية مبتكرة وناجحة، كما هي جهات شريكة فاعلة في الاستثمار والتجارة والتعاون الإنمائي.

وقد حققت بلدان كثيرة من الجنوب تنمية سريعة، وتجاربها وكذلك تجارب التعاون بين بلدان الجنوب، هي مصدر إلهام للسياسة الإنمائية. وباستطاعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يؤدي دورًا فاعلاً، باعتباره وسيطاً لنقل المعرفة، ولجمع الشركاء، من حكومات ومؤسسات تابعة للمجتمع المدني، وشركات متعددة الجنسيات، بهدف تبادل التجارب والخبرات. علينا جميعًا العمل على بناء القدرات واستقاء العبر. وفي هذا التقرير من الأفكار ما يفيد في توجيه الالتزام بالتعاون بين بلدان الجنوب في المستقبل.

ويتضمن التقرير دعوة إلى مراجعة نقدية على مستوى مؤسسات الحكم العالمي، بهدف بناء عالم ملؤه المساواة والإنصاف. فالهياكل القديمة، لم تعد تواكب الواقع الاقتصادي والجيوسياسي الجديد، ولا بدّ من خيارات جديدة للشراكة في عصر جديدة. ويطلق التقرير دعوة إلى المزيد من الشفافية والمحاسبة، ويشدّد على أهمية دور المجتمع المدني العالمي في مناصرة هذا الهدف، وإشراك أكثر الفئات تعرّضاً للتحديات العالمية في عملية اتخاذ القرار، وهم أشد الفئات فقرًا وضعفًا في العالم.

وفيما يتواصل النقاش حول الخطة العالمية للتنمية لما بعد عام 2015، أملي أن يلقى هذا التقرير اهتمام الكثيرين، فيطّلعون عليه، ويفكرون فيما يحمله من عبر في عالم يتغيّر بخطى متسارعة. ففي محتوى هذا التقرير ما يجدّد مفهومنا للتنمية في العالم، وما يظهر العبر التي يمكن استقاؤها من تجارب بلدان كثيرة من الجنوب حققت تقدّمًا سريعاً في التنمية.

هلن كلارك
مديرة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

كلمة شكر

تقرير التنمية البشرية هو ثمرة جهود تضافرت بقيادة مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، ومساهمات قيّمة من باحثين ومستشارين. أمّا النتائج، والتحاليل، والتوصيات بشأن السياسات، فهي، كما كانت في التقارير السابقة، تعود إلى المؤلفين.

وإصدار هذا التقرير في آذار/مارس 2013 هو عودة إلى الوقت الأصلي، إذ كانت تقارير التنمية البشرية تُطلق وتُوزّع في أوّل فصل من العام. وهذا يتيح تجميع أحدث البيانات الإحصائية اللازمة للمؤشرات التي تتكوّن منها أدّلة التقرير، ويفسح المجال للمزيد من المناقشة وتناول أهم نتائج ومضامين التقرير خلال عام صدوره.

وقد استرشد معدّو هذا التقرير بقراءة دقيقة للتقارير الأولى التي أعدّت بإشراف محبوب الحق، فاستهلوا هذا التقرير، كما في التقارير السابقة، باستعراض لحالة التنمية البشريّة في الوقت الراهن، وتناولوا قضايا واتجاهات أساسيّة في التنمية يشهدها عالم اليوم. وقدّم أمارتيا سين وفرنسيس ستيوارت، معاونا محبوب الحق، تعليقات نقدية ومساهمات مكتوبة قيّمة.

ومن دواعي الفخر أن يحتوي هذا التقرير على مساهمات موقّعة من كلّ من أكيهيكو تاناكا، رئيس الوكالة اليابانية للتعاون الدولي؛ وجودت يلماز، وزير التنمية التركي؛ ومايكل بلومبيرغ، عمدة مدينة نيويورك؛ وغيرهم. ونودّ أن نخصّ بالشكر معدّي الأبحاث الذين كلّفهم مكتب تقرير التنمية البشرية، وقد ساهموا في إثراء مفهومنا للمواضيع التي أخذنا على عاتقنا طرحها، وهم: إنج كول، وأيلين غرابيل، وباتريك هلر، وباري هيوز، وبيتر كراغلند، وخليل حمداني، وديباك نيار، وشيفا كومار، وفريد بلوك، وليونس نديكومانا، ونادر فرغاني، ونغاير ودز، وولفغانغ لوتز.

وخلال إعداد هذا التقرير، استعان الفريق برؤية ومشورة مجموعة مستشارين لدى مكتب تقرير التنمية البشرية، وخصوصاً: إدوارد أينسو، وباتريك غيلومون، وجاياتي غوش، وجيمس ألكسندر ميرليس، وراجندرا باشوري، وريزال رملي، وريما خلف، وسمير رضوان، وغوستاف رانيس، وكانده يومكيلا، وكريستوفام بواركي، ومايكل أليوت، وميغيل سزيكيلي، ونانا هفيدت، ونورا لستيغ.

ونود أيضًا تقديم الشكر للخبراء الإحصائيين في مكتب تقرير التنمية البشرية، الذين قدّموا المشورة فيما يتعلّق بالطرق المتبعة لحساب المؤشرات وانتقاء البيانات، وهم: إدواردو سويو غارزا-ألدابي، وأنتوني أتكينسون، وأنتوني كيليلي، وإنريكو جيوفانيني، وبن بول منغيريزا، وبيتر هاربر، ورشيد بن مختار بن عبد الله، ومارسيا كينتسلر، وهندريك فان دير بول.

وأدّلة التقرير المركبة ومصادره الإحصائية الأخرى تعتمد على خبرات متخصصة عريقة، معروفة في العالم، لتأمين البيانات، ونودّ أن نشكر ذوي الخبرة على تعاونهم الدائم في مشروع تقرير التنمية البشرية. ومن أجل التحقق من دقّة البيانات ووضوحها، تولّى فريق من المستشارين من الخارج مراجعة النتائج الإحصائية، وهم: أكمل أبدورازاكوف، وسابينا ألكيري، وفيرجينيا كرويسين، وكلاوديو مونتنغرو، وكينيث هارتغن.

أمّا العمليات الاستشارية التي نُظّمت في مختلف أنحاء العالم لإعداد التقرير، فاعتمدت على دعم سخيّ من منظمات وأفراد يضيق المجال لذكرهم في هذا السياق. وقد أجريت هذه العمليات الاستشارية بين أيلول/سبتمبر 2011 وحزيران/يونيو 2012 في أديس أبابا، والرباط، وبرازيليا، وبون، وجنيف، وسانتياغو، وطوكيو، وكولومبو، ونيويورك. وقائمة المنظمات المشاركة، بما فيها المكاتب الوطنية والإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، متاحة على الموقع التالي: http://hdr.undp.org/en/reports/hdr2013/consultations، ونحن نشكر دعمها بامتنان كبير.

والعديد من زملائنا العاملين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سواء أكانوا من

مجموعة قرّاء مكتب تقرير التنمية البشرية أو من المجموعة التنفيذية، قدّموا أفكارًا ووجهات نظر قيمة أثناء إعداد التقرير ووضعه في صيغته النهائية. ونخصّ بالشكر آجاي شيبرو، وأنتونيو فيجيلانتي، وأنورادها راجيفان، وأولاف كيورين، وبن سلاي، وبيدرو كونسيسياو، وتورهان ساليه، وثانغافال بالانيفيل، وجورج رونالد غراي مولينا، وريبيكا جرينسبان، وسليم جاهان، وشارل ماكنيل، وشانتانو موخرجي، وعادل عبد اللطيف، وعبدولاي مار دايي، وكاني وينياراجا، وكمال ملهوترا، ومادي موسى، ومنير تابت، وناتاليا لينو، وهيذر سيمبسون، وهيرالدو مونوز.

وأجرت مجموعة من الزملاء الشباب مراجعة قيّمة ودقيقة للوقائع الواردة في هذا التقرير، وهم أليسّا فلاديمير، وجوشوا غرينستاين، وديانا خيمينيز، وفيرونيكا بوستال، وفيليب باستيان، وني غو، ووانشان لي.

وقد استفاد التقرير من مبادرة أصدقاء كثيرين، لم يدّخروا جهداً لإثراء مضمونه وتعزيز وقعه. فإضافة إلى القراءة النقدية التي أجراها جومو كوامي سندارام وفرانسيس ستيوارت، أجرى بيتر ستالكر، وبيدرو كونسيسياو، وتيري ماكينلي، وخالد حمداني، وشيف كومار، مراجعة شاملة. ونشكر أيضًا فريق المحررين في Communications Development Incorporated، ورئيسه بروس روس-لارسون، ومعه إيلين ويلسون، وكريستوفر تروت، وميتا دي كوكورومون، والمصمّمة ميلاني دوهرتي.

تولى ترجمة التقرير الى اللغة العربية وتنسيق النسخة العربية للطباعة للسنة الثالثة على التوالي فريق من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بإدارة وإشراف عهد سبول.

وأشكر بامتنان كبير فريق مكتب تقرير التنمية البشرية على إخلاصه وتفانيه في إصدار هذا التقرير بأرفع معايير البحث العلمي.

خالد مالك
مدير
مكتب تقرير التنمية البشرية

المحتويات

تمهيد iv
كلمة شكر vi
لمحة عامة 1
مقدّمة 13

الفصل 1
حالة التنمية البشرية 23
تقدّم الأمم 25
التكامل الاجتماعي 39
الأمن البشري 41

الفصل 2
الجنوب في قلب العالم 45
استعادة التوازن: عالم للجميع والجنوب في قلب العالم 45
زخم من التنمية البشرية 51
الابتكار وريادة الأعمال في الجنوب 57
أشكال جديدة من التعاون 59
التقدم في جوّ من عدم اليقين 63

الفصل 3
محركات التحوّل في التنمية 65
المحرك 1: الدولة الإنمائية الفاعلة 68
المحرك 2: اختراق الأسواق العالمية 76
المحرك 3: الابتكار والحزم في السياسات الاجتماعية 80

الفصل 4
استمرار الزخم 91
أولويات السياسات في البلدان النامية 91
وضع النماذج للاتجاهات الديمغرافية والتعليمية 101
أثر ارتفاع معدّل السكان المسنين 106
الحاجة إلى سياسات طموحة 106
الفرصة السانحة 108

الفصل 5
الحكم والشراكة في عصر جديد 111
رؤية عالمية جديدة للسلع العامة 112
تمثيل أفضل للجنوب 115
المجتمع المدني العالمي 117
نحو التعدّدية المتماسكة 118
السيادة المسؤولة 122
مؤسسات جديدة وآليات جديدة 123
خلاصة: شركاء في عصر جديد 126
الحواشي 133
المراجع 141

الملحق الإحصائي
دليل القارئ 150
مفاتيح البلدان وترتيبها حسب دليل التنمية البشرية، 2012 155
الجداول الإحصائية
1. دليل التنمية البشرية وعناصره 156
2. اتجاهات دليل التنمية البشرية، 1980-2012 160
3. دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة 164
4. دليل الفوارق بين الجنسين 168
5. دليل الفقر المتعدد الأبعاد 172
6. التحكم بالموارد 174
7. الصحة 178
8. التعليم 182
9. التكامل الاجتماعي 186
10. حركة التجارة الدولية بالسلع والخدمات 190
11. حركة رأس المال والهجرة الدولية 194
12. الابتكار والتكنولوجيا 198
13. البيئة 202
14. اتجاهات السكان 206
المناطق 210
المراجع الإحصائية 211
ملحق فني: ملاحظات توضيحيّة حول الإسقاطات 212

الأطر
1.1 الإنصاف والاقتصاد الكلي والتنمية البشرية 24
1.2 تخفيضات قصيرة الأجل ونتائج طويلة الأمد: ارتفاع معدلات الخصوبة في أفريقيا 24
1.3 ما معنى أن تكون إنساناً؟ 26
1.4 المؤشرات الذاتية للرفاه: ازدياد القبول بالفكر والسياسة 30
1.5 عدم المساواة يكبح التنمية البشرية 33
1.6 نوعية التعليم: الإنجازات المحققة في إطار برنامج التقييم الدولي للطلاب 35
1.7 الكفاءات الاجتماعية: التنمية البشرية تتخطى الفرد 38
1.8 الأبعاد الهيكلية للفقر 39
2.1 اندماج الجنوب في الاقتصاد والتنمية البشرية 46
2.2 حيازة الجنوب للماركات في الشمال 50
2.3 علاقات ملزمة: اعتماد الجنوب على الشمال والشمال على الجنوب 51
2.4 الهواتف النقالة وشبكة بالابا: إندونيسيا تستفيد من تكنولوجيا الاتصالات 53
2.5 العمل اللائق في عالم التنافس 55
2.6 التجميع النهائي ليس مجرد أجور منخفضة 56
2.7 البرازيل والصين والهند تعمل في زامبيا 59
3.1 الظروف التاريخية حاسمة ولكنها ليست قدرًا محتّمًا 67
3.2 ما هي الدولة الإنمائية؟ هل ينبغي أن تكون دولة متسلّطة؟ 69
3.3 اليابان والتعاون الثلاثي 70
3.4 الاستثمار في الزراعة 71
3.5 أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى: الشمال يلتقي بالجنوب 73
3.6 المحكمة العليا في الهند تصدر حكمًا تقدميًا: مقاعد للأطفال المحرومين في المدارس الخاصة 81

3.7 بنغلاديش: إنجازات كبيرة في بقاء الأطفال على قيد الحياة 83
3.8 تعزيز الحماية الاجتماعية في تركيا 85
3.9 برامج تحويلات نقدية مشروطة وبرنامج الفرص في المكسيك (Oportunidades) 86
3.10 مدينة نيويورك تتطلّع إلى الجنوب للحصول على مشورة بشأن سياسات مكافحة الفقر 87
4.1 الأسباب التي ترجح اختلاف التوقعات السكانية في جمهورية كوريا والهند 92
4.2 الصين وغانا: من المستفيد من العائد الديمغرافي؟ 104
5.1 التداخل بين العام والخاص: النقل 112
5.2 برلمان عالمي من أجل الديمقراطية العالمية؟ 118
5.3 التمويل الإقليمي في آسيا: مبادرة شيانغ ماي المتعددة الأطراف وبنك التنمية الآسيوي 120
5.4 مؤسسة المساعدات الطوعية: بنك التنمية في أمريكا اللاتينية 121

الأشكال

1 تسارع التقدّم في دليل التنمية البشرية 14
2 أكثر من 40 بلدًا من البلدان النامية حققت تحسنًا فاق المتوقع في دليل التنمية البشرية بين عامي 1990 و2012، بالمقارنة مع الدليل الأصلي في عام 1990 14
3 يتوقّع أن يبلغ مجموع إنتاج اقتصادات البرازيل والصين والهند 40 في المائة من الإنتاج العالمي بحلول عام 2050، بعد أن كان يشكّل 10 في المائة من الإنتاج العالمي في عام 1950 15
4 يتوقّع أن يستمر تزايد أعداد السكان من الطبقة الوسطى في الجنوب 16
5 شهد العقد الأخير زيادة ضخمة في عدد المشتركين في الإنترنت في الجنوب 17
6 يملك 15 بلدًا ناميًا على الأقل علاقات تجارية قوية مع أكثر من 100 شريك تجاري سواء أكان في التصدير أم في الاستيراد 18
7 الاحتياطي الرسمي بالعملات الأجنبية حسب مجموعات البلدان 20
1.1 ارتفع نصيب الفرد من الدخل في المجموعات الأربع لدليل التنمية البشرية، إنما بدرجات متفاوتة 28
1.2 نمو مطرد في الدخل في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى في العقد الماضي 28
1.3 الفارق بين فقر الدخل والفقر المتعدد الأبعاد يتّسع مع انخفاض قيمة دليل التنمية البشرية 31
1.4 تفاوت ملحوظ بين البلدان من حيث الفارق بين فقر الدخل والفقر المتعدد الأبعاد 32
1.5 الخسائر الناجمة عن عدم المساواة في دليل التنمية البشرية وعناصره 33
1.6 تسجل غالبية المناطق مزيداً من عدم المساواة في الدخل، وتراجعاً في عدم المساواة في الصحة والتعليم 34
1.7 قليلة هي البلدان التي تسجل ارتفاعاً في دليل التنمية البشرية وانخفاضاً في البصمة الإيكولوجية في آن، وهو شرط من شروط استدامة التنمية البشرية 37
1.8 لا تترافق التنمية دومًا مع ارتفاع في الإنفاق العسكري 42
2.1 ازدياد حصة التجارة بين بلدان الجنوب من مجموع التجارة العالمية بالبضائع بأكثر من ثلاث مرات وتراجع في حصة التجارة بين بلدان الشمال، 1980-2011 48
2.2 حركة الاستثمار الأجنبي المباشر من الجنوب وإليه: زيادة سريعة منذ التسعينات 49
2.3 استخدام الإنترنت في الفترة من 2000 إلى 2010: نمو سنوي بنسبة تتجاوز 30 في حوالى 60 بلدًا ناميًا 52
2.4 علاقة ترابط بين نصيب الفرد من عائدات التصدير والتنمية البشرية 54
2.5 الاستثمار الأجنبي المباشر حاليًا يتأثر إيجابيًا بإنجازات الصحة والتعليم في الأعوام السابقة 55
2.6 اقتصادات الأسواق الناشئة تراكم احتياطيًا كبيرًا بالعملات الأجنبية منذ عام 1995 60
3.1 بلدان عديدة سجلت أداءً جيدًا في الدخل وفي أبعاد التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل 65
3.2 علاقة ترابط إيجابي بين قيمة دليل التنمية البشرية في الوقت الحاضر وأوجه الإنفاق العام في الماضي... 72
3.3 بقاء الطفل على قيد الحياة في الحاضر والإنفاق العام في الماضي على الصحة 72
4.1 تحسّن في نتائج التعليم حسب سيناريو المسار السريع 96
4.2 فرص العمل لم تواكب التحصيل العلمي في غالبية البلدان 97
4.3 إنتاجية الكربون ترتفع في بعض البلدان وتنخفض في أخرى في كل مجموعات دليل التنمية البشرية 98
4.4 السيناريوهات البيئية المختلفة: آثار مختلفة على الفقر المدقع 100
4.5 تغيّر نسب الإعالة مع سياسات التعليم 102
4.6 نسبة المسنين من مجموع السكان تزداد بسرعة في البلدان النامية 105
4.7 توقعات التنمية البشرية لعام 2050 تبدو أفضل حسب سيناريو التقدم السريع، لا سيما في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة 105
4.8 تبدو نتائج التنمية البشرية بحلول عام 2050 أفضل حسب سيناريو التقدم السريع 106
4.9 ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2050 حسب سيناريو التقدم السريع 107
5.1 تحسن كبير متوقّع في قيمة دليل التنمية البشرية حسب سيناريو التقدم السريع، في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وجنوب آسيا 124
5.2 تخصيص جزء بسيط من الاحتياطي الدولي لتسعة بلدان من مجموعة العشرين من الجنوب يمكن أن يكون مصدر موارد إضافية كبيرة للاستثمار العام في البنى التحتية في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وجنوب آسيا 124

الخرائط

1.1 الترابط السلبي بين معدلات جرائم القتل وقيمة دليل التنمية البشرية 41
2.1 توسّع التصدير من تايلند، 1995-2011 47

الجداول

1.1 دليل التنمية البشرية وعناصره حسب مجموعات دليل التنمية البشرية، 2012 27
1.2 البلدان الخمسة الأولى من حيث التفوق في ترتيب دليل التنمية البشرية على ترتيب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، 2012 29
1.3 علاقة الترابط بين عدم المساواة والرضا بحرية الخيار وبالمجتمع، 2007-2012 40
2.1 التجارة بين أقل البلدان نموًا والصين، 2000-2001، و2010-2011 48
2.2 نماذج مختلفة من الشراكات الإنمائية 58
3.1 بلدان نامية تحتل مرتبة مرتفعة إما في خفض عجز دليل التنمية البشرية أو في نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، 1990-2012 66
3.2 حصة البلدان التي حققت مستويات مرتفعة في التنمية البشرية في مجموع الصادرات العالمية من السلع والخدمات 1990-1985 و2010-2005 77
4.1 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل الخصوبة الإجمالي في مجموعة من البلدان حسب مستوى تعليم الأمهات، لآخر سنة متوفرة منذ عام 2005 93
4.2 العدد المتوقع لوفيات الأطفال دون سن الخامسة، حسب سيناريو التعليم 94
4.3 عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع وفق سيناريو الكوارث البيئية حسب المناطق، 2010-2050 100
4.4 نسبة الإعالة في مجموعة من البلدان، 1970-2050 103
4.5 عدد الذين يعانون من الفقر المدقع في المناطق أو بعض البلدان، سيناريو الحالة المرجعية والتقدم السريع، 2010-2050 107

”عندما نستكين للأمان نبني عالماً
يفتقر إلى الأمان“

Dag Hammarskjold

لمحة عامة

حققت بلدان عديدة من الجنوب في الأعوام الماضية تقدّمًا شاملاً في التنمية البشرية في تطوّر يبعث على الأمل أهّل تلك البلدان لدخول الساحة العالمية، في ظاهرة تستحق تسمية «نهضة الجنوب». وإذ تتعالى من الجنوب أصوات تطالب بأطر للحكم الدولي تتأسس على مبادئ الديمقراطية والمساواة والتمثيل الشامل للجميع، يشهد العالم مزيدًا من التنوّع في الصوت وفي النفوذ يخالف المبادئ التي استرشد بها صانعو السياسات وبُنيت عليها المؤسسات في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي خطوة هامة أيضًا، تُعيد بلدان نامية كثيرة النظر في مفاهيم تحقيق التنمية البشرية. فنهضة الجنوب لم تكن نتيجة للتمسك بمجموعة جاهزة من وصفات السياسات العامة، بل نتيجة لوضع سياسات عملية انطلاقًا من الظروف والفرص المحلية، سياسات هي وليدة الاقتناع بضرورة تفعيل دور الدولة في التنمية، والإصرار على النهوض بالتنمية البشرية، ودعم التعليم والرعاية الاجتماعية، والانفتاح على التجارة والابتكار. ولتحقيق التقدّم في المستقبل، سيكون على صانعي السياسات توجيه الاهتمام اللازم لقضايا المساواة، والاستماع إلى صوت الجميع، والمساءلة، ومعالجة المخاطر البيئية، ومواكبة التغيّرات الديمغرافية.

وعلى مدى العقود الماضية سجلت بلدان من مختلف أنحاء العالم تقاربًا في مستويات التنمية البشرية، حسبما يظهره دليل التنمية البشرية، وهو مقياس مركب يضمّ مؤشرات موزّعة على ثلاثة أبعاد هي: طول العمر، ومستوى التحصيل العلمي، والقدرة على التحكم بالموارد من أجل عيش حياة لائقة وكريمة. وقد سجلت مختلف مجموعات البلدان والمناطق تحسّنًا في جميع عناصر دليل التنمية البشرية، وجرى التقدّم بسرعة لافتة في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة والبلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة. ومع هذا التقدّم يمكن القول إن العالم يتجه أكثر فأكثر نحو تحقيق المساواة. غير أن فوارق كبيرة في تجربة التنمية البشرية تستتر وراء المتوسطات المسجلة، إذ بقيت التباينات كبيرة ضمن البلد الواحد سواء أكان في بلدان الشمال أم في بلدان الجنوب، واتسعت الفوارق في الدخل داخل البلدان وفيما بينها.

ومع أن معظم البلدان النامية أبلت بلاءً حسنًا، سجلت بلدان عديدة أداءً مميزًا يليق بتعبير «نهضة الجنوب». وإذا كان التقدّم السريع قد تركز في بعض البلدان الكبرى مثل إندونيسيا، والبرازيل، وتركيا، وجنوب أفريقيا، والصين، والهند، فهذا لا ينفي حدوث تقدّم ملحوظ أيضًا في بلدان أصغر حجمًا، مثل بنغلاديش، وتونس، ورواندا، وشيلي، وغانا، وموريشيوس.

ونهضة الجنوب حدثت بسرعة وعلى نطاق لم يسبق لهما مثيل. فالازدهار الاقتصادي في الصين والهند، مثلاً، بدأ في بلدين يبلغ عدد سكان كل منهما مليار نسمة، وفي أقل من ثلاثين عامًا تمكن البَلَدان من مضاعفة نصيب الفرد من الإنتاج، وكان لهذه القوة الاقتصادية أثر على عدد من السكان يفوق بكثير دائرة تأثير الثورة الصناعية[1]. وبحلول عام 2050، من المتوقع أن يبلغ مجموع الإنتاج في البرازيل والصين والهند فقط، نسبة 40 في المائة من الإنتاج العالمي بمعادل القوة الشرائية.

وفي زمن عدم اليقين، تقود بلدان الجنوب النمو الاقتصادي العالمي، وتسهم في نهوض الاقتصاد في بلدان نامية أخرى، وفي الحد من الفقر، وفي زيادة الثروة. غير أن هذه البلدان لا تزال تواجه تحديات كبيرة، وهي موطن للكثير من فقراء العالم. وقد أثبتت قدرتها على الاستفادة من العولمة، واعتماد سياسات عملية، فاستطاعت بتوجيه الاهتمام نحو التنمية البشرية أن تطلق الفرص الكامنة في اقتصاداتها.

عالم يتغيّر: الجنوب في قلب العالم

يبدو العالم للناظر إليه من الخارج منقسمًا إلى عالمين: جنوب يعيش زمن نهضة، تتجلى مظاهرها في الصين والهند، حيث التقدّم في التنمية البشرية، والنمو القوي، وآفاق مشجعة للحد من الفقر؛ وشمال يعيش زمن أزمة، حيث اللجوء إلى سياسات التقشف، وغياب النمو الاقتصادي يسبّب ضائقة على ملايين العاطلين عن العمل والمحرومين من الفوائد بسبب الضغوط الجسيمة التي يفرضها هذا الوضع على العقود الاجتماعية.

وفي العالم اليوم العديد من المشاكل المتأصلة التي لا تميّز بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال، وأهمها اتساع الفوارق في الكثير من البلدان المتقدّمة منها والنامية، وهذه المشاكل تهدّد بإعاقة النهوض الشامل وبتقويض استدامة التقدّم في المستقبل، وتضعف جهود الحد من الفقر، وتطرح تحدّيات كبيرة على صعيد البيئة.

وتقرير التنمية البشرية لعام 2013، إذ يركز على نهضة الجنوب وتأثيرها على التنمية البشرية، يتناول أيضًا التغيّر الذي يشهده العالم، ومعظمه نتيجة لهذه النهضة. ويتطرق التقرير إلى الإنجازات المحققة والتحديات الناشئة، وبعضها نتيجة لهذا النجاح، وما يتيحه من فرص لبناء نظام للحكم العالمي والإقليمي يمثل الجميع.

بلدان الجنوب لا تستغني عن بلدان الشمال، والعكس صحيح

وقصة نهضة الجنوب قصة تحمل على الأمل، وتدعو إلى الحذر في آن. فبلدان الجنوب لا تستغني عن بلدان الشمال، والعكس صحيح أيضًا، ولاسيّما في ظل الترابط المتزايد بين مختلف أنحاء العالم. وقد شهدت الأعوام الماضية، توجهًا جديدًا في الإنتاج العالمي، مع زيادة الإنتاج المخصص للتجارة الدولية، وبلغت نسبته في عام 2011 حوالى 60 في المائة من مجموع الإنتاج العالمي. وكان للبلدان النامية في ذلك دور هام بين عامي 1980 و2010، إذ عمدت إلى زيادة حصتها من المبادلات التجارية بالبضائع من 25 إلى 47 في المائة وحصتها من الإنتاج العالمي من 33 إلى 45 في المائة. وتعمل البلدان النامية على توثيق العلاقات فيما بينها. وبين عامي 1980 و2011، ازدادت نسبة المبادلات التجارية بالبضائع بين بلدان الجنوب من 8 إلى 26 في المائة من مجموع المبادلات العالمية.

غير أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية يبقى أكبر اقتصاد في العالم وسيبقى كذلك في المستقبل القريب من حيث حجم الكتلة النقدية. وإذا تعثر انتعاش اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ولم تتمكن أوروبا من النهوض من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، لن ينجو العالم النامي من آثار هذا التعثر. وتتطلب التحديات التي يواجهها العالم، ومنها تغيّر المناخ وإجهاد النظم الإيكولوجية، مزيدًا من التعاون بين البلدان. ومع أن نهضة الجنوب تعيد تشكيل علاقات القوة على أكثر من صعيد، لن يكون من السهل حماية المكاسب التي تحققت نتيجة لجهود مضنية، ما دام التعاون متأخرًا واتخاذ القرارات الصعبة مؤجلاً.

وفي الواقع ما قد يدفع إلى المضي إلى أبعد من ذلك، إلى حيث القول إن في الشمال جزءًا من الجنوب وفي الجنوب جزءًا من الشمال. فالنُخب سواء أكانت من الشمال أم من الجنوب هي اليوم نُخب عالمية تربط بينها علاقات وثيقة، وقد استفادت من توليد الثروات الضخمة على مدى العقد الماضي، بفعل عوامل منها تسارع العولمة، وحصّلت العلم في الجامعات نفسها، وتعيش أسلوب الحياة نفسه، وربما تتشارك القيم نفسها.

ويضع تغيّر الاقتصاد العالمي في متناول التقدّم في التنمية البشرية فرصًا ويضعه أمام تحدّيات لم يسبق لها مثيل. فالهياكل الاقتصادية والسياسية العالمية في حالة تغيّر، بينما يواجه العالم مزيدًا من الأزمات المالية المتتالية، وتغيّر المناخ، والاضطراب الاجتماعي. وتبدو المؤسسات العالمية عاجزة عن التكيّف مع تغيّر موازين النفوذ، وتقديم الحلول العالمية العامة لمواجهة التحديات الإقليمية والعالمية، والاستجابة لضرورة تحقيق المساواة والاستدامة.

وفي هذه الظاهرة، مع المسارات الإنمائية المتنوّعة التي اتبعتها بلدان الجنوب، فرصة لإعادة النظر، فالمبادئ التي بُنيت عليها المؤسسات واسترشد بها صانعو السياسات في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، باتت تحتاج إلى تعديل، لا بل إلى إعادة بناء، وذلك بهدف استيعاب التنوّع في الأصوات ومصادر النفوذ، وإدامة التقدّم في التنمية البشرية على المدى البعيد. وهذه المبادئ تتطلب إعادة نظر، والمؤسسات العالمية تحتاج إلى المزيد من المرونة لإرساء اتجاهات تضع الإنسان في صدارة الاهتمامات وتسعى إلى بناء عالم تسوده العدالة والمساواة. وفي ظل تنوّع المسارات الإنمائية يتسع المجال للحوار، ويزداد الطلب عليه وعلى عملية إعادة هيكلة المؤسسات العالمية. وفي متناول العالم اليوم فرصة لابتكار أطر عالمية وإقليمية ووطنية للحكم قوامها مبادئ الديمقراطية والمساواة والاستدامة.

وتسهم مسارات التنمية في البرازيل والصين والهند وكذلك في بلدان لم تعرف المستوى نفسه من النجاح مثل بنغلاديش، وتركيا، وموريشيوس، في إعادة صياغة الأفكار حول كيفية تحقيق التنمية البشرية. فنجاح هذه البلدان يدعو إلى إعادة النظر في مفهوم السياسات «الصحيحة»، ولكنه يحمل أيضًا دروسًا قيّمة يمكن استقاؤها من تجربة البلدان الناجحة. ومن المسارات الإنمائية المتنوّعة، يمكن استخلاص

بعض المحركات والمبادئ الرئيسية، كتعميق دور الدولة في التنمية، وبذل جهود من أجل التنمية البشرية والرعاية الاجتماعية، والانفتاح على التجارة والابتكار. وبينما يتضمن التقرير إقرارًا بالآثار الإيجابية لنهضة الجنوب، يؤكد أيضًا على ضرورة تكريس الاستدامة والمساواة في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية للمستقبل. وقد شدّد تقرير التنمية البشرية لعام 2011 على أن استمرار التقدّم في التنمية سيكون صعبًا ما لم تُدرج شروط المساواة ومعالجة التدهور البيئي في مناقشات السياسة العامة. وفي أسوأ الأحوال، قد يؤدي الاستمرار في النسق الذي درج عليه المسار الإنمائي في ظل الأزمات البيئية إلى تبديد المكاسب التي حققتها بلدان الجنوب في التنمية البشرية أو إلى تعثر استدامتها.

والقلق بشأن المستقبل لا يقتصر على الجنوب فحسب بل يشغل الشمال أيضًا، حيث انخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع معدّلات البطالة، واللجوء إلى تدابير التقشف، تنذر بإضعاف القدرة على المضي في مستويات التنمية البشرية المرتفعة. ولم يعد بوسع النُخب الحاكمة سواء أكان في بلدان الجنوب أم في بلدان الشمال تجاهل هذه المخاطر التي تهدّد الرفاه الاجتماعي، في ظل ارتفاع أصوات المواطنين والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في الداخل وفي الخارج وعبر شبكات التواصل الاجتماعي، مطالبةً بالعدالة والمساءلة.

ولمعالجة هذه الوقائع الحالية والطارئة على العالم بأبحاث وافية وسياسات صائبة، لا بدّ من اتخاذ تدابير وإجراء تحاليل تؤدي إلى توسيع مفهوم التنمية البشرية. وتقرير التنمية البشرية بمجموعة الأدلّة التي يتضمنها يجب أن يواجه الواقع الجديد فلا يتوقف فقط عند قياس إمكانات الأفراد، بل يذهب إلى أبعد من ذلك نحو قياس الإمكانات والمشاغل والمواقف على مستوى المجتمع ككل. فالإنجازات الفردية في الصحة والتعليم والدخل على أهميتها لن تضمن التقدّم في التنمية البشرية إذا أعاقت الظروف الاجتماعية إنجازات الأفراد واختلفت المواقف بشأن التقدّم. وما تشهده الدول العربية من اضطرابات هو تذكير بأن الشعوب، ولاسيّما الشباب الذين يفوقون الأجيال السابقة في التحصيل العلمي والوضع الصحي، باتوا الآن يصرّون على أن يكون لهم فرص للعمل الكريم، وصوت في الشؤون التي تؤثر على حياتهم، ومعاملة لائقة ملؤها الاحترام في مجتمعاتهم.

وترتكز فكرة التماسك الاجتماعي والاندماج الاجتماعي، التي هي هدف معلن في استراتيجيات التنمية في بلدان مثل البرازيل، على وقائع كثيرة تدلّ على ما يمكن أن يحققه المجتمع المتماسك في التنمية البشرية. والمجتمعات التي تنعم بالمساواة تفوق المجتمعات التي تعاني من عدم المساواة في أدائها في جميع مقاييس التنمية البشرية، من معدّلات حمل المراهقات إلى معدّلات الانتحار. وهذه النتيجة هي خلاصة دراسات أجريت على بلدان متقدّمة وبلدان نامية. وهذه الأوجه الإنمائية التي تعني المجتمع بأسره لم تنل حقها من الاهتمام في المسارات الإنمائية السابقة، ولكنها عناصر أساسية لاستمرار أي مسار إنمائي ونجاحه على المدى الطويل.

مساعدة بلدان أخرى للحاق بركب التقدّم

لم تعم نهضة الجنوب بعد جميع البلدان النامية، فبعض البلدان لا تزال خارج إطار المشاركة الكاملة فيها. فقد بقيت حركة التغيير بطيئة في ما لا يقل عن 49 بلدًا من أقل البلدان نموًا، ولاسيما في البلدان غير الساحلية أو البعيدة عن الأسواق العالمية. غير أن بلدانًا كثيرة بدأت تستفيد من حركة التجارة والاستثمار ورأس المال ونقل التكنولوجيا بين بلدان الجنوب. وتسربت آثار النمو الإيجابية، مثلاً، من الصين إلى بلدان أخرى، ولاسيما البلدان الشريكة في التجارة، فعوّضت بعض الشيء عن ضعف الطلب من البلدان المتقدّمة. وتشير التقديرات إلى أن النمو في البلدان المنخفضة الدخل لم يكن ليسجل المعدل نفسه في الفترة 2007-2010، بل أقل بحوالى 0.3 إلى 1.1 نقطة مئوية لو شهدت الصين والهند تراجعًا في النمو على غرار ما حدث في البلدان المتقدمة[2].

وقد استفادت بلدان كثيرة من الآثار الإيجابية التي تسربت إليها من النمو لدفع عجلة التنمية البشرية في قطاعات هامة، ولاسيّما في التعليم والصحة. وتقوم شركات من الهند، مثلاً، بتأمين الأدوية، والمعدّات الطبية، ومنتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار معقولة لبلدان في أفريقيا. وتقوم شركات من البرازيل وجنوب أفريقيا أيضًا بدور مماثل مع بلدان أخرى.

الإنجازات الفردية في الصحة والتعليم والدخل على أهميتها لن تضمن التقدّم في التنمية البشرية إذا أعاقت الظروف الاجتماعية إنجازات الأفراد واختلفت المواقف بشأن التقدّم

الضغوط التنافسية متزايدة

غير أن الصادرات التي تأتي من بلدان كبيرة هي مصدر آثار سلبية أيضًا. فالبلدان الكبيرة هي مصدر ضغوط تنافسية حادة قد تؤدّي إلى تقويض عملية التنوّع الاقتصادي والتطوير الصناعي في البلدان الصغيرة. لكن الواقع لا يخلو من أمثلة عن انتعاش صناعي جاء على أثر منافسة شديدة تعرّض لها الاقتصاد. فعلاقة المنافسة اليوم يمكن أن تتحوّل إلى علاقة تكامل في المستقبل. ويتوقف الانتقال من المنافسة إلى التعاون على اعتماد سياسات تمكّن الجهات المحلية من جني أفضل النتائج من الوضع الجديد.

وتزداد أهمية السوق المحلية في تحريك النمو في بلدان الجنوب. ويزداد حجم الطبقة الوسطى والدخل الوسطي. وتشير التقديرات إلى أن قيمة الاستهلاك السنوي في الأسواق الناشئة ستصل إلى 30 تريليون دولار بحلول عام 2025. وفي ذلك الحين، ستبلغ حصة الجنوب ثلاثة أخماس من مليار أسرة تتقاضى أكثر من 20,000 دولار في السنة. غير أن هذا الانتعاش لن يكون شاملاً بل سيتعثر باستمرار بؤر كبيرة من الحرمان. واستمرار هذه الفوارق هو عقبة، ليس فقط أمام تعميم فوائد النمو، بل أمام استدامة التقدّم، إذ توفر أرضًا خصبة للاضطراب السياسي والاجتماعي.

وتؤدي هذه الاتجاهات إلى بناء عالم أكثر توازنًا، ينعم ببيئة أكثر تداخلاً ونشاطًا، فلا يعود مركزه من البلدان الصناعية وأطرافه من البلدان الأقل نموًا.

وعلى المستوى العالمي والإقليمي، لم تعد المرحلة الانتقالية التي يمر بها العالم خفية على أحد. غير أن مهمة القادة والأكاديميين هي في صياغة مبادئ وبناء مؤسسات ووضع توصيات تضمن ثبات الخطوات المقبلة نحو عالم أكثر عدالة واستدامة، هي على ما يبدو، مهمة صعبة. وقد يكون من أسباب ذلك التغيّر الذي يبلغ من السرعة حدًا يبدو معه كل تقييم مشترك مهمة مستحيلة وكل عمل جماعي مجرد وهم. ويتضمن تقرير التنمية البشرية لعام 2013 مساهمة في المناقشات الدائرة، إذ يقدّم تقييمًا موضوعيًا للظروف العالمية الحالية ويقترح مبادئ ومفاهيم تساعد في الانتقال بعالم متنوّع نحو استراتيجيات للتنمية البشرية ترتقي إلى مستوى تحديات القرن الحادي والعشرين، وتصلح للحد من الفقر أو القضاء عليه، وتحقق تقدمًا يستفيد منه الجميع.

السياسات والشراكات والمبادئ

كيف استطاعت بلدان كثيرة في الجنوب تحويل آفاق التنمية البشرية؟ يُلاحظ أن معظم هذه البلدان التقت على ثلاثة محركات هامة للتنمية البشرية هي: الدولة الإنمائية الفاعلة، واختراق الأسواق العالمية، والابتكار في السياسة الاجتماعية. وهذه المحركات لا تستمدّ من تصوّرات نظرية حول كيفية تفعيل عملية التنمية، لكنها كانت ثمرة التحوّل الملموس في التجارب الإنمائية في بلدان كثيرة. والواقع أن هذه البلدان كثيرًا ما تخلّت عن النُهج المحدّدة مسبقًا وإملاءات النهج المتّبعة، ونأت بنفسها عن الوصفات العمومية المفروضة من مصدر واحد، وابتعدت عن نهج رفع الضوابط المطلق الذي نادى به توافق آراء واشنطن.

المحرك الأول: الدولة الإنمائية الفاعلة

تتولّى الدولة الفاعلة والمسؤولة وضع السياسات للقطاعين العام والخاص، مستندة إلى رؤية ثاقبة وقيادة قوية، ومعايير مشتركة، وقوانين ومؤسسات تبني الثقة والتماسك للمستقبل. ويتطلب تحقيق التحوّل بخطى ثابتة من الأمم العمل على وضع نهج منسّق ومتوازن للتنمية. والدول التي نجحت في تحقيق نمو مطّرد في الدخل وتحسّن ثابت في التنمية البشرية لم تتبع الوصفة نفسها، بل وضعت سياسات مختلفة تناولت ما تواجهه من تحديات تنظيم السوق، وتشجيع الصادرات، والتنمية الصناعية، والتقدّم التكنولوجي. ومن الضروري التركيز على الإنسان في تحديد الأولويات وتأمين الفرص مع الحرص على حماية الأفراد من مخاطر التراجع. فباستطاعة الحكومات أن تدعم القطاعات التي لم تكن لتنهض بدون هذا الدعم في ظل العوائق الموجودة في الأسواق. ومع أن من مخاطر هذا الاتجاه تشجيع السعي إلى الأرباح والمحاباة، فقد مكّن بلدانًا عديدة في الجنوب من تحويل صناعات كانت تفتقر إلى الكفاءة إلى محركات مهّدت لنهضة الاقتصاد من خلال الصادرات عندما قررت البلدان التوجه إلى مزيد من الانفتاح.

وفي المجتمعات الكبيرة والمعقدة ما من سياسة تضمن نتائج مؤكدة. لذلك، من الضروري أن تأخذ الدول منحى عمليًا وتعمد إلى اختبار مجموعة من النُهج قبل أن تقرر اتباع نهج معيّن. ومن النماذج البارزة في هذا السياق، تركيز الدولة التي ترعى الإنسان على توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية الأساسية. فالاستثمار في إمكانات البشر، من خلال الصحة والتعليم وغيرهما من الخدمات العامة، ليس ملحقًا بعملية النمو بل هو جزء أصيل منها. والزيادة السريعة في فرص العمل اللائق هي عنصر أساسي من عناصر النمو، لكنها أيضًا ركيزة هامة من ركائز التنمية البشرية.

المحرك الثاني: اختراق الأسواق العالمية

أدت الأسواق العالمية دورًا هامًا في حفز التقدّم. فقد اعتمدت البلدان الحديثة العهد في التصنيع استراتيجية تقضي "باستيراد ما للعالم خبرة به وتصدير ما يحتاج إليه". ويبقى الأهم هو شروط التعامل مع هذه الأسواق، إذ تبقى العائدات المحققة منها محدودة ما لم يكن أساسها الاستثمار في الأفراد. فالنجاح ليس نتيجة لانفتاح مفاجئ على الأسواق، بقدر ما هو ثمرة اندماج تدريجي في الاقتصاد العالمي يجري على مراحل، ويرافقه استثمار في الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية حسب الظروف المحلية. وقد نجحت الاقتصادات الصغيرة في التركيز على المنتجات التي تتميز بها، لكنّ هذا النجاح كثيرًا ما يكون ثمرة أعوام من الدعم تقدّمه الدولة للكفاءات المتوفرة أو لخلق مؤهلات جديدة.

المحرك الثالث: الابتكار في السياسات الاجتماعية

قليلة هي البلدان التي تمكنت من الحفاظ على النمو السريع المطّرد من غير استثمارات عامة كبيرة، ليس فقط في البنية التحتية، بل في التعليم والصحة. ويجب أن يكون الهدف خلق علاقة من التآزر بين النمو والسياسة الاجتماعية. فالبلدان التي لا تعاني من فوارق كبيرة في الدخل تستفيد من النمو بفعالية في الحد من الفقر أكثر من البلدان التي تشهد فوارق كبيرة. وتحقيق المساواة بين المجموعات الدينية والإثنية والعرقية المختلفة يسهم أيضًا في القضاء على الكثير من أسباب الصراعات الاجتماعية.

ويسهم التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتمكين القانوني والتنظيم الاجتماعي في تمكين الأفراد من المشاركة في النمو. والتوازن بين القطاعات، ولاسيما الاعتناء بالقطاع الريفي، والسرعة في زيادة فرص العمل وطبيعتها، من العوامل الأساسية في تحديد مدى مساهمة النمو في توزيع الدخل. غير أن الأدوات الأساسية للسياسة الاجتماعية قد لا تنجح في تمكين المجموعات المحرومة، فينتفض الفقراء للتعبير عن همومهم، بينما لا تضمن الحكومات دائمًا وصول الخدمات إلى كل فرد. فالسياسة الاجتماعية يجب أن تكون سياسة شاملة للجميع، لأن عدم التمييز والتساوي في المعاملة من أهم عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويستلزم ذلك تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع لأنّ هذه الخدمات هي أساس للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، إذ تؤدي إلى تكوين قوى عاملة تتمتع بالصحة الجيدة وبالتحصيل العلمي. وليس من الضروري أن يتولّى القطاع العام تأمين جميع هذه الخدمات، لكن مسؤولية الدولة هي ضمان حصول كل مواطن على المقوّمات الأساسية للتنمية البشرية.

وخطة التنمية التي تحقق التغيير هي خطة متعدّدة الأوجه. فهي تسهم في زيادة الأصول لصالح الفقراء من خلال زيادة الإنفاق العام على الخدمات الأساسية، وهي تحسّن عمل مؤسسات الدولة والمؤسسات الاجتماعية بهدف تحقيق النمو والمساواة على حد سواء، وهي تزيل الحواجز الاجتماعية والبيروقراطية التي تعوق المشاركة في النشاط الاقتصادي والحراك الاجتماعي، وهي تضمن مساءلة القادة، ومشاركة المجتمعات في تحديد أولويات الميزانية وتعميمها.

مزيد من الزخم

لقد حققت بلدان عديدة من الجنوب نجاحًا كبيرًا. لكن هذا النجاح ليس مضمونًا في المستقبل حتى للبلدان التي حققت أفضل أداء في الماضي. فكيف لبلدان الجنوب أن تستمر في التقدم في التنمية البشرية؟ وكيف لهذا التقدّم أن يشمل بلدانًا

النجاح ليس نتيجة لانفتاح مفاجئ على الأسواق، بقدر ما هو ثمرة اندماج تدريجي في الاقتصاد العالمي يجري على مراحل، ويرافقه استثمار في الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية

قليلة هي البلدان التي تمكنت من الحفاظ على النمو السريع المطّرد من غير استثمارات عامة كبيرة، ليس فقط في البنية التحتية، بل في التعليم والصحة

أخرى؟ وفي محاولة للإجابة، يقترح هذا التقرير أربعة مجالات للعمل هي: تحقيق المساواة، وإعلاء الصوت وضمان حق المشاركة للجميع والمساءلة، ومواجهة التحديات البيئية، ومعالجة التغيّرات الديمغرافية. ويشير هذا التقرير إلى خطورة التأخر في اتخاذ إجراءات حاسمة على صعيد السياسة العامة ويدعو إلى مزيد من الطموح في السياسات المعتمدة.

لن تأتي مسارات التنمية البشرية على الصعيد الوطني بالنتائج المنشودة ولن تحقق الاستدامة ما لم يشارك الأفراد مشاركة حقيقية في الأحداث والإجراءات التي تؤثر على حياتهم

مزيد من المساواة

المساواة، بين المرأة والرجل وكذلك بين سائر المجموعات، هي بحد ذاتها هدف هام، ولكنها أيضًا ضرورة لتحقيق مختلف أبعاد التنمية البشرية. ومن الأدوات الفاعلة لتحقيق هذه الغاية التعليم الذي يزوّد الأفراد بالثقة في النفس، ويتيح لهم فرص عمل أفضل، ويمكّنهم من المشاركة في المناقشات العامة ومطالبة الحكومات بالرعاية الصحية، والأمن الاجتماعي، وسائر الحقوق.

وللتعليم أيضًا آثار على الصحة ومعدّل الوفيات. وتظهر الأبحاث التي أجريت لأغراض هذا التقرير أن تحسين تعليم المرأة أكثر أهمية لحياة الطفل من رفع دخل الأسرة. وتشير الإسقاطات إلى أن الإجراءات التي تتخذ على مستوى السياسة العامة تحدث مفعولاً أقوى في البلدان والمناطق حيث ضعف التعليم. ولعلّ من انعكاسات هذا الواقع على السياسة العامة، تحويل الجهود التي تُبذل لرفع مستوى دخل الأسر إلى تدابير لرفع مستوى تعليم الفتيات.

ويدعو هذا التقرير إلى مزيد من الطموح في وضع السياسات. فسيناريو التقدّم السريع يظهر أن بإمكان البلدان التي تحلّ في مرتبة منخفضة حسب دليل التنمية البشرية أن تقترب من البلدان التي تحلّ في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جدًا. وبحلول عام 2050، قد يرتفع دليل التنمية البشرية بنسبة 52 في المائة في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (من 0,402 إلى 0,612) وبنسبة 36 في المائة في جنوب آسيا (من 0,527 إلى 0,714). وللإجراءات التي تتخذ على مستوى السياسة العامة أثر إيجابي أيضًا على مكافحة الفقر، الذي يرجح أن يزداد في حال التأخر في اتخاذ مثل هذه الإجراءات، ولاسيما في البلدان التي تحلّ في مراتب منخفضة حسب دليل التنمية البشرية والمعرّضة للفقر. وأيّ إخفاق في اعتماد سياسات طموحة لتعميم التعليم الابتدائي سيؤثر سلبًا على الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية للأجيال المقبلة.

إعلاء الصوت والمشاركة والمساءلة

لن تأتي مسارات التنمية البشرية على الصعيد الوطني بالنتائج المنشودة ولن تحقق الاستدامة ما لم يشارك الأفراد مشاركة حقيقية في الأحداث والإجراءات التي تؤثر على حياتهم. ويجب أن تكون للأفراد القدرة على توجيه عملية صنع السياسة العامة، والتأثير على نتائجها. ويجب تمكين الشباب خصوصًا من التطلّع إلى المزيد من الفرص الاقتصادية، ومن المشاركة السياسية، ومن المساءلة.

وتلمّ بالشعوب في الشمال وفي الجنوب حالة من الاستياء العارم، وهم يطالبون بمزيد من الفرص، وبإسماع صوتهم معبّرين عن مشاغلهم، وبحقهم في توجيه السياسة العامة بهدف ضمان الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية والرقي الاجتماعي. والشباب هم من أكثر الفئات فعالية ونشاطًا على هذا الصعيد، فمن أسباب هذا الاستياء قلّة فرص العمل المتوفّرة للشباب من ذوي التحصيل العلمي. والتاريخ زاخر بانتفاضات شعبية ضد حكومات تجاهلت هذه المطالب. وأيّ تجاهل قد يؤدي إلى تعثر التنمية البشرية، لأن الاضطراب يعوق النمو والاستثمار، فتجبر الحكومات الأوتوقراطية على تخصيص الموارد لحفظ الأمن والنظام العام.

ولا يمكن التكهن متى ينفد صبر المجتمعات. فالاحتجاجات الشعبية، ولاسيّما تلك التي ينظمها المتعلّمون، تندلع عندما يشعرون أنهم مستبعدون عن دائرة التأثير السياسي، وعندما يشعرون أيضًا أنه لم يعد لديهم ما يخسرونه إذا دخلوا في هذه التحركات في ظل تدهور الحالة الاقتصادية. عندئذ يسهل تنسيق هذه الأشكال من المشاركة السياسية "التي تكلّف جهودًا مضنية" عبر قنوات الاتصال الجماهيري الحديثة.

مواجهة التحديات البيئية

المخاطر البيئية، ومنها تغيّر المناخ، ونزع الغابات، وتلوّث المياه والهواء، والكوارث الطبيعية، هي مخاطر تحدق بكل إنسان، لكنّ

أشد عواقبها تصيب البلدان والمجتمعات الفقيرة. وفي ظل ما يشهده الكوكب من تغيّر في المناخ، تتزايد المخاطر البيئية حدّة، وتتفاقم الخسائر في النظم الإيكولوجية، فتؤثر على سبل العيش، ولاسيما سبل عيش الفقراء.

ومع أن البلدان التي تحلّ في مرتبة منخفضة من حيث دليل التنمية البشرية هي أقلّ البلدان مساهمة في تغيّر المناخ، تتعرّض لأشدّ الأضرار في الإنتاج الزراعي وفي سبل معيشة السكان من جراء انخفاض معدّل الأمطار السنوي وتفاوته. وليس حجم هذه الأضرار سوى دليل على ضرورة اتخاذ تدابير للتكيّف مع تغيّر المناخ. وأي تأخر عن اتخاذ الإجراءات اللازمة سيرتب على العالم تكاليف باهظة، تزداد كلّما طال التأخير. ويتطلب تحقيق الاستدامة في الاقتصادات والمجتمعات سياسات جديدة وتغييرات في الأنظمة توفّق بين أهداف التنمية البشرية وما يستلزمه تغيّر المناخ من تدابير لتخفيض الانبعاثات، واستراتيجيات لتحصين المناعة، وآليات مبتكرة للتمويل في إطار من الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

معالجة التغيّرات الديمغرافية

بين عامي 1970 و2011، ازداد عدد سكان العالم من 3,6 مليارات إلى سبعة مليارات نسمة. ومع ارتفاع مستوى التحصيل العلمي، سيتباطأ معدّل النمو السكاني تدريجيًا. ولا تتأثر آفاق التنمية بعدد السكان فحسب، بل بتركيبتهم العمرية أيضًا. ومن الشواغل الهامة التي تطرح على مستوى البلد معدّل الإعالة، ويحسب بقسمة عدد الصغار وعدد المسنين على مجموع السكان في سن العمل، أي في الفئة العمرية من 15 إلى 64 سنة.

وحتى تستفيد البلدان في المناطق الفقيرة من "العائد الديمغرافي" مع ارتفاع عدد السكان في سن العمل، عليها أن تتخذ إجراءات فاعلة لتحقيق هذه الغاية على مستوى السياسة العامة[3]. فتعليم الفتيات هو وسيلة هامة للاستفادة من العائد الديمغرافي. فالمرأة المتعلّمة تنجب عددًا أقل من الأطفال، وأطفالها يحظون بالرعاية الصحية الجيدة وبالتحصيل العلمي. وفي العديد من البلدان تتقاضى المرأة المتعلّمة أجرًا يفوق ما يحصل عليه العمال غير المتعلّمين.

أما المناطق الغنية في الجنوب، فتواجه مشكلة مختلفة، لأن نسبة المسنين فيها تزداد بينما تنخفض نسبة السكان الذين هم في سن العمل. وفي هذا السياق، لا يمكن تجاهل أهمية معدّل شيخوخة السكان، لأن البلدان النامية إذا بقيت في حالة الفقر، لن يكون من السهل عليها تلبية حاجات سكانها من المسنين. وأمام العديد من البلدان النامية اليوم فرصة للاستفادة من العائد الديمغرافي.

غير أن الاتجاهات الديمغرافية ليست صنيعة القدر وحسب. فهي اتجاهات يمكن تعديلها، ولاسيما بواسطة سياسات التعليم. ويطرح هذا التقرير سيناريوهين للفترة 2010-2050، هما سيناريو الحالة المرجعية، ويفترض أن تستمر الاتجاهات الحالية في التعليم، وسيناريو المسار السريع، ويفترض أن تضع البلدان التي تنطلق من أدنى المستويات أهدافًا طموحة في التعليم. ففي البلدان التي تحلّ في مرتبة منخفضة من حيث دليل التنمية البشرية، يفترض في إطار سيناريو المسار السريع أن يسجل معدّل الإعالة انخفاضًا يفوق بمرتين الانخفاض المفترض في ظل سيناريو الحالة المرجعية. ومن شأن السياسات الطموحة في التعليم أن تسمح للبلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة والمتوسطة، بتخفيض الارتفاع المتوقع في معدّل الإعالة لديها، وذلك تحضيرًا لتيسير الانتقال إلى مرحلة شيخوخة السكان.

وتتطلب مواجهة التحديات الديمغرافية رفع مستويات التحصيل العلمي، وتيسير فرص العمل المنتج، والحد من البطالة، وتعزيز إنتاجية سوق العمل، وزيادة المشاركة في القوى العاملة، ولاسيما مشاركة النساء والمسنين.

الحكم والشراكة في عصر جديد

تتيح نهضة الجنوب فرصًا وتطرح تحديات، في ظل المشاكل الضخمة التي يعيشها عالم يسير نحو المزيد من الترابط. ومن المهام الكثيرة الصعبة معالجة تغيّر المناخ، واستخدام الإرث العالمي، وتنظيم التجارة والتمويل والهجرة، فلهذه التحديات نتائج لا تقتصر على بلد دون آخر. وإذا كان من الممكن تأمين بعض عناصر السلع العالمية العامة على مستوى المناطق، فالكفاءة في تأمين هذه السلع تتطلّب تنسيقًا وتعاونًا بين أطراف متعدّدة. وللتوصل إلى اتفاقات بهذا الشأن، لا بدّ من إجراء مداولات

إقليمية أو عالمية لا تستثنى منها بلدان الشمال ولا بلدان الجنوب الصاعد. فالموقع الذي بلغته بلدان الجنوب حاليًا يخوّلها المساهمة، ليس في تأمين الموارد المالية لدعم عمليات التنسيق والتعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف فحسب، بل المساهمة في المداولات لنقل تجاربها الناجحة في إنجازات التنمية البشرية والسياسات العملية في الكثير من المجالات.

لقد أنشأت بلدان الجنوب مؤسسات جديدة واتخذت ترتيبات منها الاتفاقات التجارية والآليات المالية الثنائية والإقليمية. ونتيجة لذلك، أصبحت أنظمة الحكم الدولي خليطًا من الهياكل القديمة والترتيبات الجديدة. ويتوقع أن يشهد المستقبل مزيدًا من التنوّع على هذا الصعيد، بحيث يجري التعاون ضمن شبكة معقدة ومتشعبة من العلاقات الثنائية والإقليمية والعالمية.

أن المشاركة الموسّعة من الجنوب في المداولات الحكومية الدولية هي مصدر قوة لهذه المداولات، وكذلك مصدر للمزيد من الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية، وبالتالي مساهمة فعالة في اقتراح حلول مجدية لمشاكل يواجهها العالم بأسره

والمؤسسات والمبادئ التي يرتكز عليها نظام الحكم الدولي حاليًا مصمّمة لعالم بات بعيدًا عن الواقع الجديد. فالمؤسسات القائمة لا تمثل الجنوب بالمستوى المطلوب. وإذا أريد للمؤسسات الدولية أن تستمر، من الضروري أن تتحوّل إلى مؤسسات قادرة على تمثيل الجميع، وأن تحقق المزيد من الشفافية، وتكون مستعدّة للخضوع للمساءلة. والواقع أن المشاركة الموسّعة من الجنوب في المداولات الحكومية الدولية هي مصدر قوة لهذه المداولات، وكذلك مصدر للمزيد من الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية، وبالتالي مساهمة فعالة في اقتراح حلول مجدية لمشاكل يواجهها العالم بأسره.

وفي خضم هذا التغيّر، يبدو من المنطقي أن تحرص الحكومات على عدم المساس بالسيادة الوطنية. وفيما يبدو هذا الحرص في محلّه أحيانًا، يبقى أساسه افتراض "الخسارة مقابل كل مكسب". ولعلّ الحل الأفضل هو في استراتيجية "السيادة المسؤولة"، وتقضي بأن تلتزم الدول بالتعاون الدولي الذي قوامه العدالة، والقانون، والمساءلة، وأن تنخرط في المساعي الجماعية التي تحقق الرفاه العالمي. كما تتطلب السيادة المسؤولة أن تسعى الدول إلى صون حقوق الإنسان لمواطنيها. ووفقًا لهذا المنظور، لا تعود السيادة حقًا فحسب، بل مسؤولية أيضًا.

وللوضع الراهن آثار بالغة على تأمين السلع العامة. ومن المجالات التي تتطلب اهتمامًا عاجلاً التجارة والهجرة وتغيّر المناخ. وفي بعض الحالات يمكن تأمين السلع العامة عن طريق مؤسسات إقليمية، تستطيع تجنّب التكتّلات التي تعوق التقدم أحيانًا في المنتديات المتعدّدة الأطراف. غير أن تزايد التعاون الإقليمي له سيئاته أيضًا، إذ يزيد من تشعب الإطار المؤسسي القائم وتجزؤه وتعدد فروعه. وهكذا تكون المهمة الصعبة في التنسيق ضمن التعدّدية، بحيث تتمكن المؤسسات على جميع المستويات من العمل في إطار من التعاون الموسّع.

ومؤسسات الحكم الدولية مسؤولة ليس فقط أمام الدول الأعضاء، بل أمام المجتمع المدني العالمي أيضًا. ولمنظمات المجتمع المدني دور بالغ الأهمية في الحرص على الشفافية ووضع القوانين على الصعيد العالمي بشأن قضايا مثل المساعدات، والديون، وحقوق الإنسان، والصحة، وتغيّر المناخ. وتستفيد شبكات المجتمع المدني حاليًا من وسائل الإعلام الجديدة وتكنولوجيا الاتصالات. لكن علامات استفهام كثيرة تلاحق شرعية هذه المنظمات، وطبيعتها ومدى خضوعها للمساءلة. وتبقى شرعية الحكم الدولي في المستقبل رهنًا بحس الالتزام لدى مؤسسات الحكم كما لدى مجموعات المواطنين والمجتمعات المحلية والاستعداد للتجاوب والعمل معًا.

أولويات العصر الجديد

وسط هذه التغيّرات، تبقى المبادئ الأساسية للتنمية البشرية هي الأساس. والهدف هو دائمًا نفسه، توسيع خيارات كل إنسان وإمكاناته، أينما وُجد. وقد أظهرت بلدان كثيرة من الجنوب حتى الآن ما بالإمكان تحقيقه، ولكن الطريق أمامها لا تزال طويلة. ويقترح التقرير خمسة استنتاجات رئيسية للأعوام المقبلة.

القوة الاقتصادية في الجنوب الصاعد يجب أن يرافقها التزام تام بالتنمية البشرية

الاستثمار في التنمية البشرية ليس ضرورة أخلاقية فحسب، بل هو خيار مبرر لأن الصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي هي عوامل أساسية للنجاح في ظل اقتصاد عالمي سريع التغيّر تسوده المنافسة. والاستثمار في التنمية البشرية يجب أن يكون موجهًا لصالح الفقراء، فيفسح

لهم المجال لدخول الأسواق ويتيح لهم مزيدًا من فرص العيش اللائق. فالفقر هو حالة تتعارض مع أبسط مبادئ العدالة، ومكافحته بإجراءات حازمة هي مهمّة ممكنة وواجبة على حد سواء.

ويتطلب صنع السياسات الفعالة تركيزًا على إمكانات المجتمع أيضًا، وليس فقط على إمكانات الأفراد. فالأفراد يعيشون في مؤسسات اجتماعية، قد تعزز طاقاتهم أو تكبحها. والسياسات التي تغيّر الممارسات الاجتماعية التي تكبح طاقة الفرد، كالتمييز بين الجنسين، والزواج المبكر، وشرط المهر، تضع في متناول الأفراد فرصًا لتنمية طاقتهم وإثرائها.

البلدان الأقل تقدّمًا يمكن أن تتعلّم وتستفيد من نجاح الاقتصادات الناشئة من الجنوب

يتيح تراكم الاحتياطي المالي والثروة السيادية بمبالغ غير مسبوقة في الشمال وفي الجنوب فرصة للإسراع في التقدّم وتيسيره للجميع. وينبغي تخصيص جزء من هذه الأموال لتعزيز التنمية البشرية والحد من الفقر. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تستفيد حركة التجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب من الأسواق الخارجية بطرق جديدة تعزز فرص التنمية، كالمشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

وازدهار التجارة بين بلدان الجنوب يمكن أن يضع الأسس اللازمة لنقل القدرات الصناعية إلى بلدان ومناطق أخرى أقل نموًا. وقد نُفّذت مؤخرًا مشاريع مشتركة بين الصين والهند، وأطلقت استثمارات صناعية في أفريقيا، هي بمثابة البداية لقوّة آخذة في التوسّع. وتؤمن الشبكات الدولية للإنتاج فرصًا للإسراع في التنمية إذ تزوّد البلدان بحوافز قوية للانتقال إلى طرق أكثر تطوّرًا في الإنتاج.

مؤسسات جديدة للتكامل الإقليمي وتعزيز العلاقات بين بلدان الجنوب

يمكن للمؤسسات والشراكات الجديدة أن تساعد البلدان في تبادل المعارف والتجارب ونقل التكنولوجيا. كما يمكن بناء مؤسسات جديدة تُعنى بتعزيز التجارة والاستثمار، وتسهيل تبادل التجارب بين بلدان الجنوب. ومن الإجراءات الممكنة تشكيل لجنة للجنوب تأتي برؤية جديدة حول كيفية تحويل التنوّع في الجنوب إلى قوة للتضامن.

تمثيل الجنوب والمجتمع المدني قوة لمواجهة التحديات العالمية

تؤدي نهضة الجنوب إلى مزيد من التنوّع في الأصوات على الساحة العالمية. وفي ذلك فرصة لبناء مؤسسات للحكم تمثل الجميع وتستفيد من التنوّع لإيجاد حلول عالمية لمشاكل يواجهها العالم بأسره.

ومن الضروري وضع مبادئ توجيهية للمنظمات الدولية تأخذ بتجارب بلدان الجنوب. وإنشاء مجموعة العشرين هو خطوة هامة في هذا الاتجاه، غير أن المساواة في التمثيل لصالح بلدان الجنوب لا تزال ضرورية في مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة الأمم المتحدة، وسائر الهيئات الدولية.

وتستعين المنظمات والحركات الناشطة في المجتمع المدني بوسائل الإعلام لنشر نداءاتها من أجل العدالة والإنصاف في الحكم. وانتشار هذه الحركات ونشاطها دفاعًا عن حقوق ومطالب أساسية إنما هو دعوة ملحة لمؤسسات الحكم إلى اعتماد مبادئ أكثر ديمقراطية لتمثيل الجميع. فلبناء عالم ينعم بالعدالة ويخلو من عدم المساواة، لا بدّ من إفساح المجال أمام التنوّع في الأصوات واعتماد نظام للمداولات العامة.

نهضة الجنوب مزيد من الفرص لتأمين السلع العامة

تستلزم الاستدامة في العالم استمرارًا في تأمين الإمدادات الكافية من السلع العالمية العامة. ومن أهم ما يواجهه العالم اليوم تعدّد القضايا الطارئة، مثل ضرورة التخفيف من آثار تغيّر المناخ، ومواجهة حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي، ومكافحة الإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية. وفي ظل هذه القضايا التي تتطلب حلولاً عالمية، لا يزال التعاون الدولي في مجالات كثيرة يتراوح بين البطء والتعثر. وتتيح نهضة الجنوب فرصًا جديدة لمزيد من الفعالية في تأمين السلع العامة ولحل القضايا الكثيرة التي يتخبط فيها العالم اليوم.

والطابع العام أو الخاص للسلعة ليس صفة ملازمة لها، بل صفة تكتسبها بفعل التركيبات الاجتماعية، فتصبح خيارًا على صعيد السياسة

يتيح تراكم الاحتياطي المالي والثروة السيادية بمبالغ غير مسبوقة في الشمال وفي الجنوب فرصة للإسراع في التقدّم وتيسيره للجميع

تتيح نهضة الجنوب فرصًا جديدة لمزيد من الفعالية في تأمين السلع العامة ولحل القضايا الكثيرة التي يتخبط فيها العالم اليوم

العامة. ومن مسؤوليات الحكومة التدخل عند التقصير في تأمين السلع العامة على الصعيد الوطني، ولكن عندما تحدث مشكلة ذات بُعد عالمي يصبح التعاون الدولي ضرورة، ولا يتحقق إلا بفعل إرادة مشتركة بين العديد من الحكومات. وإزاء التحديات الكثيرة الملحة، يتطلب تحديد ما هو عام وما هو خاص حسًا قويًا وملتزمًا في القيادة على صعيد الأفراد والمؤسسات.

* * *

وتقرير التنمية البشرية لعام 2013 يتناول الظروف العالمية الحالية ويرسم مسارًا يسلكه صانعو السياسات والمواطنون للعيش في عالم يزداد ترابطًا ويواجه تحديات ملحة. كما يتناول التقرير التغيّرات في موازين النفوذ والصوت والثروة في العالم، ويحدّد السياسات والمؤسسات الجديدة اللازمة لمعالجة الوقائع التي يشهدها القرن الحادي والعشرون، وتحقيق التنمية البشرية في إطار من المساواة والاستدامة والاندماج الاجتماعي. فالتقدّم في التنمية البشرية يستلزم إجراءات ومؤسسات على الصعيدين العالمي والوطني. فعلى الصعيد العالمي، لا بدّ من تجديد الأطر المؤسسية وإصلاحها لحماية إمدادات السلع العالمية العامة. وعلى الصعيد الوطني، لا بدّ من التزام الحكومات بالعدالة الاجتماعية، والتخلّي عن السياسات التكنوقراطية التي تنطلق من "مبدأ تطبيق النهج الواحد على الجميع"، لأنها بعيدة عن الواقع وتفتقر إلى الفعالية، وتتعارض مع تنوّع الخصوصيات والثقافات والمؤسسات بين بلد وآخر. غير أن المبادئ العامة التي يشمل تأثيرها الجميع كالتماسك الاجتماعي، والتزام الدولة بتأمين التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، والانفتاح على التكامل التجاري، هي اليوم، على ما يتضح، وسائل فعالة لتحقيق الاستدامة والمساواة في التنمية البشرية.

”في جميع بقاع الأرض، يلتقي البشر حول هدف واحد: المشاركة بحرّية في الأحداث والمداولات التي تؤثر على حياتهم“

Mahbub ul Haq

مقدّمة

عندما توقّف النمو في البلدان المتقدمة على أثر الأزمة المالية التي وقعت في عامي 2008-2009، استمر النمو في البلدان النامية، في ظاهرة أثارت اهتمام العالم بأسره[1]. وكانت نهضة الجنوب التي اعتبرتها البلدان النامية بمثابة مؤشر طال انتظاره لإعادة التوازن إلى العالم موضوعًا للكثير من المناقشات. غير أن هذه المناقشات ركزت على نمو الناتج المحلي الإجمالي والنمو التجاري في قلة من البلدان الكبيرة، وأغفلت عوامل كثيرة شهدتها بلدان عديدة أخرى، واتجاهات جديدة قد لا تكون أقل تأثيرًا على حياة الشعوب، وعلى المساواة الاجتماعية، والحكم الديمقراطي سواء أكان على الصعيد العالمي أم على الصعيد المحلي. ويظهر هذا التقرير أن نهضة الجنوب هي نتيجة لاستثمارات وإنجازات متواصلة في التنمية البشرية، كما هي فرصة لدفع مسيرة التقدّم البشري في العالم بأسره. وتحقيق هذا التقدّم في الواقع يتطلب دراية ورؤية ثاقبة في وضع السياسات على الصعيدين الوطني والعالمي، ولعلّ في مضمون هذا التقرير ما يساعد في رسم ملامح هذه الرؤية.

نهضة الجنوب هي ظاهرة لا سابق لها من حيث السرعة ولا من حيث النطاق. فقد سجلت بلدان الجنوب تغيّرًا في الظروف المعيشية والتطلّعات المستقبلية لأعداد كبيرة من السكان لم يشهد التاريخ تغيّرًا بطبيعته ولا بحجمه. ففي بريطانيا في عصر الثورة الصناعية، استغرقت مضاعفة نصيب الفرد من الإنتاج 150 عامًا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية التي سارت لاحقًا في ركب التطوير الصناعي، استغرقت مضاعفة نصيب الفرد من الإنتاج 50 عامًا[2]. وكان عدد السكان في البلدين عند بدء الثورة الصناعية أقل من عشرة ملايين. غير أن الوثبة الاقتصادية في الصين والهند، حيث عدد السكان في كل بلد يناهز مليار نسمة، تمكنت من مضاعفة نصيب الفرد من الإنتاج في أقل من 20 عامًا. وهذا تغيّر أتى بالفائدة على أعداد من السكان تفوق بمائة مرة عدد الذين استفادوا من الثورة الصناعية[3].

ونهضة الجنوب كانت نتيجة لتوسيع إمكانات الأفراد وتحقيق تقدّم مطّرد في التنمية البشرية في بلدان هي موئل لأكبر عدد من سكان العالم. وعندما تحقق مجموعة كبيرة تقدّمًا في التنمية يستفيد منه الملايين من السكان، على النحو الحاصل حاليًا، يكون لهذا التقدّم تأثير مباشر على توليد الثروات وتقدّم الإنسان في جميع بلدان العالم ومناطقه. واليوم الفرصة سانحة للبلدان النامية لتحقيق التقدّم، واتخاذ مبادرات خلاقة في السياسة العامة يمكن أن تستفيد منها الاقتصادات المتقدّمة أيضًا.

وبمجرد استعراض المسارات المتنوّعة التي نجحت بها البلدان النامية، يتبيّن أنها تضع في متناول جميع البلدان والمناطق مخزونًا لا متناهيًا من الخيارات على صعيد السياسة العامة، وتركز على قيم وأفكار عالمية تصلح أن تكون أساسًا للتعاون الإنمائي في المستقبل، ونواة لحلول بناءة لمواجهة أكبر التحديات العالمية. والهدف هو دائمًا الإسراع في تحقيق تقدّم شامل يرفع مستويات المعيشة ويوسّع الخيارات المتاحة للسكان من جميع البلدان والمجتمعات في جميع الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية والإسراع فيها حيثما أمكن، أي في الصحة والتعليم وسبل المعيشة، وحرية كل فرد في التصرف بحياته وتحسينها.

ويتطلب التغيّر الحاصل في الجنوب تغييرًا في القواعد التي تنظم العلاقات في العالم. فمعظم المنظمات المتعدّدة الأطراف صُمّمت لتتوافق مع النظام الدولي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا النظام لم يعد يتماشى مع متطلّبات القرن الحادي والعشرين، عصر إعادة التوازن في توزيع السكان وتوزيع الثروة وتوزيع النفوذ بين المناطق الجغرافية. وقد برز التأثير المتصاعد من الجنوب واضحًا على توجيه عملية وضع السياسات في ردة الفعل الدولية على الأزمة المالية التي شهدها العالم في عام 2008. ففي الماضي، كانت القرارات حكرًا على القوى الصناعية العظمى، كما في اتفاق بلازا في عام 1985. وفي الوقت الحاضر، يُتخذ القرار على نطاق أوسع، وتؤدي مجموعة العشرين التي تضم أكبر البلدان النامية دورًا رئيسيًا. ويتبوأ مواطنون من الجنوب، أكثر فأكثر، مواقع القيادة في منظمات دولية عريقة[4].

وهذه مؤشرات أولية تبشر بتغيّر في المؤسسات الدولية، وتدل على إمكانات تحملها جهات جديدة من الجنوب لتحسين تأمين السلع العامة على المستوى الدولي. والواقع أن نهضة الجنوب هي دعوة إلى الحكومات والمنظمات الدولية للتوقف

الشكل 1

تسارع التقدّم في دليل التنمية البشرية

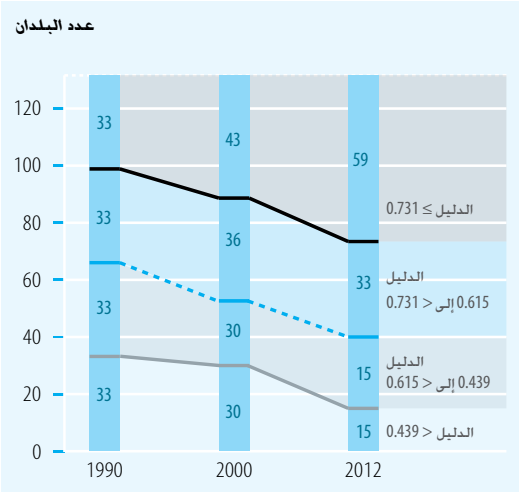

ملاحظة: توزّع 132 بلدًا في ثلاث شرائح مئوية هي ضمن 25 في المائة و50 في المائة و75 في المائة من قيمة دليل التنمية البشرية لعام 1990.
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

الشكل 2

أكثر من 40 بلدًا من البلدان النامية حققت تحسنًا فاق المتوقع في دليل التنمية البشرية بين عامي 1990 و2012، بالمقارنة مع الدليل الأصلي في عام 1990

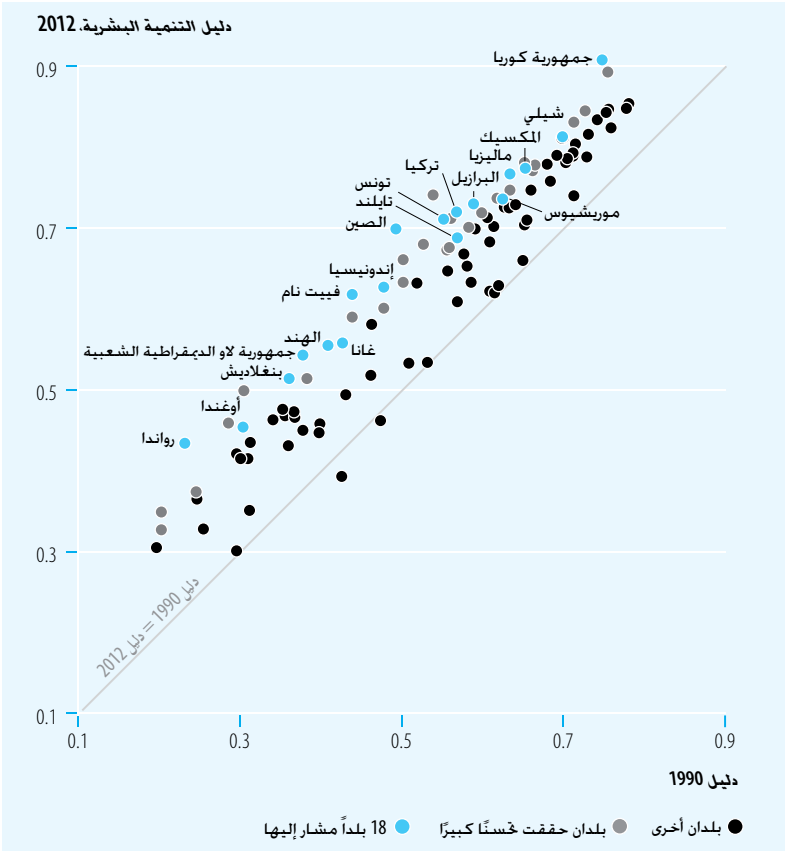

ملاحظة: البلدان فوق خط 45 درجة سجّلت ارتفاعًا في قيمة دليل التنمية البشرية في عام 2012 مقارنةً بعام 1990. وتشير الدوائر الرمادية والزرقاء إلى البلدان التي حققت تحسنًا في دليل التنمية البشرية فاق المتوقع بين عامي 1990 و2012، بالمقارنة مع الدليل الأصلي في عام 1990. وحدّدت هذه البلدان على أساس حصيلة الفارق في حساب الدليل بين عامي 1990 و2012 على أساس قيمة الدليل الأصلي في عام 1990. والبلدان المشار إليها بأسمائها تمثل مجموعة البلدان التي حققت تحسّنًا سريعًا في قيمة دليل التنمية البشرية، ويتناولها هذا التقرير بمزيد من التفصيل في الفصل 3.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية.

ملياً عند التحديات الماثلة أمام مستقبل الجميع، ومنها، على سبيل المثال، التكافؤ في الفرص، ومشاركة المجتمع المدني في الحكم، والاستدامة البيئية، والزيادة السكانية. ويتطرق التقرير ببعض من التفصيل إلى علامات هذه النهضة لاحقًا.

تقدّم شامل

ترافق التحوّل الذي شهدته بلدان الجنوب في القرن الحادي والعشرين مع تقدّم في الصحة العامة، والتعليم، والنقل، والاتصالات، ومشاركة المجتمع المدني في الحكم. وكان لهذا التقدّم آثار بالغة على التنمية البشرية، إذ انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع من 43.1 في المائة في عام 1990 إلى 22.4 في المائة في عام 2008. وفي الصين فقط، انتشل 500 مليون شخص من الفقر[5].

وتسارعت الإنجازات في التعليم والصحة والدخل في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة في العقد الماضي نسبة إلى ما كانت عليه في العقد السابق. وانخفض عدد البلدان التي لا تتجاوز فيها قيمة دليل التنمية البشرية الشريحة المئوية من صفر إلى 25 لعام 1990 من 33 إلى 30 بلدًا بين عامي 1990 و2000، ومن 30 إلى 15 بلدًا بين عامي 2000 و2012 (الشكل 1). وفي الفئة العليا من ترتيب البلدان حسب التنمية، ارتفع عدد البلدان التي تتجاوز فيها قيمة دليل التنمية البشرية 0,75 من 33 إلى 43 بلدًا بين عامي 1990 و2000، ومن 43 إلى 59 بلدًا بين عامي 2000 و2012. وتبدو الصورة أقل وضوحًا في الفئة المتوسطة. وبوجه عام، لم تنخفض قيمة دليل التنمية البشرية في أي بلد في عام 2012 إلى دون ما كانت عليه في عام 2000، بينما في عام 2000 سجل دليل التنمية البشرية في 18 بلدًا قيمة أدنى من قيمته في عام 1990.

وبين عامي 1990 و2012، سجّلت جميع البلدان تقريبًا تحسّنًا في دليل التنمية البشرية. ومن أصل عيّنة من 132 بلدًا تتوفر عنها سلسلة بيانات كاملة، سجل بلدان اثنان تراجعًا في قيمة دليل التنمية البشرية في عام 2012 مقارنة بما كان عليه في عام 1990 (ليسوتو وزمبابوي). وكان التقدّم سريعًا في أكثر من 40 بلدًا من الجنوب، حيث بان التحسّن واضحًا وفاق

المستوى المتوقع للبلدان التي كانت تسجل القيمة نفسها لدليل التنمية البشرية في عام 1990[6]. والبلدان التي شهدت تقدّمًا سريعًا هي من مناطق مختلفة، ومنها أوغندا ورواندا وغانا من جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى؛ وبنغلاديش والهند من جنوب آسيا؛ وتونس من الدول العربية؛ وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وفييت نام من شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ والبرازيل وشيلي والمكسيك من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (الشكل 2).

توازن عالمي جديد

للمرة الأولى منذ 150 عامًا يناهز مجموع إنتاج الاقتصادات الثلاثة النامية الرئيسية، وهي البرازيل والصين والهند، مجموع الناتج المحلي الإجمالي للقوى الاقتصادية العريقة في الشمال، وهي ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية[7]. وهذا التطوّر يمثل تغيّرًا جذريًا في ميزان القوة الاقتصادية العالمية. ففي عام 1950، كانت حصة البرازيل والصين والهند مجتمعة لا تتجاوز 10 في المائة من الاقتصاد العالمي، بينما كانت البلدان الستة المذكورة في الشمال تستأثر بنصف الاقتصاد العالمي. وتشير التقديرات التي أجريت لأغراض هذا التقرير إلى أن حصة البرازيل والصين والهند مجتمعة ستبلغ 40 في المائة من الإنتاج العالمي بحلول عام 2050 (الشكل 3)، وهي نسبة أعلى بكثير من مجموع إنتاج مجموعة البلدان السبعة اليوم[8].

ينتج الجنوب اليوم قرابة نصف الإنتاج العالمي، بعد أن كان ينتج ثلث هذا الإنتاج فقط في عام 1990

وينتج الجنوب اليوم قرابة نصف الإنتاج العالمي، بعد أن كان ينتج ثلث هذا الإنتاج فقط في عام 1990. ويعادل مجموع الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات النامية الثمانية الرئيسية، أي الأرجنتين وإندونيسيا والبرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا والصين والمكسيك والهند، الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد الولايات المتحدة

الشكل 3

يتوقّع أن يبلغ مجموع إنتاج اقتصادات البرازيل والصين والهند 40 في المائة من الإنتاج العالمي بحلول عام 2050، بعد أن كان يشكّل 10 في المائة من الإنتاج العالمي في عام 1950

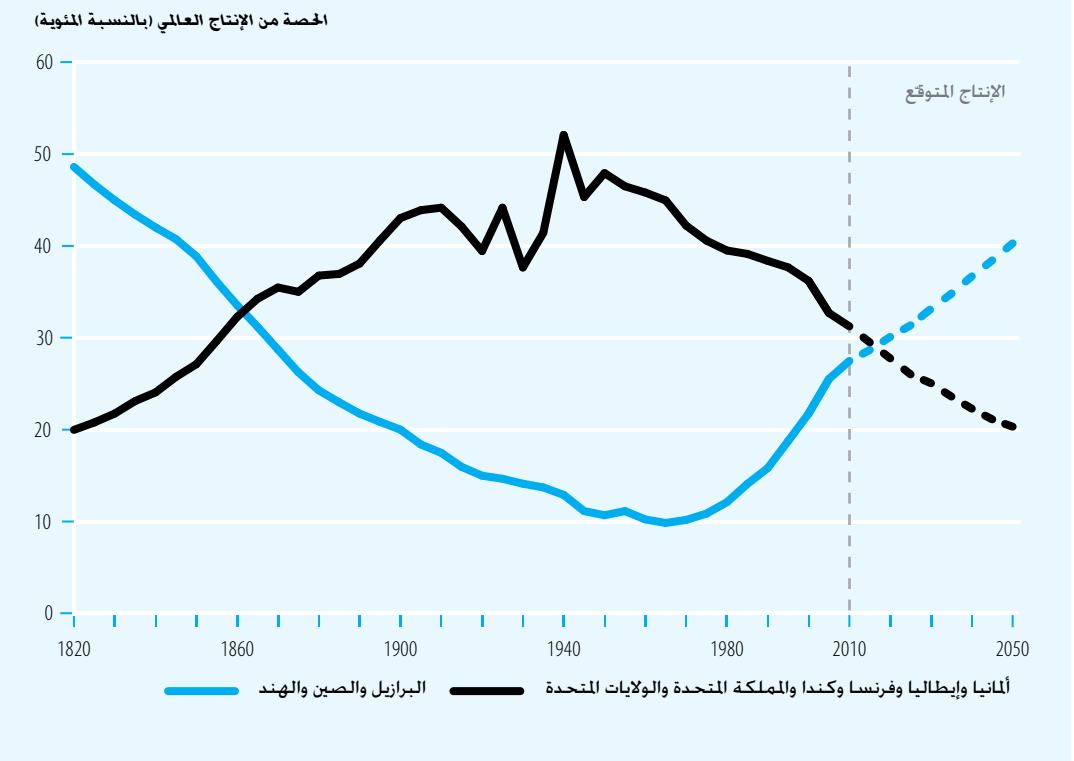

ملاحظة: يقاس الإنتاج بمعادل القوة الشرائية بدولار 1990.

المصدر: استنتاجات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات الفترة الزمنية من Maddison 2010 وتوقعات بالاستناد إلى بيانات Pardee Center for International Futures (2013).

الأمريكية، الذي لا يزال من غير منازع أكبر الاقتصادات في العالم[9]. وحتى وقت ليس ببعيد، أي حتى عام 2005، كان الوزن الاقتصادي لهذه البلدان الثمانية مجتمعة لا يتجاوز نصف الوزن الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية.

وهذه الزيادة الفريدة من نوعها لم تكن لتعني تحسنًا في التنمية البشرية ما لم تترافق مع تقدّم فريد من نوعه أيضًا في الحد من الحرمان وتوسيع إمكانات البشر. وقد تمكنت هذه البلدان من تحقيق إحدى غايات الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر من الأهداف الإنمائية للألفية، إذ استطاعت تخفيض عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم إلى النصف قبل انقضاء المهلة المحدّدة لهذه الغاية بثلاث سنوات. ومن أسباب هذا الإنجاز نجاح بعض البلدان الكثيفة السكان في الحد من الفقر المدقع، إذ انخفضت نسبة فقراء الدخل من مجموع السكان من 17.2 في المائة في عام 1990 إلى 6.1 في المائة في عام 2009 في البرازيل، ومن 60.2 في المائة في عام 1990 إلى 13.1 في المائة في عام 2008 في الصين، ومن 49.4 في المائة في عام 1990 إلى 32.7 في المائة في عام 2010 في الهند[10].

خلافًا للاتجاهات العالمية، تتراجع فوارق الدخل في منطقة أمريكا اللاتينية منذ عام 2000

غير أن التحديات الإنمائية الكبرى لا تزال ماثلة. وتشير التقديرات إلى أن 1.57 مليار شخص، أي أكثر من 30 في المائة من سكان 104 بلدان يتناولها هذا التقرير، لا يزالون يعيشون في حالة فقر متعدد الأبعاد[11]، ويُقاس بعدد أوجه الحرمان في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة وبحدّته. وفي عدد كبير من البلدان السريعة النمو في الجنوب، يتجاوز عدد السكان الذين يعيشون حالة فقر متعدد الأبعاد عدد فقراء الدخل. ويزداد التفاوت في الدخل في العديد من البلدان. فاستنادًا إلى الحسابات التي أجريت لأغراض دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة، لمجموعة من 132 بلدًا في عام 2012، يمكن القول إن دليل التنمية البشرية خسر حوالى الربع، أي 23 في المائة من قيمته، بسبب عدم المساواة. وعلى مدى الفترة من 1990 إلى 2005، تظهر أرقام دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة لمجموعة من 66 بلدًا أن حالة عدم المساواة لم تشهد تراجعًا يذكر لأن تضاؤل الفوارق في الصحة والتعليم قابله فوارق متزايدة في الدخل[12]. وخلافًا للاتجاهات العالمية، تتراجع فوارق الدخل في منطقة أمريكا اللاتينية منذ عام 2000، لكنّ هذه المنطقة لا تزال من المناطق التي تسجل أكبر قدر من عدم المساواة في العالم في توزيع الدخل. أما منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى فتسجل أكبر الفوارق في الصحة، بينما تسجّل منطقة جنوب آسيا أكبر الفوارق في التعليم.

الشكل 4

يتوقّع أن يستمر تزايد أعداد السكان من الطبقة الوسطى في الجنوب

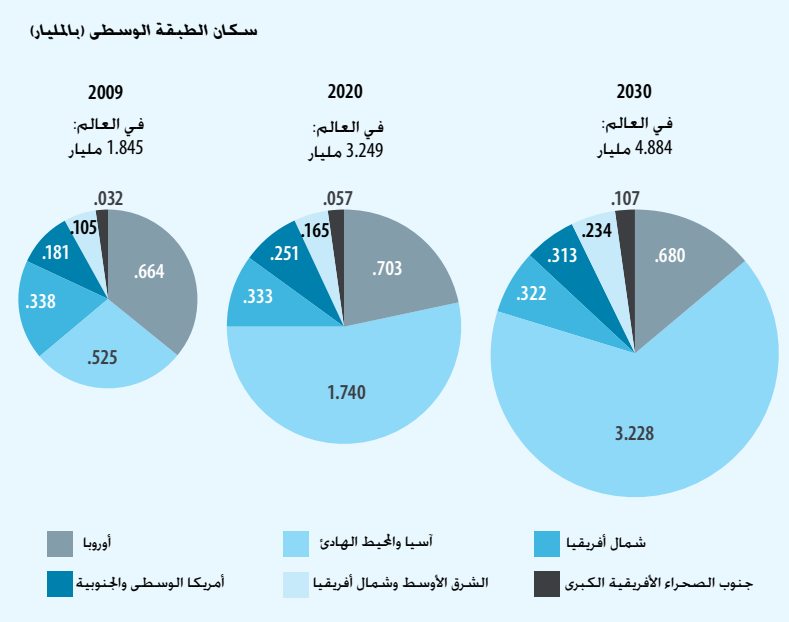

ملاحظة: تضمّ الطبقة الوسطى الأشخاص الذي يتقاضون أو ينفقون مبلغًا يتراوح بين 10 و100 دولار للشخص في اليوم (بمعادل القوة الشرائية بدولار 2005).
المصدر: Brookings Institution 2012.

نمو الطبقة الوسطى

تنمو الطبقة الوسطى في الجنوب بسرعة من حيث الحجم والدخل والتوقعات. فبين عامي 1990 و2010، ازداد حجم الطبقة الوسطى في الجنوب من 26 في المائة إلى 58 في المائة من مجموع السكان الذين يشكلون الطبقة الوسطى في العالم. وبحلول عام 2030، يتوقع أن يبلغ مجموع أفراد الطبقة الوسطى في الجنوب 80 في المائة من مجموع السكان الذين يشكلون الطبقة الوسطى في العالم، وأن تبلغ حصة هذه الفئة 70 في المائة من مجموع الإنفاق على الاستهلاك[13]. وسيكون حوالى ثلثي أفراد الطبقة الوسطى مقيمين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و10 في المائة منهم في أمريكا الوسطى

والجنوبية و2 في المائة في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (الشكل 4). وفي آسيا، ستتركز نسبة 75 في المائة من الطبقة الوسطى وكذلك جزء كبير من حصتها في الاستهلاك في الصين والهند. وتشير تقديرات أخرى إلى أن الاستهلاك السنوي لاقتصادات السوق الناشئة سيرتفع إلى 30 تريليون دولار بحلول عام 2025 بعد أن كان 12 تريليون دولار في عام 2010. وستكون نسبة ثلاثة أخماس من أصل مليار أسرة تتقاضى أكثر من 20,000 دولار في السنة من الأسر المقيمة في الجنوب[14]. ومن المؤكد أن نمو الطبقة الوسطى سيكون له أثر بالغ على الاقتصاد العالمي.

ويسهم سكان الجنوب، أي مليارات المستهلكين والمواطنين، في تعميم آثار ما اتخذته الحكومات والشركات والمؤسسات الدولية من إجراءات للتنمية البشرية في الجنوب. والجنوب اليوم هو جنبًا إلى جنب مع الشمال أرض خصبة للابتكارات التقنية والمشاريع الخلاقة. ففي إطار التبادل التجاري بين الشمال والجنوب، تمكنت البلدان الصناعية الناشئة من بناء القدرات اللازمة لتصنيع المنتجات المعقّدة لأسواق البلدان المتقدّمة. وفي إطار التبادل بين بلدان الجنوب، تمكنت الشركات العاملة في الجنوب من ابتكار المنتجات وتكييفها بحيث تلبّي الحاجات المحلية. ويسهم ذلك في بروز نماذج جديدة في قطاع الأعمال، إذ تستطيع الشركات تطوير منتجات تصل إلى المستهلكين ذوي الدخل الصافي المتدني.

وتسهم نهضة الجنوب أيضًا في نشر التكنولوجيا من خلال نماذج جديدة ذات تغطية واسعة تلبي حاجات الأسر المنخفضة الدخل وتصل إلى عدد كبير من المستهلكين في الأسواق التي تفتقر إلى البنية التحتية الداعمة.

ويرتقي العالم أيضًا بمستوى التحصيل العلمي. فمع الزيادة الكبيرة في معدّلات الالتحاق بالمدارس، يُتوقع أن تنخفض نسبة الذين هم فوق سن 15 سنة ولم يحصلوا على تعليم نظامي من 12 في المائة في عام 2010 إلى 3 في المائة من مجموع سكان العالم في عام 2050، وأن ترتفع نسبة الحاصلين على التعليم الثانوي والتعليم العالي إلى 64 في المائة في عام 2050 بعد أن كانت 44 في المائة في عام 2010. وتتقلص الفجوة الرقمية بسرعة، لأن إمكانيات الحصول على المعلومات متاحة للجميع بمستويات متقاربة، ولاسيما مع انتشار خدمات الإنترنت بالحزمة العريضة بأسعار في متناول الجميع.

وهذه الزيادة السريعة في عدد ذوي التحصيل العلمي، التي كان للجنوب نصيب كبير فيها، تزيد من ضرورة خلق فرص العمل بأعداد كبيرة. وحتى تستطيع بعض بلدان الجنوب الاستفادة مما يُعرف "بالعائد الديمغرافي" في مرحلة انخفاض معدّلات الإعالة، عليها أن تواكب الزيادة المرحلية في أعداد القوى العاملة، بزيادة معادلة في أعداد فرص العمل. وإذا لم تتوفر فرص العمل اللائق بأعداد كافية لتلبية الطلب الذي تفرضه التغيّرات

الزيادة السريعة في عدد ذوي التحصيل العلمي، التي كان للجنوب نصيب كبير فيها، تزيد من ضرورة خلق فرص العمل بأعداد كبيرة

الشكل 5

شهد العقد الأخير زيادة ضخمة في عدد المشتركين في الإنترنت في الجنوب

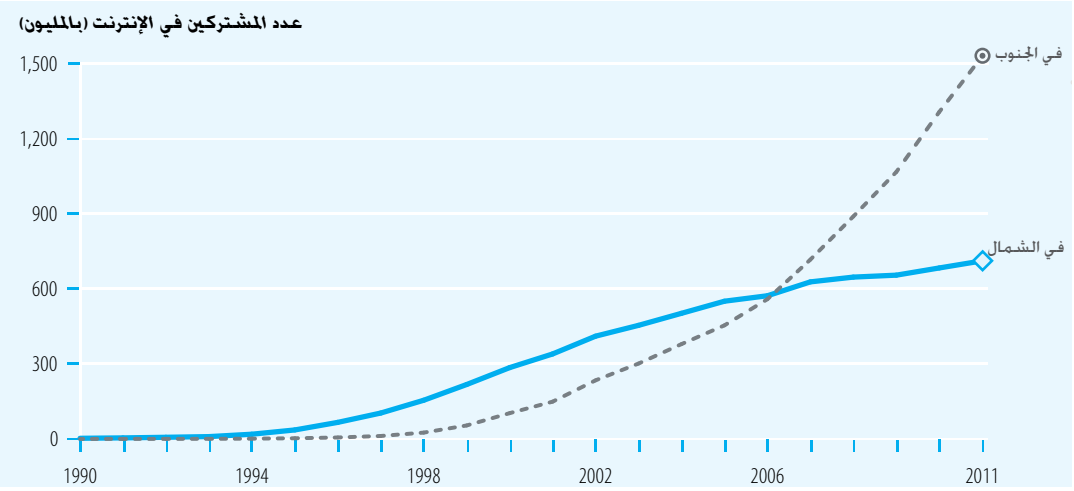

المصدر: World Bank 2012a.

الديمغرافية، فستكون النتيجة اضطرابات أهلية، على غرار ما حصل في الانتفاضات التي قادها الشباب أثناء الربيع العربي.

ترابط لم يسبق له مثيل

يشهد العالم نموًا في حركة التجارة والسياحة والاتصالات بسرعة لم يسبق لها مثيل. فالأفراد يتنقلون بين البلدان بأعداد لم تشهدها العقود الماضية، قاصدين العمل والسياحة والهجرة. وفي عام 2010، قارب عدد المهاجرين من الجيل الأول 3 في المائة من مجموع سكان العالم، أي 215 مليون مهاجر، وهو رقم يفوق بثلاث مرات عدد المهاجرين في عام 1960[15]. ونصف التحويلات التي يرسلها المهاجرون إلى بلدان المنشأ في الجنوب تأتي من عمال في بلدان نامية أخرى.

وتستقبل بلدان الجنوب سياحًا من البلدان النامية أكثر من أيّ وقت مضى. وبحلول عام 2020، من المتوقع أن يبلغ عدد السياح الوافدين من مختلف أنحاء العالم 1.6 مليار سائح، 75 في المائة منهم سياح بين بلدان المنطقة الواحدة. وازدادت حصة التجارة بين بلدان الجنوب بمعدّل ثلاث مرات خلال العقود الثلاثة الماضية، وبلغت 25 في المائة من مجموع التجارة العالمية. وتتراوح نسبة بلدان الجنوب من الاستثمار الأجنبي المباشر بين 30 و60 في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموًا[16].

ويرتفع عدد المشتركين في الشبكة العالمية (الإنترنت) من الجنوب بسرعة كبيرة. وكانت

الشكل 6

يملك 15 بلدًا ناميًا على الأقل علاقات تجارية قوية مع أكثر من 100 شريك تجاري سواء أكان في التصدير أم في الاستيراد

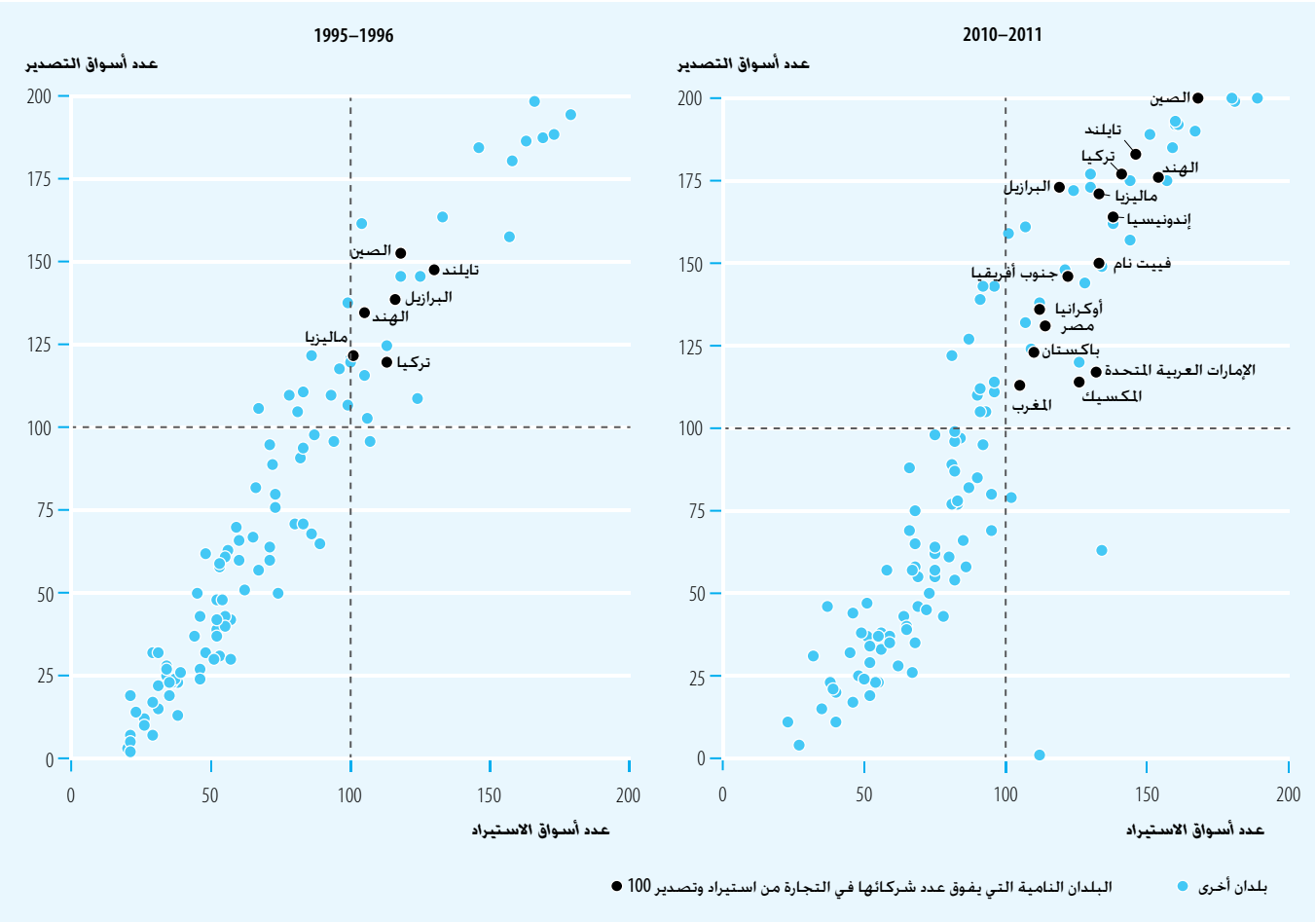

ملاحظة: يبيّن الشكل فقط المبادلات التجارية الثنائية التي تتجاوز قيمتها 1.5 مليون دولار في 1995-1996، و2 مليون في 2010-2011. Values are average for 1995 and 1996 and for 2010 and 2011.

المصدر: UNSD 2012.

الوثبة الكبرى في العقد الماضي (الشكل 5). فبين عامي 2000 و2010، قارب متوسط الزيادة السنوية في استخدام الإنترنت 30 في المائة في 60 بلدًا ناميًا تقريبًا تضمّ مليار نسمة وأكثر. وفي أيلول/سبتمبر 2012، سجل موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) مليار مشترك ناشط في الشهر، و140.3 مليار اتصال بين "الأصدقاء". وتحلّ أربعة من بلدان الجنوب، هي إندونيسيا والبرازيل والمكسيك والهند ضمن البلدان الخمسة الأولى التي تسجل أكبر عدد من المشتركين في الفيسبوك في العالم[17].

ويسمح الترابط التجاري للأفراد بالنفاذ إلى السوق العالمية، من مصدّري الموز في أوغندا إلى مربّي الربيان في نهر ميكونج. والمقياس التقليدي للاندماج في السوق العالمية هو نسبة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد بلغت 22 في المائة في عام 1913، بعد أن كانت 2 في المائة فقط في عام 1800[18]. واليوم تتجاوز هذه النسبة 56 في المائة[19]. ويملك 15 بلدًا ناميًا على الأقل علاقات تجارية قوية مع أكثر من 100 شريك تجاري سواء أكان في التصدير أم في الاستيراد، بعد أن كان هذا العدد حوالى 6 بلدان في عام 1996 (الشكل 6). وتبلغ حصة الجنوب حاليًا حوالى نصف المبادلات التجارية العالمية، بعد أن كانت حصته ربع هذه المبادلات من 30 عامًا. وتزداد العلاقات التجارية قوة بين بلدان الجنوب بسرعة أكثر من تطوّر العلاقات بين الشمال والجنوب.

وتتأثر نسبة كبيرة من التجارة بين بلدان الجنوب بوضع الطلب في الشمال، لكنّ العكس صحيح أيضًا، فالبلدان النامية هي أيضًا من أكبر البلدان المستوردة من الشمال. وبعد عام 2007، مثلاً، ارتفعت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الشركاء التقليديين من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنسبة 20 في المائة بينما ارتفعت صادراتها إلى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وإلى الصين بنسبة تجاوزت 50 في المائة. والنتيجة أن الجنوب يحتاج إلى الشمال، ولكن الشمال يحتاج أيضًا إلى الجنوب أكثر فأكثر.

وبلدان الجنوب هي محور طبيعي لاستيعاب التكنولوجيا وتطوير منتجات جديدة. وتتسع اليوم إمكانات تحقيق التنمية البشرية بفضل نقل التكنولوجيا من الجنوب. فنقل التكنولوجيا من الشمال يتطلب عمليات تكييف مرتفعة الكلفة، نظرًا إلى الفوارق في القدرة الاستيعابية، أما التكنولوجيا المنقولة من الجنوب فيمكن تعديلها بسهولة ووضعها مباشرة في الاستخدام[20]. وتكييف التكنولوجيا في الجنوب يفسح المجال أمام ابتكارات تأتي بفوائد فورية على التنمية البشرية. فالمواطنون الأفارقة يستخدمون الهواتف النقالة الرخيصة المصنّعة في آسيا لإجراء عمليات مصرفية عبر الهاتف، بطرق أقل كلفة وأقل صعوبة، مثلاً، من فتح حساب مصرفي بالطرق التقليدية؛ والمزارعون يستخدمون جهاز الهاتف للاطّلاع على أخبار الطقس وعلى أسعار البذور؛ وأصحاب المشاريع يحصلون على خدمات لمشاريعهم من أكشاك الهاتف النقال. وهذه التحوّلات وغيرها تضاعف الإمكانات المتاحة للأفراد من خلال التكنولوجيا، فيشاركون في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم، ويحصلون على المعلومات بسرعة فائقة وبكلفة منخفضة، وينتجون الأدوية بكلفة أقل، ويحسّنون البذور لتنويع المحاصيل، ويخلقون فرصًا جديدة للعمل والتصدير. وهذه التكنولوجيات تبني روابط بين أفراد كانوا من قبل منعزلين في مجتمعات مهمشة، وأحياء فقيرة في المدن، وتتيح لهم الحصول على أدوات وموارد ومعلومات قيّمة تمكنهم من المشاركة الفاعلة في المجتمع المحلي لا بل المجتمع العالمي أيضًا.

سياسات إنمائية عملية

نهضة الجنوب هي عبارة عن مجموعة واسعة من التجارب المتنوّعة في بلدان متعدّدة، تظهر أن خيارات تحقيق التنمية البشرية وإدامتها كثيرة ومتنوّعة أيضًا. فقد تمكنت البلدان من اعتماد سياسات عملية استمدّتها من ظروفها الخاصة والواقعية. فبين عامي 1979 و1989، كانت نسبة 40 في المائة من القوانين والأنظمة المعتمدة في الصين تعتبر سارية على سبيل الاختبار[21]. كما اتّبعت البلدان نهجًا مشتركة. والبلدان التي حققت أسرع تقدم في التنمية هي البلدان التي انفتحت على التجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي، ونقل التكنولوجيا. غير أن هذا الانفتاح لا يكفي بحد ذاته لضمان النجاح. فالبلدان التي نجحت ركزت على الاستثمار في إمكاناتها الذاتية في التنمية البشرية، وتعزيز المؤسسات المحلية، والاهتمام بالمجالات التي تحقق للبلدان

مزايا نسبية معيّنة. وبالتوفيق بين الانفتاح على الخارج والاستعداد في الداخل تمكّنت تلك البلدان من التوسّع في السوق العالمية، وتحقيق نتائج إيجابية على صعيد التنمية البشرية انعكست فوائد على معظم السكان.

ولا يمكن إغفال الدور القيادي الذي اضطلعت به الحكومات في الإسراع بالتقدّم الاقتصادي ودرء النزاعات الاجتماعية. فقد أتاح النمو لتلك البلدان الموارد المالية اللازمة للاستثمار في الصحة والتعليم، وتمهيد الطريق إلى نوع من الترابط الوثيق بين السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية. والبرامج المبتكرة المعروفة التي اعتمدتها البرازيل والمكسيك والهند، كبرامج التحويلات النقدية الموجهة وبرامج التشغيل في المناطق الريفية، إنما هي أمثلة تجسد الاهتمام بالمساواة في توزيع الفرص الاقتصادية والاجتماعية. وشدّدت الصين أيضًا على أهمية هذا النهج في سعيها إلى بناء "مجتمع متوازن". واستعانت بلدان عديدة من الجنوب بعناصر من هذه البرامج وكيّفتها حسب ظروفها المحلية.

والتقت جميع المبادرات الاجتماعية على تحقيق المساواة والاندماج الاجتماعي، وهو موضوع لم ينل حقه من الاهتمام في النماذج الإنمائية الماضية، وقد ثبت أنه دعامة أساسية في أي مسار مستدام للتنمية البشرية. وتقرّ النخب الحاكمة أكثر فأكثر بأن في التقدّم الاجتماعي والتقدّم الاقتصادي تأكيدًا على شرعيتها، وقد أصبح الاستثمار في الرعاية الاجتماعية والسلع العامة حجر الأساس للتنمية في الأجل الطويل. وهذه المبادرات النموذجية، التي تجمع بين الصحة والتعليم والاقتصاد، في إطار من المساواة والتمكين والمشاركة، تؤكد أهمية دعم العدالة الاجتماعية، ليس من منطلق أخلاقي فحسب، بل كوسيلة لا تتحقق بدونها تنمية بشرية.

شراكات جديدة من أجل التنمية

الجنوب اليوم في موقع يخوّله، بما يملكه من موارد وفيرة وما يختزنه من دروس وليدة التجربة المحلية، التأثير على النماذج القديمة للتعاون الإنمائي وإعادة تكوينها، ويمكّنه من ممارسة ضغوط تنافسية شرسة في ميادين التعاون الثنائي. وتعطي نهضة الجنوب دفعًا لأشكال جديدة من الشراكة الثنائية والتعاون الإقليمي تضع في متناول بلدان الجنوب مزيدًا من الخيارات للتمويل الميسر، والاستثمار في البنى التحتية، ونقل التكنولوجيا. وكثيرًا ما يكون هذا الدعم المقدّم من الجنوب بدون شروط على السياسة الاقتصادية أو نهج الحكم في البلدان المتلقية. وقد أسهمت التجارب المحلية والدروس المستمدّة من بعض الاقتصادات الناشئة في توجيه الاهتمام نحو تطوير البنى التحتية لأغراض التنمية. وفي العقد الماضي، كانت بلدان الجنوب والصناديق الإقليمية مصدرًا لنصف التمويل الذي خُصص لمشاريع البنية التحتية في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى[22].

وشهدت أسرع البلدان نموًا زيادة ضخمة في تراكم رأس المال، من أبرز مظاهرها ارتفاع الاحتياطي بالعملات الأجنبية. وهذه الزيادة تشكل رافدًا جديدًا لتمويل التنمية. ويظهر الشكل 7 أن ثلاثة أرباع الزيادة في الاحتياطي بالعملات الأجنبية بين عامي 2000 و2011 هي مبالغ جمّعتها بلدان الجنوب لأغراض منها التأمين الذاتي ضد أي صدمات أو أزمات مالية في المستقبل.

ومنذ زمن يعود إلى عام 1995، رأى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 23 بلدًا من الجنوب

الجنوب اليوم في موقع يخوّله، بما يملكه من موارد وفيرة وما يختزنه من دروس وليدة التجربة المحلية، التأثير على النماذج القديمة للتعاون الإنمائي وإعادة تكوينها، ويمكّنه من ممارسة ضغوط تنافسية شرسة في ميادين التعاون الثنائي

الشكل 7

الاحتياطي الرسمي بالعملات الأجنبية حسب مجموعات البلدان

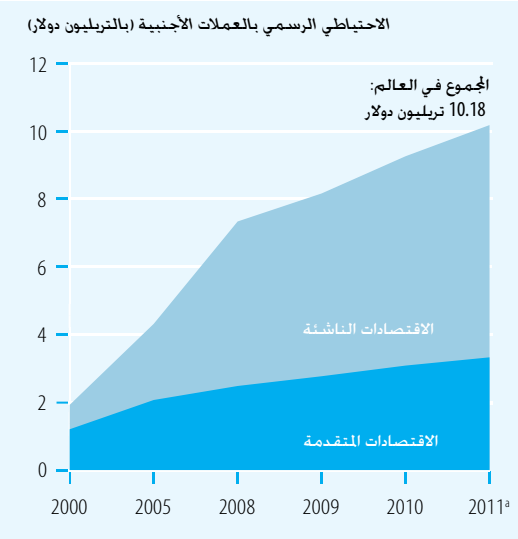

(a) بيانات الربع الثالث أولية.

ملاحظة: تصنّف البلدان حسب تصنيف صندوق النقد الدولي، ويضم هذا التصنيف 34 اقتصادًا متقدمًا، و110 اقتصادات ناشئة ونامية، تشملها قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي حول الاحتياطي الرسمي بالعملات الأجنبية.

المصدر: Grabel 2013.

الأقطاب الرئيسية للتعاون بين بلدان الجنوب. وعلى مدى العقد الماضي، وطّدت هذه البلدان علاقاتها مع بلدان نامية أخرى[23]. فباتت البرازيل والصين والهند أكبر البلدان المانحة من خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[24]. وتضطلع بلدان أخرى مثل تايلند وتركيا وماليزيا بدور فاعل في التنمية الإقليمية. وأسهمت الشراكات الإنمائية الجديدة التي أنشئت على أساس مبدأ "تحقيق المكاسب للجميع" في إدامة النتائج الإنمائية وإتاحة فرص جديدة للمبادلات التجارية ومشاريع الاستثمار الثنائية، وفي دعم نهضة الجنوب. في هذه الأثناء، تعيد الأنظمة والمنظمات الدولية بناء هياكلها ورسم اتجاهاتها، لتواكب التحوّل الذي أحدثته نهضة الجنوب في القوى الاقتصادية العالمية.

* * *

يتناول هذا التقرير بالتفصيل نهضة الجنوب من جوانب عديدة وتأثيرها على التنمية البشرية في خمسة فصول. يتضمن الفصل الأول تقييمًا لحالة التنمية البشرية في العالم وفي مختلف مناطقه، ويركز على الاتجاهات والتحديات والتطوّرات في مجالات مترابطة مثل الفقر، وعدم المساواة، والاندماج الاجتماعي، والأمن البشري. ويظهر الفصل الثاني كيفية تحوّل بلدان الجنوب إلى جهات فاعلة في الاقتصاد العالمي، إذ أصبحت محركًا للنمو وحافزًا للتغيير في بلدان نامية أخرى، ويتناول بعض التحديات الناشئة. ويستعرض الفصل الثالث السياسات والاستراتيجيات التي كانت أساس التقدّم في البلدان التي حققت نجاحًا في الجنوب. ويطرح الفصل الرابع سؤالين رئيسيين حول كيفية المضي في هذا التقدم وكيفية معالجة التحديات التي يمكن أن تعوق استمرار التنمية البشرية. ويتناول الفصل الخامس السياسات والمبادئ التي يمكن أن تكون جزءًا من إطار جديد للحكم العالمي والإقليمي، يمثل الجنوب ويواكب نهضته، على نحو يخدم مصلحة الجنوب والشمال على حد سواء في الأجل الطويل. وينتهي التقرير إلى خلاصة مفادها أن التحديات المتشعبة الماثلة في القرن الحادي والعشرين تتطلب شراكات جديدة ونُهجًا جديدة تتماشى مع الوقائع الجديدة في عالم يسرع الخطى نحو التغيير.

أسهمت الشراكات الإنمائية الجديدة في إتاحة فرص جديدة للمبادلات التجارية ومشاريع الاستثمار الثنائية، وفي دعم نهضة الجنوب

”مشكلة البشر في الجمع بين ثلاث مقوّمات:
الكفاءة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والحرية
الفردية“

John Maynard Keynes

1

حالة التنمية البشرية

من البرازيل مرورًا بجنوب أفريقيا وصولاً إلى الصين والهند، بلدان نامية كبيرة أصبحت المحرّك الرئيسي للاقتصاد العالمي. إلا أنّ المشاكل المالية التي تشهدها بلدان الشمال بدأت تؤثر حتّى على أقوى الاقتصادات في الجنوب في عام 2012. وفي محاولة شاقة للنهوض من أزمة الديون والعجز المتفاقم في الميزانيات، يفرض العديد من البلدان المتقدمة برامج تقشّف صارمة لا تثقل كاهل مواطني هذه البلدان فحسب، بل تقوّض آفاق التنمية البشرية للملايين من سكان العالم.

وضع التقرير الأول للتنمية البشرية في عام 1990 رؤية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، قوامها تزويد الأفراد بالقدرة على توسيع خياراتهم وإمكاناتهم. ومنذ ذلك الحين، يشهد العالم تقدّمًا كبيراً، إذ تمكن العديد من الاقتصادات النامية من تحقيق نمو سريع ومتواصل ومن الارتقاء بمستوى التنمية البشرية. ولعلّ نهضة بلدان الجنوب هي من أبرز سمات التغيّر السريع في العالم اليوم. وتقارب حصة الجنوب اليوم حوالى ثلث الإنتاج[1] والاستهلاك[2] في العالم. ولولا النمو الملحوظ الذي سجّلته تلك الاقتصادات، وفي مقدّمتها الصين والهند، لرزح العالم أكثر تحت وطأة الركود الاقتصادي[3].

غير أن بوادر العدوى بدأت تلوح في الأفق، إذ يسود قلق حقيقي من تباطؤ يصيب التقدم في البلدان النامية من جراء أزمة تلمّ ببلدان الشمال في عالم مترابط. وفي البلدان الصناعية، مع بعض الاستثناءات الملحوظة، تتخذ الحكومات تدابير تقشف قاسية تؤدي إلى الحد من خدمات الرعاية التي تقدّمها الدولة وتخفيض النفقات والخدمات العامة[4]. والنتيجة ضائقة معيشية، ومزيد من الانكماش الاقتصادي، وتراجع في مستويات معيشة أعداد كبيرة من سكان العالم المتقدم. وإزاء هذا الواقع الجديد، شهد عدد من البلدان تظاهرات ضخمة في الشوارع، وعمّت خيبة الأمل من السياسيين ومن الإدارة الاقتصادية.

وقد شهد العالم أزمات مماثلة في الماضي، في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في الثلاثينات، وفي أمريكا اللاتينية في الثمانينات، وفي آسيا في التسعينات. إلا أن الأزمة الراهنة، إبان العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، تضرب مجددًا في قلب أوروبا.

وتفرض الحكومات برامج تقشف قد تكون نتيجة لقلق مشروع من ضعف القدرة على تحمّل الديون السيادية. ولكن الخطر الداهم هو أن تلك التدابير التي تتخذها الحكومات على المدى القصير يمكن أن توقع أضراراً تحتاج إلى وقت طويل لتعويضها، إذ تضعف أسس التنمية البشرية والرعاية الاجتماعية اللازمة لنمو الاقتصاد ولنهضة الديمقراطية ولبناء مجتمعات تعمّها المساواة وتحصينها من الصدمات[5].

وفي الواقع أدلة تشير إلى أن المسارعة إلى تنفيذ برامج التقشف الصارمة يمكن أن تؤدي إلى تعميق الركود وإطالة أمده. فقد أدّت تدابير التقشف المالي إلى انكماش في الطلب المحلي في القطاع الخاص وفي الناتج المحلي الإجمالي[6]، كما أضعفت الاقتصاد وساهمت في زيادة البطالة[7]. وأيّ تراجع في خدمات الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات العامة، قد يلحق الضرر بصحة السكان ويؤثر على جودة القوى العاملة، ويضعف قدرات البحث العلمي والابتكار في الأعوام المقبلة (الإطار 1.1). وهذا قد يؤدي إلى إبطاء مسار التقدم في التنمية البشرية لوقت طويل (الإطار 1.2). إضافة إلى أن الركود الاقتصادي يؤدي إلى تخفيض الإيرادات الضريبية التي تحتاج إليها الحكومات لتمويل الخدمات الاجتماعية والسلع العامة.

ويمكن تجنب الكثير من هذه الأضرار، إذ تشير الأدلة الموروثة من الماضي إلى أن أفضل وقت لتخفيض العجز هو وقت انتعاش النمو الاقتصادي[8]. وقد قال جون ماينارد كينز (John Maynard Keynes) باقتضاب منذ أكثر من 75 عامًا: "الازدهار، وليس الركود، هو الوقت المناسب للتقشف"[9].

و من الأهمية النظر ليس فقط في كمية النفقات العامة، بل أيضًا في تركيبتها وكيفية تغييرها. ووفقًا لمنظمة العمل الدولية، يمكن أن يؤدي أي تغيير لا يمس بالوضع المالي في تركيبة الإيرادات والنفقات الحكومية بهدف تأمين فرص العمل وتعزيز التنمية البشرية إلى استحداث عدد يتراوح بين 1.8 و2.1 مليون فرصة في 33 بلدًا متقدمًا في العام المقبل أو في العامين المقبلين[10].

الإطار 1.1

الإنصاف والاقتصاد الكلي والتنمية البشرية

إزاء اتساع الفوارق في الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلدان الأوروبية، يطرح السؤال حول الإنصاف في توزيع المداخيل وطبيعة الجهات المستفيدة من النمو. وباتت هذه المشاغل في صلب المناقشات السياسية في البلدان المتقدمة اليوم، ولو بقي تأثيرها محدودًا على وجهة السياسات حتى الآن. وتبلغ البطالة اليوم أعلى معدل لها في البلدان المتقدمة منذ أعوام، ولم تحصل غالبية القوى العاملة على زيادة تذكر في الأجور الفعلية لعقود مضت، في حين سجلت المداخيل ارتفاعًا ملحوظًا في الفئات الأغنى. وقد ترافق اتساع الفوارق مع مطالب علت من الأوساط الميسورة داعية إلى تقليص حجم القطاع الحكومي وتخفيف القيود الضريبية. فالميسورون لم يكتفوا بتحقيق أعلى المكاسب من حقبة النمو السابقة فحسب، بل يبدو أنهم يسعون أيضًا إلى حماية مكاسبهم. وعلى الرغم من الضغوط التي يمارسها المجتمع المدني، يبقى من المستغرب أن تغلب برامج التقشف على الخطط الحكومية في البلدان الديمقراطية وتغيب عنها برامج الحماية الاجتماعية.

ولا يقتصر اعتماد تدابير التقشف على بلدان منطقة اليورو، إذ تنوي المملكة المتحدة تخفيض الاستثمار العام بنسبة 2 في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي في إطار برنامج التقشف الحالي. وتأتي تدابير التقشف في وقت يبلغ الاستثمار العام أدنى مستوياته. ففي السنة المالية 2011/2012، كانت نسبة الاستثمار العام الصافي في المملكة المتحدة أقل من 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. والاستمرار في تخفيض النفقات الحكومية والاجتماعية يؤدي إلى تقويض آفاق الانتعاش والنمو.

ولسياسات الاقتصاد الكلي تأثير بالغ على التنمية البشرية. ويمكن أن يترك تخفيض الإنفاق الاجتماعي بهدف تخفيض الدين العام آثارًا يطول أمدها. وإذا استمرت الاقتصادات في الانكماش، لن تجدي الجولات المتتالية لتخفيض الدين في تعزيز القدرة على تحمّل الديون. فتخفيض الإنفاق يؤدي إلى إضعاف الطلب الإجمالي، فيتعثر انتعاش الاقتصاد، ويصعب توفير فرص العمل إذا ترافق ذلك مع اتساع الفوارق في الدخل. ومن أجل تأمين التشغيل الكامل، لا بد من التعويض عن انخفاض الطلب الإجمالي. وهذا ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية (وغيرها من البلدان الصناعية) من خلال تخفيض أسعار الفائدة، واعتماد أدوات مالية جديدة وأنظمة ضريبية متساهلة تسببت بفقاعة أدت إلى اندلاع الأزمة المالية الحالية. أما بلدان منطقة اليورو، المقيّدة من حيث الأدوات المتاحة لها في السياسات، فلا يمكنها استعمال السياسات النقدية للخروج من الأزمة عن طريق تخفيض الأسعار أو زيادتها.

المصدر: Atkinson 2011, 2012; Block 2013; HM Treasury 2010; Nayyar 2012; Sen 2012; Stiglitz 2012.

الإطار 1.2

تخفيضات قصيرة الأجل ونتائج طويلة الأمد: ارتفاع معدلات الخصوبة في أفريقيا

لماذا ارتفعت معدلات الخصوبة بين عامي 1970 و1990 في العديد من بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى دون جميع المناطق الأخرى؟ يبدو أن معدلات الخصوبة ارتفعت مع تخفيض النفقات الاجتماعية الذي حدث في إطار برامج التكييف الهيكلي في الثمانينات، ولاسيما في مجال التعليم.

فتخفيض النفقات في قطاع التعليم لا يؤدي فقط إلى الحد من الإمكانات البشرية، بل يؤثر على المدى الطويل على التركيبة العمرية للسكان بعد سنوات، من جراء تأثيره على معدلات الولادة. وفي البلدان التي تسجل انخفاضاً في مستويات التعليم، وخاصة حيث لا تحصل الفتيات على التعليم في المرحلة الثانوية، ترتفع معدلات الخصوبة. وكلّما ارتفع مستوى التحصيل العلمي للمرأة، انخفض، عموماً، عدد مواليدها. ويظهر هذا التأثير القوي خاصة في البلدان التي لا تزال في أولى مراحل التحول الديمغرافي والتي لا تزال معدلات الخصوبة الإجمالية مرتفعة فيها. ويسهم التعليم في خفض معدلات الخصوبة، إذ يؤدي إلى تحسين نقل المعلومات، وتغيير الحوافز السلوكية، وتمكين الأفراد من حسم خياراتهم.

وفي الثمانينات، شهدت منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى تراجعًا جزئيًا في التحول الديمغرافي، وانخفض نصيب الفرد من الإنفاق الفعلي على التعليم بنسبة متوسطها 50 في المائة. وبين عامي 1980 و1986، انخفض معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي من 79 إلى 73 في المائة في المنطقة كلها (مع انخفاض هذا المعدل في 16 بلدًا وارتفاعه في 17 بلدًا). وكان لانخفاض الإنفاق على التعليم أثر سلبي على تعليم الإناث، فتباطأ في ارتفاع متوسط معدلات التحاق الإناث بالتعليم الابتدائي والثانوي مقارنة بالفترة التي سبقت برامج التكييف الهيكلي.

المصدر: Lutz and KC 2013; Rose 1995.

وفي ظل تفاوت درجات الحرية التي تتمتع بها البلدان لتعديل أولوياتها في الإنفاق، يملك العديد منها مجالاً واسعًا لإعادة ترتيب الأولويات. فالإنفاق العسكري في العالم، مثلاً، تجاوز 1.4 تريليون دولار في عام 2010، وهو رقم يفوق مجموع الناتج المحلي الإجمالي لأفقر خمسين بلدًا. وعندما يكون التحصين المالي لازمًا، فهذا لا يعني، بالضرورة، تقليص خدمات الرعاية. وبتعزيز الكفاءة وتخفيض الإعانات على الوقود الأحفوري مثلاً، يمكن تحصين الوضع المالي من دون المساس بالإنفاق الاجتماعي[11].

وأظهرت بلدان الجنوب صمودًا في وجه الأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم حاليًا. فبعد النكسات العابرة في أعقاب أزمة عام 2008، استأنفت بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية مسارها التصاعدي في التنمية البشرية والنمو. ومن عوامل هذا الانتعاش الوجهة العملية التي سلكتها بلدان الجنوب، إذ اتخذت مجموعة من التدابير للتحصن من تقلّبات الدورة الاقتصادية، وأجلت تخفيض الدين إلى الوقت المناسب. وساعد استمرار الطلب من الجنوب على دعم صادرات العديد من البلدان النامية، والتعويض عن آثار تباطؤ النشاط الاقتصادي في الشمال[12].

وواصلت بلدان نامية كثيرة الاستثمار في التنمية البشرية الطويلة الأمد. وهي تدرك علاقة الترابط الإيجابي الواضحة بين الاستثمار العام

في البنية الأساسية الاجتماعية والمادية الذي يمهد للتنمية البشرية والتقدم في دليل التنمية البشرية[13]. وأدركت الحكومات في الجنوب أن التقدم المستدام يجب أن ينطلق من التكامل الاجتماعي. وتميّزت بلدان، كالبرازيل والهند مثلاً، بالتركيز على نواحٍ في التنمية البشرية كانت تغفلها في النماذج الإنمائية السابقة، إذ اقترحت العمل بخطط التحويلات النقدية وبرامج الحق في العمل.

وفي العقود القليلة الماضية أحرز العديد من بلدان الجنوب تقدمًا كبيراً في دليل التنمية البشرية، لم يقتصر على النمو الاقتصادي والحد من الفقر فحسب، بل شمل تحقيق مكاسب هامة في الصحة والتعليم. وهذا الإنجاز الكبير جدير بالاهتمام لأن نمو الدخل لا يعني بالضرورة مكاسب حتمية في مجالات أخرى من التنمية البشرية. فقد يولد النمو الموارد اللازمة للاستثمار في الصحة والتعليم، ولكنه لا يحقق المكاسب تلقائيًا. وقد يكون للنمو تأثير محدود على سائر الأولويات المهمة للتنمية البشرية مثل المشاركة والتمكين.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، لا بد من اعتماد مؤشرات لقياس تلك الأبعاد إضافة إلى بُعد الاستدامة البيئية لمسارات التنمية.

تقدم الأمم

يرصد تقرير التنمية البشرية في كل عدد التقدم البشري، وذلك باستخدام دليل التنمية البشرية. وهذا الدليل هو مقياس مركّب يضمّ مؤشرات لرصد أبعاد ثلاثة، هي طول العمر، والتحصيل العلمي، والتحكم بالموارد اللازمة للعيش الكريم. وتتناول أدلة أخرى عدم المساواة والفقر والتمييز بين الجنسين. ويتضمن الجدول الإحصائي 1 قيمة دليل التنمية البشرية لعام 2012.

ويظهر دليل التنمية البشرية لعام 2012 الكثير من التقدم. ففي العقود الماضية، وجهت بلدان العالم اهتمامها نحو تحسين مستويات التنمية البشرية. والخبر السار هو أن البلدان التي تنتمي إلى مجموعة التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة أحرزت أسرع تقدم حسب دليل التنمية البشرية. إلا أن التقدم يتطلب أكثر من ارتفاع في متوسط قيمة دليل التنمية البشرية. فارتفاع قيمة الدليل يبقى غير مكتمل وغير مستدام في حال ترافق مع اتساع الفوارق في الدخل، وانتشار أنماط الاستهلاك غير المستدامة، وارتفاع الإنفاق للأغراض العسكرية، وضعف التماسك الاجتماعي (الإطار 1.3).

وفي عام 2012، بلغ المتوسط العالمي لدليل التنمية البشرية 0.694. وسجلت منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى أدنى قيمة لهذا الدليل بلغت 0.475، تليها منطقة جنوب آسيا حيث بلغت قيمة الدليل 0.558. وفي المناطق النامية، سجلت أوروبا وآسيا الوسطى أعلى قيمة لدليل التنمية البشرية بلغت 0.771، تليهما أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حيث بلغت قيمة الدليل 0.741.

وتتفاوت عناصر دليل التنمية البشرية بين مجموعات التنمية البشرية والمناطق حيث الاختلاف في متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وفي متوسط سنوات الدراسة، وفي الدخل. فنصيب الفرد من متوسط الدخل القومي الإجمالي في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا، يفوق بأكثر من عشرين مرة متوسط الدخل الفردي في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة (الجدول 1.1). ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا يفوق بحوالى الثلث متوسط العمر المتوقع في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، في حين أن متوسط سنوات الدراسة لدى البالغين من العمر أكثر من 25 سنة في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا يفوق بحوالى ثلاث مرات متوسط سنوات الدراسة في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة. إلا أن سنوات الدراسة المتوقعة، التي تبين مدى التطوّر في فرص التعليم في البلدان النامية، تعطي صورة متفائلة، إذ من المتوقع اليوم أن يكمل تلميذ المرحلة الابتدائية في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة ثماني سنوات ونصف السنة في المدرسة، أي ما يعادل سنوات الدراسة الحالية للبالغين (8.8 سنة) في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة. وحققت غالبية البلدان ذات دليل التنمية البشرية المنخفضة تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي أو تقترب من تحقيق هذا الهدف، كما بلغت معدّلاً تجاوز 50 في المائة في الالتحاق بالتعليم الثانوي.

وتتفاوت الإنجازات المحققة أيضاً بين المناطق ومجموعات دليل التنمية البشرية. ومن الأساليب المتبعة لتقييم التفاوت بين بلدان مجموعة معينة هو مقارنة نسبة الحد الأعلى إلى الحد الأدنى لدليل التنمية البشرية ضمن المجموعة.

علاقة الترابط الإيجابي واضحة بين الاستثمار العام في البنية الأساسية الاجتماعية والمادية الذي يمهد للتنمية البشرية والتقدم في دليل التنمية البشرية

ما معنى أن تكون إنساناً؟

منذ نصف قرن تقريبًا، نشر الفيلسوف توماس نايغل (Thomas Nagel) مقالاً شهيرًا بعنوان "ما معنى أن يكون الكائن خفاشًا؟" والسؤال الذي أود طرحه هو: ما معنى أن تكون إنساناً ؟ والواقع أن هذا المقال الشيق الذي كتبه توماس نايغل في المجلة الفلسفية (The Philosophical Review) تناول الكائنات البشرية، ولم يتطرق إلا لماماً إلى الخفافيش. ومن أغرب النقاط التي أثارها نايغل شكّ عميق في نزعة العلماء المعتمدين على المراقبة إلى ربط تجربة الخفاش أو الكائن البشري بالظواهر البدنية في الدماغ وغيره من أعضاء الجسم، والتي تسهل ملاحظتها بالعين المجرّدة. وقلّما يمكن فهم ماهية الخفاش أو الإنسان بمجرّد التركيز على بعض الارتعاشات في الدماغ والجسم. فتركيبة الدماغ المعقدة لا يمكن تحليلها بالاعتماد على تركيبة الجسم السهلة (على الرغم من النزعة إلى ذلك).

ويرتكز النهج الحديث للتنمية البشرية على التمييز الذي يختلف نوعًا ما عن التناقض المعرفي الأساسي الذي تقدم به نايغل. ويقوم النهج الذي ابتكره محبوب الحق في سلسلة تقارير التنمية البشرية التي بدأت في عام 1990، على التمييز بين صعوبة تقييم ثراء الحياة البشرية، بما فيها الحريات التي ينشدها البشر، وسهولة رصد المداخيل والموارد الخارجية الأخرى التي هي في حوزة الأفراد أو الأمم. ومراقبة الناتج المحلي الإجمالي وقياسه أسهل من رصد نوعية الحياة البشرية وقياسها. ولكن رفاه البشر وحريتهم، وارتباطهما بالعدل والإنصاف في العالم، لا يمكن قياسهما فقط بالناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو، وهذا ما يفعله الكثيرون.

فلا بد من الاعتراف بالطبيعة المعقدة للتنمية البشرية، إذ لا يجوز التركيز على جانب واحد منها، وهذه هي النقطة الرئيسية التي دفعت بالمبادرة الجريئة التي أطلقها محبوب الحق إلى طرح ما يكمّل الناتج المحلي الإجمالي في قياس التنمية البشرية لا بل ما يستعيض عنه. وفي هذا الإطار، برزت نقطة أصعب وهي أيضًا جزء لا ينفصل مما بات يُسمّى "بنهج التنمية البشرية". ولتسهيل قياس التنمية البشرية في الواقع، قد يكون بالإمكان استعمال العديد من المؤشرات البسيطة مثل دليل التنمية البشرية الذي يرتكز على ثلاثة متغيرات فقط يجري قياسها في عملية بسيطة. ولكن غاية البحث لا تقف عند هذا الحدّ. فلا يجوز إنكار المقاييس العملية والمجدية مثل دليل التنمية البشرية الذي قد يكشف وقائع عن نوعية الحياة البشرية يعجز عن كشفها الناتج المحلي الإجمالي، ولكن لا يجوز الاكتفاء بالمكاسب الآنية التي تبينها هذه المقاييس في عالم دائم التحرك. فتقييم نوعية الحياة هو عمل أكثر تعقيدًا من أن يُختصر في مجرد رقم واحد، مهما بلغ اختيار المتغيرات من الحكمة وانتقاء طرق الترجيح من الدقة.

وعند الاعتراف بهذا التعقيد، يمكن تحقيق نتائج مهمّة أخرى أيضًا. فالدور المهم للمنطق العام الذي يركز عليه هذا التقرير حول التنمية البشرية، هو نتيجة للاعتراف بهذه الطبيعة المعقدة. فالمتألم هو وحده يدري أين موضع الألم، ولا يمكن إيجاد الدواء الشافي للألم من دون سماع صوت من يشعرون به وإتاحة الفرص لهم للمشاركة في المناقشات العامة. ولا يمكن تقدير أهمية مختلف العناصر التي تدخل في تقييم رفاه الأفراد وحريتهم إلا في إطار من الحوار المستمر بين الناس، حوار يؤثر على وجهة السياسات العامة. وما يوازي الأهمية السياسية المبادرات الشبيهة بما يُعرَف بالربيع العربي والتحركات الكثيفة في سائر أنحاء العالم، هي أهمية إفساح المجال أمام الأفراد للتعبير عما في داخلهم بالحوار حول الآلام التي تنتابهم في الحياة ومظاهر الإجحاف التي يودون التخلص منها. فالقضايا التي تصلح لتكون موضوع نقاش بين الأفراد ومع المسؤولين عن وضع السياسة العامة كثيرة ومتعددة.

وتقضي مسؤوليات التحاور على مختلف مستويات الحكم بتمثيل مصالح الناس غير الممثلين في الحكم وغير القادرين على إعلاء صوتهم تعبيرًا عن هواجسهم. ولا يمكن أن تتجاهل التنمية البشرية أجيال المستقبل، بحجة أن هذه الأجيال لم تأتِ بعد. فالإنسان يتميّز بالقدرة على التفكير في غيره من البشر وفي حياته. وفن السياسة المسؤولة والخاضعة للمساءلة هو القدرة على توسيع آفاق الحوار، بحيث يتجاوز الهواجس الذاتية الضيقة ليحيط بالمفهوم الاجتماعي الأوسع ويدرك أهمية حاجات الناس وحرياتهم في المستقبل كما في الحاضر. وهذا لا يعني حصر تلك الشواغل في مؤشر واحد، مثلاً، يضاف إلى دليل التنمية البشرية المثقل أصلاً بالكثير من الأبعاد (والذي يمثل المستوى الحالي للرفاه والحرية فقط)، بل يقتضي الحرص على إدراج هذه الهواجس في مناقشات التنمية البشرية. ويمكن أن تسهم تقارير التنمية البشرية في توسيع آفاق المناقشة من خلال ما تقدّمه من شروح وجداول تتضمن معلومات مفيدة وقيمة.

ونهج التنمية البشرية هو خطوة مهمة نحو الإحاطة بأوجه الرخاء والحرمان في الحياة البشرية على الرغم من صعوبة هذا العمل، ونحو تقدير أهمية التفكير والحوار، والمساهمة في تحقيق العدل والإنصاف في العالم. وقد يكون الإنسان مثل الخفاش، إذ يعجز العلماء عن قياس نوعية حياته بالرصد والأرقام، ولكنه مختلف أيضًا عن الخفاش بقدرته على التفكير والتحدث عن طبيعة الحياة المتعددة الأبعاد وعن حياة الآخرين، اليوم وفي الغد، بطرق غير متاحة للخفاش. أن تكون إنساناً يعني أن تكون شبيهاً بالخفاش ومختلفاً عنه في آن.

وأعلى نسبة تسجل في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، تليها الدول العربية وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. فالتفاوت في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، هو في الغالب نتيجة للفارق الكبير في نصيب الفرد من الدخل (بنسبة 70.1[14]) ومتوسط سنوات الدراسة (بنسبة 7.8). أما في جنوب آسيا، فالعامل الأول هو الفارق في نصيب الفرد من الدخل (بنسبة 10.7)، ومتوسط سنوات الدراسة (بنسبة 4.0). أما في الدول العربية، وبدرجة أقل في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فالعامل الرئيسي في التفاوت هو الفارق في نصيب الفرد من الدخل.

وشهد العقد الأخير المزيد من التقارب بين البلدان في قيمة دليل التنمية البشرية، والتسارع في التنمية البشرية في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة. كما شهدت مجموعات الدليل والمناطق تحسنًا ملحوظًا في عناصر الدليل كلها، وتسارعاً في التقدم في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة. وشهدت بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ وجنوب آسيا تقدمًا مستمرًا مقارنة بالعقود السابقة، في حين شهدت منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى تقدمًا أسرع في العقد الماضي. وتقاربت البلدان في قيمة دليل التنمية البشرية في العقد الأخير.

ومن العناصر الأساسية لدليل التنمية البشرية متوسط العمر المتوقع عند الولادة. ففي عام 2012، بلغ متوسط العمر المتوقع 70.1 سنة، لكنه سجل فوارق كبيرة بين مجموعات الدليل، إذ بلغ 59.1 سنة في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة و80.1 سنة في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا. والفوارق بين البلدان تتجاوز الفوارق بين مجموعات الدليل، إذ يتراوح متوسط العمر المتوقع بين حد أدنى قدره 48.1 سنة في سيراليون وحد أقصى قدره 83.6 سنة

الجدول 1.1

دليل التنمية البشرية وعناصره حسب المناطق ومجموعات دليل التنمية البشرية، 2012

المناطق ومجموعات دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية	العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	متوسط سنوات الدراسة (سنة)	سنوات الدراسة المتوقعة (سنة)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية بدولار 2005)
لمنطقة					
الدول العربية	0.652	71.0	6.0	10.6	8,317
شرق آسيا والمحيط الهادئ	0.683	72.7	7.2	11.8	6,874
أوروبا وآسيا الوسطى	0.771	71.5	10.4	13.7	12,243
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.741	74.7	7.8	13.7	10,300
جنوب آسيا	0.558	66.2	4.7	10.2	3,343
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	0.475	54.9	4.7	9.3	2,010
مجموعات دليل التنمية البشرية					
دليل التنمية البشرية المرتفع جدًا	0.905	80.1	11.5	16.3	33,391
دليل التنمية البشرية المرتفع	0.758	73.4	8.8	13.9	11,501
دليل التنمية البشرية المتوسط	0.640	69.9	6.3	11.4	5,428
دليل التنمية البشرية المنخفض	0.466	59.1	4.2	8.5	1,633
العالم	0.694	70.1	7.5	11.6	10,184

ملاحظة: البيانات مرجّحة بعدد السكان ومحسوبة بالاستناد إلى قيمة دليل التنمية البشرية لـ187 بلدًا.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، والجدول الإحصائي 1.

في اليابان. أما في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، فقد استقر متوسط العمر المتوقع عند 49.5 سنة بين عامي 1990 و2000، نتيجة للانتشار السريع لفيروس نقص المناعة البشرية ووباء الإيدز. ولكنه سجل زيادة قدرها خمس سنوات ونصف السنة بين عامي 2000 و2012.

ومن العناصر الهامة التي تؤثر على دليل التنمية البشرية، عنصر من أكثر مؤشرات دلالة على الرفاه البشري، وهو بقاء الأطفال على قيد الحياة. ففي عام 2010، بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في العالم 55 حالة وفاة لكل 1,000 ولادة حية. غير أن هذا المعدل يتفاوت بين مجموعات دليل التنمية البشرية، إذ تراوح بين 110 حالات وفاة لكل 1,000 ولادة حية في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، و42 حالة وفاة في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، و18 حالة وفاة في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، و6 حالات في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً. واعتلال صحة الطفل يمكن أن يلحق أضراراً دائمة بنمو قدراته الإدراكية في سن الطفولة، ويضعف إنتاجيته عندما يبلغ سن العمل.

واستنادًا إلى مقارنات دليل التنمية البشرية بين البلدان في الشمال وفي الجنوب، يُلاحَظ أن الفوارق تتقلص في العالم. إلا أن متوسطات البلدان تحجب فوارق كبيرة في المكاسب المحققة بين البشر، داخل البلدان سواء أكان في الشمال أم في الجنوب. فالولايات المتحدة الأمريكية حلّت في المرتبة الثالثة في الترتيب العالمي لعام 2012 من حيث دليل التنمية البشرية إذ بلغت قيمته 0.94. لكن قيمة هذا الدليل لم تتجاوز 0.75 لدى سكان البلد من أصل أمريكي لاتيني، و0.70 لدى الأمريكيين الأفارقة في 2010-2011[15]. وبلغ متوسط دليل التنمية البشرية 0.47 لدى الأمريكيين الأفارقة في لويزيانا[16]. وفي البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا، يمكن ملاحظة هذا الفارق ذي البُعد الإثني في الدليل لدى الغجر في جنوب أوروبا.

ويتسع الفارق في التنمية البشرية أيضًا في بعض البلدان النامية. ففي البرازيل مثلاً، في عام 2000، وهو آخر عام تتوفر حوله بيانات وطنية، سُجلت أعلى قيمة لدليل التنمية البشرية في ساو كاتانو دو سول في ولاية ساو باولو (0.92)، وسُجلت أدنى قيمة في ماناري في

استنادًا إلى مقارنات دليل التنمية البشرية بين البلدان في الشمال وفي الجنوب، يُلاحَظ أن الفوارق تتقلص في العالم

الشكل 1.1

ارتفع نصيب الفرد من الدخل في المجموعات الأربع لدليل التنمية البشرية، إنما بدرجات متفاوتة

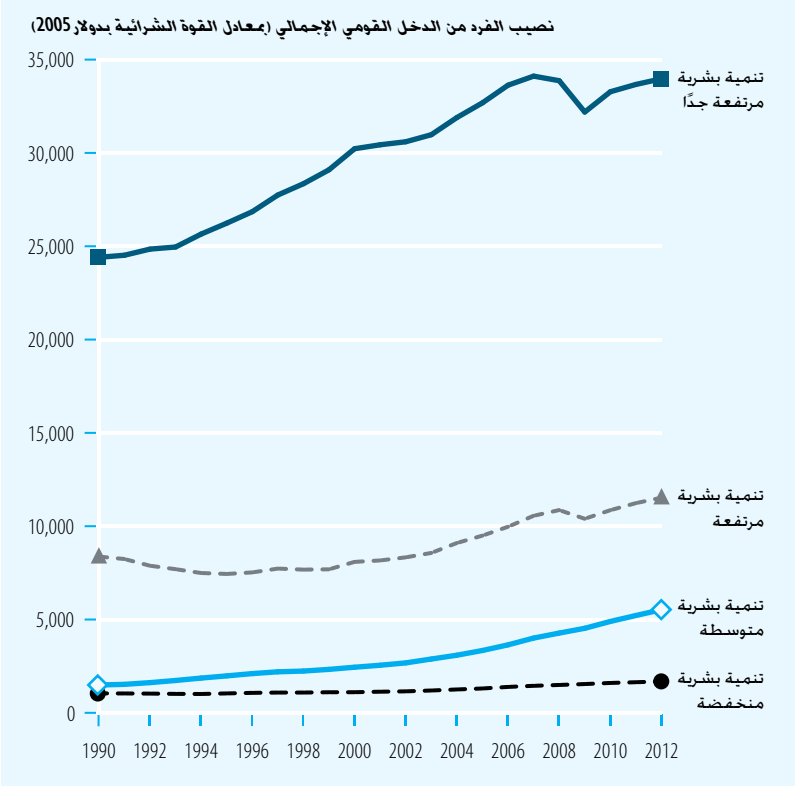

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية لقائمة البلدان والأقاليم نفسها التي تضمّ 161 بلداً وإقليماً.

الشكل 1.2

نمو مطّرد في الدخل في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى في العقد الماضي

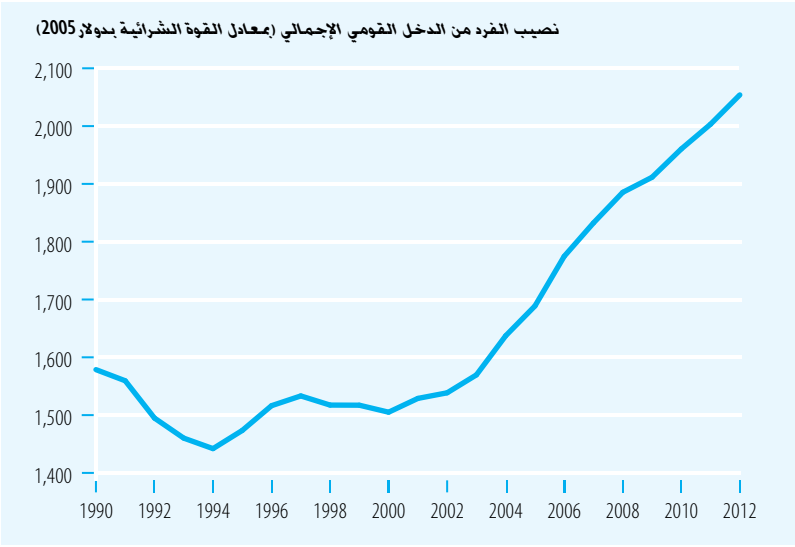

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية.

ولاية بيرنامبوكو (0.47). وتشهد الصين أيضًا فوارق بين المحافظات، ولو بنسبة أقلّ، إذ يسجل الدليل أعلى مستوياته في شانغهاي (0.91)، وأدنى مستوياته في التبت (0.63)[17].

الدخل والتنمية البشرية

التحكم بالموارد الذي يقاس بحجم الدخل هو أيضًا من العناصر الأساسية في تقييم التنمية البشرية ورصد دليلها. فبين عامي 1990 و2012، ارتفع نصيب الفرد من الدخل في المجموعات الأربع لدليل التنمية البشرية، ولو بدرجات متفاوتة (الشكل 1.1). وسُجل أعلى مستوى لمتوسط النمو السنوي لنصيب الفرد من الدخل في الصين وغينيا الاستوائية حيث تجاوزت نسبة النمو 9 في المائة. وفاقت نسبة النمو 4 في المائة في 12 بلدًا فقط، في حين انخفض نصيب الفرد من الدخل في 19 بلدًا.

ومن أبرز الإنجازات ما تحقق في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى. فبين عامي 2003 و2008، أي قبل خمس سنوات من بداية الأزمة المالية العالمية، ارتفع نصيب الفرد من الدخل في المنطقة بنسبة 5 في المائة سنويًا، أي أكثر بمرتين من معدّل التسعينات (الشكل 1.2)[18]. وحصل هذا الارتفاع لأن البلدان الغنية بالموارد استفادت من ارتفاع أسعار الصادرات من السلع الأولية من أفريقيا، وتحديدًا الغاز والنفط والمعادن والمنتجات الزراعية بفضل الطلب القوي عليها من بلدان الجنوب، وفي مقدمتها الصين.

ولكن النمو تحقق أيضًا في بلدان أخرى، وتميزت الاقتصادات الأكثر تنوعًا والمعتمدة على الزراعة بأداء قوي. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار السلع، استمرت عدة بلدان مستوردة صافية للسلع الأساسية مثل إثيوبيا وأوغندا ورواندا، في النمو بسرعة. واكتسبت اقتصادات جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى نوعاً من الحصانة ضد الصدمات العالمية بفضل ما تحقق من تكامل إقليمي، وخاصة في شرق أفريقيا.

ووفقًا لما تؤكد عليه تقارير التنمية البشرية، المهم ليس فقط مستوى الدخل، بل كيفية استعمال هذا الدخل. فالمجتمع يمكن أن ينفق ما يتوفر لديه من دخل على التعليم أو على الأسلحة؛ والفرد يمكن أن ينفق الدخل على المواد الغذائية الضرورية أو أن ينفقه على المخدرات. وسواء أكان في حالة المجتمع أم في حالة الفرد، لا تهم

عملية تجميع الثروة بقدر ما تهم كيفية تحويل الدخل إلى مكاسب في التنمية البشرية. ويظهر الجدول 1.2 مدى النجاح الذي حققته البلدان على هذا الصعيد، ويقاس بالفارق الإيجابي بين ترتيب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وترتيب دليل التنمية البشرية[19]. وتحلّ في المرتبة الأولى نيوزيلندا بين البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا، وكوبا بين البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة.

الفقر

القضاء على الفقر والجوع هو من الأولويات في العالم، وهو الهدف الأول من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، الذي يُعنى بتخفيض عدد السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم إلى النصف بحلول عام 2015 مقارنة بما كان عليه في عام 1990. وقد تحقق هذا الهدف قبل ثلاثة أعوام من المهلة المحددة، إذ نجحت بعض البلدان الكثيرة السكان في تخفيض عدد الفقراء من سكانها. فالبرازيل تمكنت من تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن 1.25 دولار (بمعادل القوة الشرائية بدولار 2005) من 17.2 في المائة إلى 6.1 في المائة؛ والصين من 60.2 في المائة إلى 13.1 في المائة؛ والهند من 49.4 في المائة إلى 32.7 في المائة[20]. ونتيجة لذلك، انخفض عدد السكان الفقراء. فبين عامي 1990 و2008 مثلاً انتشلت الصين وحدها قرابة 510 مليون نسمة من الفقر[21].

ولا تقتصر معاناة الفقراء على النقص في الدخل، إذ يتخذ الفقر أبعادًا متعددة منها الحرمان من الصحة والتعليم. وتشير التقديرات إلى أن 10 في المائة من سكان العالم يعانون من إعاقات تؤثر على نوعية معيشتهم بغض النظر عن دخلهم[22].

وفي مطلع القرن العشرين وفي منتصفه، خفّضت البلدان الأوروبية الفقر ليس بزيادة الدخل فحسب، بل أيضًا بتقديم خدمات عامة مثل الرعاية الصحية والتعليم[23]. وعند تقييم مستويات الفقر النسبية، من المهم عدم إغفال بعض الظروف الاجتماعية والسياسية، فهل يستطيع الفقراء "الظهور في الأماكن العامة من دون الشعور بالخجل"[24]. وتحويل الدخل إلى مستوى معيشي لائق يعتمد على مجموعة من الأصول والإمكانات. وهنا، تضطلع الدولة بدور هام في ضمان الصحة والتعليم والسلامة العامة والشخصية (الإطار 1.4).

الجدول 1.2

البلدان الخمسة الأولى من حيث التفوق في ترتيب دليل التنمية البشرية على ترتيب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، 2012

مجموعة دليل التنمية البشرية والبلد	قيمة دليل التنمية البشرية	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية بدولار 2005)	ترتيب الدخل القومي الإجمالي ناقص ترتيب دليل التنمية البشرية
التنمية البشرية المرتفعة جدًا			
نيوزيلندا	0.919	24,358	26
آيرلندا	0.916	28,671	19
أستراليا	0.938	34,340	15
جمهورية كوريا	0.909	28,231	15
إسرائيل[a]	0.900	26,244	13
التنمية البشرية المرتفعة			
كوبا	0.780	5,539	44
جورجيا	0.745	5,005	37
الجبل الأسود	0.791	10,471	24
ألبانيا	0.749	7,822	21
غرينادا	0.770	9,257	21
التنمية البشرية المتوسطة			
ساموا	0.703	3,928	28
تونغا	0.710	4,153	26
فيجي	0.702	4,087	24
قيرغيزستان	0.622	2,009	24
غانا	0.558	1,684	22
التنمية البشرية المنخفضة			
مدغشقر	0.483	828	28
توغو	0.459	928	16
كينيا	0.519	1,541	15
زمبابوي	0.397	424	14
نيبال[b]	0.463	1,137	11

a الفارق بين ترتيب الدخل القومي الإجمالي وترتيب دليل التنمية البشرية هو 13 نقطة أيضًا في إستونيا وشيلي واليونان، وكلها من مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا.

b الفارق بين ترتيب الدخل القومي الإجمالي وترتيب دليل التنمية البشرية هو 11 نقطة أيضًا في ليبريا وهي من مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، والجدول الإحصائي 1.

ويعتمد تحويل الدخل إلى رفاه، ولاسيما للفقراء، على الظروف البيئية أيضاً[25].

ولقياس الفقر بأبعاده المختلفة، يمكن استخدام دليل الفقر المتعدد الأبعاد، الذي يتناول أوجه الحرمان المتداخلة في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة. وهذا الدليل هو حصيلة تعداد السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد (أي نسبتهم) ومتوسط عدد أوجه الحرمان التي تعيشها كل

المؤشرات الذاتية للرفاه: ازدياد القبول بالفكر والسياسة

شهدت الأعوام الأخيرة اهتماما متزايدًا باستعمال البيانات الذاتية لقياس الرفاه والتقدم البشري ولتزويد عملية صناعة السياسات بالمعلومات الوافية(*). ففي المملكة المتحدة، التزمت الحكومة بدراسة استعمال المؤشرات الذاتية للرفاه، بناء على اقتراح ورد في Stiglitz, Sen and Fitoussi (2009). وأدرجت بوتان المؤشرات الفرعية التي يتألف منها الدليل الإجمالي للسعادة في جميع تدابير السياسة الوطنية. ويمكن لهذه البيانات أن تكمّل البيانات الموضوعية من دون أن تحلّ محلّها.

وتضع بيانات Kahneman and Krueger (2006) الأساس التحليلي لقياس الرفاه الذاتي على اعتبار أن الناس غالبًا ما ينطلقون من معايير "العامل الاقتصادي العقلاني". فاتخاذ الخيارات غير الصحيحة، وعدم تحديث المعتقدات على ضوء المعلومات الجديدة، والتخلي عن المبادلات المجدية، كلها تخالف فرضية العقلانية التي يُترجَم من خلالها السلوك الظاهر إلى نظرية التفضيلات في الاقتصاد. وإذا كان الرابط المفترض بين البيانات الظاهرة والتفضيلات الفعلية ضعيفًا، لا يعود من الممكن الاعتماد حصرًا على البيانات الموضوعية، ويصبح من الضروري الاستعانة بالبيانات الذاتية.

ويعتمد Stiglitz, Sen and Fitoussi (2009) المفهوم الذاتي للرفاه ضمن المفاهيم الثلاثة المعتمدة لقياس نوعية الحياة. ويشير إلى أن هذا النهج يتصل اتصالاً وثيقًا بالتقليد المنفعي، ويحظى أيضًا بتأييد واسع. ولكن ما من مقابل نظري موضوعي للمقاييس الذاتية لنوعية الحياة . فما من قياس موضوعي للسعادة، مثلاً، في حين أن التضخم يمكن قياسه كواقع فعلي أو مُرتقب على حد سواء. ويشير المرجع إلى أن المفاهيم الذاتية تسمح بالتمييز بين أبعاد نوعية الحياة والعوامل الموضوعية التي تحددها.

ولا تخلو المقاييس الذاتية من المشاكل. فهي ترتيبية بطبيعتها، ولا يمكن مقارنتها عادة بين البلدان والثقافات، ولا يمكن الاعتماد عليها مع الوقت. فلهذه الأسباب، يمكن أن يكون من المضلل استعمال المؤشرات الذاتية، كالسعادة، معياراً واحداً أو رئيسياً لصنع السياسات العامة. إلا أن هذه المؤشرات، عندما تُقاس وتُستعمَل بدقة وحذر، يمكن أن تكمّل البيانات الموضوعية لتزوّد عملية صنع السياسات بالمعلومات الوافية، لاسيما على الصعيد الوطني.

ومن المؤشرات الذاتية المهمة للرفاه، والتي يمكن استنتاجها من المسوح، الرضا العام بالحياة، الذي يُحسَب على مقياس من صفر إلى عشرة. ووفقًا للبيانات الصادرة حول 149 بلدًا، يبلغ متوسط الرضا العام بالحياة عالميًا 5.3 (الجدول)، ويبلغ أدنى مستوياته في توغو حيث يسجل 2.8، وأعلى مستوياته في الدانمرك حيث يسجل 7.8 (الجدول الإحصائي 9). ومن غير المفاجئ أن يكون الرضا بالحياة أعلى في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة.

الرضا العام بالحياة والرضا بالرعاية الصحية وبالتعليم

المناطق ومجموعات دليل التنمية البشرية	الرضا العام بالحياة، 2007-2011[a] (صفر: أقل درجة من الرضا؛ 10: أعلى درجة من الرضا)	الرضا بالرعاية الصحية، 2007[a] - 2009 (نسبة الإجابة بنعم)	الرضا بجودة التعليم، 2011 (نسبة الإجابة بنعم)
مجموعة دليل التنمية البشرية			
تنمية بشرية مرتفعة جداً	6.7	61.9	61.3
تنمية بشرية مرتفعة	5.9	55.2[b]	58.0
تنمية بشرية متوسطة	4.9	68.7[b]	69.2
تنمية بشرية منخفضة	4.5	50.0	56.5
المنطقة			
الدول العربية	4.8	54.3[b]	50.0
شرق آسيا والمحيط الهادئ	5.1[b]	79.5[b]	68.2[b]
أوروبا وآسيا الوسطى	5.3	44.8	51.8
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	6.5	56.7	61.4[b]
جنوب آسيا	4.7	64.8	73.3
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	4.4	50.1[b]	52.0
العالم	5.3	61.0[b]	64.2

a تعود البيانات إلى آخر سنة متوفّرة خلال الفترة المحددة.
b لم تدرج القيمة في الجداول الإحصائية لأن البيانات غير متوفرة لنصف البلدان التي تضمّ ثلثي سكان المجموعة على الأقل.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى Gallup (2012).

ومن المؤشرات الذاتية المهمة الأخرى لقياس الرفاه البشري الرضا بجودة الرعاية الصحية والتعليم. وتشير نتائج المسوح إلى إمكانية تقديم مستوى جيد من الرعاية الصحية والتعليم على مختلف مستويات الدخل والتنمية البشرية. وبلغ متوسط الرضا بجودة الرعاية الصحية عالميًا 61 في المائة، وقد سُجلت أدنى نسبة في إثيوبيا (19 في المائة) وأعلى نسبة في لكسمبرغ (90 في المائة) (الجدول الإحصائي 7). وبلغ متوسط الرضا بجودة التعليم عالميًا 64 في المائة، وقد سُجلت أدنى نسبة في مالي (35 في المائة) وأعلى نسبة في كمبوديا (94 في المائة) (الجدول الإحصائي 8).

وفي جنوب آسيا، أعرب 65 في المائة من المجيبين عن الرضا بجودة الرعاية الصحية، وبلغت نسبة الرضا بالرعاية الصحية 41 في المائة في باكستان و83 في المائة في سري لانكا، وحالة سري لانكا تُظهر أن انخفاض مستويات الدخل لا يمنع تحسين نظرة المجتمع إلى الجماعة والدولة. وفي المقابل، بلغت نسبة الرضا بالرعاية الصحية 45 في المائة في أوروبا وآسيا الوسطى.

(*) Dolan, Layard and Metcalfe 2011. يشير مرجع Krueger and Schkade (2008) إلى أنه في الفترة من 2000 إلى 2006، صدرت 157 وثيقة والعديد من المؤلفات في المجال الاقتصادي استخدمت فيها بيانات متعلقة بالرضا بالحياة أو الرفاه الذاتي.
المصدر: Kahneman and Krueger 2006; Stiglitz, Sen and Fitoussi 2009; Dolan, Layard and Metcalfe 2011; Stewart 2013.

أسرة في حالة الفقر المتعدد الأبعاد (أي شدة الفقر). وبقياس شدّة الفقر، يعطي دليل الفقر المتعدد الأبعاد صورة مكتملة عن الفقر في بلد أو مجتمع ما، لا تتضح بمجرد قياس عدد السكان الفقراء. وفي 104 بلدان يشملها هذا الدليل، تشير التقديرات إلى أن حوالى 1.56 مليار نسمة أو أكثر من 30 في المائة من مجموع السكان يعيشون في فقر متعدد الأبعاد[26]. وهذه النسبة تتجاوز عدد سكان تلك البلدان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم، وعددهم 1.14 مليار نسمة تقريباً، ولكنها دون نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين[27]. وتنطبق هذه النتيجة على المجموعات الأربع لدليل التنمية البشرية، علمًا أن الفارق في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة يتجاوز الفارق في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة أو المرتفعة (الشكل 1.3). كما تنطبق هذه النتيجة على العديد من بلدان الجنوب السريعة النمو (الشكل 1.4).

والبلدان التي تسجل أعلى نسبة من حيث عدد السكان الفقراء حسب دليل الفقر المتعدد الأبعاد هي في أفريقيا، وهي أثيوبيا (87 في المائة)، وليبريا (84 في المائة)، وموزامبيق (79 في المائة)، وسيراليون (77 في المائة؛ الجدول الإحصائي 5). والبلدان التي تسجل أعلى نسبة من حيث شدة حالات الفقر (أي الحرمان في 33 في المائة على الأقل من المؤشرات المرجحة) هي إثيوبيا وموزامبيق (حوالى 65 في المائة لكل منهما في الفترة من 2007 إلى 2011)، تليهما بوركينا فاسو (64 في المائة)، والسنغال (59 في المائة)، وليبريا (58 في المائة). وصحيح أن موزامبيق تضم نسبة أقل من السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد (أي نسبة أقل من عدد السكان) مقارنة بليبريا، إلا أنها تسجل قيمة أعلى لدليل الفقر المتعدد الأبعاد (0.512) لأنها تضم أشد حالات الحرمان بين البلدان التي تتوفر عنها البيانات.

وفي جنوب آسيا، تسجل بنغلاديش أعلى رقم لدليل الفقر المتعدد الأبعاد (0.292 وفقًا لبيانات عام 2007)، تليها باكستان (0.264 وفقًا لبيانات عام 2007) ونيبال (0.217 وفقًا لبيانات عام 2011). وتبلغ نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد 58 في المائة في بنغلاديش، و49 في المائة في باكستان، و44 في المائة في نيبال. ومع أن نسبة السكان (وفقًا لتعداد السكان) الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد

الشكل 1.3

الفارق بين فقر الدخل والفقر المتعدد الأبعاد يتسّع مع انخفاض قيمة دليل التنمية البشرية

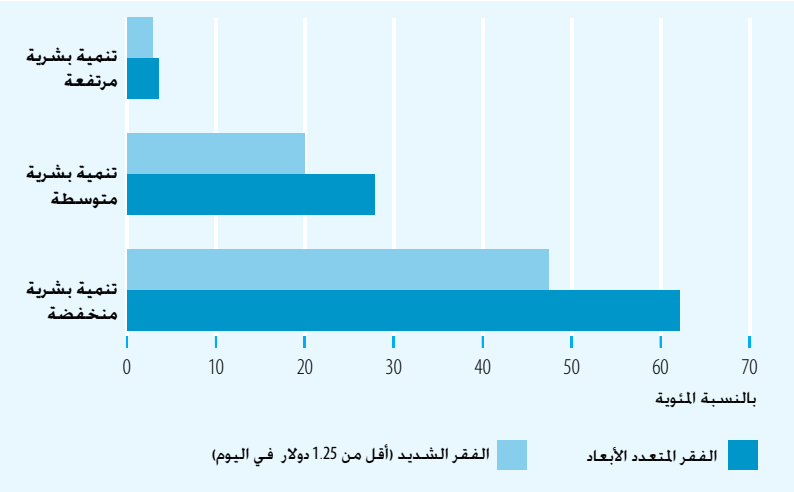

ملاحظة: تعود البيانات إلى الفترة من 2002 إلى 2011. وهذه المعدلات الوسطية المرجحة بعدد السكان تشمل 22 بلدًا من مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، و36 بلدًا من مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة والمنخفضة.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية.

في بنغلاديش هي أعلى من النسبة في باكستان، تسجل باكستان نسبة أعلى من حيث حالات الحرمان. ومعظم حالات الحرمان الشديد في بنغلاديش ونيبال هي في بُعد مستوى المعيشة أكثر منها في الصحة والتعليم، خلافًا لباكستان حيث يطغى بُعد الصحة على البُعدين الآخرَين.

المساواة والتنمية البشرية

المساواة هي جزء لا ينفصل عن التنمية البشرية. فلكل فرد الحق في أن يعيش الحياة بما يتماشى مع ما له من قيم وتطلعات. ولا يجوز أن يعيش أي فرد حياة قصيرة أو بائسة، لمجرد أنه ينتمي إلى طبقة أخرى أو إلى بلد آخر، أو مجموعة إثنية أو عرقية أخرى، أو جنس آخر.

لا يجوز أن يعيش أي فرد حياة قصيرة أو بائسة، لمجرد أنه ينتمي إلى طبقة أخرى أو إلى بلد آخر، أو مجموعة إثنية أو عرقية أخرى، أو جنس آخر

عدم المساواة

في ظل عدم المساواة، تتباطأ التنمية البشرية وقد تتوقف كليًا في بعض الحالات. وهذا ما يحصل في ظل الفوارق في التعليم والصحة، وبدرجة أقل في ظل الفوارق في الدخل، وتظهر آثار عدم المساواة واضحة في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جدًا. ويكشف تحليل أجري حول 132 بلدًا متقدمًا ونامياً لأغراض هذا التقرير عن وجود علاقة تناسب عكسي بين عدم

الشكل 1.4

تفاوت ملحوظ بين البلدان من حيث الفارق بين فقر الدخل والفقر المتعدد الأبعاد

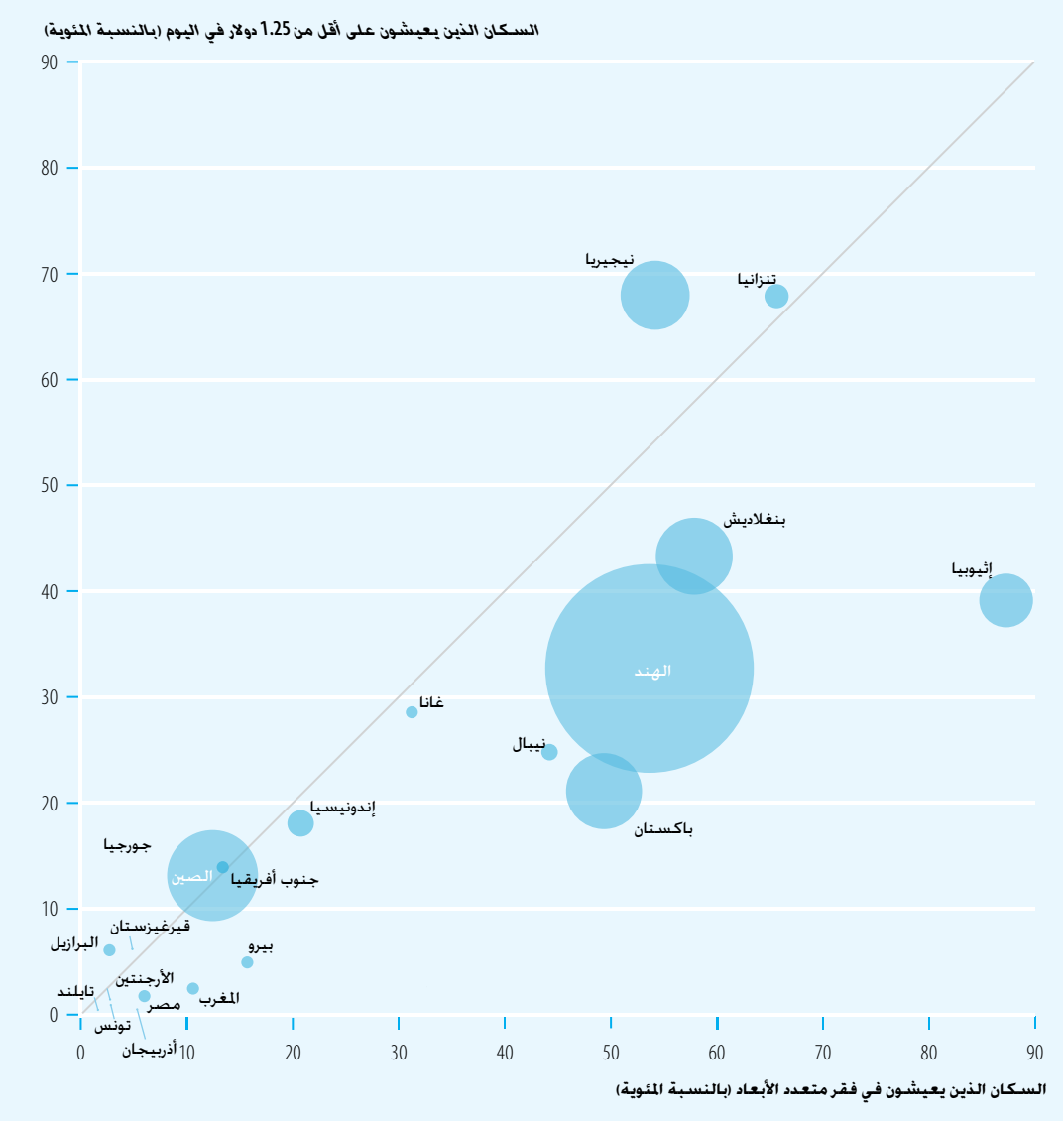

ملاحظة: تعود البيانات إلى الفترة من 2002 إلى 2011. وتشير أحجام الدوائر إلى عدد السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد. ويشير الخط المائل إلى حالة تساوي عدد السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولاراً في اليوم وعدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية.

المساواة والتنمية البشرية (الإطار 1.5)، ما يعزز نتائج العديد من الدراسات حول البلدان المتقدمة[28].

ويمكن ملاحظة آثار عدم المساواة على التنمية البشرية من خلال دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة، الذي ينظر في المستوى المتوسط للتنمية البشرية وتوزيعه على أبعاد العمر المتوقع، والتحصيل العلمي، والتحكم بالموارد. وعند غياب عدم المساواة، يتساوى دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة مع دليل التنمية البشرية. وأي فارق بين الدليلين يشير إلى وجود عدم المساواة. وكلما اتسع هذا الفارق، يعني اتساعه زيادة في نسبة عدم المساواة[29].

واستنادًا إلى حسابات دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة لمجموعة من 132 بلدًا لعام 2012، يخسر هذا الدليل حوالى ربع قيمة دليل التنمية البشرية أو نسبة 23 في المائة، بسبب عدم المساواة (الجدول الإحصائي 3). والبلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة هي أكثر من يتأثر بهذا الفارق لأنها تشهد مستوى أعلى من عدم المساواة في عدد إضافي من الأبعاد.

وتخسر البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة ثلث قيمة هذا الدليل بسبب عدم المساواة، في حين تخسر البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة نسبة 11 في المائة فقط.

وشهد العالم في العقدين الأخيرين تراجعاً في عدم المساواة في الصحة والتعليم تجاوز التراجع في عدم المساواة في الدخل[30]. ومن أسباب ذلك اختلاف طبيعة المقاييس المستخدمة، فللعمر المتوقع ومتوسط سنوات الدراسة حد أعلى تلتقي عنده جميع البلدان. أما في حالة الدخل، ليس من حد تلتقي عنده البلدان. وتتوافق الدراسات كلها حول ارتفاع عدم المساواة في الدخل عالميًا، رغم عدم توافق الآراء حول الاتجاهات الأخيرة[31]. وتركز إحدى الدراسات على توزيع الدخل في 138 بلدًا في الفترة من 1970 إلى 2000، وتكشف أن عدم المساواة لم يرتفع على الرغم من ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل[32]، بينما خَلُصت دراسات أخرى إلى نتائج معاكسة[33]. وتكشف دراسات أخرى عن عدم حدوث تغيّر على الإطلاق[34].

وتُظهر اتجاهات دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة في 66 بلدًا في الفترة من 1990 إلى 2005 أن عدم المساواة بالإجمال سجل تراجعًا طفيفًا بسبب ارتفاع عدم المساواة في الدخل، مقابل الانخفاض في عدم المساواة في الصحة والتعليم (الشكل 1.5). وتسجل غالبية المناطق ارتفاعا في عدم المساواة في الدخل، وانخفاضا في عدم المساواة في الصحة والتعليم (الشكل 1.6). ففي أمريكا اللاتينية، يتراجع عدم المساواة في الدخل منذ عام 2000، إلا أن توزيع الدخل لا يزال الأكثر تفاوتاً بين جميع المناطق. وتشهد منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى أعلى معدلات لعدم المساواة في الصحة، في حين تسجل بلدان جنوب آسيا أعلى معدلات لعدم المساواة في التعليم.

وأحرز العالم تقدمًا كبيرًا في خفض عدم المساواة في التحصيل العلمي من حيث معدّل الالتحاق بالمدارس وسنوات الدراسة المتوقعة، في الفترة من 1990 إلى 2010، ولاسيما في أوروبا وآسيا الوسطى (حيث انخفضت الخسارة الناجمة عن عدم المساواة في التعليم بنسبة 68 في المائة)، وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ (بنسبة 34 في المائة)، وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (بنسبة 32 في المائة). وفي البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، بلغ معدّل الالتحاق بالتعليم الابتدائي حوالى 100 في المائة. ويتزايد عدد الذين ينهون تعليمهم المدرسي.

وقد يكون التراجع في عدم المساواة في الصحة والتعليم نتيجة للأولويات التي وضعتها الحكومات والابتكارات التي أطلقتها في السياسة الاجتماعية. وبين الصحة والتعليم ترابط إيجابي. فكلما ارتقت المرأة في التحصيل العلمي، تحسّنت أمامها وأمام جيل المستقبل الظروف الصحية. ويُستنتَج من ذلك

الإطار 1.5

عدم المساواة يكبح التنمية البشرية

توصلت البحوث التي أجراها مكتب تقرير التنمية البشرية باستعمال بيانات دليل التنمية البشرية إلى نتائج ثابتة تكشف عن وجود علاقة عكسية بين عدم المساواة والتنمية البشرية. وتظهر هذه العلاقة في ظل الفوارق في الصحة والتعليم أكثر منها في ظل الفوارق في الدخل.

واستنادًا إلى بيانات حول 132 بلدًا في عام 2012، كشف التحليل الحسابي المقارن عن أثر عدم المساواة المتعدد الأبعاد (الذي يُقاس بالخسارة في دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة، بالنسبة إلى دليل التنمية البشرية) على دليل التنمية البشرية وكل من عناصره (أي الصحة والتعليم والدخل) نتيجة لأربعة متغيرات توضيحية، هي عدم المساواة في التنمية البشرية، وعدم المساواة في العمر المتوقع، وعدم المساواة في التحصيل العلمي، وعدم المساواة في نصيب الفرد من الدخل. واستُعمل تحليل حسابي مختلف لكل متغير توضيحي، وشملت هذه التحاليل كلها متغيرات وهمية وفقاً لمستوى التنمية البشرية (المنخفض والمتوسط والمرتفع والمرتفع جدًا). واتضح وجود ترابط سلبي قوي جدًا بين عدم المساواة في التنمية البشرية، وعدم المساواة في العمر المتوقع، وعدم المساواة في التحصيل العلمي ودليل التنمية البشرية (بنسبة 1 في المائة)، بينما لم يتضح وجود أيّ ترابط بين عدم المساواة في نصيب الفرد من الدخل ودليل التنمية البشرية. وجاءت النتائج ثابتة لمختلف المواصفات، بما في تقسيم البلدان إلى بلدان ذات تنمية بشرية منخفضة ومتوسطة، وبلدان ذات تنمية بشرية مرتفعة ومرتفعة جدًا.

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

الشكل 1.5

الخسائر الناجمة عن عدم المساواة في دليل التنمية البشرية وعناصره

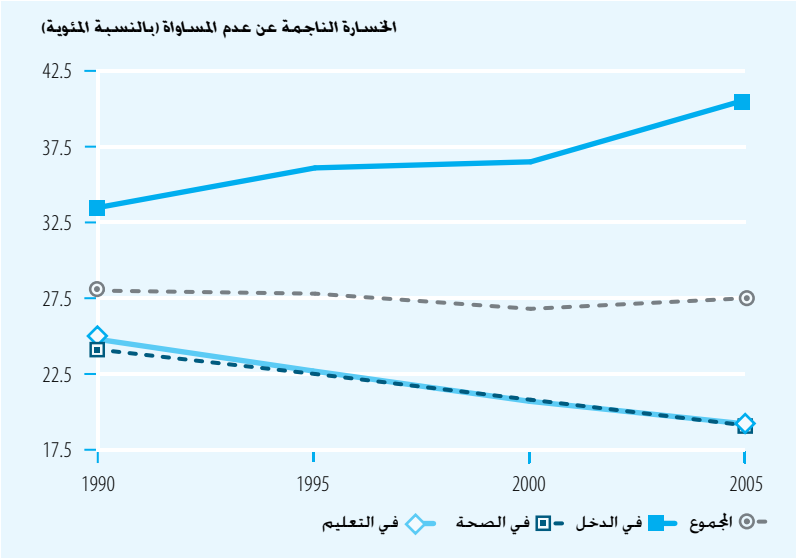

ملاحظة: بالاستناد إلى بيانات عن 66 بلدًا مرجحة بعدد السكان.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات Milanović (2010).

الشكل 1.6

تسجل غالبية المناطق مزيداً من عدم المساواة في الدخل، وتراجعاً في عدم المساواة في الصحة والتعليم

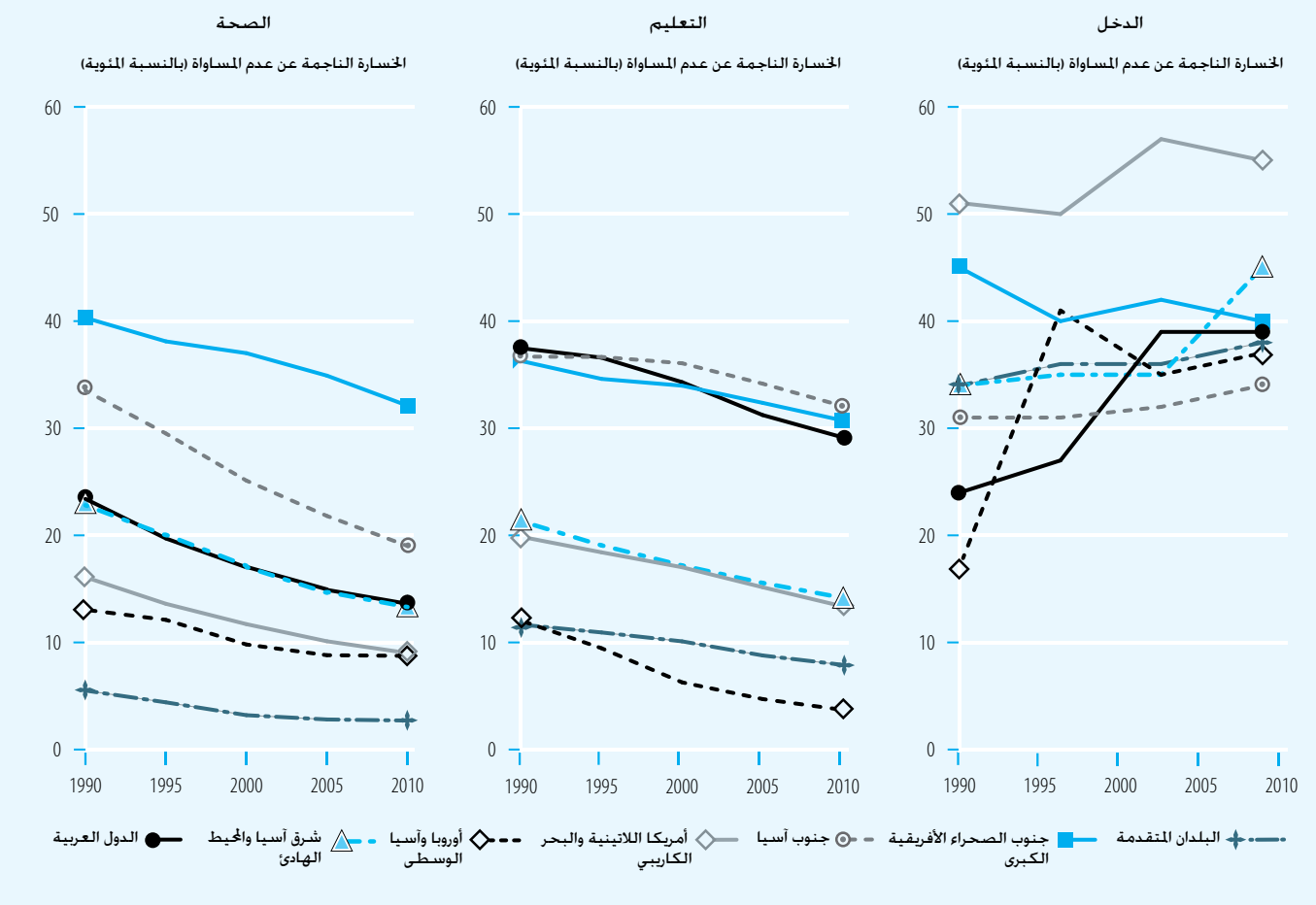

ملاحظة: استنادًا إلى بيانات عن 182 بلدًا مرجحة بعدد السكان لقياس الخسارة الناجمة عن عدم المساواة في الصحة، و144 بلدًا لقياس الخسارة الناجمة عن عدم المساواة في التعليم، و66 بلدًا لقياس الخسارة الناجمة عن عدم المساواة في الدخل. والبيانات المتعلقة بعدم المساواة في الدخل والمأخوذة من Milanović (2010)، متوفرة حتى عام 2005.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى البيانات المتعلقة بالصحة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، وجداول الوفيات والبيانات المتعلقة بالتعليم من Barro and Lee (2010)، والبيانات المتعلقة بعدم المساواة في الدخل من Milanović (2010).

أن العمر المتوقع يتغير مع مستوى التعليم. وتدل معظم حالات عدم المساواة في التعليم اليوم على تفاوت في النوعية، إذ يعمل العديد من البلدان النامية بنظام مزدوج في التعليم، حيث يرتاد الأغنياء مدارس وجامعات من المستوى الجيد، معظمها ممول من مصادر خاصة، بينما يرتاد الفقراء مؤسسات تربوية من المستوى المتواضع، معظمها ممول من مصادر حكومية (الإطار 1.6)[35].

ويمكن أن يؤدي ارتفاع عدم المساواة، خاصة بين فئات المجتمع، إلى تقويض الاستقرار الاجتماعي وعرقلة التنمية البشرية على المدى الطويل. ويتسبب استمرار عدم المساواة في أغلب الأحيان بإعاقة الحراك الاجتماعي بين الأجيال، فيولد اضطرابات اجتماعية.

وارتفاع عدم المساواة في الدخل هو من نتائج فشل الأنظمة المالية الوطنية، ولاسيما الأنظمة الضريبية. ويمكن التعويض عن الفشل ببرامج الحماية الاجتماعية. ففي أمريكا اللاتينية مثلاً، تقلّصت الفوارق في الدخل نتيجة لبرامج التحويلات النقدية.

وضع المرأة والمساواة بين الجنسين

تشكل المساواة بين الجنسين مسألة جوهرية وعنصرًا أساسيًا في التنمية البشرية. وتعاني المرأة في الكثير من الأحيان من تمييز في الصحة والتعليم وسوق العمل، يقيّد حريتها. ويمكن قياس درجة التمييز من خلال دليل الفوارق بين الجنسين الذي يقيس الخسائر في

الإنجازات بسبب عدم المساواة بين الجنسين في ثلاثة أبعاد هي الصحة الإنجابية والتمكين والمشاركة في سوق العمل. وكلما ارتفع دليل الفوارق بين الجنسين، دلّ على وجود قدر مرتفع من التمييز. واستنادًا إلى بيانات عام 2012 عن 148 بلدًا، تتفاوت قيمة هذا الدليل تفاوتًا شاسعًا بين البلدان إذ تتراوح بين 0.045 في هولندا و0.747 في اليمن، بينما يستقر متوسط هذه القيمة عند 0.463 (الجدول الإحصائي 4).

وتستمر الفوارق كبيرة بين الجنسين في جنوب آسيا (0.568)، وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (0.577)، والدول العربية (0.555). والمظاهر الرئيسية الثلاثة لهذه الفوارق في جنوب آسيا هي تدني تمثيل المرأة في البرلمان نسبة إلى الرجل (18.5 في المائة)، والتفاوت في التحصيل العلمي (28 في المائة من النساء أكملت التعليم الثانوي، مقارنة بنسبة 50 في المائة من الرجال)، وتدني مشاركة المرأة في القوى العاملة (إذ تبلغ نسبة النساء في القوى العاملة 31 في المائة مقارنة بنسبة 81 في المائة للرجال).

وبين عامي 2000 و2012، أُحرز تقدم عالمي نحو تقليص الفوارق بين الجنسين، ولكنه لم يكن متساويًا[36]. فالبلدان التي تنتمي إلى مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدًا تفوقت من حيث أدائها على البلدان التي تنتمي إلى مجموعات التنمية البشرية الأخرى، وسجلت نوعاً من التوازن بين الرجل والمرأة من حيث التحصيل العلمي والمشاركة في سوق العمل. وحتى في هذه المجموعة، لا تزال الفوارق كبيرة في الكثير من البلدان من حيث التمثيل البرلماني. فقد نجحت إيطاليا، مثلاً، في زيادة تمثيل المرأة بنسبة تفوق 50 في المائة، إلا أن المرأة ما زالت تحظى فقط بحوالى خُمس المقاعد البرلمانية (أي 20.7 في المائة). وفي آيرلندا، ما زال تمثيل المرأة في البرلمان دون نسبة 20 في المائة، خلافًا لرواندا التي يفوق فيها عدد النساء عدد الرجال في البرلمان (52 في المائة من النساء مقارنة بنسبة 48 في المائة من الرجال).

وحقق العديد من البلدان في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى تحسنًا في دليل الفوارق بين الجنسين بين عامي 2000 و2012، إلا أن أداء تلك البلدان ما زال دون مستوى الأداء في بلدان في مناطق أخرى، نظرًا إلى ما تسجله من ارتفاع في معدل وفيات الأمهات ومعدل خصوبة المراهقين ومن فوارق كبيرة في التحصيل العلمي.

الإطار 1.6

نوعية التعليم: الإنجازات المحققة في إطار برنامج التقييم الدولي للطلاب

يتألف عنصر التعليم في دليل التنمية البشرية من مقياسين، هما متوسط سنوات الدراسة وسنوات الدراسة المتوقعة. والأهم من سنوات الدراسة هي نوعية التعليم التي هي عامل أساسي في توسيع الإمكانات البشرية.

ويجمع برنامج التقييم الدولي للطلاب التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بيانات موحّدة على المستوى الدولي حول التحصيل العلمي للطلاب، ويسمح بمقارنة متوسط مجموع النقاط الدراسية بين البلدان، ونسبة المدارس ذات الأداء الضعيف، ومطابقة النتائج المتعلقة بالنوعية. ويبدو أن المستوى العلمي المرتفع للقوى العاملة في بلدان مثل الولايات المتحدة، بدأ يتراجع لأن الأجيال الشابة في بلدان أخرى (مثل آيرلندا وجمهورية كوريا واليابان) تضاهي بمؤهلاتها المؤهلات المتوفرة في الولايات المتحدة الأمريكية وتتفوق عليها.

ووفقًا لبرنامج التقييم الدولي للطلاب الذي شمل 63 بلدًا وإقليمًا في عام 2009، اتخذ العديد من البلدان خطوات هامة في تحسين نوعية نتائج التعلم. فقد تفوق طلاب من شانغهاي في الصين على طلاب آخرين من 62 بلدًا في مهارات القراءة والرياضيات والعلوم، يليهم طلاب من جمهورية كوريا وفنلندا وهونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة) في القراءة؛ وسنغافورة وهونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة) وجمهورية كوريا في الرياضيات؛ وفنلندا وهونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة) وسنغافورة في العلوم. وجاءت مرتبة الولايات المتحدة الأمريكية دون المتوسط في الرياضيات، إذ احتلت المرتبة التاسعة والعشرين مع آيرلندا والبرتغال. واحتلت المرتبة الحادية والعشرين، أي أعلى من المعدل المتوسط بقليل في العلوم، وتخطت المعدل المتوسط في القراءة إذ احتلت المرتبة الخامسة عشرة مع آيسلندا وبولندا. وحققت البرازيل وشيلي وإندونيسيا وبيرو تقدمًا ملحوظًا مقارنة بالمستويات المتدنية جدًا التي سجلتها في السابق. ومن شأن الاستثمارات التي يقوم بها بعض البلدان في تحسين نوعية التعليم أن تحقق المكاسب في المستقبل في عالم مترابط أساسه المعرفة.

الترابط الإيجابي بين مجموع النقاط في مهارة القراءة في إطار برنامج التقييم الدولي للطلاب ودليل التنمية البشرية

المصدر: قيمة دليل التنمية البشرية، وحسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، ونتائج برنامج التقييم الدولي للطلاب، OECD (2010b).

ومن أكثر الاتجاهات المثيرة للقلق هي نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة، التي تزداد تفاوتًا في بعض البلدان السريعة النمو. وتبلغ النسبة الطبيعية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر وأربع سنوات 1.05 (أي 105 ذكور

مقابل 100 أنثى). ولكن متوسط هذه النسبة في 175 بلدًا وفقًا للبيانات المتوفرة لعام 2012، بلغ 1.07، وسجل 13 بلدًا نسبة تراوحت بين 1.08 و1.18[37].

وفي بعض البلدان، يتغير المشهد الديمغرافي بسبب الإجهاض حسب جنس الجنين ووأد الإناث، ما يُحدث نقصًا في عدد البنات والنساء. وهذا لا يشكل خطرًا فقط على العدالة والمساواة بين الجنسين، بل له مضاعفات خطيرة أيضًا على الديمقراطية، ويمكن أن يؤدي إلى العنف الاجتماعي.

وتدل نسبة الذكور المرتفعة عند الولادة على وضع المرأة في المجتمع، وعلى العادات والتحيزات المتجذرة في المجتمع لصالح الرجل، وهي وليدة المعتقدات الاجتماعية والثقافية الراسخة، والتطلعات المتغيرة للمجتمعات الحضرية والريفية، وتقاليد المهر السارية في بعض البلدان[38]. وفي الأعوام الأخيرة، تفاقمت المشكلة نتيجة لانتشار التكنولوجيا الصوتية وسوء استعمالها لتمكين الوالدين من تفضيل البنين على البنات كما درجت العادة. ولكن الدافع الرئيسي لهذه الظاهرة هي منظومة العادات الذكورية السائدة وتفوّق الموقع الاقتصادي للبنين نتيجة لتطبيق تقاليد المهر. ففي البلدان التي لا تسري فيها تقاليد المهر، كبلدان أفريقيا مثلاً، لا تؤدي التحيزات الذكورية وحدها إلى ارتفاع نسبة الذكور عند الولادة.

وتتطلب معالجة هذا الاختلال في التوازن تغيير بعض العادات الاجتماعية، بما فيها تلك التي تؤثر على الحوافز الاقتصادية التي تشجع الأسرة على تفضيل البنين على البنات. وهذا يشمل الإلغاء الفعلي لتقاليد المهر الاستغلالية[39] واستحداث المزيد من الفرص الاقتصادية للمرأة، وإيجاد الظروف المشجعة لها كي تتحكم أكثر بحياتها، وتعزيز مشاركتها السياسية وقدرتها على اتخاذ القرارات في أسرتها.

التقدم المستدام في التنمية البشرية أهم من المكاسب المحققة على حساب أجيال المستقبل

ولطالما دارت نقاشات حول آثار تحسين المستوى التعليمي للمرأة على رفع مستواها الصحي والغذائي وتخفيض معدلات الخصوبة لديها[40]. وإلى جانب توسيع الخيارات المتاحة للمرأة، يسهم التعليم في تحسين النتائج المتعلقة بالصحة وبالخصوبة لدى النساء والأطفال. وفي هذا الإطار، ما زالت الطرق طويلة أمام البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة. وقد ظهر خلل في التوازن بين الجنسين بين السكان غير المتعلمين في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا والمرتفعة في الفترة من 1970 إلى 2010، إلا أن هذه البلدان حققت توازنًا أكبر بين الجنسين في كافة المستويات التعليمية للبنات والشابات اللواتي يبلغن سن الذهاب إلى المدرسة.

وصحيح أن التعليم وخلق فرص العمل للنساء من العوامل الهامة، إلا أنهما غير كافيين. فالسياسات المعتمدة لتحسين دخل المرأة لا تراعي الفوارق بين الجنسين في الأسرة، وتزايد عبء العمل غير المدفوع الذي تتحمله المرأة، وتوزيع المهام بين الجنسين وفقًا للمعايير الثقافية. وعندما تكون السياسات مستندة إلى نظرية اقتصادية لا تراعي هذه العوامل، قد تؤثر سلبًا على المرأة حتى ولو أدت إلى ازدهار اقتصادي[41]. وما هو ضروري لتحسين المساواة بين الجنسين هو إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية لتعزيز حقوق الإنسان العائدة للمرأة، بما فيها الحرية والكرامة والمشاركة والاستقلالية والقدرة على المشاركة في التغيير في المجتمع[42].

الاستدامة والمساواة بين الأجيال

عندما تتوالى الأزمات، من السهل أن تسقط من الاهتمام النتائج التي يمكن أن تخلّفها الإجراءات الحالية على المدى الطويل. ومن هنا أهمية التنبّه إلى أن خيارات اليوم لها أثر كبير وحاسم أحيانًا على خيارات المستقبل. ومغزى التنمية البشرية المستدامة هو في فهم الترابط بين الخيارات الراهنة لمختلف الأجيال وتكريس حقوق أجيال الحاضر من غير إغفال حقوق أجيال المستقبل.

والواضح أن التوازن ضرورة. فلا بدّ من توسيع إمكانات الأفراد اليوم، ولاسيما إمكانات الذين يعيشون في حالة فقر أو حرمان متعدد الأوجه، لأن توسيع الإمكانات هو حق من الحقوق الأساسية وجزء من مقوّمات الحياة التي هي حق لكل فرد[43]. وللفقر والبؤس المنتشرين اليوم نتائج سلبية لا تقتصر على الحاضر بل تطال المستقبل. لذلك، يجب ألا يكون الهدف المساواة بين أبناء الجيل والواحد فحسب، بل أيضاً المساواة بين الأجيال.

ويتطلب الاستثمار في الأفراد اليوم تحقيق نوع من التوازن بين الديون المتراكمة حاليًا والالتزامات التي تفرضها على أجيال المستقبل. وكما يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1994 "الديون المؤجلة ترهن الاستدامة، سواء أكانت ديونًا اقتصادية، أم اجتماعية أم بيئية"[44].

الشكل 1.7

قليلة هي البلدان التي تسجل ارتفاعاً في دليل التنمية البشرية وانخفاضاً في البصمة الإيكولوجية في آن، وهو شرط من شروط استدامة التنمية البشرية

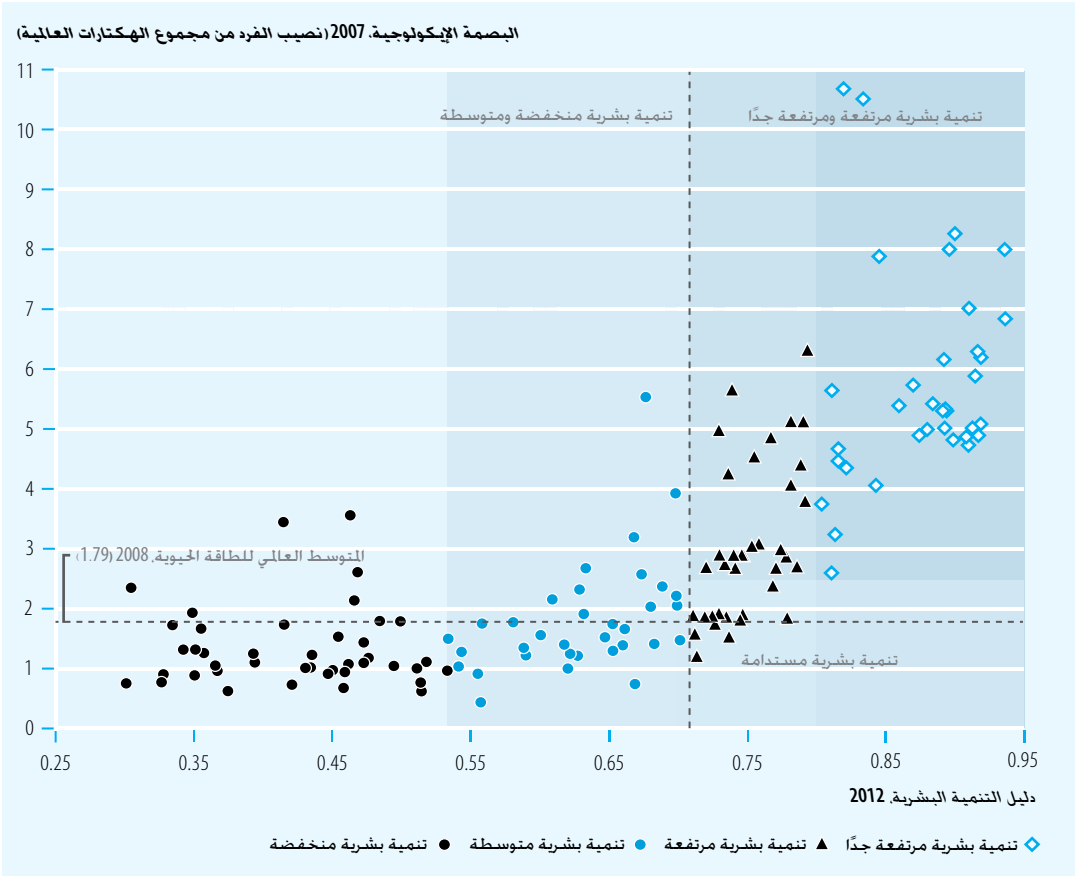

ملاحظة: البصمة الإيكولوجية هي وحدة تسمح بقياس الطاقة الحيوية للأرض، والطلب على الطاقة الحيوية. ويُحسب بمتوسط إنتاجية الأرض والمياه المنتجة بيولوجيًا في سنة معينة.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية و Global Footprint Network (2011).

ونتيجة للأزمة الاقتصادية الأخيرة، وفي ظل حالة الركود التي ألمّت بالاقتصادات، تحوّل الاهتمام عن المسائل الحساسة المرتبطة بالديون الاجتماعية والبيئية، ليتركز على القدرة على تحمّل الدين الاقتصادي، العام والخاص. وعلى الصعيد البيئي، تكثر الأدلة التي تثبت أن خيارات الأجيال الماضية والحاضرة ألحقت أضراراً جسيمة بالنظم الإيكولوجية. والبلدان الفقيرة لا يمكنها ولا ينبغي لها أن تحاكي أنماط الإنتاج والاستهلاك المتبعة في البلدان الغنية. ويتوجب على البلدان الغنية أيضًا أن تخفف بصمتها الإيكولوجية لأن نصيب الفرد من الاستهلاك والإنتاج فيها غير مستدام من المنظور العالمي.

وما يثير القلق حاليًا هي التحديات العالمية التي يطرحها تغيّر المناخ وهشاشة النظم الإيكولوجية. وقد خلُصَت إحدى الدراسات الهامة إلى أن البشرية تجاوزت حدود طاقة الأرض بثلاث مرات على الأقل[45]، وهذا ما أُعيد ذكره في تقرير عام 2012 للفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة[46]. وقليلة هي البلدان التي تتبع مسارًا مستدامًا من الناحية البيئية اليوم، ما يبرز الحاجة إلى ابتكارات تكنولوجية وتحولات في الاستهلاك من أجل التوجه نحو تنمية بشرية مستدامة[47].

ويُظهر الشكل 1.7 البصمة الإيكولوجية للاستهلاك في 151 بلدًا بالنسبة إلى دليل التنمية البشرية الذي سجلته تلك البلدان في عام 2012[48]. وقليلة جدًا هي البلدان التي تسجل مستوى مرتفعًا لدليل التنمية البشرية، ومستوى دون المتوسط العالمي للبصمة الإيكولوجية. وهذا لا يبشر بالخير، والوضع في العالم لا ينفك يتفاقم مع مرور الوقت. وفي حين أن بعض البلدان ذات التنمية البشرية

الإطار 1.7

الكفاءات الاجتماعية: التنمية البشرية تتخطى الفرد

لا يستطيع الفرد أن ينمو بمفرده ولا أن يعيش بمفرده. إلا أن نهج التنمية البشرية لطالما كان قائمًا على الفردية إذ يفترض أن التنمية هي توسيع لإمكانات الأفراد وحرياتهم. وصحيح أن بعض نواحي المجتمع تؤثر على الأفراد إلا أنه لا يمكن تقييمها على المستوى الفردي لأنها قائمة على علاقات، ضمن الأسر أو المجتمعات. وتُختصَر هذه النواحي بالنسبة إلى المجتمع كله في مفهومي التماسك والتكامل الاجتماعي. فالفرد مرتبط بغيره، والمؤسسات الاجتماعية تؤثر على هويات الأفراد وخياراتهم. ومن الضروري أن ينتمي الفرد إلى مجتمع سليم لكي تكون له حياة سليمة.

وإحدى مهام نهج التنمية البشرية هو البحث في طبيعة المؤسسات الاجتماعية التي تشجع نمو الأفراد. ولا يمكن أن يقتصر تقييم التنمية على تقدير تأثيرها القصير الأمد على إمكانات الأفراد، بل ينبغي أن يشمل أيضًا دور المجتمع في دعم نمو الأفراد. ولا تؤثر الظروف الاجتماعية فقط على النتائج المحققة للأفراد في مجتمع معين اليوم، بل تؤثر أيضًا على النتائج المرجوة لأجيال المستقبل.

والمؤسسات الاجتماعية هي جميع المؤسسات التي يعيش فيها الفرد ضمن الجماعة (أي كل مؤسسة تضمّ أكثر من فرد واحد)، إلى جانب مؤسسات السوق والدولة. وهي تشمل المنظمات غير الحكومية، والجمعيات والتعاونيات غير الرسمية، وجمعيات المنتجين، والجمعيات المحلية، والنوادي الرياضية، والجمعيات الادخارية وغيرها. وتشمل هذه المؤسسات أيضًا المعايير والقواعد السلوكية التي تؤثر على نتائج التنمية البشرية. فالمواقف حيال التشغيل، مثلاً، تؤثر على الرفاه المادي، ومعايير المرتبة الاجتماعية تؤثر على عدم المساواة، والتمييز، والتشغيل، والحرية السياسية وغيرها. ومن أجل التعبير عن الشكل الذي يمكن أن تتخذه هذه المؤسسات وما يمكنها أن تفعل، وفهم كيفية تأثيرها على الأفراد، يمكن استعمال عبارة "الكفاءات الاجتماعية".

والعنصر الأساسي لمنظور التنمية البشرية هو أن المعايير المجتمعية تؤثر على خيارات الأفراد وسلوكهم تجاه الآخرين، فتؤثر على النتائج المحققة في المجتمع بأسره. ويمكن أن تفرض المعايير والسلوكيات الاجتماعية قيودًا على خيار الفرد قد تكون مسيئة من منظور التنمية البشرية، مثل نبذ كل من يتخذ خيارات مخالفة للقواعد الاجتماعية، أو حتى قتله . والأسر التي تقع فريسة الفقر بسبب العادات التي تشجع الزواج المبكر والمهر، قد ترفض تغيير هذه العادات الاجتماعية الراسخة. والمؤسسات الاجتماعية تتغير مع مرور الوقت، وقد تترافق هذه التغيرات مع توتر اجتماعي في حال أيدت مصالح بعض الفئات على حساب فئات أخرى.

والتغيير في السياسات هو نتيجة لصراع سياسي تسهم فيه مختلف المجموعات (والأفراد) في تأييد تغيرات معيّنة أو الاعتراض عليها. وفي هذا الصراع يكون الأفراد غير المنتظمين مجردين من القوة، ولكن الاتحاد والعمل الجماعي يكسبهم هذه القوة. ولا يحصل التحرك الاجتماعي الذي يحفز التنمية البشرية تلقائياً (كاعتماد السياسات الرامية إلى تقديم خدمات التعليم، وفرض الضريبة التصاعدية واعتماد حد أدنى للأجور)، بل هو ثمرة جهود مشتركة لقوى تدعم التغيير مثل مجموعات المنتجين، وجمعيات العمال، والحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية. ولهذه المنظمات أهمية بالغة في دعم الفقراء، وهذا ما أثبتته مجموعة من العاملات في الجنس في كالكوتا ومجموعة من النساء في تجمّعات المقيمين على أراضٍ لا يمتلكونها في كيب تاون، إذ تمكنت النساء من تحسين ظروف المعيشة ونيل الاحترام من خلال توحيد الجهود وممارسة الضغوط الجماعية.

وتختلف المجتمعات بشكل كبير من حيث عدد كفاءاتها الاجتماعية ووظائفها وفعاليتها ونتائجها. ويمكن تصنيف المؤسسات والمعايير الاجتماعية في فئات منها المؤسسات الداعمة للتنمية البشرية، ومنها المؤسسات المحايدة التي لا تأثير لها على التنمية البشرية، ومنها المؤسسات التي تقوّض التنمية البشرية. ومن الضروري تحديد المؤسسات التي تعزز القدرات والعلاقات القيّمة بين الأفراد والمؤسسات وفيما بينهم، وتشجيعها أيضًا. ويمكن لبعض المؤسسات الاجتماعية (بما فيها المعايير) أن تدعم التنمية البشرية في بعض المجالات دون غيرها. على سبيل المثال، يمكن للروابط الأسرية القوية أن تدعم الأفراد عند حدوث تقلبات في حياتهم، ولكنها قد تقيد الخيارات والفرص الفردية.

وفي المؤسسات التي تعزز التماسك الاجتماعي والتنمية البشرية، يكون التفاوت بين المجموعات متدنيًا (أي بين المجموعات الإثنية أو الدينية أو بين المرأة والرجل)، وتكون مستويات التفاعل والثقة بين الأفراد وضمن المجموعات مرتفعة، ما يؤدي إلى تعزيز التعاضد والقضاء على النزاعات العنيفة. وليس من باب الصدفة أن تكون خمسة بلدان من أصل البلدان العشرة التي اعتُبرَت الأكثر أماناً في العالم في عام 2012، وفقًا لمؤشر السلام العالمي، من أكثر المجتمعات تكافؤًا وفقًا لقياس الخسائر الناجمة عن عدم المساواة في دليل التنمية البشرية. كما تتميز هذه البلدان بانعدام التمييز وبمستويات متدنية من الإقصاء. وفي بعض الحالات، يمكن أن تسهم التدابير المضادة للتمييز في التخفيف من عبء التهميش، والحد من أسوء آثار الإقصاء. على سبيل المثال، من شأن القانون الأمريكي الذي يفرض على وحدات الطوارئ في المستشفيات أن تقدم العلاج للمرضى كافة بغض النظر عن قدرتهم على تسديد التكاليف، أن يخفف جزئيًا من تأثير نظام الرعاية الصحية الباهظ الكلفة والذي لا يشمل الجميع. وقد ساعدت التدابير الإيجابية التي اتخذتها مجموعة من البلدان (بما فيها البرازيل، وجنوب أفريقيا، وماليزيا، والولايات المتحدة الأمريكية) في تحسين وضع الفئات المحرومة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

ويجب أن تشكل دراسة المؤسسات الاجتماعية والكفاءات الاجتماعية جزءًا أساسيًا من نهج التنمية البشرية. وهي تشمل تشكيل المجموعات، والتفاعل بين المجموعات والأفراد، والحوافز والقيود المفروضة على العمل الجماعي، والعلاقة بين المجموعات والسياسة ونتائج السياسات، ودور العادات السارية في التأثير على السلوكيات، وكيفية تطوّر المعايير الاجتماعية وتغييرها.

المصدر: Stewart 2013; Institute for Economics and Peace 2012.

المرتفعة لديها بصمة إيكولوجية دون المتوسط العالمي للطاقة الحيوية للفرد (1.79 هكتارًا عالميًا في عام 2008)، ترتفع هذه البصمة مع الوقت.

ولا ينبغي أن يهتم الناس فقط بالخيارات المتاحة لهم، بل أيضًا بكيفية اتخاذ هذه الخيارات ومن يتخذها وعلى حساب من. والتقدم المستدام في التنمية البشرية أهم من المكاسب المحققة على حساب أجيال المستقبل. وأي نظام جيد للحسابات يجب أن يشمل إمكانات التنمية البشرية في المستقبل إلى جانب الإنجازات الحالية عند قياس مستويات التنمية البشرية المستدامة.

ومن الأهمية أيضًا إيجاد طرق أفضل لرصد الاستدامة البيئية. ودعا مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2012 إلى اتخاذ تدابير بشأن الترابط بين خيارات الحاضر وخيارات المستقبل. وينبغي أن ترصد هذه التدابير تراكم الدين الاقتصادي والبيئي انطلاقا من فرضية أن كل مواطن على الأرض، سواء كان حيًا أم غير مولود بعد، لديه الحق في أن يعيش حياة مجدية ومُرضية. كما ينبغي أن

تُبرز هذه التدابير حدود الطاقة أو "نقطة النفاد" مع الاعتراف بأن تغيّر المناخ، مثلاً، قد بدأ بفرض تكاليف باهظة يقع معظم أعبائها على كاهل البلدان والمجتمعات الفقيرة.

التكامل الاجتماعي

تقتضي التنمية البشرية توسيع الخيارات الفردية، ولكن كل فرد مرتبط بالآخرين. ومن المهم النظر في كيفية تعاطي الأفراد مع بعضهم لبناء مجتمعات متماسكة وقابلة للبقاء. ولا تقل أهمية اندماج الفئات المختلفة في المجتمع عن أهمية النجاح الاقتصادي في تحقيق الرفاه والاستقرار الاجتماعي. وعدم المساواة والإقصاء هما من مظاهر الإجحاف الاجتماعي التي تقوّض الحريات البشرية.

ويعتمد المجتمع المتكامل على مؤسسات اجتماعية فعالة تمكّن الأفراد من العمل الجماعي، وتبني الثقة وروح التضامن بين المجموعات. وتشمل هذه المؤسسات المنظمات غير الحكومية، والجمعيات والتعاونيات غير الرسمية، إضافة إلى المعايير والقواعد السلوكية. وجميعها يؤثر على نتائج التنمية البشرية للأفراد، وعلى التماسك والاستقرار في المجتمع. ولتمييز هذه المؤسسات عن الإمكانات الفردية، يمكن اعتبار عملها وتأثيرها على الناس بمثابة "كفاءات اجتماعية" (الإطار 1.7). ويمكن تقييم قدرة الكفاءات الاجتماعية على بناء مجتمعات أكثر تماسكًا من خلال قياس نجاحها في تحقيق الدمج والاستقرار في المجتمع.

وسعت بعض البلدان النامية إلى معالجة الإقصاء الاجتماعي من خلال توزيع منافع النمو بالتساوي من أجل تحسين معدلات النمو باعتماد

الإطار 1.8

الأبعاد الهيكلية للفقر

تعترف الخطة التقليدية المعتمدة للحد من الفقر بالأسباب الهيكلية للفقر ولكنها لا تتصدى لها بما يكفي. وركزت بعض المحاولات المعاصرة الرامية إلى تعزيز النمو الشامل على نتائج التنمية من خلال توسيع شبكات الأمان الاجتماعي وتعزيزها. وإذا كانت هذه المبادرات العامة تعالج أعراض الفقر، فهي لا تتصدّى لجذوره.

وتؤدي هذه المبادرات المقيّدة إلى الحد من فقر الدخل بدرجات متفاوتة، وتُحدث بعض التحسن في التنمية البشرية. إلا أن الكثير من بلدان الجنوب شهد ارتفاعا في عدم المساواة في الدخل، واتساعًا في الفوارق الاجتماعية، واستمرارًا في الإجحاف، إذ بقيت الأسباب الهيكلية للفقر من دون معالجة. وأي خطة لمعالجة الفقر، لن تحظى بالمصداقية المطلوبة ما لم تعالج أوجه الإجحاف المتجذرة في الأنظمة المسؤولة عن استمرار الفقر.

عدم المساواة في الحصول على الأصول

يؤدي عدم المساواة في الحصول على الثروة والمعرفة إلى تجريد ضحايا هذا الإقصاء من القدرة على المنافسة في السوق. وينتج الفقر الريفي مثلاً من عدم حصول الشرائح الريفية المحرومة على ما يكفيها من الأراضي والمياه. ولطالما كانت ملكية الأراضي، ليس فقط مصدرًا للامتياز الاقتصادي، بل أيضًا مصدرًا للسلطة الاجتماعية والسياسية. وما زالت الهيكليات السائدة لملكية الأراضي غير صالحة لحسن سير النظام الديمقراطي. كما يؤدي عدم الحصول على رأس المال والملكية إلى استمرار الفقر في المدن.

المشاركة غير المتساوية في السوق

نظرًا إلى هيكليات الملكية السائدة في المجتمع، يبقى السكان الذين يفتقرون إلى الموارد مستبعدين عن قطاعات السوق الناشطة. ويقتصر دور عامل الإنتاج الرئيسي عادة على النخبة في المدن التي تملك الشركات الكفيلة بتشغيل القطاعات الاقتصادية السريعة النمو. أما السكان، فيساهمون فقط كعاملين لقاء أجر في المراحل الأولية للإنتاج، في أدنى سلسلة الإنتاج والتسويق، وهذا يتيح لهم القليل من الفرص للمشاركة في اقتصاد السوق وتحقيق القيمة المضافة في عملهم.

ولم تنجح الأسواق الرأسمالية في تقديم ما يكفي من الائتمان للمستبعدين، حتى ولو أثبتوا جدارتهم الائتمانية من خلال ارتفاع معدّلات التسديد في سوق القروض الصغيرة. ولم تقدم الأسواق الرأسمالية الرسمية أدوات مالية لاستقطاب ادخارات المستبعدين وتحويلها إلى أصول استثمارية في قطاع الشركات السريع النمو.

الحكم غير العادل

يمكن أن يترافق غياب المساواة وغياب العدالة في العالم الاجتماعي والاقتصادي مع غياب الحكم العادل. وغالبًا ما يبقى المستبعدون من دون صوت في مؤسسات الحكم، ما يجعلهم يحصلون على خدمات غير كافية من المؤسسات العامة. ولا تستجيب المؤسسات الديمقراطية لحاجات المستبعدين، سواء أكان في مرحلة وضع خطتها السياسية أم عند اختيار مرشحيها للانتخاب. وتخضع المؤسسات التمثيلية عادة لاحتكار الشخصيات الميسورة والنافذة في المجتمع التي تستعمل المناصب في هذه المؤسسات لزيادة ثروتها وإحكام قبضتها على السلطة.

التغيير الهيكلي

لتصحيح هذا الإجحاف الهيكلي، يجب التوصل إلى خطة سياسية تشمل الجميع من خلال تعزيز قدرة المستبعدين على المشاركة في اقتصاد السوق والسياسة الديمقراطية على أساس مزيد من المساواة. وينبغي أن تسمح هذه الخطة للمستبعدين بالمشاركة في عمليات الإنتاج والتوزيع والحكم. ويجب أن تساعد عملية الإنتاج على إخراج المستبعدين من العيش حصرًا كعاملين ومزارعين لقاء أجر، وذلك من خلال الاستثمار في قدرتهم ليصبحوا من مالكي الأصول المنتجة. ومن خلال عملية التوزيع، يجب تمكين هؤلاء من التخلي عن دورهم المتوارث في مراحل الإنتاج الأولية، والارتقاء بهم إلى مستويات أعلى في السوق من خلال إعطائهم المزيد من الفرص للمشاركة في القيمة المضافة عن طريق العمل الجماعي. ويجب أن يترافق الوصول إلى الأصول والأسواق مع المساواة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم الجيد التي هي ضرورية لتمكين المستبعدين.

ويجب أن تزيد عملية الحكم من مشاركة المستبعدين في المؤسسات التمثيلية، وهذا ضروري لإعلاء صوتهم في عمليات اتخاذ القرار وتأمين وصولهم إلى مؤسسات الحكم.

المصدر: Sobhan, R. 2010. Challenging the Injustice of Poverty.

الجدول 1.3

علاقة الترابط بين عدم المساواة والرضا بحرية الخيار وبالمجتمع، 2007-2012

المناطق ومجموعات دليل التنمية البشرية	مجموع الخسائر في دليل التنمية البشرية الناجمة عن عدم المساواة، 2012 (بالنسبة المئوية)	الرضا بحرية الخيار، 2007-2011[a] (نسبة الإجابة بالرضا)	الرضا بالمجتمع[b]، 2007-2011[a] (نسبة الإجابة بنعم)
مجموعة دليل التنمية البشرية			
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	10.8	81.5	85.9
تنمية بشرية مرتفعة	20.6	66.3	76.4
تنمية بشرية متوسطة	24.2	77.8	79.9
تنمية بشرية منخفضة	33.5	61.8	72.2
المناطق			
الدول العربية	25.4	54.6	67.6
شرق آسيا والمحيط الهادئ[c]	21.3	78.7[c]	80.1[c]
أوروبا وآسيا الوسطى	12.9	58.5	76.5
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	25.7	77.9	79.0
جنوب آسيا	29.1	72.9	83.2
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	35.0	69.1	65.2
العالم	23.3	73.9	79.0

a تعود البيانات إلى آخر سنة متوفّرة في الفترة المحددة.
b بالاستناد إلى سؤال استطلاعات غالوب حول الرضا العام بالمدينة.
c لم تدرج القيمة في الجداول الإحصائية لأن البيانات غير متوفرة لنصف البلدان التي تضمّ ثلثي سكان المجموعة على الأقل.
المصدر: مجموع الخسائر في دليل التنمية البشرية الناجمة عن عدم المساواة، حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة؛ الرضا بحريّة الخيار وبالمجتمع، حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات Gallup (2012).

استراتيجية إعادة التوزيع. ولكن هذا المنظور في النمو الشامل الذي يركز على السلع الأساسية لا يجدي كثيرًا في القضاء على التمييز الاقتصادي والاجتماعي الذي غالبًا ما تكون جذوره التاريخية والثقافية ضاربة في العمق. وقد ينتشر هذا التمييز حتى في البلدان التي يكون فيها نصيب الفرد من الدخل مرتفعًا. ومن الواضح أن نمو الدخل وحده لا يكفي لتحقيق التماسك الاجتماعي، بل لا بد من صياغة سياسات فاعلة.

يمكن أن يؤثر انتشار عدم المساواة سلبًا على التفاعلات الاجتماعية ويقيّد حرية الخيار

ويمكن أن يتواصل تأثير عدم المساواة عبر الأجيال. وعلى سبيل المثال، كشفت دراسة أُجريت على ثمانية بلدان متقدمة أنه كلما زاد عدم المساواة في البلد، ضعُف الحراك الاجتماعي[49]. وفي المملكة المتحدة بالتحديد، كلما ارتفع عدم المساواة، ضعُفت إمكانية الحراك بين الأجيال.

وأشار تقرير التنمية البشرية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لعام 2010 إلى وجود رابط بين انعدام الحراك الاجتماعي واستمرار عدم المساواة[50]. وفي البرازيل، يُعزى ربع حالات عدم المساواة في الدخل إلى الظروف الأسرية، مثل التحصيل العلمي للوالدين أو الانتماء العرقي أو الإثني أو مكان الولادة[51]. ويمكن أيضًا ملاحظة استمرار هذا النمط في توزيع الدخل من جيل إلى آخر في شيلي والمكسيك، مع أن المكسيك شهدت تزايدًا في الحراك من جيل إلى آخر في الأعوام الأخيرة[52]. وتعاني أمريكا اللاتينية، عموماً، من ضعف في الحراك الاجتماعي، يكبح الفرص المتاحة للأفراد ذوي الدخل المحدود، الذين يعتمد أداؤهم في المجتمع على خصائص أساسية خارجة عن سيطرتهم. ويصعب حل هذه المشكلة خاصة في المجتمعات غير المتجانسة لأن أفراد الفئات المحرومة يواجهون صعوبة كبيرة في التقدم.

ويستمر عدم المساواة والإقصاء عندما يعجز ضحايا الإقصاء وذوو الدخل المنخفض عن إعلاء صوتهم السياسي للمطالبة بالإصلاح. ولتحقيق المزيد من المساواة والعدالة في المجتمعات، وهو من ضرورات التقدم البشري المجدي والمستدام، لا بد من مساءلة الحكومات، وإعلاء صوت الأفراد وزيادة مشاركتهم السياسية (الإطار 1.8).

حتى في الاتحاد الأوروبي، حيث يعيش قسم كبير من السكان في رخاء متزايد، لا تزال بعض الفئات تعاني من الإقصاء. فالغجر في أوربا، مثلاً، كانوا جزءًا من الحضارة الأوروبية منذ أكثر من ألف عام. وهم يشكلون أكبر أقلية إثنية في أوروبا، وينتشرون في البلدان السبعة والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ويُقدَّر عددهم بسبعة إلى تسعة ملايين نسمة. ومعظمهم مواطنون أوروبيون إلا أنهم ما زالوا يعانون من التمييز والإقصاء الاجتماعي. ووفقًا لتقريرين إقليميين للتنمية البشرية، يقع معظم المواطنين الغجر فريسة دوامة من الإقصاء الاجتماعي الذي ينتقل من جيل إلى جيل[53].

ويمكن أن يؤثر انتشار عدم المساواة سلبًا على التفاعلات الاجتماعية ويقيّد حرية الخيار. ويمكن استخدام البيانات الذاتية لتكوين فكرة عن وضع التكامل الاجتماعي في البلد أو المجتمع. وتشير الأدلة إلى وجود علاقة ترابط سلبي بين الخسائر الناجمة عن عدم المساواة من جهة والرضا بحرية الاختيار وبالمجتمع من جهة أخرى. كما تشير الأدلة إلى أن رضا الفرد بحرية الخيار وبالمجتمع يكون مرتفعًا عمومًا في المجتمعات التي تضمن لمواطنيها مستوى مرتفعًا من التنمية البشرية. ويسمح التوقف عند هذه العلاقة باستخلاص دروس تفيد عند وضع السياسات في البلدان (الجدول 1.3).

الخريطة 1.1

الترابط السلبي بين معدلات جرائم القتل وقيمة دليل التنمية البشرية

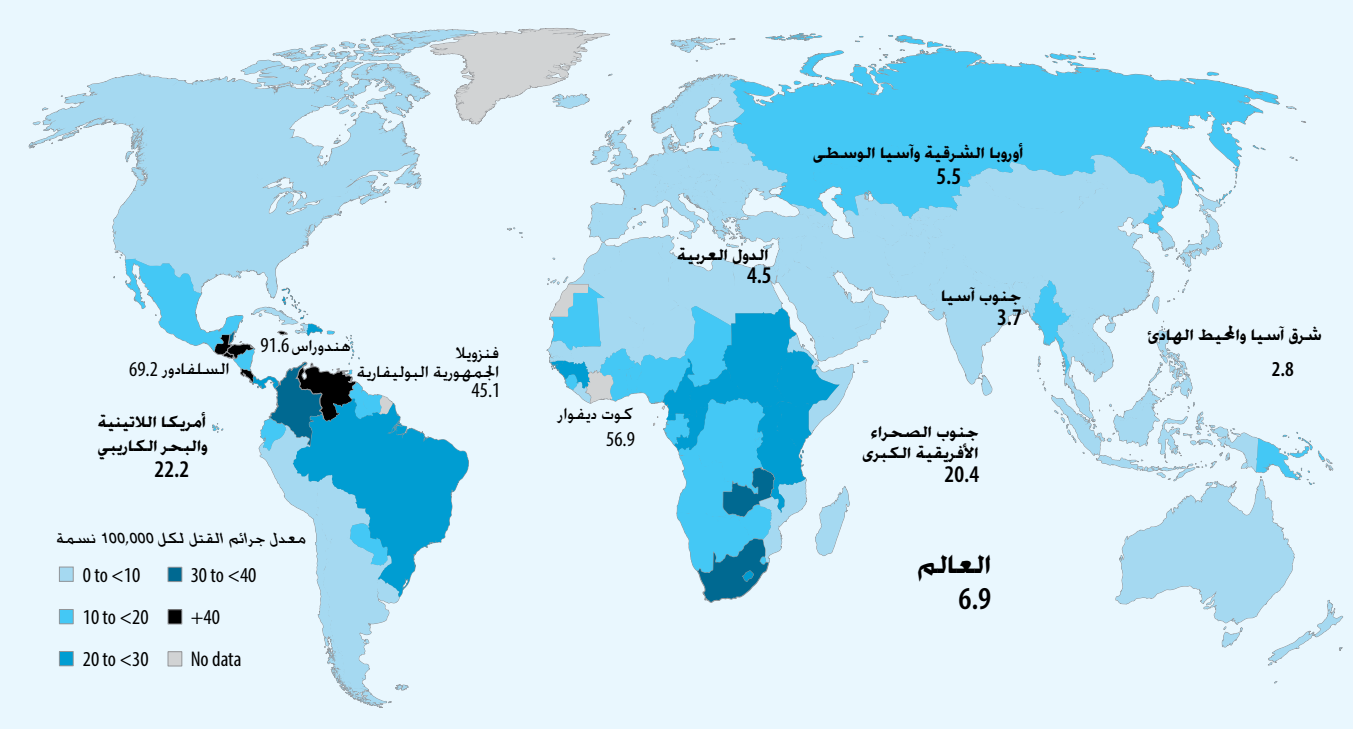

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى UNODC 2012.

الأمن البشري

وفقًا لتقرير التنمية البشرية لعام 1994، يجب أن يتحول مفهوم الأمن من التركيز على الحماية العسكرية لحدود الدولة إلى الحد من عدم الأمان في الحياة اليومية للناس، أو تعزيز الأمن البشري[54]. وفي كل مجتمع، تؤدي مجموعة من الأخطار إلى تقويض الأمن البشري، وتشمل الجوع والمرض والجريمة والبطالة وانتهاكات حقوق الإنسان والتحديات البيئية. وتختلف حدة هذه الأخطار من بلد إلى آخر في العالم، ولكن الأمن البشري ما زال مطلبًا عالميًا للتحرر من العوز والخوف.

وفي ظل انعدام الأمن الاقتصادي، لا يستطيع الملايين من الشباب اليوم في بلدان الشمال أن يجدوا عملاً. وفي الجنوب، يعجز الملايين من المزارعين عن تأمين مستوى معيشي لائق ويُضطرون للهجرة، وهي مصدر الكثير من المعاناة، ولاسيما للنساء. وانعدام الأمن في المستوى المعيشي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بانعدام الأمن في الغذاء والتغذية. والعديد من الأسر في البلدان النامية التي تعاني من ارتفاع أسعار الغذاء لا تستطيع أن تدفع ثمن وجبتي طعام يوميًا، وهذا يضرّ بصحة الأطفال. والسبب الرئيسي الآخر للفقر في العديد من البلدان الغنية والفقيرة هو عدم المساواة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية المعقولة الكلفة. واعتلال الصحة (خاصة لدى معيل الأسرة) هو أحد الأسباب الأكثر شيوعًا للفقر بسبب فقدان الدخل وتكبد المصاريف الطبية.

وعمومًا لا بد من تحويل الاهتمام الأمني من التركيز الخاطئ على القوة العسكرية إلى اعتماد مفهوم متكامل محوره الإنسان. ويمكن استقصاء التقدم في هذا التحول، من الإحصاءات المتاحة حول الجريمة، ولاسيما جرائم القتل، ومن إحصاءات الإنفاق العسكري.

الجريمة

ينبغي أن يكون الدليل على التحرر من الخوف هو انخفاض معدلات الجريمة، وتحديدًا معدلات جرائم القتل. وقد استندت بعض الدراسات إلى معدلات

جرائم القتل لتقييم مدى الالتزام والثقة لدى المواطنين[55]. فقد ورد في تقرير التنمية البشرية لمنطقة البحر الكاريبي في عام 2012، أن الجريمة تضعف الثقة في الآفاق المستقبلية للتنمية، وتحد من قدرة القطاعات على المنافسة ومن توفر الخدمات من خلال فرض تكاليف أمنية باهظة، وتؤدي إلى تزعزع الثقة بمناخ الاستثمار. وقد تؤدي الجريمة أيضاً إلى هجرة الأدمغة من البلد أو المجتمع المتضرر. ومن شأن تحويل الموارد للتحكم بمعدلات الجريمة أن يقلل الأموال المتاحة للاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم، ما يبطئ التكامل الاجتماعي ويثبط التنمية[56].

في الأعوام الأخيرة، بلغ متوسط المعدل العالمي لجرائم القتل في 189 بلدًا تتوفر عنها البيانات، 6.9 جرائم لكل 100,000 نسمة[57]، وسُجل أدنى معدل، وهو صفر، في موناكو، وأعلى معدل وهو 91.6 في هندوراس. (الجدول الإحصائي 9). وعلاقة الترابط السلبي بين معدلات جرائم القتل وقيمة دليل التنمية البشرية ضعيفة، إذ يبلغ معدل جرائم القتل في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة 14.6 لكل 100,000 نسمة، و13.0 في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، و2.1 في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا. وتسجل أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أعلى معدل لجرائم القتل (22.2 جريمة لكل 100,000 نسمة)، تليها جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (20.4)، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (5.5)، والدول العربية (4.5)، وجنوب آسيا (3.7)، وشرق آسيا والمحيط الهادئ (2.8).

ومن المفيد أيضًا النظر في معدلات جرائم القتل في المدن. خلافًا للاعتقاد السائد، ليس من الضروري أن يكون معدّل الجريمة أعلى في المدن الفقيرة. ويشير سين (Sen) إلى أن كولكاتا "ليست فقط من أفقر المدن في الهند، وحتى في العالم، بل هي تسجل أيضًا أدنى معدل للجرائم وأعمال العنف من المدن الهندية كلها"[58]. وهذا ينطبق أيضًا على جرائم القتل، إذ يبلغ المعدل المتوسط لانتشار جرائم القتل في كولكاتا 0.3 لكل 100,000 نسمة، وهو أدنى من المعدل السائد في مدن أغنى بكثير مثل لندن (2.4) ونيويورك (5,0)[59].

وفي رأي سين تستفيد كولكاتا من تاريخها العريق كمدينة "مختلطة"، خالية من أي انقسامات بين الذين يعيشون في أحيائها على أساس الانتماء الإثني أو الدخل. وعلى مدى عدة عقود، كان للمدينة نظام من الخدمات العامة الأساسية بما في ذلك مستشفيات حكومية، ومدارس، وكليات، ونظام نقل عام قليل الكلفة، خفف من آثار الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي. وفي القطارات المحلية، يسافر البائعون الفقراء عادة جنبًا إلى جنب مع العاملين لقاء أجر والموظفين الإداريين.

وعندما لا يستطيع الأفراد الحصول على الخدمات، قد يميلون أكثر إلى ارتكاب الجرائم. وقد أشارت دراسة أجريت في المملكة المتحدة حول المجرمين الذين يعودون إلى ارتكاب الجرائم أن العديد من السجناء هم ضحايا الإقصاء الاجتماعي طيلة حياتهم[60]، وهم مستبعدون في الواقع عن الخدمات الأساسية[61].

الإنفاق العسكري

منذ نهاية الحرب الباردة، لم يحصل بشكل عام تكثيف للقوى العسكرية التي تُقاس من خلال حساب نسبة النفقات العسكرية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك جزئيًا إلى تغير العوامل المهددة للأمن القومي. ويبدو أن النزاعات بين الدول قد انخفضت منذ بداية التسعينات، إلا أن عدد النزاعات داخل الدول ارتفع منذ منتصف القرن العشرين.

واليوم، لم تعد غالبية الأخطار الأمنية تأتي من بلدان أخرى بل من موجات التمرد والإرهاب والنزاعات المدنية الأخرى[62]. وتسببت النزاعات في فترة ما بعد الحرب الباردة بإصابة أكثر من خمسة ملايين شخص، 95 في المائة منهم مدنيون[63].

الشكل 1.8

لا تترافق التنمية دومًا مع ارتفاع في الإنفاق العسكري

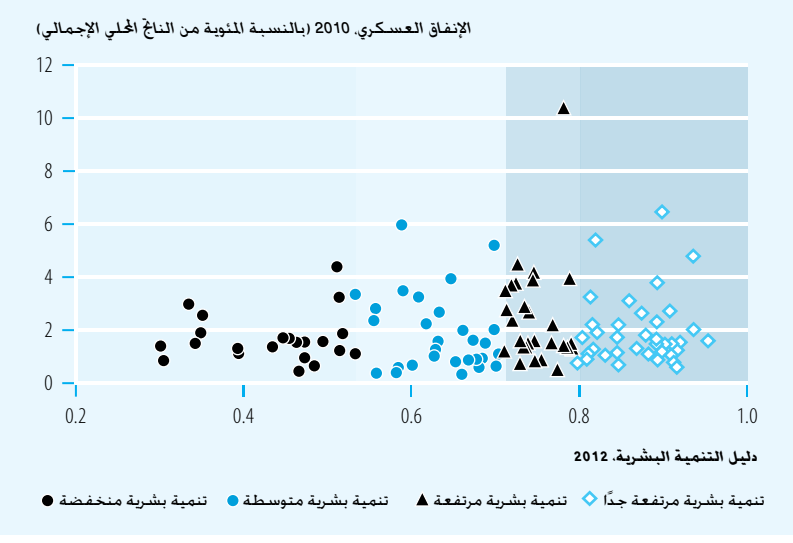

المصدر: الإنفاق العسكري من معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام؛ ودليل التنمية البشرية من حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية.

وفي جنوب آسيا، مثلاً، شهدت البلدان التسعة كلها نزاعًا داخليًا في العقدين الأخيرين، وحصدت هذه النزاعات عددًا من الإصابات يفوق الإصابات الناجمة عن النزاعات بين الدول[64]. ومنذ عام 2001، دارت غالبية النزاعات في المناطق الفقيرة في تلك البلدان أكثر من أي مكان آخر[65].

وفي عام 2010، تخطى الإنفاق العسكري العالمي في 104 بلدان، تتوفر عنها البيانات، 1.4 تريليون دولار أو نسبة 2.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. والبلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا هي المسؤولة عن الجزء الأكبر من هذا الإنفاق. ومع نمو اقتصادات بلدان أخرى، ولاسيما البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، ارتفع فيها أيضاً الإنفاق العسكري. وفي الفترة من 1990 إلى 2010، تزايد الإنفاق العسكري بأكثر من ثلاثة أضعاف في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، وارتفع بما يناهز 50 في المائة في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، و22 في المائة في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا، وانخفض بحوالى 47 في المائة في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة. وفي الفئات الثلاث لدليل التنمية البشرية التي ارتفع فيها الإنفاق العسكري الإجمالي، كان هذا الارتفاع أبطأ من نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتنطوي هذه النسب الإجمالية على فوارق ملحوظة. فقد شهدت أوروبا وآسيا الوسطى انخفاضًا في الإنفاق العسكري بنسبة 69 في المائة بين عامي 1990 و2010، في حين شهدت بلدان جنوب آسيا، وشرق آسيا والمحيط الهادئ، والدول العربية ارتفاعا يتراوح بين 43 و388 في المائة[66].

ومع أن التنمية غالبًا ما تترافق مع ارتفاع في الإنفاق العسكري، فهذا لا ينفي بعض الاستثناءات في هذا المجال (الشكل 1.8). وتسجل البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا والمرتفعة أعلى نسب للإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن بعض البلدان ذات دليل التنمية البشرية المرتفعة جدًا تسجل أقل من 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن بينها آيرلندا وآيسلندا والنمسا ولكسمبرغ.

ولهذا الواقع دلالة هامة في حالة البلدان الصاعدة في الجنوب. فلم يكن لكوستاريكا، مثلاً، جيش منذ عام 1948[67]. ولا ينفق هذا البلد على القوة العسكرية، ما جعله قادرًا على تخصيص المزيد من الأموال للبرامج والاستثمارات الاجتماعية[68]. وفي عام 2009، استثمرت كوستاريكا نسبة 6.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في التعليم ونسبة 7 في المائة في الصحة. وبفضل هذه الخيارات، أحرزت تقدمًا في دليل التنمية البشرية، إذ ارتفع من 0.621 في عام 1980 إلى 0.773 في عام 2012.

واليوم، يضم حوالى 20 بلدًا عددًا قليلاً من القوات المسلحة، أو ليس لديها قوات مسلحة على الإطلاق. وهي تملك أراضي محدودة، والعديد منها يعتمد على قوى خارجية لحماية الأمن القومي. وصحيح أن الظروف المشجعة للتخلي كليًا عن القوات المسلحة ليست متوفرة لجميع البلدان، ولكن تتوفر لمعظمها إمكانية المبادرة إلى تخفيض كبير في الإنفاق العسكري. ففي حالات النزاعات الداخلية، تبين في الهند أن الشرطة قد تكون فعالة للحد من العنف على المدى القصير، إلا أن استراتيجية إعادة التوزيع والتنمية الشاملة هي أكثر فعالية في درء الاضطرابات المدنية واحتوائها على المدى المتوسط[69].

* * *

هذا التحليل لوضع التنمية البشرية ملؤه الإيجابية والأمل، ولكن الطريق ما زالت طويلة. فكل بلد تقريبًا يواجه تحديات لا بد من تجاوزها وفرص لا بد من اغتنامها لإحراز مزيد من التقدم. وما يثير القلق هو أن بعض البلدان المتقدمة يتصدى لأزمة الديون باعتماد سياسات التقشف التي قد تقيّد الخيارات المتاحة لسكان الجنوب في المستقبل أو تحد منها.

والسبيل الوحيد نحو استمرار التنمية البشرية هو الاستثمار في توسيع الإمكانات وإتاحة الفرص. وكما يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1991، "عندما ينعم الناس بصحة أفضل ويكتسبون الثقة ويحصلون على المهارات، يستطيعون التكيّف مع بيئة سريعة التغير واكتساب المعرفة التكنولوجية والقدرة التنافسية التي تتطلبها السوق الدولية"[70].

ويتناول الفصل التالي مدى قدرة بلدان الجنوب على سلوك هذا الطريق، ويسلط الضوء على موقعها في العالم. وتركز الفصول اللاحقة على الطريقة التي اعتمدتها بلدان الجنوب لتحقيق النهضة، وتبحث آثارها على نظام الحكم الدولي وعلى إعادة رسم علاقات النفوذ العالمية.

ليست لجميع البلدان الظروف المشجعة للتخلي كليًا عن القوات المسلحة، ولكن تتوفر لمعظمها إمكانية المبادرة إلى تخفيض كبير في الإنفاق العسكري

”عندما يتغيّر الإيقاع يتغيّر الوقع“

مثل أفريقي

”لا أريد لمنزلي أن يكون عالي الجدران موصود النوافذ، أريده فسيح الأرجاء، منيع الأساس، ترقص حوله، لا تهزه رياح الثقافات“

مهاتما غندي

2

الجنوب في قلب العالم

شهدت الساحة العالمية في الأعوام الأخيرة، تطوّراً كبيراً، إذ تحوّل عدد كبير من البلدان النامية إلى اقتصادات ناشطة، تُسجّل أداء جيداً في النمو الاقتصادي والتجارة، وتحقق تقدّمًا سريعًا في التنمية البشرية. وفي زمن يخيّم عليه عدم اليقين، تدعم هذه البلدان مجتمعة النمو الاقتصادي العالمي، وتنعش الاقتصادات النامية الأخرى، وتغير وجهة الفقر والثروة على نطاق واسع. ولا تزال هذه البلدان تواجه تحديات هائلة، إذ هي موطن للكثير من فقراء العالم[1]. وقد أثبتت أن إطلاق الفرص التي يختزنها الاقتصاد يكون في تطبيق السياسات العملية والتركيز على التنمية البشرية، وقد تيسّر لها ذلك في ظل العولمة.

ولنهضة الجنوب أهمية بالغة لما تزخر به من تنوّع. فهذه الموجة التي شهدتها البلدان النامية تشمل بلداناً نامية مختلف من حيث ما تملكه من ثروات، وما تتخذه من هياكل اجتماعية، وما تتفرد به من معالم جغرافية وما تختزنه من موروثات تاريخية. فالأرجنتين، وإندونيسيا، والبرازيل، وبنغلاديش، والجزائر، وشيلي، والصين، وغانا، وغيانا، وماليزيا، وموزامبيق، والهند، جميعها بلدان متنوّعة أثبتت أن التنمية السريعة التي محورها الإنسان يمكن تحقيقها في ظروف متنوّعة. وتجارب هذه البلدان المتنوّعة ودرايتها هي مصدر غني بالممارسات الجيدة التي يمكن أن تستفيد منها البلدان النامية الأخرى.

وتؤدي العلاقات التي تُبنى بين هذه البلدان إلى مزيد من التوازن في العولمة. وتنفتح طرق جديدة للتجارة، بحيث ترتبط كل من هذه البلدان المتنوّعة مثل تايلند وتركيا وجنوب أفريقيا وفييت نام والمغرب بعلاقات تصدير واستيراد قوية مع أكثر من 100 اقتصاد[2]. وتؤدّي التكنولوجيات الجديدة والمحسّنة، التي يجري تكييفها وفق الحاجات المحلية، إنتاجية الأفراد وتتيح بتبادل الإنتاج عبر الحدود.

وكل ذلك يحصل في ظل ترابط الشعوب وتقارب القارات من أدنى العالم إلى أقصاه على نطاق لم يتصوّره أحد في السابق. وقد بات يستخدم الإنترنت أكثر من ملياري نسمة، ويسافر بين البلدان أكثر من مليار نسمة في السنة[3].

ويؤثر هذا التحول على طبيعة العلاقات الإقليمية والعالمية. وقد اضطلعت البلدان الرائدة في الجنوب بدور بالغ الأهمية في مواجهة الأزمة المالية في عام 2008. ويركز الحوار حول سبل تأمين السلع العامة العالمية، ومنها كبح تغيّر المناخ، ووضع قواعد لتثبيت الأسواق المالية، وتحريك المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، والاتفاق على آليات لتمويل وإنتاج التكنولوجيات الخضراء. ويبدو للبعض أن زيادة عدد المشاركين يصعّب إمكانات التوافق. غير أن نهضة الجنوب يمكن أن تساعد على كسر حلقة الجمود حول بعض القضايا العالمية وأن تقود إلى ترتيبات عالمية مؤازرة للتنمية.

استعادة التوازن: عالم للجميع والجنوب في قلب العالم

يعيد الإنتاج العالمي إحلال التوازن بطرق لم يشهدها منذ 150 عامًا. وقد سجلت حركة السلع والخدمات والأشخاص والأفكار عبر الحدود نمواً ملحوظاً. ففي عام 1800، لم تكن نسبة التجارة إلى الإنتاج العالمي تتجاوز 2 في المائة[4]. واستمرت هذه النسبة على انخفاض بعد الحرب العالمية الثانية، وبحلول عام 1960 كانت نسبة التجارة إلى الإنتاج العالمي دون 25 في المائة. غير أن هذه النسبة قاربت 60 في المائة من الإنتاج العالمي بحلول عام 2011[5]. وقد توزّعت هذه الزيادة على نطاق واسع، إذ ارتفعت نسبة التجارة إلى الإنتاج فيما لا يقل عن 89 بلداً نامياً في العقدين الماضيين (الإطار 2.1)[6].

واليوم تنتشر عمليات إنتاج الصناعات التحويلية عبر الحدود نتيجة لتراجع الحواجز التجارية وانخفاض تكاليف النقل، وتقوم بلدان عديدة بتداول السلع الوسيطة[7]. وسهلت التغيرات في تكنولوجيا المعلومات طرح المزيد من الخدمات في إطار التبادل التجاري. وكانت النتيجة زيادة في المبادلات التجارية داخل القطاعات وداخل الشركات.

استفادت البلدان النامية، ولاسيما بلدان آسيا من هذه التحولات إلى أقصى الحدود. وفي الفترة من 1980 إلى 2010، تمكنت من زيادة حصتها في تجارة البضائع على الصعيد العالمي

اندماج الجنوب في الاقتصاد والتنمية البشرية

بناء على دراسة شملت عينة من 107 بلدان نامية على مدى الفترة من 1990 إلى 2010، يصنّف حوالى 87 في المائة من العينة ضمن البلدان المندمجة في الاقتصاد العالمي، إذ تمكنت من زيادة نسبة التجارة إلى الناتج، وبناء شراكات تجارية قوية[1]، وتحافظ على نسبة مرتفعة للتجارة إلى الناتج مقارنة بالبلدان التي تقاربها في مستويات الدخل[2]. وقد باتت جميع هذه البلدان النامية أكثر ارتباطًا بالعالم وأكثر ترابطاً فيما بينها، إذ انتشر فيها استخدام الإنترنت، وازداد عدد مستخدمي هذه الشبكة بمتوسط سنوي تجاوز 30 في المائة في الفترة من 2000 إلى 2010.

فحين أن اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي لا يحقّق مكاسب سريعة في دليل التنمية البشرية، العكس الصحيح. فجميع البلدان النامية تقريبًا التي حققت أكبر تحسنٍ في دليل التنمية البشرية مقارنة ببلدان أخرى من المستوى نفسه في الفترة من 1990 إلى 2012 (على الأقل 45 في العينة) حققت مزيداً من الاندماج في الاقتصاد العالمي في العقدين الماضيين، وسجّلت زيادة في نسبة التجارة إلى الناتج فاق متوسطها بحوالى 13 نقطة متوسط مجموعة البلدان النامية التي حققت تحسناً أقل في دليل التنمية البشرية. وينسجم التحليل مع الاستنتاجات الأولية التي مفادها أن البلدان تسير إلى مزيد من الانفتاح مع تقدّمها في التنمية[3].

وليست البلدان التي حققت تقدّماً في الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحسّن أكبر في دليل التنمية البشرية هي البلدان الكبيرة التي تتصدّر عناوين الصحف فقط، بل منها عشرات البلدان النامية الصغيرة والأقل نموًا. وهذه البلدان تشكل مجموعة أوسع وأكثر تنوّعًا من اقتصادات السوق الناشئة التي غالبًا ما يشار إليها، وتنحصر بمجموعات صغيرة مثل مجموعة بريكس (BRICS) التي تضمّ الاتحاد الروسي، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين، والهند؛ أو مجموعة أبسا (IBSA) التي تضم البرازيل، وجنوب أفريقيا، والهند؛ أو مجموعة سيفتس (CIVETS) التي تضم إندونيسيا، وتركيا، وجنوب أفريقيا، وفييت نام، وكولومبيا، ومصر؛ أو مجموعة ميست (MIST) التي تضمّ إندونيسيا، وتركيا، وفييت نام، وكوريا الجنوبية، والمكسيك.

ويظهر الشكل التحسن في دليل التنمية البشرية[4] مقارنة بالتغير في نسبة التجارة إلى الناتج، وهو مؤشر إلى عمق المشاركة في الأسواق العالمية. وقد تمكنت أربعة أخماس هذه البلدان النامية من زيادة نسبة تجارتها إلى الناتج في الفترة من 1990 إلى 2012. ومن الاستثناءات في المجموعة التي حققت أيضًا تحسنًا ملحوظًا في دليل التنمية البشرية ثلاثة بلدان كبيرة تعتبر من الأطراف الفاعلة في الأسواق العالمية وهي إندونيسيا وباكستان وفنزويلا، إذ تربط كلاً منها علاقات استيراد وتصدير مع ما لا يقل عن 80 اقتصادًا. ويستمر بلدان صغيران انخفضت نسبة تجارتهما إلى الناتج (بنما وموريشيوس) بالتجارة على مستويات أعلى مما هو متوقع لبلدان ذات مستويات مماثلة في الدخل. وتبرز كافة البلدان التي حققت تحسنًا ملحوظًا في دليل التنمية البشرية وزادت نسبة تجارتها إلى الناتج في الفترة من 1990 إلى 2012 في الربع العلوي الأيمن من الشكل؛ والبلدان التي زادت نسبة تجارتها إلى الناتج وحققت تحسنًا أقل في دليل التنمية البشرية في الربع السفلي الأيمن من الشكل؛ ومنها جنوب أفريقيا، والفلبين، وكينيا.

التقدم البشري والتوسع التجاري في الجنوب

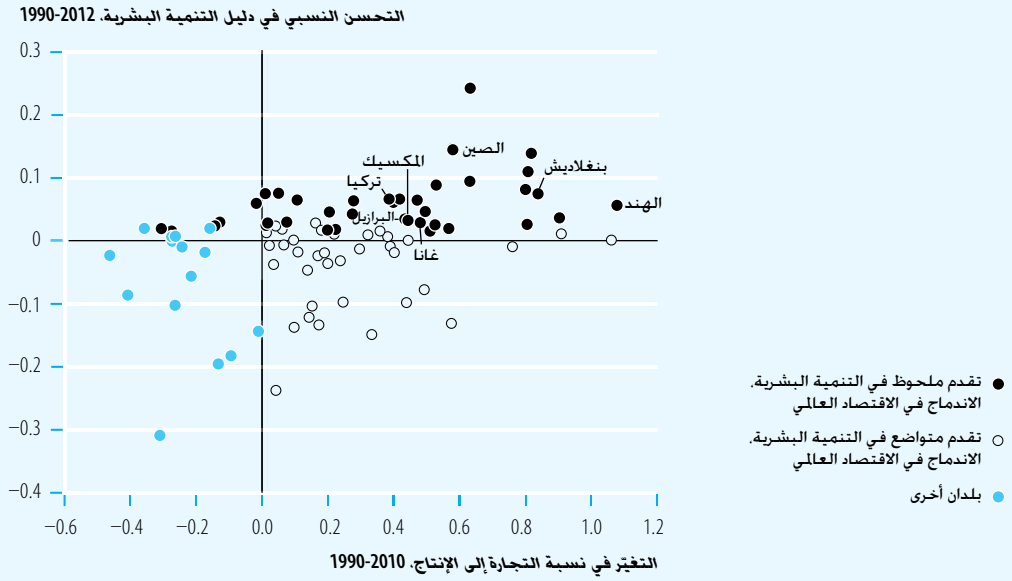

ملاحظات:

1. فاقت قيمة المبادلات التجارية الثنائية مليوني دولار في 2011-2010.
2. بالاستناد إلى نتائج حساب نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان على أساس متوسط الدخل الفردي لحساب عاملي السكان والبلدان غير الساحلية.
3. Rodrik 2001.
4. يُقاس التحسن النسبي في دليل التنمية البشرية على أساس حصيلة حساب التغير في دليل التنمية البشرية في الفترة من 1990 إلى 2012 نسبة إلى قيمة دليل التنمية البشرية الأصلي لعام 1990. وحققت خمسة بلدان باللون الأسود في الربع العلوي الأيسر تحسنًا ملحوظًا في دليل التنمية البشرية، ورغم ذلك سجلت نسبة منخفضة للتجارة إلى الناتج في الفترة من 1990 إلى 2010، ولكنها تمكنت من بناء علاقات تجارية هامة في مختلف أنحاء العالم، وحققت مستوى في التجارة فاق المتوقع للبلدان المماثلة لها في مستوى الدخل الفردي. وحققت البلدان المشار إليها بالدائرة الفارغة في الربع العلوي الأيمن والربع السفلي الأيمن تحسنًا بسيطًا نسبيًا في دليل التنمية البشرية في الفترة من 1990 إلى 2012، لكنها تمكنت من زيادة نسبة التجارة إلى الناتج أو بناء علاقات تجارية هامة.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية؛ نسب التجارة إلى الناتج من بيانات World Bank (2012a).

من زهاء 25 إلى 47 في المائة[8]، وحصتها من الناتج العالمي من 33 إلى 45 في المائة. وتشكل البلدان النامية اليوم ثلث القيمة المضافة في الإنتاج العالمي للسلع المصنّعة[9]. ففي الفترة من 1990 إلى 2010، زادت صادرات البضائع في ثمانية بلدان نامية أعضاء في مجموعة العشرين 15 ضعفًا، إذ ارتفعت من حوالى 200 مليار دولار إلى 3 تريليون دولار[10]. لكن

الخريطة 2.1

توسّع التصدير من تايلند، 1995-2011

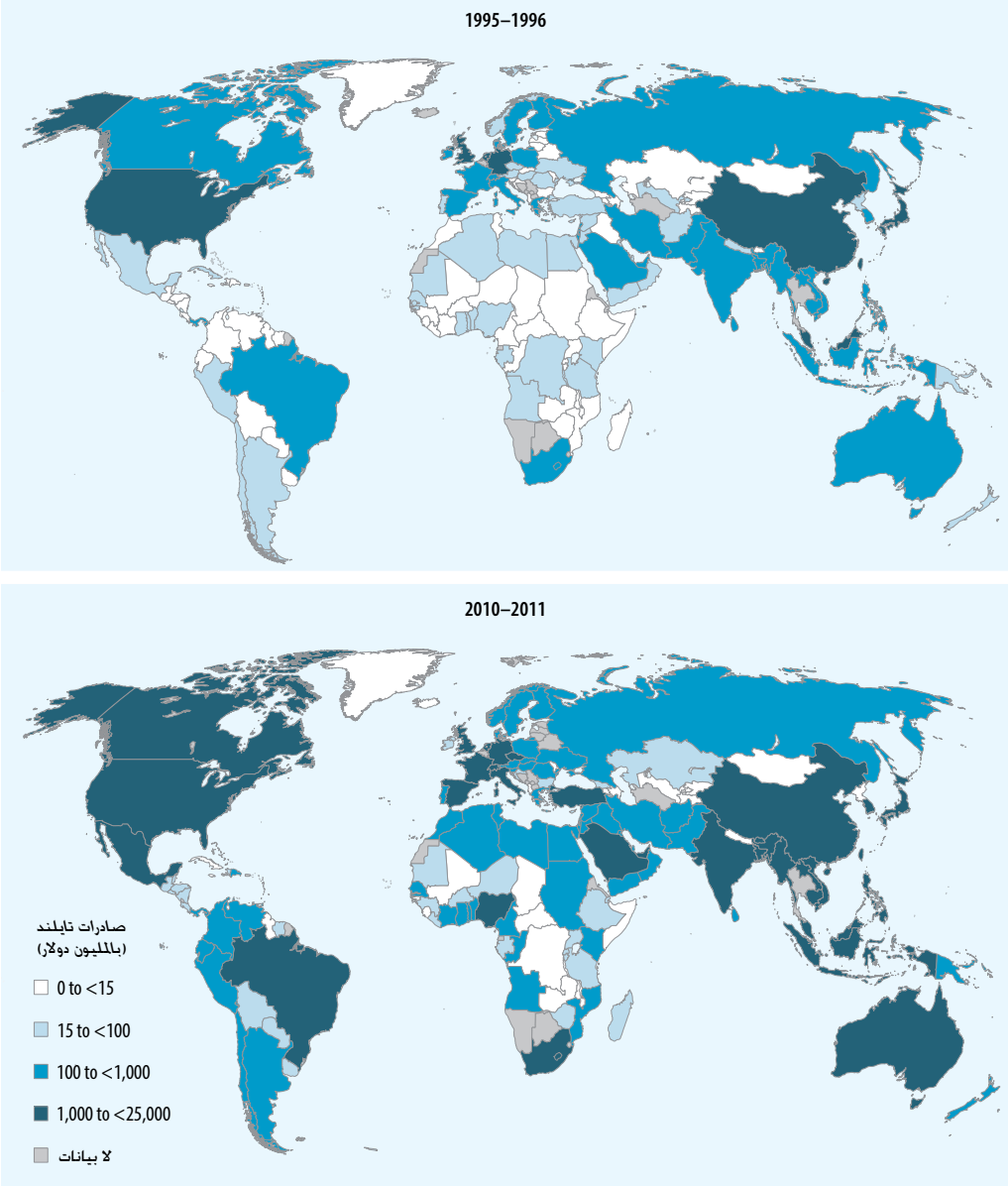

ملاحظة: البيانات معدّلات متوسطة للفترتين من 1995 إلى 1996 ومن 2010 إلى 2011.
المصدر: UNSD 2012.

التجارة ازدادت أيضًا في العديد من البلدان الأخرى. وفي عام 2010، كان نصيب الفرد من صادرات البضائع من جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى أكثر من ضعفي الصادرات من الهند[11]. وفي عام 1996-1995، كان لتايلند حوالى 10 شركاء في التجارة تصدّر إلى كل منهم بقيمة مليار دولار من السلع؛ وبعد مرور 15عاماً، أصبح لها ثلاثة أضعاف هذا العدد منتشرين في كافة أنحاء العالم (الخريطة 2.1)[12].

وترافقت استعادة التوازن العالمي مع ترابط غير مسبوق بين المناطق النامية. ففي الفترة من 1980 إلى 2011، ازدادت المبادلات التجارية بين بلدان الجنوب، فارتفعت حصتها من مجموع التجارة العالمية بالبضائع من 8.1 إلى 26.7 في المائة، وقد بلغت الزيادة معدّلات هامة في العقد الأول من الألفية الثالثة (الشكل 2.1). وفي الفترة نفسها، انخفضت حصة التجارة بين بلدان الشمال من حوالى 46 إلى ما دون 30 في المائة. وتستمر هذه الاتجاهات

الشكل 2.1

ازدياد حصة التجارة بين بلدان الجنوب من مجموع التجارة العالمية بالبضائع بأكثر من ثلاث مرات وتراجع في حصة التجارة بين بلدان الشمال، 1980-2011

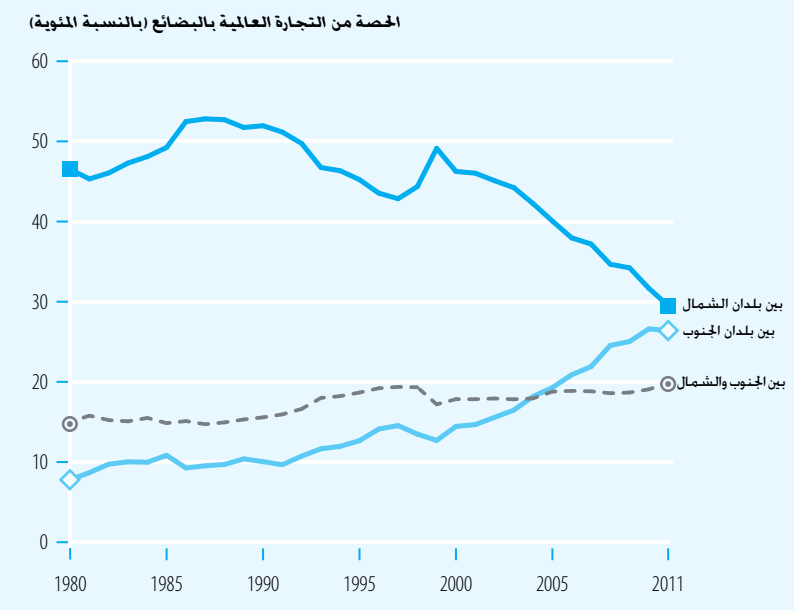

ملاحظة: كان الشمال في عام 1980 يضمّ أستراليا، وأوروبا الغربية، وكندا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى UNSD (2012).

الجدول 2.1

التجارة بين أقل البلدان نموًا والصين، 2000-2001 و2010-2011 (بملايين الدولارات بمعدل سعر الصرف الجاري)

	الواردات من الصين		الصادرات إلى الصين	
القطاع	2000-2001	2010-2011	2000-2001	2010-2011
المواد الأولية الزراعية	16	105	243	1,965
الأغذية والمشروبات	164	1,089	378	841
الوقود والخامات والمعادن	42	323	3,126	44,244
المواد الكيميائية	232	2,178	1	93
النسيج والجلود	1,323	8,974	14	138
الحديد والفولاذ	61	1,642	0	1
المواد المستخدمة في الصناعات التحويلية	236	3,132	44	540
الآلات الصناعية	400	4,415	1	1
الأجهزة الإلكترونية	382	3,806	3	7
المركبات والمعدات الآلية	266	6,691	0	1
الملابس والأحذية	266	2,577	4	129
المعدات والتجهيزات المهنية	147	2,291	1	34

ملاحظة: حُسب متوسط قيمة الصادرات لعامي 2000 و2001 ولعامي 2010 و2011 وقد جرى تدوير الأرقام حسب الرقم الأقرب، حسب الأرقام الواردة من الصين، وتشمل قيمة الواردات الكلفة والتأمين والشحن.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى UNSD (2012).

حتى عند إسقاط الموارد الطبيعية من حساب الصادرات والواردات[13]. وكانت التجارة بين بلدان الجنوب محركاً للنمو خلال الانكماش الاقتصادي الأخير. وتصدّر بلدان الجنوب البضائع (والمصنوعات) فيما بينها بكميات تفوق ما تصدّره إلى بلدان الشمال وتتميز هذه الصادرات بكثافة محتواها من المهارات والتكنولوجيا[14].

وأصبحت منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى منشأ جديدًا ووجهة جديدة للتجارة بين بلدان الجنوب. ففي الفترة من 1992 إلى 2011، ازدادت قيمة المبادلات التجارية بين الصين ومنطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى من مليار دولار إلى أكثر من 140 مليار دولار. وتستثمر الشركات الهندية في قطاعات متنوّعة في أفريقيا، تشمل البنية التحتية والفنادق والاتصالات، أما الشركات البرازيلية فهي من أكبر مصادر فرص العمل في أنغولا[15].

التجارة في السلع والخدمات الرأسمالية

تتيح التجارة بين بلدان الجنوب للبلدان النامية فرصة الحصول على السلع الرأسمالية بأسعار معقولة، وكثيراً ما تلبي حاجاتها أكثر من السلع الرأسمالية من البلدان الغنية، وهي بإمكانها حيازتها وتكييفها وتقليدها[16]. وحتى الهند استفادت من ذلك. ففي عام 2010، طغت على واردات الهند من الصين السلع الرأسمالية مثل الأجهزة الكهربائية والمفاعلات النووية والسخانات (60 في المائة)، وقد حصلت الهند على هذه السلع بكلفة أقل بنسبة 30 في المائة من الكلفة التي كانت ستترتب عليها لو استوردت هذه السلع من البلدان الغنية[17]. ولا يزال ذلك دون القدرة الفعلية التي تختزنها هذه التبادلات. فقد حازت شركة مينغيانغ، وهي من أكبر أربع شركات تنتج التوربينات في الصين، مؤخرًا على 55 في المائة من شركة غلوبيل ويند باور الهندية بهدف تركيب 2.5 جيجاوات من طاقة الرياح والطاقة الشمسية في الهند[18].

وفي عامي 2010 و2011، شكلت العناصر الأساسية لرفع القدرة الإنتاجية وتطوير البنية التحتية، ومنها المركبات، والمعدات الآلية، والآلات الصناعية، والمعدات والتجهيزات المهنية، والمواد الكيميائية والحديد والفولاذ، ما

يناهز نصف واردات أقل البلدان نموًا من الصين (الجدول 2.1). وكانت أكبر نسبة من الواردات من المنسوجات والجلود، بما في ذلك مواد الغزل والخياطة التي تستخدم في تصنيع صادرات أقل البلدان نموًا من الملابس إلى الأسواق في الشمال. وشكّلت الإلكترونيات والملابس والأحذية الموجهة للاستهلاك أقل من 20 في المائة من واردات أقل البلدان نموًا من الصين.

واستفادت البلدان النامية من فرص التجارة في الخدمات. فقد سهّل التقدم في تكنولوجيات المعلومات التجارة في الخدمات على مختلف مستويات المهارات: الأعمال التي لا تتطلب مهارات مرتفعة في مراكز الاتصال وإدخال البيانات؛ والأعمال ذات المهارات المتوسطة في المحاسبة والبرمجة وإصدار التذاكر والفواتير في المكاتب الخلفية؛ والأعمال ذات المهارات المرتفعة في التصميم الهندسي والتصميم الرقمي والفحوص الطبية وتطوير البرمجيات. ويتوقع أن يتكثف هذا الاتجاه فيما تستفيد البلدان النامية من وفورات الحجم في أسواقها الاستهلاكية الواسعة.

الشكل 2.2

حركة الاستثمار الأجنبي المباشر من الجنوب وإليه: زيادة سريعة منذ التسعينات

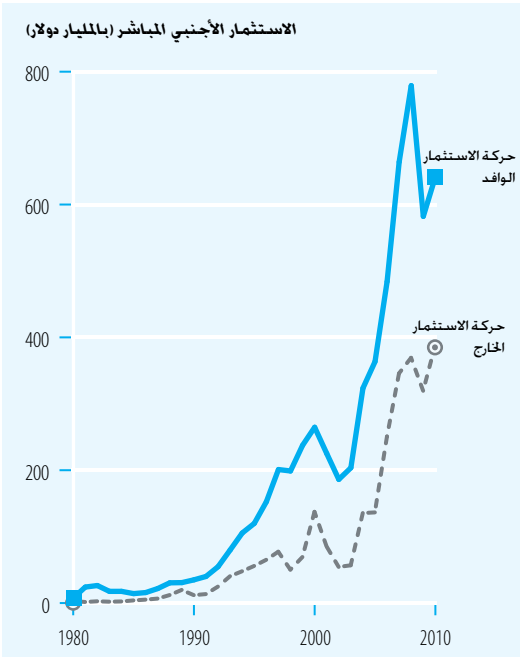

ملاحظة: البيانات هي للبلدان النامية وذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وفقًا لتصنيف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وهي محولة إلى دولار الولايات المتحدة الأمريكية بسعر الصرف الجاري.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية استنادًا إلى UNCTAD (2011a).

والسياحة هي من أكبر قطاعات التجارة في الخدمات على الصعيد الدولي، وتشكل 30 في المائة من الصادرات العالمية من الخدمات التجارية[19]. وقد أنفق السياح تريليون دولار تقريبًا في عام 2010 وكانت الصين من الوجهات التي شهدت أعلى كثافة في إقبال السياح، إذ استقبلت أكثر من 57 مليون وافد، إلى جانب مصر وماليزيا والمكسيك وتركيا وتايلند. وتتوقع منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة أن يقصد بحلول عام 2020 ثلاثة أرباع السياح، المتوقع أن يبلغ عددهم 1.5 مليار سائح تقريبًا، أماكن ضمن مناطقهم الجغرافية.

الاستثمار الأجنبي المباشر

ساعدت حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الناشطة على زيادة الناتج والتجارة في العديد من البلدان النامية. ففي الفترة من 1980 إلى 2010، زادت بلدان الجنوب حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي من 20 إلى 50 في المائة[20]. وسبقت حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى البلدان النامية حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج منها. وارتفعت نسبة نمو التدفقات الداخلة والخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر من الجنوب بسرعة في التسعينات وأوائل وأواسط العقد الأول من الألفية الثالثة (الشكل 2.2). وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من بلدان إلى أخرى في الجنوب بنسبة 20 في المائة في السنة في الفترة من 1996 إلى 2009[21]. وتقدّم البلدان النامية حصة كبيرة من حركة الاستثمار الأجنبي الوافد إلى العديد من أقل البلدان نمواً، وتعود معظم الاستثمارات تحديداً إلى الشركات المتعددة الجنسيات السريعة النمو التي تتخذ من الجنوب مقراً لها.

وتقوم في إطار هذه الاستثمارات علاقات مع الشركات المحلية، ويجري نقل التكنولوجيا، ويزداد استخدام القوى العاملة المحلية والمحتوى المحلي. وفي الواقع ما يدلّ على أن الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب يتفرد ببُعد إقليمي حيث تتحرك معظم الاستثمارات في البلدان ضمن المنطقة نفسها، وغالبًا ما تتجه إلى بلدان ترتبط بعلاقات جوار وبلغة مشتركة[22]. والصين تحتل المرتبة الأولى في الاستثمار في الخارج بين بلدان الجنوب، إذ يبلغ رصيدها من الاستثمار 1.2 تريليون دولار[23].

الإطار 2.2

حيازة الجنوب للماركات في الشمال

في عام 2011، كانت 61 شركة صينية وثمان شركات هندية وسبع شركات برازيلية من أكبر شركات العالم في قائمة فورتشن غلوبل 500. وقبل خمس سنوات فقط، كانت للصين 16 شركة والهند خمس شركات والبرازيل ثلاث شركات على القائمة. وينتقل الجنوب إلى قلب العالم من خلال الاستثمار في الخارج وعمليات الدمج والحيازة. وقيام الشركات في البلدان المتوسطة الدخل بحيازة الماركات الشمالية المعروفة هو دليل على نهضة الجنوب. وفي عام 2005، اشترت شركة لينوفو الصينية قسم الحواسيب المحمولة في شركة أي بي أم لقاء 1.25 مليار دولار واستوعبت 500 مليون دولار من دينها. وفي عام 2010، اشترت زيجيانغ جيلي شركة فولفو السويدية للسيارات. وفي عام 2011 أنفقت الشركات الصينية وحدها 42.9 مليار دولار على مجموعة من أكثر من 200 عملية حيازة. وتملكت شركة ساني للصناعات الثقيلة شركة بوتزمايستير، وهي أكبر شركة مصنّعة لمضخات الخرسانة في ألمانيا، واشترت شركة ليوغونغ للآلات المحدودة شركة هوتا ستالوا وولا البولندية المصنّعة لمعدات البناء، واشترت مجموعة شاندونغ للصناعات الثقيلة حصة 75 في المائة في مجموعة فيريتي الإيطالية، وهي شركة مصنّعة لليخوت الفخمة.

وتملّكت مجموعة تاتا الهندية شركة كوروس البريطانية الهولندية للفولاذ لقاء 13.3 مليار دولار في عام 2007، وجاغوار لاند روفر لقاء 2.6 مليار دولار في عام 2008. واشترت مجموعة اديتيا بيرلا شركة نوفيليس الأمريكية للألومنيوم في عام 2007 وكولومبيان كاميكلز في عام 2011. وتملكت ماهيندرا أند ماهيندرا شركة سانغيونغ الكورية لصناعة السيارات بعد إفلاسها. وكانت شركات الأغذية البرازيلية ناشطة أيضاً. ففي عام 2007، اشترت جي بي أس فريبوي شركة سويفت وهي الشركة الأمريكية المنافسة لها لتسهيل دخولها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 2011، أبرمت الشركات التركية 25 صفقة بقيمة تناهز ثلاثة مليارات دولار. وكانت عملية تملك شركة غوديفا البلجيكية لصناعة الشوكولا من أشهر عمليات التملك التركية وقد اشترتها شركة ييلديز القابضة بقيمة 850 مليون دولار. وهناك عمليات شراء عديدة أقل شهرة لماركات شمالية أصغر على يد شركات في جنوب شرق آسيا والدول العربية. ويجري أيضًا العديد من عمليات الشراء بين بلدان الجنوب. ففي عام 2010، تملكت شركة بهارتي ايرتيل الهندية العمليات الأفريقية لشركة زين لقاء 10.7 مليار دولار، وأنفقت الصين 9.8 مليار دولار في 27 صفقة في الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والهند.

وغالباً ما يجري تفسير عمليات التملك بين بلدان الشمال والجنوب من منظور وطني. ومن غير الواضح ما إذا كانت الصفقات مربحة على المدى القصير ومصدر قيمة مضافة. ولكن على المدى الطويل، يبدو أن الدوافع الاستراتيجية (خارج قطاع الموارد) تدور حول تملك المعرفة والمهارات والكفاءات التي ستساعد الشركات على التوسّع في الخارج والداخل. وتملك الماركات الشمالية المعروفة، ولو في حالة صعبة، يعطي شركات الجنوب موطئ قدم في الأسواق القويّة. وتعمد الشركات المتملّكة إلى الكلفة عبر تنويع سلاسل الإمداد وعولمتها، واكتساب التكنولوجيا والدراية الضمنية (مثل إدارة المخاطر أو التصنيف الائتماني في حالة المؤسسات المالية) لتعزيز قدراتها التشغيلية.

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية؛ China Daily 2012; The Economist 2011a,b, 2012a; Deloitte 2012a,b; Luedi 2008.

وفي عام 1990، شكّلت الشركات من الجنوب 4 في المائة فقط من أصل 500 شركة صنّفت حسب فورتشن غلوبل على أنها أكبر الشركات في العالم. وبحلول عام 2011 وصلت حصة الجنوب إلى 22 في المائة. أما اليوم، فتتخذ شركة من أصل كل أربع شركات عابرة للحدود من الجنوب مقراً لها. وهذه الشركات على صغر حجمها أحياناً نسبة إلى غيرها، كثيرة العدد، فعدد الشركات المتعددة الجنسيات الكورية يفوق عدد الشركات اليابانية، وعدد الشركات المتعددة الجنسيات الصينية يفوق عدد الشركات الأمريكية. وتنفتح شركات الجنوب على العالم بخطى أسرع من شركات البلدان المتقدمة التي هي في مرحلة مماثلة من النمو[24]. وتزيد قدرتها التنافسية عبر حيازة الأصول الاستراتيجية مثل الماركات والتكنولوجيات وشبكات التوزيع (الإطار 2.2).

شبكات الإنتاج

الزيادة في التجارة والاستثمار على يد الشركات المتعددة الجنسيات أشبه بثورة صناعية ثالثة

ترتبط زيادة التجارة والاستثمار على يد الشركات المتعددة الجنسيات وغيرها بتوسع شبكات الإنتاج الدولية، لاسيما في آسيا. وهذه الشبكات أشبه بثورة صناعية ثالثة[25]، إذ تقسم العمليات الإنتاجية إلى عدة مراحل عبر الحدود الوطنية. ونتيجة لذلك، تمكنت البلدان النامية من تنويع بنيتها الصناعية والمشاركة في عمليات الإنتاج المعقّدة. وكانت مشاركة البلدان النامية في البداية في أجزاء تتطلب كثافة في اليد العاملة، كالتجميع، ثمّ انتقلت إلى تشكيل المكونات وتصنيع المعدات. وفي أثناء ذلك، انتقلت عمليات الإنتاج الأقل تعقيدًا إلى الاقتصادات المجاورة الأقل تقدمًا. وفي الوقت نفسه، تسهم هذه المعامل الصناعية في خلق الطلب للشركات المحلية لإمدادها بالعناصر والخدمات اللازمة للإنتاج. وبهذه الطريقة، اتسعت فرص المشاركة في الإنتاج الدولي للداخلين الجدد، على غرار ماليزيا في السبعينات، وتايلند في الثمانينات والصين في التسعينات وفييت نام اليوم.

وقد اضطلع الشمال بدور مهم في نهضة الجنوب، كما يساهم الجنوب في انتعاش الشمال بعد الركود الاقتصادي (الإطار 2.3). وكانت شبكات الإنتاج الدولية تعتمد في الأساس على الطلب النهائي من الشمال. وأدى بروز شبكات الإنتاج المتكاملة داخل آسيا وحدها إلى فورة في صادرات التكنولوجيا العالية بين عامي 1995 و2005، بحيث بلغت قيمتها 320 مليار دولار[26].

الإطار 2.3

علاقات ملزمة: اعتماد الجنوب على الشمال والشمال على الجنوب

تعتمد حصة كبيرة من التجارة بين بلدان الجنوب، ولاسيما في القطع والمكونات المصنّعة، على الطلب من الشمال. وهذا يعرّض بلدان الجنوب للتأثر بالصدمات التي تحدث في الشمال. فعلى أثر الأزمة المالية العالمية في عام 2008، مثلا، انخفضت الصادرات من جنوب شرق آسيا إلى اليابان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بنسبة 20 في المائة تقريباً بين عامي 2008 و2009. وهبطت نسبة الصادرات الصينية إلى هذه البلدان أيضًا بالأرقام العشرية.

غير أن الشمال يعتمد أيضاً على الجنوب لينهض وينتعش. فمنذ عام 2007، ارتفعت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين وبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بسرعة أكثر بمرتين ونصف من صادراتها إلى أسواق الشمال التقليدية. وبمساعدة الدولار الضعيف والقدرة الشرائية المتصاعدة في الجنوب، لم يشمل توسّع الصادرات الأمريكية القطاعات التقليدية فقط مثل الطائرات والآلات والبرمجيات وأفلام هوليود بل أيضًا الخدمات الجديدة العالية القيمة مثل الهندسة المعمارية والهندسة والتمويل. وتجد وراء العجائب المعمارية المزدهرة في شنغهاي (بما فيها أبراج شنغهاي التي ستكون أطول مبنى في البلد في عام 2015) مصممين ومهندسين مدنيين أمريكيين يحصلون على حصة متزايدة من الأتعاب والإتاوات من الخدمات المصدّرة إلى البرازيل والصين والهند.

وإضافة إلى ذلك، يستخدم "اقتصاد التطبيقات" المتنامي المدعوم بشركات مثل شركة آبل وفيسبوك وغوغل أكثر من 300,000 موظف ويتم تصدير ابتكاراتهم بسهولة عبر الحدود. وسجّلت زينغا وهي شركة كبيرة لصناعة الألعاب على الإنترنت والتطبيقات على الهواتف المحمولة 1.1 مليار دولار من الإيرادات في عام 2011، ثلثها من مشتركين خارج الولايات المتحدة الأمريكية. ويظهر تأثير الطبقة المتنامية من المستهلكين في الجنوب ليس فقط في الخدمات بل أيضًا في الصناعات والسلع الأساسية. ويأتي اليوم ثلث الصادرات من الولايات المتحدة الأمريكية من شركات تستخدم أقل من 500 عامل؛ ومن خلال التقنيات الحديثة مثل الطباعة الثلاثية الأبعاد، تستعيد الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من الأسواق التي خسرتها بسبب الواردات. وأعادت الأسواق الناشئة إحياء الدور الأمريكي في إنتاج السلع الأساسية (مثل الحبوب). وتشير هذه الأنماط التجارية المتحوّلة إلى أن أي ركود في الجنوب سيصيب نمو الصادرات الجديدة من الشمال، تماماً كما أصيب الجنوب بالركود الذي ضرب الشمال.

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية؛ The Economist 2012b.

الشبكات بين الأفراد

تتيح العلاقات بين الأفراد الكثير من الفرص عبر الوطنية في التجارة والاستثمار، وغالبًا ما تكون بين المهاجرين وبلدان المنشأ. وفي عام 2010، كان حوالى 3 في المائة من 215 مليون نسمة في العالم من الجيل الأول من المهاجرين[27]، وكان قرابة نصف العدد يقطن في البلدان النامية[28]. وتنحصر نسبة 80 في المائة تقريبًا من حركة الهجرة في بلدان الجنوب بين البلدان المتجاورة[29].

ويشكل انتشار المهاجرين مصدرًا للعملات الأجنبية. ففي عام 2005، قدّرت التحويلات المالية بين بلدان الجنوب بنسبة 30 إلى 45 في المائة من مجموع التحويلات العالمية[30]. وانتشار المهاجرين هو أيضاً مصدر للمعلومات حول فرص الأسواق. والمهاجرون يسهمون أيضاً في تعزيز التجارة الثنائية والاستثمار الأجنبي المباشر[31]. فالشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات ذات النسبة العالية من العاملين المهاجرين من بلدان معينة لا تحتاج إلى الاعتماد على شركاء في المشاريع المشتركة في البلدان التي تربط العاملين فيها روابط ثقافية[32].

ويمكن تقوية الروابط عندما يعود المهاجرون إلى بلدهم. وقد حمل العديد من العاملين في تكنولوجيا المعلومات في سيليكون فالي في كاليفورنيا، مثلاً، أفكارهم ورأسمالهم وشبكاتهم معهم عندما عادوا إلى بلدانهم. ويسهم العائدون في تطوير البنى التحتية وبناء الجامعات والمستشفيات وإطلاق الشركات الجديدة. ويبقى أصحاب الأعمال العائدين على تواصل مع زملائهم السابقين، ويسهل نشر المعلومات عن شركاتهم وأعمالهم. ويأتي التعاون العلمي عبر الحدود بفائدة كبيرة على العلماء الذين تربطهم علاقات عبر الهجرة[33].

وتنتقل المعلومات أيضاً بسهولة وسرعة عبر اتساع انتشار الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي الجديدة. ففي الفترة من 2000 إلى 2010، بلغ متوسط النمو السنوي لاستخدام الإنترنت مستوى مرتفعاً جداً في حوالى 60 بلداً نامياً (الشكل 2.3)[34]. وتضم البلدان العشرة الأولى من حيث عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، مثل فيسبوك، ستة بلدان من الجنوب[35]. وإن دلّت هذه المعدلات على الانطلاق من أساس منخفض في عام 2000، أحدث انتشار واعتماد وسائل الإعلام الجديدة ثورة في العديد من القطاعات في مختلف البلدان (الإطار 2.4).

زخم من التنمية البشرية

يعتمد نجاح الأداء في التجارة والاستثمار والإنتاج الدولي على ارتفاع مستويات التنمية البشرية، كما هو مبيّن في الربط بين ارتفاع

الشكل 2.3

استخدام الإنترنت في الفترة من 2000 إلى 2010 : نمو سنوي بنسبة تتجاوز 30 في المائة في حوالى 60 بلداً نامياً

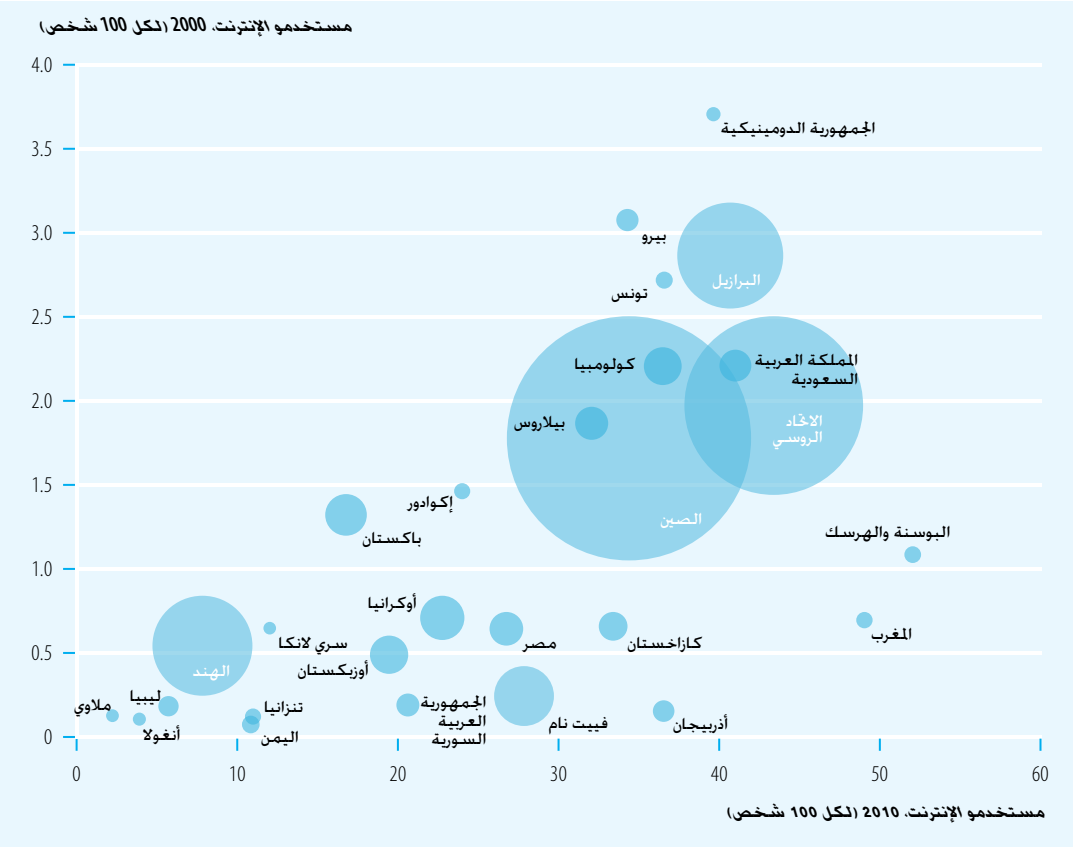

ملاحظة: يتناسب حجم الدوائر مع مجموع الاشتراكات في الإنترنت لعام 2010 (320,000 مشترك في أنغولا و6.7 مليون مشترك في فييت نام). والبلدان النامية المشار إليها في الشكل هي التي تحل في الشريحة المئوية 75 وما فوق من النمو السنوي في مجموع المشتركين في الإنترنت.

المصدر: ITU (2012) و World Bank (2012a).

على البلدان المضيفة أن تستثمر في قدرة الأفراد على تحديد واستخدام المعرفة المفيدة التي تحملها إليهم رؤوس الأموال والأفكار الأجنبية

نصيب الفرد من عائدات التصدير والإنجازات في التعليم والصحة (الشكل 2.4). والبلدان الناجحة في الربع العلوي الأيمن من الشكل، هي بلدان نجحت أيضاً في تأمين فرص اقتصادية أفضل للمرأة. وتستقطب التجارة المتزايدة المزيد من القوى العاملة، وخاصة من النساء في معظم الأحيان، إلى سوق العمل، وتسهم بذلك في توسيع خيارات الأفراد. ولا يستفيد العمال الجدد دائمًا من ظروف العمل الجيدة؛ إذ يمكن أن تكون جهود إبقاء التكاليف عند مستويات منخفضة مصدر ضغوط على الأجور وظروف العمل. وقد تتردد بعض الحكومات في تعزيز حقوق العمل، إذا اعتقدت أن ذلك يرفع تكاليف الإنتاج ويحدّ من القدرة التنافسية (الإطار 2.5)[36].

وتؤثر قدرة الأفراد والمؤسسات على فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر. فالبلدان المضيفة ينبغي أن تستثمر في قدرة الأفراد على تحديد واستيعاب وتطوير المعرفة المفيدة التي تحملها إليهم رؤوس الأموال والأفكار الأجنبية[37]. والواقع أن القوى العاملة ذات التحصيل العلمي والمستوى الصحي الجيد كثيراً ما تكون عاملاً أساسيًا في التأثير على قرار المستثمرين الأجانب بشأن الموقع الذي يودّون الانتقال إليه. ويبدو هذا الترابط الإيجابي بين حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والإنجازات في الصحة والتعليم بديهيًا لمجموعة من 137 بلدًا (الشكل 2.5)[38].

وهذه العلاقة بين توفر المهارات البشرية وحركة الاستثمار الأجنبي الداخل تعزز طرفي المعادلة. لكن هناك استثناءات، إذ تستمر حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان ذات الإنجازات البسيطة في التنمية البشرية إذا كانت غنية بالموارد الطبيعية. ففي الفترة

الإطار 2.4

الهواتف النقالة وشبكة بالابا: إندونيسيا تستفيد من تكنولوجيا الاتصالات

استخدمت إندونيسيا تكنولوجيا الاتصالات لتأمين الاتصال ضمن الكتلة الواسعة من الجزر ألمترامية الأطراف ولفتح البلاد على العالم الخارجي بطرق لم يكن يتخيّلها أحد منذ جيل. ولم يأت هذا التحوّل تلقائياً، بل تطلب استثمارًا ضخماً في القطاعين الخاص والعام وتوجيهًا سياسيًا متبصّرًا من مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإدارة الدولة، المعروف بديوان تكنولوجي انفورماسي دان كومونيكاسي ناسيونال (DETIKNAS). وقد واجهت إندونيسيا التي يتوزّع سكانها على أرخبيل واسع من حوالى ألف جزيرة مأهولة، عوائق هائلة في الانتقال إلى العصر الرقمي. وكانت وسائل الاتصال بين الجزر محدودة، وخطوط الهاتف الأرضية قليلة، ومتوفرة للمواطنين العاديين في المدن الكبرى فقط وبكلفة مرتفعة.

وبحلول عام 2010، وصل عدد الهواتف المحمولة المسجّلة إلى 220 مليون هاتف في بلد يضمّ 240 مليون نسمة. وأصبحت نسبة الذين يملكون الهواتف من البالغين 85 في المائة، إذ انخفضت أسعار أجهزة الهاتف والخدمات الهاتفية على حد سواء بفضل تشجيع الدولة والمنافسة في السوق. وارتفع عدد مستخدمي الإنترنت في إندونيسيا أضعافًا مضاعفة. ومؤخراً، وصل عدد الذين يحصلون بانتظام على خدمة الإنترنت في عام 2008 إلى 13 مليون حسب التقديرات. وفي أواخر عام 2011، وصل العدد إلى أكثر من 55 مليون نسمة، وفق المسوح في القطاع. ويحظى الآن أكثرية شباب إندونيسيا في المناطق الحضرية بخدمة الإنترنت وخاصة عبر أجهزة الهاتف النقال لكن أيضًا من خلال 260,000 مقهى للإنترنت (وورنيت) منتشرة في جميع أنحاء البلد.

ومن خلال ديوان تكنولوجي انفورماسي دان كومونيكاسي ناسيونال، حوّلت الحكومة خدمة الإنترنت إلى أولوية وطنية، وقامت ببناء شبكة من كابلات الألياف البصرية في جميع أنحاء الأرخبيل أسمتها شبكة "بالابا" . وسعت إلى ربط المدارس في ألف قرية ريفية نائية بخدمة الإنترنت وأدخلت أنظمة إعداد الميزانية الإلكترونية والمشتريات الإلكترونية في أعمالها. ولعل السمة الأبرز هي انتشار مواقع التواصل الاجتماعي. ففي تموز/يوليو 2012، كان عدد مستخدمي الفيسبوك المسجّلين 7.4 مليون في جاكارتا الكبرى وحدها، والثانية بين مدن العالم، بعد بانكوك التي بلغ العدد فيها 8.7 مليون. وفي كل إندونيسيا، وصل عدد اشتراكات الفيسبوك إلى 44 مليون اشتراك، تقريبًا، بينما سجلت الهند 49 مليون اشتراك. وغدت إندونيسيا بين البلدان التي يتواصل فيها الوزراء يومياً مع ناخبيهم عبر تويتر. وتحل في المرتبة الثالثة في العالم من حيث عدد المسجلين في تويتر، ويستخدم اختصاصيو البيئة فيها قواعد البيانات على الإنترنت وأدوات خرائط غوغل إيرث لنشر المعلومات عن إزالة الغابات.

ويقول المحللون إن فوائد هذه الثورة الرقمية واضحة على التنمية البشرية في إندونيسيا، حيث تتيح الهواتف النقالة لسكان الأرياف إمكانية الحصول على معلومات عن الصحة العامة، والخدمات المصرفية، والأسواق الزراعية. وقد تعزّزت المشاركة المدنية مع اتساع خدمات المعلومات العامة على الإنترنت منذ تمرير قانون الحصول على المعلومات على نطاق واسع في عام 2010. وحقق الاقتصاد أرباحًا. حسب دراسة أجرتها شركة ديلويت أكسيس اكونوميكس في كانون الأول/ديسمبر 2011، يمثل اقتصاد الإنترنت 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لإندونيسيا، وهي حصة أعلى من حصة صادرات الغاز الطبيعي، وتعادل حصة هذا القطاع في البرازيل (1.5 في المائة) والاتحاد الروسي (1.6 في المائة)، وهي أقل من حصة هذا القطاع في الصين (2.6 في المائة) والهند (3.2 في المائة). وتتوقع ديلويت ارتفاع حصة اقتصاد الإنترنت إلى ما لا يقل عن 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في غضون خمس سنوات، مما يساهم في المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الذي، سيبلغ حسب توقعات صندوق النقد الدولي، 6 إلى 7 في المائة حتى عام 2016.

المصدر: Karimuddin 2011; Deloitte 2011.

من 2003 إلى 2009، مثلاً، سجّلت العديد من البلدان الأفريقية الغنية بالموارد التي كان للاستثمار الأجنبي المباشر فيها مساهمة كبير في النمو الاقتصادي أدنى المستويات في عناصر دليل التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل[39]. ولكن تأثير الاستثمارات على التنمية يبقى محدودًا إذا اقتصرت على بعض الجيوب وانفصلت عن سائر الاقتصاد. ومن غير المرجح أن تنتشر المنافع الممتدة للاستثمار الأجنبي المباشر في غياب لاستثمار مستمر في قدرات البشر. وفي هذا الصدد، يُشار إلى أثيوبيا وتنزانيا، وهما بلدان فقيران نسبيًا بالموارد، شهدا تحسناً كبيرًا في عناصر دليل التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل في الفترة من 2000 إلى 2010 واستقطبا الاستثمار الأجنبي المباشر بمستويات تجاوزت المتوسط في نفس الفترة الزمنية.

وتؤدي التنمية البشرية دوراً بالغ الأهمية في المشاركة في سلاسل الإمداد العالمية. وخلافًا للنظرة الشعبية، لا تكفي وفرة العمال من ذوي الأجور والمهارات المنخفضة. فيمكن أن يكون تجميع المكونات المصنّعة في مكان آخر عملية معقّدة تتطلب مهارات فردية وكفاءات اجتماعية للتنسيق والتنظيم على نطاق واسع. ويمكن أن يكتسب الأفراد هذه المهارات بالحصول على الدعم المناسب في التعليم والتدريب والسياسة، إضافة إلى ما يتمتعون به من إمكانات بشرية أساسية[40]. وتسجّل تايلند، والصين، والفلبين، وماليزيا في شرق آسيا؛ والبرازيل وكوستاريكا والمكسيك في أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وتونس والمغرب بين الدول العربية أعلى حصص للتجارة بالقطع والمكونات. وتنتشر الفوائد عند رفع مستوى النشاط (الإطار 2.6). والجدير بالذكر أن القيمة المضافة العائدة لأيّ بلد من التجارة بالقطع والمكونات، تكون عادة منخفضة. وفي البلدان حيث يحصل الإنتاج بالكامل تقريبًا في جيوب مرتبطة بسلاسل الإمداد عبر البحار ومنعزلة عن الاقتصاد المحلي، تكون الفوائد على سائر الاقتصاد محدودة[41].

الشكل 2.4

علاقة ترابط بين نصيب الفرد من عائدات التصدير والتنمية البشرية

ملاحظة: يتناسب حجم الدوائر مع حصة القطاع غير الأولي في الإنتاج.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية و(2012a) World Bank.

تؤدي التنمية البشرية دوراً بالغ الأهمية في المشاركة في سلاسل الإمداد العالمية، حيث لا تكفي وفرة العمال من ذوي الأجور والمهارات المنخفضة

مساعدة البلدان الأخرى على الانضمام إلى مسيرة التقدّم

لم تعم نهضة الجنوب جميع البلدان النامية على السواء. فلا يزال مسار التغيير بطيئًا، مثلاً، في معظم أقل البلدان نموًا، وعددها 49 بلدًا، ولاسيما البلدان غير الساحلية أو البعيدة عن الأسواق العالمية. غير أن العديد من هذه البلدان يمكن أن يستفيد أكثر من التجارة والاستثمار والتمويل ونقل التكنولوجيا بين بلدان الجنوب، وهذا ما تشير إليه الوقائع الجديدة.

وخلصت دراسة أجريت حديثاً للاتجاهات من 1988 إلى 2007 أن آثارًا إيجابية للنمو تسربت من الصين إلى بلدان نامية أخرى، ولاسيما البلدان القريبة الشريكة في التجارة[42]. وعوّضت هذه المنافع إلى حد معيّن عن تراجع الطلب من البلدان المتقدمة. وكان النمو في البلدان المنخفضة الدخل سيخسر ما تقديره 0.3 إلى 1.1 من النقاط المئوية في الفترة من 2007 إلى 2010، لو هبط النمو في الصين والهند بالقدر الذي سجلته الاقتصادات المتقدمة[43]. وقد ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من بلد واحد هو الصين في دعم معدلات النمو في العديد من البلدان الأفريقية، ولاسيما بين عامي 2008 و2009، عندما كانت محركات النمو الأخرى تتلاشى. وفي الفترة من 2003 إلى 2009، قُدّرت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين في النمو بما يتراوح بين 0.04 نقطة مئوية في جنوب أفريقيا و1.9 نقطة مئوية في زامبيا. وبلغت هذه المساهمة معدلات مرتفعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (1.0 نقطة مئوية) ونيجيريا (0.9) ومدغشقر (0.5) والنيجر (0.5) والسودان (0.3)[44].

واستفاد منتجو البضائع في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وأماكن أخرى من فورة السلع الأساسية التي نشأت في شرق وجنوب آسيا ودامت فترة طويلة. وأسهمت الواردات الزهيدة الثمن في دعم القدرة الشرائية للمستهلكين من ذوي الدخل المنخفض، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجين المتجهين نحو التصدير. غير أن الطابع المغلق للصناعات الاستخراجية قد يعوق بعض البلدان الأفريقية، ويحد من المكاسب المحتملة للتجارة بين بلدان الجنوب، ويعرّض الاقتصادات لخطر "الداء الهولندي". غير أن القطاع الأولي يمكن أن يؤمن روابط كثيرة في بداية سلسلة الإنتاج وفي نهايتها، كما أظهرت حالة إندونيسيا والبرازيل وترينيداد وتوباغو وشيلي وماليزيا. ومن هذه الروابط البنى التحتية الزراعية الصناعية والشؤون اللوجستية فضلاً عن الطلب على الخدمات (في تحضير وتوزيع الأغذية والبناء والإصلاح والصيانة) وهي كلها تخلق فرص العمل وتولد الدخل وتتيح إمكانات التعلم، ويمكن أن تمكّن أصحاب المشاريع من دخول مراحل جديدة في الابتكار والاستثمار.

وتلوح في الأفق علامات مشجّعة كثيرة. وتُظهر الاستثمارات الأخيرة من شرق وجنوب آسيا في قطاع السلع الأساسية في أفريقيا بوادر انفتاح، إذ ينحسر الطابع المغلق للصناعات في جيوب معيّنة، وتتخذ حكومات كثيرة في الجنوب وجهة عملية، إذ تعتمد سياسات سليمة على صعيد الاقتصاد الكلي، وتعمل على تعزيز المؤسسات، وتتجه إلى المزيد من الانفتاح، وتدخل بفعالية

الإطار 2.5

العمل اللائق في عالم التنافس

توفر العمل اللائق والكريم هو وسيلة لتمكين الأفراد اقتصادياً، ولاسيما النساء. لكن جو التنافس العالمي يضغط اليوم على العمال لأداء المزيد في وقت أقل وبأجر أدنى. ومن منظور التنمية البشرية والأعمال، تتحقق القدرة التنافسية من خلال تحسين إنتاجية العمال. والقدرة التنافسية التي تنتج من تخفيض الأجور وإطالة ساعات العمل غير قابلة للاستدامة. والمرونة في العمل لا تعني التمسك بممارسات تقوّض ظروف العمل اللائق. وقد وقّع ما لا يقل عن 150 بلدًا على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية في مجالات عديدة منها الحرية النقابية والتمييز في مكان العمل. وتهدف قوانين العمل بشأن الحد الأدنى للأجور وحماية العمال وساعات العمل والضمان الاجتماعي ونماذج العقود كلها إلى تقليص الفوارق، والحد من حالات العمل غير الآمن، والقضاء على أسباب النزاع الاجتماعي؛ وتوفّر حوافز للشركات للعمل باستراتيجيات الإدارة الأخلاقية. فالرأي القائل بأن الخضوع للأنظمة غير مجدٍ للشركات جُرّد من مصداقيته. وقد توقف العمل بأحد أبرز مؤشرات مجموعة البنك الدولي وهو مؤشر ممارسة الأعمال التجارية حول استخدام العمال الذي يصنّف البلدان على أساس المرونة في التدابير المتعلقة بتوظيف وصرف العمال لأنه أوحى خطأ بأن التراخي في الأنظمة هو دائماً الخيار الأفضل.

ويتحمّل تجار التجزئة والوكلاء الدوليون مسؤولية ضمان تطابق ظروف العمل في الشركات التي يستقدمون منها عناصر الإنتاج مع المعايير الدولية. ومن الأمثلة على ذلك قضية شركة آبل والشركة المتعاقدة معها فوكسكون. فبعد سلسلة من التقارير الإعلامية التي وثّقت ظروف العمل السيئة في معامل فوكسكون، طلبت شركة آبل من فريق معني بالرصد، وهي جمعية العمل العادل، أن تتولّى التحقيق في الموضوع. وعندما نشرت الجمعية نتائج تحقيقها حول الأجر المنخفض وساعات العمل الطويلة وظروف العمل الخطيرة، وافقت فوكسكون على إجراء إصلاحات كبيرة، فخفّضت معدل ساعات العمل في الأسبوع إلى 49 ساعة، وهو عدد الساعات المعتمد بموجب قانون العمل في الصين. وشركة فوكسكون بصفتها أكبر شركات القطاع الخاص من حيث عدد العمال في الصين، تملك القدرة على تحقيق تحسن مباشر والتأثير غير المباشر على ظروف عمل ملايين العمال. والجدير بالذكر في هذه القضية أن الرأي العام (وسائل الإعلام وفرق المناصرة في الولايات المتحدة الأمريكية) في بلد في الشمال ضغط على شركة مقرها الرئيسي في هذا البلد لدفع شركة متعاونة معها في بلد من الجنوب بهدف النهوض بمعايير العمل في هذا البلد. والنتيجة المحققة لم تكن ممكنة إلا في زمن اجتماع المبادلات التجارية والأعمال، وأخلاقيات العمل، وحقوق الإنسان الأساسية في معيار عالمي واحد ينطبق على الجميع.

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية؛ Berg and Cazes 2007; Duhigg and Greenhouse 2012; Heller 2013.

السياسة الصناعية، والترويج للمشاريع، والتعليم وتكوين المهارات والارتقاء بالتكنولوجيا. وتدعم الحكومات التكتلات الصناعية والمناطق الاقتصادية، وتوسّع التجارة والاستثمار الإقليمي، وتحرص في الوقت نفسه على تأمين التسهيلات المالية والائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتساعد سياسة الاقتصاد الكلي السليمة على إدارة مخاطر حركة العملات الأجنبية الداخلة في حين تسهم السياسة الصناعية الحكيمة في ترسيخ الروابط المحلية وارتفاع قيمة الأعمال التجارية.

واستفادت بلدان عديدة من نقل التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التي تسهم في التنمية البشرية. وتزوّد شركات من الهند مثلا، بلداناً في أفريقيا الأدوية والمعدات الطبية ومنتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار معقولة. تقوم شركات من البرازيل وجنوب أفريقيا بعمل مماثل في أسواقها المحلية. وقد أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر من آسيا في تطوير البنى التحتية للمرافق والاتصالات في أفريقيا.

الضغوط التنافسية المتصاعدة

ويمكن أن تكون للصادرات من البلدان الكبيرة آثار ضارة أيضاً. فالبلدان الكبيرة هي مصدر ضغوط تنافسية للبلدان الصغيرة، تحدّ من قدرتها على التنويع الاقتصادي والتصنيع. ومن الأمثلة على ذلك قطاع الكهرباء في زامبيا والملابس في كينيا والسنغال والنسيج في جنوب أفريقيا[45]. فصادرات الملابس من أفريقيا لم تكن لتتمكن من الحفاظ على حصتها التجارية في الأسواق الكبرى، لولا الأفضليات التجارية وقواعد المنشأ الليبرالية التي تستفيد منها بموجب القانون

الشكل 2.5

الاستثمار الأجنبي المباشر حاليًا يتأثر إيجابيًا بإنجازات الصحة والتعليم في الأعوام السابقة

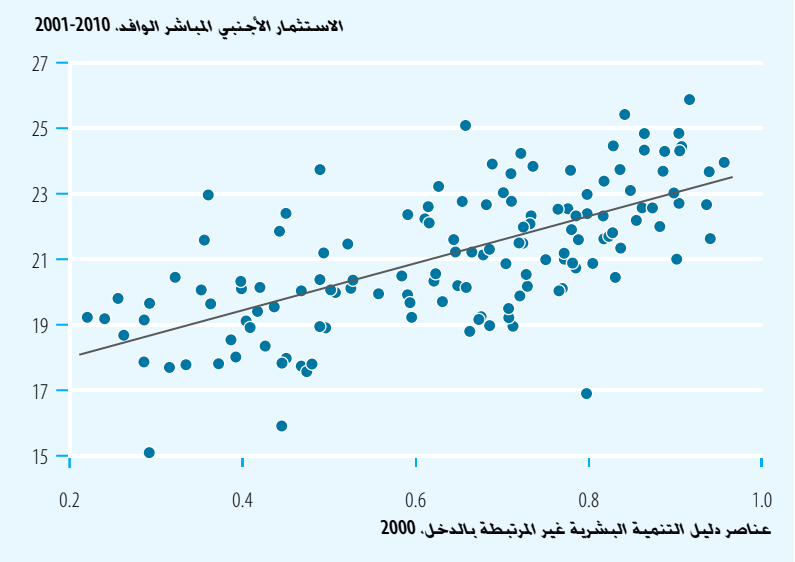

ملاحظة: متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (بملايين الدولارات) للفترة من 2001 إلى 2010 بالحساب الطبيعي؛ دليل التنمية البشرية غير المرتبط بالدخل لنيجيريا لعام 2005.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية و UNCTAD (2011a).

الإطار 2.6

التجميع النهائي ليس مجرد أجور منخفضة

يجري تجميع أجهزة الـ آي فون والـ آي باد، وهما منتجان تكنولوجيان يحظيان بإقبال كثيف واسع النطاق، في شركة في شينزين في الصين ويُباع كل من هذه الأجهزة في العالم بأسعار التجزئة بمئات الدولارات. ولا تتجاوز قيمة العمل المنفّذ في الصين العشرة دولارات، أي 2 في المائة من كلفة جهاز الـ آي باد الواحد، وتصل إلى العاملين في تجميع هذه الأجهزة في الصين نسبة 3.6 فقط من كلفة بيع جهاز آي فون بالجملة. ويحصل موردو القطع والمكونات الذين مقرهم في ألمانيا وجمهورية كوريا والولايات المتحدة واليابان على باقي القيمة. وتصنع الشركات الكورية إل جي وسامسونج شاشة العرض ورقائق الذاكرة وتحتفظ شركة آبل بوظائف تصميم المنتج وتطوير البرمجيات والتسويق في الولايات المتحدة الأمريكية، وأما شركة التجميع فهي تايوانية.

والنصيب المنخفض الذي يحصل عليه العمال في الصين من قيمة الجهاز يعطي الانطباع بأن التجميع لا يتطلّب الكثير من التطور العلمي. وهذا انطباع خاطئ. فإذا كانت آسيا تتمتع بميزة انخفاض الأجور، وتحديدًا للعمال شبه المهرة، يبقى التحدي الأهم الماثل أمام الشركات التكنولوجية في إدارة سلاسل الإمداد العالمية، بما في ذلك شراء القطع والمكونات من مئات الشركات. وهذا يتطلب مجموعة نادرة من المهارات الصناعية، ومرونة وسرعة وحنكة على المستويين الفردي والجماعي. وقد قال مسؤول في شركة آبل لصحيفة النيويورك تايمز أن "الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تنتج القوى العاملة الماهرة التي نحتاج إليها".

ومن التجارب الهامة التي تستحق الذكر على هذا الصعيد تجربة في عام 2007، عندما أعادت شركة آبل بسرعة تصميم الزجاج لشاشة جهاز آي فون. فقد وصلت الدفعة الأولى من حمولة جديدة من الشاشات المحسنة والخالية من الخدوش إلى معمل فوكسكون في منتصف الليل وبدأ العمل فورًا. وفي غضون ثلاثة أشهر، باعت شركة آبل مليون جهاز آي فون. وفي مهلة 15 يوما تمكنت الشركة من توظيف 8,700 مهندس صناعي ليشرفوا على 200,000 عامل تجميع، شاركوا في المحصلة في تصنيع الأجهزة. وكان تقدير شركة آبل الداخلي أن مثل هذا العمل الجبار يتطلب تسعة أشهر في الولايات المتحدة الأمريكية.

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية؛ Kraemer, Linden and Dedrick 2011; Xing and Detert 2010; Duhigg and Bradsher 2012.

الأمريكي للنمو والفرص في أفريقيا ومبادرة الاتحاد الأوروبي لتصدير أي شيء فيما عدا الأسلحة[46].

وحتى البلدان الكبيرة غير محصنة من الضغوط التنافسية. فالصادرات الصينية تؤثر على قطاع التصنيع في البرازيل من خلال الواردات الأرخص ثمناً ومن خلال المنافسة في الأسواق الثالثة[47]. وفي رد غير مباشر، تقدّمت البرازيل رسمياً في أيلول/سبتمبر 2011 باقتراح إلى منظمة التجارة العالمية للنظر في إمكانية الحصول على التعويضات التجارية لتصحيح التقلبات في العملة التي تؤدي إلى موجات من الاستيراد[48]. ولطالما سعت الهند إلى تأمين دخول سياراتها إلى سوق الصين والمعاملة بالمثل.

وفي محاولة لضبط عواقب الصادرات المتنامية من الصين على بعض شركائها، تقوم الصين بتقديم القروض التفضيلية وتضع برامج تدريبية لتحديث قطاعي المنسوجات والملابس في بعض البلدان الأفريقية[49]. وقد شجّعت الصين قطاعاتها المتطوّرة مثل قطاع الجلود على بناء علاقات وثيقة مع سلسلة التوريد في أفريقيا، وشجعت شركاتها الحديثة في الاتصالات والمستحضرات الصيدلانية والإلكترونيات والبناء على الدخول في المشاريع المشتركة مع الشركات الأفريقية[50].

وفي بعض الحالات كان يلي الصدمات التنافسية نهوض صناعي. فقطاع الأحذية في أثيوبيا، مثلا، تعرض لمزاحمة في البداية من الواردات الرخيصة من شرق آسيا، دفعته إلى التسريح المؤقت للعمال وإقفال المعامل على نطاق واسع، خاصة في الشريحة الدنيا من السوق التي تلبيها الصناعات الصغيرة الأثيوبية. وبعد فترة وجيزة، استعاد القطاع عافيته وشق طريقه حتى إلى السوق الدولي[51]. وأشير في مسح أجري مؤخراً إلى أن 78 من أصل 96 شركة أثيوبية استطاعت التكيّف واكتسبت القدرة التنافسية في غضون بضعة سنوات بعد أن أفادت في عام 2006 بأنها تضررت بشدة من منافسة الاستيراد. وشهد قطاع البلاستيك في نيجيريا نهوضاً مماثلاً[52].

ومن الشواغل أيضًا أن الأنماط الحالية للطلب من البلدان الأخرى في الجنوب يمكن أن تعزز التخصص المزمن للعديد من الاقتصادات الأفريقية في السلع الأولية. ويبدو أن تجربة أقل البلدان نموًا، و33 منها في أفريقيا، تؤكد هذا الخطر (الجدول 2.1). ففي عام 2011، شكّلت المواد الأولية الزراعية والوقود والمعادن والخامات أكثر من 96 في المائة من صادرات أقل البلدان نموًا إلى الصين. وبقيت قيمة مجموع الصادرات من المصنوعات من أقل البلدان نموًا إلى الصين دون مليار دولار فيما فاقت قيمة الواردات المصنّعة من الصين 38 مليار دولار.

غير أن التعاون بين بلدان الجنوب على المدى الطويل يمكن أن يساعد في الخروج من هذا النمط من خلال تعزيز الاستثمارات المتلاحقة خارج قطاعات الموارد الطبيعية في الزراعة والصناعة فضلاً عن الخدمات مثل التمويل والاتصالات. وعادت البنى التحتية في أفريقيا وبعد سنوات من إهمال الحكومات والجهات

المانحة التقليدية لتكون الأولوية بدعم من الشركاء الجدد في التنمية في المنطقة وبالاستناد إلى تجربتهم. ولجأت بعض البلدان إلى ترتيبات ائتمانية فريدة لتمويل البنى التحتية بدعم من إمدادات السلع الأساسية[53].

ولا يمكن الاكتفاء بمنظور التكامل ولا بمنظور التنافس لتفسير التفاعل بين بلدان الجنوب. فالمطلوب التخلي عن التمسك بهذه التسميات، وما هو تنافس اليوم يمكن أن يتحوّل بسهولة إلى تكامل في المستقبل. ويبدو أن الانتقال من التنافس إلى التعاون يتوقف على السياسات المعتمدة لمواجهة التحديات الجديدة. وقد كذب الواقع على الأرض التصريحات المتشائمة التي لم ترَ أملاً للتطوّر الصناعي في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، فأظهر القدرة على إحراز التقدم رغم المنافسة أو ربما بدافع منها. وفي هذا الصدد، يرى الكتّاب الأفارقة مثل دامبيسا مويو عن ثقتهم في أن الأطراف الجدد يضطلعون بدور مجدٍ في القارة[54].

والتحوّل من الأسواق التقليدية إلى الأسواق الناشئة يؤثر على البلدان بطرق يصعب توقّعها. فقطاع صناعة الأخشاب في أفريقيا، تحوّل من خدمة سوق أوروبية في الغالب واتجه إلى الصين[55]. ومن حيث حجم السوق، تعتبر الصين أهم وجهة للمشاريع والأعمال. غير أن مجموعة المعايير الفنية التي تطلبها الصين من المصدرين تبدو أقل تشدداً من المعايير التي يفرضها الاتحاد الأوروبي. ومن هذه المعايير مواصفات المنتج والحصول على شهادات من طرف ثالث لاستدامة الغابات والأنظمة الصحية التي تطبق على انبعاثات الفورمالديهايد. لا دليل حتى الآن يفيد بأن التحوّل نحو الأسواق الناشئة يتطلّب رفع المعايير الفنية، وبالتالي تطوير مهارات العمال وقدراتهم[56].

الابتكار وريادة الأعمال في الجنوب

في التجارة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، طوّرت الاقتصادات الصناعية الجديدة قدراتها لتصنيع المنتجات المعقّدة بكفاءة لأسواق البلدان المتقدمة. لكن التفاعلات بين بلدان الجنوب مكّنت الشركات في الجنوب من التكيّف والابتكار بطرق تلائم البلدان النامية. وفي هذا الإطار، نشأت نماذج جديدة للأعمال حيث تُطوّر الشركات المنتجات لعدد كبير من العملاء من ذوي الدخل المنخفض ومع هوامش ربح منخفضة في أغلب الأحيان.

وتعتبر بلدان الجنوب مواقع طبيعية للتجارب في التكنولوجيات والمنتجات الجديدة، مثل المنتجات التي تدخل في النظام العالمي للاتصالات النقالة (GSM). ووفقًا لمبادرة الأسواق الناشئة للنظام العالمي للاتصالات النقالة 2005، خفّض المصنّعون أسعار أجهزة الهاتف النقال أكثر من النصف ووسّعوا قاعدة المشتركين في النظام العالمي للاتصالات النقالة بمعدل 100 مليون مشترك في السنة. وأسهم ذلك في دعم الاستثمار، ففي عام 2007، أعلن مشغّلو شبكات الهاتف النقال، ومنهم شركة أم تي أن في جنوب أفريقيا وزين في الكويت عن خطة خمسية لاستثمار 50 مليار دولار إضافي في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى لتحسين التغطية بالاتصالات النقالة وتوسيعها لتشمل 90 في المائة من السكان. والحقيقة أن الزيادة المذهلة في الاتصالات عبر الهاتف النقال في أفريقيا كانت بمعظمها نتيجة لعمل شركات مقرها الإمارات العربية المتحدة وجنوب أفريقيا والهند[57].

وأعاد مصنّعو أجهزة الهاتف النقال تصميم بعض المنتجات لتلبية حاجات العملاء من ذوي الدخل المنخفض. ففي عام 2004، صممت شركة تي أي إنديا، وهي مركز للبحوث والتطوير في تيكساس انسترومنتس في بينغالورو نموذجاً من رقاقة واحدة لاستخدامه في أجهزة جيدة النوعية ومنخفضة الكلفة. وبدأت شركة نوكيا في عام 2005، بالتعاون مع شركة تي أي بالتسويق في أفريقيا والهند للأجهزة ذات الرقاقة الواحدة المصنّعة في أفريقيا والهند، وباعت أكثر من 20 مليون وحدة. وبرزت تصاميم الرقاقة الواحدة في أجهزة أخرى بما فيها أجهزة المراقبة الرقمية والأجهزة الطبية للتصوير بالموجات فوق الصوتية بكلفة معقولة. وطوّرت شركة إنتل جهازاً محمولاً للصيرفة الريفية وسوّقت ويبرو حاسوباً مكتبياً بسيطًا للاتصال بالإنترنت. وأعلنت شركة تاتا في عام 2008 عن إطلاق سيارة نانو بكلفة منخفضة جدًا وقابلة للتصدير في أجزاء مفككة، ليتولى تجميعها تقنيون محليون.

وانتشار التكنولوجيا عبر الاستثمار بين بلدان الجنوب يشجّع أيضًا تطوير حس الريادة لاسيما

تكتسب الشركات الناجحة في الجنوب القدرة على المجازفة على المدى الطويل، والسرعة في تكييف وابتكار المنتجات للمستهلكين المحليين

في أفريقيا. فغالبًا ما ينظم الأفراد أنفسهم ويبنون علاقات بين الباعة والشارين، ويصبحون رواد أعمال تساعد لسد الفجوات وتلبية الحاجات في أسواق تنمو تلقائياً. فالسكان في أفريقيا يستخدمون الهاتف النقال المصنع في آسيا والمصدر إلى أفريقيا بكلفة معقولة، لأغراض متنوّعة، منها العمليات المصرفية، التي هي أقل كلفة وأسهل من فتح حساب مصرفي، والمزارعون يستخدمون الهاتف النقال للحصول على تقارير الأحوال الجوية والتحقق من أسعار المحاصيل؛ ورواد الأعمال يقدّمون خدمات الأعمال في أكشاك الهواتف النقالة. وساعد استخدام الهاتف النقال في النيجر، مثلاً، على تحسين أداء سوق الحبوب، ويستخدم المزارعون في أوغندا الهاتف النقال لبيع الموز بأسعار أفضل.

وتضاعف هذه التحولات وسواها الإمكانات التي تضعها التكنولوجيا في متناول البشر. فبها يستطيعون المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم؛ والحصول على المعرفة بسرعة وبكلفة منخفضة؛ وإنتاج أدوية بسعر أقل؛ وتحسين البذور وتنويع المحاصيل الجديدة؛ واستحداث فرص للعمل والتصدير. وتخترق هذه الإمكانات جميع طبقات الدخل لتصل إلى عموم الناس.

مكان عالم قلبه من البلدان الصناعية، وأطرافه من أقل البلدان نموًا، تنشأ اليوم بيئة جديدة أكثر تشعّبًا وأكثر حراكاً

ولتلبية حاجات المستهلكين المتغيرة من الطبقة الوسطى، تكتسب الشركات الناجحة في الجنوب القدرة على المجازفة على المدى الطويل، والسرعة في تكييف وابتكار المنتجات للمستهلكين المحليين. والمستهلكون في الجنوب هم في الغالب من صغار السن، يقبلون للمرة الأولى على شراء الأجهزة الحديثة، لهم عادات تجارية متميزة، ويحبذون عادةً العلامات التجارية. وتتميّز الشركات في اقتصادات السوق الناشئة باختلاف النهج الإداري فيها عن النُهج السائدة في الشمال، فأكثرية المساهمين هم مساهمون نافذون، يعيدون توزيع الموارد بسرعة تفوق السرعة المتاحة للشركات في الشمال[58].

وبعض هذه التطورات هي نتيجة للتفاعلات بين مؤسسات البحث والتطوير والأعمال والجهات المعنية في المجتمع. وفي إطار هذه التفاعلات، تنتشر الابتكارات وتعمّ فوائدها بسرعة تدفع إلى تحقيق التغيير. ويتزايد الاعتراف بأهمية تفعيل دور الدولة في دعم البحث والتطوير، وفي احتضان علاقات التآزر والتعاون بين المؤسسات الخاصة، والجامعات، ومؤسسات البحث العامة. فقد سار العديد من البلدان الأفريقية على خطى موريشيوس التي نجحت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في شرق آسيا عبر إنشاء مناطق لتجهيز الصادرات، وحذا العديد من البلدان حذو ماليزيا في اعتماد سياسات تشجيع الاستثمار.

ومن المرجح أن تكون السوق المحلية المحرك الرئيسي للنمو في بلدان الجنوب. فالطبقة الوسطى في الجنوب تنمو بالحجم والدخل. ويتوقع أن يكون الجنوب بحلول عام 2030 موطناً لثمانين في المائة من الطبقة الوسطى في العالم. وستبلغ حصة بلدان جنوب آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ وحدها 60 في المائة من الطبقة الوسطى، و45 في المائة من مجموع الإنفاق على الاستهلاك[59]. ومن المتوقع أيضاً أن تعيش في الجنوب أكثر من مليار أسرة من مجموع الأسر التي تجني أكثر من 20,000 دولار بحلول عام 2025[60].

ومنذ عام 2008، تحوّل شركات الملابس من تركيا والصين والهند إنتاجها من الأسواق العالمية المنكمشة إلى الأسواق المحلية المتوسّعة. والاعتماد على الأسواق المحلية سيدعم النشاط في الداخل ويساهم في المزيد من النمو الشامل. ففي أفريقيا، سيستمر المستهلكون، في ظل الاتجاهات الحالية، بالاستفادة من زيادة الواردات من المنتجات ذات الكلفة المعقولة. ومن المرجح أن يؤدي ازدهار الأسواق المحلية إلى تزايد أصحاب الأعمال المحليين وجذب المزيد من الاستثمار في الصناعات الاستخراجية، وكذلك في البنى التحتية والاتصالات والتمويل والسياحة والتصنيع، ولاسيما الصناعات الخفيفة، حيث تتميز البلدان الأفريقية بقدرات لم تستغل بعد. وفي إطار هذا السيناريو، الذي بدأ في العقد الفائت

الجدول 2.2

نماذج مختلفة من الشراكات الإنمائية

مبادئ إعلان باريس	الجهات المانحة التقليدية	الشركاء الجدد في التنمية
الملكية	توضع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الأولويات للجهات المانحة	توضّح القيادة الوطنية الحاجة إلى مشاريع معينة
التوافق	تضع ترتيبات مشتركة لتخفيف العبء على المتلقي	تقلّل من الإجراءات البيروقراطية لتخفيف العبء على المتلقي
إدارة النتائج	تفرض ممارسات لتقييم الأداء بقيادة المتلقي	تركز على إيصال المعونة بسرعة وبكلفة متدنية
المساءلة المتبادلة	تضمن المساءلة من خلال تحديد الأهداف والمؤشرات	تحرص على الاحترام المتبادل للسيادة؛ وتتجنب فرض الشروط السياسية

المصدر: مقتبس من Park (2011).

وفي مناطق أخرى، تخضع الاقتصادات المضيفة لتغيير بنيوي، وتواجه الصناعات الأصلية ضغوط المنافسة من الواردات والاستثمارات الداخلة بالعمل على تطوير الإنتاج. لكن هذه العملية صعبة في البلدان التي لم تتطوّر فيها بعد القدرات والبنى التحتية التكنولوجية إلى المستوى المطلوب.

وسيصطدم توسّع الأسواق المحلية بوجود بؤر كبيرة من الحرمان ومناطق متأخرة في بلدان نامية متقدّمة. ومع أن بلدان جنوب آسيا، مثلاً، خفّضت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولاراً في اليوم (وفق معادل القوة الشرائية لعام 2005) من 61 في المائة في عام 1981 إلى 36 في المائة في عام 2008، لا يزال أكثر من نصف مليار نسمة يعيشون في حالة فقر مدقع[61].

وتقوّض هذه الفوارق أسس الاستدامة في التقدم، إذ تزرع بذور التوتر الاجتماعي والسياسي. وفي الهند، ينشط المتمردون الماويون في أجزاء كبيرة من المناطق النائية في البلاد؛ وفي نيبال المجاورة، تحوّل الماويون من مليشيا بمعدات بسيطة إلى حزب السياسي الأكبر في غضون 12 سنة.

أشكال جديدة من التعاون

تتحول بلدان نامية عديدة إلى أقطاب للنمو ومحركات للاتصال ولبناء علاقات جديدة، فتتيح الفرص لأقل البلدان نموًا في الجنوب للحاق بركب التطور وصولاً إلى عالم أكثر توازنًا. ومكان عالم قلبه من البلدان الصناعية، وأطرافه من أقل البلدان نموًا، تنشأ اليوم بيئة جديدة أكثر تشعّبًا وأكثر حراكاً. وتعيد بلدان الجنوب تشكيل القواعد والممارسات العالمية في التجارة والتمويل والملكية الفكرية، وتضع ترتيبات جديدة، وتنشئ مؤسسات وشراكات جديدة.

المساعدة الإنمائية

تؤثر نهضة الجنوب على التعاون الإنمائي الثنائي والإقليمي والعالمي. فعلى الصعيد الثنائي، يظهر تأثير نهضة الجنوب في ابتكارات البلدان في شراكات تجمع بين الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا والتمويل الميسّر والمساعدة التقنية. وعلى الصعيد الإقليمي، يظهر تأثير نهضة الجنوب في تعدّد الترتيبات التجارية والنقدية في جميع البلدان النامية والجهود الرائدة المبذولة لتأمين السلع العامة الإقليمية. وعلى الصعيد العالمي، يظهر تأثير نهضة الجنوب في مشاركة البلدان النامية بنشاط في المنتديات المتعددة الأطراف، ومنها مجموعة العشرين ومؤسسات بريتون وودز وسواها، وتحفيز الإصلاحات في القواعد والممارسات العالمية.

ويقدم عدد متزايد من البلدان النامية المعونة على الصعيد الثنائي ومن خلال الصناديق الإنمائية الإقليمية. وكثيرًا ما تكون هذه المعونة عبارة عن تضافر المساعدة الإنمائية التقليدية مع دعم التجارة، ومنح القروض، وتبادل التكنولوجيا والاستثمار المباشر الذي يدعم النمو الاقتصادي، مع الحرص على درجة معينة من الاعتماد على الذات. وتقدّم بلدان الجنوب الإعانات على نطاق أصغر من الجهات المانحة التقليدية لكنها تقدم أيضًا أشكالاً أخرى من المساعدة، غالبًا من دون فرض شروط صريحة على السياسة الاقتصادية أو نهج الحكم[62]. وقد لا تكون هذه البلدان قد وصلت إلى المستوى المثالي من الشفافية في الإقراض للمشاريع، لكنها تعطي الأولوية للحاجات التي تحددها البلدان المتلقية وتحرص على ضمان درجة عالية من الملكية الوطنية للمشروع (الجدول 2.2).

وتعتبر البرازيل والصين والهند من أكثر الجهات فعالية في تقديم المساعدة الإنمائية، ولاسيما لبلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى[63]. فقد نقلت البرازيل برنامج المنح الدراسية الناجح وبرنامج

الإطار 2.7

البرازيل والصين والهند تعمل في زامبيا

شهد نموذج التعاون الثنائي الذي مارسه الشركاء الجدد في التنمية من الجنوب تغيرًا سريعًا. وكانت مساهمة الشركاء الجدد في زامبيا في مجموع تمويل التنمية ضئيلة حتى وقت ليس ببعيد. ومن أصل ثلاثة مليارات دولار من المنح والقروض الممنوحة إلى زامبيا في الفترة من 2006 إلى 2009، لم تتجاوز المبالغ المدفوعة من البرازيل والصين والهند نسبة 3 في المائة.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، أعلنت الصين وزامبيا أن الصين ستقدّم قرضًا ميسرًا بقيمة مليار دولار على دفعات لزامبيا لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتعادل قيمة هذا القرض 40 في المائة من مجموع رصيد الدين الخارجي العام على زامبيا. وفي عام 2010، قدّم البنك الصيني للاستيراد والتصدير قرضًا بقيمة 57.8 مليون دولار إلى زامبيا للتزوّد بتسعة مستشفيات نقالة. وأعلنت الهند في 2010 أيضًا فتح ائتمان بقيمة 75 مليون دولار يليه ائتمان آخر بقيمة 50 مليون دولار لتمويل مشروع الطاقة الكهرمائية. واستثمرت البرازيل مبالغ كبيرة في معدات التعدين في مناجم كونكولا للنحاس في المقاطعة الشمالية الغربية لزامبيا (بإدارة شركة هندية). وتقوم شركة فال البرازيلية الكبيرة للتعدين في مشروع مشترك مع شركة راينبو من جنوب أفريقيا بالتنقيب عن النحاس والتعدين في زامبيا، وكان الاستثمار الأولي بقيمة 400 مليون دولار. ووقّعت البرازيل وزامبيا اتفاقات تعاون فني في قطاعي الماشية والصحة.

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية؛ Kragelund 2013.

الشكل 2.6

اقتصادات الأسواق الناشئة تراكم احتياطياً كبيرًا بالعملات الأجنبية منذ عام 1995

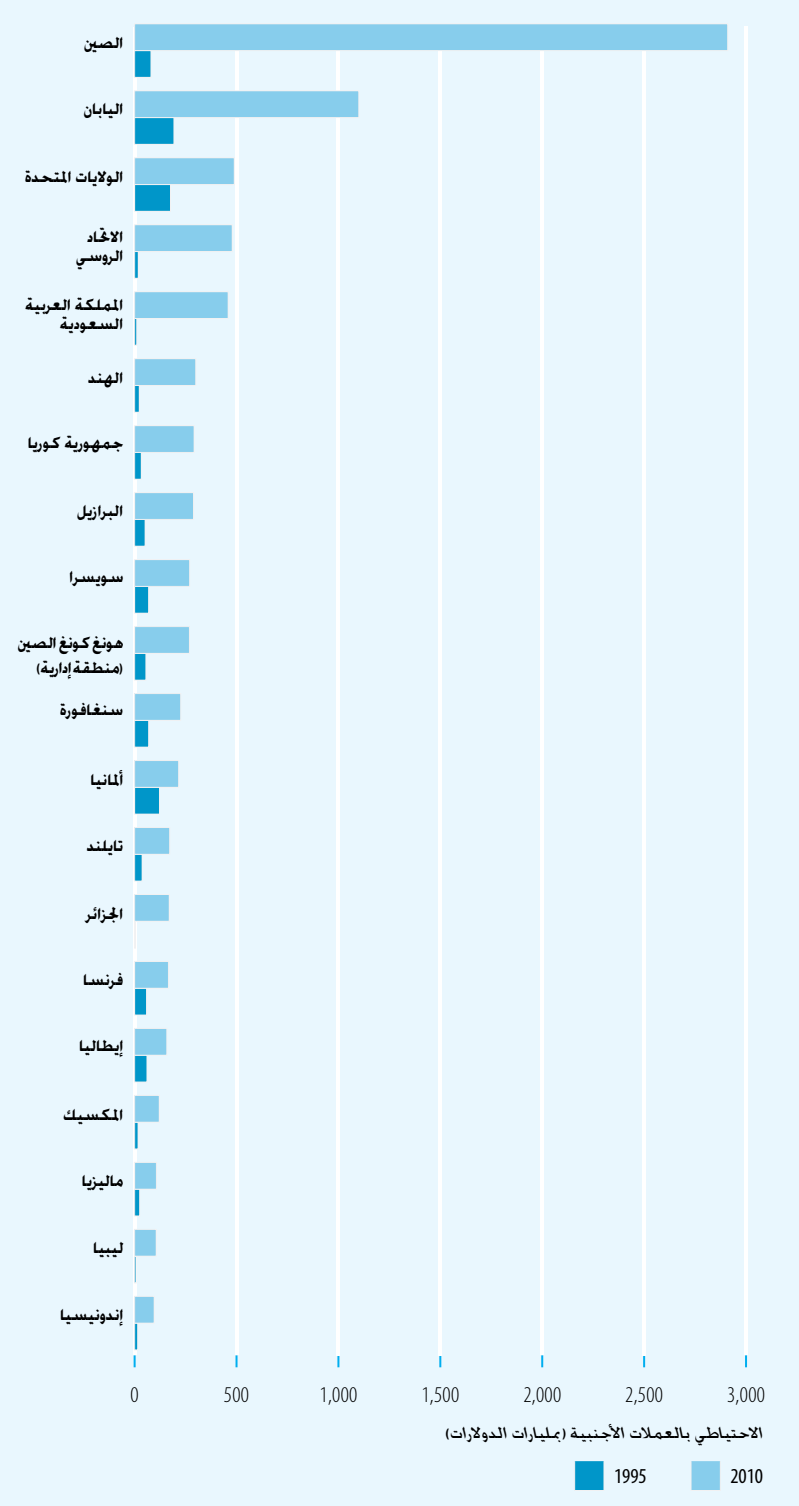

ملاحظة: بما في ذلك مخزون الذهب.
المصدر: World Bank (2012a).

محو الأمية إلى شركائها في أفريقيا. وفي عام 2011، كان لديها 53 اتفاقًا صحيًا ثنائيًا مع 22 بلدًا أفريقيا[64]. ودعمت الصين حركة الاستثمار والاتفاقات التجارية بالمساعدة المالية والفنية لبناء البنى التحتية الثقيلة. في تموز/يوليو 2012، تعهدت الصين بمضاعفة قروضها الميسّرة إلى 20 مليار دولار في الأعوام الثلاثة المقبلة[65]. وقدّم البنك الهندي للاستيراد والتصدير 2.9 مليار دولار من الائتمانات إلى بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وتعهّد بتقديم خمسة مليارات دولار إضافي في الأعوام الخمسة المقبلة[66]. وفي الفترة من 2001 إلى 2008، أمّنت بلدان ومؤسسات من الجنوب 47 في المائة من التمويل الرسمي للبنى التحتية في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى[67].

ويتّبع الشركاء الجدد في التنمية في الجنوب نموذجًا خاصًا في التعاون الثنائي (الإطار 2.7). فالمساعدة المالية الكبيرة التي يقدّمها هؤلاء الشركاء، في إطار نهج جديد من الشروط المخففة، تعزز استقلالية السياسات في البلدان الأقل نموًا[68]. وقد بات بإمكان البلدان الأقل نموًا الاعتماد على عدد أكبر من الشركاء الجدد للحصول على المساعدة الإنمائية[69]. وهذا يوسّع الخيارات فيما تتنافس القوى الأجنبية على النفوذ، والوصول إلى المستهلكين المحليين، والحصول على ظروف مشجعة للاستثمار.

ويتطور نظام المساعدة الإنمائية الإقليمية بفعل مصارف التنمية الإقليمية أيضاً، وهي مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية في البلدان الأمريكية. وفي عام 2009، سارت مصارف التنمية الإقليمية عكس اتجاه الدورة الاقتصادية وقدّمت مجتمعة 18.4 في المائة (3.4 مليار دولار) من مجموع المساعدة التي تقدّمها كافة المؤسسات المتعددة الأطراف، وسجلت زيادة بنسبة 42 في المائة عن مستوى مساهمتها في عام 2005. وقدّمت المساعدة الإنمائية من الدول العربية مساهمات مهمة وصلت إلى ستة مليارات في عام 2008[70]. وكانت المصارف والصناديق الإقليمية العاملة في الدول العربية أكبر مصادر التمويل للبنى التحتية في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى في الفترة من 2001 إلى 2008[71]. وقد تصبح المساعدة الإنمائية من مصارف التنمية الإقليمية أهم مصادر الدعم للبلدان المنخفضة الدخل في الأعوام المقبلة (كما بالنسبة للمساعدة الإنمائية بين بلدان الجنوب) إذا عمد صانعو السياسات في البلدان الغنية إلى تقليص

التزاماتهم بتقديم المساعدة بسبب ما يواجهونه في بلدانهم من تحديات اقتصادية وسياسية[72].

ولم يسعَ الشركاء في التنمية في الجنوب إلى التدخل في طبيعة المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف أو في قلب قواعدها. لكنهم عرّضوا بمبادراتهم الجهات المانحة التقليدية لضغوط تنافسية قد تدفعها إلى توجيه المزيد من الاهتمام إلى حاجات البلدان النامية وهواجسها. وخلافاً للعديد من الجهات المانحة التقليدية التي تركز على القطاعات الاجتماعية، ركز الشركاء الجدد في الأعوام الأخيرة الماضية على الاستثمار في البنية التحتية الجديدة في كافة البلدان المنخفضة الدخل، في اتجاه أدى إلى تحسّن بنسبة 35 في المائة في الإمداد بالكهرباء وزيادة بنسبة 10 في المائة في قدرة السكك الحديدية وانخفاض في سعر خدمات الاتصالات[73].

الاتفاقات التجارية والمالية

شهدت أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية توسّعًا في الاتفاقات التجارية، الثنائية وشبه الإقليمية والإقليمية. وفي جنوب آسيا، تغلّبت هذه الاتفاقات الإقليمية على الخلافات السياسية. وفي شرق أفريقيا، ساعد تعزيز التكامل الإقليمي على تحصين الاقتصادات من الصدمات العالمية[74]. والمجال مفتوح لتفعيل اتفاقات التكامل الإقليمي باتخاذ تدابير عملية مثل ترشيد إجراءات العبور والنقل والإجراءات الجمركية، وتنسيق الأنظمة الوطنية. والمجال مفتوح أيضًا لتخفيض التعريفات على التجارة في المنتجات النهائية بين بلدان الجنوب، التي هي حاليًا أعلى من التعريفات المفروضة على التجارة بين بلدان الشمال والجنوب[75] .

وفي أعقاب الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997، وضعت بلدان عديدة في الجنوب اتفاقات نقدية جديدة، تحقق تغيّرا وتحوّلا في النظام المالي، وتفسح المجال أمام البلدان لتضع بنفسها سياساتها المحلية. وتستعيض اتفاقات الإقراض الجديدة بالتوجه العملي، عن البعد الإيديولوجي وفرض الشروط.

وإضافة إلى ذلك، تتأثر طبيعة النظام المالي العالمي بوضع الاحتياطي المالي الضخم للجنوب. وقد احتفظت بلدان عديدة، وليس فقط البرازيل والصين والهند، بل أيضًا إندونيسيا وتايلند وجمهورية كوريا وماليزيا والمكسيك وسواها بمخزون من الاحتياطي بالعملات الأجنبية، ليكون ضمانة ذاتية ضد الانتكاسات والأزمات المالية في المستقبل (الشكل 2.6). وفي الفترة من 2000 إلى الربع الثالث من عام 2011، ارتفع الاحتياطي العالمي بالعملات الأجنبية من 1.9 تريليون دولار إلى 10.1 تريليون دولار، والحصة الغالبة في هذه الزيادة هي للبلدان الناشئة والنامية التي بلغ مجموع الاحتياطي لديها 6.8 تريليون دولار[76]. واستخدمت بعض هذه البلدان الاحتياطي لدعم النمو في أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وقد انقلبت الأدوار، إذ حاول صندوق النقد الدولي الاستعانة بهذه المبالغ للحصول على المساعدة في مواجهة الأزمة المالية التي ضربت أوروبا.

وتحوّل البلدان النامية التي تمتلك مخزونًا كبيرًا من الاحتياطي عادة جزءًا منه إلى صناديق الثروة السيادية. وحسب بيانات معهد صندوق الثروة السيادية، بلغ محتوى صناديق الثروة السيادية 4.3 تريليون دولار من الأصول في أواخر عام 2010، ومنها 3.5 تريليون دولار في يد الاقتصادات النامية والناشئة، و800 مليار دولار لشرق آسيا فقط[77]. واعتبارًا من آذار/مارس 2011، كانت الاقتصادات النامية والناشئة تملك 41 صندوقًا سياديًا، تتراوح قيمة الأصول في عشرة منها بين 100 و627 مليار دولار.

وليس ضخامة الاحتياطي بالعملات الأجنبية ولا الحصة في صناديق الثروة السيادية الضمانة الحصينة ضد الصدمات المالية. فهذا التراكم غير المسبوق بالعملات الأجنبية تترتب عليه كلفة الفرص الضائعة للبلدان التي تملك الاحتياطي والبلدان النامية الأخرى على حد سواء[78]. ويمكن توزيع الموارد بطرق أكثر إنتاجية لدعم تقديم السلع العامة، وتوفير رأس المال للمشاريع التي تعزز القدرات الإنتاجية والتنمية الاقتصادية والبشرية وترسخ الاستقرار المالي الإقليمي ودون الإقليمي عبر زيادة مجموعة الموارد المتاحة للمؤسسات الإقليمية.

ونهضة الجنوب بوجه عام هي مصدر يزوّد النظام المالي العالمي بأنماط جديدة لتراكم الموارد، ولبناء نظام مالي للجنوب متعدد الطبقات، وأكثر كثافة وأكثر تنوّعًا. وتحل هذه الترتيبات أحيانًا محل مؤسسات بريتون وودز، لكن في معظم الحالات تكمّل المؤسسات والترتيبات الناشئة النظام المالي العالمي. ويمكن للمشهد المالي المتغير في الجنوب أن يعزز الاستقرار والمناعة المالية ويدعم تنمية القدرات الإنتاجية على المدى البعيد ويقدّم

المجال مفتوح لتفعيل اتفاقات التكامل الإقليمي باتخاذ تدابير عملية مثل ترشيد إجراءات العبور والنقل

الأهداف المنسجمة مع التنمية البشرية ويوسّع المجال أمام السياسيات الوطنية. وفضلاً عن ذلك، تسهم الاقتصادات الناشئة في التحوّل والتغيير، إذ تؤثر على مؤسسات بريتون وودز للاستجابة لمطالب صحة التمثيل، وتصحيح مبادئ الحكم، وإعادة النظر في فرض الشروط.

ووسّعت مجموعة العشرين مشاركتها في المؤسسات المالية العالمية الأساسية مثل مجلس تحقيق الاستقرار المالي المناط به ضمان قدر أكبر من المساءلة في المؤسسات التي تضع المعايير المالية الدولية. وتضمّ لجنة بازل للرقابة المصرفية والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية ممثلين من بلدان مجموعة العشرين وسواها. ويكتسب الجنوب تأثيرًا في صندوق النقد الدولي، حيث تشغل الصين المنصب المستحدث لنائب الرئيس، وهي في موقع يؤهلها لأن تصبح المساهم الثالث الأكبر في الصندوق[79]. وفي البنك الدولي، ارتفعت حصة التصويت للاقتصادات النامية والانتقالية بنسبة 3.13 نقطة مئوية في عام 2010 ووصلت إلى 47.19 في المائة[80].

إزاء الكوارث الطبيعية الناجمة عن تقلبات المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر الذي يهدد بالقضاء على التقدم المحرز في التنمية البشرية، تقر البلدان بأن الخيارات المتاحة لها ليست بالكثيرة، فليس أمامها سوى وضع السياسات للتكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره في المستقبل

سياسة الهجرة

أدرجت المنظمات الإقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأفريقي والسوق الجنوبية المشتركة في أمريكا اللاتينية موضوع الهجرة على جدول أعمالها. وكان جزء من النشاط على هذا الصعيد ضمن عمليات التشاور الإقليمية، وهي عمليات غير نظامية وغير ملزمة مخصصة لإيجاد قواسم مشتركة بين البلدان. ويجري العديد من هذه العمليات بين المناطق وتدعم مناطق المنشأ والمقصد بطرق تفسح المجال لبناء القدرات وتوحيد المعايير الفنية والتوصل إلى اتفاقات على مسائل مثل إعادة القبول. وقد خفّضت الحواجز أمام التواصل، وأتاحت للبلدان التلاقي والتفاهم على مواضيع معينة، والاتفاق على حلول مشتركة.

ويمكن القول إن لهذه الحوارات الفضل في تمهيد الطريق للجهود الناجحة التي بُذلت لاحقاً في مجال الهجرة، وأكثرها طموحًا مبادرة برن -2001 2005 والحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة والتنمية في عام 2006 الذي استضافته الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة، ولاحقًا إنشاء المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية[81]. وتضمّن تقرير التنمية البشرية لعام 2009، تنويهاً بهذه الجهود إذ يمكن أن تحقق نتائج للمهاجرين ومجتمعات المقصد عبر تحرير وتبسيط القنوات التي تسمح للأفراد بالسعي للعمل في الخارج، وضمان الحقوق الأساسية للمهاجرين، وتخفيض تكاليف معاملات الهجرة، وتمكين المهاجرين من الاستفادة من فوائد الحراك الداخلي، وجعل الحراك جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية[82].

حماية البيئة

اتضحت في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو فعالية الترتيبات الإقليمية، إذ أثبتت حكومات من الجنوب القدرة على التلاقي والعمل معاً لإدارة الموارد المشتركة بينها. وفي هذا الإطار توصلت الحكومات من منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى مبادرة موحدة لحماية مثلث الشعاب، وهو الشعاب المرجاني الأغنى في العالم الذي يمتد من ماليزيا وإندونيسيا إلى جزر سليمان ويؤمن الغذاء وسبل العيش لأكثر من 100 مليون نسمة. وتعمل البلدان معًا في حوض نهر الكونغو في مواجهة تجارة الأخشاب غير المشروعة للحفاظ على الغابة المطيرة الثانية من حيث الحجم في العالم[83]. وفي مؤتمر ريو +20، أعلنت مجموعة من مصارف التنمية الإقليمية عن مبادرة بقيمة 175 مليار دولار لتعزيز النقل العام وخطوط الدراجات الهوائية في بعض أكبر مدن العالم[84].

ورعت نهضة الجنوب مجموعة واسعة من الاتفاقات الثنائية لمعالجة تغيّر المناخ. فإزاء الكوارث الطبيعية الناجمة عن تقلبات المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر الذي يهدد بالقضاء على التقدم المحرز في التنمية البشرية، تقر البلدان بأن الخيارات المتاحة لها ليست بالكثيرة، فليس أمامها سوى وضع السياسات للتكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره في المستقبل. وتتفق البلدان، مثلاً، على التعاون في تطوير التكنولوجيا وإنشاء أسواق الكربون في مناطق معينة. وقد أنشئت شراكة بين الصين والمملكة المتحدة لاختبار التكنولوجيات المتقدمة في احتراق الفحم، وأنشئت شراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند لتطوير الطاقة النووية في الهند[85].

وتعمل البلدان في الجنوب على تطوير التكنولوجيات الجديدة المراعية للمناخ وتبادلها. وتعتبر الصين وكانت البلد الرابع في إنتاج طاقة الرياح في عام 2008، المنتج الأول في العالم للوحات الشمسية والتربينات الهوائية[86]. وفي عام 2011، ساعدت البعثة الوطنية الشمسية للهند على

زيادة الاستثمار في الطاقة الشمسية بنسبة 62 في المائة، بحيث تبلغ قيمة الاستثمارات 12 مليار دولار، وهو التوسع الاستثماري الأسرع في أكبر أسواق الطاقة المتجددة. وحققت البرازيل زيادة بنسبة 8 في المائة في الاستثمار في تكنولوجيا الطاقة المتجددة، فبلغت قيمة الاستثمارات سبعة مليارات دولار[87].

ولا شك في أن المبادرات الإقليمية والثنائية والوطنية في الجنوب للتخفيف من حدة آثار تغيّر المناخ وحماية الموارد البيئية خطوات ايجابية. غير أن مشكلة تغيّر المناخ والبيئة هي بطبيعتها مشكلة عالمية تحتاج إلى حلّ عالمي عبر الاتفاقات المتعددة الأطراف. ويعتبر التعاون ومشاركة الاقتصادات الصاعدة في الجنوب في هذه الاتفاقات عنصراً حيويًا لنجاحها. ويمكن أن يكون التعاون والاتفاق الإقليمي خطوة هامة في هذا الاتجاه، إذ يدل على اهتمام حقيقي بمعالجة التحديات التي يطرحها.

التقدم في جو من عدم اليقين

تحققت نهضة الجنوب في ظل توسع عالمي فائق في التجارة والاستثمار. وسجّل أكثر من 100 بلد نام نموًا في متوسط دخل الفرد بنسبة تجاوزت 3 في المائة في عام 2007. وفي الآونة الأخيرة، دفع الركود الاقتصادي في البلدان المتقدّمة بلدان الجنوب إلى التوجه نحو الطلب الإقليمي[88]. ويفوق حجم المبادلات التجارية بين البلدان النامية الآن حجم المبادلات التجارية بين الجنوب والشمال. ويمكن أن يستمر هذا الاتجاه. وتبقى الكتل التجارية في بلدان الجنوب تعاني من الحواجز غير الجمركية التي تقلص نطاق الإمكانيات التجارية. ويبقى الاحتياطي الكبير بالعملات الأجنبية خاملاً عندما تكون عائدات الاستثمار بين بلدان الجنوب أعلى وفرص الاستثمار مضمونة أكثر. والمجال مفتوح لتوسيع الشراكات الإنمائية والتعاون الإقليمي والأقاليمي.

وقد دعمت نهضة الجنوب النمو الاقتصادي السريع في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وعزز فرص تقدم التنمية البشرية. وتحل اقتصادات كثيرة من الأسرع نموًا في هذا القرن في مرتبة متدنية من حيث التنمية البشرية. فقد حققت بعض البلدان تقدمًا في المؤشرات غير المرتبطة بالدخل، بينما البعض الآخر لم يحقق أي تقدم.

ويجب أن تستفيد الحكومات من زخم النمو وتعتمد سياسات تحوّل الارتفاع في الدخل إلى تقدّم في التنمية بشرية. والسياسات التي تركز على بناء القدرات البشرية والقدرات الإنتاجية المحلية للبلدان، تسمح بتجنب الانزلاق في "شرك السلع الأساسية" وتساعد في تنويع النشاط الاقتصادي. ويمكن أن يساعد التعاون بين بلدان الجنوب على استقاء الدروس وتعميمها في عمليات التجارة والاستثمار والشراكة في كافة القطاعات، ومنها قطاع السلع الأساسية. ويمكن أن تسهّل الشراكات بين بلدان الجنوب التنويع الصناعي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاريع المشتركة؛ والتبادل التكنولوجي من خلال التعلم من الأقران؛ وتلبية حاجات الطبقة الناشئة من أصحاب الأعمال بالمنتجات ذات الكلفة المعقولة والاستعمالات المبتكرة. وقد بدأ هذا الاتجاه ويمكن المضي فيه في الأعوام المقبلة.

واستنادًا إلى كل ما تقدم، كانت نهضة الجنوب نهضة مذهلة ولكنها لا تزال في مراحلها الأولى. ومدى الترابط بين البلدان النامية اليوم، في الاقتصاد والمجتمع والتكنولوجيا وريادة الأعمال، لم يسبق له مثيل. وبينما تحمل عناوين الصحف كل يوم أنباء محزنة حول المستجدات التي يشهدها العالم. وتتسرب من هذه الصورة القاتمة ملامح مضيئة، تخبر عن مشاريع مشتركة وتطبيقات مبتكرة لتكنولوجيات جديدة على يد أفراد مغامرين في أماكن غير متوقعة.

وكل قصة لن تنتهي في مكانها، بل يمكن أن تتكرر وتتكرر على عديد السكان في البلدان النامية، فتتراكم آثار نموذج نهضة الجنوب عبر المناطق فوائد وعبرًا لا تحصى. ويتناول الفصل الثالث هذا الاحتمال، إذ يحدّد بعض المحركات الأساسية التي سمحت لبعض بلدان الجنوب الرائدة بإحراز التقدم السريع، وقد تلهم بلداناً أخرى الطريق نفسه.

وتعمّ العالم حالياً حالة من عدم اليقين. والركود الاقتصادي في الشمال يؤثر على الجنوب. وفي ظل الإصلاحات الثابتة والتغييرات في اتجاه السياسة العامة[89]، تقترب وعود التقدم البشري المنشود والمستمر من حيز الواقع، إذ تأتي نتيجة لتحول في الاقتصاد العالمي تحققه نهضة الجنوب.

يفوق حجم المبادلات التجارية بين البلدان النامية الآن حجم المبادلات التجارية بين الجنوب والشمال. ويمكن أن يستمر هذا الاتجاه

”لا يمكننا أن نتوقع أن تتبع جميع الأمم النظام نفسه، فالتبعية أسر للحرية، وقيد للنمو“

John F. Kennedy

”الحكمة ليست في الثبات ولا في التغيير، بل في التناغم بين الثبات والتغيير“

Octavio Paz

3

محرّكات التحوّل في التنمية

كيف استطاع العديد من البلدان في الجنوب تحويل آفاق التنمية البشرية؟ ففي ظل التنوع الاجتماعي والسياسي الذي تزخر به هذه البلدان، والتباين فيما تمتلكه من ثروات طبيعية، سلكت مسارات متباعدة في الكثير من الأحيان، ولكنها التقت على مواضيع أساسية ثابتة. ويتناول هذا الفصل تجربة بعض البلدان التي حققت نجاحاً لافتاً بفعل ثلاثة محركات: الدولة الإنمائية الفاعلة، والقدرة على اختراق الأسواق العالمية، والتركيز على الابتكار في السياسات الاجتماعية.

على مدى العقدين الماضيين، حققت بلدان كثيرة تقدماً كبيراً، في نهضة واسعة الآفاق. غير أن مجموعة من هذه البلدان تفوقت في إنجازاتها، إذ لم تكتفِ برفع مستوى الدخل القومي فحسب، بل حققت تحسناً في الأداء في المؤشرات الاجتماعية كالصحة والتعليم. ومن طرق قياس المستويات المرتفعة في الأداء تحديد البلدان التي سجلت نموًا في الدخل وأداء جيدًا في مقاييس الصحة والتعليم نسبة إلى بلدان أخرى انطلقت من مستويات إنمائية مماثلة. ومن البلدان التي تفوّقت في أدائها بعض أكبر البلدان، أي البرازيل والصين والهند، إضافة إلى بلدان أخرى صغيرة مثل إندونيسيا وأوغندا وبنغلاديش وتايلند وتركيا وتونس وشيلي وغانا وفييت نام وجمهورية كوريا وماليزيا والمكسيك وموريشيوس (الشكل 3.1).

ويتناول هذا الفصل أداء مجموعة من البلدان التي حققت تحسّنًا كبيرًا منذ عام 1990 من حيث نمو الدخل ومن حيث أبعاد التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل، أي الصحة والتعليم. وقد تفاوتت الإنجازات بين البلدان في الأبعاد المختلفة، فتفوقت البرازيل وتركيا في عناصر دليل التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل، في حين غلب نمو الدخل على أداء الصين طوال الفترة من 1990 إلى 2010، وذلك لأسباب منها ارتفاع مستوى الصحة والتعليم في الصين عند بدء الإصلاحات في أواخر السبعينات[1]. وكما ذُكر في الفصل الأول، تشمل مجموعة البلدان التي حققت تحسنًا في دليل التنمية البشرية فاق أقرانها في الفترة من 1990 إلى 2012 بعضاً من أقل البلدان نمواً، مثل أوغندا ورواندا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومالي وموزامبيق.

والطريقة الأخرى لقياس التفوق في الأداء في التنمية البشرية هي تحديد البلدان التي حققت نجاحا في سد "فجوة التنمية البشرية"، ويقاس بخفض العجز في دليل التنمية البشرية (أي تقليص الفارق بين قيمة الدليل في هذه البلدان والقيمة القصوى لدليل التنمية البشرية)[2]. وترد في الجدول 3.1 قائمة من 26 بلداً كانت إما من بين 15 بلداً نامياً سجّلت أقصى تخفيض في عجز دليل التنمية البشرية على مدى الفترة من 1990 إلى 2012[3] أو بين 15 بلدًا سجّلت أعلى معدلات النمو السنوي في نصيب الفرد من الدخل في الفترة نفسها.

ونجحت المجموعة الأولى من البلدان في استكمال النمو الاقتصادي السريع بسياسات اجتماعية تعود بالفائدة على المجتمع بأسره، وخصوصاً الفقراء. فقد تفوقت الصين، مثلاً، في تخفيض العجز في دليل التنمية البشرية على البلدان الأخرى، باستثناء إيران وجمهورية كوريا. ومع أن معدلات النمو الاقتصادي في جمهورية

الشكل 3.1

بلدان عديدة سجلت أداء جيداً في الدخل وفي أبعاد التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل

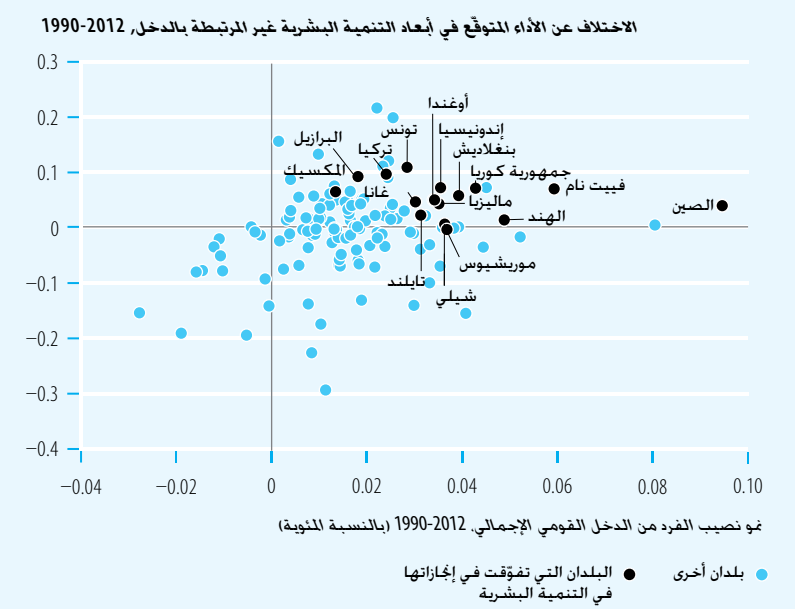

ملاحظة: بالاستناد إلى مجموعة متوازنة من 96 بلداً.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية.

الجدول 3.1

بلدان نامية تحتل مرتبة مرتفعة إما في خفض عجز دليل التنمية البشرية أو في نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، 1990-2012

البلد	دليل التنمية البشرية		تراجع العجز في دليل التنمية البشرية(*)		متوسط النمو السنوي في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	
	1990	2012	(بالنسبة المئوية)	الترتيب	(بالنسبة المئوية)	الترتيب
	1990–2012		1990–2012		1990–2012	
جمهورية كوريا	0.749	0.909	63.6	1	4.2	8
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	0.540	0.742	43.9	2	2.5	32
الصين	0.495	0.699	40.5	3	9.4	1
شيلي	0.702	0.819	39.4	4	3.8	13
المملكة العربية السعودية	0.653	0.782	37.3	5	0.4	77
الأرجنتين	0.701	0.811	36.9	6	3.5	18
ماليزيا	0.635	0.769	36.6	7	3.6	17
تونس	0.553	0.712	35.6	8	2.9	29
تركيا	0.569	0.722	35.5	9	2.5	33
قطر	0.743	0.834	35.3	10	3.2	22
المكسيك	0.654	0.775	35.0	11	1.3	58
الجزائر	0.562	0.713	34.4	12	1.0	69
بنما	0.666	0.780	34.3	13	3.9	11
البرازيل	0.590	0.730	34.1	14	1.7	50
بروني دار السلام	0.782	0.855	33.4	15	–0.4	87
فييت نام	0.439	0.617	31.8	21	5.9	3
موريشيوس	0.626	0.737	29.8	25	3.6	14
الجمهورية الدومينيكية	0.584	0.702	28.3	28	3.9	12
ميانمار	0.305	0.498	27.8	30	7.9	2
سري لانكا	0.608	0.715	27.3	31	4.4	7
غيانا	0.502	0.636	26.7	36	5.3	4
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0.379	0.543	26.5	39	4.4	6
الهند	0.410	0.554	24.5	45	4.7	5
بنغلاديش	0.361	0.515	24.1	47	3.9	10
ترينيداد وتوباغو	0.685	0.760	23.9	49	3.6	15
موزامبيق	0.202	0.327	15.6	72	4.1	9

ملاحظات: بالاستناد إلى مجموعة من 96 بلداً نامياً.
(*) تقليص الفارق عن القيمة القصوى لدليل التنمية البشرية.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية.

كوريا كانت أدنى من المعدّلات التي سجلتها الصين، حققت جمهورية كوريا أكبر المكاسب في قيمة دليل التنمية البشرية. وكان أداء فييت نام حسناً أيضًا، إذ حلّت في المركز الثالث في نمو الدخل وكانت بين 20 بلداً حلّت في المراتب الأولى من حيث التحسّن في دليل التنمية البشرية. وحققت سري لانكا أيضاً، على الرغم من سنوات النزاع الداخلي، نمواً مرتفعاً في الدخل، وكذلك انخفاضاً ملحوظاً في العجز في دليل التنمية البشرية[4].

وسجلت الهند أداء اقتصاديًا متميّزًا، إذ بلغ متوسط نمو الدخل على مدى الفترة من 1990 إلى 2012 حوالى 5 في المائة سنوياً. غير أن دخل الفرد في الهند لا يزال منخفضاً، إذ استقر في عام 2012 عند 3,400 دولار. ولتحسين مستويات المعيشة، ستحتاج الهند إلى المزيد من النمو، لأن من الصعب تحقيق إنجازات كبيرة في الحد من الفقر من خلال إعادة التوزيع فقط في ظل انخفاض الدخل. أما أداء الهند في الإسراع في التنمية البشرية فكان أقل تميّزاً من أدائها في النمو. والواقع أن بنغلاديش، حيث النمو الاقتصادي أبطأ ونصيب الفرد من الدخل لا يتجاوز نصف مثيله في الهند، تفوقت على الهند في بعض المؤشرات.

وكانت البرازيل والجزائر والمكسيك بين 15 بلداً حلت في المراتب العليا في خفض عجز دليل التنمية البشرية، مع أن نصيب الفرد من الدخل في تلك البلدان نما في المتوسط بمعدل تراوح بين 1 و2 في المائة فقط سنوياً في الفترة من 1990 إلى 2012. وفي تجربة هذه البلدان تأكيد على فعالية الاستراتيجية التابعة التي عادت بفوائد على التنمية البشرية، ومن عناصرها إعطاء الأولوية لاستثمارات الدولة في إمكانات السكان، وخاصة في الصحة والتعليم والتغذية؛ ولتحصين المجتمعات إزاء المخاطر الاقتصادية والبيئية وغيرها من الصدمات.

وخلاصة ذلك أن البلدان لا تستطيع أن تعتمد على النمو وحده. فكما أشار تقريرا التنمية البشرية لعامي 1993 و1996، ليس الرابط بين النمو والتنمية البشرية رابطاً تلقائياً[5]. فهو ينشأ نتيجة لسياسات داعمة للفقراء، تقوم على الاستثمار في الصحة والتعليم، وتأمين فرص العمل اللائق، والحد من استنزاف الموارد الطبيعية والإفراط في استغلالها، وتحقيق التوازن بين الجنسين، والإنصاف في توزيع الدخل، وتجنب تشريد المجتمعات المحلية لأسباب واهية.

وهذا لا يعني أن النمو الاقتصادي غير مهم. فالبلدان الفقيرة التي تضمّ سكاناً فقراء تحتاج إلى مزيد من الدخل. وعلى المستوى الوطني، يمكن أن يساعد نمو الدخل البلدان على تخفيف الديون وتقليص العجز وتوليد إيرادات عامة إضافية لزيادة الاستثمار في السلع والخدمات

الأساسية، وخاصة في الصحة والتعليم. وعلى مستوى الأسرة المعيشية، يساعد نمو الدخل على تلبية الحاجات الأساسية وتحسين مستويات المعيشة والارتقاء بنوعية الحياة.

ومع ذلك، لا ينتج ارتفاع الدخل بالضرورة تحسناً مماثلاً في رفاه الإنسان. ففي المدن الكبيرة، مثلاً، يكون متوسط دخل الفرد مرتفعاً، ولكن مستويات الجريمة والتلوث وازدحام المرور تكون مرتفعة أيضاً. وفي المناطق الريفية، قد ينمو دخل الأسر المعيشية الزراعية، بينما تفتقر إلى مدرسة أو مركز صحي في القرية. وللظروف الأساسية التي تنطلق منها البلدان تأثير كبير على سرعة التنمية في الحاضر وفي المستقبل. وإنما هذه الظروف هي عنصر هام وليست كلّ ما يهم (الإطار 3.1).

والواقع أن علاقة الترابط بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية انكسرت مرات عدة. وقد حدد تقرير التنمية البشرية لعام 1996 ستة أنواع من النمو غير المجدي، هي نمو البطالة، الذي لا يولّد فرص العمل؛ والنمو المتوحش، الذي يسهم في تعميق عدم المساواة؛ والنمو الذي لا صوت له، أي الذي يحرم المجتمعات المحلية الأكثر تعرضاً للمخاطر من المشاركة؛ والنمو الذي لا جذور له، الذي يرتكز على نماذج منقولة من مكان إلى آخر لا جذور لها في الاقتصاد المحلي؛ والنمو الذي لا مستقبل له، الذي يقوم على الاستغلال المفرط للموارد البيئية دون أيّ اعتبار للمستقبل[6].

ما الذي يؤدي إلى التفوق في النمو وتحويله إلى تنمية بشرية؟ ما هي الدروس التي يمكن استقاؤها من تجارب التنمية البشرية المتنوعة في هذه البلدان لوضع السياسات؟ باختصار، ما هي محركات التحول؟ يتناول هذا الفصل ثلاثة محركات:

- الدولة الإنمائية الفاعلة.
- اختراق الأسواق العالمية.
- الابتكار والحزم في السياسات الاجتماعية.

وليست هذه المحركات مستمدة من مفاهيم مجردة حول كيفية دفع عملية التنمية. فهي في الواقع مستمدّة من تجارب العديد من بلدان الجنوب في التحوّل في التنمية. وهي تناقض مفهوم النُهج الموضوعة مسبقاً والقائمة على الإرشادات، فهي تطرح جانباً عدداً من الوصفات المصمّمة مركزياً لتطبق على الجميع، وتختلف عن نهج التحرر من أيّ قيود الذي ينادي به إجماع واشنطن.

وتشير هذه المحركات إلى اتجاه نحو نهج جديد. نهج تكون فيه الدولة حافزًا لا غنى عنه، إذ تسلك مسارًا عملياً، وتكيف سياساتها وإجراءاتها، حسبما تمليه متطلّبات الواقع الجديد وتحديات الأسواق العالمية.

يتناول هذا الفصل ثلاثة محركات للتحوّل: الدولة الإنمائية الفاعلة؛ واختراق الأسواق العالمية؛ والابتكار والحزم في السياسات الاجتماعية

الإطار 3.1

الظروف التاريخية حاسمة ولكنها ليست قدراً محتّمًا

"للظروف التاريخية" آثار بالغة. فمن الصعب تغيير بعض الخصائص، بل في أحيان كثيرة تسهم المؤسسات والسياسات في إدامة هذه الخصائص. وتستطيع النخب في المجتمعات التي تنطلق من فوارق واسعة أن تؤسس لإطار قانوني يرسخ نفوذها، ويمكّنها من إدامة الفوارق لصالحها. ففي الأمريكتين، مثلاً، نشأت ثلاثة أنواع من المستعمرات في الأعوام 1700، اختلفت حسب الظروف الأساسية للتربة والمناخ والسكان الأصليين.

وفي منطقة البحر الكاريبي، مكنت ظروف التربة والمناخ المستعمرات من إنتاج السلع الريعية. وكان توزيع الثروة ورأس المال البشري غير متكافئ، يفيد النخبة التي كان بوسعها تجميع أعداد كبيرة من العبيد. وفي أمريكا الإسبانية، التي كانت غنية بالمعادن والسكان الأصليين، وزّعت السلطات الأراضي على المستوطنين الأسبان. فخدمت النخب العرش الإسباني وحافظت على وضعها بعد الاستقلال. واستمر التفاوت في الدخل بين الفئات العرقية، وأصبحت ملكية مساحات واسعة من الأراضي شرطاً للحصول على الجنسية. وفي بيرو اليوم، كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، لا تزال الفوارق كبيرة بين فئات المجتمع الواحد، بين السكان الأصليين والسكان المتحدرين من أصول أوروبية. وفي الأجزاء الشمالية من القارة الأمريكية، لم تكن أعداد السكان الأصليين كبيرة ولم تكن التربة صالحة ولا المناخ صالحاً لتحقيق وفورات الحجم. لذلك كان الاعتماد على العمال من أصل أوروبي، فارتفع مستوى رأس المال البشري وتحقق بعض التوازن في توزيع الثروة. ففي ظل وفرة الأراضي وانخفاض المتطلبات من رأس المال، كثر عدد المالكين المستقلين.

وهايتي هي اليوم أفقر دولة في نصف الكرة الغربي، ولكنها كانت عشية الثورة في عام 1790 أغنى بلد في العالم الجديد. وبعد حرب السنوات السبع بين البريطانيين والفرنسيين (1765–1753)، كان على البريطانيين أن يختاروا بين جزيرة جوادلوب في البحر الكاريبي وكندا كتعويض لهم. وبعد عدة قرون أثبتت كندا قدرتها على التفوّق على اقتصادات أخرى في نصف الكرة الغربي.

ومع ذلك، ليست الظروف التاريخية حواجز لا يمكن تجاوزها. فحوالى نصف التقدم الذي أحرز في التنمية على مدى الأعوام الثلاثين الماضية، مقيساً بدليل التنمية البشرية، لا تبرره قيمة دليل التنمية البشرية الأولى في عام 1980. والبلدان التي بدأت من مستويات متشابهة، مثل الهند وباكستان وشيلي وفنزويلا وماليزيا والفلبين وليبريا والسنغال انتهت بنتائج مختلفة. وكما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2010، إذا انطلقت بلدان من مستويات متشابهة، وانتهجت مسارات إنمائية مختلفة، وبقي المتوسط العالمي للإنجازات على حاله، فهذا يعني أن تكون السياسات والمؤسسات الوطنية، والظروف الاجتماعية، والصدمات التي تصيب بلداناً دون أخرى هي المحرك لنتائج التنمية الوطنية. وما من بلد يبقى أسيراً للماضي اذا كان يريد التغيير.

المصدر: Engerman and Sokoloff 2002; Hoff 2003; Thorp and Paredes 2011; UNDP 2010a.

ووفقاً لهذا النهج الجديد، لا تتحقق التنمية تلقائياً، ولا يمكن ترك مهمة التحول لقوى السوق وحدها. فلا بدّ من أن يكون للدولة دور ناشط في تعبئة المجتمع عن طريق سياسات ومؤسسات يمكن أن تنهض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أن ذلك لا يعني إملاء وصفة واحدة على الجميع. فطريقة تحويل هذه المحركات الثلاثة إلى سياسات تتوقف على الظروف المحلية، وتعتمد على خصائص البلد، وقدرات الحكومة، والعلاقات مع سائر العالم.

المحرك 1: الدولة الإنمائية الفاعلة

السمة المشتركة بين البلدان التي حققت تحوّلاً في التنمية هي وجود دولة قوية مبادرة، يشار إليها أيضاً "بمصطلح "الدولة الإنمائية

التنمية هي تغيير في المجتمع لتحقيق رفاه الفرد من جيل إلى جيل، من أجل توسيع خياراته في الصحة والتعليم والدخل، وتوسيع حرياته وفرص مشاركته الفعالة في المجتمع.

والسمة المشتركة بين البلدان التي حققت مثل هذا التغيير هي وجود دولة قوية مبادرة، يشار إليها أيضاً بمصطلح "الدولة الإنمائية". ويقصد بهذا المصطلح الدولة ذات الحكومة الناشطة أو في الكثير من الأحيان النخبة غير السياسية التي تتخذ من التنمية الاقتصادية السريعة هدفاً رئيسياً لها. ويذهب البعض أبعد من ذلك ليضيف ميزة أخرى، إذ تمنح الدولة أجهزتها الإدارية النفوذ والسلطة لتخطيط السياسات وتنفيذها، ومع ارتفاع معدلات النمو وتحسن مستويات المعيشة تكتسب أجهزة الدولة والنخب الحاكمة الشرعية[7].

من سمات الدولة الإنمائية السعي إلى وضع سياسات صناعية تعالج مشاكل التنسيق والعوامل الخارجية عن طريق "إدارة" الميزة النسبية

وفي بعض الحالات الجديرة بالذكر، يسترشد التقدم الإنمائي برؤية طويلة الأجل، ومعايير وقيم مشتركة، وقواعد ومؤسسات تبني الثقة وتعزز التماسك. ولكي تكون التنمية قوة للتحوّل، يجب التركيز على العوامل غير الملموسة، وفهم كيفية تأثير هذه العوامل على تنظيم المجتمع وكيفية تفاعلها مع سياسات وإصلاحات تطبّق في كلّ حالة على حدة.

ومن العناصر الأساسية في عملية التحوّل في أيّ بلد، وجود استراتيجية إنمائية تكون موضوع إجماع والتزام، وتوفر القدرات البيروقراطية القوية، والعمل بالسياسات المناسبة[8]. وينبغي أن تهدف السياسات إلى تيسير التحول عن طريق تحديد العوائق التي تحول دون التغيير وكذلك الحوافز التي تساعد على تحقيقه. وفي هذه العملية، من الضروري أن تتخذ المؤسسات والمجتمعات كما الأفراد أهدافاً خاصة، وأن تحدّد استراتيجيات وسياسات لتحقيق هذه الأهداف. ومشاركة الأفراد، وإحساسهم بأن لهم صوتاً يُسمع، ورأياً يؤخذ به في عملية صنع القرار، ودوراً فاعلاً في وضع الخطط، عنصر هام، وإن لم يكن نافذاً في كل مكان، في تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل. ومن المستحسن وجود قيادة سياسية فاعلة تدعمها فرق تكنوقراطية قوية قادرة على حماية الذاكرة المؤسسية وضمان الاستمرارية في السياسات (الإطار 3.2)[9].

وما من وصفة بسيطة لربط التنمية البشرية بالنمو الاقتصادي أو للإسراع في النمو[10]. وقد خلصت إحدى الدراسات، بالاستناد إلى بيانات مقارنة عن عدة بلدان للفترة من 1950 إلى 2005، إلى أن انطلاق النمو لم يكن في معظم الحالات وليد إصلاحات اقتصادية جذرية، وأن الإصلاحات الاقتصادية الجذرية لا تحقق "انطلاقات" في النمو[11]. فالبلدان التي حققت نمواً سريعاً، نجحت في ذلك بالعمل التدريجي على إزالة القيود التي تكبح التقدّم، وليس بتنفيذ قائمة طويلة من السياسات والإصلاحات. وللدولة دور حاسم في ذلك. والبلدان التي نجحت في إطلاق النمو المطّرد، اعتمدت في مواجهة مجموعات مختلفة من التحديات، بسياسات مختلفة تعنى بفرض ضوابط على السوق، وتشجيع الصادرات، والتنمية الصناعية، والاستفادة من التكنولوجيا والتقدم[12]. وعندما يكون البلد على مسار النمو، يبقى التحدي في إزالة أو استباق القيود التي تعوق النمو أو يحتمل أن تكبحه في المستقبل. ويمكن أن تساعد ظروف الصدمات التجارية الإيجابية، مثل ارتفاع أسعار السلع الخام نتيجة لنهضة الجنوب، على انطلاقة السرعة في النمو ولكن ليس على استمرارها. وللإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية المركزة تأثير بالغ من الناحية الإحصائية والكمية على مدى استمرار سرعة النمو[13].

وفي العديد من البلدان النامية ذات الأداء المتميّز، تضطلع الدولة بدور مختلف عن دور دول الرعاية التقليدية، التي تكتفي بتصحيح إخفاقات السوق وبناء شبكات أمان اجتماعي بينما تشجع النمو بفعل قوى السوق. أما الدولة الإنمائية الفاعلة، فهي المعنية بإطلاق عملية التحوّل في حياة المواطنين وبرصدها[14]. وبدلاً من أن تكون هذه الدولة صديقة للسوق

الإطار 3.2

ما هي الدولة الإنمائية؟ هل ينبغي أن تكون دولة متسلّطة؟

ظهرت الأدبيات الحديثة حول الدولة الإنمائية على أثر تجارب اقتصادات شرق آسيا التي حققت المعجزات، اليابان قبل الحرب العالمية الثانية، ومقاطعة تايوان الصينية وسنغافورة وجمهورية كوريا ومنطقة هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة) في النصف الثاني من القرن العشرين. ومؤخراً، تعتبر الصين وفييت نام (وكذلك كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) من الدول الإنمائية. وسمات الدولة الإنمائية هي تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال المعاملة التفضيلية الواضحة لبعض القطاعات؛ ووجود قيادة ذات كفاءة؛ ووضع المؤسسات العامة القوية في صلب الاستراتيجيات الإنمائية؛ ووضوح الأهداف الاجتماعية والاقتصادية؛ واكتساب الشرعية السياسية من الأداء في التنمية.

وكون بعض الدول الإنمائية في شرق آسيا دولاً غير ديمقراطية دفع بالعديد إلى الاعتقاد بأن الدولة الإنمائية النموذجية هي دولة أوتوقراطية. ولكن الأدلة على وجود علاقة بين التسلّط والتنمية غير ثابتة. فقد أدّت بلدان ديمقراطية مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان دور الدولة الإنمائية. وبعد الحرب العالمية الثانية، بدأت فرنسا التخطيط عن طريق هيئة التخطيط باعتماد سياسة صناعية قطاعية بقيادة نخبة بيروقراطية، وبالاعتماد المكثف على الشركات المملوكة للدولة. ومنذ الخمسينات، تؤدي البلدان الإسكندنافية أيضاً دور الدولة الإنمائية، إذ تستمد الشرعية السياسية من الرفاه والتشغيل الكامل وليس من النمو السريع. وطورت الدولة في السويد قطاعات استراتيجية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص (الحديد والصلب والسكك الحديدية والتلغراف والهاتف والطاقة الكهرمائية)، كما أمنت الحماية الموجهة لدعم نشوء الصناعات الثقيلة وتعزيز البحث والتطوير. وكانت سياسة الرفاه التي انتهجتها جزءاً من استراتيجيات التغير الهيكلي نحو قطاعات ذات إنتاجية عالية.

وللولايات المتحدة الأمريكية تاريخ عريق مع الدولة الإنمائية، يعود إلى أوائل أيام الجمهورية. ويعتبر الكسندر هاملتون، وهو أول وزير للخزانة الأمريكية، راعي حجة الصناعة الناشئة ومطلقها. فبين عامي 1830 و1945، كانت للولايات المتحدة الأمريكية بعض من أكبر الحواجز التجارية في العالم. وفي الفترة ذاتها، استثمرت الدولة بكثافة في البنية التحتية (سكك حديد المحيط الهادئ، وقنوات الغرب الأوسط، والبنية التحتية الزراعية) والتعليم العالي والبحث والتطوير. وحتى بعد الحرب العالمية الثانية، عندما حققت الولايات المتحدة الأمريكية تفوقاً صناعياً، وعلى الرغم من التطرّف المتزايد نحو اقتصاد السوق، بقيت الدولة الإنمائية.

ويذهب بلوك Block (2008) إلى أن الدولة الأمريكية ركّزت على تحويل أحدث الأبحاث العلمية التكنولوجية إلى الاستخدام التجاري من خلال التعاون بين شبكة من الأشخاص ممن لديهم مستويات عالية من الخبرة التكنولوجية في أجهزة الدولة والصناعات والجامعات ومعاهد البحوث. وقد بقيت النزعة الإنمائية في الظل في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لأن الاعتراف بدور الدولة المركزي في تشجيع التغير التكنولوجي لا يتفق مع الاقتناع بضرورة ترك القطاع الخاص في مهب مؤشرات السوق. مع ذلك، لا تزال الدولة الإنمائية في الولايات المتحدة الأمريكية ناجحة، على الرغم من أنها محدودة النطاق بسبب ضعف المبرر الشرعي وعدم الاستقرار في التمويل والقيود الأخرى التي تسببها طبيعتها "الخفية". وقد طوّرت الولايات المتحدة الأمريكية في عدد من القطاعات قدرة تنافسية دولية من خلال التمويل العام للبحث والتطوير ومن خلال المشتريات العامة للدفاع (أجهزة الكمبيوتر، الطائرات، شبكة الإنترنت) والصحة (الأدوية، الهندسة الوراثية).

المصدر: Evans 2010; Chang 2010; Edigheji 2010; Block 2008.

فحسب، تكون صديقة للتنمية. والبلدان التي لديها برامج اجتماعية مبتكرة وقوية، تكون في أحيان كثيرة صديقة للمواطن أيضاً. وهذا التطور ضروري في الواقع، للانتقال من التركيز على النمو إلى التركيز على التنمية البشرية.

ومن سمات الدولة الإنمائية أيضاً السعي إلى وضع سياسات صناعية تعالج مشاكل التنسيق والعوامل الخارجية عن طريق "إدارة" الميزة النسبية[15]. فهذه الدولة قد تعمد إلى تشجيع الصناعات التي يعتقد أن لديها ميزة نسبية كامنة، أو تسعى إلى دفع الصناعات التي تستقر عند ميزة نسبية راكدة. ونتيجة لذلك، نجحت بضع صناعات في اختراق الأسواق العالمية، بعد أن استفادت من الحماية الجمركية[16]. إلا أن نجاح صناعة معينة أو فشلها يصعب حصر مصدره في سياسات تجارية محددة، لأن التدخلات الحكومية توجهها دوافع متعددة، من توليد الإيرادات إلى حماية المصالح الخاصة.

وليس في الدراسات التي أجريت على صناعات متعددة ما يوضح فوائد حماية الصناعة. فالواضح هو التمييز بين السياسات الصناعية "المحايدة"، مثل تحسين البنية التحتية واعتماد التكنولوجيا، والسياسات الصناعية "المتحيزة"، مثل فرض الضرائب المباشرة والتدخلات لصالح دعم صناعات محددة، والتي تعتمد فعاليتها على ظروف كل بلد. وما من وصفة عامة تنطبق على الجميع، فما نجح في شرق آسيا قد لا ينجح في أمريكا اللاتينية.

- *اليابان*. أدّى اليابان لفترة طويلة دور الدولة الإنمائية. فبحلول السبعينات، كانت في هذا البلد مجموعة من "رجال الأعمال والتجار من ذوي التحصيل العلمي الجيد وحكومة تركز على التحديث الاقتصادي"[17]. وعلى أثر سلسلة من الإصلاحات المتتالية، أرسيت مقوّمات الدولة الحديثة، بما في ذلك العملة الموحدة والسكك الحديدية والتعليم العام والقوانين المصرفية. وقد بنت الحكومة وشغّلت مصانع وصناعات مملوكة للدولة في قطاعات متنوّعة من القطن إلى بناء السفن. وشجعت الإنتاج المحلي عن طريق زيادة الرسوم الجمركية على الواردات من العديد من المنتجات الصناعية. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تحوّل اليابان من

بلد متلقٍ للمساعدات إلى بلدٍ مانح (أنظر الإطار 3.3).

- جمهورية كوريا. نجحت جمهورية كوريا في الفترة من 1960 إلى 1980 نجاحاً باهراً. فبعد عام 1961، حققت الحكومة موقعاً مسيطراً على طبقة رجال الأعمال من خلال سلسلة من الإصلاحات، من ضمنها إجراءات عززت التماسك في مؤسسات الدولة، مثل إنشاء مجلس التخطيط الاقتصادي، إلاّ أنها ركزت على ضبط التمويل. وتجنبت أيضاً حصر سياسات الدولة بتقديم الدعم. وفيما بعد، اكتسبت الدولة القدرة على توجيه التحول من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة ترويج الصادرات[18].

واتبعت دول صاعدة أخرى من الجنوب سياسات مماثلة. فقد تشاركت الحكومات مع القطاع الخاص لتطوير الميزة النسبية في معظم القطاعات التي تبشر بالازدهار، مع ضمان فعالية إدارة الاقتصاد الكلي وتشجيع الابتكار. وأولت هذه الدول اهتماماً خاصاً لتوسيع الفرص الاجتماعية عن طريق تحديد أولويات السياسات، ورعاية صناعات محددة، وتعزيز التكامل بين الدولة والسوق، والالتزام بإصلاحات طويلة المدى، وتوفير قيادة سياسية قوية، والتعلم بالعمل، وتشجيع الاستثمار العام.

تحديد أولويات السياسات

من أولى مهام الدولة الإنمائية تصحيح أولويات السياسات، الذي يفوق في الأهمية تصحيح الأسعار. فالسياسات يجب أن يكون محورها الإنسان، وأن تسعى إلى توسيع الفرص، وتأمين الحماية من الانتكاسات ولوضع السياسات والأولويات الصحيحة، لا بدّ من أن تكون عملية صنع السياسات صحيحة أيضاً. فالمؤسسات الحاكمة والسياسات ترتبط ارتباطا عميقاً لا ينفصم؛ إذ لا يمكن أن ينجح أيّ منهما دون الآخر. ومن المهم أن يدير عمليات وضع السياسات أشخاص ملتزمون يعملون في إطار هياكل حكومية متجاوبة وفعّالة. وتتغير السياسات أيضاً في مختلف مراحل التنمية، ففي المراحل الأولى، مثلاً، يعطي العديد من البلدان الأولوية لتوفير فرص العمل والحد من الفقر.

- *إندونيسيا*. منذ منتصف السبعينات وبفضل عائدات الثروة النفطية المكتشفة حديثاً، جمعت إندونيسيا بين التصنيع بهدف إحلال الواردات، والتركيز على التنمية الزراعية والريفية (الإطار 3.4). وأدّت استراتيجية النمو المتوازن هذه إلى زيادة الطلب على القوى العاملة، وإلى الحد من البطالة وزيادة الأجور الحقيقية[19]. وفي منتصف الثمانينات، عندما بدأت عائدات النفط تتراجع، تحوّلت إندونيسيا من إحلال الواردات إلى التصنيع الموجه إلى الخارج، جاذبة القوى العاملة الفائضة من الزراعة للعمل في الصناعة لقاء أجور أفضل. وبحلول أوائل التسعينات، عندما استنفد المعروض من القوى العاملة الفائضة، استمر خفض الفقر بوسائل أهمها الزيادات في الأجور. وهكذا كان لكل

من أولى مهام الدولة الإنمائية تصحيح أولويات السياسات، الذي يفوق في الأهمية تصحيح الأسعار. فالسياسات يجب أن يكون محورها الإنسان، وأن تسعى إلى توسيع الفرص، وتأمين الحماية من الانتكاسات

الإطار 3.3

أكيهيكو تاناكا (Akihiko Tanaka)، رئيس الوكالة اليابانية للتعاون الدولي

اليابان والتعاون الثلاثي

شهدت الأعوام الأخيرة تطوّرًا سريعاً في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، في ظل الأداء الاقتصادي القوي للبلدان الصاعدة. وقد تجاوز هذا التعاون دوره التقليدي المكمّل للتعاون بين الشمال والجنوب، فأصبح مصدراً لا غنى عنه لتبادل المعرفة والابتكار للكثير من البلدان النامية.

وللتعاون بين بلدان الجنوب وللتعاون الثلاثي أربع مزايا وفضائل رئيسية، التشارك في الفوائد المتراكمة من تبادل المعرفة والخبرات بين الأقران لإيجاد حلول أكثر فعّالية، وتبادل التكنولوجيا والخبرات المناسبة التي يمكن أن يعزز التقارب مع أهداف التعاون بين الشمال والجنوب، واحترام صاحب الملكية بحيث يكون الجنوب في مركز القيادة، واحتمال تحوّل البلدان النامية بسرعة إلى بلدان مانحة جديدة.

وأدرك اليابان من زمن بعيد يعود إلى عام 1975 قيمة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وأطلق برنامج تدريب ثلاثي واسع النطاق. فاليابان اتبع مسارًا إنمائيًا مشابهًا للمسار الذي تسير عليه بعض البلدان الصاعدة اليوم، وبعد أن كان في بادئ الأمر متلقياً صافياً للمساعدات الخارجية، أصبح يضطلع بدور مزدوج لعدد من الأعوام، إذ تحوّل إلى بلد متلقٍ لمساعدات المانحين وبلد مانح ناشئ، قبل أن يتحوّل إلى بلد مانح، وأول بلد من آسيا عضو في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 1964.

وقد أدى هذا المسار الإنمائي إلى اقتناع اليابان بأن تبادل الخبرات الإنمائية والمعرفة والتكنولوجيا المناسبة بين البلدان النامية يمكن أن يؤدي دوراً مفيداً جداً في التعاون الإنمائي، ولهذا يستحق الدعم من الجهات المانحة.

ومن أبرز الأمثلة على التعاون الثلاثي التعاون بين البرازيل واليابان وموزامبيق. فقد ساعد اليابان البرازيل على تنمية منطقة السافانا الإستوائية فيها، المعروفة باسم سيرادو، بحيث أصبحت أكبر منتج لفول الصويا وغيره من المنتجات الزراعية. ووسّع البلدان إطار هذا التعاون إلى موزامبيق لتنمية منطقة السافانا الشاسعة فيها.

والتحدي الآن هو توسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بحيث يصبح مركزيًا في نهج التعاون الإنمائي، وتجنب الممارسات التي تؤدي الى تجزئة المعونة بين عدد متزايد من الجهات الفاعلة في التنمية.

الإطار 3.4

الاستثمار في الزراعة

يمكن أن يكون للاستثمارات الاستراتيجية في القطاع الزراعي دور في عملية التحوّل. فازدياد كمية المحاصيل لا يؤدي إلى تحسين سبل عيش المزارعين فحسب، بل يزيد الطلب على السلع والخدمات في المناطق الريفية، ويتيح مزيداً من الفرص للتنمية الاقتصادية. ويمكن أن يؤدي أيضاً إلى انخفاض في أسعار المواد الغذائية[2]، ويحدّ من حصة الإنفاق على الغذاء من مدخول الأسر المعيشية ويخلق أسواقاً لقطاعات أخرى من الاقتصاد.

والبحوث الزراعية هي سلعة عامة، لا تحظى بتمويل كافٍ من القطاع الخاص. ونتيجة لذلك يمكن للحكومات أن تقدم مساهمات مفيدة في هذا المجال. وتبين دراسات أجريت مؤخراً على بضعة بلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أن زيادة الإنفاق الحكومي على الزراعة تسهم في تعزيز النمو. وتتضح فعالية الإنفاق على الأبحاث عند فصل الإنفاق الزراعي على الأبحاث عن الإنفاق الزراعي على غير الأبحاث. ومن المفيد أيضاً توفير سلع عامة أخرى، مثل خدمات الإرشاد الزراعي وأنظمة الري.

ولدى الصين أكبر نظام للبحث والتطوير الزراعي في العالم. وتتركز أبحاثها في هذا المجال في الأكاديمية الصينية للعلوم الزراعية والجامعات والأكاديمية الصينية للعلوم، التي تشكل مجتمعة أكثر من 1,100 معهد للأبحاث. وقد أصبحت الصين اليوم رائدة في التعاون بين بلدان الجنوب وتستفيد بلدان أفريقية كثيرة الآن من الأبحاث الصينية.

وكانت التكنولوجيا الزراعية أيضاً إحدى نقاط القوة في البرازيل. ويقدر أنها في عام 2006 أنفقت 41 في المائة من مجموع إنفاق أمريكا اللاتينية على الأبحاث الزراعية. وساهم نظام الأبحاث الزراعية والابتكار فيها إلى حد كبير في زيادة كفاءة القطاع الزراعي للعامل الزراعي الواحد ما يقارب أربعة أضعاف. وقامت مؤسسة البرازيل للأبحاث الزراعية، وهي مؤسسة مملوكة للدولة، بدور فعّال في زيادة مساحة الأراضي التي يمكن استخدامها للزراعة. وطوّرت البرازيل العديد من البرامج الزراعية التي تعمل على أساس عامل الاستدامة. فكي يكون المزارعون مؤهلين للحصول على دعم الأسعار وبرامج الائتمان، ينبغي أن يلتزموا بقوانين تقسيم المناطق. ويوفر برنامج آخر، هو برنامج موديراغرو Moderagro، قروضاً للمزارعين لتحسين ممارساتهم الزراعية والحفاظ على الموارد الطبيعية. ويوفر برنامج برودوسا (Pro-dusa) قروضاً للزراعة في الأراضي ذات التربة المتدهورة، في حين يقدم برنامج بروبفلورا (Propflora) القروض لتشجيع زراعة الغابات (وخاصة شجر زيت النخيل).

المصدر: OECD 2006, 2011a; Fan and Saurkar 2006; Fan, Nestorova and Olofinbiyi 2010; Stads and Beintema 2009; World Bank 2012a.

مرحلة من المراحل نهج محوره الإنسان، وقد عُدّلت استراتيجية النمو حسب الظروف المتغيرة في كل مرحلة.

تعزيز الاستثمار العام

ركّز فكر السياسة الاقتصادية والاجتماعية التقليدي، كما أكده "إجماع واشنطن"، على وضع الأسس الاقتصادية الصحيحة كشرط مسبق للنمو الاقتصادي، بحجة أن التحسن في التنمية البشرية يأتي نتيجة للنمو الاقتصادي. غير أن نهج التنمية البشرية لا يجيز تأجيل التحسّن في حياة الفقراء. وهكذا، تكون الدولة الإنمائية التي ترعى الإنسان هي الدولة التي تعمل على توسيع نطاق عدد من الخدمات الاجتماعية الأساسية (الإطار 3.5)[20]. من وجهة النظر هذه، لا يكون الاستثمار في قدرات الأفراد، من خلال الصحة والتعليم والخدمات العامة الأخرى، ملحقاً بعملية النمو، بل هو جزءٌ لا يتجزأ منها.

ولا تتوقف فعالية الإنفاق العام على مستويات هذا الإنفاق، بل لأوجه الإنفاق العام وكفاءة تخصيصه تأثير بالغ على فعالية تقديم الخدمات العامة وتوسيع الإمكانات. وتختلف فعالية الإنفاق العام بين البلدان. ويبيّن تحليل شامل للعديد من البلدان وجود علاقة ترابط إيجابي بين نصيب الفرد من نفقات القطاع العام في الماضي في الصحة والتعليم وإنجازات التنمية البشرية في الحاضر (الشكل 3.2). فنصيب الفرد من الإنفاق العام في الماضي على الصحة يؤثر على معدلات بقاء الأطفال على قيد الحياة ومعدلات وفاة الأطفال دون سن الخامسة (الشكل 3.3). وتتوقف طبيعة هذه النتائج على مرحلة التنمية في البلد، وأيضاً على إنفاق المال في المكان الصحيح. ولذلك ينبغي للبلدان وضع ضوابط لمنع وفورات التهور في الاقتراض والإسراف في الإنفاق.

الاستثمار في قدرات الأفراد، من خلال الصحة والتعليم والخدمات العامة الأخرى، ليس ملحقاً بعملية النمو، بل هو جزءٌ لا يتجزأ منها

ودار الكثير من النقاش حول ما إذا كان الاستثمار العام يجذب الاستثمار الخاص أم يزاحمه. والواقع أن كلاً من هاتين الحالتين ممكن، وذلك بسبب اختلاف وجهات استخدام رأس المال العام في البلدان النامية. ومع انخفاض مستويات التعليم والصحة وضعف البنية التحتية في جنوب آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى مقارنة بما هي عليه في بلدان شرق وجنوب شرق آسيا ذات المستوى المرتفع في الأداء، من المنطقي القول إن الاستثمار العام، وتركيبته، يؤديان دوراً حاسماً.

- بنغلاديش. تمكنت بنغلاديش من تحقيق نمو مطّرد، بتدابير منها زيادة معدل الاستثمار العام تدريجياً، مع تجنب العجز المالي الذي ألمّ بسائر بلدان المنطقة.
- *الهند*. زادت الهند الإنفاق الحكومي المركزي على الخدمات الاجتماعية والتنمية الريفية من 13.4 في المائة في 2006–2007 إلى 18.5

الشكل 3.2

علاقة ترابط إيجابي بين قيمة دليل التنمية البشرية في الوقت الحاضر وأوجه الإنفاق العام في الماضي...

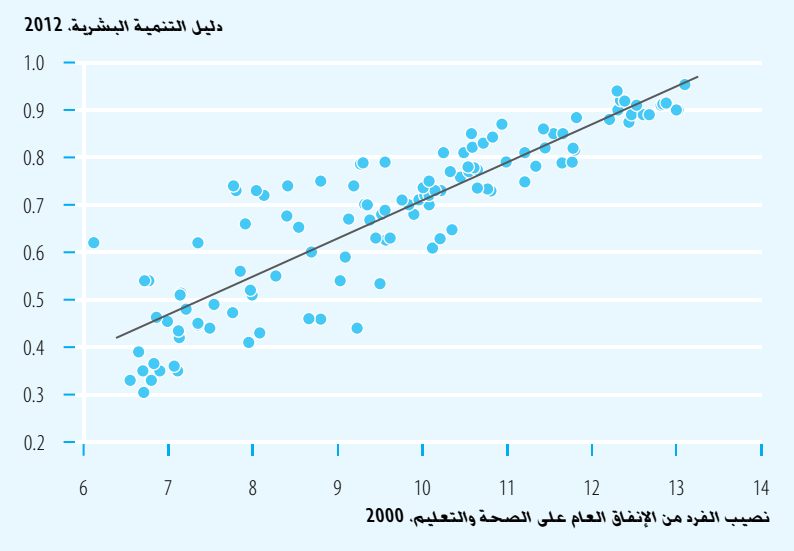

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية و(2012a) World Bank.

الشكل 3.3

بقاء الطفل على قيد الحياة في الحاضر والإنفاق العام في الماضي على الصحة

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية و(2012a) World Bank.

في المائة في 2012–2011[21]. وارتفعت حصة الخدمات الاجتماعية من مجموع الإنفاق من 21.6 في المائة في 2007–2006 إلى 24.1 في المائة في 2010–2009 وإلى 25 في المائة في 2012–2011.

احتضان صناعات معيّنة

يمكن للحكومات أن تُشجّع القطاع الخاص الملتزم بقواعد السوق فتطبق مبدأ الميزة النسبية ببعض من المرونة. وتحتضن القطاعات التي لا تزدهر بدون رعايتها بسبب شوائب السوق[22]. ومع أن هذا التوجه لا يخلو من المخاطر السياسية، إذ يعزز نزعة السعي إلى الريع والمحاباة، فقد مكّن بضعة بلدان من الجنوب من تحويل صناعات عُرفت في الماضي بعدم فعاليتها وعدم قدرتها على الصمود أمام المنافسة الأجنبية إلى قطاعات مهدت الطريق للنجاح في التصدير ما إن سارت اقتصادات هذه البلدان إلى المزيد من الانفتاح.

- *الهند.* اتبعت الهند بعد الاستقلال في عام 1947 ولعقود تلت، استراتيجية للتصنيع بهدف إحلال الواردات بقيادة الدولة. وهذه الاستراتيجية كبحت القطاع الخاص بينما منحت صلاحيات واسعة للتكنوقراط الذين سيطروا على التجارة والاستثمار، فخلقت بذلك نظاماً أصبح مع الوقت مثقلاً بالتعقيدات البيروقراطية ("ملوك الرخص")[23]. وخلال هذه الأعوام، انتهجت الدولة سياسة لبناء القدرات البشرية والاستثمار في التعليم العالي على المستوى العالمي، وربما على حساب إهمال التعليم الابتدائي. وبعد إصلاحات التسعينات، أثمرت هذه الاستثمارات إذ أثبتت الهند بمستوى فاق التوقعات قدرتها على الاستفادة من مخزونها من العمال المهرة في صناعات ناشئة في تكنولوجيا المعلومات، وأصبحت بحلول عام 2011-2012 مصدر 70 مليار دولار من مجموع عائدات التصدير. وبنت الهند أثناء أعوام الانغلاق صناعة أخرى، هي صناعة المستحضرات الصيدلانية. ولم تمنح الهند براءات اختراع للمنتجات فحسب، بل لعمليات التصنيع، ما شجع الشركات على الهندسة العكسية لتصبح رائدة في العالم في الأدوية التي لا تحمل اسماً تجارياً[24]. وتكثر القصص المماثلة عن نجاح الهند في بناء القدرات في صناعات عديدة منها صناعة السيارات والصناعات الكيميائية والخدمات، التي تخترق اليوم بقوة الأسواق العالمية.
- *البرازيل.* اختبرت البرازيل أيضاً لفترات طويلة استراتيجيات اقتصادية ذات توجه داخلي. وفي هذه الفترات، استفادت الشركات

الإطار 3.5

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى: الشمال يلتقي بالجنوب

يربط بين الشمال والجنوب الصاعد شرق متحوّل. وتبلغ حصة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى 5 في المائة من مجموع سكان العالم ومن مجموع ناتجه. وتوفر خبرة الشرق في إدارة التحول السريع من الاقتصاد الذي يخضع للتخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، الكثير من العبر المفيدة لتوجيه سياسات البلدان النامية في مناطق أخرى. وقد بدأت المرحلة الأولى من التحول بانخفاض حاد في مستويات المعيشة والتنمية البشرية. وبينما تمكن كل بلد من استرداد عافيته لاحقاً في ظروف سياسية واقتصادية مختلفة، تؤكد التجربة أهمية التكامل الاجتماعي والدور المسؤول للدولة.

وقد أظهر تقرير التنمية البشرية الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة لعام 2011 وجود علاقة ترابط سلبية بين دليل التنمية البشرية ومقاييس الإقصاء الاجتماعي في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وأشار إلى أن المتغيرات الاقتصادية لا تمثل سوى أقل من ثلث المخاطر التي تساهم في إقصاء الفرد، وأوضح ارتفاع معدّل الإقصاء الاجتماعي بالعمل غير النظامي، والفساد، وطول الإجراءات المطلوبة لتأسيس الأعمال. وبما أن التشغيل يسهم في التكامل الاجتماعي، أشار التقرير إلى أهمية وجود مؤسسات فاعلة في سوق العمل تقدم الخدمات للجميع. والعبرة التي يمكن استقاؤها من عقدين من التحول هي في أهمية الدور الذي تؤديه الدولة في خلق البيئة الملائمة لتحقيق نمو شامل وبناء مجتمعات شاملة للجميع. وقد تترتب على المجتمعات كلفة باهظة على المدى الطويل نتيجة لتخلي الدولة فجأة عن مسؤوليتها، أو الإصرار على خصخصة جميع الشركات المملوكة للدولة. ولكن الاحتفاظ بهذه المسؤوليات لا يعني إبقاء الهياكل القديمة على حالها. فالإصلاحات الرامية إلى تعزيز شفافية المؤسسات الوطنية ومساءلتها والحدّ من الفساد ضرورية لتحسين نوعية الحكم وكفاءة الحكومات.

وقد أصبح العديد من بلدان المنطقة الآن أعضاء فاعلين في الاتحاد الأوروبي. وأصبحت هذه البلدان أيضاً إلى جانب الاتحاد الروسي وتركيا وكازاخستان وكرواتيا جهات مانحة جديدة. وفي عام 2011، تجاوزت مساهمات هذه البلدان في المعونة أربعة مليارات دولار. والجهات المانحة الناشئة تنشط أيضاً في تبادل المعرفة في إطار ثنائي أو ثلاثي مع بلدان يجمعها بها تراث مشترك أو بلدان أخرى. ففي الأعوام الأخيرة، شاركت رومانيا تجربتها في إجراء انتخابات مع تونس ومصر، وساعدت بولندا العراق على تطوير مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم، وتعاونت الجمهورية التشيكية مع أذربيجان في تقييم الآثار البيئية، وقدّمت سلوفاكيا المساعدة لجمهورية مولدوفا والجبل الأسود في إدارة المالية العامة.

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، UNDP 2011b.

الفردية من أسواق محلية كبيرة ولم تُشجّع على التصدير والمنافسة في الأسواق العالمية. وعندما شُجّعت على ذلك، كان بوسعها الاعتماد على قدرات بنتها طوال عقود من الزمن. فقد أصبحت شركة إمبراير (Embraer)، مثلاً، الآن أكبر منتج في العالم للطائرات التجارية الإقليمية التي يصل عدد مقاعدها إلى 120 مقعداً[25]. كما نمت أيضاً في كنف الملكية العامة صناعات البلاد من الصلب والأحذية، ورافق هذا النمو أنشطة في البحث والتطوير دعمت قدرات الابتكار المحلي.

إعطاء الأولوية لخلق فرص العمل

يمكن للسياسات العملية التي تهدف إلى خلق فرص عمل آمنة ومجزية أن تعزز الرابط بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. وتشير أدلة من آسيا إلى أن البلدان التي سجلت معدلات نمو مرتفعة وإنجازات في مكافحة الفقر في آن معاً حققت أيضاً تحسّناً سريعاً في التشغيل. وينطبق ذلك على تايلند وماليزيا في السبعينات، وإندونيسيا والصين في الثمانينات، وفييت نام والهند في التسعينات[26]. وفي الواقع، تمكن الجيل الأول من الاقتصادات السريعة النمو الآسيوية في مقاطعة تايوان الصينية وسنغافورة وجمهورية كوريا وهونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة) من زيادة فرص التشغيل بنسبة تتراوح بين 2 في المائة و6 في المائة سنوياً قبل فترة التسعينات، في ظل ارتفاع في الإنتاجية والأجور. وفي الكثير من الحالات، تكرس هذا النمط من النمو بفعل المشاريع الزراعية الصغيرة، كما في مقاطعة تايوان الصينية، وبفعل القطاعات الصناعية الموجهة نحو التصدير التي تعتمد على كثافة الأيدي العاملة في سنغافورة وجمهورية كوريا وهونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)[27].

وفي نجاح بعض البلدان الآسيوية، مثل جمهورية كوريا ولاحقاً تايلند، دروس للاقتصادات الأقل نمواً، خاصة في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى. فالبلدان الآسيوية تمكنت من استحداث فرص العمل بمعدل أسرع بمرتين إلى ثلاث مرات عندما كانت على مستوى إنمائي مماثل لمستوى البلدان الأفريقية اليوم. وبينما ازدادت القوى العاملة في أفريقيا على مدى الأعوام العشرة الماضية بمعدل 91 مليون نسمة، لم تدخل إلى القطاعات المدفوعة الأجر أكثر 37 مليون فرصة عمل[28]. باعتماد سياسات حكومية فاعلة في القطاعات الفرعية التي تستوعب أعداداً كبيرة من القوى العاملة في التصنيع والزراعة، وكذلك في تجارة التجزئة وقطاع الفنادق والبناء، من المتوقع أن تستحدث أفريقيا نحو 72 مليون فرصة بحلول عام 2020، أي ما معدله 18 مليون فرصة إضافية على مستويات الزيادة الحالية[29]. وتتطلب مثل هذه السياسات

المرونة في تطبيق مبدأ الميزة النسبية مكّنت بضعة بلدان من تحويل صناعات عُرفت في الماضي بعدم فعاليتها وعدم قدرتها على الصمود أمام المنافسة الأجنبية، إلى قطاعات مهدت الطريق للنجاح في التصدير ما إن سارت اقتصادات هذه البلدان إلى المزيد من الانفتاح

استثمارات في تعليم الشباب وتدريبهم، وأيضاً استثمارات في البنية التحتية تدعم عملية التنويع الاقتصادي وتؤدي إلى إزالة العقبات التي تعترض ريادة المشاريع في القطاع الخاص، مثل النقص في التمويل وعدم المرونة في الأنظمة[30].

- *موريشيوس*. تحظى البلدان التي لا تزال في مستوى متدنٍ نسبيًا في التصنيع بإمكانيات أكبر لتحقيق النمو الذي يعتمد على كثافة الأيدي العاملة. وفي تحليل لأداء موريشيوس على مدى عقدين من الزمن، خلصت دراسة إلى أن فرص العمل الجديدة وتراكم رأس المال شكلت 80 في المائة من النمو الاقتصادي السنوي خلال العقد الأول (1990-1982)[31]. وانخفض معدّل البطالة من 20 في المائة إلى أقل من 3 في المائة، مع تزايد فرص العمل بنسبة 5.2 في المائة سنوياً. غير أن النمو الاقتصادي في العقد الثاني (1999-1991) لم يكن يحركه تراكم رأس المال، بقدر ما يحركه نمو إنتاجية العمال نتيجة للاستثمار في القدرات البشرية[32].
- *بنغلاديش*. يعزى الإسراع في الحد من الفقر في التسعينات مقارنة بالثمانينات[33] إلى زيادة الصادرات من القطاعات التي تستوعب أعداداً كبيرة من القوى العاملة (مثل الملابس ومصائد الأسماك) وزيادة التشغيل في القطاع الريفي غير الزراعي (الصناعات الصغيرة والمنزلية والإنشاءات وغيرها من الخدمات غير القابلة للتداول التجاري). غير أن الحافز لم يأتِ من تحسين الإنتاجية في هذا القطاع بل من ارتفاع الطلب بفعل زيادة إنتاج المحاصيل وتدفق التحويلات المالية ونمو الصادرات[34].
- *رواندا*. لا تأتي زيادة فرص العمل دائماً من الصناعات التحويلية الموجهة إلى التصدير. فقد كان قطاع الخدمات السياحية مصدر الزيادة في فرص العمل في رواندا على مدى العقد الماضي، إذ تجاوزت عائدات هذا القطاع، الذي يوظف قرابة 75,000 شخص، عائدات تصدير البن والشاي[35].
- *أوغندا*. أسهم ارتفاع النمو في أوغندا في التسعينات في الحد من الفقر، وذلك على أثر نمو الدخل في الزراعة التي استوعبت أعداداً كبيرة من القوى العاملة، وخصوصاً في قطاع المحاصيل النقدية التي أنعشتها الأسعار العالمية وتحسن الظروف التجارية للزراعة[36].
- *تايلند*. تستطيع البلدان النامية التي تنعم بأراضٍ صالحة للزراعة استحداث فرص عمل مستقرة في الزراعة، على الرغم من انخفاض حصة هذا القطاع من مجموع الناتج مع الوقت. هذا هو الحال في تايلند، حيث كان نمط التشغيل في الستينات شبيهاً بنمط التشغيل في الكثير من بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى اليوم. ومع أن تايلند أصبحت قوة صناعية فيما بعد، لا تزال تستحدث ملايين فرص العمل في قطاعات غير صناعية، مثل تجارة التجزئة وقطاع الفنادق والبناء وكذلك في الزراعة التجارية حيث ازداد عدد فرص العمل المستقرة من 519,000 في عام 1960 إلى حوالى 3 ملايين فرصة في عام 2008. وفي التسعينات فقط، تمكنت تايلند من زيادة مجموع فرص العمل المستقرة بنسبة 11 نقطة مئوية (كما فعلت البرازيل بين عامي 1970 و1988)[37].
- *إندونيسيا*. برزت إندونيسيا قبل الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997 بالقدرة على تحقيق نمو تميّز بكثافة فرص العمل. وقد ازدادت الأجور الحقيقية لعقدين من الزمن قبل الأزمة بمعدل سنوي بلغ 5 في المائة. وبين عامي 1990 و1996، ازداد التشغيل في القطاعات غير الزراعية النظامية وحدها من 28.1 إلى 37.9 في المائة من مجموع القوى العاملة، وانخفضت حصة القوى العاملة في الزراعة من 55.1 إلى 43.5 في المائة[38]. وفي مرحلة ما بعد الأزمة، عندما تبدّدت بعض مكاسب التنمية، بقيت الزيادة التناسبية في الفقر عند المستوى الأدنى بين العمال الزراعيين[39].

وفي الأمثلة المذكورة دليل على أن البلدان نادراً ما تشهد أنماط نمو تكون لصالح الفقراء على مدى عقود متتالية. ومن أسباب ذلك أن التحول في التنمية هو مرادف للتغير في هيكل الإنتاج، وأن القدرة على توليد فرص العمل تختلف بين قطاع وآخر. فالوظائف الماهرة والوظائف غير الماهرة، مثلاً، تتطلب مزيجاً مختلفاً من العناصر المتكاملة، مثل التعليم النظامي والتدريب الخاص بصناعات محدودة. والنقطة الأهم هي أن السياسات الموجهة نحو التنمية البشرية تتطلب نمواً وزيادة في الفرص. ولذلك ينبغي للدول الإنمائية أن تتنبه إلى أن طبيعة النمو (وكثافة استخدام القوى العاملة في قطاعات تحرك النمو) تتغيّر مع تحول الاقتصاد، والمطلوب هو مواكبة هذا التغيّر باستثمارات مجدية في مهارات الأفراد.

ينبغي للدول أن تتنبه إلى أن طبيعة النمو (وكثافة استخدام القوى العاملة في قطاعات تحرك النمو) تتغيّر مع تحول الاقتصاد، والمطلوب هو مواكبة هذا التغيّر باستثمارات مجدية في مهارات الأفراد

أوجه التكامل ما بين الدولة والسوق

الإخفاق يمكن أن يصيب الأسواق كما الحكومات، لكنّ يمكن الاستعاضة عن هذا الإخفاق بالتكامل إذا عملت الحكومات والأسواق معاً. فمهمة التقدم الإنمائي لا يمكن تركها للأسواق وحدها، لأن الأسواق قد تخفق في هذه المهمة، بل قد لا تكون موجودة على الإطلاق في المراحل الأولى للتنمية. وقد اعتمدت معظم الدول الإنمائية الناجحة سياسات صناعية تعزز إمكانات مساهمة القطاع الخاص في التنمية البشرية، وخاصة من خلال توليد فرص العمل في قطاعات جديدة.

- *تركيا.* أتاحت الدولة في تركيا ظروفاً اقتصادية شجعت قطاع البناء وصناعة الأثاث والمنسوجات والأغذية والسيارات، وجميعها قطاعات ذات قدرة عالية على استيعاب القوى العاملة. وهكذا تحولت سلة الصادرات التركية إلى المنتجات التي تتطلّب قدراً أكبر من التصنيع ومستوى أعلى في التكنولوجيا، وتستوعب أعداداً كبيرة من القوى العاملة الماهرة[40].
- *تونس.* منذ أوائل السبعينات، اعتمدت تونس على الحوافز المالية والضريبية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية إلى الصناعات الموجهة نحو التصدير، وخاصة إنتاج الملابس[41]. وأدّت أشكال مختلفة من العلاقات بين قطاع الأعمال والحكومة إلى تطوير مستوى الصناعة وإنشاء تجمعات صناعية. فأصبحت تونس اليوم من البلدان الخمسة الأولى التي تصدّر ملابس إلى الاتحاد الأوروبي[42]، وهي تتمتع بالقدرة على تصدير خدمات صحية من خلال توفير العلاج لزوار من بلدان مجاورة، بقيمة تعادل ربع إنتاج القطاع الخاص في الصحة في تونس[43].
- *شيلي.* بعد العودة إلى الديمقراطية في التسعينات، شجعت شيلي الاستثمار والتطوير التكنولوجي في قطاعات تملك فيها ميزة نسبية. وقدمت الدعم المادي لتشكيل وتشغيل اتحادات بين شركات خاصة وجامعات لتشجيع الابتكار، وعملت في أنشطة أخرى تعزز الابتكار[44].

الالتزام بالتنمية والإصلاح على المدى الطويل

التحول الدائم والمستمر هو عملية طويلة الأمد تتطلب من البلدان العمل على وضع نهج ثابت ومتوازن في التنمية. وقد تبدو بعض الحلول التقنية أو الإدارية، حلولاً سريعة مناسبة، لكنها تبقى حلولاً غير كافية بحد ذاتها.

- *الصين.* شهدت الصين منذ الإصلاحات الموجهة نحو السوق في أواخر السبعينات مجموعة "معقدة ومتشابكة من التغييرات: من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق؛ ومن الريفي إلى الحضري، ومن الزراعة إلى الصناعة التحويلية والخدمات؛ ومن أنشطة اقتصادية غير نظامية إلى أنشطة اقتصادية نظامية؛ ومن مجموعة مجزأة من الاقتصادات القروية التي تتمتع بمستوى من الاكتفاء الذاتي إلى اقتصاد أكثر تكاملا، ومن الاقتصاد المنعزل عن العالم إلى قوة تجارية دولية"[45]. وقد تطلب حجم هذه التغييرات الجذرية دولة ملتزمة تنطلق من رؤية طويلة الأمد لبناء المؤسسات والقدرات اللازمة. وقد عمدت القيادة إلى الاستعاضة عن الحرس القديم، الذي كان يتوقع أن يقاوم التغيير، بأجهزة حكومية أصغر سناً وأكثر انفتاحاً وأفضل تعليماً. وبحلول عام 1988، كان 90 في المائة من المسؤولين على مستويات فوق مستوى المقاطعات معيّنين منذ عام 1982[46]. ولا يزال بناء القدرات من الأولويات، ومستوى تعليم المسؤولين يرتفع باستمرار. وأعدّت الأجهزة الحكومية الصينية انطلاقاً من التوجه نحو تحقيق النتائج الفعلية، بحيث ترتبط إمكانات الارتقاء في المهنة بتحقيق الأهداف الرئيسية للتقدم والتحديث الاقتصادي على مستوى البلد[47].

تحتاج الدول الإنمائية التي ترعى الإنسان إلى قيادة سياسية قوية تلتزم بالمساواة والاستدامة

والقيادة الفعّالة تصوّب أهداف واضعي السياسات على المدى الطويل وتتيح لعموم السكان تقدير عمل الدولة في تعزيز القدرات الفردية والاندماج الاجتماعي من أجل التنمية البشرية. ويتطلب ذلك اتباع نهج متوازن في التنمية واكتساب القدرة على تحويل الأزمات إلى فرص يُستفاد منها لتنفيذ إصلاحات اقتصادية جذرية.

- *البرازيل.* في بداية تحول البرازيل إلى دولة إنمائية (عام 1994)، كانت الحكومة قد نفّذت إصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي لكبح التضخم من خلال "خطة ريال"، وأتمت تحرير التجارة الذي بدأته في عام 1988 بتخفيض التعريفات الجمركية وإزالة القيود الأخرى[48]. وتبع ذلك انفتاح تجاري وسياسة نقدية ومالية حكيمة، وكذلك برامج

اجتماعية مبتكرة أدّت إلى الحد من الفقر وتقليص الفوارق في الدخل.وفي المجتمعات الكبيرة والمعقدة، من البديهي أن تكون نتائج أي سياسة غير مؤكدة. لذلك تحتاج الدول الإنمائية إلى توجه عملي، يمكنها من اختبار مجموعة من النُهج المختلفة.

- *الصين.* كان الإصلاح والانفتاح في الصين نتيجة لاختيار حكيم، في أواخر السبعينات لتخفيف القيود على مشاركة السكان في القرارات الاقتصادية. لكن الابتكارات المؤسسية التي أجريت لدعم التحول في الصين كانت أشبه بنهج دنغ شياو بينغ التدرجي الحذر الذي عبّر عنه بمقولته الشهيرة "كمن يعبر النهر بتلمس الحجارة"[49]. فبين عامي 1979 و1989، كان ما لا يقل عن 40 في المائة من القوانين والأنظمة الوطنية في الصين ساريًا على سبيل الاختبار. وسمحت المجموعة الأولى من الإصلاحات الزراعية للمزارعين باستئجار أراضٍ وتقديم حصة من الإنتاج بأسعار ثابتة إلى الدولة وبيع الفائض. وبعد ذلك، جاء التوسع في مشاريع البلدات والقرى[50]. ويتصف النهج التدرجي في الصين بتوجّه عملي اتّبعته القيادة. وربّما من دوافع هذا التوجه العملي أيضًا إدراكهم استحالة التخطيط للتحوّل، وخيبة الأمل من نظام التخطيط برمته.

المحرك 2: اختراق الأسواق العالمية

مع التقدّم في التنمية تتجه البلدان إلى إزالة الحواجز أمام التجارة، وتسير إلى المزيد من الانفتاح

من العناصر المشتركة بين بلدان الجنوب السريعة النمو بناء قدرات الأفراد، وتعزيز كفاءات الشركات، ودخول الأسواق العالمية. وهكذا استطاعت هذه البلدان أن تحصل على عناصر الإنتاج الوسيطة والسلع الرأسمالية بأسعار تنافسية عالمياً، وأن تستقطب قدرًا كبيرًا من الدراية والتكنولوجيا الأجنبية لتبيعها في الأسواق العالمية[51]. وقد اتبعت البلدان الحديثة العهد بالتصنيع جميعها استراتيجية "استيراد ما يعرفه باقي العالم وتصدير ما يريده"[52]. والواقع أن البلدان التي نجحت في التنمية برفض التجارة الدولية أو تدفقات رأس المال الطويلة المدى هي قليلة جداً؛ وقليلة أيضاً البلدان التي حققت نمواً مطرداً من غير أن تزيد نسبة التجارة إلى الناتج.

وما من دليل على أن الاقتصادات ذات التوجه الداخلي كانت أسرع تقدما في فترة ما بعد الحرب من الاقتصادات التي توجهت نحو الانفتاح[53].

وذلك لا يعني أن البلدان يمكن أن تنطلق في النمو بمجرد إزالة الحواجز أمام التجارة والاستثمار. فقد زعمت بعض الدراسات الرائجة التي أجريت في التسعينات على بلدان عديدة أن الانفتاح السريع يؤدي تلقائياً إلى ارتفاع النمو الاقتصادي. وسرعان ما اكتُشف لاحقاً أن هذه الدراسات تشكو من نقائص منهجية كبيرة[54]. فلا يمكن تقييم النمو على أساس متوسطات التعرفة الجمركية والحواجز غير الجمركية[55].

وقد بيّنت التجارب الإنمائية الواقعية من الجنوب أن عملية التنمية تتطلب مزيجًا دقيقاً من السياسات[56]. فالمرجح أن التقدم الناجح والمطّرد هو نتيجة لاندماج تدريجي في الاقتصاد العالمي يجري على مراحل، وينطلق من الظروف الوطنية، ويرافقه استثمار في الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية[57]. وتؤكد دراسات أجريت على المستوى القطري أن المطلوب هو مجموعة متكاملة من الإجراءات تتفاعل فيها الإصلاحات على مستوى التجارة وسعر الصرف، والسياسات المالية والنقدية والمؤسسية[58]. وخلُصت دراسة صدرت حديثًا إلى أن أهمّ المنافع تأتي نتيجة لتحرير التجارة ضمن إطار واسع من الإصلاحات. فبين عامي 1950 و1998، أي في فترة ما بعد تحرير التجارة، تفوّقت البلدان التي عملت بهذا النهج على غيرها بواقع 1.5 من النقاط المئوية في معدّل النمو، و1.5-2 من النقاط المئوية في معدّل الاستثمار، و 5 نقاط مئوية في نسبة التجارة إلى الناتج[59].

ومع التقدّم في التنمية تتجه البلدان إلى إزالة الحواجز أمام التجارة، وتسير إلى المزيد من الانفتاح[60]. والتحليل الذي أجراه مكتب تقرير التنمية البشرية للعلاقة بين التغير في الانفتاح التجاري والتحسن النسبي في قيمة دليل التنمية البشرية بين عامي 1990 و2010 يدعم هذا الاستنتاج (الإطار2.1). فالبلدان التي سارت إلى مزيد من الانفتاح التجاري لم تحقق جميعها تحسناً كبيراً في قيمة دليل التنمية البشرية نسبة إلى أقرانها. أما البلدان التي حققت تحسناً كبيراً في قيمة دليل التنمية البشرية تمكنت بمجملها من زيادة نسبة التجارة إلى الناتج أو أنشأت شبكة من العلاقات التجارية مع مختلف أنحاء العالم ذات قيمة ثنائية كبيرة. وفي عينة من 95 بلداً

ناميـاً واقتصـادات تمـر فـي مرحلـة انتقاليـة، كان متوسـط الزيـادة فـي التجـارة نسـبة إلـى الإنتـاج فـي البلـدان التـي شـهدت تحسـناً سـريعاً فـي دليـل التنميـة البشـرية بيـن عامـي 1990 و2012 أعلـى بنحـو 13 نقطـة مئويـة مـن النسـبة التـي سـجلتها البلـدان التـي حققـت تحسـناً أقـل فـي دليـل التنميـة البشـرية.

وقـد ورد فـي الإطـار 2.1 أن البلـدان التـي حققـت تحسـنًا كبيـرًا فـي قيمـة دليـل التنميـة البشـرية علـى مـدى العقديـن الماضييـن، أصبحـت جميعهـا تقريبـاً أكثـر اندماجـاً فـي الاقتصـاد العالمـي. ويعيـد الجـدول 3.2 تأكيـد ذلـك فـي حالـة مجموعـة مـن بلـدان تناولهـا هـذا الفصـل وحققـت تنميـة بشـرية مرتفعـة ونجحـت فـي اسـتغلال الفـرص التـي تتيحهـا العولمـة، إذ زادت حصتهـا مـن الصـادرات فـي الأسـواق العالميـة بيـن عامـي 1990 و2010. والاسـتثناء الوحيـد فـي هـذه المجموعـة هـو موريشـيوس، وهـي مـن أوائـل بلـدان الجنـوب التـي اتبعـت اسـتراتيجية إنمائيـة موجهـة نحـو التصديـر. فقـد بلغـت صادراتهـا إلـى الأسـواق العالميـة أعلـى معـدل لهـا فـي عـام 2001[61]. أمـا البلـدان التـي تضـمّ أعـداداً أكبـر مـن السـكان، فعمّقـت اندماجهـا فـي الاقتصـاد العالمـي، وسـرّعت التنويـع الهيكلـي فـي الصناعـات التحويليـة والخدمـات، وزادت الإنتاجيـة الزراعيـة، فتمكنـت مـن انتشـال مئـات الملاييـن مـن البشـر مـن براثـن الفقـر فـي غضـون بضعـة عقـود.

اندماج تدريجي على مراحل

بـدلاً مـن الانفتـاح السـريع والمفاجـئ علـى الأسـواق العالميـة، عمـدت بعـض البلـدان التي حققت نجاحـاً، إلى الانفتاح التدريجي، حسب متطلّبات الأوضاع المحلية.

- *الصين.* كان يمكـن للانفتـاح السـريع فـي الصيـن أن يـؤدي إلـى إغـلاق مؤسسـات الدولـة دون أن يـؤدي إلـى اسـتحداث أنشـطة صناعيـة جديـدة. لذلـك عمـدت الدولة إلى تنفيذ إصلاحـات تدريجية. وبهـدف جـذب الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر وخلـق فـرص العمـل، وتشـجيع الصـادرات، أنشـأت الدولـة مناطـق اقتصاديـة خاصـة أكثرهـا فـي المناطـق غيـر المكتظـة بالسـكان[62]. وفـي الوقـت نفسـه، عـززت الصيـن كفـاءات عمالهـا وشـركاتها، إذ فرضـت شـروطاً تقضـي بـأن تدخـل الشـركات الأجنبيـة فـي مشـاريع مشـتركة مـع الشـركات المحليـة، أو تنقـل التكنولوجيـا أو تسـتوفي متطلبـات ارتفـاع المحتـوى المحلـي فـي الإنتـاج. وأصبحـت الصيـن بحلـول أوائـل التسـعينات مسـتعدة لتوسـيع علاقاتهـا الخارجيـة والاسـتفادة مـن اسـتثماراتها فـي مجالـي الصحـة والتعليـم خـلال السـتينات والسـبعينات، والاعتمـاد علـى الكفـاءات التـي اكتسـبها حديثـاً المزارعـون والشـركات. وكانـت الصيـن بيـن عامـي 1993 و1996 بالفعـل مقصـداً لأكثـر مـن 10 فـي المائـة مـن حركـة الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر فـي جميـع أنحـاء العالـم[63]. وتضاعفـت نسـبة تجارتهـا إلـى الناتـج المحلـي الإجمالـي، إذ ارتفعـت مـن 21.7 فـي المائـة فـي عـام 1980 إلـى حوالـى 42 فـي المائـة فـي الفتـرة مـن 1993 إلـى 1994. وبحلـول عـام 2011، أتمـت عشـرة أعـوام مـن العضويـة فـي منظمـة التجـارة العالميـة، وتفوقـت علـى ألمانيـا وحلـت محلهـا فـي المرتبـة الثانيـة فـي تصديـر السـلع والخدمـات فـي العالـم[64].
- *الهند.* بـدأت الإصلاحـات الداخليـة فـي منتصـف الثمانينـات ووسـعتها عقـب أزمـة المدفوعـات الخارجيـة فـي الفتـرة 1991-1990. وقبـل الإصلاحـات، كانـت الهنـد تفـرض حصصـاً علـى الاسـتيراد ورسـوماً جمركيـة مرتفعـة علـى السـلع المصنّعـة وتحظـر اسـتيراد المنتجـات الاسـتهلاكية المصنّعـة[65]. وركّـزت الإصلاحـات فـي المرحلـة الأولـى علـى إلغـاء أنظمـة الترخيـص للأنشـطة الصناعيـة ورفـع القيـود عـن الاسـتثمار[66].

الجدول 3.2

حصـة البلـدان التـي حققـت مسـتويات مرتفعـة فـي التنميـة البشـرية فـي مجمـوع الصـادرات العالميـة مـن السـلع والخدمـات 1990-1985 و2010-2005 (النسـبة المئويـة)

البلد	1985-1990	2005-2010
إندونيسيا	0.624	0.803
البرازيل	0.946	1.123
بنغلاديش	0.042	0.089
تايلند	0.565	1.095
تركيا	0.449	0.852
تونس	0.116	0.118
شيلي	0.232	0.420
الصين	1.267	8.132
غانا	0.029	0.041
ماليزيا	0.685	1.197
موريشيوس	0.038	0.027
الهند	0.519	1.609

ملاحظات: الأرقام هي متوسطات للفترتين 1990-1985 و2010-2005.
المصدر: World Bank (2012a).

وفي عام 1993، رفعت القيود الكمية عن السلع الرأسمالية المصنّعة، وخُفّضت الرسوم الجمركية على السلع المصنّعة بسرعة من 76.3 في المائة في عام 1990 إلى 42.9 في المائة في عام 1992، ثم خفّضت الرسوم من جديد على مدى العقدين التاليين لتصل إلى نحو 8 في المائة في عام 2009. ورفعت القيود تدريجياً عن المنتجات الاستهلاكية المصنّعة، حتى أزالتها بحلول عام 2001، أي بعد عشرة أعوام من بدء الإصلاحات. وفي عام 2010، بلغت نسبة تجارة الهند إلى الناتج 46.3 في المائة، بعد أن كانت 15.7 في المائة فقط في عام 1990[67]. وبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى معدل له عام 2008 إذ وصل إلى 3.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن كان أقل من 0.1 في المائة في عام 1990[68].

بناء الكفاءات الصناعية لدخول الأسواق العالمية

عملت بضعة بلدان على بناء الكفاءات الصناعية أثناء فترات إحلال الواردات، واستفادت منها في وقت لاحق لإمداد الأسواق الخارجية.

- *تركيا*. استقر الأداء التجاري في الثمانينات على قدرات إنتاجية بنيت في فترة ما قبل التطوّر الصناعي بهدف إحلال الواردات قبل عام 1980[69]. وارتفعت نسبة التجارة في تركيا إلى الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1990 و2010 من 32 في المائة إلى 48 في المائة، في قفزة كبيرة لبلد متوسط الدخل يملك سوقاً محلية كبيرة. وفي عام 2011، كانت أهم الصادرات التركية، من السيارات والحديد والصلب والأجهزة المنزلية والإلكترونيات الاستهلاكية، من الصناعات التي نمت في ظل الحماية التجارية.
- *جمهورية كوريا*. عندما دخلت جمهورية كوريا واقتصادات أخرى في شرق آسيا في مرحلة في إحلال الواردات من السلع الاستهلاكية، لم تقم بحماية منتجي السلع الرأسمالية المحليين[70]. وحتى عندما كانت لديها في فترة الثمانينات وجهات نظر متباينة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، اختارت استيراد التكنولوجيا بموجب اتفاقات التراخيص وبناء العلاقات مع شركات متعددة الجنسيات. وكان الهدف هو استقطاب التكنولوجيات الأجنبية واستيعابها لبناء القدرات المحلية على المدى الطويل.
- *تايلند*. تواصل تايلند تعزيز تفوق صناعتها من خلال المشاركة في شبكات إنتاج دولية. وفي الفترة 2010-2009، بلغت قيمة صادراتها من قطع الغيار والمكونات، خصوصاً في صناعة السيارات والإلكترونيات، نحو 48 مليار دولار، أي ما يعادل ربع صادراتها من البضائع. والحكومة حريصة على تثبيت مكانة تايلند وبقيامها بدور "ديترويت آسيا"، ليس باعتبارها تجمّعاً للخدمات اللوجستية فحسب، ولكن باعتبارها أيضاً محورًا للتكنولوجيا الرفيعة يؤدي دورًا في توطيد علاقات التعاون في البحث بين الشركات والجامعات والقطاع العام[71].
- *ماليزيا*. بدأ تفوق ماليزيا في صناعة الإلكترونيات في أولى مراحل توزيع العمل على الصعيد الدولي، إذ توجهت إلى الشركات المتعددة الجنسيات في بلدان الشمال. وقد ساعدت مناطق التجارة الحرة، التي أنشئت بهدف تصنيع السلع الإلكترونية[72]، البلد على التطور بسرعة بين السبعينات والتسعينات. أمّا اليوم فيعتبر أنّ الاقتصاد الماليزي قد علق في "فخ الدخل المتوسط"، ولم يعد قادراً على منافسة المنتجات ذات الكلفة المنخفضة التي تنتجها بلدان مجاورة. كما تفتقر ماليزيا إلى المهارات اللازمة للمهام العالية الدقة في شبكات الإنتاج العالمية[73]. ويشعر المجلس الاستشاري للحكومة بقلق من أن يؤثر تباطؤ حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى ماليزيا على فرص التدرج إلى مرتبة الدخل المرتفع[74]. ولا يبدو أن سجل ماليزيا الجيد في التعليم الثانوي قد أنتج قاعدة قوية كافية لاقتصاد يحركه الابتكار: وما يعوق تقدم ماليزيا في المستقبل هو النقص في قدرات البحث والتطوير والافتقار إلى مهندسي تصميم ومهندسي عمليات وعمال إنتاج وفنيين[75].
- *إندونيسيا*. في فترة التسعينات ولتجنب التكاليف المرتفعة المرتبطة بأوجه الحماية، أسست إندونيسيا وبعض بلدان شرق آسيا مناطق تجهيز للصادرات ومخازن إيداع وأنظمة استرداد للرسوم الجمركية، وهذه جميعها تتطلب جهازاً إدارياً عالي الكفاءة. وعندما شعرت بلدان بأنها تفتقر إلى هذه القدرة، لجأت إلى نهج غير تقليدية. فلفترة معيّنة، خصخصت إندونيسيا حتى الإدارة الجمركية[76]. وبعد

عملت بضعة بلدان على بناء الكفاءات الصناعية أثناء فترات إحلال الواردات، واستفادت منها في وقت لاحق لإمداد الأسواق الخارجية

أن اجتازت الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997، أصبحت إندونيسيا في موقع بارز من حيث الإدارة الفعّالة للصادرات من السلع[77].

الاستفادة من المنتجات المتخصصة

أحد الخيارات أمام الاقتصادات الصغيرة هو الاستفادة من تسويق منتجات منتقاة متخصصة في الأسواق العالمية. وليس انتقاء المنتجات الناجحة مهمة عرضية بسيطة، بل هو في الكثير من الأحيان نتيجة لأشكال من الدعم وتسهيلات تقدّمها الدولة طوال أعوام، لتعزيز الكفاءات المتوفرة أو بناء كفاءات أخرى جديدة.

- *شيلي*. حققت الشركات في شيلي بدعم قوي من الدولة نجاحاً كبيراً في زيادة صادراتها من الأغذية الزراعية المصنّعة والمشروبات ومنتجات الغابات والأسماك. ففي الستينات، مثلاً، شهد البلد مشاريع بحث وتطوير، برعاية الدولة، في زراعة العنب لإنتاج النبيذ. كما دعمت الدولة لأعوام طويلة زراعة الغابات، وبذلت جهوداً كبيرة لتحويل مجموعة صناعات الخشب واللباب والورق والأثاث إلى قطاعات رئيسية للتصدير[78]. وساعدت المؤسسة غير الربحية، مؤسسة شيلي (Fundación Chile)، على جعل تربية سمك السلمون التجاري في البلد من أكثر القطاعات إنتاجاً في العالم[79].
- *بنغلاديش*. استفادت بنغلاديش من تشوهات السوق في التجارة العالمية للملابس[80]. ولكن هذه الفرصة لم تكن لتتاح لولا مبادرة رجال الأعمال في البلد. ففي عام 1978، وقعت شركة ديش اتفاق تعاون لمدة خمس سنوات مع شركة دايو، وهي شركة كورية، ارتبطت من خلالها بنغلاديش بالمعايير الدولية ووصلت إلى شبكة من مشتري الملابس. ودربت دايو العاملين في ديش على الإنتاج والتسويق في جمهورية كوريا. وفي غضون عام واحد، غادر ديش 115 متدرباً من بين 130 ليباشروا أعمالها الخاصة في تصدير الملابس[81]. وبحلول عام 2010، ازدادت حصة بنغلاديش من صادرات الملابس في العالم لتصبح حوالى 4.8 في المائة بعد أن كانت قربة 0.8 في المائة في عام 1990[82].
- *موريشيوس*. في ظل قلّة الأراضي الصالحة للزراعة، وتزايد عدد السكان، والإفراط في الاعتماد على سلعة أساسية واحدة (السكر)، كان على موريشيوس السعي إلى توسيع أسواقها الخارجية. فاستقطبت مصدري الملابس في آسيا المقيدين بنظام الحصص. وحتى التسعينات، كان اقتصاد موريشيوس أحد أكثر الاقتصادات خضوعاً للحمائية، لكنها سمحت بدخول عناصر الإنتاج المستوردة معفية من الرسوم الجمركية، وقدّمت حوافز ضريبية، واعتمدت المرونة في ظروف سوق العمل، فأفسحت المجال أمام دخول المرأة إلى قطاعات العمل التي تعتمد على كثافة الأيدي العاملة في مناطق تجهيز الصادرات[83].
- *غانا*. على مدى عقود، كان الكاكاو عصب الاقتصاد في غانا. وفي السبعينات وأوائل الثمانينات، كان قطاع الكاكاو على وشك الانهيار. فاستعادت غانا قدرتها التنافسية الدولية بإجراء إصلاحات بدأت في عام 1983، فخفّضت قيمة العملة، وعززت قدرة القطاع الخاص في مجالي المشتريات والتسويق، ومنحت المزارعين حصة أعلى بكثير من الأسعار المُحصّلة. وضاعف البلد بين عامي 1983 و2006 إنتاجه من الكاكاو للهكتار الواحد، وهذا القطاع اليوم هو مصدر عيش لحوالى 700,000 نسمة[84]. وعلى مدى الأعوام العشرة الماضية، سارت غانا باقتصادها إلى مزيد من التنويع فدخلت قطاع الخدمات، واليوم ينمو قطاع الاتصالات بسرعة في غانا ويزيد من قدرة المزارعين على الاتصال بمصادر المعلومات عن السوق. وأفاد مسحٌ أجري حديثاً، بأن حوالى 61 في المائة من مزارعي الكاكاو يملكون هواتف نقالة[85].

والقاسم المشترك بين الاقتصادات التي حققت اندماجاً مثمراً في العالم هو الاستثمار في البشر. فإصلاح التعرفة الجمركية، في البلد نفسه أو في البلدان الشريكة، قد يفتح للبلدان باباً على أسواق التصدير؛ وقد يحصد بعض البلدان مكاسب عاجلة أو يحقق نجاحاً عابرًا بتقليد الآخرين. غير أن العبرة التي يجب استقاؤها هي أن التنمية لا يمكن أن تستمر وتدوم ما لم تستمدّ الزخم الكافي من الاستثمار في مهارات البشر، والعمل باستمرار على تحسين نوعية المنتجات وتطوير تقنيات الإنتاج. فالبلدان التي تناولها هذا الفصل انطلقت من ظروف أولية متباينة لتصبح قدوة في حشد مواطن القوة

بعد أن اجتازت الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997، أصبحت إندونيسيا في موقع بارز من حيث الإدارة الفعّالة للصادرات من السلع

المحلية واستغلالها لجني الثمار من الفرص الخارجية التي تتيحها الأسواق العالمية.

المحرك 3: الابتكار والحزم في السياسات الاجتماعية

لا يمكن لاستراتيجيات التنمية أن تنجح دون الالتزام بتكافؤ الفرص، وإعطاء كل فرد فرصة عادلة للتمتع بثمار النمو

في الواقع الكثير مما يدلّ على أنّ الاستثمارات العامة الضخمة، التي توزّع بفعالية ليس على البنية التحتية فحسب، بل أيضاً على الصحة والتعليم، هي الطريق إلى تحقيق التنمية البشرية وإدامتها. ولا يمكن لاستراتيجيات التنمية أن تنجح دون الالتزام بتكافؤ الفرص، وإعطاء كل فرد فرصة عادلة للتمتع بثمار النمو. والواقع يزخر بحالات من بلدان عديدة تدل على أن الارتقاء بمستويات التنمية البشرية يساعد في دفع عجلة النمو الاقتصادي[86].

ولعل مدى الالتزام بتعميم التعليم، وخصوصاً تعليم الفتيات، هو اختبار فعلي لالتزام أي حكومة بتكافؤ الفرص. فالبلدان التي بلغت مستوى مرتفعاً في النمو، واستمرت عليه لأجل طويل، هي البلدان التي بذلت جهوداً كبيرة في تعليم المواطنين وبناء رأس المال البشري[87]. والاستثمار في التعليم مهم لتحسين المهارات المعرفية، التي تقاس بأداء الطلاب في اختبارات الرياضيات والعلوم[88]. غير أن فوائد التعليم لا تستمد من الاستثمار في إنتاج المهارات المتخصصة قدر ما تأتي من "التعليم للجميع"[89]. وتحسين الصحة العامة هو أيضاً مصدر دعم للنمو، إذ يسهم في تحسين إنتاجية العمال[90].

والنمو في ظل تفاقم عدم المساواة إنما يبطئ التقدم في التنمية البشرية، ويضعف التماسك الاجتماعي، ويعوق جهود الحد من الفقر. وعلاوة على ذلك، يفتقر مثل هذا النمو إلى مقوّمات الاستدامة[91]. وينبغي أن يكون الهدف دائماً هو بناء حلقة وصل بين النمو والسياسات الاجتماعية، حيث يكون النمو مصدراً لدعم السياسات الاجتماعية، وتكون السياسات الاجتماعية رافداً للنمو. وفي الكثير من الحالات، يُلاحظ أن فعالية النمو في الحد من الفقر في البلدان التي لا تسجل فوارق كبيرة في الدخل تتجاوز فعاليته في البلدان التي تسجل فوارق كبيرة في الدخل. وفعالية النمو في الحد من الفقر تتراجع أيضاً إذا ازداد توزيع الدخل تبايناً مع الوقت[92].

ويبدو أن البرازيل والصين حالة استثنائية. فعلى مدى الأعوام الثلاثين الماضية، ونتيجة لمعدلات النمو المرتفعة جداً، استطاعت الصين الحد من الفقر على الرغم من تزايد الفوارق في الدخل. واعتمدت البرازيل في أوائل الألفية الثالثة سياسات تستهدف الحد من الفقر على الرغم من انعدام المساواة في الدخل، ولو أن توزيع الدخل قد تحسّن خلال هذه الفترة.

فتحقيق المساواة، وخصوصاً المساواة ضمن الجماعة الواحدة، أو ما يعرف بالمساواة الأفقية، يساعد على الحد من الصراعات الاجتماعية. فالبلدان التي شهدت هبوطاً حاداً في النمو بعد عام 1975 هي البلدان التي تضم مجتمعات منقسمة (حسب مؤشرات عدم المساواة والتفتت العرقي)، وتعاني من ضعف المؤسسات المكلّفة بإدارة الصراعات، وتشكو من ضعف المؤسسات الحكومية وافتقارها إلى القدرات الكافية لإحلال سيادة القانون، وحماية الحقوق الديمقراطية، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي[93].

والتعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتمكين القانوني والتنظيم الاجتماعي، جميعها أدوات تتيح للفقراء المشاركة في النمو. ولكن حتى أدوات السياسة الأساسية هذه قد لا تفيد في تمكين الجماعات المحرومة، إذ لا يحظى الفقراء الذين يعيشون على هامش المجتمع بفرص للتعبير عن شواغلهم ولا تقيّم الحكومات دائما مستوى الخدمات لتتأكد من أنها تصل فعلاً للجميع[94]. وكثيرًا ما تتفاقم المشاكل الداخلية بفعل الصدمات الخارجية، ولكن تنفذ السياسات في الكثير من الأحيان في ظل ضعف القدرات المؤسسية وضعف المشاركة من المجتمع المحلي.

- *أوغندا*. في مرحلة ما بعد الصراع، نفذت أوغندا سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الكلية، تراوحت بين تخفيف الرقابة على الأسعار وأسعار الصرف وإجراء تغييرات في الشركات المملوكة للدولة والخدمة المدنية، مهدت الطريق لوضع خطة للحد من الفقر في عام 1997. وهكذا أصبحت أوغندا في عداد قلة من بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى التي تمكنت من الحد من الفقر المدقع إلى النصف قبل عام 2015، المهلة المحددة للأهداف الإنمائية للألفية، فانخفضت نسبته 56.4 في المائة في 1992-1993 إلى 24.5 في المائة في 2009-2010. لكن اتساع الفوارق في الدخل أسهم في تباطؤ الحدّ من

الفقر[95]. وفي النجاح الاقتصادي لهذه الجهود دليل على أن هذه البرامج تكون أكثر فعالية عندما تلتزم القيادة الوطنية بالحد من الفقر، خصوصاً من خلال توحيد الأهداف والنُهج بين الأجهزة الحكومية[96]. في المقابل، يمكن أن يكون لمثل هذا التقدم تأثير بالغ على شرعية القيادات والحكومات.

مجتمعات للجميع

تضمّ جميع البلدان مجموعات دينية وثقافية واجتماعية متنوّعة بدرجات متفاوتة، تتمتع عادة بمستويات متباينة في التنمية البشرية. وحتى في البلدان المتقدمة، لا تزال جماعات عرقية معيّنة تواجه التمييز في أسواق العمل[97]. وفي الكثير من الحالات، لا يقل التمييز حدّة خارج أسواق العمل، حيث يكون عاملاً لزعزعة الاستقرار. وللتمييز المزمن آثار مزمنة أيضاً. وقد أصبح ضمان القضاء على التمييز وتحقيق المساواة في المعاملة، بما في ذلك توفير برامج خاصة للفئات المحرومة، وسيلة لا غنى عنها في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وفي الجنوب، يتحدّر التباين في مستويات الإنجاز في الكثير من الحالات من أصول تاريخية أو استعمارية، حيث الفوارق، مثلاً، بين الطبقات العليا والدنيا في الهند، وبين المالاي والصينيين والهنود في ماليزيا. والرخاء الاقتصادي وحده لا يكفي للقضاء على التمييز بين الجماعات الذي يؤدي إلى عدم المساواة في الطبقة الواحدة. ولتقليص الفوارق وتصحيح أوجه الإجحاف المتوارثة من الماضي، اعتمد كل من الهند وماليزيا تدخلات مقصودة في السياسات، مثل إجراءات التمييز الإيجابي.

تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية

يمكن للدول أن تدعم النمو على المدى الطويل من خلال تأمين خدمات عامة تسهم في تكوين قوى عاملة تتمتع بالتحصيل العلمي وبالصحة الجيدة. ويساعد ذلك أيضاً على تحصين الاستقرار الوطني، والحدّ من احتمال وقوع الاضطرابات السياسية، وتوطيد شرعية الحكومات.

والمشورة التي تتلقاها البلدان النامية في بعض الأحيان بشأن السياسات تملي عليها اعتبار الإنفاق العام على الخدمات الأساسية نفقات على الكماليات لا يمكن تحملها. ولكن هذه النفقات هي على المدى الطويل، استثمارات مجزية. وليس من الضروري أن تتولى الدولة بنفسها تأمين جميع الخدمات. فسواء أتولّى تقديم الخدمات القطاع العام أم القطاع الخاص، يبقى من اللازم أن تضمن الدولة حدًا أدنى من الرعاية الصحية الأساسية والتعليم والضمان الاجتماعي للمواطنين

تأمين خدمات عامة تسهم في تكوين قوى عاملة تتمتع بالتحصيل العلمي وبالصحة الجيدة يساعد على تحصين الاستقرار الوطني، والحدّ من احتمال وقوع الاضطرابات السياسية، وتوطيد شرعية الحكومات

الإطار 3.6

المحكمة العليا في الهند تصدر حكماً تقدمياً: مقاعد للأطفال المحرومين في المدارس الخاصة

في معظم البلدان النامية تدير الحكومة غالبية المدارس، لكن الطلب على المدارس الخاصة آخذ في الازدياد بسبب إخفاقات المدارس الحكومية، حيث ضعف البنية التحتية، واكتظاظ الصفوف الدراسية، وصعوبة الحصول على أماكن، والنقص في المعلمين، وكثرة التغيب عن المدرسة. وفي بلدان كثيرة يرسل الأهل الميسورون أبناءهم إلى مدارس خاصة، فينقسم الأطفال بين مدارس عامة وأخرى خاصة، وينشأ مجتمع منقسم.

والتعليم في الهند يقدم مجانياً وإلزامياً للأطفال في الفئة العمرية 6-14 سنة. وتلتحق الغالبية العظمى من الأطفال بمدارس حكومية، خصوصاً في المناطق الريفية. أما معظم الأطفال من الأسر المعيشية الميسورة، من الطبقة الغنية والطبقة السياسية وموظفي الحكومة والطبقة الوسطى المتزايدة، فيلتحقون بالمدارس الخاصة. وفي الكثير من الحالات يرسل الفتيان إلى مدارس خاصة والفتيات إلى مدارس حكومية مجانية.

وفي إطار الجهود التي بذلتها الهند للحد من مظاهر الفصل في التعليم، فرض قانون حق الأطفال في التعليم الإلزامي المجاني الصادر في عام 2009 على المدارس الخاصة قبول 25 في المائة في صفوف طلابها، من الأسر المعيشية المحرومة في المجتمع وذات الدخل المنخفض. وفي المقابل، تُعوض الحكومة على المدارس الخاصة إما بدفع رسوم التعليم عن الطلاب أو بدفع مبلغ يعادل ما تنفقه الحكومة على الطالب الواحد في المدارس الحكومية، حسب المبلغ الأقل. واستند القانون إلى الأساس المنطقي التالي: ينبغي أن تكون المدارس مواقع للاندماج الاجتماعي؛ ينبغي ألا تعمل المدارس الخاصة بمعزل عن الدولة، فهي توفر لها الأرض وغيرها من المرافق؛ ينبغي ألا تعفى المدارس الخاصة من التزامها الاجتماعي، وتكتفي بتعليم الأطفال الذين يستطيع أهلهم دفع الأقساط؛ تخصيص حصة قدرها 25 في المائة على الأقل من مجموع طلاب المدرسة الخاصة للفئات المحرومة لأن هذه الفئات تشكل حوالى 25 في المائة من مجموع السكان.

وفي حكم تاريخي صادر في 12 نيسان/أبريل من عام 2012، ثبتت المحكمة العليا في الهند الشرعية الدستورية لهذا القانون، داعمة قرارها بما يلي:

أولاً يقضي القانون بأن تؤمن الدولة التعليم المجاني الإلزامي لجميع الأطفال من الفئة العمرية 6-14، لذلك، تملك الدولة حرية القرار بشأن كيفية تنفيذ التزامها من خلال المدارس التابعة لها أو من خلال المدارس التي تتلقى مساعدة منها أو المدارس التي لا تتلقى مساعدة. وقانون عام 2009 "محوره الطفل" وليس "المؤسسة".

ثانيًا يقتضي الحق في التعليم "اتفاقاً متبادلاً بين الدولة والأهل، حيث يتوزّع العبء بالتساوي على جميع أصحاب المصلحة في المجتمع المدني". ومن واجب المدارس الخاصة التي لا تتلقى مساعدة أن تسهم في تنفيذ التزام الدولة الأساسي بتوفير التعليم المجاني والإلزامي للفئة المحددة من الطلاب.

المصدر: Government of India 2009; Spreme Court of India 2012.

جميعـاً، حتـى يتمكنـوا مـن تحقيـق المتطلبـات الأساسـية للتنميـة البشـرية. وقـد كان للتعليـم العـام الإلزامـي الابتدائـي والثانـوي دور أساسـي فـي التنميـة البشـرية فـي أوروبـا، وكذلـك فـي بعـض البلـدان الناميـة، مثـل كوسـتاريكا.

الحصول على تعليم عالي الجودة

يرتبـط التحسّـن فـي قيمـة دليـل التنميـة البشـرية بنمو الإنفـاق العـام علـى التعليـم. ففـي المتوسـط، شـهدت البلـدان التـي يرتفـع لديهـا الإنفـاق الحكومـي علـى الصحـة والتعليـم مسـتويات تقدّم مرتفعـة فـي التنميـة البشـرية، مـع أن هـذا التقـدّم العـام قـد يحجـب تباينات محلية.

- *إندونيسيا*. فـي أعـوام الفـورة الاقتصاديـة (مـن عـام 1973 فصاعـداً)، موّلـت الحكومـة الإندونيسـية بنـاء مـدارس للتعليـم الأساسـي فـي إطـار برامـج التنميـة. وفـي العقـد التالـي ازداد الإنفـاق العـام على التعليم أكثـر مـن الضعـف.
- *الهند*. بعـد التعديـل الدسـتوري الـذي اعتمـد لجعـل التعليـم حقـاً أساسـياً لـكل طفـل، اتخـذت الهنـد خطـوات تقدّميـة للقضـاء علـى التمييـز فـي النظـام المدرسـي (الإطـار 3.6).
- *غانـا*. كانـت خطـة التطويـر المتسـارع للتعليـم لعـام 1951، التـي هدفـت إلـى توسـيع التغطيـة بالتعليـم الابتدائـي والمتوسـط، مـن أولـى المبـادرات التـي أطلقتهـا غانـا فـي عهـد الاسـتقلال. وقـد ألغيـت بموجـب قانـون التعليـم لعـام 1961 رسـوم التعليـم الابتدائـي، بحيـث أصبـح يتعيـن علـى الأسـر المعيشـية دفـع مبلـغ زهيـد مـن المـال لقـاء الكتـب المدرسـية. فتضاعـف عـدد الملتحقيـن بالمـدارس الابتدائيـة العامـة فـي السـنوات السـت التاليـة. وبيـن عامـي 1966 و1970، تحـول الخطـاب العـام بشـأن التعليـم مـن تأميـن الحصـول علـى التعليـم إلـى الحصـول علـى التعليـم الجيـد. وفـي مطلـع السـبعينات، عـاد التركيـز مـرة أخرى إلـى الحصـول علـى التعليـم، وهـذه المـرة علـى التعليـم الثانـوي. وفـي عـام 1987 نفّـذت مجموعـة كبيـرة مـن الإصلاحـات، كان أهمهـا إصلاح المناهج الدراسـية لتلقيـن الأطفـال مهـارات القـراءة والكتابـة بثـلاث لغـات ــ لغتـان محليّتـان واللغـة الإنكليزيـة، وتزويـد الكبـار بمهـارات الزراعـة الحديثـة والمهـارات المهنيـة ومهـارات الرياضيـات التطبيقيـة.
- *موريشـيوس*. توصّلـت الحكومـة إلـى إجمـاع وطنـي حـول تأميـن التعليـم والخدمـات العاليـة الجـودة والمجانيـة فـي التعليـم الابتدائـي والثانـوي والعالـي.
- *بنغلاديش*. أنشـئت وزارة لتعميـم التعليـم الابتدائـي فـي عـام 1992، وذلـك بهـدف تعميـم التعليـم الابتدائـي والقضـاء علـى الفقـر وتقليـص الفـوارق بيـن الجنسـين فـي التعليـم الابتدائـي. كمـا وسّـعت بنغلاديـش نطـاق تغطيـة البرامـج التـي تقدم حسـب الطلـب، مثـل برنامـج المسـاعدة فـي مرحلـة التعليـم الثانـوي للإنـاث وبرنامـج الغـذاء مـن أجـل التعليـم، وخاصـة لصالـح الفتيـات.
- *الصين*. فـي عـام 1986، أجـاز مؤتمـر الشـعب الوطنـي الصينـي قانـون ينـص علـى تأميـن التعليـم الإلزامـي للجميـع فـي المرحلـة الأساسـية لتسـع سـنوات، بغـض النظـر عـن الجنـس أو الإثنيـة أو العـرق. وفـي الفتـرة مـن 1990 إلـى 2000، ارتفـع متوسـط سـنوات الدراسـة لمـن هـم فـي عمـر 15 ومـا فـوق فـي المناطـق الريفيـة مـن 4.7 إلـى 8.6 سـنوات.
- *أوغنـدا*. ألغيـت الرسـوم المدرسـية للتعليـم الابتدائـي فـي عـام 1997 بهـدف تعميـم هـذا التعليـم. وفـي البدايـة، أدّى هـذا الإجـراء إلـى اسـتنفاد البنيـة التحتيـة التعليميـة[98]. ولتحسـين الجـودة، شـددت وزارة التربيـة والتعليـم علـى خمسـة مجـالات: تطويـر المناهـج الدراسـية، ومـواد التعليـم الأساسـية، وتدريـب المعلميـن، ولغـة التدريـس، ومعاييـر الجـودة. ومنـذ ذلـك الحيـن، تتحقـق مكاسـب هامـة وشـاملة، حـدّت مـن التدهـور فـي نوعيـة التعليـم ومـن التراجـع فـي معـدل إتمـام الدراسـة.
- *البرازيـل*. أسـهمت الاسـتثمارات الضخمـة التـي تقودهـا الدولـة فـي التعليـم فـي تحصيـن نتائـج التنميـة. وقـد بـدأ التحـول فـي التعليـم بتوزيـع متسـاوٍ للتمويـل بيـن المناطـق والولايـات والبلديـات. ويضمـن الصنـدوق الوطنـي لتطويـر التعليـم الابتدائـي، الـذي أنشـئ فـي عـام 1996، الحـدّ الأدنـى الوطنـي لنصيـب الطالـب مـن الإنفـاق فـي التعليـم الابتدائـي، وزاد المـوارد لطـلاب المرحلـة الابتدائيـة فـي ولايـات الشـمال الشـرقي والشـمال وغـرب الوسـط، وخاصـة فـي المـدارس التـي تديرهـا البلديـات. وأمّـن برنامـج "التمويـل حسـب عـدد الطـلاب"، حافـزاً كبيـراً للنظـم المدرسـية لزيـادة معـدّلات الالتحـاق. وطُلـب مـن الولايـات تقسيـم المـوارد بيـن البلديـات كـي يتسـنى لجميـع المـدارس الحكوميـة والبلديـة الحصـول علـى الحـد الأدنـى لنصيـب الطالـب مـن

الإنفاق. ونتيجة لهذا الاستثمار، ارتفعت بين عامي 2000 و2009 درجات تحصيل طلاب البرازيل في الرياضيات في برنامج التقييم الدولي للطلاب 52 نقطة، وتلك هي ثالث أكبر قفزة تسجلها البرازيل في هذا المجال.

الحصول على رعاية صحية عالية الجودة

يتطلب النهوض بالدعم الصحي أكثر من مجرد تقديم خدمات صحية ذات نوعية جيدة. وقد أكّدت تقارير التنمية البشرية السابقة أن الفقر البشري متعدد الأبعاد. وقد أدركت بلدان كثيرة ضرورة اتخاذ إجراءات متزامنة في قطاعات متعددة. ففي الأعوام الأربعين الماضية، حقق كل من تونس والجزائر والمغرب، مثلاً، مكاسب هامة في متوسط العمر المتوقع. ومن المصادر المحتملة لهذه المكاسب التحسّن في تكنولوجيا الصحة والدواء، وتوسيع التغطية بالتلقيح، والتقدم في تكنولوجيا المعلومات، وتحسين إمكانات الإمداد بالمياه وخدمات الصرف الصحي وإمدادات الطاقة، والاستثمار العام والخاص في مجال الصحة.

- بنغلاديش. لتحسين معدلات بقاء الأطفال على قيد الحياة، انتهجت بنغلاديش نهجاً متعدد القطاعات، شمل زيادة فرص التعليم والعمل للمرأة، وتحسين الوضع الاجتماعي للمرأة، وزيادة المشاركة السياسية، والتعبئة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية، ونشر وتعميم المعارف الصحية العامة، وتأمين خدمات صحية أساسية ضمن المجتمع المحلي (الإطار 3.7).

كانت الخدمات الصحية في الماضي لا تخدم إلا الميسورين، الذين ينعمون بإمكانية الحصول على الخدمات العامة ويملكون القدرة على دفع كلفة الخدمات الخاصة. وكان العاملون في القطاع النظامي أكثر من توفرت لهم فرص الحصول على الرعاية الصحية، إذ يموّلون جزءاً من احتياجاتهم باشتراكات سنوية. أما العاملون في القطاع غير النظامي، فمن الصعب توفير الرعاية الصحية لهم. ففي الهند، مثلاً، لا يمكن تحديد أصحاب العمل الذين يوظفون حوالى 93 في المائة من

يتطلب النهوض بالدعم الصحي أكثر من مجرد تقديم خدمات صحية ذات نوعية جيدة. وقد أدركت بلدان كثيرة ضرورة اتخاذ إجراءات متزامنة في قطاعات متعددة

الإطار 3.7

بنغلاديش: إنجازات كبيرة في بقاء الأطفال على قيد الحياة

في عام 1990، كان معدل وفيات الرضع في بنغلاديش 97 حالة وفاة لكل 1,000 ولادة حية، وهو أعلى بنسبة 16 في المائة من معدل الوفيات في الهند، الذي بلغ 81 حالة وفاة لكل 1,000 ولادة حية. وبحلول عام 2010 انعكس الوضع، إذ أصبح معدل وفيات الرضع في بنغلاديش 38 حالة لكل 1,000 ولادة حية، وهو أدنى بنسبة 21 في المائة من المعدل في الهند الذي بلغ 48 حالة. وهذا التحسّن الكبير يُعلّل بثلاثة عوامل رئيسية.

العامل الأول هو أن تمكين المرأة اقتصادياً من خلال العمل في صناعة الملابس والحصول على قروض صغيرة أحدث تغيّرًا في وضعها. فأكثر من 95 في المائة من النساء العاملات في صناعة الملابس هن من الناجحات من المناطق الريفية. وقد أدت فرص العمل غير المسبوقة للشابات إلى تضييق الفوارق بين الجنسين في العمل والدخل. كما أسهم انتشار القروض الصغيرة في تمكين المرأة. وقد دفع بنك غرامين (Grameen) وحده 5.72 مليار دولار لمجموعة من 6.7 مليون مقترض، وشكلت النساء 97 في المائة من مجموع هؤلاء. ووفقاً للتقديرات الأخيرة، مكّنت هذه القروض الصغيرة أكثر من نصف الأسر المعيشية المقترضة من اجتياز خط الفقر، وتوفرت فرص اقتصادية جديدة نتيجة لسهولة الحصول على قروض صغيرة. وكان تأجيل الزواج والإنجاب من النتائج المباشرة لتمكين المرأة، إضافة إلى التحسن في معدّل بقاء الطفل على قيد الحياة.

والعامل الثاني هو أن الاجتماعات المنتظمة التي تعقد بإشراف المنظمات غير الحكومية للجماعات النسائية ساهمت في تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً. فقد ساعد نظام غرامين على توعية المقترضات بالعمليات الانتخابية، إذ يشارك الأعضاء في هذا النظام في كل عام في انتخاب رؤساء اللجان وأمناء السر ورؤساء المراكز ونواب رؤساء المراكز، كما يشاركون في انتخابات أعضاء مجلس الإدارة كل ثلاث سنوات. وقد هيّأت هذه التجربة ترشح العديد من النساء للمناصب العامة. كما تم تمكين المرأة اجتماعياً من خلال المشاركة في البنوك. وأشار تحليل أجري حديثًا إلى أن لدى المشاركات في منتديات الائتمان دراية بأمور الصحة تفوق ما تملكه غير المشاركات.

أما العامل الثالث فهو أن المنظمات غير الحكومية ساعدت في ارتفاع التحاق الفتيات في التعليم النظامي. وتوفر المدارس غير النظامية التي تديرها المنظمة غير الحكومية، براك (BRAC)، تعليماً ابتدائياً مسرّعاً مدته أربع سنوات للفتيات اللواتي لم يلتحقن مطلقاً بالمدرسة، ويبلغ معدّل الاستمرار في التعليم في هذه الدراسة 98 في المائة. ويمكن أن تنضم الطالبات بعد التخرج إلى التعليم النظامي. وتتضمن المناهج الدراسية العادية دورات شهرية حول الصحة الإنجابية، تشمل مواضيع مثل المراهقة والحيض والزواج والحمل وتنظيم الأسرة ومنع الحمل والتدخين وإساءة استعمال الأدوية وقضايا المساواة بين الجنسين. واليوم يفوق عدد البنات الملتحقات بالمدارس عدد الفتيان (قبل 15 عاماً كان 40 في المائة فقط من مجموع الملتحقين بالمدارس من الفتيات).

وترافق تمكين المرأة مع تحسّن كبير في الخدمات الصحية ومع الترويج لهذه الخدمات. وتصاعدت وتيرة استخدام وسائل منع الحمل بانتشار وسائل منع الحمل بالحقن، إذ يستخدم الآن قرابة 60 في المائة من النساء المتزوجات هذه الوسائل، ويجري ذلك في الكثير من الأحيان من خلال خدمات يقدمها عاملون في المجتمع المحلي في مجال التوعية. كما قدمت منظمة براك دورات تدريبية ضمن المجتمع المحلي لأكثر من 13 مليون امرأة حول معالجة الجفاف عند الأطفال الذين يعانون من الإسهال. ولدى بنغلاديش اليوم أعلى معدل في العالم لاستخدام الإماهة الفموية، ولم يعد الإسهال من أمراض الأطفال الرئيسية القاتلة. ويحصّن 95 في المائة تقريباً من الأطفال في بنغلاديش تحصيناً كاملاً ضد السل، مقابل 73 في المائة فقط في الهند. وحتى بالنسبة لحالات السل، حققت بنغلاديش أداء أفضل، إذ يقوم متطوعون من المجتمع المحلي تشرف عليهم منظمة براك بعلاج أكثر من 90 في المائة من الحالات، بينما تجاهد الهند لتصل إلى 70 في المائة في إطار النظام الصحي العام.

المصدر: BRAC 2012; Grameen Bank 2012; World Bank 2012a.

القوة العاملة في القطاع غير النظامي، وبالتالي لا يمكن اقتطاع الاشتراكات منهم[99].

وينبغي أن يكون لكل فرد حق التمتع بالرعاية الصحية الجيدة، وقد حاولت عدة بلدان توفير تغطية صحية شاملة وتمويلها، وعمد بعضها إلى العمل بنهج الخدمات الصحة العامة الموجهة للفقراء. وهذا خيار غير مرغوب فيه ويفتقر إلى الكفاءة، إذ يؤدي عموماً إلى نظام رعاية صحية يحصل ضمنه الفقراء على خدمات ذات نوعية رديئة، وفي الكثير من الأحيان في مرافق عامة، في حين يحصل غير الفقراء على خدمات رعاية صحية أفضل من القطاع الخاص. وتبقى الخدمات الصحية الموجهة إلى الفقراء في حالة افتقار إلى التمويل عمومًا، لأنه ليس لدى من هم في موقع القوة من غير الفقراء مصلحة في تحسين النظام. وتفتقر نُظم التأمين الخاصة بالفقراء إلى مزايا معالجة المخاطر التي تشمل السكان برمتهم، وبالتالي يحتمل أن تصبح غير قابلة للاستمرار مالياً، فتتحوّل الموارد في الكثير من الأحيان من الرعاية الوقائية الأولية إلى الرعاية العلاجية المتقدّمة المرتفعة الكلفة.

وتحاول الحكومات أيضاً تمويل الرعاية الصحية من خلال رسوم تفرض على المستخدمين. غير أن الآراء تُجمع على العواقب السلبية لنظام الرسوم وخصوصاً في حالة الفقراء. فهي لا تشجع الفقراء على الاستفادة من الخدمات، لأنهم لا يستطيعون توفير الموارد المطلوبة[100].

والعبرة التي يمكن استقاؤها من التجربة العالمية هي أن الضرائب ينبغي أن تكون المصدر الرئيسي لتمويل الرعاية الصحية الشاملة. وقد تبنّى معظم البلدان في جنوب شرق آسيا، مثلاً، هذه الفكرة. وسعت الحكومات إلى الحدّ من النفقات التي تترتب على المواطنين، وجمع الموارد المختلفة لتمويل القطاع الصحي في باب واحد، وتحسين تعميم الخدمات الصحية وجودتها، إلا أن مستوى التغطية لا يزال متفاوتاً[101]. ولا يزال تحديد الفقراء والوصول إليهم مهمة صعبة، كما لا تزال البلدان النامية الفقيرة بالموارد، مثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام، تعتمد اعتماداً كبيراً على صناديق الإنصاف الصحي المدعومة من الجهات المانحة.

- *تايلند*. نص قانون تايلند للأمن الصحي الوطني لعام 2002 على أنه ينبغي أن يحصل كل مواطن على رعاية طبية شاملة. وبحلول عام 2009، سُجّل نحو 48 مليون شخص، أو 76 في المائة من السكان، في خطة التغطية الصحية الشاملة التي توفر العلاج المجاني في المستشفيات وفي العيادات الخارجية، ورعاية الأمومة، وعلاج الأسنان والرعاية في حالات الطوارئ. وتموّل الحكومة الخطة بالكامل، وفي عام 2011 بلغ مجموع الميزانية 34 مليون دولاراً أي 70 دولاراً لكل شخص مؤمّن، ما يمثل 5.9 في المائة من الميزانية الوطنية[102].
- *المكسيك*. في عام 2003، أقرت الدولة خطة التأمين الشعبي Seguro Popular، وهي خطة تأمين عامة توفر رعاية صحية شاملة للأسر المعيشية الفقيرة التي استثنيت في السابق من الضمان الاجتماعي التقليدي. وقد زادت الموارد العامة المخصصة للصحة ويجري توزيعها بمزيد من الإنصاف، كما اتسع نطاق الحصول على خدمات الرعاية الصحية واستخدامها، وتحسنت مؤشرات الحماية المالية. وفي أواخر عام 2007، استفاد 20 مليوناً من الفقراء من الخطة[103]. والمكسيك رائدة في التوجه بسرعة نحو تغطية صحية شاملة عن طريق اعتماد آلية تمويل مبتكرة.
- *رواندا*. وسّعت رواندا نطاق الحصول على الخدمات الصحية من خلال تقديم تأمين صحي على مستوى المجتمع المحلي. وقدمت حوافز لمقدمي الرعاية الصحية من خلال ربط الموارد بالأداء. ونتيجة لذلك، أصبحت الرعاية الصحية معقولة الكلفة في المناطق الريفية. وتحقق تحسن ملحوظ في النتائج الصحية، فقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 196 وفاة لكل 1,000 ولادة حية في عام 2000 إلى 103 في عام 2007، وانخفض معدل وفيات الأمهات أكثر من 12 في المائة سنوياً على مدى الأعوام 2008–2000. وتتجه رواندا نحو تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المعني بصحة الأم.

ومن الشواغل التي تثير قلق عدد من البلدان ازدواجية المسار في الخدمات. فحتى لو كان الإمداد العام شاملاً للجميع من حيث المبدأ، قد تكون جودة متدنية وإمكانية الحصول عليها محدودة، ما يدفع المواطنين إلى الاستعانة بمزودين للخدمات بكلفة باهظة من القطاع الخاص.

- *الصين.* حققت الصين نجاحاً كبيراً في مجال الرعاية الصحية في الفترة من 1950 إلى 1980، وذلك عندما أنشأت الحكومة نظاماً من ثلاثة مستويات. وشمل هذا النظام في المناطق الريفية عيادات في القرى، ومراكز صحية في البلدات، ومستشفيات في المقاطعات. وفي المجتمعات الحضرية، شمل مراكز صحية ومستشفيات في المناطق. ومنذ الثمانينات أصبح النظام الصحي مدفوعاً بنموذج الرسوم مقابل الخدمة. ونتيجة لذلك، بينما استمر الوضع الصحي في التحسن عموماً، ظهرت فوارق بين المحافظات الشرقية والغربية وبين المناطق الريفية والحضرية. وفي أنحاء كثيرة من البلاد، أصبحت الرعاية الصحية الجيدة مكلفة للفقراء.
- *شيلي.* قبل عام 1980، كان نظام الصحة العامة في شيلي ممولاً من المالية العامة من خلال الضمان الاجتماعي والأموال العامة. وبعد الإصلاح الصحي في عام 1981، أدخل التأمين ضد المخاطر، وبدأت آليات السوق بتنظيم مستويات الحماية. وبحلول عام 2006، نشأ نظام تغطية مزدوج. فقد كان نظام الرعاية الصحية الوطني، الذي يموّل من عائدات ضرائب الحكومة الاتحادية وأقساط التأمين من المستفيدين، يُغطي 69 في المائة من السكان، لكن موارده المحدودة حالت دون ضمان خدمات ذات جودة وفي الوقت المناسب. وغطت شركات التأمين الخاصة 17 في المائة من السكان. أما الآن فيوفر نظام الرعاية الصحية الوطني خطة صحية شاملة. وقد انتقد هذا النظام المزدوج لأن السكان من ذوي الدخل المنخفض والمعرضين للمخاطر الشديدة يعالجون في نظام عام تنقصه الموارد، ولا يقوى على تأمين خدمات جيّدة. وفي عام 2004، أدخلت الدولة، إدراكاً منها للمخاطر، خطة El Plan de Acceso Universal de Garantías Explícitas ، وهي خطة تضمن مجموعة خدمات طبية تغطي تشخيص وعلاج 56 حالة صحية أعطيت أولوية، وكذلك تؤمن تغطية شاملة لجميع المواطنين.

الإطار 3.8 — جودت يلماز (***Cevdet Yılmaz***)، *وزير التنمية، تركيا*

تعزيز الحماية الاجتماعية في تركيا

حتى وقت ليس ببعيد، وبالتحديد في عام 2002، كان معدل الفقر في تركيا يُقدّر بنحو 30 في المائة، أي عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الذي تحدده الحكومة بمبلغ 4.30 دولار أمريكي في اليوم. ولم يشكّل الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية سوى 12 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي، أي أقل من نصف متوسط الاتحاد الأوروبي الذي يبلغ 25 في المائة. ولم تشكّل نفقات المساعدة الاجتماعية للفقراء سوى 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ما أثار انتقادات وصفت نُظم الدعم الاجتماعي في تركيا بالمجزأة وغير الكافية.

وعلى مدى العقد الماضي، ساعد الأداء الاقتصادي القوي ونهج السياسات الاجتماعية الذي يراعي الفقراء والمساعدات الموجهة والمدعومة بمزيد من الموارد في الإسراع في الحدّ من الفقر. ومن أهم التغييرات التي حدثت تعزيز برامج المساعدة الاجتماعية، وإطلاق التحويلات النقدية المشروطة، وإجراء إصلاحات للضمان الاجتماعي، وتغيير نظام الصحة العامة الوطني. وضمن برنامج التحويلات النقدية المشروطة وحده، الذي أطلق في عام 2003، تلقى أكثر من مليون طفل دعماً في مجال الرعاية الصحية، واستفاد حوالى 2.2 مليون من مساعدات في مجال التعليم. وتلقى أطفال المدارس أكثر من 1.3 مليار كتاب مدرسي منذ عام 2003 ضمن برنامج توفير كتب مدرسية جديدة مجاناً، والآن يستفيد قرابة مليون طفل من النقل المجاني إلى المدارس.

ونتيجة لهذه المبادرات وغيرها، انخفضت النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 4.30 دولار في اليوم لتصل إلى 3.7 في المائة في عام 2010، بعد أن كانت 30 في المائة قبل ثمانية أعوام. وفي الفترة نفسها، ازدادت المبالغ المخصصة لمساعدة الفقراء وللخدمات الاجتماعية بمعدل ثلاث مرات تقريباً لتصل حصتها إلى 1.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ولا تزال حصة النفقات الاجتماعية من الناتج المحلي الإجمالي لتركيا أقل من متوسط الاتحاد الأوروبي، ولم يكن لخطط المساعدة الاجتماعية حتى الآن الأثر المرجو على مستويات الفقر. ولزيادة فعاليتها، تعمل الحكومة على وسائل جديدة لقياس الفقر وتقدّم الحماية الاجتماعية، وعلى نُهج جديدة للمساعدات النقدية والعينية، وربط البرامج بتأمين فرص العمل وإجراء مشاورات متواصلة مع المجتمعات المحلية والأسر المعيشية المستهدفة.

وكان لتوسيع وتحديث الخدمات الصحية آثار مباشرة وقابلة للقياس على الصحة العامة. فالتأمين الصحي متاح اليوم لجميع السكان. وضمن برنامج التحول الصحي الذي أطلق في عام 2003، خُصص للأسر أطباء لتعزيز الخدمات الصحية الأساسية، إلى جانب توفير الرعاية الصحية الأولية والرعاية المجانية في حالات الطوارئ. وكانت النتائج سريعة ومشجعة. فلأول مرة، يحصل جميع الأطفال تقريباً على تلقيح منتظم مجاناً. ويحصل سبعة ملايين تلميذ على حليب كل يوم مجاناً. وتحصل الأمهات والأطفال من غير مقابل على مكملات الحديد والفيتامين D. ووفقاً للإحصاءات الحكومية، هبط معدّل وفيات الرضع إلى عشر وفيات لكل 1,000 ولادة حية في عام 2010، بعد أن كان 29 وفاة في عام 2003. وهذا الانخفاض الذي بلغ الثلثين في ثمانية أعوام يتجاوز بكثير الانخفاض الذي حُدّد في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

وتنخطى السياسات لصالح الأطفال الرعاية الصحية والتعليم، إلى تقديم المساعدة للمجتمعات المحلية. فقد بدأت الحكومة برنامجها الجديد للدعم الاجتماعي في عام 2008 بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي وضمان التكامل، وخاصة في المناطق الشرقية الأقل نمواً في البلد. وتهدف مشاريع البرنامج إلى زيادة مشاركة المحرومين المهمشين بسبب الفقر والإقصاء الاجتماعي في الاقتصاد الوطني والحياة الاجتماعية. وتتجاوز أهداف المشاريع التي بلغ عددها بضعة آلاف حتى الآن استحداث فرص عمل في المناطق ذات الدخل المنخفض لتشمل تقديم الدعم للنساء والشباب للتعبير عن أنفسهم عبر إنجازات ثقافية وفنية ورياضية.

غير أن المهم هو ما تعنيه بالفعل هذه التحسينات لحياة الأسر التركية العادية. ففي جميع أنحاء البلد، يمكن للأهل والأطفال على حد سواء التطلع اليوم إلى حياة صحية وآمنة وهادفة، هذا المبدأ هو المبدأ الذي تنطلق منه التنمية البشرية والهدف المنشود منها.

ويتطلب توفير الرعاية الصحية الشاملة وتأمين تسع سنوات على الأقل من التعليم الإلزامي التزاماً قويًا من الدولة يستمر ويترسخ مع مرور الوقت. والتحدي الذي تواجهه بلدان الجنوب هو ضمان المساواة في الحصول على الخدمات الصحية والتعليم ومعايير أساسية للجودة للحيلولة دون نشوء نظام مزدوج، يؤمن للفقراء خدمات عامة ذات جودة منخفضة، أو لا يؤمن لهم أي خدمات على الإطلاق، ويؤمن للأغنياء خدمات ذات جودة عالية.

يمكن تصميم وتنفيذ سياسات للصحة والتعليم تشمل الجميع بطرق تساعد في توسيع نطاق التغطية من غير التضحية بالجودة

ويمكن تصميم وتنفيذ سياسات للصحة والتعليم تشمل الجميع بطرق تساعد في توسيع نطاق التغطية من غير التضحية بالجودة. فليس للفقراء بدائل عن القطاع العام، لكن الميسورين يمكنهم الحصول على الخدمات من القطاع الخاص لقاء ثمن. غير أن مثل هذا الفصل يرسخ عدم المساواة، ويضعف أسس الاندماج الاجتماعي، ويقوض التنمية البشرية المستدامة. وفي البرامج الجديدة، كتلك المعتمدة في تايلند والصين والمكسيك، دليل على وجود إمكانات لضمان أن تكون الخدمات الأساسية شاملة وذات جودة معقولة. وعندما تتوفر الموارد المالية الكافية، لن يكون من داعٍ إلى أن تكون الخدمات المقدمة لعموم الناس في مستوى أدنى من الخدمات الخاصة.

التنمية الواسعة أساس للمجتمع المتماسك

يتطلب التحوّل من خلال التنمية أن يشعر المواطنون جميعاً بأنهم معنيّون بتحقيق أهداف المجتمع بأسره، فيظهر كل فرد منهم الاحترام للآخرين والتعاطف معهم، ويلتزم ببناء مجتمع متماسك. ولذلك، لا بدّ من أن تفهم الدول ويفهم المواطنون أن التنمية البشرية لا تتوقف عند بناء إمكانات الأفراد، فهذه الإمكانات هي في الواقع جزء لا يتجزأ من نظام اجتماعي واسع، لا يستقيم إلا ببناء كفاءات المجتمع بأسره (الإطار 1.7).

وهذا يؤكد الحاجة إلى نُظم فعالة للحماية الاجتماعية تساعد الأفراد والجماعات على التحكم بالمخاطر التي تهدد رفاههم. وقد ساهمت العولمة في تفكيك بعض جوانب الحماية الاجتماعية والتأمين الاجتماعي، وخاصة في الأنظمة التي تعتمد على التغطية الشاملة والإنفاق الحكومي الكبير. وفي الوقت نفسه، ازدادت الحاجة إلى الحماية الاجتماعية، إذ تتوالى التقلبات في النشاط الاقتصادي وتتكرر. وهكذا تصبح أهمية السياسات الاجتماعية في دفع عجلة التنمية البشرية في موازاة أهمية السياسات الاقتصادية. وفي الواقع، يكاد يكون من الصعب جداً فصل السياسات الاجتماعية عن السياسات الاقتصادية لأنها تستخدم الأدوات نفسها وتلتقي على الأهداف ذاتها[104].

الإطار 3.9

برامج تحويلات نقدية مشروطة وبرنامج الفرص في المكسيك (Oportunidades)

صممت برامج التحويلات النقدية المشروطة لزيادة دخل المستفيدين وحصولهم على الرعاية الصحية والتعليم بجعل التحويلات مشروطة بمتطلبات منها القيام بزيارات للعيادات الصحية والحضور المدرسي. وتستهدف البرامج فئة معينة من المستفيدين (عادة من أفراد الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض أو المحرومة)، وتقدم دعماً نقدياً بدلاً من منافع عينية، وهذه التحويلات مشروطة بأنشطة تتعلق بالصحة والتعليم. وعلاوة على ذلك، يمكن تصميم البرامج بدقة تسمح بتقييم أثرها. فعلى سبيل المثال، تبين أن لبرنامج تيكوبورا (Tekopora) في باراغواي آثارًا إيجابية على الصحة والتغذية والتعليم والحد من الفقر، وأنه لم تكن له آثار سلبية على فرص العمل.

وبرنامج الفرص في المكسيك (Oportunidades) هو برنامج تحويلات نقدية مشروطة موجه للأسر المعيشية الفقيرة يشترط انتظام الأطفال في الحضور المدرسي، وإجراء الفحوص الطبية، وحضور الأهل للاجتماعات التي تُعقد ضمن المجتمع المحلي، وتُقدّم خلالها للمستفيدين من البرنامج معلومات عن الصحة والنظافة الشخصية. وهذا مصمم لوقف استمرار الفقر وانتقاله عبر الأجيال. وقد أطلق عليه في البداية اسم بروغريسا (Progresa)، وهو يهدف إلى تخفيف حدة الفقر في الحاضر والمستقبل من خلال إعطاء الأهل حوافز نقدية للاستثمار في صحة وتعليم أطفالهم. وهذا البرنامج، الذي بدأ في عام 1997، هو أحد أكبر برامج التحويلات النقدية المشروطة في العالم، وقد وزع نحو ثلاثة مليارات دولار لحوالى خمسة ملايين أسرة معيشية مستفيدة في عام 2012.

وتتكون تحويلات برنامج الفرص في المكسيك (Oportunidades)، التي تعطى مرة كل شهرين لربات الأسر المعيشية، من جزأين. الأول، تتلقاه الأسر المعيشية المستفيدة جميعها، على شكل إعانة مالية ثابتة للغذاء، مشروطة بحصول أفراد الأسرة على رعاية طبية وقائية، بهدف مساعدة الأسر على الإنفاق أكثر وبشكل أفضل على التغذية. والجزء الثاني يقدم على شكل منح دراسية مشروطة بالحضور المدرسي للأطفال بما لا يقل عن 85 في المائة من الوقت وبعدم تكرار الصف المدرسي أكثر من مرتين. وتتفاوت الإعانة المالية الثابتة التي تعطى لكل طفل تحت سن 18 سنة ملتحق بالمدرسة بين الصف الثالث من التعليم في المرحلة الابتدائية والصف الثالث (الأخير) من التعليم في المرحلة المتوسطة حسب الصف والجنس، إذ ترتفع الإعانة كثيراً بعد التخرج من المدرسة الابتدائية، وتمنح للفتيات بمعدّلات أكبر مما يتلقاها الفتيان خلال التعليم الثانوي والتعليم العالي. ويتلقى الأطفال المستفيدون أيضاً مبالغ من المال للوازم المدرسية مرة واحدة في السنة.

وتقل كلفة برامج التحويلات النقدية المشروطة عن كلفة برامج المساعدة الاجتماعية العينية التقليدية، إذ يكلف كل من برنامج بولسا فاميليا (Bolsa Familia) البرازيلي وبرنامج الفرص في المكسيك (Oportunidades)، وهما أكبر دولتين في أمريكا اللاتينية، أقل من 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي بعض الحالات كان ينظر إلى هذه البرامج على أنها أدوات لضمان الحقوق الأساسية الشاملة في الصحة والتعليم، لكنها في حالات أخرى أدت إلى استثناء بعض التجمعات السكانية نظراً لعدم كفاية المعروض من الخدمات.

المصدر: Hailu and Veras Soares 2008; Ribas, Veras Soares and Hirata 2008.

وفي أجزاء كثيرة من الجنوب، وضعت الدول واعتمدت برامج حماية اجتماعية لدمج الفقراء في الاقتصاد الجديد. وكان لبرامج التحويلات النقدية أهمية بالغة في الحد من الفقر وتقليص الفوارق في الدخل من خلال إعادة التوزيع. ولكن لا يمكن للتحويلات النقدية أن تكون بديلاً عن دور الدولة في تقديم سلع وخدمات أساسية (الإطار 3.8)، فكلّ ما تؤمنه هذه البرامج في أفضل الأحوال هو إضافة بعض الموارد إلى ما يملكه الفقراء. وفي حالات التدهور في نوعية الرعاية الصحية، لا يكفي تقديم مبالغ نقدية للأسر المعيشية لتمكينها من شراء الرعاية الصحية التي تختارها هي. وفي حال انخفاض عدد المدارس التي تقدم التعليم الجيد، لا يكفي إعطاء الأسر المعيشية مبالغ نقدية لتمكينها من اختيار المدارس لأطفالها. ولا يمكن للتحويلات النقدية أن تكون بديلاً عن الدخل الذي تكسبه الأسر لقاء العمل اللائق.

- *الهند*. توفر الخطة الوطنية لضمان التشغيل في الريف في الهند قرابة 100 يوم من العمل اليدوي من فئة الأعمال غير الماهرة لفقراء الريف المؤهلين بالحد الأدنى القانوني من الأجر الزراعي. وهذه المبادرة تؤمن للفقراء وسيلة لجني الدخل والحصول على شيء من التأمين ضد تقلبات العمل الموسمي، وتتيح للأفراد عملاً لائقاً يؤمن الحياة الكريمة ويمكنهم من تحقيق تطلّعاتهم[105]. وبالإضافة إلى ذلك، تهدف الخطة إلى المساعدة على بناء اقتصادات في المناطق الريفية من خلال تطوير البنية التحتية، كما تتفرد الخطة بمزايا مبتكرة في التصميم، مثل عمليات التدقيق الاجتماعي ونظم المعلومات والرصد المتقدمة.
- *الصين*. خطة ضمان الحد الأدنى من سبل العيش هي المبادرة الرئيسية التي اتخذتها الحكومة لمواجهة تحديات الحماية الاجتماعية الناجمة عن زيادة الخصخصة والمشاركة في السوق العالمية. فهي تضمن حداً أدنى من الدخل في المناطق الحضرية عن طريق سد الفجوة بين الدخل الفعلي وخط الفقر المحدد محليًا. وعلى الرغم من اتساع الفوارق في الدخل في الصين، تؤدي سياسات إعادة التوزيع إلى الحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي. ويمكن أن يكون لمنح حقوق متساوية للمهاجرين في المدن أثر حاسم على قدرتهم على الحصول على خدمات اجتماعية مماثلة.

كان لبرامج التحويلات النقدية أهمية بالغة في الحدّ من الفقر وتقليص الفوارق في الدخل من خلال إعادة التوزيع

الإطار 3.10

مايكل بلومبيرغ (Michael Bloomberg)، عمدة مدينة نيويورك

مدينة نيويورك تتطلّع إلى الجنوب للحصول على مشورة بشأن سياسات مكافحة الفقر

نعمل في مدينة نيويورك على تحسين حياة السكان بطرق شتى. ونحن نواصل تحسين نوعية التعليم في المدارس، وبتحسين صحة السكان عن طريق مكافحة التدخين والبدانة، وصيانة المناظر الطبيعية للمدينة، بإضافة ممرات للدراجات الهوائية وزرع مئات الآلاف من الأشجار.

وسعينا أيضاً إلى الحد من الفقر بإيجاد طرق جديدة ومبتكرة لتحصين الاكتفاء الذاتي وإعداد الشباب لمستقبل مشرق. ولقيادة هذا الجهد، أنشأنا مركز الفرص الاقتصادية. ومهمة هذا المركز هي تحديد استراتيجيات للمساعدة في كسر حلقة الفقر بمبادرات مبتكرة في مجالات التعليم والصحة والعمل.

وعلى مدى الأعوام الستة الماضية، أطلق مركز الفرص الاقتصادية أكثر من 50 برنامجاً تجريبياً بالشراكة مع أجهزة المدينة ومئات المنظمات من المجتمع المحلي. وقد وضعت استراتيجية مفصلة لتقييم كل من هذه البرامج التجريبية لرصد أدائها، بمقارنة النتائج المحققة وتحديد الاستراتيجيات الناجحة في الحدّ من الفقر وتوسيع الفرص. وتلقت البرامج الناجحة الدعم من الصناديق العامة والخاصة الجديدة، وتوقفت البرامج التي لم تحقق نجاحًا وأعيد استثمار الموارد في برامج جديدة. ثم تداولت الوكالات الحكومية جميعها بالنتائج التي توصل إليها المركز مع واضعي السياسات والشركاء والمانحين من القطاع الخاص الذين لا يتوخون الربح ومع زملاء في جميع أنحاء البلد وفي مختلف أنحاء العالم، معنيين أيضاً بالبحث عن سبل جديدة لكسر حلقة الفقر.

ومدينة نيويورك هي ملتقى لنخبة من ألمع العقول في العالم، يعملون في شركاتها وجامعاتها. ولكننا ندرك أن بإمكاننا أن نتعلّم الكثير من البرامج التي نجحت في أماكن أخرى. ولذلك بدأ المركز عمله بإجراء مسح وطني ودولي لاستراتيجيات مكافحة الفقر الناجحة.

وفي عام 2007، أطلق المركز برنامج "نيويورك الفرص: مكافآت الأسرة"، وهو أول برنامج للتحويلات النقدية المشروطة في الولايات المتحدة الأمريكية. واستناداً إلى برامج مماثلة سارية في أكثر من 20 بلدًا، يُعنى برنامج مكافآت الأسرة بالحد من الفقر بتوفير حوافز للأسرة للرعاية الصحية الوقائية والتعليم والتدريب المهني. وقد استفدنا في تصميم برنامج "مكافآت الأسرة" من دروس من البرازيل والمكسيك وعشرات البلدان الأخرى. وفي نهاية البرنامج التجريبي الذي دام ثلاث سنوات، استطعنا تحديد عناصر البرنامج التي نجحت في مدينة نيويورك وتلك التي لم تنجح؛ وجمعنا مخزونًا من المعلومات المفيدة لجيل جديد من البرامج في جميع أنحاء العالم.

وقبل إطلاق برنامج "نيويورك الفرص: مكافآت الأسرة"، قمت بزيارة تولوكا في المكسيك للاطّلاع عن كثب على برنامج المكسيك الناجح للتحويلات النقدية المشروطة Oportunidades. وشاركت أيضاً في تبادل العبر بين الشمال والجنوب الذي استضافته الأمم المتحدة. وعملت البلدية مع مؤسسة روكفلر (Rock-efeller) والبنك الدولي ومنظمة الدول الأمريكية وغيرها من المؤسسات الدولية وصانعي القرار الدوليين لتبادل الخبرات بشأن برامج التحويلات النقدية المشروطة في أمريكا اللاتينية وكذلك في إندونيسيا وتركيا وجنوب أفريقيا.

ولا تقتصر عمليات تبادل العبر بين الدول على مبادرات التحويلات النقدية، بل تشمل أيضاً أساليب مبتكرة لوسائط النقل في المدن ومبادرات تعليمية جديدة وغيرها من البرامج.

وليست الأفكار الجيدة حكراً على أحد، ولهذا السبب ستستمر نيويورك في التعلم من أفضل الممارسات في المدن والبلدان الأخرى. وإذ نعمل على تكييف البرامج الجديدة وتقييمها في مدينتنا، نبقى على التزامنا برد الجميل وإحداث تغيير دائم في المجتمعات المحلية في مختلف أنحاء العالم.

من الضروري اعتماد برنامج عمل اجتماعي للحدّ من الفقر واسع النطاق، تكون فيه سياسات معالجة أوجه عدم المساواة والإخفاق المؤسسي والحواجز الاجتماعية وحماية الأفراد من المخاطر، في موقع لا يقل أهمية عن النمو الاقتصادي

- *البرازيل*. على الرغم من أن النمو الاقتصادي في البرازيل أبطأ مما هو عليه في الصين والهند، خفضت البرازيل الفوارق من خلال اعتماد برنامج للحد من الفقر وتوسيع نطاق التعليم ورفع الحد الأدنى للأجور. وحذا برنامج التحويلات النقدية المشروطة بولسا إسكولا Bolsa Escola، الذي أطلق في عام 2001، حذو البرامج التي انتهجتها بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية من حيث المفهوم الأساسي، مثل برنامج بروغريسا Progresa في المكسيك (ويطلق عليه الآن برنامج الفرص Oportunidades؛ (الإطار 3.9). وفي عام 2003، وُسّع برنامج بولسا إسكولا ليصبح بولسا فاميليا Bolsa Familia، وذلك بجمع بضعة برامج نقدية وعينية أخرى في إطار نظام موجه موحّد تحت إشراف إدارة موحدة. وبحلول عام 2009، غطى برنامج بولسا فاميليا أكثر من 12 مليون أسرة معيشية في جميع أنحاء البلد، أي 97.3 في المائة من السكان المستهدفين. وقد أحدثت هذه البرامج اختراقاً جديداً من حيث إدارة البرامج وتمكين المرأة من خلال تطوير قنوات توزيع مبتكرة، مثل بطاقات صراف آلي للأمهات من ذوي الدخل المنخفض اللواتي ليست لديهن حسابات مصرفية. وكانت النتيجة انخفاضاً كبيراً في الفقر والفقر المدقع وتقلّص الفوارق[106].
- *شيلي*. رداً على نتائج بينت أن دعم الدولة لا يصل إلى الذين يعيشون في فقر مدقع، أُطلق في عام 2002 برنامج التضامن الشيلي Chile Solidario الذي يقدم للفقراء مزيجاً يجمع بين المساعدة وتنمية المهارات. وبالتركيز على مساعدة الأسر المعيشية، يستند البرنامج إلى ما مفاده أن الفقر المدقع متعدد الأبعاد ويتخطى الدخل ليشمل شح رأس المال البشري والاجتماعي، ويتطلب الحدّ من التعرض للمخاطر المعروفة، مثل الحوادث والأمراض والبطالة. وإلى جانب سياسات اجتماعية أخرى، شرع البرنامج في تقديم خدمات صحية وتعليمية خلال فترات الازدهار، بينما لعب دوراً في مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية في أوقات الركود الاقتصادي من خلال توفير شبكة أمان للفقراء هم بحاجة ماسة لها.

هكذا يقوم الجنوب الصاعد اعتماد برنامج عمل اجتماعي للحد من الفقر واسع النطاق، أصبحت فيه سياسات معالجة أوجه عدم المساواة والإخفاق المؤسسي والحواجز الاجتماعية وحماية الأفراد من المخاطر، في موقع لا يقل أهمية عن تعزيز النمو الاقتصادي. وينبع ذلك من تزايد الوعي بالتحديات الاجتماعية التي تتخطى فقر الدخل، لتشمل أيضاً قضايا مثل الافتقار إلى التعليم، وتدهور الصحة، وانعدام المساواة في المجتمع، وضعف التكامل الاجتماعي (الإطار 3.10).

* * *

أيّ خطة للتحوّل في التنمية تهدف إلى تحقيق التنمية البشرية، يجب أن تكون خطة متعددة الأوجه، تُعنى بتوسيع إمكانات الأفراد من خلال تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية وتعميمها على الجميع، وتيسير القروض للسكان وخاصة الفقراء، وحماية الموارد المشتركة وإصلاح الأراضي حيثما أمكن. والتحوّل في التنمية يتطلّب تحسين أداء أجهزة الدولة والمؤسسات الاجتماعية وتمكينها من تحقيق نمو عادل تعمّ فوائده الجميع، وإعادة ترتيب الأولويات، بحيث تشمل زيادة فرص العمل، وضمان نوعيتها. والهدف من التحوّل هو الحد من القيود البيروقراطية والاجتماعية التي تحول دون الارتقاء في النشاط الاقتصادي والحراك الاجتماعي. ولتحقيق التحوّل، لا بدّ من أن تكون القيادة خاضعة للمساءلة، ومن نشر المعلومات، وإشراك المجتمعات المحلية في وضع أولويات الميزانية، والتركيز على الشواغل الاجتماعية.

هكذا أظهر العديد من بلدان الجنوب ما يمكن أن تحققه الدولة الإنمائية. ولكن استمرار النجاح ليس مضموناً، حتى للبلدان التي حققت نجاحًا في الماضي. فالبلدان في مختلف أنحاء العالم تواجه تحديات شتى، في ظل المزيد من عدم المساواة، والتدهور البيئي. ويتناول الفصل التالي هذه المخاطر ومتطلّبات استمرار تقدم التنمية البشرية في المستقبل.

”ما يزرع الأجداد يحصد الأحفاد“

مثل صيني

”علينا أن نحرر نصف البشرية أي المرأة فتحرر النصف الآخر“

Emmeline Pankhurst

4

استمرار الزخم

حفلت العقود القليلة الماضية بالكثير من الأنباء الإيجابية عن البلدان النامية، ولاسيما عن تقدم سريع أحرزته هذه البلدان في التنمية البشرية. فماذا عن المستقبل؟ هل تستطيع البلدان النامية المضي في التقدّم بالزخم نفسه؟ هل تستطيع بلدان أخرى في الجنوب الاستفادة من مكاسب هذا التقدّم؟ الجواب نعم، شرط العمل بالسياسات الصحيحة، التي تضمن تحقيق الإنصاف، وإعلاء صوت الجميع والمشاركة، ومواجهة الضغوط البيئية، ومعالجة التغيرات الديمغرافية. وعلى صانعي السياسات أن يسعوا إلى العمل بسياسات طموحة وألا يغيب عن بالهم أن أي تقاعص في التحرك ستترتب عليه كلفة مرتفعة.

من الضروري أن يعتمد صانعو السياسات في البلدان النامية خلال الأعوام القليلة المقبلة خطة عمل طموحة ترتقي إلى مستوى الظروف العالمية الصعبة، ولاسيما التباطؤ الاقتصادي الذي يؤدي إلى تراجع الطلب من بلدان الشمال. وأن يركزوا، فيما يعتمدونه من سياسات، على معالجة الأولويات الملحة الخاصة ببلدانهم.

أولويات السياسات في البلدان النامية

يجب أن تركز البلدان النامية في سياستها العامة للأعوام القليلة المقبلة على أربع أولويات رئيسية إذا أرادت الاستمرار في تحقيق المكاسب المحرزة في العقود الأخيرة، وإذا أريد لهذه المكاسب أن تعمّ بلداناً لا تزال متأخرة:

- تحقيق *المساواة*. للمساواة والعدالة الاجتماعية قيمة معنوية لا حاجة لتبريرها، لكنّهما أيضاً ضرورة لتوسيع الإمكانات[1]. فمن الصعب ضمان استمرار التقدم في التنمية البشرية في ظل استمرار انعدام المساواة[2]. والفوارق في إمكانات معينة يجري قياسها واستخدامها كمؤشر، في الصحة والتعليم والدخل، تعوق التقدم في التنمية البشرية، حتى ولو كانت آثارها غير واضحة على هذا الصعيد. وفي صلب هذه العلاقات السلبية، تبرز الفوارق بين الجنسين. ولصحة المرأة ومستواها التعليمي دور هام في معالجة التحديات الديمغرافية وغيرها من التحديات الماثلة أمام التنمية البشرية. والجدير بالذكر أن أهمية معالجة الفوارق في الصحة والتعليم والدخل لم تُجمع عليها البلدان بعد، مع أن بعض بلدان أمريكا اللاتينية وغيرها من المناطق حققت نجاحاً كبيراً في الحد من فوارق الدخل[3].
- *إعلاء الصوت والمشاركة*. في ظل ارتفاع مستويات التعليم وتيسير الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ارتفعت أصوات الشعوب مطالبة بالمشاركة في المداولات السياسية، وداعية صانعي القرار إلى الخضوع لمزيد من المساءلة، وإفساح المجال للمناقشات العامة المفتوحة للجميع. ففي زمن ارتفاع معدلات البطالة، وتدهور الاقتصاد، قد يؤدي تقييد فرص المشاركة السياسية إلى تأجيج الاضطرابات الأهلية. وفي إفساح المجال للمشاركة السياسية، ومساءلة الحكومات عن تلبية الحاجات البشرية الأساسية، ضمانة للحريات البشرية ولاستدامة التنمية البشرية. والجدير بالذكر أن المشاركة السياسية الفاعلة من الفئات المحرومة نسبياً هي مصدر دعم أساسي لتحقيق تغيير في السياسات الحاضنة للتنمية البشرية.
- *مواجهة الضغوط البيئية*. تشهد معظم البلدان، على اختلاف مستوياتها الإنمائية، ضغطاً متزايداً على البيئة بسبب تغيّر المناخ وإجهاد الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية. وأي تقدم في التنمية البشرية في المستقبل سيكون في مهب الريح ما لم تتخذ إجراءات عاجلة لمعالجة هذه الضغوط. وانطلاقاً من سيناريوهات وُضعت لتقرير التنمية البشرية لعام 2011، يدعو هذا التقرير إلى اتخاذ إجراءات حازمة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل معالجة هذه التحديات.
- *معالجة التغيرات الديمغرافية*. يشهد عدد من البلدان النامية، ولاسيما في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، وفود مجموعات كبيرة من الشباب إلى القوى العاملة، بينما يتراجع عدد الأفراد الذين هم في سن العمل وتزداد أعداد المسنين في بلدان أخرى، لاسيما في شرق آسيا. لذلك من الضروري اتخاذ الإجراءات

تعليم الأم يفوق في الأهمية دخل الأسرة أو ثروتها في بقاء الطفل على قيد الحياة

ووضع السياسات لخلق الأعداد الكافية من فرص العمل المنتج، ولتلبية الطلب المتزايد على خدمات الحماية الاجتماعية.

وتواجه التنمية البشرية تحديات أخرى، مثل تقلبات أسعار السلع الأساسية، لاسيما الغذاء والنفط. وفي ظل تسارع العولمة، ستؤدي هذه الشواغل وأخرى كثيرة إلى خلق بيئة معقدة محفوفة بمخاطر جسيمة، منها تعثر التقدم، وانعدام الأمن، وانعدام المساواة. وأيّ توقع هو مهمة صعبة في بيئة على هذا القدر من التعقيد لأن ما يوضع من النماذج قد يغفل متغيرات أساسية، مثل التقدّم التكنولوجي، تحدث تحوّلات جذرية في الإمكانات الإنتاجية والفردية. إلا أن وضع السيناريوهات يساعد في توضيح خيارات السياسة العامة وانعكاساتها.

مزيد من المساواة

المساواة هي بحد ذاتها هدف هام، سواء أكانت بين الرجل والمرأة أم بين مختلف المجموعات (الدينية أو العرقية مثلا)، ولكنها أيضاً من مستلزمات التنمية البشرية. ومن أكثر الأدوات فعالية في تحقيق هذه المساواة والتنمية البشرية، التعليم الذي يزوّد الأفراد بالثقة في النفس، ويتيح لهم فرص عمل أفضل، ويمكّنهم من المشاركة في المناقشات العامة ومطالبة الحكومات بالرعاية الصحية، والأمن الاجتماعي، وسائر الحقوق.

وللتعليم أيضاً فوائد جمة تأتي على الصحة ومعدّل الوفيات (الإطار 4.1). وتفيد الوقائع من مختلف أنحاء العالم بأن تعليم الأهل، لاسيما الأم، يعزّز حظوظ الطفل في البقاء على قيد

الإطار 4.1

الأسباب التي ترجح اختلاف التوقعات السكانية في جمهورية كوريا والهند

شهدت جمهورية كوريا ارتفاعاً كبيراً في مستويات التحصيل العلمي. ففي الخمسينات، كان عدد كبير من الأطفال في سن الدراسة محرومين من أي تعليم نظامي. أما اليوم فالشابة في جمهورية كوريا هي من أكثر النساء تعلماً في العالم؛ وقد أتمّ نصف النساء الدراسة الجامعية. ونتيجة لذلك، سيكون لدى جيل المستقبل من المسنين في جمهورية كوريا مستوى من التحصيل العلمي يفوق المستوى الذي حصل عليه المسنون في الجيل الحاضر (انظر الشكل)، ويرجح أن ينعم المسنون في المستقبل أيضاً بصحة أفضل نظراً للترابط بين الصحة والتحسن في مستوى التعليم.

وافتراضاً أن معدلات الالتحاق بالمدارس (المرتفعة حالياً) ستبقى ثابتة، ستتراجع نسبة الأشخاص الذين هم دون سن 14 سنة من 16 في المائة في عام 2010 إلى 13 في المائة عام 2050. وستشهد تركيبة السكان من حيث التحصيل العلمي أيضاً تحولاً جذرياً، مع الارتفاع المتوقع في نسبة الأشخاص الحاصلين على التعليم العالي من 26 في المائة إلى 47 في المائة.

ويبدو المشهد مختلفاً في الهند. فقبل عام 2000، كان أكثر من نصف السكان الكبار محرومين من التعليم النظامي. وعلى الرغم من التوسع في تعميم التعليم الأساسي مؤخراً والزيادة الكبيرة في أعداد المواطنين الحاصلين على مستوى أفضل من التحصيل العلمي (الذي هو بدون شك عامل أساسي في النمو الاقتصادي الذي حققته الهند مؤخراً)، لم تسجل نسبة الكبار غير الحاصلين على التعليم تراجعاً يذكر. وفي ظل هذا التدني في مستوى التعليم، لاسيما بين النساء، يُتوقع أن تشهد الهند نمواً سكانياً، يفوق النمو السكاني في الصين، البلد الذي يضم أكبر عدد من السكان. وفي سيناريو أكثر تفاؤلاً، أي سيناريو المسار السريع، الذي يفترض حدوث توسع في تعميم التعليم بالمستوى الذي تشهده جمهورية كوريا، سيبقى توزيع التعليم في الهند في عام 2050 غير متساوٍ، بوجود أعداد كبيرة من البالغين غير المتعلمين (معظمهم من المسنين). إلا أن التوسع السريع في التعليم الجامعي يسهم في تأمين قوى عاملة من الشباب ذات مستوى تعليمي جيد.

صورة مقارنة لمستقبل تعليم السكان في جمهورية كوريا والهند

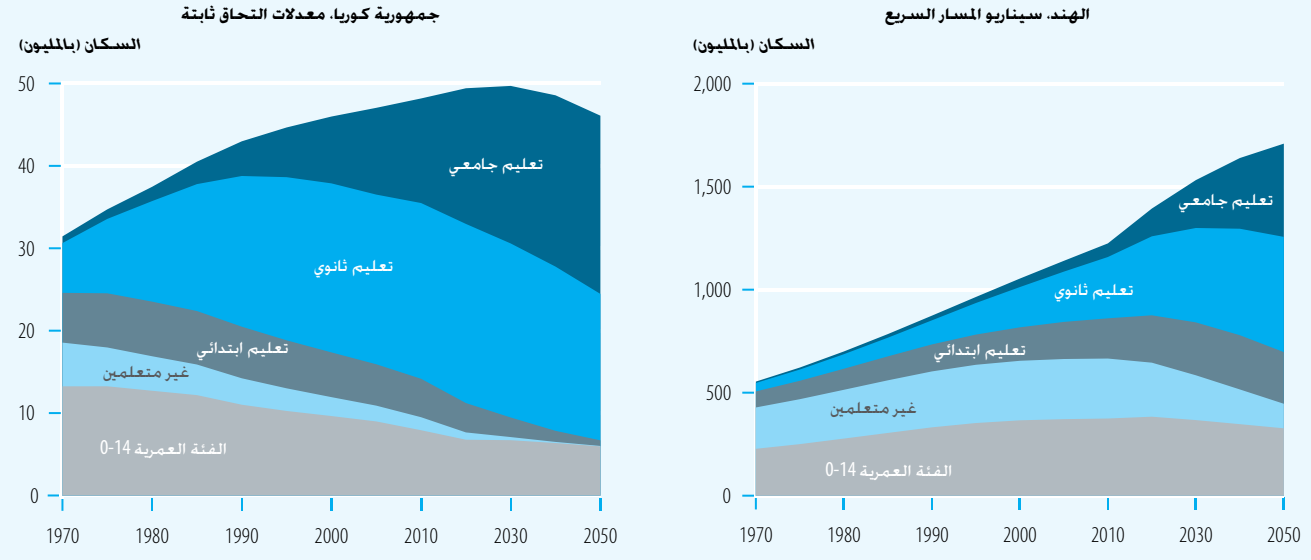

المصدر: Lutz and KC 2013.

الحياة. فالأم المتعلمة (أي التي تنهي دراستها قبل الحمل) تنجب عدداً أقل من الأطفال[4]. وكثيراً ما يتمتع أطفالها بصحة أفضل، وتتحسّن حظوظهم في البقاء على قيد الحياة، مما يضعف الحافز للإكثار من الأطفال بهدف تكوين عائلة كبيرة[5] (الجدول 4.1). والمرأة المتعلمة تحصل على وسائل منع الحمل وتحسن استخدامها عند الحاجة[6].

وبناء على المسوح الديمغرافية والصحّية والمسوح الجزئية، تعزز الأبحاث التي أجريت لأغراض هذا التقرير ما ذكر آنفاً، إذ أظهرت أن تعليم الأم يفوق في الأهمية دخل الأسرة أو ثروتها في حماية حياة الطفل. ولذلك تأثير بالغ على السياسات، إذ يحوّل الاهتمام عن جهود زيادة دخل الأسرة، ويوجهه نحو اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحسين مستوى تعليم الفتيات.

وتتضح الصلة بين تعليم الأم وحياة الطفل من خلال البيانات المتوفرة عن معدّل وفيات الأطفال (الجدول 4.1). ففي العديد من البلدان الأفريقية، لاسيما مالي والنيجر، يُلاحظ ارتفاع في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة عموماً، وانخفاض في هذا المعدل كلّما تحسّن مستوى التحصيل العلمي للأم. ويُلاحظ أن معدل وفيات الأطفال ينخفض مع وصول الأم إلى مستوى التعليم الابتدائي في بعض البلدان، مثل نيجيريا؛ بينما يُلاحظ الفارق الكبير في بلدان أخرى، مثل أوغندا وليبريا، نتيجة للتعليم الثانوي.

وقد أعدّت لأغراض هذا التقرير بعض النماذج وأجريت توقعات بشأن أثر التفاوت في مستويات التعليم على وفيات الأطفال للفترة من 2010 إلى 2050 على أساس سيناريوهين. سيناريو "الحالة المرجعية"، ويفترض استمرار الاتجاهات الحالية للتحصيل العلمي على المستوى الوطني من دون حساب المكاسب التي يمكن تحقيقها من التزامات التمويل الجديدة وآخر المبادرات على مستوى السياسات. وعلى أساس هذا الافتراض، ستبقى نسبة كل مجموعة من الأطفال، المصنفين حسب السن والجنس، الذين ينتقلون إلى المستوى التالي من التعليم ثابتةً مع الوقت (الملحق الفني).

أما سيناريو "المسار السريع" فيفترض العمل بسياسات تسعى إلى أهداف طموحة في التعليم، مماثلة لتلك التي حققتها جمهورية كوريا في العقود الأخيرة، مع زيادة مطّردة كلّ عام في نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس الذين ينتقلون

الجدول 4.1

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل الخصوبة الإجمالي في مجموعة من البلدان حسب مستوى تعليم الأمهات، لآخر سنة متوفرة منذ عام 2005

البلد	سنة المسح	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1,000 من المواليد)				معدّل الخصوبة الإجمالي (عدد الولادات لكل امرأة)			
		غير متعلمين	تعليم ابتدائي	تعليم ثانوي أو جامعي	التعليم الإجمالي	غير متعلمين	تعليم ابتدائي	تعليم ثانوي أو جامعي	التعليم الإجمالي
إثيوبيا	2005	139	111	54	132	6.1	5.1	2.0	5.4
إندونيسيا	2007	94	60	38	51	2.4	2.8	2.6	2.6
أوغندا	2006	164	145	91	144	7.7	7.2	4.4	6.7
بنغلاديش	2007	93	73	52	74	3.0	2.9	2.5	2.7
رواندا	2007/2008	174	127	43	135	6.1	5.7	3.8	5.5
زامبيا	2007	144	146	105	137	8.2	7.1	3.9	6.2
غانا	2008	103	88	67	85	6.0	4.9	3.0	4.0
ليبريا	2009	164	162	131	158	7.1	6.2	3.9	5.9
مالي	2006	223	176	102	215	7.0	6.3	3.8	6.6
مصر	2008	44	38	26	33	3.4	3.2	3.0	3.0
النيجر	2006	222	209	92	218	7.2	7.0	4.8	7.0
نيجيريا	2008	210	159	107	171	7.3	6.5	4.2	5.7
الهند	2005/2006	106	78	49	85	3.6	2.6	2.1	2.7

ملاحظة: تعود البيانات إلى فترة عشر سنوات قبل إجراء المسح.
المصدر: Lutz and KC 2013.

إلى المستوى التعليمي التالي. وتظهر نتائج هذا السيناريو تحسناً ملحوظاً في معدل وفيات الأطفال مع تحسّن مستوى تعليم الأم. ويظهر النموذج أن تركيز الاهتمام على التقدم في التعليم يؤدي إلى انخفاض كبير ومتواصل في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في البلدان والمناطق كافة، نتيجة للتحسن في تعليم الفتيات (الجدول 4.2).

ومن المتوقع أن تسجل الهند أعلى معدّل لوفيات الأطفال في الفترة من 2010 إلى 2015 بحيث يبلغ حوالى 7.9 ملايين، أي ما يعادل نصف مجموع وفيات الأطفال دون سن الخامسة في آسيا[7]. وعلى أساس سيناريو "الحالة المرجعية"، من المتوقع أن يقارب عدد وفيات الأطفال 6.1 مليون طفل في الفترة من 2045 إلى 2050، مقابل نصف هذا العدد أي 3.1 مليون حسب سيناريو "المسار السريع".

وتتفوق الصين على الهند من حيث عدد السكان، لكن من المتوقع ألا يتعدى عدد وفيات الأطفال فيها في الفترة من 2010 إلى 2015 ربع عدد وفيات الأطفال في الهند (1.7 مليون).

تركيز الاهتمام على التقدم في التعليم يؤدي إلى انخفاض كبير في معدل وفيات الأطفال في البلدان والمناطق كافة

وفي ظل التقدم الذي أحرزته الصين في التعليم، تبدو التوقعات متفائلة سواء أكان حسب سيناريو الحالة المرجعية أم سيناريو المسار السريع. فحسب سيناريو "المسار السريع"، الذي يرجح أن تسلكه الصين، سيتراجع عدد وفيات الأطفال إلى النصف مليون في الفترة من 2045 إلى 2050، أي أقل من ثلث العدد الراهن.

غير أن التوقعات تبدو أقل تفاؤلاً في حالة عدد من البلدان الأخرى. ففي كينيا، مثلاً، يُتوقع أن يرتفع عدد وفيات الأطفال حسب سيناريو "الحالة المرجعية" من 582,000 في الفترة من 2010 إلى 2015 إلى 1.6 مليون في الفترة من 2045 إلى 2050. أما حسب سيناريو "المسار السريع"، فيتوقع أن ينخفض عدد وفيات الأطفال في الفترة من 2045 إلى 2050 إلى 371,000، وهو أقل بكثير من الرقم المتوقع في الحالة المرجعية، إلا أنه ليس ببعيد عن الرقم المتوقع للفترة من 2010 إلى 2015.

والانخفاض المتوقع في عدد وفيات الأطفال هو نتيجة لتراجع عدد المواليد للمرأة على أثر تحسّن مستواها التعليمي، وتراجع معدّل الوفيات

الجدول 4.2

العدد المتوقع لوفيات الأطفال دون سن الخامسة، حسب سيناريو التعليم (بالألف)

	2010–2015	2025–2030		2045–2050	
البلد أو المنطقة	الحالة المرجعية	الحالة المرجعية	المسار السريع	الحالة المرجعية	المسار السريع
البلد					
باكستان	1,927	1,641	1,225	1,676	773
البرازيل	328	224	177	161	102
جمهورية كوريا	9	8	9	7	7
جنوب أفريقيا	288	198	165	134	93
الصين	1,716	897	871	625	526
كينيا	582	920	482	1,552	371
مالي	488	519	318	541	150
الهند	7,872	6,707	4,806	6,096	3,064
المنطقة					
أفريقيا	16,552	18,964	12,095	24,185	7,495
آسيا	15,029	11,715	8,924	10,561	5,681
أوروبا	276	209	204	196	187
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	1,192	963	704	950	413
أمريكا الشمالية	162	160	155	165	152
أوقيانوسيا	11	11	11	12	10

ملاحظة: لمزيد من المعلومات عن سيناريو الحالة المرجعية وسيناريو المسار السريع، أنظر الملحق الفني.
المصدر: Lutz and KC 2013.

من المواليد. وتظهر التوقعات كذلك أن إجراءات السياسات كثيراً ما تعطي ثمارها حيث تكون مستويات التحصيل العلمي متدنية في الأساس.

وتؤكد هذه النتائج أهمية الحد من عدم المساواة بين الجنسين، لاسيما في مجال التعليم، وفي البلدان التي تحل في مرتبة منخفضة حسب دليل التنمية البشرية. ولعدم المساواة بين الجنسين مفاعيل خطيرة، إذ يؤدي إلى حرمان المرأة من فرص هامة في المجتمع، ويهدّد حياة أجيال المستقبل.

إعلاء الصوت والمشاركة

لن تأتي مسارات التنمية البشرية على الصعيد الوطني بالنتائج المنشودة ولن تحقق الاستدامة ما لم يشارك الأفراد مشاركة حقيقية في الأحداث والإجراءات التي تؤثر على حياتهم، هذا ما أكده محبوب الحق في تقرير التنمية البشرية لعام 1995.

ويتطلب تحقيق المساواة والاستدامة في التنمية البشرية نظاماً للمداولات العامة يشجع المواطنين على المشاركة في المداولات السياسية بالتعبير عن آرائهم ومشاغلهم. ومن الضروري أن يتمتع الأفراد بالقدرة على توجيه عملية صنع السياسات ونتائجها، وأن يحظى الشباب بالمزيد من الفرص الاقتصادية وإمكانات المساءلة السياسية. وحرمان الأفراد من هذه المشاركة، يعني تجريدهم من القدرة على التعبير عن مخاوفهم وحاجاتهم، والاستمرار في تغييب العدالة.

وتفرض الأنظمة الأوتوقراطية قيوداً تتعارض مع مقوّمات التنمية البشرية، إذ تقمع الحريات الأساسية. وحتى في الأنظمة الديمقراطية، لا تزال الإمكانات المتاحة للفقراء والمجموعات الفقيرة للوصول إلى المعلومات، أو إعلاء الصوت أو المشاركة العامة محدودة. ويتوجب على الفقراء العمل يداً بيد لإعلاء صوتهم في العمل السياسي. إلا أن المنظمات التي تمثل الفقراء في معظم البلدان لا تحظى بالدعم اللازم، ولا بالتشجيع. ومن الإجراءات التي تستطيع الأنظمة الديمقراطية اتخاذها توسيع نطاق المساءلة، فلا تقتصر على دائرة ضيقة من النخبة، بل تشمل المواطنين كافة، لاسيما غير الممثلين منهم في دوائر المداولات العامة، مثل النساء والشباب والفقراء[8].

وتواجه الحكومات التي تتجاهل حاجات المواطنين ولا تتيح لهم فرص المشاركة السياسية خطر فقدان الشرعية. فحالة عدم الرضا تتفاقم في الشمال كما في الجنوب، وأصوات المواطنين ترتفع مطالبة بالحق في التعبير عن شواغلهم والتأثير على السياسات، لاسيما سياسات الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية. ويظهر تقرير صادر حديثاً عن منظمة العمل الدولية أن دليل الاضطرابات الاجتماعية، الذي يقيس مقدار الاستياء من الحكومات، ارتفع في 57 بلداً من أصل 106 بلدان في عام 2011 نسبة إلى ما كان عليه في عام 2010. وسجل هذا الارتفاع أعلى معدل له في بلدان الشمال، تليها الدول العربية وبلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى[9].

ففي الشمال، استهدفت الاحتجاجات تدابير التقشف وخفض الإنفاق العام وتقليص الوظائف العامة، كما هو الحال في إسبانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة واليونان. وقد وقف المواطنون في وجه حكوماتهم مطالبين إياها بمعالجة الآثار الاجتماعية لسياساتها، مع الإشارة إلى أن معظم أعباء التقشف تثقل كاهل الفقراء والفئات المحرومة اجتماعياً[10]. كما كانت أسعار الغذاء، والبطالة والتلوث سبباً لاضطرابات أخرى:

- *ارتفاع أسعار الغذاء*. هددت أعمال الشغب التي اندلعت احتجاجاً على ارتفاع أسعار الغذاء في عام 2008 الاستقرار في أكثر من 30 بلداً في أفريقيا والمنطقة العربية[11].
- *البطالة وتدني الأجور*. يطالب العمال حكوماتهم بتلبية حاجاتهم، كما عبر العاطلون عن العمل عن حالة الاستياء العارم في عدد من البلدان[12]. ففي فييت نام، عمّت الإضرابات في عام 2011 في ظل مطالبة العمال بزيادة الأجور في مواجهة التضخم[13].
- *التلوث البيئي*. نُظّمت احتجاجات واسعة النطاق ضد التلوث البيئي. ففي شنغهاي، في الصين، تصدّى المحتجون للاقتراح القاضي بمد خط أنابيب للمياه العادمة[14]، وفي ماليزيا احتج السكان المحليون على إنشاء مصفاة لتكرير أحد المعادن النادرة في منطقتهم[15].

والجدير بالذكر أن الشباب كانوا في صلب حركات الاحتجاج، وقد دفعتهم إلى ذلك أسباب عديدة منها قلة فرص العمل المتاحة للشباب من ذوي التحصيل العلمي. وفي عينة من 48 بلداً، تجاوز معدل بطالة الشباب 20 في المائة في

تتفاقم حالة عدم الرضا، إذ ترتفع أصوات المواطنين مطالبة بمزيد من الفرص للتعبير عن شواغلهم والتأثير على السياسات، لاسيما سياسات الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية الأساسية

الشكل 4.1

تحسّن في نتائج التعليم حسب سيناريو "المسار السريع"

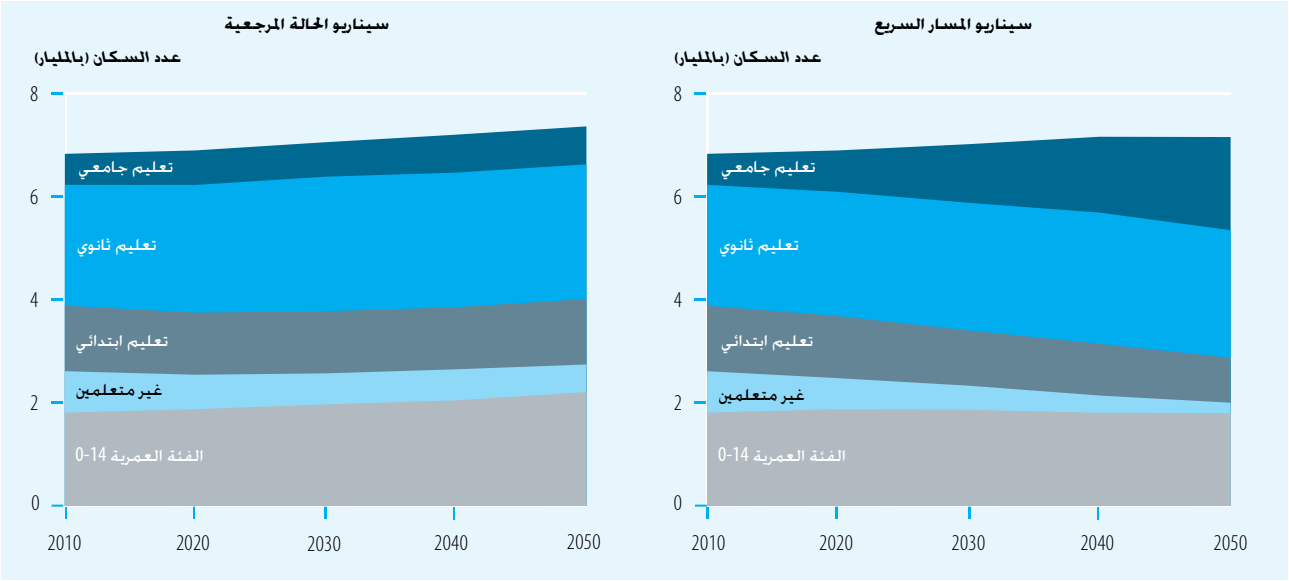

ملاحظة: لمزيد من المعلومات عن سيناريو الحالة المرجعية وسيناريو المسار السريع، انظر الملحق الفني.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى Lutz and KC 2013.

عام 2011، وهو أعلى بكثير من معدل البطالة الإجمالي البالغ 9.6 في المائة[16]. والجدير بالذكر أن استياء الشباب من ارتفاع معدّل البطالة يتفاقم في صفوف السكان من ذوي التحصيل العلمي المرتفع[17]. فالتعليم يغيّر توقعات المواطنين من حكوماتهم ويزودهم بالمهارات والموارد السياسية المطلوبة للاعتراض على القرارات الحكومية، لكن ذلك لا يعني أن المتعلمين يتمتعون بحقوق أكثر من غيرهم. وما لم تعطِ الحكومات الأولوية لخلق فرص العمل، ستواجه مزيداً من الاستياء في صفوف الشباب مع توسع انتشار التعليم (الشكل 4.1)[18].

وتؤمن خدمات الإنترنت النقالة ذات الحزمة العريضة وغيرها من أشكال التكنولوجيا الحديثة قنوات جديدة تتيح للمواطنين، ولاسيما الشباب، المطالبة بالحق في المساءلة. كما تقرّب المسافات بين السكان من مختلف البلدان وتتيح لهم تشارك القيم والخبرات.

وتساهم خدمات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي في إعلاء أصوات الأفراد، بصفتها "محاور تجمع أعداداً كبيرة بكلفة منخفضة" تؤثر على الرأي العام. ففي الصين مثلاً، يتمتع جيل ما بعد عام 1990 بوعي سياسي ومستوى عال من التعليم، ويعبر عن رأيه بكل صراحة عبر مواقع التواصل الاجتماعي[19]. ولم يكد ينقضي أسبوع على حادثة القطار السريع في وينزو في تموز/يوليو 2011، حتى انتشرت عبر المدونتين الرئيسيتين على الإنترنت في الصين (weibos) حوالى 26 مليون رسالة تتضمن تعليقات على الحادثة وتعبر عن القلق على السلامة[20].

وتساهم الحركات الاجتماعية ووسائل الإعلام في توجيه الاهتمام إلى قضايا محددة. لكنّ ذلك لا يؤدي دائماً إلى تحولات سياسية تعود بالفائدة على المجتمع ككل. ففي الهند مثلاً، مارست حركة آنا هازار المناهضة للفساد ضغوطاً من أجل التغيير، لكن النقاد اعتبروا أن السياسات التي تؤيّدها حركات مماثلة قد لا تحظى بدعم قاعدة واسعة من الناخبين. ومن الأهمية بمكان ترسيخ نهج المشاركة في المؤسسات بإجراءات عملية، تؤدي إلى تصحيح التوازن السياسي من خلال إفساح المجال أمام المواطنين الذين يعانون من الإقصاء للمطالبة بالمساءلة وتصحيح حالات الإجحاف التي تتراوح بين التمييز في الأنظمة والإقصاء غير المنصف وغير العادل[21].

والمشاركة الشاملة للجميع هي بحدّ ذاتها قيمة أساسية، لكنّها تسهم أيضاً في تحسين نوعية السياسات وتطبيقها، وفي الحد من أسباب أيّ نقمة شعبية في المستقبل. وقد يؤدي الفشل في

المشاركة الشاملة للجميع هي بحدّ ذاتها قيمة أساسية، وهي تسهم في تحسين نوعية السياسات وتطبيقها، وفي الحد من أسباب أيّ نقمة شعبية في المستقبل

وضع سياسة حكومية مستجيبة وقابلة للمساءلة إلى حالات من الاستياء الشعبي والاضطرابات المدنية، تعطل مسيرة التنمية البشرية. ويحفل التاريخ بانتفاضات شعبية ضد حكومات تجاهلت مطالب المواطنين، وعندئذ تعطّل الاضطرابات الاستثمار والنمو، فتضطر الحكومات إلى تحويل الموارد للحفاظ على الأمن والنظام العام.

وفي الأعوام الأخيرة، واجهت بلدان في الشمال كما في الجنوب أزمات متصاعدة على أثر التشكيك في شرعية الحكومات، دفعت بالمواطنين إلى الانتفاضة على مؤسساتهم. فقد انتفض الملايين في الدول العربية مطالبين بالفرص، وبالاحترام والكرامة، وبالحق في المواطنة الكاملة وبعقد اجتماعي جديد مع الأنظمة التي ستحكم باسمهم. وأدّت هذه الانتفاضات إلى سقوط حكومات في تونس وليبيا ومصر، وبدء مرحلة انتقالية برعاية دولية، والمباشرة بإطلاق إصلاحات سياسية في الأردن والمغرب، واندلاع حرب أهلية في الجمهورية العربية السورية.

ومن الطرق الممكنة لتحقيق التغيير السلمي إتاحة الفرصة أمام المجتمع المدني للنمو في أجواء من الحرية في الممارسة. فقد نجحت تونس ومصر في تكوين آليات للتجمّع وإطلاق حركات سياسية معارضة خاضعة لضوابط ذاتية، حتى في ظل الحكومة الأوتوقراطية. غير أن ليبيا لم تعش تجربة مماثلة، بل دخلت في حرب أهلية شاملة. ومن الصعب التوصل إلى الحياة السياسية الطبيعية في فترة ما بعد النزاع في بلدان لم تعتد على مشاركة المجتمع المدني. وتظهر تجارب عدة أن تغيير الأنظمة السياسية لا يؤدي تلقائياً إلى إعلاء صوت الجميع، ولا إلى ضمان المشاركة، أو الاندماج أو المساءلة ، ولا يعزز تلقائياً فعالية الدولة.

ولا تقتصر أهمية المساءلة والمشاركة الشاملة للجميع على العمل السياسي فحسب، بل هي

الشكل 4.2

فرص العمل لم تواكب التحصيل العلمي في غالبية البلدان

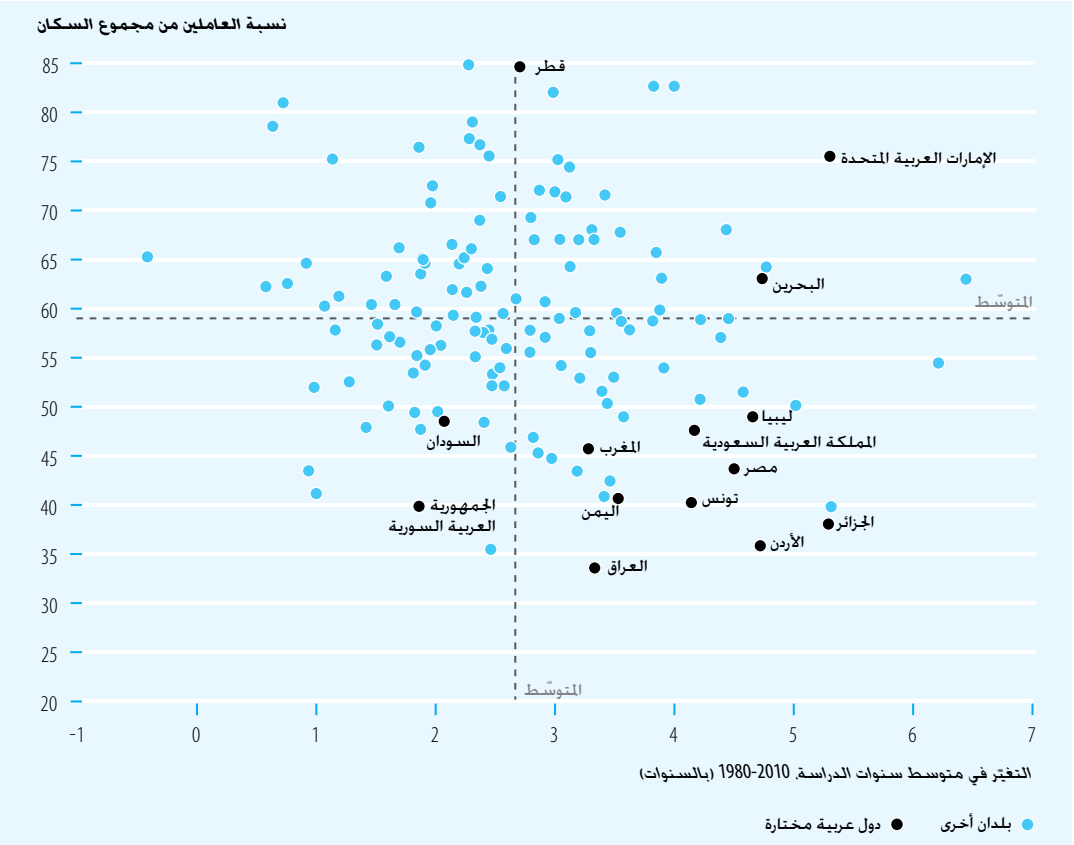

ملاحظة: تشمل التحليلات 141 بلداً. نسب العاملين من مجموع السكان تعود إلى آخر سنة متوفرة في الفترة من 2006 إلى 2010.
المصدر: بتصرف عن: Campante and Chor (2012) باستخدام بيانات حديثة.

لا تقتصر أهمية المساءلة والمشاركة الشاملة للجميع على العمل السياسي فحسب، بل هي ضرورة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، من خلال استحداث فرص العمل والدمج الاجتماعي

ضرورة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، من خلال استحداث فرص العمل والدمج الاجتماعي، لاسيما في المجتمعات التي تضمّ أعداداً كبيرة ومتزايدة من ذوي التحصيل العلمي. ويتطلب ذلك وجود مؤسسات وسيطة فعالة، قد يكون التحديث بدونها مصدراً لعدم الاستقرار[22]. لكن ذلك لا يعني أن الأفراد لا يجب أن يتعلموا إلا في حال توفرت لهم فرص العمل المناسبة. فالحصول على المعرفة والتعليم هو غاية بحد ذاتها في منظومة مفاهيم التنمية البشرية. إلاّ أن الانتفاضات الشعبية الأخيرة أظهرت أن التفاوت بين فرص التعليم والفرص الاقتصادية يقود إلى حالة من اليأس والضياع، لاسيما في صفوف الشباب.

والجدير بالذكر أن ثمانية دول عربية هي ضمن البلدان العشرين التي سجلت أعلى زيادة في متوسط سنوات الدراسة في الفترة من 1980 إلى 2010 (الشكل 4.2)، إلا أن التحسّن في مستوى التحصيل العلمي لم تواكبه زيادة في فرص العمل في معظم هذه البلدان. وتقع غالبية البلدان التي شهدت اضطرابات في العالم العربي في القسم الأيمن من أسفل الشكل 4.2، لأنها حققت مكاسب كبيرة في التحصيل العلمي، بينما لا تزال نسب العاملين من مجموع السكان فيها دون المتوسط[23].

ومن الصعب التكهن متى ينفد صبر المجتمعات، فالعوامل التي تغذي المطالبة بالتغيير كثيرة. وعندما يتعذر على الشباب المتعلمين إيجاد فرصة عمل، يتولد لديهم شعور بالإحباط، لاسيما وأن متوسط سنوات الدراسة قد شهد ارتفاعاً في البلدان كافة في الأعوام الثلاثين الماضية، وفق ما تشير إليه البيانات المتوفرة[24]. لكن الشعور بالإحباط وحده لا يولد الانتفاضات. فقد يغضب المواطنون، وفي حال رأوا أن ما يتكبدونه من عناء وما يستغرقونه من وقت للمشاركة في أي تحرك سياسي يفوق إمكانية إحداث تغيير، قد يمتنعون عن أي تحرك[25]. فالاحتجاجات الشعبية، خاصة تلك التي يقودها ذوو التحصيل العلمي، تحدث عندما تضيق الفرص الاقتصادية إلى حد يحجب كلفة المشاركة في تحرك سياسي معين. وهذا النوع من التحركات السياسية الذي يكلّف "جهوداً مضنية"[26] بات يسهل تنسيقه بما هو متوفر من أشكال حديثة لوسائل الاتصال الجماهيري.

وتدعو شعوب العالم حالياً حكوماتها إلى التحلي بحس المسؤولية أمام المواطنين، ومنحهم المزيد من الفرص للتأثير في عملية صنع السياسات. وفي الماضي حصلت تحوّلات هامة غيّرت مجرى الوقائع. فقد وثّق كارل بولانيي (karl Polanyi) التحول الكبير في عام 1944، حين استجابت حكومات في بلدان الشمال لمطالب المجتمع المدني والنقابات العمالية بتنظيم السوق وتأمين الحماية الاجتماعية، بحيث تكون السوق في خدمة المجتمع، ولا يُسخّر المجتمع لخدمة مصالح السوق[27]. واعتمدت حكومات كثيرة قوانين لتنظيم أنشطة الشركات وتحسين ظروف العمل، وكذلك لتأمين الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية. واحتفظت الحكومات لنفسها بصلاحيات على مستوى سياسات الاقتصاد الكلي، وفرضت بعض الضوابط على التجارة الدولية. ولعل الوقت قد حان من جديد لإحداث تحول يكون بمستوى هواجس القرن الحادي والعشرين وظروفه[28].

مواجهة الضغوط البيئية

يشكل تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أحد التحديات الرئيسة التي يواجهها

الشكل 4.3

إنتاجية الكربون ترتفع في بعض البلدان وتنخفض في أخرى في كل مجموعات دليل التنمية البشرية

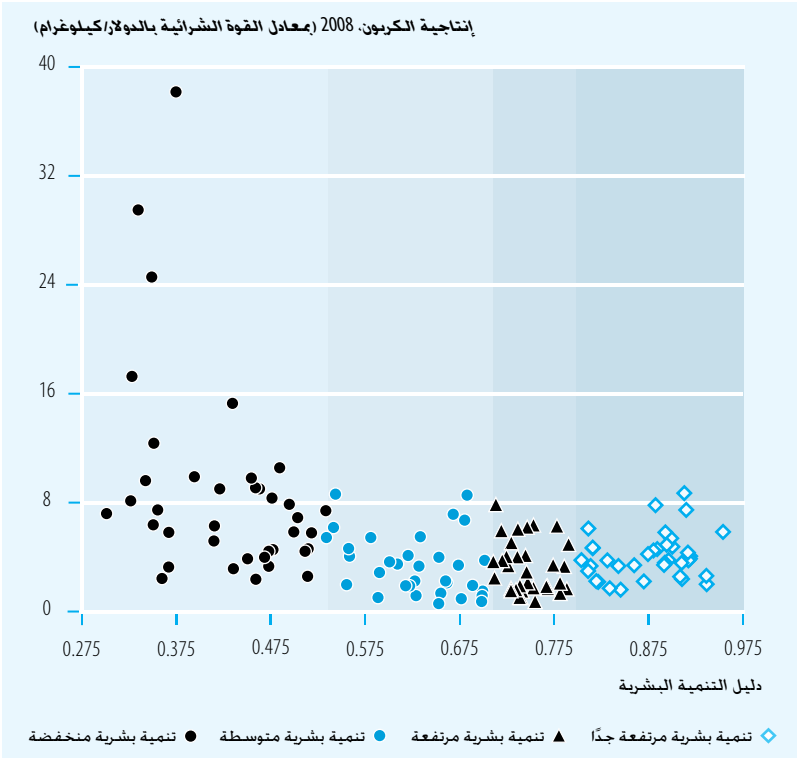

ملاحظة: يقصد بإنتاجية الكربون كمية ثاني أكسيد الكربون المنتجة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى World Bank (2012a).

العالم حالياً. فبينما يبدو من البديهي أن يزداد إنتاج ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي مع تقدم التنمية البشرية، يبقى الترابط بين هذين العاملين ضعيفاً نسبياً (الشكل 4.3). ففي كل مستوى من مستويات دليل التنمية البشرية، ترتفع إنتاجية الكربون في بعض البلدان بينما تنخفض في بلدان أخرى.

فغواتيمالا والمغرب هما من مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، ويسجلان تقارباً في قيمة دليل التنمية البشرية. لكن إنتاجية الكربون في غواتيمالا، وتبلغ 5.0 دولارات في الكيلوغرام بمعادل القوة الشرائية، أي مقدار ضعفي إنتاجية الكربون في المغرب، التي تبلغ 2.6 دولار في الكيلوغرام بمعادل القوة الشرائية. ويمكن رصد فوارق بهذا الحجم بين الأقاليم أو الولايات الواقعة ضمن البلد الواحد، كما هو الحال في الصين[29]. وهذا الواقع يدعم الاقتناع بأن التقدم في التنمية البشرية لا يزيد بالضرورة إنتاج الكربون، بل يمكن أن يترافق مع تحسينات في السياسة البيئية.

وفي إطار السعي إلى إدامة التقدم في التنمية البشرية، لا بدّ من إيلاء المزيد من الاهتمام لتأثير الأنشطة البشرية على البيئة. والهدف هو الارتقاء بمستويات التنمية البشرية، وكذلك تخفيض معدلات البصمة الإيكولوجية للفرد (الجزء الأيمن في أسفل الشكل 1.7). وقليلة هي البلدان التي اقتربت من تحقيق مستوى مرتفع يمكن الاقتداء به في التنمية البشرية من دون ضغوط هائلة على الموارد الإيكولوجية للكوكب. ومواجهة هذا التحدي على المستوى العالمي تحتّم على جميع البلدان تصحيح مساراتها الإنمائية، فتسعى البلدان المتقدمة إلى تخفيض بصمتها الإيكولوجية، بينما تعمل البلدان النامية إلى رفع قيمة دليل التنمية البشرية من غير أي زيادة في البصمة الإيكولوجية. وسيكون للتكنولوجيات النظيفة الحديثة دور أساسي على هذا الصعيد.

وإذا كانت المخاطر البيئية مثل تغيّر المناخ، وإزالة الغابات، وتلوث المياه والهواء، والكوارث الطبيعية تحدق بالجميع، فأشد أضرارها تصيب البلدان والمجتمعات الفقيرة. فقد أدى تغيّر المناخ إلى تفاقم المخاطر البيئية المزمنة، وباتت الخسائر الإيكولوجية تحدّ من فرص سبل العيش، ولاسيما للفقراء. فالبيئة النظيفة والآمنة هي حق مكتسب لا امتياز. وقد سلط تقرير التنمية البشرية لعام 2011 الضوء على الترابط الحتمي بين المساواة والاستدامة. والمجتمعات المستدامة تحتاج إلى سياسات وتغيرات هيكلية تجمع بين أهداف التنمية البشرية وتغيّر المناخ، إذ تنص على خفض الانبعاثات، ووضع استراتيجيات التكيّف مع تغيّر المناخ، وابتكار آليات للتمويل المشترك بين القطاعين العام والخاص[30].

وتتحمّل أشد الفئات حرماناً النصيب الأكبر من تدهور بيئي لم يكن لها يد في التسبب به[31]. فمع أن البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة لم يكن لها دور يذكر في تغيّر المناخ العالمي، من المرجح أن تتكبد أكبر الخسائر من جراء تناقص كميات الأمطار المتساقطة سنوياً وتقلّبها، وما لذلك من آثار تدميرية على الإنتاج الزراعي وموارد الرزق. وحجم هذه الخسائر ليس سوى دليل على ضرورة الإسراع في اتخاذ تدابير لتمكين السكان من التكيّف مع تغيّر المناخ العالمي[32].

وتتسبب الكوارث الطبيعية التي تزداد حدة وتواتراً بأضرار اقتصادية فادحة وخسائر في الإمكانات المتاحة للبشر. ففي عام 2011، أوقعت الكوارث الطبيعية من جراء الهزات الأرضية (التسونامي، وانزلاقات الأراضي وهبوط التربة) أكثر من 20,000 قتيل وخلّفت خسائر بقيمة 365 مليار دولار أمريكي، إذ فقد حوالى مليون شخص منازلهم[33]. وقد كانت آثار هذه الكوارث مدمّرة على الدول الجزرية الصغيرة النامية، فتكبد بعضها خسائر عادلت قيمتها 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فيما وصلت الخسائر في بعضها الآخر إلى حدود 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أو أكثر. ففي عام 1988، تكبدت سانت لوسيا خسائر ناهزت قيمتها أربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي جراء إعصار جيلبرت، فيما تكبدت غرينادا خسائر بلغت قيمتها ضعفي الناتج المحلي الإجمالي على إثر إعصار إيفان في عام 2004[34].

وتناول تقرير التنمية البشرية لعام 2011 سيناريوهات بيئية عدة، منها سيناريو "التحديات البيئية" الذي يقيس الآثار السلبية المتوقعة للاحترار العالمي على التلوث، والإنتاج الزراعي، والحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي المحسن. ويفيد هذا السيناريو بأن متوسط قيمة دليل التنمية البشرية في العالم لعام 2050 سيخسر 8 في المائة من الرقم الذي يتوقع أن يبلغه حسب سيناريو "الحالة المرجعية" الذي يفترض بقاء الاتجاهات البيئية الراهنة على حالها من غير حصول أي تدهور

تدعو شعوب العالم حالياً حكوماتها إلى التحلي بحس المسؤولية أمام المواطنين، ومنحهم المزيد من الفرص للتأثير في عملية صنع السياسات

الشكل 4.4

السيناريوهات البيئية المختلفة: آثار مختلفة على الفقر المدقع

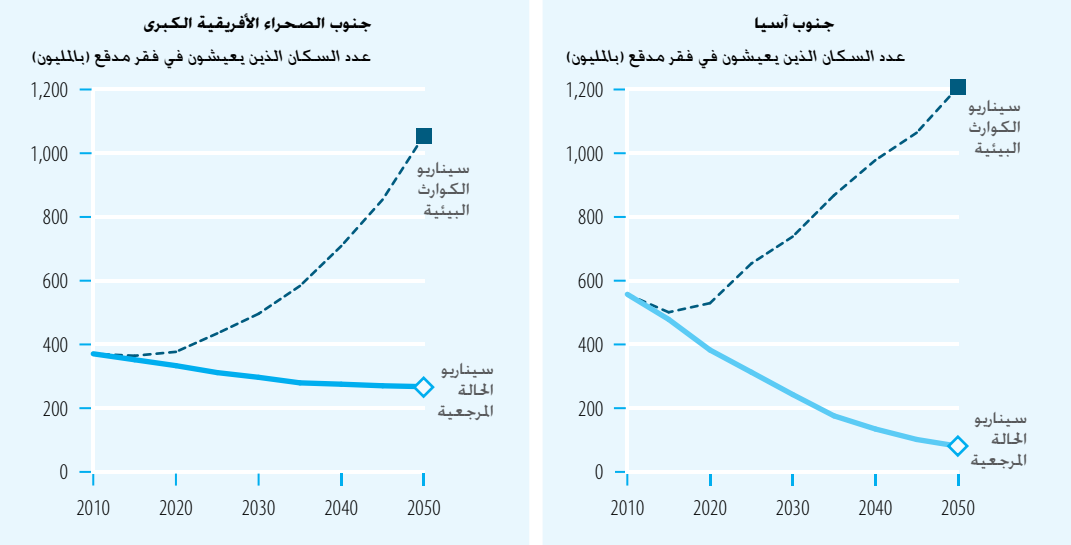

ملاحظة: يعرف الفقر المدقع بحالة العيش على 1.25 دولاراً في اليوم بمعادل القوة الشرائية. لمزيد من المعلومات عن سيناريو الحالة المرجعية وسيناريو المسار السريع، انظر الملحق الفني.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى Pardee Center for International Futures (2013).

الجدول 4.3

عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع وفق سيناريو الكوارث البيئية حسب المناطق، 2010–2050 (بالمليون)

المنطقة	2010	2020	2030	2040	2050	الزيادة، 2010–2050	الفارق: سيناريو الحالة المرجعية، 2050	الفارق: سيناريو التقدم السريع، 2050
الدول العربية	25	25	39	73	145	120	128	144
شرق آسيا والمحيط الهادئ	211	142	211	363	530	319	501	522
أوروبا وآسيا الوسطى	14	6	17	32	45	30	41	44
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	34	50	90	138	167	134	135	155
جنوب آسيا	557	530	738	978	1,207	650	1,126	1,194
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	371	377	496	709	1,055	685	788	995
العالم	**1,212**	**1,129**	**1,592**	**2,293**	**3,150**	**1,938**	**2,720**	**3,054**

ملاحظة: يعرف الفقر المدقع بحالة العيش على 1.25 دولاراً في اليوم بمعادل القوة الشرائية. لمزيد من المعلومات عن سيناريو الحالة المرجعية وسيناريو المسار السريع، انظر الملحق الفني.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى Pardee Center for International Futures (2013).

إضافي. والأسوأ هو أن دليل التنمية البشرية على المستوى الإقليمي سيخسر 12 في المائة في جنوب آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وفق سيناريو "التحديات البيئية" من متوسط القيمة المتوقعة حسب سيناريو "الحالة المرجعية". أما حسب سيناريو "الكوارث البيئية"، فسيسجل دليل التنمية البشرية في العالم بحلول عام 2050 تراجعاً بنسبة 15 في المائة مقارنة بما سيبلغه في ظل الأوضاع الطبيعية، وبنسبة 22 في المائة في جنوب آسيا، و24 في المائة في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى. وهذا التراجع سيجمّد مكاسب في التنمية البشرية استغرق تحقيقها عقوداً في المنطقتين، إن لم يؤدِ إلى تبديدها.

ويتوقف هذا التقرير بالتحديد عند الأضرار التي ستلحق بالذين يعيشون في فقر مدقع بسبب انخفاض الدخل وفقاً للسيناريوهات البيئية

المختلفة (الشكل 4.4). وحسب سيناريو "الكوارث البيئية"، سينضم إلى مجموع الذين يعيشون في فقر مدقع بسبب انخفاض الدخل، حوالى 3.1 مليار شخص بحلول عام 2050 (الجدول 4.3). وحسب سيناريو "الحالة المرجعية"، وبحلول عام 2050 يُتوقع أن ينخفض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع بسبب انخفاض الدخل في مختلف أنحاء العالم.

والسبب في ازدياد عدد الفقراء في العالم حسب سيناريو "الكوارث البيئية" حوالى 2.7 مليار شخص، فوق العدد المتوقع حسب سيناريو "الحالة المرجعية" يُعزى إلى عاملين مترابطين. العامل الأول هو التدهور البيئي، إذ يظهر النموذج أن هذا العامل سيتسبّب في زيادة عدد الذين يعيشون في فقر مدقع بسبب انخفاض الدخل حوالى 1.9 مليار شخص. والعامل الثاني هو الكوارث البيئية التي ستحول دون تمكن 800 مليون شخص من الخروج من حالة الفقر المدقع بسبب انخفاض الدخل، وهذا ما كانوا سينجحون في تحقيقه حسب سيناريو "الحالة المرجعية" (الملحق الفني).

والمغزى من هذه النتائج هو أن المخاطر البيئية هي من أكبر العوائق التي تقوّض النهوض بالتنمية البشرية، وتحول دون التخلص من الفقر. وكلما تأخر التصدّي لهذه المخاطر تفاقمت الخسائر والأعباء.

معالجة التغيرات الديمغرافية

في الفترة من 1970 إلى 2011، ارتفع عدد سكان العالم من 3.6 مليار إلى سبعة مليارات نسمة. ومن المعروف أن توقعات التنمية تتأثر بعدد السكان وبالتركيبة العمرية[35]. فالتراجع في معدلات الخصوبة والتغير في التركيبة العمرية هما مصدر آثار بالغة على النمو الاقتصادي[36]. وفي الفترة من 1970 إلى 2010، تراجعت نسبة الإعالة (أي نسبة المعالين من السكان من الصغار وكبار السن إلى مجموع السكان في سن العمل، 64-15 سنة) في معظم المناطق، ولاسيما في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ حيث بلغ معدّل التراجع 39.5 في المائة، تليها أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والدول العربية حيث بلغ هذا المعدّل 34 في المائة.

ومن المرجح أن تشهد الفترة من 2010 إلى 2050 ارتفاعاً في نسب الإعالة في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، والمرتفعة والمرتفعة جداً، لاسيما في البلدان المتقدمة ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. أما في أشد المناطق فقراً مثل جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وجنوب آسيا، فستواصل نسب الإعالة انخفاضها، ولو بوتيرة متباطئة.

وسيكون للتغيرات الديمغرافية آثار بالغة، ولكن مختلفة، على معظم بلدان الجنوب في العقود المقبلة. فبعض البلدان الفقيرة ستستفيد من العائد الديمغرافي مع ازدياد نسبة السكان الذين هم في القوى العاملة[37]. أما البلدان الغنية فستواجه تحديات على أثر ارتفاع نسب الإعالة، مع تقدم السكان بالسن وتعميم الالتحاق بالمدارس، مما ينعكس تراجعاً في عدد الأشخاص الذين يجنون الدخل.

ويمكن مواجهة المشاكل الناجمة عن التغيّرات الديمغرافية برفع مستوى التحصيل العلمي. فالتعليم يساهم في الإسراع في تخفيض معدلات الخصوبة، وفي زيادة إنتاجية اليد العاملة في البلدان الغنية حيث يقلّ عدد القوى العاملة. وفي الوقت نفسه، يتوجب على الحكومات بذل المزيد من الجهود لاستحداث فرص عمل إضافية لإفساح المجال أمام تشغيل العمال الشباب والكبار على حد سواء.

وفي حال لم تتمكن البلدان من مواكبة هذه التغيرات الديمغرافية بزيادة الفرص الاقتصادية وتحسين الإنتاجية، فلن تستطيع الاستفادة من العائد الديمغرافي، وستتعرض لاضطرابات اجتماعية، على غرار ما حدث في العديد من البلدان في الأعوام الأخيرة.

وضع النماذج للاتجاهات الديمغرافية والتعليمية

الاتجاهات الديمغرافية ليست صنيعة القدر. فهي اتجاهات يمكن تعديلها، ولو بطرق غير مباشرة، بواسطة سياسات التعليم، وأحياناً بواسطة سياسات الهجرة[38]. ويمكن تحديد خيارات السياسات الفعالة بوضع نماذج للاتجاهات الديمغرافية والتعليمية[39]. وفيما يلي، سيناريوهان للفترة من 2010 إلى 2050 يوضحان أثر الإجراءات المتخذة ضمن السياسات المختلفة، وهما سيناريو "الحالة المرجعية"، حيث يفترض بقاء معدلات الالتحاق بالمدارس ثابتة في كل من مستويات التعليم؛

حسب سيناريو "الكوارث البيئية"، سينضم إلى مجموع الذين يعيشون في فقر مدقع بسبب انخفاض الدخل، حوالى 3.1 مليار شخص بحلول عام 2050

الاتجاهات الديمغرافية ليست صنيعة القدر. فهي اتجاهات يمكن تعديلها بواسطة سياسات التعليم، وأحياناً بواسطة سياسات الهجرة

الشكل 4.5

تغيّر نسب الإعالة مع سياسات التعليم

ملاحظة: لمزيد من المعلومات عن سيناريو الحالة المرجعية وسيناريو المسار السريع، انظر الملحق الفني.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات Lutz and KC (2013).

وسيناريو "المسار السريع"، حيث يُفترض أن تتخذ البلدان ذات المستويات المتدنية أهدافاً طموحة للنهوض بمستوى التعليم[40].

ومن الشواغل الهامة للبلدان نسبة الإعالة، وارتفاع نسبة الإعالة يمكن أن يؤدي بأيّ بلد إلى مزيد من الفقر أو يفقده المكاسب المحققة في التنمية البشرية. وحسب سيناريو "الحالة المرجعية"، من المتوقع أن تتراجع نسب الإعالة حوالى 9.7 نقاط مئوية في الفترة من 2010 إلى 2050 في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، وأن ترتفع تسع نقاط مئوية في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، و15.2 نقطة مئوية في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، و28.7 نقطة مئوية في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً (الشكل 4.5). أما حسب سيناريو المسار السريع، فيُتوقع أن تتراجع نسب الإعالة 21.1 نقطة مئوية في الفترة من 2010 إلى 2050 في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، أي أكثر من ضعفي النسبة المتوقعة حسب سيناريو "الحالة المرجعية". وسترتفع نسب الإعالة حسب سيناريو "المسار السريع" بمعدّلات أقل من المتوقع حسب "سيناريو الحالة المرجعية" في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة (6.1 نقاط

الجدول 4.4

نسبة الإعالة في مجموعة من البلدان، 1970-2050

البلد	1970	1980	1990	2000	2010	سيناريو	2020	2030	2040	2050
إندونيسيا	0.868	0.807	0.673	0.547	0.483	الحالة المرجعية	0.452	0.457	0.504	0.571
						المسار السريع	0.451	0.454	0.501	0.567
بنغلاديش	0.929	0.946	0.859	0.704	0.560	الحالة المرجعية	0.462	0.434	0.433	0.481
						المسار السريع	0.457	0.422	0.418	0.465
البرازيل	0.846	0.724	0.656	0.540	0.480	الحالة المرجعية	0.443	0.484	0.540	0.637
						المسار السريع	0.437	0.460	0.499	0.589
تايلند	0.904	0.756	0.532	0.447	0.417	الحالة المرجعية	0.426	0.488	0.576	0.656
						المسار السريع	0.425	0.484	0.570	0.650
تركيا	0.850	0.787	0.671	0.560	0.478	الحالة المرجعية	0.458	0.467	0.504	0.585
						المسار السريع	0.450	0.443	0.473	0.547
شيلي	0.811	0.629	0.564	0.540	0.457	الحالة المرجعية	0.471	0.549	0.609	0.659
						المسار السريع	0.467	0.531	0.582	0.630
الصين	0.773	0.685	0.514	0.481	0.382	الحالة المرجعية	0.408	0.450	0.587	0.655
						المسار السريع	0.404	0.434	0.562	0.628
غانا	0.934	0.946	0.887	0.799	0.736	الحالة المرجعية	0.704	0.656	0.643	0.645
						المسار السريع	0.686	0.595	0.548	0.532
الهند	0.796	0.759	0.717	0.638	0.551	الحالة المرجعية	0.518	0.496	0.491	0.511
						المسار السريع	0.510	0.474	0.463	0.480

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات Lutz and KC (2013). لمزيد من المعلومات عن سيناريو الحالة المرجعية وسيناريو المسار السريع، انظر الملحق الفني.

مئوية) والبلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة (4.9 نقاط مئوية).

وحسب سيناريو "الحالة المرجعية"، ستشهد مجموعات دليل التنمية البشرية كافة زيادة في نسبة المسنين من مجموع السكان، تبلغ 3,9 نقاط مئوية في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، و17.7 نقطة مئوية في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، و20.2 نقطة مئوية في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة و22.3 نقطة مئوية في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً[41]. ومن المتوقع أن تنخفض نسبة الشباب في مجموعات دليل التنمية البشرية كافة في الفترة من 2010 إلى 2050. والجدير بالذكر أن نسبة الإعالة ستتراجع في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة لأن التراجع في أعداد الشباب سيتجاوز الارتفاع في أعداد المسنين.

وفي الدول العربية، وجنوب آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، من المتوقع أن تتراجع نسبة الإعالة حسب سيناريو "الحالة المرجعية"، وأن تتراجع بوتيرة أسرع حسب سيناريو "المسار السريع". فنسبة الإعالة في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، مثلاً، ستسجل تراجعاً بمعدّل 11.8 نقطة مئوية حسب سيناريو "الحالة المرجعية"، وبمعدل 25.7 نقطة مئوية حسب سيناريو "المسار السريع".

أما في مناطق شرق آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فمن المتوقع أن ترتفع نسبة الإعالة. ويتوقع أن تشهد منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ارتفاعاً كبيراً في نسبة المسنين، قد يصل إلى 25.8 نقطة مئوية، وهو ارتفاع يفوق الارتفاع الذي ستسجله البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً.

وفي البرازيل وشيلي، يحتمل اتباع سياسات طموحة في التعليم من شأنها أن تغيّر نسب الإعالة. فمن المتوقع أن ترتفع نسبة الإعالة في البرازيل بمعدل 15.6 نقطة مئوية حسب سيناريو "الحالة المرجعية"، وبمعدل لا يتجاوز

الصين وغانا: من المستفيد من العائد الديمغرافي؟

يشهد العالم تباطؤاً في النمو السكاني وتزايداً في عدد المسنين، في اتجاه تحدّد الصين معظم معالمه، إذ تضمّ أكبر عدد من سكان العالم وتمر بمرحلة تحوّل ديمغرافي. وإذا اعتمدت في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى سياسة للإسراع في التقدّم في التعليم وتحقيق زيادة تدريجية في معدّلات الالتحاق بالمدارس، فيمكن الإسراع في التحول الديمغرافي وتحقيق عائد ديمغرافي للمنطقة. وحالة كل من الصين وغانا تبيّن ما يمكن أن يحدث.

الصين

في عام 1970، كان الشباب يشكلون أكبر شريحة سكانية في الصين، حيث ارتفعت نسبة الإعالة إلى 0.77، وبلغت نسبة الذكور إلى الإناث 1.08 صبي لكل فتاة من الرضع من الفئة العمرية صفر إلى 4 سنوات (الشكل 1). وبحلول عام 2010، اختلف الهرم السكاني في الصين اختلافاً كلياً. فمع تراجع معدلات الخصوبة، ارتفعت نسبة السكان الذين هم في سن العمل بسرعة أكبر من ارتفاع نسبة الشباب، فانخفضت نسبة الإعالة إلى 0.382. واتسع الفارق بين الجنسين في فئة الرضع، إذ بلغت نسبة الذكور إلى الإناث 1.18 صبي لكل فتاة. وفي غضون 15 إلى 25 عاماً، سيبلغ السكان الذين هم في سن الإنتاج سن التقاعد، وهؤلاء الذين هم في الفئة العمرية 35 إلى 50 سنة، يشكلون حالياً أكبر شريحة سكانية. وبحلول عام 2030، ستكون الصين أمام ارتفاع كبير في نسبة سكانها من المسنين، ما يشكل مزيداً من الضغوط على القطاع الاجتماعي ويؤدي إلى ارتفاع نسبة الإعالة. وهؤلاء سيبلغون سن التقاعد بتحصيل علمي يفوق ما حصل عليه من سبقوهم منذ 40 عاماً.

حسب سيناريو المسار السريع وفي ظل اعتماد سياسات طموحة في التعليم، يتوقع أن تتغيّر التركيبة العمرية للسكان في الصين بحلول عام 2050، فتصبح الفئة العمرية 60 إلى 64 سنة أكبر شريحة من مجموع السكان. وسيرتفع مستوى التحصيل العلمي للسكان الذين هم في سن العمل، فيسهم في تكوين قوى عاملة أكثر إنتاجية. وبتوفر قوى عاملة ذات إنتاجية ومهارة مرتفعة يمكن التعويض عن الآثار السلبية لارتفاع نسبة الإعالة وارتفاع نسبة المسنين من مجموع السكان. وحسب سيناريو المسار السريع أيضاً، ستنخفض نسبة الذكور إلى الإناث إلى 1.06، وهو رقم قريب من المتوسط العالمي.

غانا

في عام 1970، كان عدد سكان غانا 8.7 مليون نسمة، معظمهم من الشباب. ونتيجة لهذا الارتفاع في نسبة الشباب، ارتفعت نسبة الإعالة فبلغت 0.934. وكان عدد السكان غير الحاصلين على أي تعليم نظامي مرتفعاً، لاسيما بين النساء. وبحلول عام 2010، ازداد عدد السكان في غانا بمعدّل ثلاث مرات تقريباً، ليبلغ 24.4 مليون نسمة. وسجّلت التركيبة العمرية للسكان تغيراً طفيفاً، مع أن التحسّن في متوسط العمر المتوقع عند الولادة ساهم في توسيع وسط الهرم السكاني. وبقيت نسبة الشباب مرتفعة، ولو أقل مما كانت عليه في عام 1970، وكذلك نسبة الإعالة التي بلغت 0.736. إلا أن مستويات التعليم تحسّنت، وازداد عدد الحاصلين على التعليم الابتدائي والثانوي.

يبدو التباين جلياً في التوقعات الخاصة بغانا حتى عام 2050 حسب السيناريو المتبع في سياسات التعليم. ففي سيناريو "الحالة المرجعية" الذي يفترض بقاء معدلات الالتحاق على حالها في الفترة من 2010 إلى 2050، سيظلّ الهرم السكاني في غانا مثلث الشكل، مع ارتفاع عدد الشباب ونسبة الإعالة، بحيث تبلغ 0.645 (الشكل 2). ومن المتوقع أن يبلغ عدد السكان 65.6 مليون نسمة حسب سيناريو "الحالة المرجعية"، مقابل 48.2 مليون فقط حسب سيناريو "المسار السريع".

وحسب سيناريو "المسار السريع" سيشهد الوضع الديمغرافي تغيراً جذرياً جراء تراجع نسبة الإعالة إلى 0.532 في ظل انخفاض معدلات الخصوبة، وذلك بسبب تراجع نسبة الشباب من مجموع السكان في غانا. ومن المتوقع أن تنخفض أعداد السكان غير المتعلمين الذي هم في سن العمل، مما سيؤدي إلى ارتفاع في الإنتاجية وتحسن في الإمكانات يتيح الاستفادة من العائد الديمغرافي، شرط أن يواكب توليد فرص العمل المعروض من قوى اليد العاملة في ظل التركيبة العمرية الجديدة.

الشكل ١. التوقعات الديمغرافية للصين

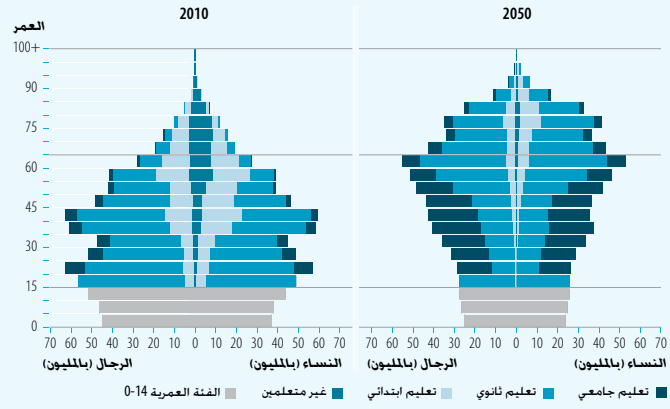

المصدر: Lutz and KC (2013). لمزيد من المعلومات عن سيناريو الحالة المرجعية وسيناريو المسار السريع، انظر الملحق الفني.

الشكل ٢. التوقعات الديمغرافية لغانا

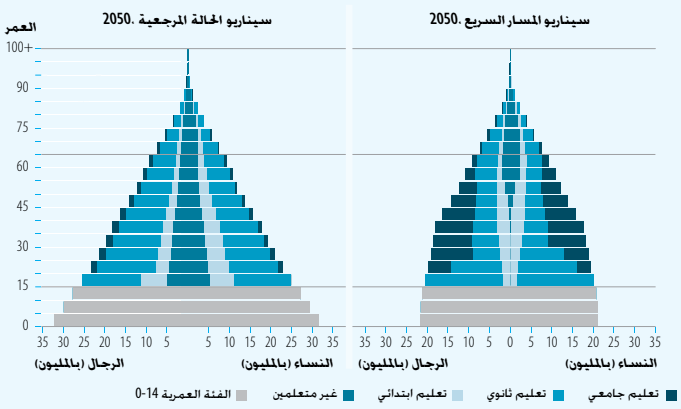

المصدر: Lutz and KC (2013). لمزيد من المعلومات عن سيناريو الحالة المرجعية وسيناريو المسار السريع، انظر الملحق الفني.

10.8 نقاط مئوية حسب سيناريو "المسار السريع" (الجدول 4.4). وستشهد شيلي ارتفاعاً مماثلاً بمعدّل 20.2 نقطة مئوية و17.3 نقطة مئوية على الترتيب.

وتختلف التحديات اختلافاً كبيراً بين بلد وآخر في ظل السيناريوهين. فحسب سيناريو "الحالة المرجعية"، ستشهد الصين ارتفاعاً سريعاً في نسبة الإعالة تصل إلى 27.3 نقطة مئوية، مقابل 23.9 نقطة مئوية في تايلند، و8.7 نقاط مئوية في إندونيسيا. لكن اعتماد سياسات أكثر طموحاً في التعليم لن يكون له أثر كبير على نسب الإعالة في هذه البلدان لأن مستويات التعليم فيها مرتفعة أصلاً.

وتختلف مواقف البلدان وطرقها في معالجة التراجع في القوى العاملة. فمنها مثلاً من يستفيد من هذا التراجع للحد من البطالة، أو زيادة إنتاجية اليد العاملة، أو تعزيز مشاركة بعض الفئات في القوى العاملة، ولاسيما في صفوف النساء والمسنين. وقد تلجأ بعض البلدان إلى الاستعانة بمصادر خارجية أجنبية في بعض الأعمال استقطاب القوى العاملة المهاجرة[42].

وفي الأجل القصير، يمكن أن يكون للتغيّرات الديمغرافية أثر يسهم في عدم المساواة ما لم يجرِ التحسب له بتدابير فاعلة في إطار السياسات العامة. فسرعة التحول الديمغرافي تتفاوت بين الأسر، فتصل فوائد هذا التحوّل إلى الأسر الميسورة قبل الأسر الفقيرة. وقد تكون للانخفاض في معدلات الخصوبة والتغير في التركيبة العمرية آثار على النمو الاقتصادي[43]. وفي خلاصة تدعم التحليل المقارن بين البلدان الذي أجري لأغراض هذا التقرير، أظهرت دراسة أجريت حديثاً أن نسب الشباب المعالين تتجه إلى الارتفاع في الأسر الفقيرة فيما تنخفض في الأسر الميسورة، لاسيما في أمريكا اللاتينية وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، وأن التفاوت في نسب الإعالة لدى الشباب بين الأغنياء والفقراء يتضاءل مع الوقت[44]. فخلال مراحل التحول الديمغرافي، تنخفض معدلات الخصوبة في الأسر الميسورة أولاً، فيؤدي إلى تفاقم مشكلة عدم المساواة في الدخل على المدى القصير لأن هذه الأسر هي أول من يستفيد من منافع التغيرات الديمغرافية، ثم تليها الطبقة الوسطى في ظل توفير التعليم للفتيات وتنظيم الأسرة، وأخيراً الأسر الفقيرة. وفي النهاية، تكون معدلات الخصوبة قد انخفضت لدى فئات الدخل كافة، فيصبح توزيع المنافع الاقتصادية للعائد الديمغرافي أكثر توازناً[45]. وهذا التحليل يلتقي مع دراسات سابقة أجريت لمنطقتي أمريكا اللاتينية وأفريقيا[46].

إلا أن تفاقم مشكلة عدم المساواة في الدخل في الأجل القصير ليس بحتمي، بل يمكن تجنبه بسياسات فاعلة، لاسيما سياسات التعليم والصحة الإنجابية، التي تتيح توزيع منافع التحول الديمغرافي على فئات الدخل كافة في آن. فنسب إعالة الأطفال سجلت أعلى تراجع في ثلاثة بلدان في نسب إعالة الأطفال أي ساحل العاج (حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

الشكل 4.6

نسبة المسنين من مجموع السكان تزداد بسرعة في البلدان النامية

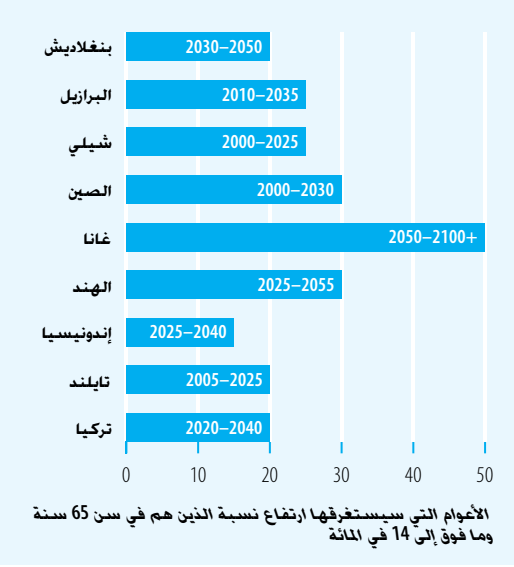

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى Lutz and KC (2013). لمزيد من المعلومات عن سيناريو الحالة المرجعية وسيناريو المسار السريع، انظر الملحق الفني.

الشكل 4.7

توقعات التنمية البشرية لعام 2050 تبدو أفضل حسب سيناريو «التقدم السريع»، لاسيما في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة

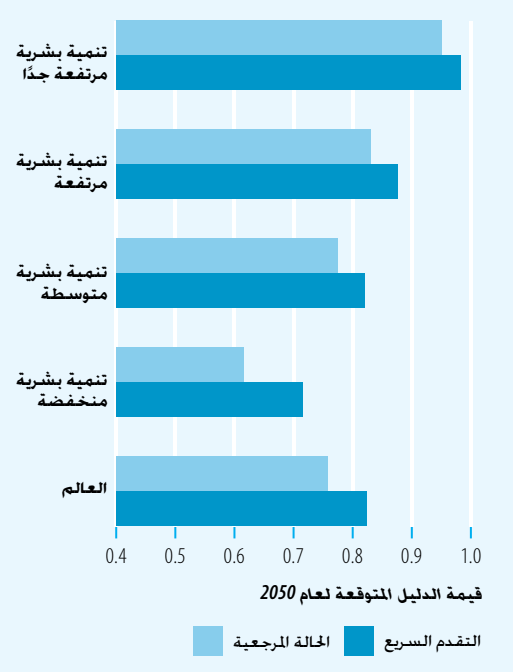

ملاحظة: لمزيد من المعلومات عن سيناريو الحالة المرجعية وسيناريو المسار السريع، انظر الملحق الفني.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى Pardee Center for International Futures (2013).

1,800 دولار لعام 2011)، وناميبيا (6,800 دولار) وبيرو (10,300 دولار). غير أن هذا التراجع اختلفت طبيعته بين البلدان الثلاثة، إذ تراجعت نسب الإعالة في ساحل العاج بين الميسورين بمعدّل يفوق بكثير تراجع هذه النسب بين الفقراء، أما في ناميبيا فسجلت الطبقة الوسطى أعلى معدّل للتراجع، وفي بيرو جاء التراجع في نسب الإعالة متساوياً بين مختلف الفئات[47] (الإطار 4.2).

والجدير بالذكر أن مشاركة المرأة في القوى العاملة ازدادت بمعدّل تجاوز الزيادة الإجمالية في المشاركة في القوى العاملة في الفترة 2000-2004 إلى 2005-2010، في 13 بلداً من أصل 18 بلداً سجلت تراجعاً في نسب الإعالة وارتفاعاً في مستويات تعليم المرأة في الفترة من 1970 إلى 2010، وزيادة في إنتاجية اليد العاملة في الفترة من 1980 إلى 2008، وتراجعاً في معدلات البطالة في الفترة من 2005 إلى 2010، مما حقق مزيداً من التوازن بين الجنسين في سوق العمل. إلا أن ارتفاع مستويات التعليم لا يعني بالضرورة تحسناً تلقائياً في إمكانات الحصول على فرصة عمل. فالواقع أن سوق العمل في بعض البلدان تضيق أمام القوى العاملة المتعلمة من الإناث. لذلك من الضروري اتخاذ تدابير إضافية في إطار السياسات العامة من أجل تحسين ظروف سوق العمل، بحيث تتيح فرص العمل المنتج لقوى عاملة باتت أكثر عدداً وأفضل مهارة .

أثر ارتفاع معدّل السكان المسنين

ترتفع نسبة المسنين في العالم اليوم، حيث تراجع معدل الخصوبة وتحسّن متوسط العمر المتوقع عند الولادة، بسرعة لم يشهدها العالم في الماضي[48]. فارتفاع نسبة المسنين من 7 إلى 14 في المائة من مجموع السكان استغرق أكثر من قرن (من 1865 إلى 1980) في فرنسا، و85 عاماً في السويد، و83 عاماً في أستراليا و69 عاماً في الولايات المتحدة الأمريكية. أما في البلدان النامية، فيبدو أن ارتفاع نسبة المسنين يسير بسرعة أكبر. ففي عينة من تسعة بلدان نامية، تبين أن نسبة المسنين في ثمانية بلدان ستبلغ 14 في المائة من مجموع السكان في فترة أقصاها ثلاثين عاماً (الشكل 4.6)، باستثناء غانا حيث من المتوقع أن يستغرق هذا الارتفاع 50 عاماً أو أكثر.

ولنسبة السكان المسنين دلالة هامة. فإذا كانت البلدان النامية في حالة فقر بعد التحول الديمغرافي، لن يكون من السهل عليها تلبية حاجات سكانها من المسنين. وكثيرة هي البلدان النامية التي لا تملك سوى فترة وجيزة للاستفادة من فرصة العائد الديمغرافي التي يتيحها ارتفاع عدد السكان الذين هم في سن العمل[49].

الحاجة إلى سياسات طموحة

في إطار السعي إلى الإسراع في التقدم الإنمائي وإدامته، من الضروري أن تضع البلدان سياسات طموحة من أجل تعزيز تعليم المرأة وأن تطبق تدابير أخرى تأتي بمنافع على جميع قطاعات التنمية البشرية. وللتحرك العاجل أهمية بالغة. فالبلدان التي تسرع في اتخاذ الإجراءات اللازمة للاستفادة من العائد الديمغرافي وتجنب المزيد من الأضرار البيئية، يمكنها تحقيق مكاسب

الشكل 4.8

تبدو نتائج التنمية البشرية بحلول عام 2050 أفضل حسب سيناريو «التقدم السريع»

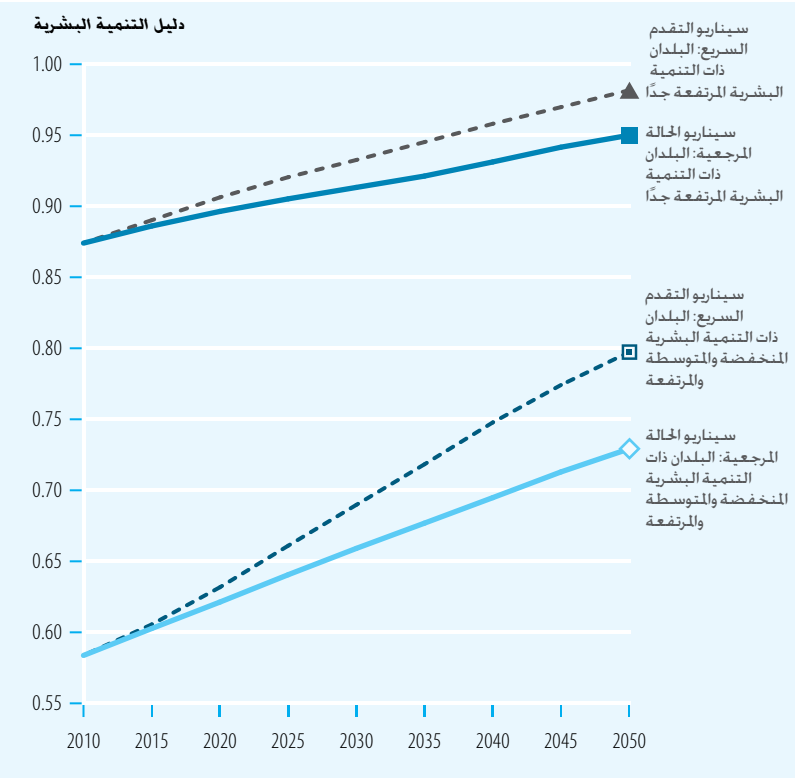

ملاحظة: لمزيد من المعلومات عن سيناريو الحالة المرجعية وسيناريو التقدم السريع، انظر الملحق الفني.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات Pardee Center for International Futures (2013).

كبيرة، والبلدان التي تتأخر ستتكبد خسائر جسيمة، سيكون مرور الوقت كفيلاً بتفاقمها.

ويمكن تبيان أهمية اتخاذ إجراءات جريئة وسريعة على مستوى السياسات من خلال سيناريوهين اثنين يظهران أثر التدابير المختلفة المتخذة ضمن السياسات على اتجاهات دليل التنمية البشرية وعناصره بحلول عام 2050. ففي إطار سيناريو "الحالة المرجعية"، يُفترض استمرار الاتجاهات والسياسات التي طبعت العقود الأخيرة على حالها. أما في إطار سيناريو "التقدم السريع" فتحدد بعض الخيارات والأهداف على مستوى 12 بُعداً من أبعاد السياسات لاتخاذ إجراءات جريئة، لكن معقولة، للحد من الفقر، وتطوير البنية التحتية، وتحسين أنظمة الحكم. ومن الأمثلة على الأهداف الطموحة مضاعفة الإقراض من المؤسسات المالية الدولية خلال عشرة أعوام، وازدياد الهجرة بنسبة 50 في المائة خلال 20 عاماً[50]، وزيادة الإنفاق على الصحة بنسبة 20 في المائة خلال عشرة أعوام، وتوسيع البنية التحتية بنسبة 20 في المائة خلال 30 عاماً، وتحسين أنظمة الحكم بنسبة 20 في المائة خلال عشرة أعوام.

وتتسم توقعات سيناريو "الحالة المرجعية" بشيء من التفاؤل، إذ تفترض أن التقدم سيستمر بالزخم الذي شهدته العقود الأخيرة، وسيشمل تحسناً كبيراً في التنمية البشرية. وتسجل البلدان حسب سيناريو "التقدم السريع" أداء أفضل إلى حد بعيد، ويبلغ التقدّم ذروة السرعة في البلدان

الشكل 4.9

ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2050 حسب سيناريو «التقدم السريع»

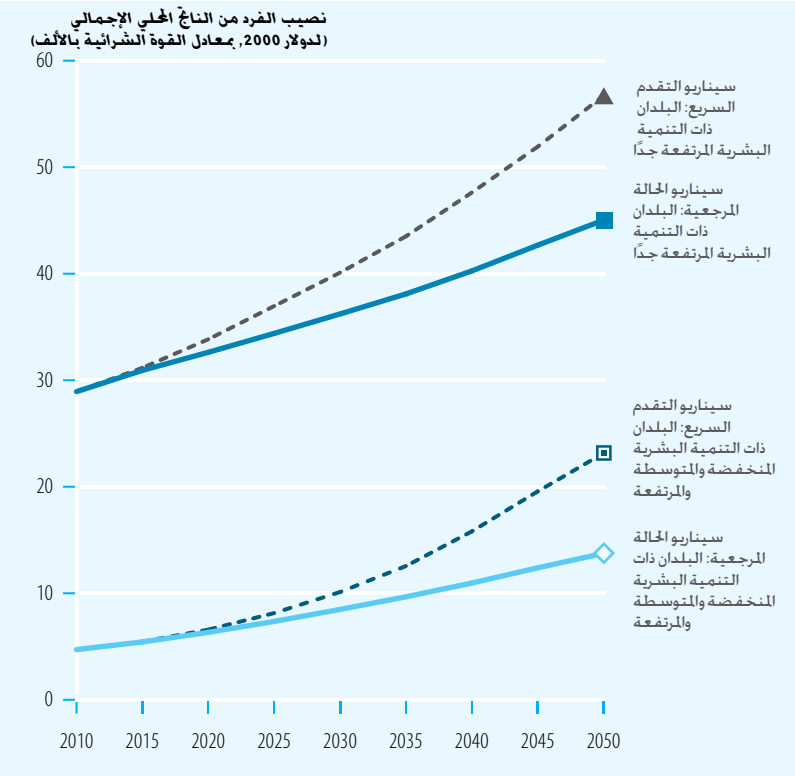

ملاحظة: لمزيد من المعلومات عن سيناريو الحالة المرجعية وسيناريو التقدم السريع، انظر الملحق الفني.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات Pardee Center for International Futures (2013).

الجدول 4.5

عدد الذين يعانون من الفقر المدقع في المناطق أو بعض البلدان، سيناريو "الحالة المرجعية" و"التقدم السريع"، 2010-2050 (بالمليون)

البلد أو المنطقة	2010	2020	2030	2040	الحالة المرجعية، 2050	التقدم السريع، 2050
الدول العربية	25	19	17	16	17	1
شرق آسيا والمحيط الهادئ	211	74	42	29	29	9
الهند	416	270	134	53	21	2
أوروبا وآسيا الوسطى	14	2	3	3	4	1
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	34	29	26	27	32	13
جنوب آسيا	557	382	243	135	81	13
الصين	94	13	5	1	1	0
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	371	333	297	275	267	60
العالم	1,212	841	627	485	430	96

ملاحظة: يُعرّف الفقر المدقع بحالة العيش على 1.25 دولاراً في اليوم بمعادل القوة الشرائية. لمزيد من المعلومات عن سيناريو الحالة المرجعية وسيناريو المسار السريع، انظر الملحق الفني.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات Pardee Center for International Futures (2013).

ذات التنمية البشرية المنخفضة (الشكل 4.7). وسيسجل دليل التنمية البشرية الكلي ارتفاعاً بنسبة 52 في المائة في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (من 0.402 إلى 0.612) وبنسبة 36 في المائة في شرق آسيا (من 0.527 إلى 0.714). وهكذا، ستبلغ البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة مستويات في التنمية البشرية قريبة من المستويات التي حققتها البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جداً.

ويمكن للسياسات الطموحة والمتكاملة أن تعطي دفعاً كبيراً لتعزيز التنمية البشرية (الشكل 4.8)، تظهر أفضل نتائجه في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وجنوب آسيا، تليهما الدول العربية وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. أما في أوروبا وآسيا الوسطى، وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ فلا يتوقع تحقيق الكثير.

والجدير بالذكر أن إجراءات السياسات في مجالي الصحة والتعليم لها بالغ التأثير في المناطق كافة. فاعتماد سياسات طموحة في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، مثلاً، سيؤدي إلى رفع قيمة دليل التنمية البشرية من 0.612 حسب سيناريو "الحالة المرجعية" إلى 0.651 في عام 2050. وفي غالبية المناطق، يأتي تحسين أنظمة الحكم في الدرجة الثانية بعد الصحة والتعليم، من حيث تأثيره على التقدم في الحد من الفساد، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتمكين المرأة. إلا أن الاستثمار في البنى التحتية يكتسب أهمية كبرى في جنوب آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى.

وفي إطار السيناريوهين، لا بدّ من التوقف عند الفوارق الكبيرة على مستوى كل من أبعاد دليل التنمية البشرية. ففي جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى مثلاً، سيرتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 53.7 سنة في عام 2010 إلى 69.4 سنة في عام 2050 حسب سيناريو "الحالة المرجعية". ومن أسباب هذا التحسّن التقدم المطّرد الذي أحرز في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز وغيره من الأمراض المعدية. وهذا المتوسط سيبلغ حسب سيناريو "التقدّم السريع" 72.9 سنة. وتفيد التوقعات بأن متوسط سنوات التعليم النظامي في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى سيرتفع في الفترة نفسها من 4.3 إلى 6.7 حسب سيناريو "الحالة المرجعية"، مقابل 8.1 حسب سيناريو التقدم "السريع".

ويُتوقع تحقيق المزيد من المكاسب حسب سيناريو "التقدم السريع" في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 4.9)، تشمل مجموعات دليل التنمية البشرية كافة، حيث تبدو الفوارق بين السيناريوهين جلية. فعلى المستوى العالمي، يرجح أن يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 8,770 دولاراً في عام 2010 إلى 17,873 دولاراً في عام 2050 حسب سيناريو "الحالة المرجعية"، وإلى 27,995 دولاراً حسب سيناريو "التقدم السريع". أما أكبر الفوارق في المكاسب فستكون في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وجنوب آسيا. ففي جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، يرجح أن يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1,769 دولاراً في عام 2010 إلى 5,730 دولاراً في عام 2050 حسب سيناريو "الحالة المرجعية"، مقابل 13,210 دولار حسب سيناريو "التقدم السريع"، أي أكثر من ضعف المستوى المتوقع حسب سيناريو "الحالة المرجعية". أما منطقة جنوب آسيا فستشهد ارتفاعاً مذهلاً من 2,871 دولاراً إلى 23,661 دولاراً.

وسيكون للفوارق في ارتفاع الدخل أثر مباشر على الحد من الفقر. فحسب سيناريو "الحالة المرجعية"، سيصبح الفقر الناجم عن انخفاض الدخل شبه منعدم في الصين، إلا أنه سيشهد تراجعاً طفيفاً في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى مع استمرار النمو السكاني، وسيبقى مرتفعاً في الهند، حيث سيتجاوز عدد الفقراء 130 مليون شخص في عام 2030. أما حسب سيناريو التقدم السريع، فيتراجع عدد الفقراء بسرعة كبيرة حتى يكاد ينعدم في بعض البلدان والمناطق (الجدول 4.5).

بإيجاز، يتوقف الحد من الفقر بحلول عام 2050 على اتخاذ إجراءات طموحة على مستوى السياسات. وأي تأخر في اتخاذ الإجراءات الجريئة اللازمة لتفادي سيناريو "الكوارث البيئية" مثلاً سيحول دون تحقيق تقدّم في الحد من الفقر.

الفرصة السانحة

المضي في التقدم في التنمية البشرية ممكن وضروري أيضاً. لكن الإسراع في التقدم يستلزم اتخاذ تدابير منسقة ضمن السياسات تشمل مختلف أبعاد التنمية. ولعل الإنصاف

هـو أهـم هـذه الأبعـاد. فالمجتمعـات التـي تحقـق الإنصـاف تنعم بالاسـتدامة وتنهـض بمعظـم عناصر الرفـاه. أمـا البُعد المهم الآخـر فهـو تخفيـض وفيات الأطفـال، وإمكانيـة التقـدّم السـريع فـي هـذا البُعـد متاحـة لجميـع البلـدان مـن خـلال التعليـم، ولاسـيما تعليـم المـرأة.

ومـن الضـروري أن تركـز السياسـات علـى عوامـل أخـرى تؤثـر علـى التنميـة. ومـن هـذه العوامـل إفسـاح المجـال للأفـراد للمشـاركة الفعالـة فـي المـداولات والقـرارات التـي تعنـي حياتهـم. فالأفـراد يصـرّون علـى مطلـب المشـاركة أكثـر فأكثـر مـع ارتقائهـم فـي مسـتويات التعليـم ووفـرة وسـائل الاتصـال فيمـا بينهـم. ومن القضايـا الأخرى الهامـة أيضـاً تغيّـر المنـاخ والتغيـرات الديمغرافيـة؛ فمـن الضـروري أن تسـتفيد البلـدان مـن الفرصـة العابـرة المتاحـة لهـا لاتخـاذ الإجـراءات التـي تجنبها الخسـائر الكبيـرة فـي التنميـة البشـرية.

والحكومـات الوطنيـة هـي المسـؤولة الأولـى عـن مواصلـة التنميـة البشـرية بالزخـم نفسـه، لا بـل عـن الإسـراع فيهـا. غيـر أن الحكومـات لا تسـتطيع العمـل منفـردة فـي خضـم تسـارع العولمـة. وفـي هـذا السـياق، يتنـاول الفصـل الأخيـر الشـبكة المتشـعبة مـن الترتيبـات الدوليـة التـي يجـب علـى الحكومـات أن تكـون جـزءاً منهـا، كمـا يتطـرق إلـى كيفيـة تفعيـل عمـل المؤسسـات الإقليميـة والعالميـة نحـو تحقيـق التنميـة البشـرية المسـتدامة.

”لنعمل يدًا بيد على بناء عالم السلام، فننام بأمان ونصحو بسعادة“

Aung San Suu Kyi

”القيم التي تجمعنا بحكم طبيعة الإنسان أقوى من العوامل الخارجية التي تفرّقنا“

Kwame Nkrumah

5

الحكم والشراكة في عصر جديد

تخضع التنمية الدولية والحكم العالمي اليوم لمزيج من الأنظمة القديمة والترتيبات الجديدة. ومع نهضة الجنوب ستزداد هذه الأنظمة تنوّعاً في المستقبل؛ إذ يرجح أن يكون التعاون الدولي عبارة عن شبكة موسّعة ومتشعبة من المداولات والعلاقات الثنائية، والإقليمية، والعالمية. وهذه الأنظمة والهياكل يجب أن تعمل معاً، ولاسيّما من أجل تأمين السلع العامة. فأي ازدواجية في الجهود أو إخفاق في التوافق على قواعد وأهداف مشتركة، لا يعني خسائر في الكفاءة فحسب، بل يخلّف نتائج تقوّض التقدم البشري. فمن الضروري العمل على تعزيز المنظمات العالمية والإقليمية، وتوسيع نطاق التمثيل والمساءلة، على أثر نشوء القوى الجديدة، بحيث يشمل مجموعة أكبر من الدول والجهات المعنية. ويستعرض هذا الفصل الخيارات المتاحة ويقدّم استنتاجات بشأن الشراكة في العصر الجديد.

تشهد بلدان الجنوب تقدّماً سريعاً، ويتبوأ العديد منها اليوم موقعاً قوياً ويضطلع بدور فاعل على الساحة العالمية. وتسعى هذه البلدان إلى حماية مصالحها الفردية والجماعية عن طريق مجموعة متنوعة من القنوات، لاسيما الاتفاقات الإقليمية والشراكات الثنائية التي تسمح لها بالتركيز على قضايا من اختيارها، وبالعمل في الكثير من الأحيان بشروط تتولى هي وضعها. وقد تمكنت البرازيل، والصين، والهند، وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات الناشئة من بناء علاقات اقتصادية قوية ومتينة مع بلدان قريبة وأخرى بعيدة من العالم النامي، فوسّعت أسواقها في العالم وقدراتها الإنتاجية؛ وقدّمت وسائل مبتكرة لاستكمال عمل مؤسسات بريتون وودز المالية؛ واكتسبت القدرة على التأثير في تنظيم التجارة العالمية والحركة النقدية والمالية، وأيضاً في الثقافة، والعلوم، والبيئة، والسلام، والأمن.

وتشكل الترتيبات الجديدة التي يعمل بها الجنوب، وما تتسم به من تعددية، رديفًا للمؤسسات والنماذج التقليدية المتعددة الأطراف، في مجالات مثل التمويل، والتجارة، والاستثمار، والصحة، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال أنظمة إقليمية ودون إقليمية. وقد أصبحت أنظمة الحكم العالمي والإقليمي عبارة عن مزيج من ترتيبات جديدة وهياكل قديمة تحتاج إلى إنعاش بشتى الطرق. ويجب استكمال الإصلاحات في المؤسسات العالمية بآليات لتعزيز التعاون مع المؤسسات الإقليمية، وبمنح هذه المؤسسات الإقليمية مزيداً من الصلاحيات أحياناً. ويجب توسيع نطاق مساءلة المنظمات، بحيث تشمل مجموعة أكبر من الدول والجهات المعنية. فالواقع أن التقدم بات أكثر صعوبة في بعض المجموعات. فمجموعات البلدان في حالة تغيّر مستمر، وآليات التنسيق الخاصة بها تفتقر إلى الروح العملية، كما أن المشاورات بين المجموعات قد وصلت في الكثير من الحالات إلى طريق مسدودة[1]. وتنوع الأصوات ضمن أنظمة الحكم الدولي هو مصدر فرص وتحديات للتنمية البشرية على حد سواء.

وفي الوقت نفسه، تبرز مؤشرات التنوّع في المجتمع المدني العالمي[2] وترتفع أصوات جديدة من الجنوب مطالبة بالمزيد من المساءلة والتمثيل. ولمنظمات المجتمع المدني تأثير على الشفافية في العالم وعلى وضع قواعد العمل في مجال المساعدات، والديون، وحقوق الإنسان، والصحة، وتغيّر المناخ. وتستطيع شبكات المجتمع المدني حالياً الاستفادة من وسائل الإعلام وتكنولوجيات الاتصالات الحديثة، لإقامة روابط بين الناشطين على المستوى المحلي وعلى المستوى عبر الوطني والدولي، وتمكين الأفراد والمجموعات من تبادل الأفكار والتعبير عن المخاوف وتكوين وجهات النظر المشتركة على نطاق عالمي شامل.

وفي ظل الترابط بين مختلف أنحاء عالم اليوم، تنتج من كل عمل يقوم به أي بلد آثار تطال البلدان المجاورة، وقد تصل إلى كل فرد في كل مكان، اليوم وفي المستقبل. لذلك يفرض مفهوم السيادة المسؤولة على كل بلد التنبه والاحتراز من التبعات التي يخلّفها أي تصرف يصدر عنه على الصعيدين العالمي والإقليمي.

ويُمكن معالجة بعض القضايا الكبرى بطرق بنّاءة على الصعيد الإقليمي وحتى الثنائي، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالتجارة والأمن. غير أن هذه القضايا تتطلب كذلك حلولاً دولية في الأجل الطويل. فالطريق المسدود الذي بلغته جولة مفاوضات الدوحة ضمن منظمة التجارة العالمية يعوق التقدم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاع الزراعة وفي القضاء على الفقر

والجوع في أفريقيا وأماكن أخرى في العالم النامي. كما تبرز قضايا ملحة أخرى مثل تغيّر المناخ التي لا يُمكن حلها إلا على الصعيد العالمي، وحيث الإخفاق في العمل الجماعي اليوم يوقع المزيد من الخسائر ويسبب المزيد من المشاكل للمستقبل.

رؤية عالمية جديدة للسلع العامة

التجارة، والهجرة، وتغيّر المناخ، والتنمية، كلّها مجالات تتطلب اهتمامًا دوليًا عاجلاً. وقد طرأت على كل منها، وكذلك على الأنظمة المعنية بها، تغيّرات كبيرة بفعل نهضة الجنوب

لن تكون التغيّرات التي يشهدها العالم من غير تداعيات تطال تأمين "السلع العامة" كالهواء النظيف، وغيره من الموارد المشتركة التي لا تستطيع السوق وحدها إنتاجها أو تخصيصها، وإن استطاعت فعلى نحو غير كافٍ، مما يحتم تأمين هذه السلع عن طريق آليات ضمن الدولة[3]. ومن السلع العامة التي ينشدها جميع سكان العالم، استقرار المناخ وسلامة الإرث المشترك. والفعالية في تأمين السلع العامة تتطلب وضع قواعد لتثبيت الأسواق المالية، وتحقيق التقدم في تنفيذ الإصلاحات التجارية، كتلك التي شملتها جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، ووضع آليات لتمويل وإنتاج التقنيات الخضراء.

وفي هذا السياق، لا بدّ من إعادة التفكير فيما هو عام وما هو خاص، ما يمكن تأمينه في إطار أحادي وما يجب تأمينه في إطار متعدد الأطراف؛ وما هي المسؤولية الفردية في نطاق العمل الجماعي. فمن الأهمية تأمين السلع العامة تحت إشراف القطاع العام على المستويين الوطني والعالمي، غير أنّ تشارك القطاعيْن العام والخاص يبقى واقعاً لا مفر منه (الإطار 5.1). فمن أجل التصدّي لتغيّر المناخ واستنزاف الموارد الطبيعية كالفحم، والنفط، والمياه، أُنشئت الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص من أجل الاستثمار في البحث والتطوير لإيجاد مصادر بديلة للطاقة.

وتشمل مجالات التعاون الدولي الشامل التي تتطلب اهتماماً عاجلاً التجارة، والهجرة، وتغيّر المناخ، والتنمية. وقد طرأت على كل من هذه المجالات، وكذلك على الأنظمة المعنية بها، تغيرات كبيرة بفعل نهضة الجنوب. ويتيح الموقع الجديد الذي يتبوأه الجنوب فرصاً لعقد الاتفاقات وتعزيز التعاون.

التجارة

كان باستطاعة بلدان الجنوب أن تستفيد من تطبيق اتفاقات التجارة الدولية المنشودة في جولة الدوحة للتنمية التي عقدتها منظمة التجارة العالمية. لكن جولة الدوحة لا تزال معطّلة، وقد وضعت بلدان الجنوب شبكة من الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية. وهذه الاتفاقات تضمّ

الإطار 5.1

التداخل بين العام والخاص: النقل

للنقل الجماعي، سواء أكان مهمة القطاع العام أم القطاع الخاص، تأثير بالغ على الأهداف الإنمائية المشتركة، ولاسيما من حيث الاستدامة وتيسر الكلفة. فالمجتمع الذي يهدف إلى تحقيق المساواة في النتائج الإنمائية، يعتمد على النقل العام. وتنتقل الوفورات في التكاليف المحققة من اقتصادات الحجم إلى الناس، إذ يحصلون على خدمات النقل العام بكلفة ميسرة. وفي المجتمعات التي تنعم بالمساواة، يحصل ذوو الدخل المنخفض، والطلاب، والمسنون، والمعوّقون، على حسومات وإعانات إضافية. والهدف هو تأمين خدمات النقل للجميع من دون استثناء.

والنقل المشترك العام يسهم في الحد من حالات الزحمة وفي تخفيض انبعاثات الكربون من مركبات النقل الخاص. وبوجود نظام فعّال للنقل العام، يمكن المباشرة باعتماد التقنيات الخضراء. وتفرض مدينة نيو دلهي، مثلاً، استخدام الغاز الطبيعي المضغوط فقط في الحافلات العامة التي يسيرها القطاعان العام والخاص، وهو وقود أقل ضرراً بالبيئة من البنزين.

والمجتمعات التي تتمتع بوعي بيئي تفضل استخدام النقل العام على النقل الخاص، وتشجع ذلك بفرض الضرائب على الزحمة وانبعاثات الكربون كما هي الحال في سنغافورة وميلانو ولندن، وما سيكون حال سان فرنسيسكو كذلك. وليس تأمين النقل العام بأسعار معقولة المهمة الوحيدة الصعبة. فبما أن الأثرياء يفضلون عادة النقل الخاص، لا بد من العمل على تحسين مستوى النقل العام من خلال ضمان معايير السلامة، والكفاءة، والمصداقية.

ويُمكن أن تشكّل الشراكات بين القطاعين العام والخاص طريقة للعمل في المستقبل. فهي تساعد في تحسين تصميم المشاريع وتنفيذها. وفي إطار هذه الشراكات، يتولى القطاع العام صيانة حقوق الملكية، ويؤمن الإطار التنظيمي المناسب، وأحياناً، يفرض تقديم الإعانات للتوفيق بين العائدات على القطاع الخاص والفوائد الاجتماعية.

ففي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي جرى تنفيذ معظم مشاريع السكك الحديدية في إطار من الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ونفذت الهند في إطار من الشراكة بين القطاعين العام والخاص برنامجاً موسعاً في مجال النقل، شمل بين عامي 1995 و2006، 230 مشروعاً بلغت كلفته 15.8 مليار دولار. واستخدمت الصين نظام البناء والتشغيل والنقل في إطار الشراكة بين القطاعيْن العام والخاص لشق الطرق الرئيسية التي تستعمل مقابل رسوم وتطوير البنى التحتية، وخاصة منذ الألفية الثالثة.

ويُرجّح أن تجري الشركات الخاصة، في ظل ارتفاع أسعار الغاز، بحوثاً على حسابها الخاص حول الوقود والتقنيات غير الضارة بالبيئة. ويبقى من الضروري تأمين التمويل والحوافز من القطاع العام لضمان استيفاء المعايير الاجتماعية في البحث في الوقود والتقنيات غير الضارة بالبيئة. فالواقع أن اكتشافات التكنولوجيا الخضراء هي من أهم السلع العامة العالمية ويجب أن تبقى ضمن النطاق العام.

المصدر: World Bank 2003 ; Cheng,Hu and Zhao 2009.

أطرافاً أقل عدداً، وأحياناً أكثر تجانساً، تجمعها مصالح مشتركة ومكاسب متبادلة، بمنأى عن الطريق المسدود الذي يصطدم به حالياً الإطار العالمي المتعدد الأطراف.

وسهّلت مجموعات التجارة والاستثمار دون الإقليمية، مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسوق المشتركة للجنوب في أمريكا الجنوبية، التفاعل الاقتصادي والتعاون على صعيد السياسات في ميادين أخرى كذلك، انطلاقاً من القضايا المتعلقة بالأمن وصولاً إلى إدارة الموارد المائية. وتقدم هذه الاتفاقات الثنائية والإقليمية فرصاً لتحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي بين بلدان الجنوب، وتمهد الطريق لتكوين المزايا التي تُبنى عليها القدرة التنافسية[4].

وعلى الرغم من المكاسب التي تحققها اتفاقات التجارة الثنائية والإقليمية، يبقى من الضروري وضع القواعد التجارية وآليات التنسيق العالمية لتجنّب الخسائر التي تنتج من ضعف الكفاءة. ومع أن أعضاء الكتل التجارية تدعو إلى تحرير التجارة فيما بينها، فهي تتجه في الواقع إلى إقامة المزيد من الحواجز أمام تحرير التجارة، وتؤثر سلباً على الرفاه العالمي[5]. وتترتب على تزايد قدرة البلدان على التحكم في السوق على أثر اندماجها في كتل تجارية، خسائر أخرى في الكفاءة[6]. وقد أظهرت الأبحاث التي أُجريت لأغراض هذا التقرير أن قواعد التجارة الحرة والعادلة تسهم في الإسراع في التنمية البشرية، إذا ترافقت مع الاستثمار العام المستمر في الإمكانات البشرية، أي في الصحة، والتعليم، وغيرها من الخدمات الاجتماعية، والبُنى التحتية الأساسية مثل النقل الحديث ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية.

ويجب إخضاع جوانب كثيرة من أي نظام تجاري حر ويخلو من التمييز لإشراف مجموعة نافذة ومتجددة من الاتفاقات المتعددة الأطراف. ولكن بما أنّ النزعة الإقليمية باتت قائمة، يبدو أن العمل تدريجياً على وضع النزعة الإقليمية في إطار متعدد الأطراف هو من طرق العمل الممكنة للمستقبل. وفي هذا السياق، يمكن أن تبدأ منظمة التجارة العالمية في التفكير في وضع "قوانين ليّنة"، مثل التفاوض بشأن وضع مبادئ توجيهية طوعية حول الممارسات الجيدة في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية الجديدة، وإجراء التعديلات على المبادئ التوجيهية القائمة. فعلى سبيل المثال، تستطيع منظمة التجارة العالمية وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية لاتفاقات التجارة الإقليمية بين بلدان الشمال، وبين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وبين بلدان الجنوب[7].

الهجرة

في عام 2010، أفادت تقارير عن 25 اقتصاداً من الجنوب بأن التحويلات المالية الواردة إليها من المهاجرين تجاوزت 10 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي. غير أنّ إدارة الهجرة لا تزال إما أحادية الجانب تقتصر على بلدان الوجهة، أو ثنائية. ولا تزال آليات التنسيق المتعددة الأطراف محدودة[8]. وتبرز علامات استفهام حول شواغل لا يمكن فصلها عن التنمية البشرية، ولاسيما حقوق المهاجرين. فبينما توفر التحويلات المالية دخلاً للأسر الفقيرة، تتسبب موجات الهجرة في حالات خلل وتشتت اجتماعي. وبإمكان الآليات المتعددة الأطراف تمهيد السبل التي تسمح للأفراد بالبحث عن عمل في الخارج، وتضمن الحقوق الأساسية للمهاجرين، وتحدّ من تكاليف معاملات الهجرة، وتحقق النتائج الإيجابية من الهجرة للمهاجرين ومجتمعات الوجهة على حد سواء[9].

تتغير أنماط الهجرة بفعل نهضة الجنوب. فنصف مجموع التحويلات تقريباً المرسلة في الوقت الحالي إلى بلدان المنشأ في الجنوب هي تحويلات تأتي من عمال مهاجرين في بلدان نامية أخرى

وتتغير أنماط الهجرة بفعل نهضة الجنوب. فنصف مجموع التحويلات تقريباً المرسلة في الوقت الحالي إلى بلدان المنشأ في الجنوب هي تحويلات تأتي من عمال مهاجرين في بلدان نامية أخرى. وفي الأعوام الأخيرة، أدرجت المنظمات الإقليمية وهيئات التكامل الاقتصادي موضوع الهجرة ضمن برامج عملها. ومن هذه المنظمات اتحاد دول جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأفريقي، والسوق المشتركة للجنوب، ومجموعة التنمية للجنوب الإفريقي[10]. وللمرة الأولى، في عام 2012، عقد المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية محادثات حول الهجرة من الجنوب إلى الجنوب.

وإدارة الهجرة ليست حكراً على الإطار المتعدد الأطراف ولا تنحصر فيه. غير أن آليات التنسيق الدولية توفر إطار عمل داعم لشبكات الاتفاقات الإقليمية والثنائية الناشئة. ويُمكن أن تتضاعف فوائد المداولات الجارية في ظل مبادرات عالمية تتناول قضايا الهجرة.

ومع استمرار تنامي الهجرة الدولية، بحيث ارتفع عدد المهاجرين من 70 مليون مهاجر سنوياً، منذ أربعة عقود تقريباً، إلى أكثر من

200 مليون سنوياً اليوم، ومعظمهم من الجنوب، تبرز حاجة متزايدة لوضع قواعد لحماية حقوق المهاجرين والاتفاق على معايير لتنظيم حركة الهجرة بين بلدان المنشأ وبلدان الوجهة[11]. فاعتماد هذه القواعد سيحقق فوائد اقتصادية واجتماعية على جميع الأطراف، أمّا التأخر في اعتمادها فسيوقع خسائر بجميع الأطراف أيضاً. وهذه الخسائر لا تقتصر بالضرورة على التكاليف المالية بل تتجاوزها إلى خسائر أخرى بشرية، من جراء الابتعاد الطويل والقسري عن الأسرة، وسوء المعاملة في مكان العمل، وانتهاك كرامة الإنسان، من دون سبب وتبرير حين يُحرم العمال الأجانب المقيمون من الحقوق الشرعية الأساسية.

تغيّر المناخ

تتطلب مواجهة تغيّر المناخ إطاراً متعدد الأطراف فعلاً

لعلّ تغيّر المناخ من أبرز المشاكل المعترف بها عالميًا، التي تتطلب تعاوناً في إطار اتفاقات متعددة الأطراف. ففي الجنوب، تجري معالجة تغيّر المناخ ضمن نُهج ثنائية، وكذلك في إطار استراتيجيات التنمية الوطنية. وقد تعهدت الصين بتقليص كثافة الكربون (انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة 40 إلى 45 في المائة بحلول عام 2020 مقارنة بمستوى عام 2005[12]. وأعلنت الهند في عام 2010 عن تخفيضات طوعية لكثافة الكربون بنسبة 20 إلى 25 في المائة[13]. أما المعنيون بسن القوانين في كوريا، فقد وافقوا على برنامج تجاري وطني لتداول الانبعاثات في آذار/مارس 2012 بغية تخفيض الانبعاثات من المعامل ومحطات توليد الطاقة[14]. وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة في عام 2012، الذي عُقد في ريو دي جانيرو، أعلنت موزامبيق عن خارطة طريق جديدة للاقتصاد الأخضر، في حين سنت المكسيك مؤخراً أوّل قانون شامل في العالم حول تغيّر المناخ يرمي إلى خفض الانبعاثات وبناء قطاع جديد للطاقة المتجددة[15].

غير أنّ مواجهة تغيّر المناخ تتطلب إطاراً متعدد الأطراف فعلاً. فمن أجل الحد من الانبعاثات المسببة للاحترار العالمي بالنسبة المطلوبة، لا بدّ من التوصل إلى اتفاق بين الشمال والجنوب بشأن كيفية التشارك في المسؤوليات، على نحو يضمن تلبية التطلعات الإنمائية المشروعة للجنوب.

وقد أتاح مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو في عام 2012 فرصاً للتعاون وبناء التحالفات بين مجموعات الأغنياء والفقراء، والقطاعين العام والخاص، والشركات ومنظمات المجتمع المدني وأجهزة الدولة. فشركات يونيليفير، وكوكا كولا، وول مارت، كانت من بين عشرين شركة كبرى متعددة الجنسيات تعهدت، من خلال منتدى السلع الاستهلاكية، بأن تعمل، في إطار سلاسل الإمداد الخاصة بها على الحد من إزالة الغابات[16]. ووعدت شركة ميكروسوفت بأن تكون أنشطتها خالية من انبعاثات الكربون بحلول عام 2012. وأشارت شركة تعليب المشروبات الغازية في أمريكا اللاتينية (Femsa)، إلى أنها تحصل على 85 في المائة من حاجاتها من الطاقة في المكسيك من الموارد المتجددة[17]. وعلى الرغم من العديد من المبادرات الإيجابية، لا تزال الفجوة كبيرة بين المستوى المطلوب والمستوى المتواضع المتعهد به في تخفيض الانبعاثات.

التعاون الإنمائي

التعاون الإنمائي الفعال والشامل هو من العناصر الأساسية لأنظمة الحكم الدولي. فالبلدان النامية، تؤمن المزيد من الاستثمارات والمساعدات الإنمائية في إطار ثنائي وإقليمي، وذلك بمقتضى ترتيبات جديدة للتمويل والتعاون التكنولوجي. وهذه الترتيبات تقدّم البدائل عن الجهات المانحة التقليدية أو تكمل عملها، وتوسّع الخيارات المتاحة للجهات المتلقية.

وفي عام 2011، أيّدت البلدان النامية ومنظمات المجتمع المدني شراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعّال في المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة في بوسان، في جمهورية كوريا. وقد اعتُبرت الملكية، والتركيز على النتائج، والشراكات الإنمائية الشاملة، والمساءلة والشفافية، ركائز أساسية لأي إطار عالمي جديد للرصد. وجرى التأكيد في إطار هذه الشراكة على ضرورة العمل بأنظمة البلدان، ومع إعطاء البلد الشريك الحق في طلب تفسير لما هو مخالف لهذه الأنظمة. وأقرّت الجهات المانحة التقليدية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأنّ الحاجة قد تقتضي بإنشاء هيكل إداري مختلف يدعم بناء شراكة أوسع نطاقاً تستوعب الاقتصادات الناشئة[18]. واستناداً إلى المبادئ الرئيسية للملكية

والقدرة على الصعيد الوطني، يمكن أن تُنشئ هذه الشراكة آلية إدارية دولية، وتضع مؤشرات لتقييم التقدم.

إلى جانب الجهات المانحة التقليدية، أيّد الشركاء الجدد في التنمية، بما في ذلك البرازيل والصين والهند، على مبادئ الملكية الوطنية وبناء القدرات. غير أنّ إعلان بوسان لحظ أنّ هؤلاء الشركاء الجدد في التنمية لديهم تحديات إنمائية محلية وطرق تعاون إقليمي خاصة بهم. وقد اتضح ذلك في نص الإعلان، الذي أشار إلى أنّ "المبادئ، والالتزامات، والإجراءات التي تمّ التوافق عليها في بوسان يجب أن تكون بمثابة مرجع للشراكات التي تنشأ بين بلدان الجنوب على أساس طوعي"[19]. وفي المستقبل، يُفترض أن تقوم لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معاً بدعم العمل "بالشراكة العالمية للتعاون الإنمائي الفعّال" الجديدة من خلال منتدى الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي. ورغم التزام الموقّعين بالشفافية، لم تتضمن الوثيقة الختامية أيّ التزامات أو أهداف أخرى محددة زمنياً وقابلة للقياس ويُمكن أن تخضع للمساءلة.

ولم تتبلور بعد رؤية ما بعد بوسان. غير أنّ بعض الأولويات المتوسطة بدأت تلوح في الأفق. ومن هذه الأولويات وفاء الجهات المانحة التقليدية بالالتزامات التي تعهدت بها في قمة مجموعة الثمانية في غلين إيغلز في عام 2005، والتي تنص على زيادة المساعدات وتقديمها في إطار من التنسيق[20]. ويُمكن للجهات المانحة التقليدية العمل مع الجهات المانحة الجديدة، التي بإمكانها تقديم المعرفة والخبرة من منظور البلد النامي. وتحلّ الأمم المتحدة، بصفتها منظمة شاملة العضوية، في موقع يخوّلها العمل مع الشركاء من الجنوب في مثل هذا التعاون الإنمائي الثلاثي من خلال منتدى الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي. ومن المهام الرئيسية تنسيق آليات التعاون الإنمائي والقواعد العالمية بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب.

وحدد اتفاق بوسان الخطوة الأولى نحو إعادة تحديد إطار التعاون الإنمائي على نحو يكسبه المزيد من الفعالية ويتيح الاستفادة من طاقة البلدان الصاعدة. وما إنّ يجري التوصّل إلى مفهوم عالمي مشترك، يُمكن عندئذ انتهاج اللامركزية في تنفيذ هذه المبادئ بنقلها إلى الحكومات الوطنية، فتتولى التنفيذ ضمن أطر السياسات المشتركة المتفق عليها. ومن الأمثلة على ذلك إعلان الألفية المعتمد في أيلول/سبتمبر 2000 والتوافق العالمي على الأهداف الإنمائية للألفية. فالتوافق على هذه الأهداف أعطى زخماً لمجموعة واسعة من الأنشطة والمؤسسات، وذلك من خلال تسليط الضوء على حقيقة بسيطة، هي أن تعزيز قدرات الأفراد وتنمية المجتمعات هما بمثابة سلع عامة عالمية جديدة[21]. والتقدم الذي أحرز في هذه الأهداف، كان بمعظمه صنيع البلدان، نتيجة لمبادرات والتزامات وطنية.

تمثيل أفضل للجنوب

باتت المؤسسات القائمة والمبادئ الحالية للحكم الدولي تستلزم إعادة نظر، أو على الأقل عملية إعادة بناء، تتيح لها استيعاب التنوّع المتزايد في الصوت والنفوذ، وتحقيق التقدم في التنمية في الأجل الطويل. فقد أنشئت هذه المؤسسات ووُضعت هذه المبادئ قبل وقت طويل من نهضة الجنوب، لحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهي اليوم تشكل نظاماً لم يعد يتماشى مع الواقع الحديث.

وهذه المؤسسات لا تمثل الجنوب بالمستوى المطلوب. ولا تزال حصص التصويت في مؤسسات بريتون وودز ترجح كفة بلدان الشمال بصرف النظر عن الواقع الاقتصادي العالمي المتغير. فالصين، مثلاً، التي تملك أكبر اقتصاد في العالم وأكثر من 3 تريليون من الاحتياطي الأجنبي، لا تزال حصتها في التصويت في البنك الدولي أقل من حصة فرنسا والمملكة المتحدة.

ويتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرارات بشأن السلام والأمن في العالم بعضوية دائمة تمثل التركيبة الجيوسياسية للعالم في عام 1945. وفي اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2012 في نيويورك، كرر عدد من رؤساء حكومات الجنوب مجدداً مطالب قديمة بالحصول على مقاعد دائمة في المجلس لأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ولقوى العالم النامي غير الممثلة على الإطلاق كالهند مثلاً[22].

وعلى المؤسسات الدولية الكبرى أن تحرص على التمثيل الحقيقي، وتتصف بالمزيد من الشفافية، وتخضع للمساءلة. فمؤسسات بريتون وودز، ومصارف التنمية الإقليمية، وحتى منظومة الأمم المتحدة هي كلها معرّضة لأن تخسر من

باتت المؤسسات القائمة والمبادئ الحالية للحكم الدولي تستلزم إعادة نظر، أو على الأقل عملية إعادة بناء، تتيح لها استيعاب التنوّع المتزايد في الصوت والنفوذ، وتحقيق التقدم في التنمية في الأجل الطويل

فعاليتها في حال أخفقت في تمثيل جميع الدول الأعضاء وشعوبها بالمستوى المطلوب. ويجدر بهذه الهيئات أن تستفيد من تجارب الشمال والجنوب وتستخلص منها الحلول البنّاءة، وأن تسعى إلى تحقيق نتائج منصفة ومستدامة لأجيال الحاضر والمستقبل.

وفي الوقت نفسه، على الجنوب الذي يشهد نهضة، أن يتحمّل المزيد من المسؤوليات على الصعيد العالمي، مع تنامي قوته الاقتصادية ونفوذه السياسي، فيقدّم المزيد من الموارد للمنظمات المتعددة الأطراف[23]. وعلى الجنوب أيضاً أن يضطلع بأدوار قيادية، ليس على المستوى الإقليمي فحسب، بل كذلك على المستوى العالمي. والواقع أن الشفافية والمساءلة هما من الصفات المنشودة في المؤسسات العالمية، والتي تشجع الجنوب على المزيد من المشاركة.

وقد برزت بعض الخطوات الإيجابية في هذا الاتجاه. فالبلدان النامية تضطلع بدور أكثر فعالية في مؤسسات بريتون وودز وفي المداولات العالمية من خلال قمة رؤساء دول مجموعة العشرين. وقد فتحت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باب العضوية أمام بعض البلدان النامية. وعلى البلدان المتقدمة الترحيب بهذه التغيرات، لأن نجاح الجنوب هو مكسب للشمال ومصدر ازدهار للجميع.

والواقع أن المشاركة الفاعلة من الجنوب قد تحيي بعض المداولات الحكومية، بما يؤمنه الجنوب من موارد مالية، وبشرية وتكنولوجية. وبإمكان الاقتصادات الناشئة أن تؤدي دوراً رائداً في مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي الابتكار من أجل تخفيف حدة آثار تغيّر المناخ، والوصول بجولة الدوحة للتنمية إلى نتائج إيجابية.

وإذا تمكنت المنظمات العالمية من تمثيل جميع دول العالم بالمستوى المطلوب، فهذا الموقع في المبدأ يخضعها للمساءلة أمام شعوب العالم ممثلة بالحكومات الوطنية. غير أن الوساطة بين المؤسسات العالمية والشعوب من خلال الدولة فقط هي وساطة غير كافية. فالحكم الدولي يتأثر أكثر فأكثر بمجموعة متنوعة من الأصوات والجهات الفاعلة تصل عبر تحركات عالمية وشبكات ناشطة عبر الحدود الوطنية. تحركات كانت في صلب الحركات المناهضة للعولمة، التي تصف نفسها أحياناً بأنها حركات "الديمقراطية العالمية". وتجتمع هذه الحركات على العديد من القضايا، وتعبّر عن شواغل مختلفة، وتطلق رسائل سياسية لا حصر لها، لكنها تلتقي على مطلب أساسي هو إخضاع السلطة والحكم الدولي للمساءلة أمام المجتمع المدني.

فالمؤسسات المتعددة الأطراف القائمة مدعوة إذاً إلى إعادة تقييم حصص التمثيل فيها والتفكير في مبادئها الأساسية:

- *الصوت:* التوفيق بين أصحاب المصلحة وصانعي القرارات بحيث يكون للجميع صوت فعال في القضايا العالمية التي تهمّهم.
- *السلع العامة:* مدّ الجسور عبر الحدود التنظيمية من أجل تسهيل عمليات الإنتاج المتعددة المستويات، والقطاعات، والجهات، التي تتطلبها السلع العامة العالمية.
- *القيادة:* تشجيع ممارسة القيادة العالمية، بمبادرة من الدول والقطاعات الأخرى والأفراد والجماعات، لمساعدة المجتمع الدولي في معالجة القضايا التي تقع في جمود السياسات العالمية وحل المشاكل التي تلامس حدود الأزمات.
- *عقد الاجتماعات:* بناء قدرات المنظمات القائمة بحيث تستطيع مواكبة الواقع السياسي والاقتصادي العالمي المتغير، وتزويدها بالصلاحية والخبرة لأداء دور الوساطة الفعّالة بين الجهات المعنية المتباعدة.
- *المعلومات والموارد:* مساندة البلدان الفقيرة في الجنوب لتشارك بفعالية في الحكم العالمي، وذلك بتمكينها من الحصول على المزيد من المعلومات، والمساعدة التقنية، والتمويل.
- *مشاركة المواطنين:* الاستفادة من الأفكار والآراء التي تختزنها شبكات المواطنين والمشاركين الذين كانوا في السابق مهمشين ومستبعدين عن دائرة المداولات العالمية.

وتتجه المنظمات الدولية أكثر فأكثر نحو التمثيل الشامل والاستجابة لمتطلبات عالم تتسارع فيه التغيّرات. فالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، مثلاً، أنشأ منتدى التعاون الإنمائي بهدف إطلاق مشاورات موسعة حول المساعدة الإنمائية. والمجال مفتوح للتعددية المتجددة. غير أن الإصلاحات في إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لا تزال محدودة. ولا تزال التركيبة الأساسية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على حالها بعد عقود طويلة من المناقشات. فلا بدّ من إصلاحات جذرية في هذه المؤسسات إذا أريد لها أن تضطلع بدور فاعل في التعاون عبر

الحدود الوطنية على معالجة القضايا العالمية العالقة في طريق مسدودة، بحلول تُجمع كلّ البلدان على أنها منصفة وعادلة.

المجتمع المدني العالمي

لا يُقصد بمساءلة مؤسسات الحكم الدولي المساءلة أمام الدول الأعضاء فحسب، بل يمكن أن تكون أيضًا مساءلة أمام المجتمع المدني العالمي، فتشارك في ممارسة السلطة وتكون بمثابة قوة موازنة للدول والأسواق. وقد استخدمت جميع أنواع الجمعيات الطوعية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والحركات الاجتماعية، ومجموعات المناصرة، والاتحادات النقابية، والمجموعات الأهلية، قنوات التأثير كالانتخابات، والضغط، ووسائل الإعلام، والحملات العامة لتصبح محرّكاً للتغيير الاجتماعي في الكثير من البلدان الرائدة في الجنوب، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، البرازيل وجنوب أفريقيا ومصر والهند. فلولاية كيرالا في الهند، تاريخ عريق في نشاط المجتمع المدني، كان له تأثير على الحكومة، إذ دفعها إلى إعطاء الأولوية للحقوق الاجتماعية الشاملة والسياسات العامة التي تكرس المساواة. وفي البرازيل، أدّت حركة سانيتاريستا (Sanitarista) للعاملين في مجال الرعاية الصحية دوراً فاعلاً في تطوير نظام الرعاية الصحية العامة وتعميم الخدمات لتشمل الطبقات الفقيرة[24].

وتستفيد مجموعات المجتمع المدني الوطنية أكثر فأكثر من خبرتها في العمل إلى جانب الحكومات الوطنية من أجل فتح شبكات مستقلة للحوار بين الشمال والجنوب، والجنوب والجنوب، خارج القنوات الرسمية التقليدية للحكم الدولي. وتمهد هذه الشبكات عبر الوطنية الطريق أمام المجتمع المدني العالمي الناشئ للتحرّك من أجل قضايا متنوّعة تشمل تغيّر المناخ، وسياسات الهجرة، وحقوق الإنسان.

وقدرة المجتمع المدني العالمي على التأثير في صنع القرارات بشأن القضايا العالمية الكبرى تعززت بفعل ثورة الإنترنت. فهذه الوسيلة تقرّب المسافات بين المجموعات البعيدة فتتواصل فيما بينها، وتساعد في نشر الأفكار والشواغل بسرعة بين المواطنين في مختلف أنحاء العالم. وبهذه الوسيلة أصبح بإمكان الأفراد التواصل فيما بينهم، وبإمكان مجتمعات العلماء وغيرهم من أصحاب الاختصاص تبادل الأفكار، من دون الخضوع لوساطة سلطة الدول أو الأسواق. وهذا التطور الذي ييسر الاتصال في العالم يُغذّي الشراكات الخلاقة، ويعمل على تمكين الأفراد والمنظمات الاجتماعية، ويفسح المجال أمام أشكال جديدة من التضامن، ويسمح للأفراد بالتفاعل والتعبير عن قيمهم في رحاب الفضاء الدولي.

وأظهرت الثورات التي شهدتها مجموعة من الدول العربية، مؤخرًا، نتيجة لتطورات تاريخية معقدة، أن مواقع التواصل الاجتماعي هي قوة ليس من مصلحة القيادات ولا المؤسسات العالمية تجاهلها. والاستجابة السريعة والواسعة على فيديو Kony 2012 حول جوزيف كوني، قائد جيش الرب الأوغندي، والمتهم بارتكاب جرائم حرب، تُظهر قدرة مواقع التواصل الاجتماعي على جذب الملايين وجمعهم في مناقشات حول قضايا مهمة في غضون أيام معدودة[25]. وقد لا يلتقي الجميع على شرعية بعض المخاوف وصحة الخلفيات، غير أن السرعة في تبادل المعلومات عبر الشبكات الاجتماعية توجّه الرأي العام نحو القضايا التي تهمّ المواطنين في العالم، والتي تؤثر حتماً على أنظمة الحكم الدولي.

والواقع أن أهم الأدوات المتاحة للمجتمع المدني العالمي هي القدرة على نشر قواعد جديدة تؤدي إلى تحوّل في سلوك القطاع الخاص وسلوك الدولة. فبتناول القضايا في أطر معيّنة، وممارسة الضغط على الدول، تتمكّن شبكات المجتمع المدني من طرح قضايا جديدة للنقاش والتأثير على الجهات الحكومية والدولية لعقد معاهدات جديدة، ووضع آليات فاعلة للتنفيذ، وحتى التدخل المباشر. ومن الأمثلة المعروفة على تأثير المجتمع المدني على القواعد العالمية حركة نشر حق المرأة في الاقتراع عالمياً، وحركة مناهضة الرق، وحركة الصليب الأحمر التي نتجت منها اتفاقيات جنيف واللجنة الدولية للصليب الأحمر. ومؤخراً، كان لشبكات المجتمع المدني العالمية تأثير في إضفاء الطابع المؤسسي على التشريعات المتعلقة بمكافحة الألغام، وتسهيل الحصول على أدوية الإيدز، فضلاً عن حملات مناهضة العنف ضد المرأة.

ومع التسليم بالقدرة الهائلة للمجتمع المدني العالمي على التأثير في قواعد الحكم الدولي وصنع القرارات، لا تجوز المبالغة في التعويل على قدرة منظمات المجتمع المدني والشبكات

للمجتمع المدني العالمي القدرة على نشر قواعد جديدة تؤدي إلى تحوّل في سلوك القطاع الخاص وسلوك الدولة

برلمان عالمي من أجل الديمقراطية العالمية؟

الشرعية وتمثيل الشعوب في مختلف أنحاء العالم في صنع القرار العالمي هما من أسس إدارة القضايا العالمية. وما من آليات مؤسسية، في الوقت الحاضر، تضمن المشاركة الفعالة والفاعلة للمواطنين في هيئات صنع القرار العالمي. والآن وقد اصطدمت عملية صنع القرار على المستوى الحكومي الدولي بحدود من الصعب تجاوزها، بات الحرص على تحقيق المساواة والاستدامة، وعلى مواجهة التحديات الملحة الماثلة أمام هذا الكوكب، يتطلب إشراك المواطنين من مختلف أنحاء العالم في صنع القرار.

ولهذه الغاية، يمكن إنشاء برلمان عالمي، يكون إما تابع لمنظومة الأمم المتحدة أو هيئة مستقلة، يؤدي دوراً مكمّلاً للجمعية العامة للأمم المتحدة. وهذه الفكرة ليست بجديدة لكنها تنضج وتحظى بمزيد من التأييد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والبرلمانات الإقليمية، ومنها البرلمان الأوروبي، وبرلمان أمريكا اللاتينية، والبرلمان الأفريقي؛ وقد أكّدت عليها مؤخراً مجموعة من المثقفين من مختلف أنحاء العالم في "بيان" صدر عنها من أجل "الديمقراطية العالمية"(*).

ويتألّف البرلمان العالمي من مندوبين من البرلمانات الوطنية، يمثلون الأحزاب السياسية المختلفة في كل بلد. وبما أن الغالبية العظمى للبرلمانات الوطنية تُنتخب بالطرق الديمقراطية، فهذا يعني أنّ البرلمان العالمي سيكون على مستوى عالٍ من التمثيل ويتمتع بالقدرة على المساءلة السياسية. وبإمكانه أن يكون صلة الوصل بين عملية صنع السياسات على الصعيد الوطني وعملية صنع القرارات على الصعيد العالمي، وأن يقدّم الحوافز للبرلمانات والحكومات الوطنية للنظر في مفاعيل القرارات التي تتخطى الحدود الوطنية، ويزوّد البرلمانات الوطنية بالمعرفة والخبرة فيما يتعلق بإدارة القضايا العالمية.

ويُمكن لهذا البرلمان أن يعقد دورة موسعة كل سنة يُصدر خلالها توصيات ويقترح بنودًا لإضافتها إلى جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويُقدّم، بالأغلبية المستوفية للشروط، بنودًا لجدول أعمال مجلس الأمن للتداول بها واتخاذ قرارٍ بشأنها. وتتمتع المداولات التي يجريها البرلمان بسلطة معنوية وسياسية، لكن صلاحية اتخاذ القرار النهائي تبقى منوطة بالحكومات الوطنية. ويتولّى البرلمان الوطني تعيين أعضاء الوفد الوطني إلى البرلمان العالمي أو يختارهم المواطنون بالانتخاب. ويُحدد حجم كل وفد على أساس عدد سكان البلد. وهذا النهج بعيد كل البعد عن النُهج المُتبعة في بعض الهيئات الدولية حيث تحدّد حصص التصويت على أساس المساهمات النقدية.

(*) Beeston 2012.

عبر الوطنية. فالتفاوت في توزيع الموارد يعطي زمام القيادة للمنظمات غير الحكومية الدولية في الشمال مما يؤدي إلى خلل في المجال المتاح لعمل المجتمع المدني[26]. فالنظام الدولي لحقوق الإنسان، مثلاً، يركز على الحقوق السياسية والمدنية، التي تهمّ المجتمع المدني في أوروبا الشرقية، أكثر مما يركز على الحقوق الاجتماعية، التي هي قضية أساسية ضمن مطالب التحركات الشعبية في الجنوب. وهناك قيود تضيّق مساحة التحرك المدني، وتحدّ من قدرة المجتمع المدني على العمل[27]، إضافة إلى قضية الشفافية ومدى استقلالية منظمات المجتمع المدني عن قوى الدولة والسوق. فعندما تكون منظمات المجتمع المدني امتداداً لسلطة الدولة أو نفوذها الاقتصادي أو سلطتها التقليدية، يصبح نشاط المجتمع المدني عامل اضطراب وتفرقة بدلاً من أي يكون عامل استقرار ومساواة[28].

وستكون شرعية أنظمة الحكم الدولي في المستقبل رهناً بقدرة المؤسسات على العمل مع شبكات المواطنين والمجتمعات، أي تفهّم مخاوفها والاستفادة من أفكارها ونهجها لتوجيه جهودها وطاقاتها. فهذا التعاون يرسخ شرعية أعمال هذه المؤسسات ويضمن المساءلة أمام الدول الأعضاء ومواطنيها (الإطار 5.2). ففكرة المواطنة البيئية، مثلاً، يمكن أن تكون طريقة فاعلة في بناء الرأي العام العالمي حول كيفية تأمين السلع العامة العالمية[29].

الحكم الدولي يتأثر أكثر فأكثر بمجموعة متنوعة من الأصوات والجهات الفاعلة تصل عبر تحركات عالمية وشبكات ناشطة عبر الحدود الوطنية

وتتوقف فعالية المنظمات الدولية على بناء شراكات مثمرة مع مجموعات مواقع التواصل الاجتماعي والمنظمات غير الحكومية من الجنوب والشمال على حد سواء. فعلى هذه المنظمات إشراك مجموعات المواطنين لدعم التغيرات على مستوى السياسات والانتقال إلى مبادئ ومؤسسات للحكم الدولي تكون أكثر توازناً من ذي قبل. فمنظمة الصحة العالمية، مثلاً، كانت أمام خيار صعب، إما أن تراعي مصالح الدول وتجاري تيار خصخصة الخدمات الصحية الذي غلب في فترة الثمانينات، أو أن تبقى على التزامها بالصحة العامة وعلاقاتها مع المجتمع المدني. وبهذا الالتزام استمرت المنظمة في اتباع السياسات التي تركز على نهج الحقوق في مجال الصحة[30].

نحو التعدّدية المتماسكة

التحدي الذي يواجه النظام المتعدد الأطراف إزاء نهضة الجنوب ليس مسألة خيار بين الاتجاه العالمي والاتجاه الإقليمي، ولا بين الهياكل القديمة التي تولت تصميمها وإدارتها القوى التقليدية في الشمال والترتيبات الجديدة التي تستجيب لحاجات العالم النامي. فالقضية هي بالأحرى قضية تكامل وتنسيق، وهي في بعض الحالات قضية إصلاح للمؤسسات بحيث تكتسب القدرة على

العمل بفعالية معًا. وإذا كان التنوّع والمرونة في آليات الحكم العالمي عاملاً إيجابياً في النظام الدولي، فلا يمكن أن يكون هذا العامل بديلاً عن السعي في إطار عملي إلى إيجاد حلول عالمية لمشاكل هي بطبيعتها ذات بُعد عالمي. ويجب على صانعي السياسات الذين يعملون على الصعيدين الإقليمي والعالمي السعي بجهد إلى بلوغ تعددية أكثر تماسكاً على صعيد الحكم المتعدد الأطراف، وإرساء القواعد والأهداف المشتركة التي تدعم المبادرات الإنمائية العالمية والإقليمية المتنوعة والمتكاملة في آن.

وقد أظهرت التجارب الأخيرة في الكثير من بلدان الجنوب أن بعض السلع العامة يمكن تأمينها بفعالية على الصعيد الإقليمي. فالمؤسسات الإقليمية، كما أشير في الفصل 2، يمكن أن تكون أكثر سرعة وكفاءة أحياناً من المنتديات العالمية في تلبية الحاجات الإقليمية. ومن الأمثلة على ذلك برامج القضاء على الأمراض المزمنة، وحماية النظم البيئية المشتركة، وإزالة الحواجز أمام التجارة البينية. وفي مثل هذه الحالات، من المنطقي أن تقوم الدول المجاورة ذات الاتجاهات المشتركة بمعالجة هذه التحديات في إطار من التعاون، مع مواصلة السعي لإيجاد الحلول العالمية حيث تقتضي الحاجة.

وتوسيع نطاق التعاون الإقليمي لا يخلو من العثرات، إذ يمكن أن يكون مصدراً للمزيد من التشعب في ظل مجموعة متنوّعة من المؤسسات المتعددة الأطراف. ومع هذا التشعب تكثر احتمالات الإقصاء، والازدواجية، والمنافسة بين الوكالات. وتتمتع المؤسسات الإقليمية، في العديد من المجالات، بالقدرة على أن تكمّل المؤسسات العالمية حتى وإن كان هذا النوع من التعاون قليلاً وليس بالمستوى المطلوب من التزامن والتنسيق.

ويجب أن تحترم ترتيبات الحكم العالمي المزيج الذي تختاره البلدان من الاستراتيجيات. فمن الواضح أنّ الاقتصادات النامية والناشئة تختار التعاون بطرق مختلفة، الثنائي، والإقليمي، والدولي. وعلى مرّ الزمن، ومع ظهور مجموعة جديدة من التحديات، استحدثت البلدان أشكالاً جديدة للحكم من أجل التعامل مع هذه التحديات. ففي القطاع المالي مثلاً، تسعى البلدان إلى التنويع في الانفتاح و"سياسات التأمين". وهي تسعى إلى استخدام مزيج من الاحتياطات الوطنية، وخطوط الائتمان الثنائية، والاتفاقات الإقليمية، وصندوق النقد الدولي. وإزاء هذا الواقع، يجب أن يكون النظام الدولي تعددياً، وأن يضمن في الوقت نفسه، انسجام التعاون على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي مع الآليات والسياسات السارية على المستوى الدولي.

والهدف من هذه " التعددية المتماسكة" هو ضمان أن تعمل المؤسسات على جميع المستويات في إطار من التنسيق من أجل تأمين السلع العامة للجميع في العالم. والتكامل، ليس فقط بين المؤسسات العالمية والإقليمية، بل أيضاً بين القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، هو مصدر حلول بناءة، حتى لو بدا غير ناضج وغير كافٍ في الوقت الحاضر. فحين تبرز الترتيبات والشراكات الجديدة لسد الفجوات التي خلّفتها الترتيبات القديمة، يجب تشجيعها، وتفادي الازدواجية قدر الإمكان. ويجب أن يكون العمل بالترتيبات الجديدة على كافة مستوياتها في إطار من التعاون والتآزر مع المنظمات المتعددة الأطراف القائمة، بهدف توحيد المصالح والتشارك في المسؤوليات.

لا شكّ في أن التعددية والتنوع من التطوّرات الإيجابية. غير أن الازدواجية وانعدام الكفاءة من السمات التي تلاحظ بكثرة في هذا العدد الوفير من المنظمات الجديدة. ومع التقدم نحو بلورة نظام جديد، ستبقى بعض المنظمات وقد يختفي الفائض منها.

ولتحقيق تقدم مطّرد في التنمية البشرية، لا بد من إدارة السلع العامة في إطار فعّال ومتعدد الأطراف. وتستطيع المؤسسات الدولية تقديم المشورة حول حقوق الإنسان وغيرها من المبادئ العالمية والبتّ في مجالات كالقانون الدولي العام. ويجب أن تكون تعددية الأطراف أكثر مرونة من أجل التعاطي مع التحديات الجديدة والواقع الجيوسياسي الجديد. وبوجود نظام تعددي متكامل، يُمكن للمؤسسات الدولية العمل كهيئات تنسيق والاضطلاع بدور داعم وحاضن لجميع الجهات المعنية. وهذا الدور يتطلب تزويد هذه المؤسسات بالصلاحية والخبرة والموارد الكافية لتمكينها من أداء مهام في الوساطة وتقريب وجهات النظر، والتحليل، والتوفيق بين المصالح المتباعدة، واقتراح حلول عملية تأتي بفوائد على الجميع. ولتمكين الجنوب من أن يكون جزءاً كاملاً من هذا المشروع، من الضروري أن تخضع المنظمات الدولية لعملية تحديث وتحوّل. والجنوب اليوم في موقع يخوّله الاستعانة بالمؤسسات المتعددة الأطراف، وتقديم الدعم

التحدي الذي يواجه النظام المتعدد الأطراف إزاء نهضة الجنوب ليس مسألة خيار بين الاتجاه العالمي والاتجاه الإقليمي، ولا بين الهياكل القديمة التي تولت تصميمها وإدارتها القوى التقليدية في الشمال، والترتيبات الجديدة التي تنشأ استجابة لحاجات العالم النامي. فالقضية هي بالأحرى قضية تكامل وتنسيق، وهي في بعض الحالات قضية إصلاح للمؤسسات بحيث تكتسب القدرة على العمل بفعالية معًا

الكامل لها، في حال رأى في هذه المؤسسات استعداداً للعمل لمصلحة الجنوب تماماً كما تعمل لمصلحة البلدان المتقدمة.

النظام المالي: إعادة التصميم عقب نهضة الجنوب

الهدف من " التعددية المتماسكة" هو ضمان أن تعمل المؤسسات على جميع المستويات في إطار من التنسيق من أجل تأمين السلع العامة للجميع في العالم

تولّد نهضة الجنوب أنماطاً جديدة لتجميع الموارد، ما قد يؤدي إلى ظهور نظام مالي متعدد المستويات وأكثر كثافة وتنوعاً. ومن شأن هذا النظام الجديد أن يعزز الاستقرار والمناعة على الصعيد المالي، وأن يدعم القدرات الإنتاجية على المدى الطويل، وأن يسهم في النهوض بالتنمية البشرية، وأن يوسّع مجال التحرّك أمام السياسات الوطنية.

وفي بعض الحالات، قد تحلّ هذه المؤسسات والترتيبات الناشئة، في بعض الوظائف، محلّ مؤسسات بريتون وودز، ولكنّها تكمّل في معظم الأحيان، النظام المالي العالمي القائم. وقد تثبت المؤسسات الناشئة قدرتها على التغيير إذ تدفع مؤسسات بريتون وودز إلى معالجة القضايا المتعلقة بالتمثيل، ومبادئ الحكم، وفرض الشروط.

وقد طوّر الجنوب عدداً من المؤسسات والنُهج البديلة، ومن الترتيبات النقدية وترتيبات الدعم على الصعيد الإقليمي:

- أطلقت مبادرة شيانغ ماي في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997، وعلى شكل سلسلة من الاتفاقات بشأن الائتمان المتبادل بين البلدان الآسيوية. وتطوّرت المبادرة مع الوقت لتصبح مبادرة شيانغ ماي المتعددة الأطراف (Chiang Mai Initiative Multilateralization)، وهي تسمح للأعضاء بالاعتماد على الائتمان المتبادل في إطار متعدد الأطراف لتذليل الصعوبات في ميزان المدفوعات وسد النقص في السيولة في الأجل القصير.
- يملك صندوق النقد العربي، الذي تأسس في عام 1976 من 22 بلداً أعضاء في جامعة الدول العربية، حوالى 2.7 مليار دولار، ومهمته تأمين التمويل العاجل لصالح البلدان الأعضاء وتعزيز التعاون النقدي. وتتطلع هذه البلدان إلى إصدار عملة عربية موحدة[31].
- أعلن البنك الاحتياطي في الهند مؤخراً عن خدمة تبادل الائتمان بقيمة 2 مليار دولار لصالح أعضاء رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي[32].

الإطار 5.3

التمويل الإقليمي في آسيا: مبادرة شيانغ ماي المتعددة الأطراف وبنك التنمية الآسيوي

شكّلت الأزمة المالية الراهنة دافعاً قوياً لتوسيع نطاق مبادرة شيانغ ماي، وهي عبارة عن اتفاق إقليمي بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى الصين، واليابان، وجمهورية كوريا (آسيان + 3). وفي مطلع عام 2009، أصبحت المبادرة متعددة الأطراف فتحوّل اسمها إلى مبادرة شيانغ ماي المتعددة الأطراف. وفي ذلك الوقت، كان تقديم نسبة تتجاوز 20 في المائة من الاعتمادات المتاحة لبلد معيّن يفرض إخضاع البلد المقترض لإشراف صندوق النقد الدولي نظراً لصعوبة مهمة تصميم آلية الإشراف على المستوى الإقليمي.

ويواصل أعضاء آسيان +3 تعزيز مبادرة شيانغ ماي المتعددة الأطراف. ففي أيار/مايو 2012، تضاعف حجم رصيد التبادل النقدي ليبلغ 240 مليار دولار. وفي العامين 2013-2012، يصبح الحد الأدنى للخضوع لبرنامج الإشراف التابع لصندوق النقدي الدولي 30 في المائة من حجم الحد الأقصى المتاح للبلد (40 في المائة عام 2014، بانتظار نتائج المحادثات الجارية). وقد جرى تمديد تاريخ استحقاق المبادلات المرتبطة وغير المرتبطة بصندوق النقد الدولي. وللمرة الأولى، استحدث خط الائتمان الوقائي، الذي يسمح للأعضاء بالاعتماد على الائتمانات الخاضعة لصيغة تستند إلى حجم البلد (جرى كذلك توسيع مبادرة سوق السندات الآسيوية في أيار/مايو 2012).

وفي 30 كانون الثاني/يناير 2012، أنشئ مكتب أبحاث الاقتصاد الكلي لآسيان +3 المعني بتطبيق المادة 4 لصندوق النقد الدولي - مراقبة الأعضاء. ويعرّف هذا المكتب نفسه بأنه "وحدة المراقبة الإقليمية في مبادرة شيانغ ماي المتعددة الأطراف". ومن مهامه مراقبة وتحليل الاقتصادات الإقليمية، والمساهمة في الرصد المُبكر للمخاطر، واتخاذ الإجراءات العلاجية، وضمان الفعالية في اتخاذ القرار في إطار المبادرة. وقد لاحظ البعض عدم الارتياح لمهام هذا المكتب والاتجاه العام في آسيا إلى تجنّب انتقاد سياسات البلدان المجاورة، مما يعوق المراقبة الفعلية.

وقبل وقوع الأزمة المالية العالمية، كان حجم القروض الممنوحة من بنك التنمية الآسيوي في المنطقة يفوق حجم قروض البنك الدولي. ولم يكن من الأزمة إلا أن سرّعت هذا الاتجاه. فقد استجاب بنك التنمية الآسيوي، في بعض الحالات، بطريقة أسرع وقدّم قروضاً أكبر من قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كما استحدث البنك أنواعاً جديدة من برامج التمويل المؤقت والسريع ووسائل الإقراض لمواجهة التقلبات في الدورة الاقتصادية، وذلك بهدف دعم البلدان النامية والبلدان المنخفضة الدخل. وفي نيسان/أبريل 2009، اقترحت إندونيسيا أن تؤول حصة من التمويل الجديد في صندوق النقد الدولي إلى بنك التنمية الآسيوي. وبدعم من مجموعة العشرين، استحدث بنك التنمية الآسيوي وسيلة دعم لمواجهة التقلبات في الدورة الاقتصادية بغية تقديم ثلاثة مليارات دولار إلى الاقتصادات الآسيوية المتأثرة بالأزمة.

وبين عامي 2008 و2009، بلغت التزامات الإقراض في بنك التنمية الآسيوي 42 في المائة ومدفوعاته 33 في المائة. أما مصارف التنمية الإقليمية الأخرى فقد حذت على الفور حذو بنك التنمية الآسيوي وحصلت على حصة من التمويل الجديد المنوط بصندوق النقد الدولي لإنشاء وسائل إقراض إقليمية جديدة بهدف تعزيز الدعم لمواجهة التقلبات في الدورة الاقتصادية بسرعة في مناطق عملها.

المصدر: Woods 2010; Chin 2010, 2012; Ocampo and others 2010; ADB 2009; Ciorciari 2011; AMRO 2012.

- يقدّم الصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية، برأس مال قيمته حوالى 2.3 مليار دولار، الدعم للأعضاء في ميزان المدفوعات. كما يضمن القروض للغير ويسهّل استثمارات الاحتياطي وتنسيق السياسات النقدية على الصعيد الإقليمي. غير أنّ قدرته محدودة بفعل عضويته الإقليمية غير المكتملة؛ فالبرازيل، وهي أكبر اقتصاد في المنطقة، لا تشارك في هذا الصندوق[33].
- تستحوذ شركة Andean Development Corporation على الاهتمام بفضل النمو الذي سجّلته على صعيد الإقراض والذي ازداد بمعدل أربع مرات بين عامي 1991 و2007، بفضل ملكيتها شبه الحصرية العائدة إلى الأعضاء من البلدان النامية (ما عدا البرتغال وإسبانيا)[34].

غير أنّ الترتيبات الإقليمية هذه لا تحدّ بالضرورة من دور صندوق النقد الدولي. فالمدفوعات الكبيرة من هذه الصناديق تلزم البلدان المقترضة بالخضوع لبرامج الإشراف التي يضعها صندوق النقد الدولي، كما هي الحال في إدارة مبادرة شيانغ ماي المتعددة الأطراف (الإطار 5.3).

ويوفّر النظام المالي الإقليمي الذي يطوّره بلدان الجنوب فضاءً متجدداً ذا طابع عملي بعيد عن الأيديولوجيا، ويضمن بعض التحرر من الشروط والاستجابة لحاجات كل بلد (الإطار 5.4)[35]. والمؤسسات التي تؤمن القروض من داخل المنطقة تملك القدرة على إعداد برامج تراعي الشواغل السياسية لبلدان المنطقة وتلبي حاجاتها الاقتصادية، وتخضع لحد أدنى من الرقابة والشروط.

وبعض المؤسسات، مثل بنك الجنوب الناشئ[36]، تتخلّى عن فرض الشروط كلياً، بينما تحتفظ مؤسسات أخرى، مثل مبادرة شيانغ ماي المتعددة الأطراف، وصندوق النقد العربي، بسياسة فرض الشروط في ظروف معيّنة، ولا تزال هذه

الإطار 5.4 *إنريكي غارسيا (Enrique Garcia)، رئيس، مؤسسة المساعدات الطوعية*

مؤسسة المساعدات الطوعية: بنك التنمية في أمريكا اللاتينية

كانت مؤسسة المساعدات الطوعية عند تأسيسها في عام 1970، تضمّ خمسة بلدان أعضاء من الأنديز (الإكوادور، وبيرو، وفنزويلا، وكولومبيا). أما اليوم، فهي تضم 18 بلداً مساهماً من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأوروبا، فضلاً عن 14 مصرفاً خاصاً، وتحصل على معظم التمويل من الأسواق المالية العالمية. وتعمل مؤسسة المساعدات الطوعية على تحقيق التنمية المستدامة والتكامل الإقليمي من خلال عمليات الائتمان، والإعانات، والدعم التقني، وتقدم خدمات في وضع النظم المالية للمشاريع في القطاعين العام والخاص في أمريكا اللاتينية. ويقع مقرّ المؤسسة في كاراكاس، ولديها مكاتب في أسونسيون، وبرازيليا، وبنما سيتي، وبوغوتا، وبوينس آيرس، وكيتو، ولاباز، وليما، ومدريد، ومونتيفيديو. وخلال العقد الأخير، شهدت أمريكا اللاتينية نمواً اقتصادياً سريعاً بفضل البيئة الخارجية المشجعة التي أدّت إلى ارتفاع أسعار السلع، واستقرار الاقتصاد الكلي، وزيادة الطلب المحلي بفعل تراجع الفقر وارتفاع المداخيل. وقدّمت مؤسسة المساعدات الطوعية الدعم للبلدان الأعضاء في الاستفادة من هذه الظروف الاقتصادية المشجعة من خلال خطة إنمائية شاملة، تتضمن إعداد مشاريع وبرامج لدعم التحول في الإنتاج في المنطقة والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد العالمي، وتحسين نوعية المؤسسات، وحماية البيئة. كما أمّنت مؤسسة المساعدات الطوعية قدراً كبيراً من التمويل في زمن شح الموارد في الأسواق وفي ظل الشروط الصارمة التي تفرضها مؤسسات التمويل الدولية .

ومن أسباب نجاح هذه المؤسسة في المنطقة، انطلاقها من أمريكا اللاتينية، والالتزام السياسي والمالي القوي من البلدان الأعضاء، والعمل بسياسات مالية حذرة، خصوصاً في ظروف الركود الاقتصادي، والابتعاد عن سياسة فرض الشروط. واليوم، تُعتبر مؤسسة المساعدات الطوعية من أهم مصادر التمويل المتعدد الأطراف للبنى التحتية ومشاريع الطاقة في المنطقة، إذ وافقت لهذا الغرض على تخصيص مبلغ يتجاوز 10 مليارات دولار في نهاية عام 2011، أو حوالى 30 في المائة من مجموع الإقراض المتعدد الأطراف لصالح أمريكا اللاتينية (مقابل 12,4 مليار من بنك أمريكا للتنمية و13,9 مليار من البنك الدولي (Ocampo and Titleman (2012. ولعلّ الدور الأبرز الذي أدّته مؤسسة المساعدات الطوعية المساهمة في تعزيز القدرة على الصمود في وجه تقلبات الدورة الاقتصادية في ظل الاضطرابات الاقتصادية التي شهدتها الأسواق الدولية، وتقديم الدعم في ظروف شح التمويل. وبالإضافة إلى استقطاب التمويل من الأسواق الدولية إلى المنطقة، وبشكل أساسي إلى مشاريع البنى التحتية، قامت مؤسسة المساعدات الطوعية، بالتعاون مع البلدان الأعضاء، بإعداد وتطبيق خطة طموحة من البرامج والمشاريع المدعومة بالإعانات، بهدف معالجة العقبات التي تعرقل النمو في أمريكا اللاتينية.

وتقترض مؤسسة المساعدات الطوعية من أسواق رأس المال الدولية وتعتمد استراتيجية تمويل تهدف إلى تنويع مصادر التمويل لتخفيض أسعار الفائدة ومخاطر تقلّب العملات، هذا مع الحرص على تحقيق التوازن في متوسط الأصول والخصوم من أجل ضمان توفر السيولة الكافية في محفظتها. وقد حصلت هذه المؤسسة على تصنيف ائتماني للمرة الأولى في عام 1993 من ثلاث وكالات تصنيف رئيسية، وهذا التصنيف في تحسن مستمر حتى في أوقات الأزمات الاقتصادية التي شهدتها المنطقة. واليوم، تُصنّف هذه المؤسسة في المرتبة الأولى في إصدار السندات في أمريكا اللاتينية. وقد اقترضت، منذ عام 1993، أكثر من 13.9 مليار دولار من خلال 87 إصدارًا لسندات الخزينة في أكبر أسواق رأس المال الدولية في آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية. والسياسات المالية الحكيمة جعلت من مؤسسة المساعدات الطوعية مؤسسة ربحية تقوم بإعادة الاستثمار من خلال المنح والتعاون التقني في برامج ومشاريع لدعم البلدان الأعضاء.

وتميّز أداء هذه المؤسسة بقدرتها على التكيّف مع البيئة المتغيّرة والمحفوفة بالمخاطر. ولهيكلها الإداري أهمية بالغة. فمنذ تأسيسها، منحها المساهمون الاستقلالية في بلورة وتطبيق السياسات العملية بعيداً عن أي ضغوط سياسية. وتلقّت كل دعم من البلدان الأعضاء. ولم يحدث في تاريخ هذه المؤسسة أن تقاعس أحد البلدان عن واجباته، حتى خلال الأزمات الاقتصادية. وتعود ملكية المؤسسة بمجملها تقريباً إلى أمريكا اللاتينية (أسبانيا والبرتغال عبارة عن أقلية من المساهمين نظراً إلى الروابط التاريخية التي تجمعهما بالمنطقة). وهكذا نجحت هذه المؤسسة في تجنب النزاعات التي نشبت في غيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف حيث أهداف الجهات المانحة والجهات المتلقية لا تتلاقى دائماً. وفي هذا الصدد، تُعتبر مؤسسة المساعدات الطوعية مؤسسة تعمل لصالح المنطقة التي تديرها، وهي أمريكا اللاتينية، وهي توفّر بذلك مثالاً عملياً على التكامل المالي.

المسألة موضوع نقاش بين الأعضاء. ويطبق البعض الآخر، مثل صندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية، عملية الإشراف، لكن من دون استخدام نظم الإدارة العليا الخاصة بصندوق النقد الدولي، بل بالتعاون مع الحكومات المقترضة.

الاتفاقات التجارية الإقليمية

توسّعت الترتيبات التجارية الإقليمية ودون الإقليمية وتوطّدت في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية حتى مع توقف جولة الدوحة للمفاوضات التجارية العالمية. وهذه الاتفاقات التي سمحت بالانفتاح التجاري بين بلدان الجنوب أتاحت قدرة هائلة على تحقيق مكاسب قد يضاهي حجمها حجم المكاسب المحققة من النفاذ إلى الأسواق في الشمال. وتشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن الجنوب سيحظى بمكاسب تبلغ قيمتها 59 مليار دولار في حال تخفيض التعريفات بين بلدان الجنوب إلى مستويات التعريفات المعتمدة بين الشمال والجنوب[37]. وتزخر منطقة أفريقيا بالفرص لزيادة المبادلات التجارية بالمحاصيل الزراعية الكثيرة والمتنوعة مع اعتماد الترتيبات المؤسسية المناسبة لتحقيق المزيد من الانفتاح في التجارة الزراعية.

ومن الأمثلة على الترتيبات الإقليمية الناجحة، جولة ساو باولو في عام 2010 حيث وافق 22 بلداً نامياً على تخفيض التعريفات بنسبة 20 في المائة على الأقل على حوالى 70 في المائة من المبادلات التجارية فيما بينها. وجرى التفاوض بشأن التخفيضات في إطار النظام العالمي للأفضليات التجارية لعام 1989 الذي أنشئ بهدف الاستفادة من بند التمكين ضمن اتفاقات منظمة التجارة العالمية، والذي يسمح للبلدان النامية بتقديم امتيازات فيما بينها من دون تقويض التزامات الدولة الأولى بالرعاية.

ويُمكن للترتيبات التجارية الثنائية أن تسهل حركة التجارة في ظل جمود المفاوضات المتعددة الأطراف. وتستطيع المؤسسات العالمية المتعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية أو الهيئات الإقليمية الإشراف على الخيارات الأخرى، مثل اتفاقات التجارة التفضيلية لبلوغ الهدف بتحقيق المزيد من التحرر والقضاء على التمييز في التجارة.

ومن الأمثلة على ذلك المفاوضات الهادفة إلى تخفيض الدعم الضخم الذي تؤمنه البلدان المتقدمة للمنتجات والصادرات الزراعية. ومن شأن هذا الدعم أن يشوّه عمليات التجارة العالمية ويعرض المزارعين في البلدان النامية لمنافسة غير عادلة. غير أنّ معالجة هذه القضية بطريقة مقبولة هي مهمة شبه مستحيلة في إطار ثنائي أو إقليمي؛ فهي تتطلب ضوابط متعددة الأطراف، لا يمكن التفاوض عليها إلاّ في إطار منظمة التجارة العالمية. ومن الحلول المقترحة للمستقبل العمل تدريجيًا على "تحويل الاتفاقات الإقليمية إلى اتفاقات متعددة الأطراف"، فالبلدان إذ تعي، بمعظمها، ضرورة وجود هيئة قوية متعددة الأطراف لوضع قواعد التجارة العالمية، ترى بوضوح أن الأقلمة وُجدت لتبقى[38].

السيادة المسؤولة

تدعم معظم الحكومات مبادئ تعددية الأطراف، غير أنّها تنشغل أيضاً، وعن حق، بصون السيادة الوطنية. ولكن المبالغة في التمسك بالسيادة الوطنية فوق كل اعتبار قد تؤجج العداوة عبر الحدود وتعزز التفكير بمنطق "الخسارة مقابل كل مكسب". فالبلدان لا تقوى منفردةً على حماية نفسها من عدوى الأزمات الاقتصادية ولا من تفشي أضرار الاحترار العالمي. والتفرد بالعمل على الصعيد الوطني فقط لا يضمن للمواطنين الحصول على السلع العامة العالمية. فبعض الحكومات لا تستطيع تأمين القدر الكافي من الحماية لحقوق الإنسان لمواطنيها. وإزاء هذا الواقع، تبقى الاستراتيجية الفضلى في السيادة المسؤولة، أي عدم إغفال مصالح العالم في المستقبل لدى صياغة السياسة الوطنية.

وتعتمد معظم السلع العامة العالمية على الفعالية في تدارك النتائج عبر الحدود، والكفاءة في تأمين السلع العامة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وعلى القدرة المؤسسية وإرادة التعاون على الصعيدين الإقليمي والعالمي. فعلى البلدان أن تلتزم بالمسؤوليات الدولية التي تقع على عاتق كل منها في تأمين السلع العامة. وعلى البلدان أن تتجنب إلحاق الضرر بالرفاه الجماعي ورفاه البلدان الأخرى، بوسائل مثل التلوث أو غيره من الانتهاكات التي تطال الإرث العالمي والإقليمي مثلاً. وتقضي السيادة المسؤولة بدعم المساعي

الجماعية كالخطوات المتخذة لتحرير التجارة، أو الحد من آثار تغيّر المناخ، وغيرها قضايا كثيرة، إذا عولجت بفعالية، يمكن أن تسهم في تحقيق الرفاه للجميع في العالم بأسره.

وفي هذا العالم المترابط، لا يُمكن صنع القرار الوطني بمعزل عن السياسات الإقليمية والعالمية. فللسياسات الوطنية نتائج إقليمية وعالمية؛ ومن الأمثلة على ذلك، إجراءات الحماية الذاتية التي تتخذها البلدان في موجات الانكماش الاقتصادي، أو الإخفاق في ضبط الإفراط في صيد الأسماك وتلوث المحيطات. وتوفر السياسات الإقليمية والعالمية الإطار المناسب لصنع السياسات الوطنية. ويجب على الدول والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف أن تعمل معاً على توجيه السياسات الوطنية من أجل بلوغ الأهداف الدولية المشتركة. ففي ظل العولمة والترابط، تتحوّل قضية العمل المشترك إلى قضية مصلحة ذاتية لا تغفل ما يترتب عليها من النتائج. فأيّ قرار يتخذ على المستوى الوطني اليوم سيطال تأثيره الأجيال المقبلة في جميع البلدان.

وإذا كانت القيادات الوطنية غير قادرة على النظر أبعد من المصالح الوطنية الآنية الضيقة، فلن تتحقق المكاسب المحتملة المتوقعة من التعاون، وستترتب على أيّ تأخر في التعاون تكاليف باهظة. وبدلاً من أن تتكامل السياسات الوطنية وتتآزر، فستتناقض وتتعارض فيما بينها. ومن الأمثلة على ضرورة التعاون، سياسات الحوافز وتدابير الإنفاق العام التي اتخذت في أعقاب الأزمة المالية العالمية، فالتنسيق بين المصارف المركزية في مختلف أنحاء العالم في عمل مشترك لتخفيض أسعار الفائدة ساهم في تجنب تفاقم الانكماش في جميع أنحاء العالم.

وقد أصبح الجنوب، بفضل ما اكتسبه من قوة اقتصادية ونفوذ سياسي، شريكاً فاعلاً في صنع القرار العالمي. كما أنّ نهضة الجنوب، وما رافقها من تعزيز للعلاقات عبر الحدود، تجعل عملية صنع القرار أكثر ترابطاً من أي وقت مضى. وعلى بلدان الشمال والجنوب البحث عن قواسم مشتركة تلتقي عليها من أجل تحقيق تقدم فعلي نحو حل المشاكل الملحة التي يواجهها العالم اليوم.

وتحتم السيادة المسؤولة على الدول أن تحترم الحقوق والواجبات المتفق عليه عالمياً، العائدة لجميع السكان المقيمين على أراضيها، وأن تضمن أمنهم وسلامتهم. فمبادرة "مسؤولية الحماية" مثلاً هي محاولة لوضع قاعدة دولية جديدة للأمن وحقوق الإنسان، لمعالجة إخفاقات المجتمع الدولي في درء ووقف الإبادات الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية. وفي هذا السياق، لا تكون السيادة حقاً تتمتع به البلدان، بل تصبح أيضًا مسؤولية تقع على عاتقها. وتعتبر مبادرة مسؤولية الحماية خطوة إيجابية نحو وضع مبادئ توجيهية للحكم العالمي على صعيد الأمن البشري. إلا أنها تفتقر إلى الإجراءات اللازمة للعمل بهذه المبادئ[39]. فما من شروط متفق عليها للانتهاكات والارتكابات تحتّم تدخلاً دولياً تلقائياً. وهذه الحالة من عدم التطابق بين المبادئ والإجراءات هي تأكيد على أهمية بناء القدرات ضمن أنظمة الحكم الدولي لمساءلة الحكومات والأنظمة السياسية أمام من تمثلهم من المواطنين. وفي غياب الآليات الملزِمة لمساءلة الدول أمام مواطنيها، تصبح شرعية مؤسسات مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، موضع تساؤل وشك. غير أن الاتفاق على مبدأ السيادة المسؤولة التي قوامها الدعم المتبادل لن يبصر النور إلاّ إذا استوفيت شروط العدالة والإنصاف على صعيد العالم.

مؤسسات جديدة وآليات جديدة

السيادة المسؤولة تقضي بعدم إغفال مصالح العالم في المستقبل لدى صياغة السياسة الوطنية

تتيح نهضة الجنوب فرصاً لبناء هياكل جديدة للشراكات الإنمائية ونُهج جديدة للسياسات الإنمائية، على الصعيدين العالمي والإقليمي. فعلى سبيل المثال، يُمكن الاستفادة من تراكم الاحتياطي بالعملات الأجنبية لدى الاقتصادات الرائدة في الجنوب من أجل تمويل التنمية في أقل البلدان نمواً. كما يُمكن أن تكون الآليات الجديدة للمساعدة، والتجارة وتبادل التكنولوجيا ضمن مناطق العالم النامي موازية ومكمّلة للترتيبات القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، تستطيع بلدان الجنوب أن تؤدي دوراً قيادياً في الحوار حول السياسات العالمية لتلبية الحاجات الإنمائية الدولية الملحة، وحول أكثر السبل فعالية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

مصارف التنمية الخاصة بالبنى التحتية

تزخر نهضة الجنوب بإمكانات جديدة لتمويل التنمية البشرية في إطار من المساواة والاستدامة. فقد اقترح الاتحاد الروسي، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين، والهند، الاشتراك في إنشاء بنك

الشكل 5.1

تحسن كبير متوقع في قيمة دليل التنمية البشرية حسب سيناريو التقدم السريع، في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وجنوب آسيا

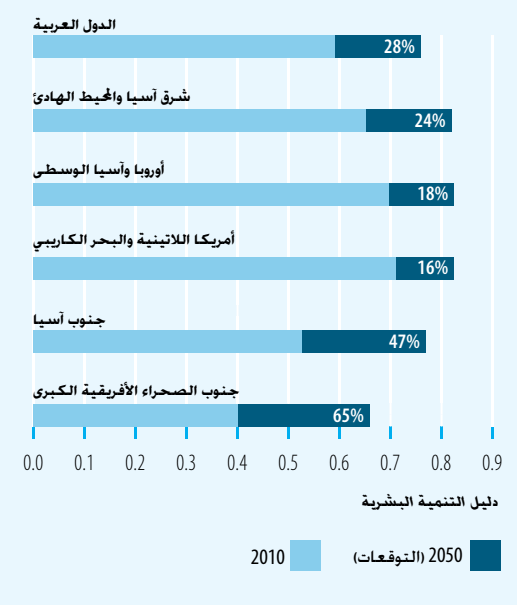

ملاحظة: يتضمن الفصل 4 مزيداً من التفاصيل حول سيناريو التقدم السريع.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى Pardee Center for International Futures 2013.

الشكل 5.2

تخصيص جزء بسيط من الاحتياطي الدولي لتسعة بلدان من مجموعة العشرين من الجنوب يمكن أن يكون مصدر موارد إضافية كبيرة للاستثمار العام في البنى التحتية في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وجنوب آسيا

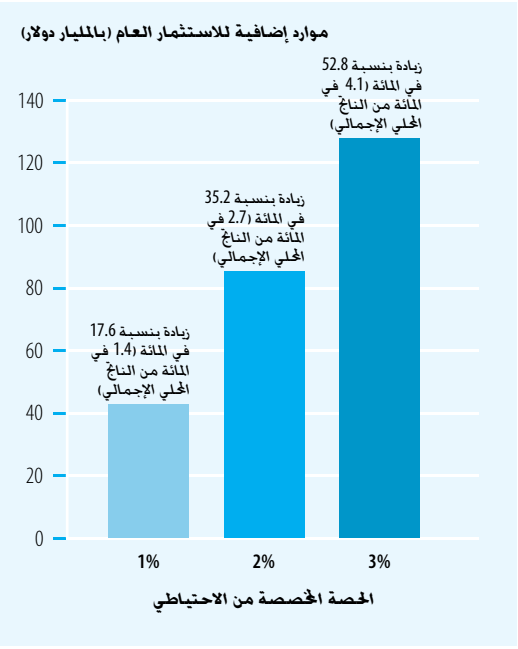

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تشير إلى زيادة في الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى World Bank (2012a).

للتنمية (BRICS) يعتمد على الاحتياطي الضخم المتوفر لهذه البلدان لتمويل المشاريع في البلدان النامية[40]. وعلى غرار البنك الأوروبي للإعمار والتنمية، يستطيع بنك من هذا القبيل تقديم مجموعة من الأدوات، مثل القروض، والأسهم، والضمانات. وفضلاً عن تمويل المشاريع الإنتاجية، يمكن أن تساهم حركة الموارد في إعادة التوازن المالي على الصعيد العالمي.

ويمكن أن يستخدم هذا الاحتياطي لأغراض عديدة أهمها تمويل بناء مشاريع البنى التحتية. ولتلبية الحاجات الملحة، يجب أن يبلغ الإنفاق على البنى التحتية في البلدان النامية 1.8 إلى 2.3 تريليون دولار سنوياً بحلول عام 2020، أي ما يعادل 6 إلى 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما لا يتجاوز مجموع هذا الإنفاق 0.8 إلى 0.9 تريليون دولار سنوياً، أي ما يعادل 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[41]. ويمكن إتاحة وتسهيل مثل هذه الاستثمارات من خلال إنشاء بنك التنمية للبنى التحتية والتنمية المستدامة. فذلك يمكن أن يكون مصدر دعم للبلدان النامية التي تقترض لتمويل البنى التحتية المنتجة في الاقتصاد.

وإزاء انشغال الجهات المقترضة بموضوع القدرة على تحمّل خدمة الدين، يجب بذل الجهود لدعم الحكومات بأشكال أخرى من المساعدة المالية غير الاقتراض المحلي. وتستطيع مؤسسة جديدة جذب رأس المال عبر الضمانات وغيرها من الأدوات[42]. وتكون المؤسسات الجديدة أكثر فعالية إذا عملت جنباً إلى جنب مع المؤسسات الإقليمية والعالمية القائمة وسدت الثغرات التي تشوب أنماط التمويل والاستثمار حالياً.

استعرض الفصل الرابع سيناريو التقدم السريع الذي حدد مجموعة من الأهداف الطموحة لتحسين دليل التنمية البشرية في كافة المناطق بحلول عام 2050 من خلال سلسلة من المبادرات على صعيد الإنفاق العام. ويفترض هذا السيناريو تسجيل نسبة 20 في المائة من التحسّن على صعيد البنى التحتية بحلول عام 2050، وتعميم الحصول على الكهرباء بحلول عام 2030، والاستغناء عن الوقود الصلب كمصدر رئيسي للتدفئة والطهو في المنازل بحلول عام 2030، وإنتاج الطاقة المتجددة بنسبة 50 في المائة فوق الحالة المرجعية بحلول عام 2050، فضلاً عن تعميم خدمات الهاتف النقال والحزمة العريضة بحلول علم 2030. وأعلى نسبة تحسن متوقعة

على صعيد دليل التنمية البشرية بموجب هذا السيناريو هي من نصيب جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (65 في المائة) وجنوب آسيا 47 في المائة (الشكل 5.1). وفي الوقت الحاضر، تبلغ نسبة الاستثمار العام في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وجنوب آسيا حوالى 7.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[43].

وبتخصيص جزء ولو يسير من الاحتياطي الدولي العائد لتسعة من بلدان الجنوب في مجموعة العشرين، يمكن تأمين موارد إضافية كبيرة للاستثمار العام في البنى التحتية في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وجنوب آسيا (الشكل 5.2). وحسب الحصة المخصصة من الاحتياطي، يمكن أن يرتفع الاستثمار العام بنسبة 17.6 إلى 52.7 في المائة. والواقع إن تخصيص 3 في المائة فقط من الاحتياطي الدولي من السيولة للبلدان التسعة يكفي لزيادة الاستثمار العام في هذه المناطق بنسبة تتراوح بين 4.1 و11.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة قريبة من معدل الاستثمار العام في جميع البلدان النامية[44].

والاستثمار في البلدان النامية هو مجال مشجع من الناحية الاقتصادية للبلدان التي تملك الاحتياطي ولصناديق الثروة السيادية، إذ يسمح لها بالتنويع وزيادة الأرباح من غير التعرض لمخاطر إضافية[45]. وتحظى صناديق الثروة السيادية بإمكانات للاستثمار الطويل الأجل بعيداً عن مخاطر العجز عن الاسترداد. وهذا يسمح لها بالقيام باستثمارات طويلة الأجل. وبما أن الكثير من الآراء تجمع على إعطاء الأولوية للعائدات الاجتماعية على الأرباح الخاصة، يُمكن لهذه البلدان أن تتبوأ مواقع مسؤولة من الناحية الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، طبقت النرويج معايير الاستدامة العالمية على استثمارات الصناديق السيادية من خلال بنك النرويج لإدارة الاستثمارات، فالتزمت بقواعد الأمم المتحدة للاتفاق العالمي واستثمرت في مبادرات للحد من إزالة الغابات في إندونيسيا، وتنزانيا، وغيانا[46]. وتبقى المهمة الصعبة هي في تحديد طبيعة الاستثمارات المسؤولة من الناحية الاجتماعية، وتطبيق المعايير المناسبة، وتسهيل وصول الصناديق السيادية إلى الاستثمارات التي لها تأثير بالغ على التنمية البشرية[47].

وتتمتع مؤسسات الجنوب، من بنك بريكس إلى مبادرة شيانغ ماي المتعددة الأطراف إلى الاتحاد الأفريقي، بقدرة كبيرة على التأثير في أنظمة الحكم الدولي. ويتطلب العمل الجماعي رؤية مشتركة، لا يُمكن اعتبار أساسها أمراً مفروغاً منه. وقد يكون في توسّع الترتيبات الإقليمية وغيرها من الترتيبات دليل على أنّ الحكومات تدرك فوائد التنمية الجماعية وتلتزم بها.

لجنة جديدة للجنوب

في عام 1987، أنشأت حركة عدم الانحياز لجنة الجنوب لاستكشاف خيارات السياسات المتاحة والمجالات الممكنة للتعاون بين بلدان الجنوب. وقد أصدرت اللجنة تقريرها الأخير في عام 1990 تحت عنوان "التحدي الذي يواجه الجنوب". وهذا التقرير الذي أعدّ بإشراف جوليوس نيريري، الذي كان رئيساً لتنزانيا آنذاك، والخبير الاقتصادي منموهان سينغ، الذي تولى فيما بعد منصب رئيس وزراء الهند، هو عبارة عن تحليل استشرافي ملهم[48]. وفيه اعتُبر تغيّر المناخ من الأولويات، من غير إغفال التركيز على التحديات المزمنة التي لا تزال ماثلة حتى الآن مثل الفقر، والإقصاء الاجتماعي، والفوارق بين الأغنياء والفقراء[49]. ودرست لجنة الجنوب عن كثب الاحتمالات التي كانت مستجدّة آنذاك لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب على صعيد المعونة، والتجارة، وغيرها من مواضيع صنع السياسات الدولية.

وخلال العقدين الأخيرين، شهد العالم والجنوب تحوّلاً جذرياً. فالجنوب في القرن الحادي والعشرين هو موئل الاقتصادات السريعة النمو التي تملك احتياطياً ضخماً بالعملات الأجنبية بمليارات الدولارات، ومبالغ ضخمة للاستثمار خارج حدود البلدان. والشركات القائمة في الجنوب هي من الشركات الكبرى في العالم. والاحتمالات المتاحة للعمل الجماعي هي اليوم أكبر منها في أي وقت مضى، غير أن الاتفاق على أصول هذا العمل ليس بالتحصيل الحاصل. فمؤسسات التعاون بين بلدان الجنوب، كمجموعة الـ 77، وحركة عدم الانحياز، وقمة الجنوب، أنشئت في حقبة إنهاء الاستعمار، فنشأت معها روابط سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية وطيدة بين الأمم الناشئة في العالم النامي. وهذه التجربة بعيدة كل البعد عن جيل الحاضر. فالمصالح الوطنية اليوم بدأت تحلّ محلّ الالتزام بالتضامن الذي تميّز به الجيل السابق في الجنوب.

ويتطلب الواقع الجديد في القرن الحادي والعشرين نظرة جديدة على هذه القضايا وعلى المؤسسات التي تديرها بلدان الجنوب. فإنشاء لجنة جديدة للجنوب، تستند إلى النظم الموروثة عن اللجنة الأولى وتستفيد من مواطن القوة من الماضي وتركز على حاجات الجنوب اليوم، قد توفر رؤية جديدة قوامها الاقتناع بأن التنوّع في الجنوب يُمكن أن يكون مصدر قوّة لتحقيق نمط جديد من التضامن للإسراع في التقدم على صعيد التنمية البشرية في العقود المقبلة. والروابط الاقتصادية في الجنوب والمكاسب المشتركة التي يتيحها التعاون يقدّم المزيد من الحوافز لإنشاء مثل هذه الهيئة.

خلاصة: شركاء في عصر جديد

نهضة الجنوب تتيح فرصاً لبناء هياكل جديدة للشراكات الإنمائية ونُهج جديدة للسياسات الإنمائية، على الصعيدين العالمي والإقليمي

كانت نهضة الجنوب بمثابة مفاجأة للعالم. فحسب الفرضية السابقة، حتى وإن لم يُفصح عنها، كان يتوقع أن تحقق البلدان النامية تقدّماً يقربها من معايير التنمية البشرية التي بلغتها البلدان الصناعية المتقدمة (التقارب)، وأن تبقى البلدان المتقدمة في موقع القوة والقيادة. ولا يزال الحال كذلك في الكثير من النواحي، فمتوسط قيمة دليل التنمية البشرية لا يزال في العديد من بلدان الجنوب أقل بكثير من المستوى الذي بلغه في البلدان المتقدّمة. غير أنّ ما فاجأ العالم هو أن بلدان الجنوب، رغم انخفاض مستويات التنمية البشرية، هي حالياً في موقع فاعل ونافذ على الصعيد العالمي، وأنها تستطيع بما تملكه من موارد مالية ونفوذ سياسي التأثير على صنع القرار الدولي.

وقد بدا ذلك واضحاً في الأعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين، إذ تمكنت الصين وغيرها من الاقتصادات الناشئة من تجميع مبالغ كبيرة من الاحتياطي احتفظت بها على شكل سندات خزينة أمريكية، فساهمت في دعم الدولار. لكن الوضع شهد انفراجات كبيرة بعد عام 2008 عقب الأزمة المصرفية وما تلاها من صدمات اقتصادية أدّت إلى حالة من الركود في بعض البلدان الغنية، وهددت مصير إحدى أهم العملات في العالم. والآن، تعلّق بلدان الشمال الآمال على بلدان الجنوب لإنعاش الاقتصاد العالمي وتقدّمه.

والواقع أن كل مجموعة من البلدان تحتاج إلى الأخرى، اليوم أكثر من أي وقت مضى. فالشمال يحتاج إلى أقوى بلدان الجنوب لدعم الطلب على السلع والخدمات المصدّرة، خاصة وإن برامج التقشف الصارمة تُضعف عدداً من الاقتصادات والمجتمعات. أما الجنوب، فهو بحاجة إلى الشمال ليس فقط باعتباره سوقاً قوية، بل مصدر للابتكار والتكنولوجيا المتطورة.

وتُظهر نهضة الجنوب أن العالم أصبح مترامي الأطراف ومترابطاً أكثر فأكثر. وعوضًا عن أن تتطلع البلدان النامية إلى الشمال لتستخلص العبر، باتت تتطلع إلى نظرائها في الجنوب لتستوحي النماذج الناجحة في التنمية. وبدلاً من أن تجد البلدان نفسها أمام قائمة من الخيارات الأيديولوجية العقيمة، بات باستطاعتها أن تدرس الإجراءات التي نجحت، وتتمعن في ظروف تنفيذها، وتختار الأدوات المناسبة لها. وقدّم الفصل الثالث أمثلة عن البرامج والسياسات التي طُبّقت لتحسين التنمية البشرية في الاقتصادات الناشئة في الجنوب، من الاستثمارات في الصحة العامة والتعليم وصولاً إلى برامج التحويلات النقدية المشروطة. وقد تستوحي بلدان أخرى من هذه الأمثلة لدى صنع السياسات، وتطبقها حسب الظروف السائدة، والمؤسسات القائمة، والحاجات الواقعية في كل منها.

وقدّم هذا التقرير لمحة مقتضبة عن أبرز المحرّكات الفعّالة للتنمية، وهي قيام دولة إنمائية فاعلة، والقدرة على اختراق الأسواق العالمية، والابتكار في السياسات الاجتماعية لدعم التنمية البشرية الشاملة. وتشتمل كلّ من هذه المحرّكات على خيارات متعددة لكن ما من حلول عامة تنطبق على الجميع. فما ينجح في بلد معيّن قد لا ينجح في بلد آخر.

وقد تبيّن من تجارب البلدان التي حققت نجاحاً أنّ الخيارات المبتكرة وغير المنتظرة تنجح أحياناً. فدفع المال للأهل ليصطحبوا أطفالهم إلى العيادات الصحية قد يبدو خياراً غير لازم، ولكن حالة المكسيك، تظهر أن هذا الخيار يسهم في تحسين صحة الأطفال؛ كما إن برامج التحويلات النقدية المشروطة في هذا البلد كانت محط اهتمام من مختلف أنحاء العالم. وكان استخدام الهاتف النقال لإجراء عمليات مصرفية خياراً مجدياً في كينيا والفلبين، إذ استفاد منه أفراد لم يسبق أن فتحوا حسابات مصرفية باسمهم، ومعظمهم يقيم في أماكن بعيدة عن المصارف.

وهكذا، استخدمت بلدان الجنوب ما لديها من أفكار وطاقات لإعطاء زخم جديد للتنمية البشرية.

لكن هذا الزخم قد لا يأتي بنتائج مستدامة في عالم يزخر بالكثير من التشعبات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. فالواقع غني بالمؤشرات على تفاقم عدم المساواة ومثقل بالتوقعات المحبطة التي تؤدي إلى تأجيج الصراع الاجتماعي، وبالمخاوف العارمة من أن الإفراط في استغلال الموارد العالمية في ظل ما يشهده العالم من تغيّر في المناخ، قد يورث أجيال المستقبل أرضاً مقفرة.

ولذلك، ركّز هذا التقرير على التدابير اللازمة لضمان تقدم التنمية البشرية بطرق تلبي الحاجات من الإنتاج وتستوفي مقوّمات الاستدامة على حد سواء. ومن هذه التدابير ما يهدف إلى تحقيق المساواة، وإعلاء الصوت وضمان المشاركة، ومواجهة الضغوط على البيئة، وإدارة التغيرات الديمغرافية.

ومعالجة هذه القضايا تتطلب مهارة عالية والتزاماً قوياً من الحكومات الوطنية والمجتمع المدني. وتتطلب كذلك، حسبما يؤكد هذا الفصل، تعاوناً عالمياً مثمراً الآن، بينما تتلمّس الحكومات الوطنية، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني العالمي الناشئ، ملامح النماذج الجديدة للتفاهم والتعاون. ومن هذه النماذج ما يركز على إعادة تصميم المؤسسات القائمة بحيث تتماشى مع توازن القوى العالمية الجديد، وربما بناء أشكال جديدة من المؤسسات.

ووسط هذا التغيّر، تبقى المبادئ الأساسية للتنمية البشرية ثابتة، فالهدف هو توسيع الخيارات والإمكانات المتاحة لكل فرد أينما وجد. وقد أظهر العديد من بلدان الجنوب ما يمكن فعله لكنها لا تزال في بداية الطريق. ويقترح هذا التقرير استنتاجات عامة للأعوام المقبلة في خمس نقاط.

النهضة الاقتصادية في الجنوب يجب أن يقابلها التزام كامل بالتنمية البشرية

لا تقتصر مبررات الاستثمار في التنمية البشرية على الدافع الأخلاقي فحسب، فالتحسّن في الصحة والتعليم، والرفاه الاجتماعي عنصر أساسي للنجاح في ظل اقتصاد عالمي تطغى عليه المنافسة وسرعة التغيير. لذلك يجب توجيه الاستثمار في التنمية البشرية لصالح الفقراء، فيفتح أمامهم سبل الوصول إلى الأسواق ويتيح لهم مزيداً من فرص كسب العيش. فالفقر هو حالة تتنافى مع مبدأ العدالة، والقضاء عليه ممكن، لا بل واجب يستلزم إجراءات حاسمة. والعالم يملك من الموارد ما يكفي للوفاء بهذا الواجب، إذا أحسن توجيه الموارد نحو الهدف المنشود.

ويتطلب صنع السياسات الفعالة مزيداً من التركيز على دعم إمكانات المجتمعات وليس فقط إمكانات الأفراد. فالأفراد يعيشون ضمن مؤسسات اجتماعية قد تسهم في إطلاق إمكاناتهم أو في تقييدها. والسياسات التي تغيّر القواعد الاجتماعية التي تقيّد الإمكانات البشرية، مثل الضوابط القانونية الجديدة ضد الزواج المبكر أو عادات المهر، تقدّم فرصاً إضافية لإطلاق إمكانات الأفراد.

ويشير هذا التقرير إلى أنّ معظم البلدان أصبحت، نتيجة لنهضة الجنوب، تتمتع بحيز أكبر للتحرّك على صعيد السياسات والإمكانات المالية، يخوّلها تحديد أهداف جريئة، في القضاء على الفقر، وتأمين التشغيل الكامل، وسلوك مسارات جديدة لتخفيض الكربون. وأصبح عدد متزايد من البلدان محرراً من وطأة الشروط التي غالباً ما تخضع لها المساعدات الدولية وتحويلات الموارد. وقد أدى ارتفاع أسعار السلع الأساسية مؤخرًا إلى إنعاش وضع منتجي السلع الأولية بعد فترة طويلة من التراجع[50]. وهذا التغير وضع في متناول الحكومات الملتزمة بتجنب "لعنة الموارد الطبيعية" مخزوناً من الموارد المالية تستطيع التصرف به بطرق تدعم التنمية البشرية الوطنية.

وتعزّز التوقعات المذكورة في الفصل الرابع هذه الخلاصة، إذ تُظهر أنّ الحد من الفقر ممكن إذا توفر الالتزام القوي بالتنمية البشرية والحكمة في وضع سياسات الاقتصاد الكلي. وهذا ممكن حتى في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، حيث يظهر سيناريو الحالة المرجعية أن من المرجح ارتفاع عدد الفقراء في المستقبل لأن النمو السكاني يتجاوز النمو الاقتصادي.

بإمكان أقلّ البلدان نمواً التعلم والاستفادة من النجاح الذي حققته الاقتصادات الناشئة في الجنوب

التراكم غير المسبوق للاحتياطي المالي وصناديق الثروة السيادية في الجنوب (6.8 تريليون دولار) وكذلك في الشمال (3.3 تريليون

عوضًا عن أن تتطلع البلدان النامية إلى الشمال لتستخلص العبر، باتت تتطلع إلى نظرائها في الجنوب لتستوحي النماذج الناجحة في التنمية

يتطلب صنع السياسات الفعالة مزيداً من التركيز على دعم إمكانات المجتمعات وليس فقط إمكانات الأفراد

دولار) يتيح فرصة للإسراع في التقدم وتعميمه. فتخصيص جزء يسير من هذه الأموال المتراكمة للتنمية البشرية والقضاء على الفقر، يُمكن أن يساهم كثيراً في الإسراع في التقدم. وكما ذُكر سابقاً، يمكن أن يؤدي استخدام 3 في المائة من الاحتياطي الدولي العائد إلى عدد من أكبر الاقتصادات في الجنوب، إلى رفع الاستثمار العام في جنوب آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى إلى 11.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتستطيع حركة التجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب اختراق الأسواق الأجنبية بطرق جديدة كالمشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية لتسهيل نشر الأفكار والتكنولوجيات. ويشكّل ازدهار التجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب حجر الأساس لتحويل القدرات التصنيعية إلى مناطق وبلدان أخرى أقلّ نمواً. وتمثّل المشاريع المشتركة بين الصين والهند واستثمارات الصناعات التحويلية التي أطلقت في أفريقيا مؤخراً نواة قوة متصاعدة في المستقبل. ولاستغلال هذه القدرات بالكامل، يُمكن إنشاء مؤسسات جديدة ومبتكرة. وتتيح شبكات الإنتاج الدولية فرصاً للإسراع في التنمية، إذ تسمح للبلدان بالانتقال إلى أنماط متطوّرة في الإنتاج وتؤمن لها حماية مزدوجة ضدّ التقلبات المفاجِئة للعملات الأجنبية.

وللتعاون الإنمائي ونقل التكنولوجيا بين بلدان الجنوب قدرة هائلة على دعم التنمية البشرية. ويتطلب نقل التكنولوجيا من الشمال عمليات تكييف باهظة الكلفة بسبب الفوارق في القدرة الاستيعابية. أما نقل التكنولوجيا ضمن بلدان الجنوب فلا يتطلب هذا القدر من التكييف والاستعانة بتكنولوجيات ومنتجات أخرى لهذه الغاية. وتقدم الأسواق الكبيرة في البلدان النامية إلى الشركات في الجنوب فرصة لتصنيع المنتجات العادية في أشكال مبتكرة أقل كلفة، ومنها الأغذية، والملابس، والأجهزة الكهربائية، والسيارات. ويُمكن للانخفاض الحاد في أسعار السلع الرأسمالية نتيجة للمنافسة العالمية الشديدة التي تقودها الصين والهند المساهمة في الإسراع في بناء قدرات للصناعات التحويلية في العديد من البلدان النامية. ويُمكن تكييف هذا الإنتاج حسب مستويات الدخل وأذواق المستهلكين المحليين. ومن شأن هذا التحوّل أن يزوّد الفقراء بالقدرة على الحصول على السلع الاستهلاكية، ويتيح للمبتكرين المساهمة في خلق فرص العمل وتطوير قدرات الإنتاج.

المؤسسات والشراكات الجديدة تسهل التكامل الإقليمي والعلاقات بين بلدان الجنوب

بإمكان المؤسسات والشراكات الجديدة مساعدة البلدان على تبادل المعارف، والخبرات، والتكنولوجيات.

ففي مجال التمويل والمساعدات، يضطلع الجنوب بدور فاعل وناشط في إنشاء مؤسسات إقليمية. وقد سمحت البدائل الإقليمية عن صندوق النقد الدولي، مثل مبادرة شيانغ ماي المتعددة الأطراف وصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية، بتحرير سياسات البلدان بحيث تتمكن من حماية أولوياتها الوطنية وفي الوقت نفسه معالجة مشاكل ميزان المدفوعات ومشاكل النقص في السيولة في الأجل القصير.

فالأسس اللازمة لقيام مؤسسات إقليمية قوية موجودة، ولكن المزيد من الجهود لا تزال لازمة للإسراع في بناء هذه العلاقات وتوطيدها والحرص على أن تشمل الجميع. وبعد أنّ خفّضت البلدان الغنية المساعدات المخصصة لمعالجة القضايا المحلية، تؤمن مصارف التنمية الإقليمية وترتيبات المساعدة الثنائية موارد إضافية للمشاريع الإنمائية. ويغلّب في آليات المساعدة الجديدة الطابع العملي على البُعد الإيديولوجي. فمصارف التنمية المعنية بتطوير البنى التحتية، مثلاً، تؤمن فرصاً جديدة لتمويل التنمية. وقد اقترح الاتحاد الروسي، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين، والهند، الاشتراك في إنشاء بنك للتنمية لتجميع احتياطيها الضخم واستثماره في تمويل المشاريع في البلدان النامية. وإنشاء البنى التحتية هو من المجالات الرئيسية التي سيستثمر فيها هذا الاحتياطي.

والمبادلات التجارية مع بلدان نامية أخرى هي الآن في معظمها من البضائع والمصنوعات المصدرة من البلدان النامية، وهي منتجات تقوم على كثافة المهارات والتكنولوجيا. ومن الضروري حالياً الاستعانة بمؤسسات قوية تتولّى تيسير هذه العلاقات التجارية والاستثمارية بين بلدان الجنوب. ولتعزيز التجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب دور في تحصين هذه البلدان من آثار الركود الاقتصادي في الشمال، وفي إتاحة الفرص للاستفادة من الأسواق الأجنبية بطرق مختلفة.

الأسس اللازمة لقيام مؤسسات إقليمية قوية موجودة، ولكن المزيد من الجهود لا تزال لازمة للإسراع في بناء هذه العلاقات وتوطيدها والحرص على أن تشمل الجميع

ويمكن تعزيز العلاقات الإقليمية في التجارة والاستثمار عبر تيسير إجراءات العبور، والنقل، وتبسيط الإجراءات الجمركية؛ وتنسيق الأنظمة والقوانين؛ والاستثمار في البنى التحتية للنقل على الصعيد الإقليمي؛ وتخفيض التعريفات على المبادلات التجارية بالمنتجات النهائية بين بلدان الجنوب. فبتخفيض التعريفات يمكن تحقيق مكاسب لصالح جميع اقتصادات الجنوب تُقدّر قيمتها بحوالى 59 مليار دولار[51].

وإنشاء لجنة جديدة للجنوب في مطلع القرن الحادي والعشرين يساعد في التوصّل إلى رؤية جديدة لكيفية تحويل القوة التي يملكها الجنوب والتنوّع الذي يزخر به إلى قوّة عالمية لتضامن جديد من أجل التنمية. والعناصر الأساسية حاضرة، وهي التنوّع في الثروات الذي يوسّع قاعدة التعاون؛ والتنوّع في التجارب التي نضجت وأصبحت جاهزة للتبادل؛ وبناء الشراكات الجديدة العابرة للحدود التي تتمتع بالقدرة التنافسية في الأسواق العالمية؛ والاعتراف بوجود استراتيجيات تحقق مكاسب للجميع وتنفيذها لتشجيع قيام أشكال جديدة من التعاون بين بلدان الجنوب.

مزيد من التمثيل للجنوب والمجتمع المدني: سرعة في مواجهة التحديات العالمية الكبرى

نهضة الجنوب هي مصدر لمزيد من التنوّع في الأصوات في الساحة العالمية. وهذا التنوع يتيح فرصة لبناء مؤسسات للحكم تمثل جميع الأصوات، وتستفيد من ثمار هذا التنوع في إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه العالم.

ومن الضروري وضع مبادئ توجيهية جديدة للمنظمات الدولية تسترشد بتجارب الجنوب. وإذا كانت مجموعة العشرين تتبنى هذه التجارب، يبقى من الضروري تحقيق المزيد من التوازن في تمثيل الجنوب في مؤسسات بريتون وودز، وفي منظمة الأمم المتحدة، وغيرها من الهيئات الدولية.

ويستخدم المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، الوطنية والعابرة للحدود، وسائل الإعلام لإعلاء الأصوات المطالِبة بالإنصاف والعدالة في الحكم. ويشكّل انتشار الحركات وتزايد منابر التعبير عن الرسائل والمطالب الأساسية تحدياً أمام مؤسسات الحكم يدفعها إلى اعتماد مبادئ ديمقراطية وشاملة لصالح الجميع. ولقيام عالم تسوده العدالة والتوازن، لا بدّ من إفساح المجال أمام تعددية الأصوات في المداولات العامة.

نهضة الجنوب: فرص جديدة لتأمين السلع العامة

لا يمكن تحقيق الاستدامة في العالم من غير تحسين أنظمة الحكم وتأمين السلع العامة للجميع. فالمشاكل التي يواجهها العالم حالياً تزداد عدداً وإلحاحاً، وتضع العالم أمام ضرورات عاجلة منها الحدّ من تغيّر المناخ، وتثبيت الاستقرار الاقتصادي والمالي، ومكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية. وجميع هذه المشاكل التي تواجه العالم بأسره تتطلب حلولاً يعمل على إيجادها العالم بأسره. غير أنّ التعاون الدولي لا يزال، في العديد من المجالات، متعثراً، لا بل متردداً في بعض الأحيان. وتتيح نهضة الجنوب فرصاً جديدة لتأمين السلع العامة العالمية بفعالية، ولحل العديد من القضايا العالمية العالقة.

والطابع العام أو الخاص للسلعة ليس صفة ملازمة لها، بل صفة تكتسبها بفعل التركيبات الاجتماعية، فتصبح خيارًا على صعيد السياسة العامة. ومن مسؤوليات الحكومة التدخل عند التقصير في تأمين السلع العامة على الصعيد الوطني، ولكن عندما تحدث مشكلة ذات بُعد عالمي يصبح التعاون الدولي ضرورة، ولا يتحقق إلا بفعل إرادة مشتركة بين العديد من الحكومات. وإزاء التحديات الكثيرة الملحة، يتطلب تحديد ما هو عام وما هو خاص حسًا قويًا وملتزمًا في القيادة على صعيد الأفراد والمؤسسات.

* * *

قصة نهضة الجنوب هي قصة تحوّل شهده العالم النامي بسرعة فائقة، يمتد تأثيره عميقاً إلى مختلف نواحي التنمية البشرية. وقد اكتفت المناقشات العالمية التي تناولت هذه الظاهرة حتى الآن بالتركيز على النمو الاقتصادي في أكبر البلدان النامية فقط. أما هذا التقرير فيذهب إلى أبعد من ذلك، وينظر إلى هذه الظاهرة من منظار التنمية البشرية، ليبيّن أن آثار هذا التحوّل بعيدة الانتشار، تشمل العديد من البلدان النامية، وتطال التحديات والإمكانات العالمية المترابطة والمتنامية، من الاستدامة البيئية والمساواة، إلى القضاء على الفقر، وإصلاح المؤسسات العالمية. وما يحدث من تغيير يجري بسرعة غير

لقيام عالم تسوده العدالة والتوازن، لا بدّ من إفساح المجال أمام تعددية الأصوات في المداولات العامة

مسبوقة وينتشر على نطاق واسع، في ظل ما يشهده العالم من تفاعل عبر التجارة، والسفر، والاتصالات بطرق لم تكن بالإمكان في الماضي.

واختارت البلدان التي حققت تقدّماً سريعاً في التنمية مسارات إنمائية مختلفة خاصة بها. لكن هذه المسارات الإنمائية على اختلافها التقت على عناصر هامة منها، القيادة القويّة من الحكومات، والانفتاح على الاقتصاد العالمي، والابتكار في السياسات الاجتماعية التي تلبي حاجات التنمية البشرية المحلية. ومعظم التحديات التي تواجهها هذه البلدان هي نفسها، من الفوارق الاجتماعية إلى المخاطر البيئية. وقد اعتمدت نُهجاً محلية خاصة ووضعت سياسات مستقلة، تمليها دوافع السيادة الوطنية لكل بلد، وبقيت بمنأى عن قيود الشروط القسرية أو النماذج المفروضة من الخارج.

ومن أهم حوافز التقدّم في الجنوب كان الترابط مع البلدان المتقدمة، ولكن أيضاً مع البلدان النامية. والواقع أن المبادلات الاقتصادية تتوسع بين بلدان الجنوب بسرعة تفوق حركة المبادلات التقليدية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وقد أصبح السكان يتبادلون الأفكار والتجارب من خلال قنوات الاتصال الجديدة، ويسعون لإخضاع الحكومات والمؤسسات الدولية على حد سواء للمزيد من المساءلة. وللمرة الأولى منذ قرون، يقود الجنوب مسيرة النمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي في العالم. فالجنوب يحتاج إلى الشمال، ولكنّ الشمال يحتاج أيضاً إلى الجنوب أكثر فأكثر.

الحواشي

اللمحة العامة

1. Atsmon and others 2012.
2. Samake and Yang 2011.
3. العائد الديمغرافي هو "نافذة فرص" لحفز النمو الاقتصادي في ظل ازدياد عدد السكان الذين هم في سن العمل. فمع تراجع معدلات الخصوبة في مرحلة التحوّل الديمغرافي، تتراجع نسب الإعالة، إذ ينخفض عدد الأطفال وترتفع نسبة السكان في سن العمل. ويمكن أن يجني أي بلد ثمار الزيادة في القدرات الإنتاجية والتراجع في نسبة الإعالة. ولكن في حال استمرت معدلات الخصوبة في التراجع، تزداد نسب الإعالة مع ازدياد عدد المتقاعدين.

المقدّمة

1. وفقاً لبيانات البنك الدولي World Bank 2010a، سجلت معدلات النمو للبلدان المرتفعة الدخل التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي متوسطًا سالبًا بلغ 3.9 في المائة في عام 2009 مقارنة بنمو إيجابي بلغ معدله 7.5 في المائة في شرق آسيا والمحيط الهادئ و7.4 في المائة في جنوب آسيا و3.6 في المائة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و2.1 في المائة في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى.
2. وفقاً لبيانات Maddison 2010 ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي محسوباً بالدولار الدولي في المملكة المتحدة من 1.250 دولاراً في عام 1700 إلى 2.330 دولاراً في عام 1850، وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية من 1.257 دولاراً في عام 1820 إلى 2.445 دولاراً في عام 1870.
3. Atsmon and others 2012.
4. ازدادت حصص التصويت المخصصة لبلدان الجنوب وعدد ممثليها في مناصب عليا في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما تبوأت بلدان الجنوب في الأعوام الأخيرة مواقع قيادية في منظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية.
5. Chen and Ravallion (2012)، باستخدام خط الفقر المحدّد بالعيش على 1.25 دولاراً في اليوم.
6. في عام 1990، مثلاً، سجّلت أوغندا 0.306 في دليل التنمية البشرية، وهو رقم قريب من المستوى الذي سجلته بنن، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغامبيا. وبحلول عام 2012، سجلت أوغندا ارتفاعاً في قيمة الدليل إلى 0.456، وهو تحسّن كبير مقارنة بالبلدان المذكورة ومهمّ جداً من الناحية الإحصائية، إذ بلغت نسبته 95 في المائة. ففي الفترة نفسها، ارتفعت قيمة الدليل من 0.314 إلى 0.436 في بنن، ومن 0.312 إلى 0.352 في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومن 0.323 إلى 0.439 في غامبيا.
7. حسابات الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي بمعادل القوة الشرائية في تقارير التنمية البشرية.
8. لم يدرج اليابان في سلسلة المقارنات بين الفترات الزمنية على غرار سائر بلدان مجموعة البلدان السبعة والبرازيل والصين والهند، لأن اليابان لم يدخل مرحلة الثورة الصناعية قبل أواخر القرن التاسع عشر، ولم يبرز كقوة اقتصادية عالمية قبل النصف الثاني من القرن العشرين.
9. بالسعر الجاري للدولار الأمريكي.
10. نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولارًا في اليوم (بمعادل القوة الشرائية بدولار 2005)، وفقاً للبنك الدولي، World Bank 2012a.
11. تعود التقديرات إلى الفترة من 2002 إلى 2011.
12. للمؤشرين المستخدمين، أي العمر المتوقّع ومتوسّط سنوات الدراسة، حدّ أعلى تقترب منه البلدان النامية. أما في حالة الدخل، فما من حد أعلى لتقترب منه البلدان.
13. حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات Brookings Institution 2012 وتشمل الطبقة الوسطى الأفراد الذين يجنون أو ينفقون مبلغًا يتراوح بين 10 و100 دولار في اليوم (بمعادل القوة الشرائية بدولار 2005).
14. Dobbs and others 2012، باستخدام ملكية السيارات كمؤشر لتحديد الطبقة الوسطى، ويشير المصدر إلى أن عدد أفراد الطبقة الوسطى في البلدان النامية ضمن مجموعة العشرين يبلغ 600 مليون فرد، وهي تقديرات تفوق بنسبة 50 في المائة تقريباً التقديرات السابقة من مصدر Milanović and Yitzhaki 2002 الذي اعتمد الأفراد الذين يجنون بين 10 و50 دولاراً في اليوم (بمعادل القوة الشرائية) كمؤشر لتحديد الطبقة الوسطى.
15. UNDP 2009؛ World Bank 2010a.
16. UNCTAD 2010.
17. Zuckerberg 2012.
18. Estevadeordal, Frantz and Taylor 2003؛ نسبة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي هي مجموع الصادرات والواردات من سلع وخدمات مقسومًا على مجموع الإنتاج.
19. نسبة التجارة على أساس متوسط خمس سنوات من 2006 إلى 2010، من بيانات البنك الدولي، World Bank 2012a.
20. Hamdani 2013.
21. Heilmann 2008.
22. United Nations 2012a.
23. United Nations 2012a.
24. بالاستناد إلى بيانات تعود إلى الفترة من 2005 إلى 2008 من Kharas Makino and Jung 2011، وتقديرات مستقاة منها.

الفصل 1

1. الحصة محسوبة بالقيمة الإسمية، وإذا ما حسبت بمعادل القوة الشرائية، تقارب 46 في المائة.
2. IMF 2011b.
3. IMF؛ Iley and Lewis 2011 2011b.
4. تُظهر حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات حول النفقات الحكومية العامة على الحماية الاجتماعية من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن بعض البلدان الصناعية، بما فيها أستراليا والدانمرك والنرويج والنمسا، قد زادت إنفاقها على الحماية الاجتماعية بين عامي 2007 و2010.
5. في بعض البلدان المثقلة بالديون (مثل إيطاليا واليابان واليونان)، تحوّلت أزمة الرهون العقارية إلى أزمة ديون سيادية، فلم يعد بالإمكان تأجيل عمليّة ضبط أوضاع المالية العامة. ووفقاً لمصدر Holland and Portes 2012 تسهم هذه العملية في تخفيض نسبة الدين إلى الناتج المحلي في الظروف العادية. أما في الظروف السائدة حاليّاً، فتؤدي هذه العملية على الأرجح إلى رفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 في منطقة الاتحاد الأوروبي، باستثناء آيرلندا.
6. Guajardo, Leigh and Pescatori 2011.
7. ILO 2012.
8. Sen 2012.
9. Keynes 1937.
10. ILO 2012.
11. كانت الحلول التي اعتُمدت طيلة فترة الأزمة (مثل عمليّة ضبط أوضاع المالية العامة والتساهل في السياسات النقدية) موضعاً للانتقاد لأنها لم تعد فعالة، وتحدث آثار سلبية، ولا يمكن الاستمرار بها. وفي بعض البلدان، تسببت هذه الحلول بانكماش الاقتصاد، وأدت في بلدان أخرى إلى تخفيض معدلات الفائدة القصيرة الأمد في أسواق نقدية رئيسية إلى ما يقارب الصفر. ومن المحتمل أن تُحدث هذه السياسات فقاعات جديدة، وأن تؤدي إلى تسرب الضغوط التضخمية إلى بلدان الجنوب. لمزيد من التفاصيل، انظر Naqvi and Acharya 2012, pp.11-12.
12. يشير صندوق النقد الدولي IMF 2011b, p. 29 إلى أن حصة الاقتصادات الناشئة والنامية تبلغ حوالى النصف من الإنتاج العالمي، والثلثين من النمو العالمي بمعادل القوة الشرائية. ومع أن حصّة البلدان الناشئة والنامية من الاستهلاك (محسوبة بالسعر الثابت للدولار بدلاً من الناتج المحلي الإجمالي بمعادل القوة الشرائية) لا تكفي للتعويض عن تدني الاستهلاك في الاقتصادات المتقدمة، فهي تكفي لإعادة التوازن إذا ما أضيف إليها الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية أو في أوروبا.
13. تُظهر حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية أن بلدانًا مختلفة تمامًا عن بعضها مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية قد استفادت على المدى الطويل من الاستثمار الحكومي في الصحة والتعليم (يتطرق الفصل الثالث إلى هذا الموضوع بالتفصيل).
14. بالاستناد إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لسيشيل (22,615 دولاراً) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (319 دولاراً).
15. حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية

استنادًا إلى Burd Sharp and Lewis 2010.

16. يشبه هذا التفاوت من حيث حجمه التفاوت في قيمة دليل التنمية البشرية بين المكسيك (0.78) أو الإكوادور (0.72) من جهة، وموريتانيا أو نيجيريا أو السنغال (0.47) من جهة أخرى. ولا يمكن مقارنة قيمة دليل التنمية البشرية على المستوى دون الوطني بقيمته على المستوى الوطني لأنه يتألف من مؤشرات مختلفة ويحسب لفترات زمنية مختلفة.

17. يشبه هذا التفاوت من حيث حجمه التفاوت في قيمة دليل التنمية البشرية بين بلجيكا (0.90) من جهة، وهندوراس أو كيريباس (0.63) من جهة أخرى.

18. بالاستناد إلى مقارنة بين بلدان موزّعة بالتساوي بين المجموعات وإلى بيانات من البنك الدولي World Bank 2012a.

19. بما أن الدخل هو متغير يقاس على فترات زمنيّة خلافًا للتعليم والصحة وهما من المتغيّرات التي تقاس في نقطة زمنيّة محددة، يمكن أن يظهر أحيانًا تفاوت بين نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وترتيب دليل التنمية البشرية لصالح دليل التنمية البشرية، عندما يكون البلد قد حقق إنجازات على صعيد التنمية وسجل انخفاضًا في الدخل على المدى القصير (كما في حالة زمبابوي).

20. United Nations 2012a.

21. World Bank 2012a.

22. United Nations Enable 2012.

23. Sen 2007.

24. Smith 1776.

25. UNDP 2011a.

26. تعود التقديرات إلى الفترة من 2002 إلى 2011.

27. World Bank 2012b.

28. على سبيل المثال، Wilkinson and Pickett 2009.

29. يُقاس عدم المساواة في عناصر دليل التنمية البشرية باستخدام دليل أتكينسون لعدم المساواة، الذي يقيس عدم المساواة في التوزيع ضمن الفئات وفي ما بينها. وهو يركّز على الشريحة الأدنى من التوزيع، فيحسب معدّل وفيات الأطفال والأمية وفقر الدخل على نحو أفضل من معامل جيني.

30. تُظهر بيانات منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي OECD 2011b أن تأمين الرعاية الصحية والتعليم والمستوى المعيشي المقبول في بلدان المنظمة له آثار مباشرة وغير مباشرة على إعادة توزيع الدخل، لاسيما لدى الفئات السكانية المعرضة للفقر. والصحة والتعليم هما من أكثر الخدمات مساهمة في الحد من عدم المساواة .

31. Anand and Segal 2008.

32. Sala-i-Martin 2006. ويستخدم هذا المرجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المرجح بعدد السكان لحساب متوسّط التوزيع على مستوى البلدان، ويستنتج معدل التفاوت حول كل متوسط من المسوح الصغرى. وبعد تقدير توزيع الدخل لكل بلد وكل عام، يستخلص توزيع الدخل في العالم بجمع متوسطات التوزيع في جميع البلدان .

33. Milanović 2009.

34. Bourguignon and Morrisson 2002.

35. أيدت المحكمة العليا في الهند مؤخرًا قرارًا حكوميًا يقضي بأن تخصّص المدارس الخاصة ربع المقاعد الدراسية للأطفال من الأسر المحرومة. ومن شأن هذه الخطوة أن تخفف من حدة التمييز لأسباب اقتصادية في الحصول على التعليم.

36. الحسابات هي لمجموعة من 78 بلدًا حيث تتوفر قيمة دليل الفوارق بين الجنسين.

37. الصين (1.18)، أذربيجان (1.15)، أرمينيا (1.14)، جورجيا (1.11)، جمهورية كوريا (1.10)، جزر سليمان (1.09)، الهند (1.08)، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (1.08)، الجبل الأسود (1.08)، بابوا غينيا الجديدة (1.08)، ساموا (1.08)، صربيا (1.08)، سورينام (1.08).

38. يقصد بالمهر الهبات النقدية والعينية التي تقدمها أسرة المرأة إلى أسرة الرجل عند الزواج. وفي العديد من البلدان، تقتضي عادات المهر تقديم هبات صغيرة أو معتدلة القيمة، لكن في بلدان أخرى مثل الهند، يمكن أن تأخذ عائلة الرجل أموالًا طائلة من عائلة المرأة عند الزواج.

39. يقضي قانون حظر المهر الصادر في عام 1961 على عدم شرعية تقديم المهر أو الحصول عليه في الهند. ولكن هذه الممارسة ما زالت متبعة، وتتسبّب بقتل الأجنة والمتزوجات حديثًا عمدًا.

40. Cleland 2002 ؛ Drèze and Murthi 1999 ؛ Martin and Juarez 1995.

41. Elson 2002.

42. Fukuda-Parr 2003.

43. يشير تقرير التنمية البشرية الصادر عام 1994 إلى أنّ مقوّمات الحياة التي هي حق لكل فرد تشمل المساواة في الفرص عوضاً عن المساواة في الدخل، علماً بأن أيّ مجتمع متحضّر يضمن حداً أدنى من الدخل للجميع.

44. UNDP 1994, p.18.

45. Rockström and others 2009, p. 32.

46. United Nations Secretary-General's High Level Panel on Global Sustainability 2012.

47. Global Footprint Network 2011.

48. البصمة الإيكولوجية هي مقياس طلب الإنسان على الطبيعة، أي مساحة الأرض وكمية المياه التي يستخدمها بلد معيّن لتأمين كل ما يحتاج إليه من الطبيعة. وهذا يشمل المساحة اللازمة لإنتاج الموارد التي يستهلكها، والمساحة اللازمة لتشييد المباني وشق الطرق، والنظم الإيكولوجية لامتصاص الانبعاثات الضارة، مثل ثاني أكسيد الكربون؛ Global Footprint Net-work 2011.

49. Blanden and others 2005؛ Wilkinson and Pickett 2012.

50. UNDP 2010.

51. Bourguignon, Ferreira and Menéndez 2007.

52. De Hoyos, Martinez de la Calle and Székely 2009.

53. Ivanov and others 2003 Ivanov and others 2006.

54. UNDP 1994.

55. يفترض Rosenfeld, Messner and Baumer 2001 أن المشاركة والثقة في المجتمع المدني من العناصر الرئيسية لبناء للتكامل الاجتماعي، ومن أسس التنظيم الاجتماعي القوي، ومن مؤشرات انحسار العنف والجريمة.

56. UNDP 2012.

57. تعود البيانات إلى آخر سنة متوفّرة خلال الفترة من 2005 إلى 2012. وتشوب البيانات المتعلقة بجرائم القتل مجموعة من المشاكل منها أخطاء الإبلاغ في التقارير الإضافية المتعلقة بجرائم القتل، واختلاف أنظمة الإبلاغ بين بلد وآخر.

58. Sen 2007, p.106.

59. يبلغ متوسط انتشار جرائم القتل 2.7 لكل 100,000 شخص في مدن الهند، و2.9 في دلهي وحدها. وعلى سبيل المقارنة، يبلغ هذا المتوسط 2.4 في لندن، و5.0 في نيويورك، و8.8 في لوس أنجلوس، و21.5 في جوهانسبرغ، و24.0 في ساو باولو، أما في ريو دي جانيرو فيصل متوسط جرائم القتل إلى معدّل مذهل من الارتفاع 34.9.

60. United Kingdom, Office of the Deputy Prime Minister, Social Exclusion Unit 2002. يعاني الكثير من السجناء من الإقصاء الاجتماعي في مختلف مراحل حياتهم. ومقارنة بسائر السكان، من المرجح أن يكون السجين قد أُحيل إلى عهدة الدولة في طفولته (13 مرة أكثر من أي مواطن عادي)، وعانى من البطالة (13 مرة أكثر من أي مواطن عادي)، وغالبًا ما يكون أحد أفراد عائلته متهمًا بارتكاب جريمة (2.5 مرة أكثر من مواطن عادي)، وأن يكون مصاباً بفيروس نقص المناعة البشرية (15 مرة أكثر من أيّ مواطن عادي).

61. لم يحظ العديد من السجناء بالخدمات. وتُقدر نسبة السجناء الذين لم يكن لديهم طبيب قبل الدخول إلى السجن بنسبة 50 في المائة. ويتعرض السجناء أكثر بعشرين مرة من السكان العاديين للإقصاء عن المدرسة. ومع أن 70 في المائة من الذين يسجنون يكونون قد عانوا من مشاكل تعاطي المخدرات، لم يحصل 80 في المائة منهم على أي علاج من المخدرات قبل دخول السجن، المملكة المتحدة، مكتب نائب رئيس الوزراء، United Kingdom, Office of the Deputy Prime Minister, Social Exclusion Unit 2002.

62. Center for ؛ Pinker 2011 Systemic Peace 2012.

63. Branczik 2004.

64. Dahal and others 2003.

65. Iyer 2009.

66. بما أن عددًا كبيرًا من الجهات التي تشارك في النزاعات الداخلية هي جهات غير رسمية، ما من سجلات رسمية حول إنفاقها على التسلح. وتشير بيانات الإنفاق العسكري إلى النفقات التي تتكبدها الحكومات وحدها ولا تحسب فيها النفقات التي تجرى خارج

إطار الدولة.

67. Bird 1981.
68. Green 2010.
69. Justino 2008.
70. UNDP 1991, p. 37.

الفصل 2

1. يعيش 1.6 مليار شخص حالة فقر متعدد الأبعاد، ويسكن ثلاثة أرباع منهم في البلدان المتوسطة الدخل في الجنوب.
2. حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، UNSD 2012.
3. البيانات المتعلقة بالإنترنت من البنك الدولي، World Bank 2012a؛ البيانات المتعلقة بالسياحة من منظمة السياحة العالمية، UNWTO 2011.
4. Estevadeordal, Frantz and Taylor 2003.
5. World Bank 2012a. تستند هذه النسب إلى قيم إجمالية، وليس إلى قيم مضافة للصادرات والواردات، إذ لا تتوفر بيانات قابلة للمقارنة عالمياً تستند إلى القيم المضافة. وقد أطلقت منظمة التجارة العالمية مبادرة جارية بعنوان "صنع في العالم" لقياس التجارة بالاستناد إلى القيمة المضافة وتحليلها.
6. بالاستناد إلى 127 بلداً نامياً موزّعة بالتساوي بين المجموعات. بالاستناد إلى حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، عند تعديل نسبة التجارة إلى الإنتاج لتغطي فقط التجارة مع الجنوب، يتبيّن أنّ التجارة مع الجنوب زادت في 141 بلداً من مجموع 144 بلداً (تتوفّر عنها البيانات) بين الفترتين 1991-1990 و2011-2010 (والبلدان المستثناة، توفالو ودومينيكا وملديف، هي بلدان ذات اقتصادات صغيرة)؛ وفي المقابل، تراجعت التجارة مع الشمال في 92 بلداً.
7. World Bank 2008. خلافًا للتصورات الشائعة، لم تتغير الأسعار الفعلية للنقل الجوي والبحري كثيرًا منذ سبعينات القرن الماضي، لكن تراجع نسبة الوزن إلى القيمة في الشحن الدولي واللجوء بشكل متزايد إلى النقل الجوي عوامل عززت نقل السلع التي تتأثر بمرور الوقت مثل الموضة والطعام المعد مسبقًا والإلكترونيات.
8. حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة UNSD 2012.
9. World Bank 2012a.
10. البلدان الثمانية هي الأرجنتين وإندونيسيا والبرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا والصين والمكسيك والهند. غير أنّ الزيادة في أقل البلدان نموًا اقتصرت على ثمانية أضعاف من أقل من 20 مليار دولار إلى 150 مليار دولار.
11. إذا ما أضيفت صادرات الخدمات إلى صادرات البضائع، يتناقص الفرق في حصّة الفرد من عائدات الصادرات بين جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى والهند من 221 دولاراً إلى 130 دولاراً. وتميل البلدان الأصغر إلى المشاركة في التجارة الدولية أكثر من البلدان الأكبر مثل الهند حيث الحركة التجارية داخل البلد مرتفعة. إضافة إلى ذلك، معظم الصادرات الأفريقية هي من السلع الأساسية التي زادت أسعارها في القرن العشرين.
12. تقديرات بالاستناد إلى القيمة الإسمية لعام 2011 معدّلة لتصير قابلة للمقارنة مع قيمة عام 1996.
13. إذا ما استثني الوقود والمعادن والخامات من إجمالي الإحصاءات التجارية، تزيد حصة التجارة بين بلدان الجنوب من التجارة العالمية من 6.3 في المائة في عام 1980 إلى 26.1 في المائة في عام 2011. وتتراجع حصة التجارة بين بلدان الشمال من 50.6 في المائة في عام 1980 إلى 31.4 في المائة في عام 2011.
14. فقد التصنيف التقليدي للسلع بين تكنولوجيا عالية وتكنولوجيا منخفضة من أهميّته مع زيادة التجارة بالقطع والمكوّنات.
15. Romero 2012.
16. AfDB and others 2011.
17. Gupta and Wang 2012.
18. Hook and Clark 2012.
19. الإحصاءات المتعلقة بالسياحة في هذه الفقرة من بيانات منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة UNWTO 2011.
20. بالاستناد إلى بيانات من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. بلغت نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان ذات الاقتصادات النامية وفقاً لتصنيف المؤتمر، الذي يضم إلى هذه الفئة جمهورية كوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية وهونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة) ويستثني رابطة الدول المستقلة، 5.3 في المائة من مجموع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في عامي 1991-1990 و8 في المائة في عامي 2010-2009.
21. UNCTAD 2011b.
22. ولا يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب كثيراً بالتفاوت في نوعيّة المؤسسات بين البلد المضيف والبلدان المستقبل. وكذلك، بفضل استخدام الموظفين المحليين وتدني التكاليف العامة، لا يتأثر الاستثمار بين بلدان الجنوب كثيراً بالأزمات المحلية. ونظرًا إلى أن دوافع الاستثمار واختيار القطاعات غالبًا ما تختلف، لا يستبدل الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب بالضرورة الاستثمار الأجنبي المباشر بين الشمال والجنوب بل بالأحرى يمكن أن يجتذب المزيد منه Bera and Gupta 2009؛ Aleksynska and Havrylchyk 2011.
23. في عام 2010 ويشمل الرصيد هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة).
24. بالاستناد إلى بيانات من Hamdani 2013.
25. Blinder 2006.
26. UNIDO 2009.
27. World Bank ؛UNDP 2009 2010a.
28. تستند حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية إلى مصفوفة الهجرة الثنائية الصادرة عن البنك الدولي؛ World Bank 2010a.
29. Ratha and Shaw 2007.
30. وفقاً لما ورد في بيانات البنك الدولي World Bank 2006، تعتمد تقديرات التحويلات بين بلدان الجنوب على المتغير التفسيري المستخدم لتوزيع مجموع التحويلات التي يتلقاها كل بلد من البلدان المستقبلة من مواطنيه المهاجرين. وتكون تقديرات التحويلات بين بلدان الجنوب أعلى (بنسبة 30 في المائة) إذا ما حسبت التدفقات على أساس عدد المهاجرين وأدنى (بنسبة 18 في المائة) إذا ما حسبت على أساس عدد المهاجرين زائد متوسط الدخل للبلدان المستقبلة والمرسلة. وتبلغ هذه النسبة حدها الأقصى 45 في المائة إذا ما اعتبرت المملكة العربية السعودية بلدًا نامياً.
31. Felbermayr and Jung 2009 واقتباسات أخرى من Kugler and Rapoport 2011.
32. Foley and Kerr 2011.
33. The Economist 2011a والمراجع المذكورة فيه.
34. حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات عن 144 بلدًا من البنك الدولي World Bank 2012a والاتحاد الدولي للاتصالات ITU 2012.
35. socialbakers.com 2012. وتفيد معلومات أحدث من Zuckerberg 2012 أنّ عدد المستخدمين الناشطين شهرياً على فيسبوك فاق المليار مستخدم، ويتواجد العدد الأكبر منهم في إندونيسيا والبرازيل والمكسيك والهند والولايات المتحدة.
36. تتألف القوى العاملة من العاملين والعاطلين عن العمل الذي يبحثون بنشاط عن عمل.
37. Fu 2008.
38. إذا ما استثنيت البلدان المتقدمة من العيّنة المعتمدة، يحافظ معامل الارتباط على أهميّته الإحصائية، لكنه ينخفض من 0.66 إلى 0.48.
39. يتضمّن مرجع Whalley and Weisbrod 2011 تقديرات لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين في معدلات النمو السنوية لبلدان غنية بالموارد مثل أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا والسودان والنيجر ونيجيريا. وقد زاد متوسط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه البلدان الستة أربع مرات تقريبًا من 2.4 مليار دولار في الفترة 2000-1990 إلى 9 مليار دولار في الفترة 2011-2001، وفقاً لبيانات من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD 2011a.
40. Jones and Kierzkowski 2001.
41. Vos 2010.
42. IMF 2011a.
43. Samake and Yang 2011.
44. Whalley and Weisbrod 2011.
45. Hazard and others 2009؛ Kamau, McCormick and Pinaud 2009؛ Kaplinsky 2008.
46. البيانات بالنسبة إلى كينيا من Kamau, McCormick and Kaplinsky and ؛Pinaud 2009 Morris 2009.
47. Jenkins and Barbosa 2012.
48. ICTSD 2011.
49. Davies 2011.

50. Bräutigam 2009.
51. Sonobe, Akoten and Otsuka 2009.
52. Bräutigam 2009.
53. United Nations 2012a.
54. Moyo 2012.
55. وفقاً لبيانات من Hiemstra vander Horst 2011، تضمّ الصين اليوم ثلث سوق الأثاث في العالم.
56. Kaplinsky, Terheggen and Tijaja 2011.
57. United Nations 2012a.
58. تستند هذه النقاط إلى بيانات من مرجع Dobbs and others 2012؛ وفي خلاصة المسوح أن التوصيات الايجابية من الأصدقاء والعائلة بمنتج معيّن مثلاً أهم بثلاث مرات بالنسبة إلى المستهلكين في مصر منها في الولايات المتحدة أو بريطانيا العظمى.
59. حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من Brookings Institution 2012.
60. Dobbs and others 2012.
61. World Bank 2012a.
62. بلغ مجموع الإعانات بين بلدان الجنوب 15.3 مليار في عام 2008 أي حوالى 10 في المائة من مجموع الإعانات، UNDESA 2010.
63. بالاستناد إلى بيانات من Kharas, Makino and Jung 2011 لعامي 2005 و2008 والتقديرات المستندة إليها للأعوام التالية.
64. Kragelund 2013.
65. United Nations 2012b.
66. تشمل مبادرات المساعدة الفنية الواسعة النطاق من بين ما تشمله مد مرافق الصحة العامة والتعليم في أفريقيا بالإنترنت بالحزمة العريضة من مراكز في الهند واستقدام حوالى 1,600 شاب أفريقي للدراسة في الهند كل سنة، United Nations 2012b.
67. United Nations 2012b.
68. تنفذ البلدان النامية الكبيرة منذ فترة طويلة برامج مساعدة إنمائية، ولو متواضعة، لصالح أفريقيا. فقد أطلق برنامج التعاون الفني والاقتصادي الهندي في عام 1964. وتأسست وكالة التعاون البرازيلية في عام 1987. كما أن التعاون بين الصين وأفريقيا يعود إلى زمن أبعد بعد، وإن اتسم بالطابع الرسمي بعد تأسيس منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا في عام 2000، Kragelund 2013.
69. Bremmer 2012.
70. World Bank 2010c.
71. بالاستناد إلى بيانات من الأمم المتحدة، هذه المصادر هي البنك الإسلامي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، United Nations 2012b.
72. استقت هذه المؤسسات الإقليمية سياساتها من مؤسسات بريتون وودز. ولا يتمتع مصرف التنمية الآسيوي ولا مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بموجب ميثاق كل منهما، بالسلطة لتعديل هيكلية الملكيّة بشكل جذري. وتحتفظ الولايات المتحدة بحق النقض إزاء أيّ تغيير في قاعدة رأس المال، مما يقلّص الحيّز السياسي في المنظمتين. وإذا عمد مصرف التنمية الآسيوي مثلاً إلى إعادة بناء هيكليّته ليصير كياناً آسيوياً بالكامل يتمتّع بالمرونة اللازمة لتحديد حيّزه السياسي الخاص، لا بد من إعادة تشكيل هيكليّة الملكية وتخصيص مساهمات وحقوق تصويت أكبر لبلدان مثل جمهورية كوريا والصين والهند، Sobhan 2013.
73. Mwase and Yang 2012.
74. Zuzana and Ndikumana، يصدر قريبًا.
75. يمكن أن تحقق البلدان النامية مكاسب تقدّر بـ 59 مليار دولار من خلال تخفيض التعريفات على التجارة بين بلدان الجنوب إلى مستويات التعريفات على التجارة بين بلدان الشمال والجنوب، OECD 2010a.
76. Grabel 2013.
77. Grabel 2013.
78. تشمل كلفة الفرص الضائعة المنافع التي يمكن الحصول عليها من الاستخدامات البديلة لهذه الموارد، Rodrik 2006 و IMF 2011b.
79. تحتل الصين المرتبة الخامسة من حيث حصة التصويت وإذا ما نفّذ الاتفاق الذي وقّعه مجلس المحافظين في عام 2010، تصير الصين المساهم الثالث الأكبر في الصندوق، IMF 2010.
80. World Bank 2010d.
81. Hansen 2010.
82. UNDP 2009.
83. Leape 2012.
84. Romero and Broder 2012.
85. Keohane and Victor 2010.
86. Li 2010 ؛ Bradsher 2010.
87. REN21 2012.
88. Jacob 2012 ؛ يؤدي وجود الشركات الصينية التي تعنى بالبنى التحتية في أفريقيا مثلاً إلى زيادة الطلب على الآلات الثقيلة وواردات أخرى.
89. وفقًا لبيانات Akyuz 2012 ، يجب على بلدان كبيرة أن تغيّر مسارها. فالبلدان استفادت، على غير العادة، في الألفية الثالثة من أنماط الاستهلاك غير المستدامة في الاقتصادات المتقدمة، ومنذ الأزمة المالية العالمية، تزيد البلدان النامية الاعتماد على الطلب المحلّي.

الفصل 3

1. زاد متوسط العمر المتوقع عند الولادة قرابة الضعف إذ ارتفع من 35 سنة في عام 1949 إلى 67.9 في عام 1981، UNDP 2008.
2. الجدير بالذكر أنّ هذه الطريقة في تحديد البلدان التي حققت تحسناً سريعاً في دليل التنمية البشرية إنما هي منحازة للبلدان التي تسجل قيمة مرتفعة للدليل التنمية البشرة. وتحديد البلدان التي حققت تحسناً سريعاً عن طريق حساب بسيط للتحسن في قيمة الدليل بالنسبة المئوية، منحاز للبلدان التي سجلت قيمة منخفضة للدليل. ولا تعتبر أي طريقة من الطريقتين وافية بحد ذاتها Ranis and Stewart 2012.
3. تستثنى من هذه القائمة جميع الاقتصادات المتقدمة في عام 1990 وإسرائيل وسنغافورة وهونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة) وبلدان من أوروبا الوسطى والشرقية انضمت إلى الاتحاد الأوروبي. ويؤدي هذا الاستثناء إلى مجموعة متوازنة من 96 بلداً بين عامي 1990 و2012.
4. بسبب النزاع المُسلّح الداخلي استثني من الإحصاءات الوطنية في الكثير من الأحيان شمال شرق البلاد.
5. UNDP 1993,1996.
6. UNDP 1996.
7. Abe 2006.
8. لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الملكية ونهج الإمكانات في التنمية، Fukuda Parr, Lopes and Malik 2002.
9. Commission on Growth and Development 2008.
10. مثلاً، تؤكّد بيانات Rodrik 2004 أنه لا يمكن تطبيق وصفة محدّدة من الإصلاحات على صعيد السياسات لتحقيق النمو في البلدان النامية.
11. Hausmann, Pritchett and Rodrik 2005.
12. Serra and Stiglitz 2008.
13. Hausmann, Rodrik and Velasco 2005.
14. تشير بيانات Arrighi 2007 إلى أن الأسواق الذاتية التنظيم لا تحفز التنمية وأنه ينبغي للحكومات أن تؤدي دوراً قيادياً في تنظيم سوق الصرف وتقسيم العمل.
15. تكون لأي بلد ميزة نسبية في نشاط اقتصادي إذا تميز عن بلد آخر بانخفاض كلفة الفرصة البديلة .
16. ترد في مصدر Harrison and Rodriguez-Clare 2010 أدلة عن حماية الصناعات الناشئة في القطاع الواحد أو عبر قطاعات مختلفة أو عبر البلدان وبيانات عن أشكال أخرى من السياسات العامة في قطاع الصناعة. فالنجاح في الأسواق العالمية إنما هو معيار واحد (اختبار "Mill") لتبرير الدعم الحكومي. لكن يمكن لهذا النجاح أن يأتي على حساب تكلفة الرفاه الصافية فلا تنجح الصناعة في اختبار "Bastable"، ومن متطلباته أن تعوّض المنافع المستقبلية المخصومة عن التكاليف القصيرة الأجل المترتبة على الحماية. تشير للبيانات الواردة في Harrison and Rodriguez-Clare 2010 عدد النماذج الناجحة في السياسات الصناعية حسب اختبار Mill يفوق عدد النماذج الناجحة حسب اختبار Bastable.
17. Rodrik 2012, p. 9.
18. Chibber 1999.
19. Osmani 2005.
20. Ranis and Stewart 2005.
21. India Ministry of Finance 2012.
22. Rodrik 2005.
23. De Long 2004؛ Das 2000.
24. UNCTAD 2003.
25. Done 2011 بين عامي 1996 و2005، سلّمت شركة إمبراير Embraer 710 طائرات إقليمية حول العالم Baer 2008.
26. Pasha and Palanivel 2004.
27. UNDP 1993, 1996.
28. Fine and others 2012. ويشمل تصنيف أفريقيا شمال أفريقيا وجنوب

الصحراء الأفريقية الكبرى.

29. Fine and others 2012.
30. AfDB and others 2012.
31. Subramanian and Roy 2001.
32. Chuhan-Pole and Angwafo 2011.
33. انخفضت نسبة الفقراء من 52 في المائة في الفترة 1984–1983 إلى 50 في المائة في الفترة 1991–1992، وبحلول عام 2000، كانت النسبة قد انخفضت إلى 40 في المائة، Osmani and others 2006.
34. Khan 2005.
35. Nielsen and Spenceley 2011.
36. Kabananukye and others 2004.
37. تستند الأرقام بالنسبة إلى تايلند والبرازيل في هذه الفقرة على Fine and others 2012.
38. Islam 2002 discussed in Khan 2005.
39. Khan 2005.
40. Kaminski and Ng 2006.
41. Ayadi and others 2005.
42. Cammett 2007.
43. Lautier 2008.
44. Agosin 1997.
45. Hussain and Stern 2006, p.14.
46. Malik 2006.
47. Howell 2004.
48. Ravallion 2009.
49. Malik 2012.
50. Rodrik 2011.
51. لا يكفي الوصول إلى الأسواق العالمية لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي: فتطوير الصادرات بالقدر نفسه من الأهمية، وفي هذا الإطار لا بد من الاستفادة من المهارات الأجنبية Hausmann, Hwang and Rodrik 2007.
52. Commission on Growth and Development 2008, p. 22.
53. Rodrik 2001.
54. يتضمّن مصدر Rodriguez and Rodrik 2001 مراجعة نقدية لأربعة أعمال مؤثرة من هذا النمط: Dollar 1992, Sachs and Warner 1995, Edwards 1998 and Frankel and Romer 1999.
55. Winters 2004.
56. في مصدر Bhagwati and Srinivasan 2001 أفضل تعبير عن أهميّة دراسات الحالة المعمقة الخاصة بكل بلد لفهم أنظمة السياسات العامة وتقييمها. فحتى ولو جرى تجاهل نقاط الضعف في النظريات والبيانات والمنهجيات المرافقة لمعظم عمليات المقارنة بين البلدان، تقتصر نتائج المقارنة بين البلدان على آثار متوسطة، وتخفي الفوارق في استجابة كل بلد على حدة.
57. Rodrik 2001.
58. Baldwin 2004 والإشارات الواردة في هذا المصدر إلى دراسات حالة عن البلدان.
59. Wacziarg and Welch 2008.
60. Rodrik 2011.
61. انفتحت موريشيوس على الأسواق العالمية في أوائل السبعينات، مستفيدة بشكل كبير من الأفضليات والحصص التجارية، لاسيما في تصدير السكر والملابس. وفي الألفية الثالثة، وضع حد لنظام الحصص الذي كان ينظم التجارة العالمية بالنسيج والملابس وخفض الاتحاد الأوروبي أسعار بروتوكول السكر، فسعت موريشيوس إلى تنويع اقتصادها في قطاع الصناعات التحويلية الخفيفة والخدمات مثل الأعمال المصرفية في الخارج وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، Zafar 2011.
62. ألغيت احتكارات الدولة في وقت مبكر، لكنها استبدلت بالتعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية وتراخيص الاستيراد المقيّدة حتى منتصف التسعينات. وبين عامي 1980 و2000 عززت الصين قاعدتها الصناعية متحرّرةً من قيود القواعد الدولية لمنظمة التجارة العالمية (وقد انضمت إليها في عام 2001).
63. اجتذبت الصين (باستثناء منطقة هونغ كونغ الصين منطقة إدارية خاصة بين عامي 2008 و2010 ما معدله 7.2 في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، UNCTAD 2011a.
64. تظهر حالة الصين فائدة اتباع نهج تدريجي. ووفقاً لبيانات Arrighi 2007، شملت خطوات الإصلاح في الصين التدرج واستخدام السوق كأداة للحكم، وقد طالت تدابير الإصلاح قطاع الزراعة أولاً ومن ثمّ الصناعة والتجارة الخارجية، مما أدى إلى تنافس الأنظمة الرأسمالية فيما بينها.
65. Ahluwalia 2002.
66. OECD 2007.
67. Ahluwalia 2002.
68. World Bank 2012a.
69. Celasun 1994.
70. استخدمت تدابير تشجيع الصادرات لحماية السوق من الواردات ولتعزيز التنمية الصناعية. وشملت هذه التدابير القروض المدعومة، والحسومات الضريبية، وإنشاء مناطق لتجهيز الصادرات، ومخازن للسلع التي تستخدم في صناعة البضائع المعدة للتصدير، واسترداد الرسوم الجمركية عند التصدير، وخصخصة إدارة الجمارك، والدعم المباشر للصادرات.
71. World Bank 2010b. تلاحظ الشركات الأجنبية التحسّن في الكفاءات في تايلند على الرغم من انعدام الاستقرار السياسي في السنوات الأخيرة. ففي عام 2010 أعلنت شركات فورد وجنرال موتورز ومازدا وتويوتا عن خطط استثمارية جديدة، ويتوقع أن تنضم إليها شركات مستثمرة جديدة مثل بي. إم .دبليو وتاتا.
72. يتضمّن مصدر Athukorala 2011 دراسة تفصيلية عن نهوض بينانغ كمحور للصادرات.
73. World Bank 2011a.
74. NEAC 2010.
75. Athukorala and Waglé 2011.
76. Radelet, Sachs and Lee 1997.
77. Sharma 2012.
78. Clapp1995; Agosin 1997; Rodrik 2004.
79. UNCTAD 2006.
80. اتبعت التجارة العالمية بالألبسة والنسيج نظام الحصص لأكثر من 40 عاماً، بدءاً في الستينات مع الاتفاقات القصيرة الأجل والطويلة الأجل بشأن التجارة العالمية بالمنسوجات القطنية، واتفاقية الألياف المتعددة بين عامي 1974 و1994، واتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن المنسوجات والملابس حتى عام 2004. وفي إطار اتفاقية الألياف المتعددة على وجه الخصوص عمد العديد من الاقتصادات المصدرة الناجحة (لاسيما في شرق آسيا) إلى تحويل الاستثمار إلى بلدان أقل تقيّداً بالحصص الثنائية. وقد قيّد ذلك التجارة الدولية، لكنه أفاد بلداناً مثل بنغلاديش وموريشيوس في جهودها الرامية إلى التنويع في الصناعات التحويلية.
81. Kabeer and Mahmud 2004.
82. بالاستناد إلى بيانات التجارة من قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة؛ وقد صنّفت المنتجات في الشعبة 84 من التصنيف الموحد للتجارة الدولية (المراجعة 3) على أنها صادرات ألبسة. ويقتصر التحليل على البلدان التي قدّمت بيانات عن صادرات الألبسة في كل عام.
83. Subramanian and Roy 2001.
84. Chuhan-Pole and Angwafo 2011.
85. Ofosu-Asare 2011.
86. Suri and others 2011. يؤدي انخفاض معدل وفيات الرضع بقدر انحراف معياري واحد في على مدى عقد من الزمن إلى تحسّن مقداره 2.2 نقطة مئوية في النمو الاقتصادي. ويؤدي ازدياد متوسط العمر المتوقع بقدر انحراف معياري واحد على مدى عقد من الزمن إلى تحسّن مقداره 2.7 نقطة مئوية في النمو، في حين يؤدي ازدياد الالتحاق بالمرحلة الثانوية بقدر انحراف معياري واحد على مدى عقد من الزمن إلى تحسّن مقداره 1.9 نقطة مئوية في النمو.
87. Commission on Growth and Development 2008.
88. شملت دراسة Hanushek and others 2008 خمسين بلداً وخلصت إلى أنّ كل سنة إضافية في متوسّط سنوات الدراسة في بلد معيّن تؤدي إلى ازدياد متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لحوالى 40 عامًا بنحو 0.37 نقطة مئوية. ولكن إذا كان أداء بلد معيّن من حيث علامات الاختبار أعلى بمقدار 0.5 من أداء بلد آخر في الستينات، يكون معدل النمو في البلد الأول أعلى بنقطة مئوية واحدة سنوياً على مدى 40 عامًا آتية.
89. في هذا الإطار تتضمن بيانات Hanushek and others 2008 نسبة الطلاب الذين حصّلوا الكفاءات الأساسية في الرياضيات والعلوم، ونسبة الطلاب الذين سجلوا أداء متميّزًا في كل بلد.
90. وفقاً لبيانات Bloom, Canning and Sevilla 2007، يساهم ازدياد متوسط العمر المتوقع بقدر عام واحد في تحسّن الإنتاج بنسبة 4 في المائة. ويؤدي تحسين الصحّة الإنجابية إلى آثار إيجابية مماثلة. ووفقاً لدراسة Bloom and others 2009 التي شملت 97 بلداً، يرتبط ارتفاع معدلات الخصوبة بتراجع مشاركة المرأة في القوى العاملة خلال سنوات الخصوبة. ومع

ولادة كل طفل إضافي تتراجع مشاركة المرأة في القوى العاملة من 5 إلى 10 نقاط مئوية في الفئة العمرية 44-20.
91. Stern 2003.
92. Cornia 2004.
93. Rodrik 1998.
94. Stern 2003.
95. Ssewanyana, Matovu and Twimukye 2011.
96. Foster and Mijumbi 2002.
97. Bertrand and Mullainathan 2003.
98. Essama-Nssah 2011.
99. Sivananthiran and Venkata Ratnam 2005.
100. Tsounta 2009.
101. Tangcharoensathien and others 2011.
102. UNESCAP 2011.
103. Frenk, Gómez-Dantés and Knaul 2009.
104. Kanbur 2004.
105. Ravallion 2009.
106. Glewwe and Kassouf 2008.

الفصل 4

1. تختلف المساواة عن الإنصاف من حيث إمكانية ملاحظة أوجه كل منهما في المجتمع. فالمساواة مرتبطة بالفرص المتساوية التي يمكن رصدها. ونظراً إلى أن النتائج وحدها قابلة للرصد والقياس، تقتصر إمكانية تقييم المساواة في مجتمع ما على النظر في مستوى أوجه عدم الإنصاف فيه.
2. من المحتمل أن يتسبب عدم المساواة بين المجموعات العرقية والدينية بعنف سياسي، وهو عادةً يستمر طويلاً ما لم يواجه بسياسات شاملة، Stewart 2013.
3. من عوامل هذا الاتجاه الإيجابي في أمريكا اللاتينية تقلص التفاوت في الدخل بين القوى العاملة، وتقلص الفارق في الأجور بين العمال المهرة وغير المهرة، والتحويلات النقدية المشروطة، López-Calva and Lustig 2010.
4. Cleland 2002؛ وفقاً لبيانات Martin and Juarez 1995، لا يترك التعليم في بعض الحالات بالضرورة أثراً سريعًا على سلوك الإنجاب على المدى القصير؛ Hori 2011; Serbessa 2002; Cochrane 1979; Bloom and others 2009; Psacharopoulos and Tzannatos 1992.
5. Taylor, Newman and Kelly 1976.
6. Diamond, ؛UNDESA 2007 Newby and Varle 1999؛ Population Reference Bureau 2000.
7. يعرف هذا المؤشر عادة بمعدل الوفيات لكل 1,000 ولادة حيّة، أو معدل وفيات الرضع، وهو يبلغ 61.7 وفاة لكل 1,000 ولادة حيّة في العام.
8. UNDP 1995.
9. ILO 2012، قامت منظمة العمل الدولية بتركيب الدليل باستخدام البيانات الواردة في مسح غالوب.
10. Westaway 2012.
11. Lagi, Bertrand and BarYam 2011. تخطى دليل أسعار الأغذية لمنظمة الأغذية والزراعة 180 في عام 2008.
12. ILO 2012، تفيد تقديرات منظمة العمل الدولية، بالاستناد إلى بيانات غالوب، بأن معظم الأشخاص في غالبية مناطق العالم غير راضين عن توفّر فرص العمل الجيدة. وعدم الرضا يبلغ أعلى مستوياته في أوروبا الوسطى والشرقية وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، يليها الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
13. Bland 2012.
14. Tejada 2012.
15. Gooch 2012.
16. ILO 2012.
17. تظهر بيانات Jenkins and Wallace 1996، ترابطاً بين التعليم والمشاركة في الاحتجاجات، وبيانات Dalton, Van Sickle and Weldon 2010 ترابطاً إيجابياً قوياً بين مستويات التعليم والمشاركة في الاحتجاجات في عدد كبير من البلدان النامية والمتقدمة.
18. من المتوقع أن تنخفض نسبة السكان غير المتعلمين الذين هم فوق سن 15 سنة في مختلف أنحاء العالم إلى 3 أو 8 في المائة، حسب السيناريو المعتمد، في الفترة من العام الحالي إلى عام 2050، بينما كانت هذه النسبة 12 في المائة في عام 2010. أما نسبة السكان الذين أنهوا التعليم الثانوي أو الجامعي، فسترتفع إلى 50 أو 64 في المائة حسب السيناريو المعتمد، بينما كانت 44 في المائة في عام 2010 (الشكل 4.1).
19. Hook 2012.
20. LaFraniere 2011; Wines and LaFraniere 2011.
21. يشير أمارتيا سين إلى اختلاف بين الإقصاء غير المنصف، الذي يعني استبعاد بعض الأشخاص أو منعهم من المشاركة؛ والدمج غير العادل، الذي يعني دمج بعض الأشخاص وفق شروط مجحفة، APRI 2013.
22. Huntington 1968، واردة في Campante and Chor 2012.
23. Campante and Chor 2012.
24. بالاستناد إلى الإنجازات في الصحة والتعليم والدخل في 78 بلداً في الفترة من 1980 إلى 2011. وخلافًا لاتجاهات متوسط سنوات الدراسة، تراجعت الإنجازات في مجالي الصحة والدخل في الفترة المذكورة في بعض البلدان.
25. Campante and Chor 2012.
26. Campante and Chor 2012, p.175.
27. Polanyi 1944.
28. FitzGerald, Stewart and Venugopal 2006.
29. تتشابه مثلاً قيمة دليل التنمية البشرية في إقليمي غواندونغ ولياونينغ، إلا أن إنتاجية الكربون في غواندونغ تفوق إنتاجية الكربون في لياونينغ بثلاث مرات، UNDP 2010c .
30. UNDP 2011a.
31. لمزيد من التفاصيل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP 2011a.
32. تحدد استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث "القدرة على التكيف" على أنها قدرة أي نظام، أو تجمع أو مجتمع معرض للمخاطر على مقاومة آثار هذه المخاطر، واستيعابها، والتكيّف معه، والتعافي منها بسرعة وفعالية، بوسائل منها المحافظة على الهياكل والوظائف الأساسية وإعادتها إلى حالتها الطبيعية، United Nations Office for Disaster Risk Reduction 2009.
33. Daniell and Vervaeck 2012.
34. IPCC 2012.
35. لكل فئة من السكان احتياجاتها الخاصة وسلوكها الخاص. فالشباب (صفر- 14 سنة) بحاجة إلى استثمارات في الصحة والتعليم، أما الذين هم في سن العمل (15-64 سنة) فيحتاجون إلى وظائف وأجهزة مالية تدعم الإنتاج والادخار، بينما يحتاج كبار السن (65 سنة وما فوق) إلى الرعاية الصحية ومعاش التقاعد. فالتحديات والفرص في كل بلد تختلف، إذًا، باختلاف التركيبة العمرية.
36. مع انخفاض عدد الأولاد الواجب إعالتهم، يستثمر الوالدان بشكل أكبر في تعليم الأولاد Becker, Murphy and Tamura 1990; Galor 2006، ويدخران المزيد لمرحلة التقاعد Bloom, Canning and Sevilla 2003، وتزداد مشاركة المرأة في سوق العمل النظامية Bloom and others 2009. ونتيجة لذلك تزداد وتيرة النمو الاقتصادي، فينتج من هذا الواقع ما يعرف بالعائد الديمغرافي Bloom, Canning and Sevilla 2003.
37. قد يمكن أن ينتج من تراجع نسبة الإعالة عائد ديمغرافي، نظراً لما تولده الزيادة في القوى العاملة من نمو اقتصادي وزيادة في الاستثمار، في ظل تراجع عبء الإعالة. Abdurazakov, Minsat and Pineda 2013، تحليل مفصّل للاتجاهات الديمغرافية بالاستناد إلى توقعات Lutz and KC 2013. لكن لا يمكن لأي بلد أن يجني ثمار هذا العائد ما لم يخلق فرص عمل منتجة للأعداد الكبيرة من الوافدين الجدد إلى سوق العمل.
38. Lutz and KC 2013.
39. حسب سيناريو توزيع المستويات التعليمية، الذي يفترض استكمال تعميم التعليم الابتدائي بتوسيع تغطية التعليم الثانوي يحقق أعلى مستويات النمو الاقتصادي السنوي في أي بلد من البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، يضمّ نسبة مرتفعة من الشباب، IIASA 2008. ويستند هذا التحليل إلى مجموعة من البيانات تصنف سكان كل من البلدان حسب الفئة العمرية، والجنس ومستوى التحصيل العلمي. وهكذا يمكن تصنيف السكان في دفعات من فئات عمرية بفارق خمس سنوات، حسب مستوى التحصيل العالمي، أي الذين لم يتلقوا أي تعليم، أو أتمّوا التعليم الابتدائي، أو أتمّوا التعليم الثانوي أو الجامعي. ويمكن تصنيف مستوى التحصيل العلمي كذلك على أساس الجنس. وتتغيّر نسب السكان في كل دفعة من خمس سنوات حسب اتجاهات الخصوبة والوفيات والهجرة. وتتغيّر نسبة الشباب، ونسبة السكان في سن

العمل ونسبة كبار السن مع الوقت.

40. هذا النهج يلتقي مع نهج الأهداف الإنمائية للألفية ومبادرة التعليم للجميع. ويقوم السيناريو المذكور على عدد من الأهداف الرئيسية هي: التعميم شبه الكامل للتعليم الابتدائي (99 في المائة) بحلول عام 2015، وتحسين معدل إتمام المرحلة الأولى من التعليم الثانوي بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2030 وتحسين إتمام المرحلة الثانوية بنسبة 90 في المائة بحلول عام 2030، وتحسين معدّل الحصول على التعليم العالي بنسبة 60 في المائة بحلول عام 2050.

41. حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات Lutz and KC 2013.

42. UNDESA 2007، فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة، من الأرجح ألا تتيح الهجرة الدولية التخفيف من الآثار الاقتصادية الناجمة عن تقدم السكان في السن، لأن حجم الهجرة المطلوب لتحقيق التوازن يتجاوز بكثير ما يمكن أن تسمح به الضوابط السياسية. فبحسب السيناريو رقم 3 من الدراسة، يتراوح متوسط معدل الهجرة المطلوب لاستيعاب الزيادة المتوقعة في نسبة المسنين في الفترة من 1995 إلى 2050 بين 1.1 مليون شخص وافد سنوياً إلى المملكة المتحدة و1.7 مليون إلى فرنسا، وعشرة ملايين إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

43. Becker, Murphy and Tamura 1990؛ Galor 2006، Bloom ؛ Canning and Sevilla 2003 Bloom and others 2009.

44. Bloom and others 2012. تبلغ نسبة الإعالة لدى الشباب في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى 1.07 في 20 في المائة من الأسر الأشد فقراً مقابل 0.72 في 20 في المائة من الأسر الأكثر ثراءً. أما في أمريكا اللاتينية فتبلغ النسبة 0.91 في الأسر الأشد فقراً و0.57 في الأسر الأكثر ثراءً.

45. The Economist 2012b، وفيه مناقشة للنتائج الرئيسية لدراسة Bloom and others 2012.

46. يفيد Hausmann and Székely 2001، بأن التحوّل الديمغرافي في أمريكا اللاتينية أدّى إلى تفاقم أوجه عدم المساواة، وقد زادت التحوّلات الديمغرافية السريعة والمبتكرة ضمن الفئات الثرية من عمق الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وفقًا لبيانات Giroux 2008، على الرغم من بقاء التفاوت في معدلات الخصوبة بسبب التعليم مستقرة نسبياً في بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى في ظل تراجع الخصوبة على المستوى الوطني، ازدادت مشكلة عدم المساواة حدةً. والتغيّرات في تركيبة السكان حسب مستوى التحصيل العلمي، حددت ملامح التحوّلات الأخيرة في الفوارق على صعيد الإنجاب في المنطقة.

47. Bloom and others 2012.

48. World Bank 2011c.

49. لن تدوم الفرصة الديمغرافية في العديد من البلدان إلا لبضعة عقود في حال لم يطرأ أي تغيير على سن التقاعد الحالية. وفي ذلك دليل على إمكانية حصول مناقشات واسعة حول سن التقاعد في عدد من البلدان حيث تتسارع شيخوخة السكان.

50. تناول القسم السابق أثر الهجرة على الاتجاهات الديمغرافية؛ وهنا، يبرز دور الهجرة بصورة أوضح، إذ تُبحث ضمن نموذج تشكل فيه الاتجاهات الديمغرافية جزءاً من وحدات متعددة مستخدمة في التوقعات. Pardee Center for International Futures 2013.

الفصل 5

1. وصلت جولة الدوحة للمفاوضات التجارية التي أطلقتها منظمة التجارة العالمية إلى طريق مسدود منذ عام 2008 وفقاً لبيانات Catle and Landler 2008، ومنظمة التجارة العالمية WTO. وفي المؤتمر الثامن عشر للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ الذي عقد في الدوحة في كانون الأول/ديسمبر 2012، اتفق المشاركون على تمديد أجل بروتوكول كيوتو، وهو أبرز اتفاق عالمي مُلزم قانوناً بشأن تغيّر المناخ إلى عام 2020. وأكّد ممثلو البلدان تصميمهم على اعتماد بروتوكول جديد أو صك قانوني آخر أو اتفاق ملزم قانوناً في عام 2015، يدخل حيّز التنفيذ في عام 2020. غير أنّ الاتفاق على هيكليّة البروتوكول الجديد، وآليات التمويل تأجّل إلى العام المقبل،Harvey; Broder 2012 2012.

2. Heller 2013.

3. السلع العامة العالمية هي تلك التي تترتب عليها آثار عابرة للحدود. فالحكومات الوطنية والأسواق وحدها غير قادرة على إنتاج كميات كافية من السلع العامة العالمية، وهنا تبرز الحاجة إلى العمل المشترك بين الحكومات. ففي عالم تتخطى فيه التجارة، والتدفقات الّمالية، والموارد البيئية، والتلوث الحدود الوطنية على نحو متزايد، أصبح التعاون المتعدد الأطراف لتأمين السلع العامة العالمية ضرورياً لتحقيق لتنمية البشرية Kaul 2013.

4. لا تصب الاتفاقات الثنائية أحياناً في مصلحة الشريك الأضعف، غير أنّ الاتفاقات الإقليمية تساهم في تمكين المناطق الأفقر في مفاوضاتها مع المناطق الأغنى.

5. يُعرف ذلك "بتحويل التجارة". والحد من الحواجز الجمركية بما يسهم في تعزيز التجارة يُعرف "بخلق التبادلات التجارية"، Krugman1991.

6. تشير بيانات Krugman 1991 إلى أنّ الأثر الصافي على الكفاءة العالمية لن يكون سلبياً على الأرجح، نظراً إلى أنّ التكتلات التجارية مؤلفة من بلدان متجاورة جغرافياً. وبما أنّ هذه البلدان قد تكون بطبيعة موقعها شريكة في التجارة حتى في غياب الاتفاقات الخاصة، فالخسائر الناجمة عن تحويل التجارة محدودة في حين المكاسب الناتجة من خلق التبادلات التجارية كبيرة.

7. يتطلب إضفاء طابع تعددية الأطراف على النزعة الإقليمية أيضاً مواءمة مجموعة متنوعة من الأنظمة التجارية (مثل قواعد المنشأ المتفاوتة لتحديد المحتوى المحلي)، فضلاً عن توسيع نطاق الاتفاقات الإقليمية لتشمل أكبر عدد ممكن من البلدان النامية؛ بالاستناد إلى بيانات Baldwin 2007.

8. تتمتع المنظمة الدولية للهجرة، وهي غير تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بالولاية الأوسع فيما يتعلق بقضايا الهجرة مقارنةً بأي مؤسسة دولية أخرى. وإذ تشمل عضويّتها 146 دولة، تتزايد أهميّتها كمنتدى بارز للتداول حول قضايا الهجرة الدولية.

9. UNDP 2009.

10. Hansen 2010.

11. Betts and others 2013.

12. King, Richards and Tyldesley 2011.

13. UNDP 2011a.

14. Han 2012.

15. Leape 2012.

16. Leape 2012.

17. Romero and Broder 2012.

18. Glennie 2011.

19. OECD 2011c.

20. G8 2005.

21. Ocampo 2010.

22. خطابات رؤساء الحكومات في الجمعية العامة في الفترة من 25 أيلول/سبتمبر إلى 1 تشرين الأول/أكتوبر، أخبار الأمم المتحدة، http://www.un.org/news/.

23. خلال قمة مجموعة العشرين في لوس كابوس في عام 2012، أعلن الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند عن مساهمة بمبلغ 75 مليار دولار لدعم موارد صندوق النقد الدولي. غير أنّ هذه المساهمة مرتبطة بعدد من الشروط، ولا يمكن استخدامها قبل الاستنفاد شبه الكامل للموارد الموجودة، وقد قدّم المبلغ مع استباق التنفيذ الكامل للإصلاحات المتفق عليها في عام 2010 في المهل المحددة، بما في ذلك الإصلاح الشامل لحقوق التصويت والحصص، Chowfla 2012.

24. Heller 2013.

25. شوهد الفيديو أكثر من 100 مليون مرّة وهو يُعد أحد أكثر الفيديوهات "تفشياً".

26. Chandhoke 2009; Heller 2013.

27. ومن هذه القيود قوانين المنظمات غير الحكومية ومتطلباتها، وتنظيمات الضرائب وتلك المرتبطة بالعملات الأجنبية، وشروط التسجيل. وتبرر الحكومات مثل هذه التدابير بدواعي منها حفظ الأمن القومي، وعدم القدرة على مساءلة المنظمات غير الحكومية، والتنسيق والمراقبة. ويعمل المركز الدولي للقانون غير الربحي International Center for Non-profit Law والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين (CIVICUS)، على إصدار التقارير المنتظمة وتحليل الوضع في مختلف أنحاء العالم.

28. Castells 2003; Burawoy 2003.

29. طوّر البريطاني أندرو دوبسون، واضع النظريات السياسية، فكرة "المواطنة البيئية". ويفترض التفكير من المنظار البيئي مفهوماً واسعاً للمواطنة، يشمل

هدف الحد من البصمات البيئية. وتتخطى المواطنة البيئية المسؤولية الفردية بما أنّ التفكير البيئي ينظر إلى المواطنين باعتبارهم منبثقين من مجتمع (ونظام بيئي) ومؤثرين عليه، Revkin 2012.

30. Chorev 2012.
31. Grabel 2013. ويرد ملخص هام في Lamberte and Morgan 2012.
32. Reserve Bank of India 2012.
33. Grabel 2013.
34. Ocampo and Titelman 2009.
35. Grabel 2013.
36. انطلق بنك الجنوب رسمياً في عام 2009، وقد أسسه الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز في عام 2007، وفكرة هذا البنك تأسست في البداية على رؤية واسعة. لكن صلاحياته الفعلية، عند إطلاقه في عام 2009، كانت تنحصر في تمويل المشاريع في منطقة جنوب أمريكا (Chin 2010). ولا تزال مهام البنك وأهدافه موضوع نقاش بين البلدان الأعضاء.
37. OECD 2010a.
38. Baldwin 2006
39. المذكرة حول المسؤولية في الحماية، المقدمة من حكومة البرازيل، United Nations Security Council 2011.
40. India Ministry of External Affairs 2012.
41. Bhattacharya, Romani and Stern 2012.
42. Bhattacharya, Romani and Stern 2012.
43. حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي حول متوسط الإنفاق في كل بلد من بلدان المنطقة بين عامي 2005 و2010، World Bank 2012a.
44. حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي حول الاحتياطي الدولي، World Bank 2012a. وللاحتياطي الدولي دور مؤثر في السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف، ولذلك قد يكون تخصيص حصة أكبر من الاحتياطي لغايات أخرى هدفًا بعيدًا عن الواقع.
45. اقترح البعض مبادرة عالمية للبنى التحتية، تقدّم في إطارها البلدان الغنية إلى البلدان النامية الأموال اللازمة للاستثمار، فتحقق عائداً على الاستثمار يفوق العائد الذي يمكن أن تحققه محليًا، Harding 2012. وينطبق المبدأ نفسه على الاستثمارات التي تقوم بها الاقتصادات الناشئة.
46. Bolton, Samama and Stiglitz 2011. قدّمت النروج أيضاً مليار دولار إلى البرازيل لدعم الجهود التي تبذلها لمنع إزالة الغابات، ولكن من خارج صندوق الثروة السيادية.
47. يُمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص والمبادرات التي تُنفذ على مستوى المجتمع المحلي أن تساهم في توسيع نطاق استثمارات صناديق الثروات السيادية وتعميق آثرها.
48. Hamdani 2013 and South Commission 1990.
49. أنشئت لجنة الجنوب رسمياً في عام 1987، عقب أعوام من المناقشات غير الرسمية بين القيادات المعنية. وركزت اللجنة في تقريرها لعام 1990على المشاكل والتجارب المشتركة بين البلدان النامية. وأشارت إلى أنّ بلدان الجنوب غير منتظمة بعد في إطار متكامل، ولم تستطع حتى الآن حشد الخبرات والتجارب المشتركة والاستفادة منها لتعزيز قدرتها على المفاوضة الجماعية. وقد تضمّن التقرير اقتراحات عملية لصانعي السياسي.
50. Mwase and Yang 2012.
51. OECD 2010a.

المراجع

Abdurazakov, A., A. Minsat, and J. Pineda. 2013. "Implications of Education Policies in a Country's Demographic Prospects: Detailed Analysis of Demographic Trends Based on Projections by Lutz and K.C." Human Development Research Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Abe, M. 2006. "The Developmental State and Educational Advance in East Asia." *Educate* 6 (1): 6–12.

ADB (Asian Development Bank). 2009. *Annual Report 2009.* Vol. 1. Manila. www.adb.org/documents/adb-annual-report-2009. Accessed 15 May 2012.

AfDB (African Development Bank), OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development), UNDP (United Nations Development Programme), and UNECA (United Nations Economic Commission for Africa). 2011. *African Economic Outlook 2011: Africa and Its Emerging Partners.* Paris and Tunis.

———. 2012. *African Economic Outlook 2012: Promoting Youth Employment.* Paris and Tunis.

Agosin, M. 1997. "Trade and Growth in Chile: Past Performance and Future Prospects." United Nations Economic Commission for Latin America, International Trade Unit, Santiago. www.eclac.org/cgi-bin/getProd.asp?xml=/publicaciones/xml/4/4234/P4234.xml&xsl=/comercio/tpl-i/p9f.xsl&base=/comercio/tpl/top-bottom.xsl. Accessed 15 May 2012.

Ahluwalia, M.S. 2002. "Economic Reforms in India since 1991: Has Gradualism Worked?" *Journal of Economic Perspectives* 16 (3): 67–88.

Akyuz, Y. 2012. "The Staggering Rise of the South." Research Paper 44. South Center, Geneva.

Aleksynska, M., and O. Havrylchyk. 2011. "FDI from the South: The Role of Institutional Distance and Natural Resources." Working Paper 2011-05. Centre D'Études Prospectives et D'Informations Internationales, Paris. www.cepii.fr/anglaisgraph/workpap/pdf/2011/wp2011-05.pdf. Accessed 15 May 2012.

Ali, S., and U. Dadush. 2012. *In Search of the Global Middle Class: A New Index.* Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace. http://carnegieendowment.org/files/middle_class-edited.pdf. Accessed 4 October 2012.

AMRO (ASEAN+3 Macroeconomic Research Office). 2012. "The Joint Statement of the 15th ASEAN+3 Finance Ministers and Central Bank Governors' Meeting." Manila. www.amro-asia.org/wp-content/uploads/2012/05/120503AFMGM+3-JS.pdf. Accessed 31 May 2012.

Anand, S., and P. Segal. 2008. "What Do We Know about Global Income Inequality?" *Journal of Economic Literature* 46: 57–94.

Anderson, L. 2011. "Demystifying the Arab Spring: Parsing the Differences between Tunisia, Egypt, and Libya." *Foreign Affairs* 90 (3): 2–7.

Arrighi, G. 2007. "China's Market Economy in the Long Run." In Ho-Fung Hung, ed., *China and the Transformation of Global Capitalism.* Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Athukorala, P. 2011. "Production Networks and Trade Patterns in East Asia: Regionalization or Globalization?" *Asian Economic Papers* 10 (1): 65–95.

Athukorala, P., and S. Waglé. 2011. "Foreign Direct Investment in Southeast Asia: Is Malaysia Falling Behind?" *ASEAN Economic Bulletin* 28 (2): 115–33.

Atkinson, A. 2011. "Public Economics after the Idea of Justice." 1st Annual Amartya Sen Lecture, 5 September, The Hague, The Netherlands. www.ethicsandtechnology.eu/images/uploads/1stAnnualAmartyaSenLecture_TonyAtkinson.pdf. Accessed 15 May 2012.

———. 2012. "Public Economics in an Age of Austerity." Agnar Sandmo Lecture, 12 January, Norwegian School of Economics and Business Administration, Bergen, Norway.

Atsmon, Y., P. Child, R. Dobbs, and L. Narasimhan. 2012. "Winning the $30 Trillion Decathlon: Going for Gold in Emerging Markets." *McKinsey Quarterly*, August. www.mckinseyquarterly.com/Winning_the_30_trillion_decathlon_Going_for_gold_in_emerging_markets_3002. Accessed 15 August 2012.

Ayadi, M., G. Boulila, M. Lahoulel, and P. Montigny. 2005. "Pro-Poor Growth in Tunisia." International Development and Strategies, Paris.

Baer, W. 2008. *The Brazilian Economy: Growth and Development.* Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.

Baldwin, R.E. 2004. "Openness and Growth: What's the Empirical Relationship? In R.E. Baldwin and L.A. Winters, eds., *Challenges to Globalization: Analyzing the Economics.* Chicago, IL: University of Chicago Press. www.nber.org/chapters/c9548.pdf. Accessed 6 August 2012.

———. 2006. "Multilateralizing Regionalism: Spaghetti Bowls as Building Blocks on the Path to Global Free Trade." *World Economy* 29 (11): 1451–1518.

———. 2007. "Ideas for a WTO Action Plan on Regionalism: Implications for Asia." Post-event Statement. Asian Development Bank Institute Distinguished Speaker Seminar, 26 November, Tokyo. www.adbi.org/event/2366.dance.east.asia.reflections/. Accessed 23 October 2012.

Barro, R.J., and J.-W. Lee. 2010. Educational Attainment Dataset. www.barrolee.com. Accessed 5 May 2012.

Becker, G., K. Murphy, and R. Tamura. 1990. "Human Capital, Fertility, and Economic Growth." *Journal of Political Economy* 98 (5): S12–S37.

Beeston, K. 2012. "Time for Democracy 2.0? The Launch of the Manifesto For A Global Democracy." *Global Policy Journal*, 5 July. www.globalpolicyjournal.com/blog/05/07/2012/time-democracy-20-launch-manifesto-global-democracy. Accessed 28 December 2012.

Bera, S., and S. Gupta. 2009. "South-South FDI vs. North-South FDI: A Comparative Analysis in the Context of India." Working Paper 238. Indian Council of Research in International Economic Relations, New Delhi. www.icrier.org/pdf/WorkingPaper238.pdf. Accessed 15 May 2012.

Berg, J., and S. Cazes. 2007. "The Doing Business Indicators: Measurement Issues and Political Implications." Economic and Labour Market Paper 2007/6. International Labour Organization, Geneva.

Bertrand, M., and S. Mullainathan. 2003. *Are Emily and Greg More Employable than Lakisha and Jamal? A Field Experiment on Labor and Market Discrimination.* Working Paper 9873. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research. www.nber.org/papers/w9873. Accessed 15 May 2012.

Betts, A., J. Prantl, D. Sridhar, and N. Woods. 2013. "Transforming Global Governance for the Twenty-First Century." Human Development Research Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York. www.spp.nus.edu.sg/docs/HDR-GEG2012-LKYSPP.pdf. Accessed 15 May 2012.

Bhagwati, J., and Srinivasan, T. 2001. "Outward-Orientation and Development: Are Revisionists Right?" In D. Lal and R. Snape, eds., *Trade, Development, and Political Economy.* London: Palgrave.

Bhattacharya, A., M. Romani, and N. Stern. 2012. "Infrastructure for Development: Meeting the Challenge." Centre for Climate Change Economics and Policy, London. www.cccep.ac.uk/Publications/Policy/docs/PP-infrastructure-for-development-meeting-the-challenge.pdf. Accessed 15 May 2012.

Bird, L.A. 1981. *Costa Rica: A Country without an Army.* Bolton, UK: Leeds Northern Friends Peace Board.

Bland, B. 2012. "Vietnam's Factories Grapple with Growing Unrest." *Financial Times*, 19 January. www.ft.com/intl/cms/s/0/67380b5c-427e-11e1-97b1-00144feab49a.html. Accessed 21 December 2012.

Blanden, J., A. Goodman, P. Gregg, and S. Machin. 2005. "Changes in Intergenerational Income Mobility in Britain." In M. Corak, ed., *Generational Income Mobility in North America and Europe.* Cambridge, MA: Cambridge University Press.

Blinder, A. 2006. "Offshoring: The Next Industrial Revolution?" *Foreign Affairs* 85 (2): 113.

Block, F. 2008. "Swimming Against the Current: The Rise of a Hidden Developmental State in the United States." *Politics and Society* 36 (2): 169–206.

———. 2012. "Can the Path of the World's Richer Nations be Sustained? The Future of the U.S. Model." Human Development Research Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Bloom, D.E., D. Canning, G. Fink, and J.E. Finlay. 2009. "Fertility, Female Labor Force Participation, and the Demographic Dividend." *Journal of Economic Growth* 14 (2): 79–101.

———. 2012. "Microeconomic Foundations of the Demographic Dividend." Working Paper 93. Harvard University, Program on the Global Demography of Aging, Cambridge, MA. www.hsph.harvard.edu/pgda/WorkingPapers/2012/PGDA_WP_93.pdf. Accessed 27 December 2012.

Bloom, D.E., D. Canning, and J. Sevilla. 2003. *The Demographic Dividend: A New Perspective on the Economic Consequences of Population Change.* Santa Monica, CA: Rand Corporation.

———. 2007. "The Effect of Health on Economic Growth: A Production Function Approach." Working Paper 28.

Harvard University, Program on the Global Demography of Aging, Cambridge, MA. www.hsph.harvard.edu/pgda/WorkingPapers/2007/PGDA_WP_28.pdf. Accessed 10 August 2012.

Bolton, P, F. Samama, and J. Stiglitz. 2011. *Sovereign Wealth Funds and Long-Term Investing*. New York: Columbia University Press.

Bourguignon, F., F.H.G. Ferreira, and M. Menéndez. 2007. "Inequality of Opportunity in Brazil." *Review of Income and Wealth* 53 (4): 585–618.

Bourguignon, F., and C. Morrisson. 2002. "Inequality among World Citizens: 1820–1992." *American Economic Review* 92 (4): 727–744.

Bradsher, K. 2010. "China Leading Global Race to Make Clean Energy." *The New York Times*, 30 January. www.nytimes.com/2010/01/31/business/energy-environment/31renew.html. Accessed 15 May 2012.

Branczik, A. 2004. "Humanitarian Aid and Development Assistance." Beyond Intractability. www.beyondintractability.org/bi-essay/humanitarian-aid. Accessed 15 May 2012.

Bräutigam, D. 2009. *The Dragon's Gift: The Real Story of China in Africa*. Oxford, UK: Oxford University Press.

Bremmer, I. 2012. "Africa and the Power of the Pivot." *The New York Times*, 14 May. www.nytimes.com/2012/05/15/opinion/africa-and-the-power-of-the-pivot.html. Accessed 15 May 2012.

Broder, J.M. 2012. "Climate Talks Yield Commitment to Ambitious, but Unclear, Actions." *The New York Times*, 8 December. www.nytimes.com/2012/12/09/science/earth/talks-on-climate-produce-promises-and-complaints.html. Accessed 8 December 2012.

Brookings Institution. 2012. "Middle Class Measures." Development, Aid and Governance Indicators. Washington, DC. www.brookings.edu/research/interactives/development-aid-governance-indicators. Accessed 4 October 2012.

Burawoy, M. 2003. "For A Sociological Marxism: The Complementary Convergence of Antonio Gramsci and Karl Polanyi." *Politics and Society* 31 (2): 193–261.

Burd-Sharp, S., and K. Lewis. 2010. *The Measure of America 2010–2011: Mapping Risks and Resilience*. New York: NYU Press.

Cammett, M. 2007. "Business-Government Relations and Industrial Change: The Politics of Upgrading in Morocco and Tunisia." *World Development* 35 (11): 1889–1903.

Campante, F., and D. Chor. 2012. "Why Was the Arab Spring Poised for Revolution? Schooling, Economic Opportunities, and the Arab Spring." *Journal of Economic Perspectives* 26 (2): 167–188.

Castells, M. 2003. *The Power of Identity*. Malden, MA: Blackwell.

Castle, S., and M. Landler. 2008. "After 7 Years, Talks Collapse on World Trade." *The New York Times*, 30 July.

Celasun, M. 1994. "Trade and Industrialization in Turkey: Initial Conditions, Policy and Performance in the 1990s." In G. Helleiner, ed., *Trade and Industrialization in Turbulent Times*. London: Routledge.

Center for Systemic Peace. 2012. "Global Conflict Trends: Measuring Systemic Peace." Vienna, VA. www.systemicpeace.org/conflict.htm. Accessed 15 May 2012.

Chandhoke, N. 2009. "What Is the Relationship Between Participation and Representation?" In O. Törnquist, N. Webster, and K. Stokke, eds. *Rethinking Popular Representation*. New York: Palgrave Macmillan.

Chang, H.J. 2010. "How to 'Do' a Developmental State: Political, Organizational and Human Resource Requirements for the Developmental State." In O. Edigheji, ed., *Constructing a Democratic Developmental State in South Africa, Potentials and Challenges*. Cape Town: HSRC Press.

Chen, S., and M. Ravallion. 2012. "More Relatively-Poor People in a Less Absolutely-Poor World." Policy Research Working Paper 6114. Washington, DC, World Bank.

Cheng, H., Y. Hu, and J. Zhao. 2009. "Meeting China's Water Shortage Crisis: Current Practices and Challenges. *Environmental Science & Technology* 43 (2): 240–244.

Chibber, V. 1999. "Building a Developmental State: The Korean Case Reconsidered." *Politics & Society* 27 (3): 309–346.

Chin, G. 2010. "Remaking the Architecture: The Emerging Powers, Self-Insuring and Regional Insulation." *International Affairs* 86 (3): 693–715.

———. 2012. "Responding to the Global Financial Crisis: The Evolution of Asian Regionalism and Economic Globalization." Working Paper 343. Asian Development Bank Institute, Tokyo. www.adbi.org/working-paper/2012/01/31/4846.gfc.evolution.asian.regionalism.economic.globalization/. Accessed 15 May 2012.

***China Daily*. 2012.** "Overseas M&A Deals Hit $43b in 2011." 27 February. www.chinadaily.com.cn/bizchina/2012-02/27/content_14703801.htm. Accessed 15 May 2012.

Chorev, N. 2012. *The World Health Organization between North and South*. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Chowla, P. 2012. "Spotlight G20: Does BRICS Money for the IMF Mean They Are Bailing Out Europe?" 21 June. Triple Crisis: Global Perspectives on Finance, Development, and Environment. http://triplecrisis.com/spotlight-g-20-does-brics-money-for-the-imf-mean-they-are-bailing-out-europe/. Accessed 8 December 2012.

Chuhan-Pole, P., and M. Angwafo, eds. 2011. *Yes Africa Can: Success Stories From A Dynamic Continent*. Washington, DC: World Bank. http://siteresources.worldbank.org/AFRICAEXT/Resources/258643-1271798012256/YAC_Consolidated_Web.pdf. Accessed 10 August 2012.

Ciorciari, J. 2011. "Chiang Mai Initiative, Multilateralization International Politics and Institution-Building in Asia." *Asian Survey* 51 (5): 926–952.

Clapp, R.A. 1995. "Creating Comparative Advantage: Forest Policy as Industrial Policy in Chile." *Economic Geography* 71 (3): 273–296.

Cleland, J. 2002. "Education and Future Fertility Trends with Special Reference to Mid-Transitional Countries." United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division, New York. www.un.org/esa/population/publications/completingfertility/RevisedCLELANDpaper.PDF. Accessed 15 May 2012.

Cochrane, S.H. 1979. *Fertility and Education: What Do We Really Know?* Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Commission on Growth and Development. 2008. *The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development*. Washington, DC: World Bank.

Cornia, G.A. 2004. *Inequality, Growth and Poverty in an Era of Liberalization and Globalization*. Oxford, UK: Oxford University Press.

Dahal, S.H., H. Gazdar, S.I. Keethaponcalan, and P. Murthy. 2003. "Internal Conflict and Regional Security in South Asia." United Nations Institute for Disarmament Research, Geneva. www.unidir.org/pdf/ouvrages/pdf-1-92-9045-148-3-en.pdf. Accessed 15 May 2012.

Dalton, R., A. Van Sickle, and S. Weldon. 2010. "The Individual–Institutional Nexus of Protest Behaviour." *British Journal of Political Science* 40 (1): 51–73.

Daniell, J., and A. Vervaeck. 2012. "Damaging Earthquakes Database 2011—the Year in Review." Center for Disaster Management and Risk Reduction Technology, Potsdam, Germany. http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Full_Report_3285.pdf.

Das, G. 2000. *India Unbound: The Social and Economic Revolution from Independence to the Global Information Age*. New York: Anchor Books.

Davies, J.E. 2011. "Washington's Growth and Opportunity Act or Beijing's Overarching Brilliance: Will African Governments Choose Neither?" *Third World Quarterly* 32 (6): 1147–1163.

De Hoyos, R., J.M. Martínez de la Calle, and M. Székely. 2009. "Education and Social Mobility in Mexico." Mexico Education Ministry, Mexico City. www.pegnet.ifw-kiel.de/activities/de_hoyos_de_la_calle_szekely2009.pdf. Accessed 15 May 2012.

Deloitte. 2011. "The Connected Archipelago: The Role of the Internet in Indonesia's Economic Development." Deloitte Access Economics, Sydney. www.deloitte.com/view/en_gx/global/bde64a5db2134310VgnVCM1000001a56f00aRCRD.htm. Accessed 15 May 2012.

———. 2012a. "Lateral Trades, Breathing Fire into the BRICS: China Outbound M&A Activity into Brazil, Russia, India and South Africa." China Services Group, Beijing. www.deloitte.com.mx/documents/BoletinFactorChina/LateralTrades-BreathingFireintotheBRICS-English.pdf. Accessed 21 June 2012.

———. 2012b. "Turkish Outbound M&A." Corporate Finance, Istanbul. www.deloitte.com/assets/Dcom-Turkey/Local%20Assets/Documents/turkey_tr_mnaoutbound_27012012.pdf. Accessed 10 May 2012.

DeLong, J.B. 2004. "India since Independence: An Analytic Growth Narrative." In D. Rodrik, ed., *Modern Economic Growth: Analytical Country Studies*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Diamond, I., M. Newby, and S. Varle. 1999. "Female Education and Fertility: Examining the Links." In C. Bledsoe, J. Casterline, J. Johnson-Kuhn, and J. Haaga, eds., *Critical Perspectives on Schooling and Fertility in the Developing World*. Washington, DC: National Academy of Science Press.

Dobbs, R., J. Remes, J. Manyika, C. Roxburgh, S. Smit, F. Schaer. 2012. *Urban World: Cities and the Rise of the Consuming Class*. New York: McKinsey Global Institute. www.mckinsey.com/insights/mgi/research/urbanization/urban_world_cities_and_the_rise_of_the_consuming_class. Accessed 28 August 2012.

Dolan, P., R. Layard, and R. Metcalfe. 2011. *Measuring Subjective Well-Being for Public Policy*. London: UK Office for National Statistics.

Dollar. D. 1992. "Outward-Oriented Developing Countries Really Do Grow More Rapidly: Evidence from 95 LDCs,

1976–85." *Economic Development and Cultural Change* 40 (30): 523–544.

Done, K. 2011. "Embraer Faces Headwinds." *Financial Times*, 10 October.

Drèze, J., and M. Murthi. 1999. "Fertility, Education and Development: Further Evidence from India." Research Paper DEDPS20. London School of Economics, Suntory and Toyota Centres for Economics and Related Disciplines, London, UK.

Duhigg, C., and K. Bradsher. 2012. "How the U.S. Lost Out on iPhone Work." *The New York* Times, 21 January. www.nytimes.com/2012/01/22/business/apple-america-and-a-squeezed-middle-class.html. Accessed 22 January 2012.

Duhigg, C., and S. Greenhouse. 2012. "Electronic Giant Vowing Reforms in China Plants." *The New York Times*, 30 March. www.nytimes.com/2012/03/30/business/apple-supplier-in-china-pledges-changes-in-working-conditions.html. Accessed 15 May 2012.

***The Economist*. 2011a.** "The Magic of Diasporas." 19 November. www.economist.com/node/21538742. Accessed 15 May 2012.

———**. 2011b.** "South-North FDI: Role Reversal." 24 September. www.economist.com/node/21528982. Accessed 15 May 2012.

———**. 2012a.** "Indian Takeovers Abroad: Running with the Bulls." 3 March. www.economist.com/node/21548965. Accessed 15 May 2012.

———**. 2012b.** "Points of Light." 14 July. www.economist.com/node/21558591. Accessed 4 November 2012.

Edigheji, O. 2010. *Constructing a Democratic Developmental State in South Africa: Potentials and Challenges*. Cape Town: HSRC Press.

Edwards, S. 1998. "Openness, Productivity, and Growth: What Do We Really Know?" *Economic Journal* 108 (447): 383–398.

Elson, D. 2002. "Gender Justice, Human Rights and Neo-liberal Economic Policies." In M. Molyneux and S. Razavi, eds., *Gender Justice, Development and Rights*. Oxford, UK: Oxford University Press.

Engerman, S.L., and K.L. Sokoloff. 2002. *Factor Endowments, Inequality, and Paths of Development among New World Economics*. Working Paper 9259. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research. www.nber.org/papers/w9259. Accessed 15 May 2012.

Essama-Nssah, B. 2011. "Achieving Universal Primary Education through School Fee Abolition: Some Policy Lessons from Uganda." In P. Chuhan-Pole and M. Angwafo, eds., *Yes Africa Can: Success Stories From A Dynamic Continent*. Washington, DC: World Bank. http://siteresources.worldbank.org/AFRICAEXT/Resources/258643-1271798012256/YAC_Consolidated_Web.pdf. Accessed 10 August 2012.

Estevadeordal, A., B. Frantz, and A.M. Taylor. 2003. "The Rise and Fall of World Trade, 1870–1939." *Quarterly Journal of Economics* 2 (118): 359–407.

Evans, P.B. 2010. "Constructing the 21st Century Developmental State: Potentialities and Pitfalls." In O. Edigheji, ed., *Constructing a Democratic Developmental State in South Africa: Potentials and Challenges*. Cape Town: HSRC Press.

Fan, S., B. Nestorova, and T. Olofinbiyi. 2010. "China's Agricultural and Rural Development: Implications for Africa." China–Development Assistance Committee Study Group on Agriculture, Food Security and Rural Development, 27–28 April, Bamako. www.ifpri.org/sites/default/files/publications/chinaafricadac.pdf. Accessed 23 October 2012.

Fan, S., and A. Saurkar. 2006. "Public Spending in Developing Countries: Trends, Determination, and Impact." World Bank, Washington, DC. http://siteresources.worldbank.org/EXTRESPUBEXPANAAGR/Resources/ifpri2.pdf. Accessed 23 October 2012.

Felbermayr, G.J., and B. Jung. 2009. "The Pro-Trade Effect of the Brain Drain: Sorting Out Confounding Factors." *Economics Letters* 104 (2): 72–75.

Fergany, N. 2012. "Sustainability of Human Development in the Arab Region." Human Development Research Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Fine, D., A. van Wamelen, S. Lund, A. Cabral, M. Taoufiki, N. Dörr, A. Leke, C. Roxburgh, J. Schubert, and P. Cook. 2012. *Africa at Work: Job Creation and Inclusive Growth*. New York: McKinsey Global Institute. www.mckinsey.com/insights/mgi/research/africa_europe_middle_east/africa_at_work. Accessed 23 September 2012.

FitzGerald, V., F. Stewart, and R. Venugopal. 2006. *Globalization, Violent Conflict and Self-Determination*. Basingstoke: UK: Palgrave Macmillan.

Foley, C.F., and W. R. Kerr. 2011. "Ethnic Innovation and U.S. Multinational Firm Activity." Working Paper 12-006. Harvard Business School, Cambridge, MA. www.people.hbs.edu/ffoley/foleykerr.pdf. Accessed 15 May 2012.

Foster, M., and P. Mijumbi. 2002. "How, When and Why Does Poverty Get Budget Priority: Poverty Reduction Strategy and Public Expenditure in Uganda." Case Study 1. Working Paper 163. Overseas Development Institute, London. www.odi.org.uk/resources/docs/2061.pdf. Accessed 15 May 2012.

Frankel, J.A., and D. Romer. 1999. "Does Trade Cause Growth?" *American Economic Review* 89 (3) 379–399.

Frenk, J., O. Gómez-Dantés, and F.M. Knaul. 2009. "The Democratization of Health in Mexico: Financial Innovations for Universal Coverage." *Bulletin of the World Health Organization* 87 (7): 542–548.

Fu, X. 2008. "Foreign Direct Investment, Absorptive Capacity and Regional Innovation Capabilities in China." *Oxford Development Studies* 36 (1): 89–110.

Fukuda-Parr, S. 2003. "The Human Development Paradigm: Operationalizing Sen's Ideas on Capabilities." *Feminist Economics* 19 (2–3: 301–317.

Fukuda Parr, S., C. Lopes, and K. Malik. 2002. "Overview. Institutional Innovations for Capacity Development." In *Capacity for Development: New Solutions to Old Problems*. London: Earthscan.

G8 (Group of Eight). 2005. "The Gleneagles Communiqué: Climate Change, Energy and Sustainable Development." 8 July. www.unglobalcompact.org/docs/about_the_gc/government_support/PostG8_Gleneagles_Communique.pdf. Accessed 15 May 2012.

Gallup. 2012. Gallup World Poll Database. http://worldview.gallup.com. Accessed 15 May 2012.

Galor, O. 2006. "Economic Growth in the Very Long-Run." Working Paper 2006-16. Brown University, Department of Economics, Providence, RI.

Giroux, S.C. 2008. "Child Stunting Across Schooling and Fertility Transitions: Evidence from Sub-Saharan Africa." DHS Working Paper 57. United States Agency for International Development, Washington, DC. http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNADM570.pdf. Accessed 21 December 2012.

Glennie, J. 2011. "Busan Has Been an Expression of Shifting Geopolitical Realities." *The Guardian*, 2 December. www.guardian.co.uk/global-development/poverty-matters/2011/dec/02/busan-shifting-geopolitical-realities. Accessed 15 May 2012.

Glewwe, P., and A.L. Kassouf. 2008. "The Impact of the Bolsa Escola/Família: Conditional Cash Transfer Program on Enrollment, Grade Promotion and Drop-Out Rates in Brazil." Annals of the 36th Brazilian Economics Meeting of the Brazilian Association of Graduate Programs in Economics. www.anpec.org.br/encontro2008/artigos/200807211140170-.pdf. Accessed 15 May 2012.

Global Footprint Network. 2011. "The National Footprint Accounts, 2011 Edition." Oakland, CA. www.footprintnetwork.org/en/index.php/GFN/page/footprint_data_and_results/. Accessed 15 May 2012.

Gooch, L. 2012. "Seeking the Right to Be Female in Malaysia." *The New York Times,* 5 October. www.nytimes.com/2012/10/06/world/asia/seeking-the-right-to-be-female-in-malaysia.html. Accessed 21 December 2012.

Grabel, I. 2013. "Financial Architectures and Development: Resilience, Policy Space, and Human Development." Human Development Research Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Green, G. 2010. "Imagine There's No Army." *Diplomat Magazine*, 1 September. www.diplomatmagazine.com/index.php?option=com_content&view=article&id=321&Itemid=. Accessed 15 May 2012.

Guajardo, J., D. Leigh, and A. Pescatori. 2011. "Expansionary Austerity: New International Evidence." Working Paper WP/11/158. International Monetary Fund, Washington, DC. www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2011/wp11158.pdf. Accessed 15 May 2012.

Gupta, A., and H. Wang. 2012. "India's Misguided China Anxiety." *Businessweek*, 21 March. www.businessweek.com/printer/articles/14394-indias-misguided-china-anxiety. Accessed 15 May 2012.

Hailu, D., and V. Veras Soares. 2008. "Cash Transfers in Africa and Latin America: An Overview." Poverty in Focus 15. International Poverty Centre for Inclusive Growth, Brasilia.

Hamdani, K. 2012. "The Challenge of the South." Human Development Research Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Han, S. 2012. "South Korean Parliament Approves Carbon Trading System." *Bloomberg*, 2 May. www.bloomberg.com/news/2012-05-02/south-korean-parliament-approves-carbon-trading-system.html. Accessed 15 May 2012.

Hansen. R. 2010. "An Assessment of Principal Regional Consultative Processes." Migration Research Series 38. International Organization for Migration, Geneva.

Hanushek, E.A., D. Jamison, E. Jamison, and L. Woessmann. 2008. "Education and Economic Growth." *Education Next*, Spring. http://media.hoover.org/sites/default/files/documents/ednext_20082_62.pdf. Accessed 8 August 2012.

Harding, R. 2012. "Interview: Justin Yifu Lin: Funding Developing World Infrastructure Could Buy Time for Europe to Reform, Hears Robin Harding." *Financial Times*, 6 June.

Harrison, A., and A. Rodriguez-Clare. 2010. "Trade, Foreign Investment and Industrial Policy for Developing Countries." In D. Rodrik and M. Rosenzweig, eds., *Handbook of Development Economics*, Vol. 5. New York: North-Holland.

Harvey, F. 2012. "Doha Climate Change Deal Clears Way for 'Damage Aid' to Poor Nations." *The Observer*, 8 December. www.guardian.co.uk/environment/2012/dec/08/doha-climate-change-deal-nations?intcmp=122. Accessed 8 December 2012.

Hausmann, R., J. Hwang, and D. Rodrik. 2007. "What You Export Matters." *Journal of Economic Growth* 12 (1): 1–25.

Hausmann, R., L. Pritchett, D. Rodrik. 2005. "Growth Accelerations." *Journal of Economic Growth* 10 (4): 303–329.

Hausmann, R., D. Rodrik, and A. Velasco. 2005. "Growth Diagnostics." Harvard University, John F. Kennedy School of Government, Cambridge, MA.

Hausmann, R., and M. Székely. 2001. "Inequality and the Family in Latin America." In N. Birdsall, A.C. Kelley, and S. Sinding, eds., *Population Matters: Demographic Change, Economic Growth, and Poverty in the Developing World*. New York: Oxford University Press.

Hazard, E., L. De Vries, M.A. Barry, A.A. Anouan, and N. Pinaud. 2009. "The Developmental Impact of the Asian Drivers in Senegal." *World Economy* 32 (11): 1563–1585.

Heilmann, S. 2008. "Policy Experiments in China's Economic Rise." *Studies in Comparative International Development* 43 (1): 1–26.

Heller, P. 2013. "Civil Society and Social Movements in a Globalizing World." Human Development Research Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Hiemstra-van der Horst, G. 2011. "We Are Scared to Say No: Facing Foreign Timber Companies in Sierra Leone's Community Woodlands." *Journal of Development Studies* 47 (4): 574–594.

HM Treasury. 2010. *Spending Review*. London. http://cdn.hm-treasury.gov.uk/sr2010_completereport.pdf. Accessed 15 May 2012.

Hoff, K. 2003. "Paths of Institutional Development: A View from Economic History." *World Bank Research Observer* 18 (2): 205–226.

Holland, D., and K. Portes. 2012. "Self-Defeating Austerity?" *National Institute Economic Review* 222 (1): F4–F10.

Hook, L. 2012. "China's Post-90 Generation Make their Mark." *The Financial Times*, 9 July. www.ft.com/intl/cms/s/0/4fcbab6c-c67d-11e1-963a-00144feabdc0.html. Accessed 15 July 2012.

Hook, L., and P. Clark. 2012. "China's Wind Groups Pick up Speed." *The Financial Times*, 15 July. www.ft.com/intl/cms/s/0/fb4bc872-c674-11e1-963a-00144feabdc0.html. Accessed 15 July 2012.

Hori, T. 2011. "Educational Gender Inequality and Inverted U-Shaped Fertility Dynamics." *Japanese Economic Review* 62 (1): 126–150.

Howell, J. 2004. *Governance in China*. Lanham, MA: Rowman & Littlefield.

Huntington, S. 1968. *Political Order in Changing Societies*. Fredericksburg, VA: BookCrafters, Inc.

Hussain, A., and N. Stern. 2006. "Public Finance: The Role of the State and Economic Transformation in China: 1978–2020." *Comparative Studies* 26: 25–55.

Hvistendahl, M. 2011. "Unnatural Selection." *Psychology Today*, 5 July. www.psychologytoday.com/articles/201107/unnatural-selection. Accessed 24 July 2012.

ICTSD (International Centre for Trade and Sustainable Development). 2011. "Brazil Pushes Forward with Currency Discussion at WTO." *Bridges Weekly Trade News Digest* 15 (32): 5–7. http://ictsd.org/i/news/bridgesweekly/114573/.

IIASA (International Institute for Applied Systems Analysis). 2008. "Economic Growth in Developing Countries: Education Proves Key." Policy Brief 03. Laxenburg, Austria. www.iiasa.ac.at/Admin/PUB/policy-briefs/pb03-web.pdf. Accessed 4 June 2012.

Iley, R.A., and M.K. Lewis. 2011. "Has the Global Financial Crisis Produced a New World Order?" *Accounting Forum* 35 (2): 90–103.

ILO (International Labour Organization). 2012. *World of Work Report 2012: Better Jobs for a Better Economy*. Geneva. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_179453.pdf. Accessed 4 June 2012.

IMF (International Monetary Fund). 2010. "IMF Executive Board Approves Major Overhaul of Quotas and Governance." Press release 10/418. Washington, DC. www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr10418.htm. Accessed 15 May 2012.

———. 2011a. "New Growth Drivers for Low-Income Countries: The Role of BRICs." Strategy, Policy, and Review Department, Washington, DC. www.imf.org/external/np/pp/eng/2011/011211.pdf. Accessed 15 May 2012.

———. 2011b. *World Economic Outlook*. Washington, DC. www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2011/02/. Accessed 15 May 2012.

India Ministry of External Affairs. 2012. "Fourth BRICS Summit – Delhi Declaration." 29 March. New Delhi. www.mea.gov.in/mystart.php?id=190019162. Accessed 15 May 2012.

India Ministry of Finance. 2012. "Human Development." In *Economic Survey 2011–2012*. New Delhi. www.indiabudget.nic.in/es2011-12/echap-13.pdf. Accessed 15 May 2012.

Institute for Economics and Peace. 2012. "Global Peace Index Fact Sheet." Sydney. www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2012/06/2012GPI-Fact-Sheet2.pdf. Accessed 28 August 2012

IPCC (Intergovernmental Panel on Climate Change). 2012. *Managing the Risks of Extreme Events and Disasters to Advance Climate Change Adaptation*. Special Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Cambridge, UK: Cambridge University Press. http://ipcc-wg2.gov/SREX/images/uploads/SREX-All_FINAL.pdf. Accessed 15 May 2012.

Islam, I. 2002. "Poverty, Employment and Wages: An Indonesian Perspective." International Labour Organization, Recovery and Reconstruction Department, Geneva.

ITU (International Telecommunications Union). 2012. World Telecommunication/ICT Indicators Database. www.itu.int/ITU-D/ict/statistics/. Accessed 15 May 2012.

Ivanov, A., M. Collins, C. Grosu. J. Kling, S. Milcher, N. O'Higgins, B. Slay, and A. Zhelyazkova. 2006. *At Risk: Roma and the Displaced in Southeast Europe*. Bratislava: United Nations Development Programme Regional Bureau for Europe and the Commonwealth of Independent States.

Ivanov, A., K. Mizsei, B. Slay, D. Mihailov, and N. O'Higgins. 2003. *Avoiding the Dependency Trap: The Roma Human Development Report*. Bratislava: United Nations Development Programme Regional Bureau for Europe and the Commonwealth of Independent States.

Iyer, L. 2009. "The Bloody Millennium: Internal Conflict in South Asia." Working Paper 09-086. Harvard Business School, Cambridge, MA. www.hbs.edu/research/pdf/09-086.pdf. Accessed 15 May 2012.

Jacob, R. 2012. "Flagging Western Demand Drives China's Exporters to New Markets." *Financial Times*, 13 June. www.ftchinese.com/story/001045040/en/. Accessed 15 May 2012.

Jenkins, J.C., and M. Wallace. 1996. "The Generalized Action Potential of Protest Movements: The New Class, Social Trends and Political Exclusion Explanations." *Sociological Forum* 11 (2): 183–207.

Jenkins, R., and A. Barbosa. 2012. "Fear for Manufacturing? China and the Future of Industry in Brazil and Latin America." *The China Quarterly* 209: 59–81.

Jones, R., and H. Kierzkowski. 2001. "Horizontal Aspects of Vertical Fragmentation." In L. Cheng and H. Kierzkowski, eds., *Global Production and Trade in East Asia*. Norwell, MA: Kluwer Academic Publishers.

Justino, P. 2008. "Tackling Civil Unrest: Policing or Redistribution?" MICROCON Policy Briefing Paper 2. Institute of Development Studies, Brighton, UK. http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1141142&http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1141142. Accessed 15 May 2012.

Kabananukye, K. I. B., A. E.K. Kanbananukye, J. Krishnamurty, and D. Owomugasho. 2004. "Economic Growth, Employment, Poverty and Pro-Poor Policies in Uganda." Issues in Employment and Poverty Discussion Paper 16. International Labour Organization, Geneva. www.ilo.org/employment/Whatwedo/Publications/WCMS_120732/lang--en/index.htm. Accessed 24 September 2012.

Kabeer, N., and S. Mahmud. 2004. "Rags, Riches and Women Workers: Export Oriented Garment Manufacturing in Bangladesh." In M. Carr, ed., *Chains of Fortune: Linking Women Producers and Workers with Global Markets*. London: Commonwealth Secretariat.

Kahneman, D., and A. Krueger. 2006. "Developments in the Measurement of Subjective Well-Being." *Journal of Economic Perspectives* 20 (21): 3–24.

Kamau, P., D. McCormick, and N. Pinaud. 2009. "The Developmental Impact of Asian Drivers on Kenya with Emphasis on Textiles and Clothing Manufacturing." *World Economy* 32 (11): 1586–1612.

Kaminski, B., and F. Ng. 2006. "Turkey's Evolving Trade Integration into Pan-European Markets." Working Paper 3908. World Bank, Development Research Group, Washington, DC. http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1294804. Accessed 15 May 2012.

Kanbur, R. 2004. "Growth, Inequality and Poverty: Some Hard Questions." Commentary prepared for the State of the World Conference at the Princeton Institute for

International and Regional Studies, 13–14 February, Princeton, NJ. www.arts.cornell.edu/poverty/kanbur/GroIneqPov.pdf. Accessed 15 May 2012.

Kaplinsky, R. 2008. "What Does the Rise of China do for Industrialisation in Sub-Saharan Africa?" *Review of African Political Economy* 35 (1): 7–22.

Kaplinsky, R., and M. Morris. 2009. "The Asian Drivers and SSA: Is There a Future for Export-Oriented African Industrialization?" *The World Economy* 32 (11): 1638–1655.

Kaplinsky, R., A. Terheggen, and J. Tijaja. 2011. "China as a Final Market: The Gabon Timber and Thai Cassava Value Chains." *World Development* 39 (7): 1177–1190.

Karimuddin, A. 2011. "MarkPlus Insight Survey: Indonesia Has 55 Million Internet Users." *DailySocial.net*, 1 November. http://dailysocial.net/en/2011/11/01/markplus-insight-survey-indonesia-has-55-million-internet-users/. Accessed 15 May 2012.

Kaul, I. 2012. "The Rise of the Global South: Implications for the Provisioning of Global Public Goods." Human Development Research Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Keohane, R., and D. Victor. 2010. "The Regime Complex for Climate Change." Discussion Paper 10-33. Harvard University, John F. Kennedy School of Government, Harvard Project on International Climate Agreements. http://belfercenter.ksg.harvard.edu/files/Keohane_Victor_Final_2.pdf. Accessed 15 May 2012.

Keynes, J.M. 1937. "How to Avoid a Slump." *The Times*, 12–14 January. Reprinted in *The Collected Writings of John Maynard Keynes* Vol. 21. London: Macmillan.

Khan, A.R. 2005. "Growth, Employment and Poverty: An Analysis of the Vital Nexus Based on Some Recent UNDP and ILO/SIDA Studies." Issues in Employment and Poverty Discussion Paper 19. International Labour Office, Geneva. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/documents/publication/wcms_120683.pdf. Accessed 24 September 2012.

Kharas, H., K. Makino, and W. Jung, eds. 2011. *Catalyzing Development: A New Vision of Aid.* Washington, DC: Brookings Institution Press.

King, D., K. Richards, and S. Tyldesley. 2011. "International Climate Change Negotiations: Key Lessons and Next Steps." University of Oxford, Smith School of Enterprise and the Environment, UK. www.smithschool.ox.ac.uk/wp-content/uploads/2011/03/Climate-Negotiations-report_Final.pdf. Accessed 15 May 2012.

Kraemer, K., G. Linden, and J. Dedrick. 2011. "Capturing Value in Global Networks: Apple's iPad and iPhone." University of California, Irvine, University of California, Berkeley, and Syracuse University, NY. http://pcic.merage.uci.edu/papers/2011/Value_iPad_iPhone.pdf. Accessed 15 May 2012.

Kragelund, P. 2012. "New Development Partnerships." Human Development Research Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Krueger, A.B., and D.A. Schkade. 2008. "The Reliability of Subjective Well-Being Measures." *Journal of Public Economics* 92 (8–9): 1833–1845.

Krugman, P. 1991. "The Move Towards Free Trade Zones." Symposium of the Federal Reserve Bank of Kansas City, 22–24 August, Jackson Hole, WY. www.kansascityfed.org/publicat/sympos/1991/S91krugm.pdf. Accessed 23 October 2012.

Kugler, M., and H. Rapoport. 2011. "Migration, FDI, and the Margins of Trade." Working Paper 222. Harvard University, Center for International Development, Cambridge, MA.

LaFraniere, S. 2011. "Five Days Later, Chinese Concede Design Flaw Had Role in Wreck." *The New York Times*, 28 July. www.nytimes.com/2011/07/29/world/asia/29trains.html. Accessed 15 May 2012.

Lamberte, M., and P.J. Morgan. 2012. "Regional and Global Monetary Cooperation." Working Paper 346. Asian Development Bank Institute, Tokyo. www.adbi.org/working-paper/2012/02/21/5006.regional.global.monetary.cooperation/. Accessed 15 May 2012.

Lautier, M. 2008. "Export of Health Services from Developing Countries: The Case of Tunisia." *Social Science and Medicine* 67: 101–110.

Leape, J. 2012. "It's Happening, But Not in Rio." *The New York Times*, 24 June. www.nytimes.com/2012/06/25/opinion/action-is-happening-but-not-in-rio.html. Accessed 24 June 2012

Li, J. 2010. "Decarbonising Power Generation in China—Is the Answer Blowing in the Wind?" *Renewable and Sustainable Energy Reviews* 14 (4): 1154–1171.

López-Calva, L., and N. Lustig, eds. 2010. *Declining Inequality in Latin America: A Decade of Progress?* Harrisonburg, VA: RR Donnelley.

Luedi, T. 2008. "China's Track Record in M&A." *McKinsey Quarterly*, June. www.mckinseyquarterly.com/Chinas_track_record_in_MA_2151. Accessed 15 May 2012.

Lutz, W., and S. K.C.. 2013. "Demography and Human Development: Education and Population Projections." Human Development Research Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Maddison, A. 2010. Statistics on World Population, GDP and Per Capita GDP, 1–2008 AD. Groningen Growth and Development Centre, The Netherlands. www.ggdc.net/MADDISON/oriindex.htm. Accessed 15 May 2012.

Malik, M. 2006. "Bilateral Investment Treaties of South Asian States: Implications for Development." United Nations Development Programme, Asia-Pacific Trade and Investment Initiative, Colombo.

———. 2012. *Why Has China Grown So Fast For So Long?* New Delhi: Oxford University Press India.

Martin, T.C., and F. Juarez. 1995. "The Impact of Women's Education on Fertility in Latin America: Searching for Explanations." *International Family Planning Perspectives* 12 (2): 52–57, 80.

Milanović, B. 2009. "Global Inequality and the Global Inequality Extraction Ratio." Policy Research Working Paper 5044. World Bank, Development Research Group, Poverty and Inequality Team, Washington, DC. http://www-wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/2009/09/09/000158349_20090909092401/Rendered/PDF/WPS5044.pdf. Accessed 15 May 2012.

———. 2010. *The Haves and the Have-Nots: A Brief and Idiosyncratic History of Global Inequality.* New York: Basic Books.

Milanović, B., and S. Yitzhaki. 2002. "Decomposing World Income Distribution: Does the World Have a Middle Class?" *Review of Income and Wealth* 48(2): 155–178.

Moyo, D. 2012. "Beijing, a Boon for Africa." *The New York Times*, 27 June. www.nytimes.com/2012/06/28/opinion/beijing-a-boon-for-africa.html. Accessed 28 August 2012.

Mwase, N., and Y. Yang. 2012. "BRICs' Philosophies for Development Financing and Their Implications for LICs." Working Paper WP/12/74. International Monetary Fund, Washington, DC.

Nagel, T. 1974. "What Is It Like To Be a Bat?" *The Philosophical Review* 83 (4): 435–450.

Naqvi, H., and V.V. Acharya. 2012. "Bank Liquidity and Bubbles: Why Central Banks Should Lean Against Liquidity. In D. Evanoff, G. Kaufman, and A.G. Malliaris, eds., *New Perspectives on Asset Price Bubbles: Theory, Evidence and Policy.* Oxford, UK: Oxford University Press.

Nayyar, D. 2012. "Macroeconomics and Human Development." *Journal of Human Development and Capabilities* 13 (1): 7–30.

Ndikumana, L. 2012. "Are Development Pathways Sustainable? African Perspectives." Human Development Research Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

NEAC (Malaysia National Economic Advisory Council). 2010. "New Economic Model for Malaysia, Parts 1 and 2." Kuala Lumpur.

Nielsen H., and A. Spenceley. 2011. "The Success of Tourism in Rwanda: Gorillas and More." In P. Chuhan-Pole and M. Angwafo, eds., *Yes Africa Can: Success Stories from a Dynamic Continent.* Washington, DC: World Bank. http://siteresources.worldbank.org/AFRICAEXT/Resources/258643-1271798012256/YAC_Consolidated_Web.pdf. Accessed 10 August 2012.

Ocampo, J.A. 2010. "Rethinking Global Economic and Social Governance." *Journal of Globalization and Development* 1 (1).

Ocampo J.A., S. Griffith-Jones, A. Noman, A. Ortiz, J. Vallejo, and J. Tyson. 2010. "The Great Recession and the Developing World." Paper presented at the conference on Development Cooperation in Times of Crisis and on Achieving the MDGs, 9–10 June, Madrid.

Ocampo, J.A., and D. Titelman. 2009. "Subregional Financial Cooperation: the South American Experience." *Journal of Post-Keynesian Economics* 32 (2): 249–68.

———. 2012. "Regional Monetary Cooperation in Latin America." Columbia University, Initiative for Policy Dialogue, New York, and United Nations Economic Commission for Latin America and the Caribbean, Financing for Development Division, Santiago.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2006. *Promoting Pro-Poor Growth: Agriculture.* Paris. www.oecd.org/dac/povertyreduction/37922155.pdf. Accessed 23 October 2012.

———. 2007. "Economic Survey of India, 2007." *OECD Observer*, October. Policy Brief. www.oecd.org/economy/economicsurveysandcountrysurveillance/39452196.pdf. Accessed 6 August 2012.

———. 2010a. *Perspectives on Global Development 2010: Shifting Wealth.* Paris.

———. 2010b. *PISA 2009 Results: What Students Know and Can Do.* Vol. I. Paris. www.oecd.org/dataoecd/10/61/48852548.pdf. Accessed 24 July 2012.

———. 2011a. "Brazil." In *Agricultural Policy Monitoring and Evaluation 2011.* Paris. www.oecd-ilibrary.org/

agriculture-and-food/agricultural-policy-monitoring-and-evaluation-2011/brazil_agr_pol-2011-22-en. Accessed 23 October 2012.

———. **2011b.** *Divided We Stand: Why Inequality Keeps Rising*. Paris.

———. **2011c.** "Busan Partnership for Effective Development Cooperation." Paris. www.oecd.org/dac/aideffectiveness/busanpartnership.htm. Accessed 24 July 2011.

Ofosu-Asare, K. 2011. "Mobile Phone Revolution in Ghana's Cocoa Industry." *International Journal of Business and Social Science* 2 (13): 91–99.

Osmani, S.R. 2005. "The Employment Nexus between Growth and Poverty: An Asian Perspective." Swedish International Development Cooperation Agency, Stockholm.

Osmani, S.R., W. Mahmud, B. Sen, H. Dagdeviren, and A. Seth. 2006. "The Macroeconomics of Poverty Reduction: The Case Study of Bangladesh." United Nations Development Programme, Asia-Pacific Regional Programme on the Macroeconomics of Poverty Reduction, New York.

Pardee Center for International Futures. 2012. "Development-Oriented Policies and Alternative Human Development Paths." Background paper for the 2013 *Human Development Report.* United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Park, K. 2011. "New Development Partners and a Global Development Partnership." In H. Kharas, K. Makino, and W. Jung, eds., *Catalyzing Development: A New Vision for Aid.* Washington, DC: Brookings Institution Press.

Pasha, H.A., and T. Palanivel. 2004. "Pro-Poor Growth and Policies: The Asian Experience." United Nations Development Programme, Asia-Pacific Regional Programme on the Macroeconomics of Poverty Reduction, New York.

Pinker, S. 2011. "Violence Vanquished." *The Wall Street Journal*, 24 September. http://online.wsj.com/article/SB10001424053111904106704576583203589408180.html. Accessed 15 May 2012.

Polanyi, K. 1944. *The Great Transformation.* New York: Rinehart.

Population Reference Bureau. 2000. "Is Education the Best Contraceptive?" Policy Brief. Population Reference Bureau, Washington, DC. www.prb.org/Publications/PolicyBriefs/ IsEducationtheBestContraceptive.aspx. Accessed 15 May 2012.

Psacharopoulos G., and Z. Tzannatos. 1992. "Latin American Women's Earnings and Participation in the Labor Force." Working Paper 856. World Bank, Washington, DC. http://econ.worldbank.org/external/default/main?pagePK=64165259&theSitePK=469372&piPK=64165421&menuPK=64166322&entityID=000009265_3961002093302. Accessed 15 May 2012.

Radelet, S., J. Sachs, and J.-W., Lee. 1997. "Economic Growth in Asia." Development Discussion Paper 609. Harvard Institute for International Development, Cambridge, MA.

Ranis, G., and F. Stewart. 2005. "Dynamic Links Between the Economy and Human Development." Working Paper 8. United Nations Department of Economic and Social Affairs, New York. www.un.org/esa/desa/papers/2005/wp8_2005.pdf. Accessed 15 May 2012.

Ratha, D., and W. Shaw. 2007. "South-South Migration and Remittances." Working Paper 102. World Bank, Washington, DC. http://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/334934-1110315015165/SouthSouthMigrationandRemittances.pdf. Accessed 15 May 2012.

Ravallion, M. 2009. "A Comparative Perspective on Poverty Reduction in Brazil, China and India." Policy Research Working Paper 5080. World Bank, Washington, DC. http://econ.worldbank.org/external/default/main?pagePK=64165259&theSitePK=469382&piPK=64165421&menuPK=64166093&entityID=000158349_20091130085835. Accessed 15 May 2012.

REN21 (Renewable Energy Policy Network for the 21st Century). 2012. *Renewables Global Status Report.* Paris. www.map.ren21.net/GSR/GSR2012.pdf. Accessed 15 May 2012.

Reserve Bank of India. 2012. "Reserve Bank of India Announces SAARC Swap Arrangement." Press Release, 16 May. Mumbai. www.rbi.org.in/scripts/BS_PressReleaseDisplay.aspx?prid=26475. Accessed 15 May 2012.

Revkin, A. 2012. "Beyond Rio: Pursuing 'Ecological Citizenship.'" *The New York Times*, 25 June. http://dotearth.blogs.nytimes.com/2012/06/25/beyond-rio-pursuing-ecological-citizenship/. Accessed 25 June 2012.

Ribas, R., V. Veras Soares, and G. Hirata. 2008. "The Impact of CCTs: What We Know and What We Are Not Sure About." Poverty in Focus 15. International Poverty Centre for Inclusive Growth, Brasilia.

Rockström, J., W. Steffen, K. Noone, Å. Persson, F.S. Chapin, III, E. Lambin, T.M. Lenton, M. Scheffer, C. Folke, H. Schellnhuber, B. Nykvist, C.A. De Wit, T. Hughes, S. van der Leeuw, H. Rodhe, S. Sörlin, P.K. Snyder, R. Costanza, U. Svedin, M. Falkenmark, L. Karlberg, R.W. Corell, V.J. Fabry, J. Hansen, B. Walker, D. Liverman, K. Richardson, P. Crutzen, and J. Foley. 2009. "Planetary Boundaries: Exploring the Safe Operating Space for Humanity." *Ecology and Society* 14 (2). www.ecologyandsociety.org/vol14/iss2/art32/. Accessed 15 May 2012.

Rodriguez, F., and D. Rodrik. 2001. "Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic's Guide to the Cross-National Evidence." *NBER Macroeconomics Annual 2000* 15: 261–338.

Rodrik, D. 1998. *Democracies Pay Higher Wages.* Working Paper 6364. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.

———. **2001.** "The Global Governance of Trade as if Development Really Mattered." Background Paper prepared for the United Nations Development Programme. www.wcfia.harvard.edu/sites/default/files/529__Rodrik5.pdf. Accessed 6 August 2012.

———. **2004.** "Industrial Policy for the Twenty-first Century." Draft prepared for the United Nations Industrial Development Organization. Harvard University, John F. Kennedy School of Government, Cambridge, MA. www.hks.harvard.edu/fs/drodrik/Research%20papers/UNIDOSep.pdf. Accessed 6 August 2012.

———. **2005.** "Notes on Trade and Industrialization Policy, in Turkey and Elsewhere." *METU Studies in Development* 32 (1): 259–274.

———. **2006.** *The Social Cost of Foreign Exchange Reserves.* Working Paper 11952. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research. www.nber.org/papers/w11952. Accessed 15 May 2012.

———. **2011.** *The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy*. New York: W.W. Norton.

———. **2012.** "Global Poverty amid Global Plenty: Getting Globalization Right." *Americas Quarterly*, Spring: 40–45.

Romero, S. 2012. "Brazil Gains Business and Influence as It Offers Aid and Loans in Africa." *The New York Times*, 7 August. www.nytimes.com/2012/08/08/world/americas/brazil-gains-in-reaching-out-to-africa.html. Accessed 8 August 2012.

Romero, S., and J.M. Broder. 2012. "Progress on the Sidelines as Rio Conference Ends." *The New York Times*, 23 June. www.nytimes.com/2012/06/24/world/americas/rio20-conference-ends-with-some-progress-on-the-sidelines.html. Accessed 4 November 2012.

Rose, P. 1995. "Female Education and Adjustment Programs: A Cross-Country Statistical Analysis." *World Development* 23 (11): 1931–1949.

Rosenfeld, R., S. Messner, and E. Baumer. 2001. "Social Capital and Homicide." *Social Forces* 80 (1): 283–310.

Sachs, J.D., and A. Warner. 1995. "Economic Reform and the Process of Global Integration." *Brookings Papers on Economic Activity* 1: 1–118.

Sala-i-Martin, X. 2006. "The World Distribution of Income: Falling Poverty and . . . Convergence, Period." *Quarterly Journal of Economics* 121 (2): 351–397.

Samake, I., and Y. Yang. 2011. "Low-Income Countries' BRIC Linkage: Are There Growth Spillovers?" Working Paper 11/267. International Monetary Fund, Washington, DC. www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2011/wp11267.pdf. Accessed 15 May 2012.

Sen, A. 2007. "Unity and Discord in Social Development." Keynote lecture delivered at the 15th Symposium of the International Consortium for Social Development at the Polytechnic University of Hong Kong, 16–20 July, Hong Kong, China (SAR).

———. **2012.** "A Crisis of European Democracy." *The New York Times*, 22 May. www.nytimes.com/2012/05/23/opinion/the-crisis-of-european-democracy.html. Accessed 15 July 2012.

Serbessa, D.D. 2002. "Differential Impact of Women's Educational Level on Fertility in Africa: The Case of Ethiopia." Hiroshima University, Japan. http://home.hiroshima-u.ac.jp/cice/e-forum/69Differential%20Impact%20Ed%20on%20Pop%20_Final_.pdf. Accessed 15 May 2012.

Serra, N., and J. E. Stiglitz. 2008. *The Washington Consensus Reconsidered: Towards a New Global Governance.* Oxford, UK: Oxford University Press.

Sharma, R. 2012. *Breakout Nations: In Pursuit of the Next Economic Miracles.* New York: W.W. Norton.

Shiva Kumar, A.K. 2012. "Sustainability of Human Development: The Asian Experience." Human Development Research Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Sivananthiran, A., and C.S. Venkata Ratnam, eds. 2005. *Informal Economy: The Growing Challenge for Labor Administration.* Geneva: International Labour Office.

Smith, A. 1776. *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations.* New York: Modern Library.

Sobhan, R. 2010. *Challenging the Injustice of Poverty.* Washington, DC: Sage.

———. 2012. "Commentary on Financial Architectures and Development: Resilience, Policy Space, and Human Development in the Global South by Prof. Ilene Grabel." Human Development Research Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Socialbakers.com. 2012. Facebook Statistics by Country. www.socialbakers.com/facebook-statistics/. Accessed 15 May 2012.

Sonobe, T., J.E. Akoten, and K. Otsuka. 2009. "An Exploration into the Successful Development of the Leather-Shoe Industry in Ethiopia." *Review of Development Economics* 13 (4): 719–736.

South Commission. 1990. *The Challenge to the South: The Report of the South Commission.* Oxford, UK: Oxford University Press. www.southcentre.org/files/Old%20Books/The%20Challenge%20to%20the%20Southresized.pdf. Accessed 23 October 2012.

Ssewanyana, S., J.M. Matovu, and E. Twimukye. 2011. "Building on Growth in Uganda." In P. Chuhan-Pole and M. Angwafo, eds., *Yes Africa Can: Success Stories From A Dynamic Continent.* Washington, DC: World Bank. http://siteresources.worldbank.org/AFRICAEXT/Resources/258643-1271798012256/YAC_Consolidated_Web.pdf. Accessed 10 August 2012.

Stads, G.-J., and N.M. Beintema. 2009. *Public Agricultural Research in Latin America and the Caribbean: Investment and Capacity Trends.* ASTI Synthesis Report. Washington: International Food Policy Research Institute. www.asti.cgiar.org/pdf/LAC_Syn_Report.pdf. Accessed 23 October 2012.

Stern, N. 2003. "Public Policy for Growth and Poverty Reduction." *CESifo Economic Studies* 49 (1): 5–25.

———. 2006. *The Stern Review Report on the Economics of Climate Change.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Stewart, F. 2013. "Capabilities and Human Development: Beyond the Individual: The Critical Role of Social Institutions and Social Competencies." Human Development Research Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Stiglitz, J.E. 2012. "Macroeconomic Fluctuations, Inequality, and Human Development." *Journal of Human Development and Capabilities* 13 (1): 31–58.

Stiglitz, J.E., A. Sen, and J.-P. Fitoussi. 2009. *Report by the Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress.* Paris: Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress.

Subramanian, A., and D. Roy. 2001. "Who Can Explain the Mauritian Miracle: Meade, Romer, Sachs, or Rodrik?" Working Paper 01/116. International Monetary Fund, Washington, DC. www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=15215.0. Accessed 15 May 2012.

Suri, T., M.A. Boozer, G. Ranis, and F. Stewart. 2011. "Paths to Success: The Relationship between Human Development and Economic Growth." *World Development* 39 (4): 506–522.

Tangcharoensathien, V., W. Patcharanarumol, P. Ir, S.M. Aljunid, A.G. Mukti, K. Akkhavong, E. Banzon, D.B. Huong, H. Thabrany, and A. Mills. 2011. "Health-Financing Reforms in Southeast Asia: Challenges in Achieving Universal Coverage." *The Lancet* 377 (9768): 863–873.

Taylor, C.E., J.S. Newman, and N.U. Kelly. 1976. "The Child Survival Hypothesis." *Population Studies* 30 (2): 263–278.

Tejada, C. 2012. "China Cancels Waste Project after Protests Turn Violent." *Wall Street Journal*, 28 July. http://business.newsplurk.com/2012/07/china-cancels-waste-project-after.html. Accessed 21 December 2012.

Thorp, R., and M. Paredes. 2011. *Ethnicity and the Persistence of Inequality: The Case of Peru.* Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan.

Tomlinson, B.R. 2003. "What Was the Third World?" *Journal of Contemporary History* 38 (2): 307–321.

Tsounta, E. 2009. "Universal Health Care 101: Lessons from the Eastern Caribbean and Beyond." Working Paper WP/09/61. International Monetary Fund, Washington, DC. www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2009/wp0961.pdf. Accessed 15 May 2012.

UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). 2003. *World Investment Report 2003: FDI Policies for Development: National and International Perspectives.* New York and Geneva.

———. 2006. *A Case Study of the Salmon Industry in Chile.* New York and Geneva. http://unctad.org/en/docs/iteiit200512_en.pdf. Accessed 15 May 2012.

———. 2011a. World Investment Report 2011 Annex Tables. http://archive.unctad.org/Templates/Page.asp?intItemID=5823&lang=1. Accessed 15 May 2012.

———. 2011b. "South-South Integration Is Key to Rebalancing the Global Economy." Policy Brief 22. United Nations Conference on Trade and Development, Geneva. http://unctad.org/en/Docs/presspb20114_en.pdf. Accessed 2 November 2012.

UNDESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs). 2007. *World Economic and Social Survey 2007: Development in an Ageing World.* New York: United Nations Publications.

———. 2010. *Development Cooperation for the MDGs: Maximizing Results.* New York: United Nations.

UNDP (United Nations Development Programme). 1991. *Human Development Report 1991.* New York: Oxford University Press.

———. 1993. *Human Development Report 1993.* New York: Oxford University Press.

———. 1994. *Human Development Report 1994.* New York: Oxford University Press.

———. 1995. *Human Development Report 1995.* New York: Oxford University Press.

———. 1996. *Human Development Report 1996.* New York: Oxford University Press.

———. 2008. *China Human Development Report 2007/08: Access for All: Basic Public Services for 1.3 Billion People.* Beijing: China Translation and Publishing Corporation.

———. 2009. *Human Development Report 2009: Overcoming Barriers: Human Mobility and Development.* New York: Palgrave Macmillian.

———. 2010a. *Human Development Report 2010: The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development.* New York: Oxford University Press.

———. 2010b. *Regional Human Development Report for Latin America and the Caribbean 2010: Acting on the Future: Breaking the Intergenerational Transmission of Inequality.* New York.

———. 2010c. *China Human Development Report 2009/10: China and A Sustainable Future: Towards a Low Carbon Economy and Society.* Beijing: China Translation and Publishing Corporation.

———. 2011a. *Human Development Report 2011: Sustainability and Equality: A Better Future for All.* New York: Palgrave Macmillian

———. 2011b. *Regional Human Development Report: Beyond Transition: Towards Inclusive Societies.* Bratislava.

———. 2012. *Caribbean Human Development Report 2012: Human Development and the Shift to Better Citizen Security.* New York.

UNESCAP (United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific). 2011. *The Promise of Protection: Social Protection and Development in Asia and the Pacific.* Bangkok.

UNESCO (United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization) Institute for Statistics. Various years. Data Centre. http://stats.uis.unesco.org. Accessed 15 May 2012.

UNIDO (United Nations Industrial Development Organization). 2009. *Industrial Development Report 2009: Breaking In and Moving Up: New Industrial Challenges for the Bottom Billion and the Middle-Income Countries.* Vienna.

United Kingdom, Office of the Deputy Prime Minister, Social Exclusion Unit. 2002. "Reducing Re-Offending by Ex-Prisoners." London. www.thelearningjourney.co.uk/file.2007-10-01.1714894439/file_view. Accessed 15 May 2012.

United Nations. 2012a. "The State of South-South Cooperation: Report of the Secretary-General." Sixty-Seventh Session of the General Assembly. New York.

———. 2012b. *The Millennium Development Goals Report 2012.* New York. www.un.org/millenniumgoals/pdf/MDG%20Report%202012.pdf. Accessed 15 May 2012.

United Nations Enable. 2012. "Factsheet on Persons with Disabilities." www.un.org/disabilities/default.asp?id=18. Accessed 24 July 2012.

United Nations Office for Disaster Risk Reduction. 2009. "Terminology." Geneva. www.unisdr.org/we/inform/terminology. Accessed 8 December 2012.

United Nations Secretary-General's High Level Panel on Global Sustainability. 2012. *Resilient People, Resilient Planet: A Future Worth Choosing.* New York: United Nations.

United Nations Security Council. 2011. "Letter Dated 9 November 2011 from the Permanent Representative of Brazil to the United Nations Addressed to the Secretary-General." Sixty-Sixth Session, Agenda Items 14 and 117. UN-Doc A/66/551-S/2011/701. www.un.int/brazil/speech/Concept-Paper-%20RwP.pdf. Accessed 15 May 2012.

UNODC (United Nations Office on Drug and Crime). 2012. *2011 Global Study on Homicide: Trends, Contexts, Data.* www.unodc.org/documents/data-and-analysis/statistics/Homicide/Globa_study_on_homicide_2011_web.pdf. Accessed 30 May 2012.

UNSD (United Nations Statistics Division). 2012. United Nations Commodity Trade Statistics Database. http://comtrade.un.org. Accessed 15 May 2012.

UNWTO (World Tourism Organization). 2011. *Tourism Highlights: 2011 Edition*. Geneva.

Vos, R. 2010. "The Crisis of Globalization as an Opportunity to Create a Fairer World." *Journal of Human Development and Capabilities* 11 (1): 143–160.

Wacziarg, R., and K.H. Welch. 2008. "Trade Liberalization and Growth: New Evidence." *World Bank Economic Review* 22 (2): 187–231.

Westaway, J. 2012. "Globalization, Sovereignty and Social Unrest." *Journal of Politics and Law* 5 (2): 132–139.

Whalley, J., and A. Weisbrod. 2011. "The Contribution of Chinese FDI to Africa's Pre-Crisis Growth Surge." VoxEU, 21 December. www.voxeu.org/article/contribution -chinese-fdi-africa-s-growth. Accessed 15 May 2012.

Wilkinson, R., and K. Pickett. 2009. *The Spiritual Level*. New York: Bloomsbury Press.

———. 2012. "Sorry Nick Clegg – Social Mobility and Austerity Just Don't Mix." *The Guardian*, 15 May. www.guardian.co.uk/commentisfree/2012/may/15/nick-clegg-social-mobility-austerity. Accessed 15 May 2012.

Wines, M., and S. LaFraniere. 2011. "In Baring Facts of Train Crash, Blogs Erode China Censorship." *The New York Times*, 28 July. www.nytimes.com/2011/07/29/world/asia/29china.html. Accessed 15 May 2012.

Winters, L.A. 2004. "Trade Liberalisation and Economic Performance: An Overview." *Economic Journal* 114 (493): F4–F21.

Wiseman, P. 2002. "China Thrown Off Balance as Boys Outnumber Girls." *USA Today*, 19 June. www.usatoday.com/news/world/2002/06/19/china-usat.htm. Accessed 24 July 2012.

Woods, N. 2010. "Global Governance after the Financial Crisis: A New Multilateralism or the Last Gasp of the Great Powers?" *Global Policy* 1 (1): 51–63.

World Bank. 2003. *Private Participation in Infrastructure: Trends in Developing Countries in 1990–2001*. Washington, DC. http://documents.worldbank.org/curated/en/2003/01/2522708/private-participation -infrastructure-trends-developing-countries-1990-2001. Accessed 15 May 2012.

———. 2006. *Global Economic Prospects: Economic Implications of Remittances and Migration*. Washington, DC. http://go.worldbank.org/0G6X-W1UPP0. Accessed 15 May 2012.

———. 2008. *World Development Report 2009: Reshaping Economic Geography. Washington, DC. http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTRESEARCH/EXTWDRS/0,,contentMDK:23062295~pagePK:478093~piPK:477627~theSitePK:477624,00.html. Accessed 15 May 2012.*

———. 2010a. Bilateral Migration and Remittances. http://go.worldbank.org/JITC7NYTT0 . Accessed 15 May 2012.

———. 2010b. *Thailand Economic Monitor*. Bangkok. http://siteresources.worldbank.org/THAILANDEXTN/Resources/333295-1280288892663/THM_June2010_fullreport.pdf. Accessed 15 May 2012.

———. 2010c. *Arab Development Assistance: Four Decades of Cooperation*. Washington, DC. http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/ADAPub82410web.pdf. Accessed 15 May 2012.

———. 2010d. "World Bank Reforms Voting Power, Gets $86 Billion Boost." Press Release, 25 April. Washington, DC. http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0,,contentMDK:22556045~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:4607,00.html. Accessed 15 May 2012.

———. 2011a. *Malaysia Economic Monitor: Brain Drain*. Washington, DC. http://documents.worldbank.org/curated/en/2011/04/14134061/malaysia-economic -monitor-brain-drain. Accessed 15 May 2012.

———. 2011b. *Growing Old in Older Brazil*. Washington, DC.

———. 2012a. World Development Indicators Database. http://data.worldbank.org/. Accessed 15 May 2012.

———. 2012b. "An Update to World Bank's Estimates of Consumption Poverty in the Developing World." Briefing Note. Washington, DC. http://siteresources.worldbank.org/INTPOVCALNET/Resources/Global_Poverty_Update_2012_02-29-12.pdf. Accessed 15 May 2012.

———. n.d. "India Transport: Public Private Partnership." http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/SOUTHASIAEXT/0,,contentMDK:22020973~pagePK:146736~piPK:146830~theSitePK:223547,00.html. Accessed 15 May 2012.

WTO (World Trade Organization). n.d. "The Doha Round." www.wto.org/english/tratop_e/dda_e/dda_e.htm. Accessed 28 December 2012.

Xing, Y., and N. Detert. 2010. "How the iPhone Widens the United States Trade Deficit with the People's Republic of China." Working Paper 257. Asian Development Bank Institute, Tokyo. www.adbi.org/working-paper/2010/12/14/4236.iphone.widens.us.trade.deficit.prc/. Accessed 15 May 2012.

Zafar. A. 2011. "Mauritius: An Economic Success Story." In P. Chuhan-Pole and M. Angwafo, eds., *Yes Africa Can: Success Stories From A Dynamic Continent*. Washington, DC: World Bank. http://siteresources.worldbank.org/AFRICAEXT/Resources/258643-1271798012256/YAC_Consolidated_Web.pdf. Accessed 10 August 2012.

Zuckerberg, M. 2012. "One Billion People on Facebook." http://newsroom.fb.com/News/457/One-Billion-People -on-Facebook. Accessed 4 October 2012.

Zuzana, B., and L. Ndikumana. Forthcoming. "The Global Financial Crisis and Africa: The Effects and Policy Responses." In G. Epstein and M. H. Wolfson, eds., The Oxford Handbook of the Political Economy of Financial Crisis. Oxford, UK: Oxford University Press.

الملحق الإحصائي

دليل القارئ 150

مفاتيح البلدان وترتيبها حسب دليل التنمية البشرية، 2012 155

الجداول الإحصائية 156

أدلّة التنمية البشرية

1 دليل التنمية البشرية وعناصره 156
2 اتجاهات دليل التنمية البشرية، 1980–2013 160
3 دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة 164

الأدلة التجريبية

4 دليل الفوارق بين الجنسين 168
5 دليل الفقر المتعدّد الأبعاد 172

مؤشرات التنمية البشرية

6 التحكّم بالموارد 174
7 الصحّة 178
8 التعليم 182
9 التكامل الاجتماعي 186
10 حركة التجارة الدولية بالسلع والخدمات 190
11 حركة رأس المال والهجرة الدولية 194
12 الابتكار والتكنولوجيا 198
13 البيئة 202
14 اتجاهات السكان 206

المناطق 210

المراجع الاحصائية 211

ملحق فني: ملاحظات توضيحية حول الإسقاطات 212

دليل القارئ

تقدّم الجداول الإحصائية الأربعة عشر في التقرير لمحة عامة عن أبرز أبعاد التنمية البشرية، مقيسة بالعديد من الأدلة المركبة. وقيمة هذه الأدلة هي حصيلة تقديرات أجراها مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى ما توفر له من بيانات حتى 15 أيار/مايو 2012. ويمكن الاطلاع على جميع المؤشرات والملاحظات الفنية المتعلقة بطرق حساب الأدلة المركبة، ومصادر المعلومات الإضافية على العنوان: http://hdr.undp.org/en/statistics.

والبلدان والمناطق مدرجة في الجداول بالترتيب حسب قيمة دليل التنمية البشرية لعام 2012. ويبيّن تحليل صحة البيانات ومدى موثوقيتها أن دليل التنمية البشرية يصبح غير ذي دلالة إحصائية عند الرقم العشري الثالث (Aguna and Kovacevic, 2011) (and Høyland, Moene and Willumsen, 2011). لهذا السبب أُعطي الترتيب نفسه للبلدان التي سجلت قيمة مماثلة لدليل التنمية البشرية حتى الرقم العشري الثالث.

المصادر والتعاريف

يعتمد مكتب تقرير التنمية البشرية البيانات الصادرة عن الوكالات الدولية المختصة التي تملك الموارد والخبرات اللازمة لجمع البيانات الوطنية حول المؤشرات المحددة. وفي حال عدم توفر البيانات من المصادر الدولية المعهودة، يستعين المكتب بمصادر أخرى ذات مصداقية.

وترد في آخر كل جدول تعاريف المؤشرات والمصادر التي استُقيت منها جميع البيانات المدرجة في الجدول. وترد تفاصيل هذه المصادر كاملة في المراجع الإحصائية.

المقارنة بين فترات زمنية ومع أعداد أخرى من التقرير

تعمل الوكالات الوطنية والدولية التي تتولّى جمع البيانات في مجالات اختصاصها على تحسين سلسلة بياناتها عاماً بعد عام. ونتيجة لهذه العملية المستمرة، لن تكون البيانات الواردة في هذا التقرير، وضمنها قيمة دليل التنمية البشرية وترتيب البلدان وفقاً لهذا الدليل، قابلة للمقارنة بالأرقام التي وردت في تقارير الأعوام السابقة. ويبيّن الجدول الإحصائي 2 التطورات التي سجلها دليل التنمية البشرية محسوباً على فترات زمنية من خمس سنوات ممتدة من عام 1980 إلى عام 2012.

الفوارق بين التقديرات الوطنية والدولية

تلاحظ أحياناً بعض الفوارق بين التقديرات الوطنية والتقديرات الدولية تعود لعوامل عديدة. فالوكالات الدولية تحرص على الالتزام بمعايير موحدة لجعل البيانات الوطنية قابلة للمقارنة بين البلدان، وتصدر تقديرات في حال عدم توفر بيانات عن بلد معيّن، وقد لا تعتمد أحياناً أحدث البيانات الوطنية. وعندما يلحظ مكتب تقرير التنمية البشرية هذه الفوارق، يراجع بشأنها الهيئات الوطنية والدولية المسؤولة عن جمع البيانات.

مجموعات البلدان والمجاميع الإحصائية

تتضمن الجداول مجاميع إحصائية عائدة إلى مجموعات البلدان. ولا يدرج المجموع العائد إلى مجموعة بلدان إلا في حال توفر بيانات عن نصف بلدان المجموعة على الأقل، على أن تمثل هذه البيانات ثلثي عدد سكان المجموعة. ولذلك تعود المجاميع إلى البلدان التي تتوفر عنها بيانات.

التصنيف حسب التنمية البشرية

توزّع البلدان البالغ عددها 187 بلداً من حيث مستوى التنمية البشرية في أربعة أرباع حسب قيمة دليل التنمية البشرية. وتضمّ كل من مجموعات التنمية البشرية المرتفعة جداً والمرتفعة والمتوسطة 47 بلداً، وتضم مجموعة التنمية البشرية المنخفضة 46 بلداً.

مجموعات البلدان

توزّع البلدان إلى مناطق استناداً إلى تصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمناطق. ويشمل التقرير مجموعات أخرى مثل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية حسب تصنيف الأمم المتحدة. ويرد توزيع البلدان ضمن المناطق في ملحق المناطق.

ملاحظات عن البلدان

البيانات عن الصين لا تشمل هونغ كونغ وماكاو وتايوان إلا في حال

الإشارة إلى ذلك. والبيانات عن السودان تشمل جنوب السودان إلا في حال الإشارة إلى خلاف ذلك.

الرموز

الشرطة بين العامين كما في 2005-2012 تعني أن البيانات تعود إلى آخر سنة تتوفر عنها بيانات خلال الفترة المحددة. الشرطة المائلة بين العامين 2005/2012 تعني متوسط السنوات المبينة. ومعدلات النمو هي المتوسّط السنوي لمعدلات النمو بين أول سنة وآخر سنة من الفترة المحدّدة.

ترد في الجداول الرموز التالية:

علامة (..)	تعني أن البيانات غير متوفرة.
علامة (0) أو (0.0)	تعني أنّ القيمة منخفضة جداً أو لا تستحق الذكر.
علامة (_)	تعني لا ينطبق.
علامة (<)	تعني أقل من.

كلمة شكر للمصادر الإحصائية

أدّلة التقرير المركبة ومصادره الإحصائية الأخرى تعتمد على مجموعة متنوّعة من الخبرات المتخصصة العريقة، المعروفة في العالم، لتأمين البيانات. ونودّ أن نخص بالشكر مركز تحليل المعلومات المتعلقة بثاني أكسيد الكربون التابع لوزارة الطاقة في الولايات المتحدة؛ ومركز أبحاث الأوبئة الناجمة عن الكوارث، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وغالوب، وشركة ICF Macro، والوكالة الدولية للطاقة، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والاتحاد البرلماني الدولي، ودراسة الدخل في لكسمبرغ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومعهد ستوكهولم الدولي للسلام، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومعهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم الثقافة، و مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة السياحة العالمية في الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وننوّه بقاعدة البيانات الدوليّة الخاصة بالتعليم التي يشرف عليها روبيرت بارو (Robert Barro) من جامعة هارفرد، وجونغ وا لي (Jong-Wha Lee) من جامعة كوريا، إذ كانت مصدراً قيّماً في حساب أدلة التقرير.

الجداول

تتضمن الجداول الخمسة الأولى أدلّة التنمية البشرية المركّبة ومؤشراتها. أما الجداول التسعة الأخرى فتتناول مجموعة واسعة من مؤشرات التنمية البشرية. ومنذ تقرير عام 2010 تعرض في الجداول بيانات دليل التنمية البشرية، ودليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة، ودليل الفوارق بين الجنسين، ودليل الفقر المتعدد الأبعاد. والجدير بالذكر أن دليل الفوارق بين الجنسين ودليل الفقر المتعدد الأبعاد لا يزالان في طور الاختبار.

وتعرض في **الجدول 1** قيمة دليل التنمية البشرية مقترنة بقيمة كل مؤشر من المؤشرات الأربعة التي يتكوّن منها، وهي مؤشر العمر، واثنان للتعليم، ومؤشر الدخل. وترتّب البلدان وفقاً لقيمة دليل التنمية البشرية فيها. والفارق بين ترتيب البلد حسب الدخل القومي الإجمالي وترتيبه حسب دليل التنمية البشرية يشير إلى مدى قدرة البلد على استخدام الدخل بفعالية في تحقيق تقدّم في بُعدي التنمية البشرية غير المرتبطين بالدخل. ويحسب دليل التنمية البشرية غير المرتبط بالدخل كوسيلة إضافية للمقارنة بين البلدان ولترتيبها بحسب إنجازاتها في البُعدين غير المرتبطين بالدخل.

ويتضمن **الجدول 2** أرقاماً في تسلسل زمني حسب البيانات المتوفرة في عام 2012، وقد استخدم لحسابها تنقيح البيانات الأخير والمنهجية الأحدث. وهذه هي الطريقة الوحيدة لمقارنة قيمة دليل التنمية البشرية في عام 2012 بقيمته في الأعوام السابقة. والتغيّر في ترتيب دليل التنمية البشرية على مدى الأعوام الخمسة الأخيرة، وبين عامي 2011 و2012، والمتوسّط السنوي لنمو دليل التنمية البشرية على مدى أربع فترات زمنية يدلّ على سرعة التغيّرات في دليل التنمية البشرية واتجاهها.

ويتناول **الجدول 3** دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة بعيداً عن متوسّط الإنجازات المحققة في أي بلد في الصحة والتعليم والدخل ليبيّن كيفيّة توزّع هذه الإنجازات على السكان. ولهذه الغاية تطرح من قيمة الدليل الأصلي قيمة عدم المساواة في كل بُعد من الأبعاد الثلاثة. ودليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة هو المستوى الفعلي للتنمية البشرية (بعد حساب عدم المساواة). أمّا دليل التنمية البشرية فهو المستوى الذي كان يمكن تحقيقه في التنمية البشرية لو توزّعت الإنجازات بالتساوي بين السكان. والفارق بين الدليلين يحسب بنسبة مئوية تدلّ على الخسارة في المستوى المحتمل للتنمية البشرية نتيجةً لعدم المساواة. والفارق في ترتيب أي بلد حسب دليل

التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة يشير إلى أنّ عامل عدم المساواة إمّا يؤثر سلباً أو إيجاباً على ترتيب البلد.

ويتناول **الجدول 4** دليل الفوارق بين الجنسين، وهو دليل مركّب اختباري لقياس الفوارق بين المرأة والرجل في الإنجازات المحققة في أبعاد الصحة الإنجابية، والتمكين، وسوق العمل. وقد صمّم هذا الدليل ليقدّم أساساً تجريبياً يستفاد منه في أعمال تحليل السياسة العامة والدعوة إلى المساواة. وارتفاع قيمة الدليل يعني اتساع الفوارق بين المرأة والرجل.

ويتناول **الجدول 5** دليل الفقر المتعدد الأبعاد، وهو دليل اختباري صُمّم لقياس الحرمان المتعدد الأوجه الذي يواجهه البشر في التعليم والصحّة ومستوى المعيشة. وهذا الدليل يقيس حالات الفقر المتعدد الأبعاد غير المرتبط بالدخل (عدد الأشخاص الذين يعيشون حالة فقر متعدّد الأبعاد) كما يقيس شدّة هذا الفقر (عدد أوجه الحرمان التي يعيشها الأشخاص في الوقت نفسه). وتدخل في حساب هذا الدليل نسبة كل وجه من أوجه الحرمان في كل بُعد لتكوين فكرة وافية عن الأشخاص الذين يعيشون حالة فقر. وتعرض البلدان بالترتيب الأبجدي في مجموعتين حسب سنة المسح المستخدم في تقدير دليل الفقر المتعدد الأبعاد.

ويتناول **الجدول 6** موضوع التحكم بالموارد من خلال مجموعة من مؤشرات الاقتصاد الكلي، منها الناتج المحلي الإجمالي، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، ودليل أسعار المستهلك، إضافة إلى مؤشرات الإنفاق العام. فتكوين رأس المال الثابت الإجمالي ينخفض خلال فترات الكساد وعدم اليقين. ودليل أسعار المستهلك يقيس التضخّم. ومؤشرات الإنفاق العام تسمح بتحليل التغيّر في الإنفاق من خلال المقارنة بين فترات زمنيّة مختلفة. ويمكن استخدام هذه المؤشرات لتحديد وجهات الإنفاق العام، وأنماط هذا الإنفاق، وتحليل مدى ارتباطه بنتائج التنمية البشرية.

ويتضمن **الجدول 7** مؤشرات عديدة حول صحة الأطفال والشباب والبالغين، إضافة إلى مؤشرين حول نوعية الرعاية الصحية.

أمّا المؤشرات المعتمدة للتعليم فتعرض في **الجدول 8** إضافة إلى مؤشرات عن نوعية التعليم منها معدّل العلامات المحرزة في اختبارات موحّدة في القراءة والرياضيات والعلوم، والفارق عن المعدل. وترتكز مؤشرات نوعيّة التعليم على اختبارات موحدة خضع لها تلامذة من عمر 15 سنة ووضعها البرنامج الدولي لتقييم التلامذة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واستخدمت لحسابها مجموعات البيانات لعام 2009 العائدة لمجموعة من 63 بلداً من أعضاء الأمم المتحدة. واستخدم مؤشران إضافيان هما عدد المعلمين المدربين للتعليم الابتدائي والرضا بنوعيّة التعليم، لاستكمال مؤشر نوعيّة التعليم المرتكز على الاختبارات الموحدة.

ويتضمن **الجدول 9** بيانات عن التكامل الاجتماعي، تقيس مدى الشمول والتكامل في المجتمع. وتظهر المؤشرات مدى التساوي في الحقوق وفي فرص العمل، وأوجه عدم المساواة، والأمان البشري، والثقة والرضا بالمجتمع المحلي. وفي هذا الجدول مجموعة من المؤشرات الموضوعية والذاتية التي تتكامل لتعطي صورة مفصلة عن التكامل الاجتماعي. ومؤشرات الرضا بالحياة وحرية الخيار والرضا بالوظيفة تعطي فكرة عن آراء الأفراد في ظروف عيشهم، بينما مؤشرات الثقة في الأفراد وفي الحكومة والرضا بالمجتمع المحلي تقيس الرضا بالمجتمع ككل.

ويتناول **الجدول 10** مدى اندماج فرادى البلدان في الاقتصاد العالمي. ففي هذا الجدول فصل بين التجارة بالسلع النهائية والتجارة بأجزاء المنتج ومكوّناته لقياس ظاهرة القيمة المضافة العالمية والحصة من الإنتاج، وإبراز ما لها من انعكاسات على السياسة العامة لنمو التجارة العالمية والتنمية الاقتصادية لبلدان الجنوب.

ويتضمن **الجدول 11** مؤشرات تتناول وجهين من أوجه العولمة هما حركة رأس المال وحركة البشر. وازدياد الاستثمار الأجنبي هو من مقاييس توسّع العولمة الاقتصادية. والهجرة هي فرصة للعمل في الخارج وإرسال الأموال إلى بلد المنشأ وكذلك لتدعيم القوى العاملة في البلد المستقبل. وحركة البشر بجميع أشكالها هي عامل للتلاقي بين الثقافات.

ويتناول **الجدول 12** الابتكار والتكنولوجيا ويقيس أهمية الاستثمار في البحث والتطوير في الارتقاء بالتنمية البشرية وبناء قدرة البلدان على اقتناء التكنولوجيا واستخدامها.

ويتناول **الجدول 13** الاستدامة البيئية ويظهر نسبة الوقود الأحفوري والطاقة المتجددة من مجموع إمدادات الطاقة، ويتضمن ثلاث طرق لتقييم بيانات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري، ومقاييس هامة للنظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية.

ويتضمن الجدول أيضاً مؤشرات عن الآثار المباشرة لتغيّرات البيئة الطبيعية على الإنسان.

ويتضمن **الجدول 14** أهم المؤشرات السكانية اللازمة لرصد الظروف السكانية الحالية وتَبيّن وجهة التغيّرات السكانية. فبمقارنة الإحصاءات حول العمر الوسيط للسكان ونسب الإعالة ومعدلات الخصوبة الكلية يمكن تقييم حجم الأعباء الملقاة على القوى العاملة وقدرة المجتمع على الاستمرار. وللفارق في نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة انعكاسات على مستويات الإحلال، كما يمكن أن يكون دليلاً على وجود تمييز بين الجنسين، ومؤشراً إلى احتمال حدوث مشاكل اقتصادية واجتماعية في المستقبل.

مفاتيح البلدان وترتيبها حسب دليل التنمية البشرية، 2012

الاتحاد الروسي	55
إثيوبيا	173
أذربيجان	82
الأرجنتين	45
الأردن	100
أرمينيا	87
إريتريا	181
إسبانيا	23
أستراليا	2
أستونيا	33
إسرائيل	16
أفغانستان	175
إكوادور	89
ألبانيا	70
ألمانيا	5
الإمارات العربية المتحدة	41
أنتيغوا وبربودا	67
أندورا	33
إندونيسيا	121
أنغولا	148
أوروغواي	51
أوزبكستان	114
أوغندا	161
أوكرانيا	78
إيران – الجمهورية الإسلامية	76
آيرلندا	7
آيسلندا	13
إيطاليا	25
بابوا غينيا الجديدة	156
باراغواي	111
باكستان	146
بالاو	52
البحرين	48
البرازيل	85
بربادوس	38
البرتغال	43
بروني دار السلام	30
بلجيكا	17
بلغاريا	57
بليز	96
بنغلاديش	146
بنما	59
بنن	166
بوتان	140
بوتسوانا	119
بوركينا فاسو	183
بوروندي	178
البوسنة والهرسك	81
بولندا	39
بوليفيا – دولة متعددة القوميات	108
بيرو	77
بيلاروس	50
تايلند	103
تركمانستان	102
تركيا	90
ترينيداد وتوباغو	67
تشاد	184
توغو	159
تونس	94
تونغا	95
تيمور – ليشتي	134
جامايكا	85

الجبل الأسود	52
الجزائر	93
جزر البهاما	49
جزر القمر	169
جزر سليمان	143
جمهورية أفريقيا الوسطى	180
الجمهورية التشيكية	28
جمهورية تنزانيا المتحدة	152
الجمهورية الدومينيكية	96
الجمهورية العربية السورية	116
جمهورية الكونغو الديمقراطية	186
جمهورية كوريا	12
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	138
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	78
جمهورية مولدوفا	113
جنوب أفريقيا	121
جورجيا	72
جيبوتي	164
الدانمرك	15
دومينيكا	72
الرأس الأخضر	132
رواندا	167
رومانيا	56
زامبيا	163
زمبابوي	172
ساموا	96
سان تومي وبرينسيبي	144
سانت فنسنت وجزر غرينادين	83
سانت كيتس ونيفس	72
سانت لوسيا	88
سري لانكا	92
السلفادور	107
سلوفاكيا	35
سلوفينيا	21
سنغافورة	18
السنغال	154
سوازيلند	141
السودان	171
سورينام	105
السويد	7
سويسرا	9
سيراليون	177
سيشيل	46
شيلي	40
صربيا	64
الصين	101
طاجيكستان	125
العراق	131
عُمان	84
غابون	106
غامبيا	165
غانا	135
غرينادا	63
غواتيمالا	133
غيانا	118
غينيا	178
غينيا – بيساو	176
غينيا الإستوائية	136
فانواتو	124
فرنسا	20
الفلبين	114
دولة فلسطين	110

فنزويلا – الجمهورية البوليفارية	71
فنلندا	21
فيجي	96
فييت نام	127
قبرص	31
قطر	36
قيرغيزستان	125
كازاخستان	69
الكاميرون	150
كرواتيا	47
كمبوديا	138
كندا	11
كوبا	59
كوت ديفوار	168
كوستاريكا	62
كولومبيا	91
الكونغو	142
الكويت	54
كيريباس	121
كينيا	145
لاتفيا	44
لبنان	72
لكسمبرغ	26
ليبريا	174
ليبيا	64
ليتوانيا	41
ليختنشتاين	24
ليسوتو	158
مالطة	32
مالي	182
ماليزيا	64
مدغشقر	151
مصر	112
المغرب	130
المكسيك	61
ملاوي	170
ملديف	104
المملكة العربية السعودية	57
المملكة المتحدة	26
منغوليا	108
موريتانيا	155
موريشيوس	80
موزامبيق	185
ميانمار	149
ميكرونيزيا – الولايات الموحدة	117
ناميبيا	128
النرويج	1
النمسا	18
نيبال	157
النيجر	186
نيجيريا	153
نيكاراغوا	129
نيوزيلندا	6
هايتي	161
الهند	136
هندوراس	120
هنغاريا	37
هولندا	4
هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	13
الولايات المتحدة الأمريكية	3
اليابان	10
اليمن	160
اليونان	29

الجدول 1 دليل التنمية البشرية وعناصره

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	متوسط سنوات الدراسة	متوسط سنوات الدراسة المتوقع	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	ترتيب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية غير المرتبط بالدخل
		القيمة	(بالسنوات)	(بالسنوات)	(بالسنوات)	(بمعادل القوة الشرائية بدولار 2005)		القيمة
		2012	2012	2010[a]	2011[b]	2012	2012	2012
تنمية بشرية مرتفعة جداً								
1	النرويج	0.955	81.3	12.6	17.5	48,688	4	0.977
2	أستراليا	0.938	82.0	12.0[c]	19.6[d]	34,340	15	0.978
3	الولايات المتحدة الأمريكية	0.937	78.7	13.3	16.8	43,480	6	0.958
4	هولندا	0.921	80.8	11.6[c]	16.9	37,282	8	0.945
5	ألمانيا	0.920	80.6	12.2	16.4[e]	35,431	10	0.948
6	نيوزيلندا	0.919	80.8	12.5	19.7[d]	24,358	26	0.978
7	آيرلندا	0.916	80.7	11.6	18.3[d]	28,671	19	0.960
7	السويد	0.916	81.6	11.7[c]	16.0	36,143	6	0.940
9	سويسرا	0.913	82.5	11.0[c]	15.7	40,527	2	0.926
10	اليابان	0.912	83.6	11.6[c]	15.3	32,545	11	0.942
11	كندا	0.911	81.1	12.3	15.1	35,369	5	0.934
12	جمهورية كوريا	0.909	80.7	11.6	17.2	28,231	15	0.949
13	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	0.906	83.0	10.0	15.5	45,598	–6	0.907
13	آيسلندا	0.906	81.9	10.4	18.3[d]	29,176	12	0.943
15	الدانمرك	0.901	79.0	11.4[c]	16.8	33,518	4	0.924
16	إسرائيل	0.900	81.9	11.9	15.7	26,224	13	0.942
17	بلجيكا	0.897	80.0	10.9[c]	16.4	33,429	3	0.917
18	النمسا	0.895	81.0	10.8	15.3	36,438	–5	0.908
18	سنغافورة	0.895	81.2	10.1[c]	14.4[f]	52,613	–15	0.880
20	فرنسا	0.893	81.7	10.6[c]	16.1	30,277	4	0.919
21	فنلندا	0.892	80.1	10.3	16.9	32,510	2	0.912
21	سلوفينيا	0.892	79.5	11.7	16.9	23,999	12	0.936
23	إسبانيا	0.885	81.6	10.4[c]	16.4	25,947	8	0.919
24	ليختنشتاين	0.883	79.8	10.3[g]	11.9	84,880[h]	–22	0.832
25	إيطاليا	0.881	82.0	10.1[c]	16.2	26,158	5	0.911
26	لكسمبرغ	0.875	80.1	10.1	13.5	48,285	–20	0.858
26	المملكة المتحدة	0.875	80.3	9.4	16.4	32,538	–5	0.886
28	الجمهورية التشيكية	0.873	77.8	12.3	15.3	22,067	10	0.913
29	اليونان	0.860	80.0	10.1[c]	16.3	20,511	13	0.899
30	بروني دار السلام	0.855	78.1	8.6	15.0	45,690	–23	0.832
31	قبرص	0.848	79.8	9.8	14.9	23,825	4	0.869
32	مالطة	0.847	79.8	9.9	15.1	21,184	9	0.876
33	أندورا	0.846	81.1	10.4[i]	11.7	33,918[j]	–15	0.839
33	أستونيا	0.846	75.0	12.0	15.8	17,402	13	0.892
35	سلوفاكيا	0.840	75.6	11.6	14.7	19,696	9	0.872
36	قطر	0.834	78.5	7.3	12.2	87,478[k]	–35	0.761
37	هنغاريا	0.831	74.6	11.7	15.3	16,088	13	0.874
38	بربادوس	0.825	77.0	9.3	16.3	17,308	10	0.859
39	بولندا	0.821	76.3	10.0	15.2	17,776	7	0.851
40	شيلي	0.819	79.3	9.7	14.7	14,987	13	0.863
41	ليتوانيا	0.818	72.5	10.9	15.7	16,858	7	0.850
41	الإمارات العربية المتحدة	0.818	76.7	8.9	12.0	42,716	–31	0.783
43	البرتغال	0.816	79.7	7.7	16.0	19,907	0	0.835
44	لاتفيا	0.814	73.6	11.5[c]	14.8	14,724	10	0.856
45	الأرجنتين	0.811	76.1	9.3	16.1	15,347	7	0.848
46	سيشيل	0.806	73.8	9.4[l]	14.3	22,615	–9	0.808
47	كرواتيا	0.805	76.8	9.8[c]	14.1	15,419	4	0.837
تنمية بشرية مرتفعة								
48	البحرين	0.796	75.2	9.4	13.4[e]	19,154	–3	0.806
49	جزر البهاما	0.794	75.9	8.5	12.6	27,401	–21	0.777
50	بيلاروس	0.793	70.6	11.5[l]	14.7	13,385	11	0.830
51	أوروغواي	0.792	77.2	8.5[c]	15.5	13,333	11	0.829
52	الجبل الأسود	0.791	74.8	10.5[l]	15.0	10,471	24	0.850
52	بالاو	0.791	72.1	12.2	13.7[e]	11,463[m]	18	0.840
54	الكويت	0.790	74.7	6.1	14.2	52,793	–51	0.730
55	الاتحاد الروسي	0.788	69.1	11.7	14.3	14,461	0	0.816
56	رومانيا	0.786	74.2	10.4	14.5	11,011	16	0.836
57	بلغاريا	0.782	73.6	10.6[c]	14.0	11,474	12	0.826
57	المملكة العربية السعودية	0.782	74.1	7.8	14.3	22,616	–21	0.774

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	متوسط سنوات الدراسة	متوسط سنوات الدراسة المتوقع	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	ترتيب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية غير المرتبط بالدخل
		القيمة	(بالسنوات)	(بالسنوات)	(بالسنوات)	(بمعادل القوة الشرائية بدولار (2005		القيمة
		2012	2012	2010[a]	2011[b]	2012	2012	2012
59	كوبا	0.780	79.3	10.2	16.2	5,539[n]	44	0.894
59	بنما	0.780	76.3	9.4	13.2	13,519	1	0.810
61	المكسيك	0.775	77.1	8.5	13.7	12,947	4	0.805
62	كوستاريكا	0.773	79.4	8.4	13.7	10,863	12	0.816
63	غرينادا	0.770	76.1	8.6[e]	15.8	9,257	21	0.827
64	ليبيا	0.769	75.0	7.3	16.2	13,765	–8	0.791
64	ماليزيا	0.769	74.5	9.5	12.6	13,676	–7	0.791
64	صربيا	0.769	74.7	10.2[c]	13.6	9,533	16	0.823
67	أنتيغوا وبربودا	0.760	72.8	8.9	13.3	13,883	–12	0.776
67	ترينيداد وتوباغو	0.760	70.3	9.2	11.9	21,941	–28	0.743
69	كازاخستان	0.754	67.4	10.4	15.3	10,451	8	0.791
70	ألبانيا	0.749	77.1	10.4	11.4	7,822	21	0.807
71	فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	0.748	74.6	7.6[c]	14.4	11,475	–2	0.774
72	دومينيكا	0.745	77.6	7.7[l]	12.7	10,977	–1	0.771
72	جورجيا	0.745	73.9	12.1[o]	13.2	5,005	37	0.845
72	لبنان	0.745	72.8	7.9[l]	13.9	12,364	–5	0.762
72	سانت كيتس ونيفس	0.745	73.3	8.4[e]	12.9	12,460	–5	0.763
76	إيران - الجمهورية الإسلامية	0.742	73.2	7.8	14.4	10,695	–1	0.769
77	بيرو	0.741	74.2	8.7	13.2	9,306	6	0.780
78	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	0.740	75.0	8.2[o]	13.4	9,377	2	0.777
78	أوكرانيا	0.740	68.8	11.3	14.8	6,428	22	0.813
80	موريشيوس	0.737	73.5	7.2	13.6	13,300	–17	0.745
81	البوسنة والهرسك	0.735	75.8	8.3[l]	13.4	7,713	13	0.787
82	أذربيجان	0.734	70.9	11.2[l]	11.7	8,153	5	0.780
83	سانت فنسنت وجزر غرينادين	0.733	72.5	8.6[e]	13.3	9,367	–1	0.767
84	عُمان	0.731	73.2	5.5[l]	13.5	24,092	–51	0.694
85	البرازيل	0.730	73.8	7.2	14.2	10,152	–8	0.755
85	جامايكا	0.730	73.3	9.6	13.1	6,701	14	0.792
87	أرمينيا	0.729	74.4	10.8	12.2	5,540	16	0.808
88	سانت لوسيا	0.725	74.8	8.3[e]	12.7	7,971	1	0.768
89	إكوادور	0.724	75.8	7.6	13.7	7,471	7	0.772
90	تركيا	0.722	74.2	6.5	12.9	13,710	–32	0.720
91	كولومبيا	0.719	73.9	7.3	13.6	8,711	–6	0.751
92	سري لانكا	0.715	75.1	9.3[c]	12.7	5,170	18	0.792
93	الجزائر	0.713	73.4	7.6	13.6	7,418	4	0.755
94	تونس	0.712	74.7	6.5	14.5	8,103	–6	0.746
	تنمية بشرية متوسطة							
95	تونغا	0.710	72.5	10.3[c]	13.7	4,153	26	0.807
96	بليز	0.702	76.3	8.0[c]	12.5	5,327	8	0.767
96	الجمهورية الدومينيكية	0.702	73.6	7.2[c]	12.3	8,506	–11	0.726
96	فيجي	0.702	69.4	10.7[c]	13.9	4,087	24	0.794
96	ساموا	0.702	72.7	10.3[l]	13.0	3,928	28	0.800
100	الأردن	0.700	73.5	8.6	12.7	5,272	8	0.766
101	الصين	0.699	73.7	7.5	11.7	7,945	–11	0.728
102	تركمانستان	0.698	65.2	9.9[p]	12.6[e]	7,782	–10	0.727
103	تايلند	0.690	74.3	6.6	12.3	7,722	–10	0.715
104	ملديف	0.688	77.1	5.8[c]	12.5	7,478	–9	0.715
105	سورينام	0.684	70.8	7.2[o]	12.4	7,327	–7	0.710
106	غابون	0.683	63.1	7.5	13.0	12,521	–40	0.668
107	السلفادور	0.680	72.4	7.5	12.0	5,915	–5	0.723
108	بوليفيا - دولة متعددة القوميات	0.675	66.9	9.2	13.5	4,444	7	0.740
108	منغوليا	0.675	68.8	8.3	14.3	4,245	10	0.746
110	دولة فلسطين	0.670	73.0	8.0[l]	13.5	3,359[q]	20	0.761
111	باراغواي	0.669	72.7	7.7	12.1	4,497	4	0.730
112	مصر	0.662	73.5	6.4	12.1	5,401	–6	0.702
113	جمهورية مولدوفا	0.660	69.6	9.7	11.8	3,319	19	0.747
114	الفلبين	0.654	69.0	8.9[c]	11.7	3,752	11	0.724
114	أوزبكستان	0.654	68.6	10.0[o]	11.6	3,201	19	0.740
116	الجمهورية العربية السورية	0.648	76.0	5.7[c]	11.7[e]	4,674[r]	–2	0.692
117	ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	0.645	69.2	8.8[p]	11.4[e]	3,352[m]	14	0.719

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	متوسط سنوات الدراسة	متوسط سنوات الدراسة المتوقع	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	ترتيب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية غير المرتبط بالدخل
	القيمة	(بالسنوات)	(بالسنوات)	(بالسنوات)	(بمعادل القوة الشرائية بدولار 2005)		القيمة
	2012	2012	2010[a]	2011[b]	2012	2012	2012
118 غيانا	0.636	70.2	8.5	10.3	3,387	11	0.703
119 بوتسوانا	0.634	53.0	8.9	11.8	13,102	–55	0.596
120 هندوراس	0.632	73.4	6.5	11.4	3,426	8	0.695
121 إندونيسيا	0.629	69.8	5.8	12.9	4,154	–3	0.672
121 كيريباس	0.629	68.4	7.8[e]	12.0	3,079	13	0.701
121 جنوب أفريقيا	0.629	53.4	8.5[c]	13.1[e]	9,594	–42	0.608
124 فانواتو	0.626	71.3	6.7[e]	10.6	3,960	–1	0.672
125 قيرغيزستان	0.622	68.0	9.3	12.6	2,009	24	0.738
125 طاجيكستان	0.622	67.8	9.8	11.5	2,119	19	0.731
127 فييت نام	0.617	75.4	5.5	11.9	2,970	9	0.686
128 ناميبيا	0.608	62.6	6.2	11.3	5,973	–27	0.611
129 نيكاراغوا	0.599	74.3	5.8	10.8	2,551	10	0.671
130 المغرب	0.591	72.4	4.4	10.4	4,384	–13	0.608
131 العراق	0.590	69.6	5.6	10.0	3,557	–4	0.623
132 الرأس الأخضر	0.586	74.3	3.5[e]	12.7	3,609	–6	0.617
133 غواتيمالا	0.581	71.4	4.1	10.7	4,235	–14	0.596
134 تيمور - ليشتي	0.576	62.9	4.4[s]	11.7	5,446	–29	0.569
135 غانا	0.558	64.6	7.0	11.4	1,684	22	0.646
136 غينيا الإستوائية	0.554	51.4	5.4[o]	7.9	21,715	–97	0.463
136 الهند	0.554	65.8	4.4	10.7	3,285	–3	0.575
138 كمبوديا	0.543	63.6	5.8	10.5	2,095	9	0.597
138 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0.543	67.8	4.6	10.1	2,435	2	0.584
140 بوتان	0.538	67.6	2.3[s]	12.4	5,246	–31	0.516
141 سوازيلند	0.536	48.9	7.1	10.7	5,104	–30	0.515
تنمية بشرية منخفضة							
142 الكونغو	0.534	57.8	5.9	10.1	2,934	–5	0.553
143 جزر سليمان	0.530	68.2	4.5[p]	9.3	2,172	1	0.572
144 سان تومي وبرينسيبي	0.525	64.9	4.7[s]	10.8	1,864	7	0.579
145 كينيا	0.519	57.7	7.0	11.1	1,541	15	0.588
146 بنغلاديش	0.515	69.2	4.8	8.1	1,785	9	0.567
146 باكستان	0.515	65.7	4.9	7.3	2,566	–9	0.534
148 أنغولا	0.508	51.5	4.7[s]	10.2	4,812	–35	0.479
149 ميانمار	0.498	65.7	3.9	9.4	1,817	5	0.537
150 الكاميرون	0.495	52.1	5.9	10.9	2,114	–4	0.520
151 مدغشقر	0.483	66.9	5.2[p]	10.4	828	28	0.601
152 جمهورية تنزانيا المتحدة	0.476	58.9	5.1	9.1	1,383	10	0.527
153 نيجيريا	0.471	52.3	5.2[s]	9.0	2,102	–6	0.482
154 السنغال	0.470	59.6	4.5	8.2	1,653	4	0.501
155 موريتانيا	0.467	58.9	3.7	8.1	2,174	–12	0.473
156 بابوا غينيا الجديدة	0.466	63.1	3.9	5.8[e]	2,386	–15	0.464
157 نيبال	0.463	69.1	3.2	8.9	1,137	11	0.526
158 ليسوتو	0.461	48.7	5.9[c]	9.6	1,879	–8	0.476
159 توغو	0.459	57.5	5.3	10.6	928	16	0.542
160 اليمن	0.458	65.9	2.5	8.7	1,820	–7	0.474
161 هايتي	0.456	62.4	4.9	7.6[e]	1,070	7	0.521
161 أوغندا	0.456	54.5	4.7	11.1	1,168	5	0.511
163 زامبيا	0.448	49.4	6.7	8.5	1,358	0	0.483
164 جيبوتي	0.445	58.3	3.8[o]	5.7	2,350	–22	0.435
165 غامبيا	0.439	58.8	2.8	8.7	1,731	–9	0.448
166 بنن	0.436	56.5	3.2	9.4	1,439	–5	0.459
167 رواندا	0.434	55.7	3.3	10.9	1,147	0	0.476
168 كوت ديفوار	0.432	56.0	4.2	6.5	1,593	–9	0.444
169 جزر القمر	0.429	61.5	2.8[p]	10.2	986	4	0.484
170 ملاوي	0.418	54.8	4.2	10.4	774	10	0.492
171 السودان	0.414	61.8	3.1	4.5	1,848	–19	0.405
172 زمبابوي	0.397	52.7	7.2	10.1	424[t]	14	0.542
173 إثيوبيا	0.396	59.7	2.2[s]	8.7	1,017	–2	0.425
174 ليبريا	0.388	57.3	3.9	10.5[e]	480	11	0.502
175 أفغانستان	0.374	49.1	3.1	8.1	1,000	–3	0.393
176 غينيا - بيساو	0.364	48.6	2.3[o]	9.5	1,042	–6	0.373

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	متوسط سنوات الدراسة	متوسط سنوات الدراسة المتوقعة	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	ترتيب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية غير المرتبط بالدخل
	القيمة	(بالسنوات)	(بالسنوات)	(بالسنوات)	(بمعادل القوة الشرائية بدولار (2005		القيمة
	2012	2012	2010[a]	2011[b]	2012	2012	2012
177 سيراليون	0.359	48.1	3.3	7.3[e]	881	0	0.380
178 بوروندي	0.355	50.9	2.7	11.3	544	4	0.423
178 غينيا	0.355	54.5	1.6[s]	8.8	941	–4	0.368
180 جمهورية أفريقيا الوسطى	0.352	49.1	3.5	6.8	722	1	0.386
181 إريتريا	0.351	62.0	3.4[e]	4.6	531	3	0.418
182 مالي	0.344	51.9	2.0[c]	7.5	853	–4	0.359
183 بوركينا فاسو	0.343	55.9	1.3[o]	6.9	1,202	–18	0.332
184 تشاد	0.340	49.9	1.5[p]	7.4	1,258	–20	0.324
185 موزامبيق	0.327	50.7	1.2	9.2	906	–9	0.327
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.304	48.7	3.5	8.5	319	0	0.404
186 النيجر	0.304	55.1	1.4	4.9	701	–4	0.313
الأراضي أو البلدان الأخرى							
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	69.0	..	..	..	..	..
جزر مارشال	..	72.3	..	11.7	..	..	..
موناكو	..	82.3	..	..	..	..	..
ناورو	..	80.0	..	9.3	..	..	..
سان مارينو	..	81.9	..	12.5	..	..	..
الصومال	..	51.5	..	2.4	..	..	..
جنوب السودان	..	..	..	..	..	..	..
توفالو	..	67.5	..	10.8	..	..	..
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية							
تنمية بشرية مرتفعة جداً	0.905	80.1	11.5	16.3	33,391	—	0.927
تنمية بشرية مرتفعة	0.758	73.4	8.8	13.9	11,501	—	0.781
تنمية بشرية متوسطة	0.640	69.9	6.3	11.4	5,428	—	0.661
تنمية بشرية منخفضة	0.466	59.1	4.2	8.5	1,633	—	0.487
المناطق							
الدول العربية	0.652	71.0	6.0	10.6	8,317	—	0.658
شرق آسيا والمحيط الهادئ	0.683	72.7	7.2	11.8	6,874	—	0.712
أوروبا وآسيا الوسطى	0.771	71.5	10.4	13.7	12,243	—	0.801
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.741	74.7	7.8	13.7	10,300	—	0.770
جنوب آسيا	0.558	66.2	4.7	10.2	3,343	—	0.577
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	0.475	54.9	4.7	9.3	2,010	—	0.479
أقل البلدان نمواً	0.449	59.5	3.7	8.5	1,385	—	0.475
الدول الجزرية الصغيرة النامية	0.648	69.8	7.3	10.7	5,397	—	0.673
العالم	**0.694**	**70.1**	**7.5**	**11.6**	**10,184**	**—**	**0.690**

ملاحظات

a تعود البيانات إلى عام 2010 أو آخر سنة متوفرة.
b تعود البيانات إلى عام 2011 أو آخر سنة متوفرة.
c تنقيح مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات UNESCO Institute for Statistics (2012).
d لأغراض حساب دليل التنمية البشرية، الحد الأقصى لهذا المتوسط هو 18 سنة.
e بالاستناد إلى خط التراجع بين البلدان.
f حسابات وزارة التربية والتعليم في سنغافورة.
g اعتمد لحساب هذا الرقم متوسط سنوات الدراسة للبالغين في سويسرا قبل آخر سنة متوفرة.
h استندت التقديرات إلى معادل القوة الشرائية ومعدل النمو المتوقع في سويسرا.
i اعتمد لحساب هذا الرقم متوسط سنوات الدراسة للبالغين في إسبانيا قبل آخر سنة متوفرة.
j استندت التقديرات إلى معادل القوة الشرائية ومعدل النمو المتوقع في إسبانيا.
k بالاستناد إلى تحويل معادل القوة الشرائية من IMF (2012).
l بالاستناد إلى تقديرات UNESCO Institute for Statistics (2012) لتوزيع التحصيل العلمي.
m بالاستناد إلى معدلات النمو المتوقعة من ADB (2012).
n استندت تقديرات معادل القوة الشرائية إلى خط التراجع بين البلدان، ومعدل النمو المتوقع بالاستناد إلى معدلات النمو المتوقعة من ECLAC (2012) وUNDESA (2012c).
o بالاستناد إلى بيانات المسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات التي أجرتها اليونيسف للفترة الممتدة بين عامي 2002 و2012.
p بالاستناد إلى بيانات سنوات الدراسة للبالغين من مسوح الأسر المعيشية المتوفرة في قاعدة البيانات الدولية لتوزيع الدخل التابعة للبنك الدولي.
q بالاستناد إلى تقديرات غير منشورة عن البنك الدولي متعلقة بتحويل معادل القوة الشرائية، ومعدلات النمو المتوقعة من UNESCWA (2012) وUNDESA (2012c).
r بالاستناد إلى معدلات النمو المتوقعة من UNDESA (2012c).
s بالاستناد إلى بيانات شركة ICF Macro (2012).
t بالاستناد إلى بيانات حول معادل القوة الشرائية من IMF (2012).

تعاريف

دليل التنمية البشرية: دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق. وتتضمن الملاحظة الفنية تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل على العنوان: http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2012_AR_TechNotes.pdf

متوسط العمر المتوقع عند الولادة: عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها مولود جديد إذا بقيت أنماط معدّلات الوفاة المسجلة حسب الفئات العمرية عند ولادته على حالها طيلة فترة حياته.

متوسط سنوات الدراسة: متوسط عدد سنوات التعليم التي أتمّها الأشخاص من الفئة العمرية 25 سنة وما فوق، استناداً إلى مستوى التحصيل العلمي للسكان محسوباً بسنوات الدراسة التي يفترض أن يمضيها الطالب في كل مرحلة من مراحل التعليم.

متوسط سنوات الدراسة المتوقع: عدد سنوات الدراسة التي يُتوقع أن يتممها طفل في سن الدخول إلى المدرسة مع افتراض بقاء أنماط معدّلات الالتحاق حسب الفئات العمرية كما هي طيلة حياة الطفل.

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي: مجموع الدخل في اقتصاد معيّن، وهو حصيلة قيمة الإنتاج وملكية عوامل الإنتاج تطرح منها المداخيل التي تنفق على استخدام عوامل الإنتاج التي تملكها اقتصادات العالم الأخرى وتُحوّل إلى قيمة الدولار المعتمدة دولياً على أساس معدلات معادل القوة الشرائية وتقسم على مجموع عدد السكان المسجل في منتصف السنة.

ترتيب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب دليل التنمية البشرية: الفارق في الترتيب بين نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ودليل التنمية البشرية. وعندما تكون قيمة الفارق سلبية، فذلك يعني أنّ ترتيب البلد من حيث الدخل القومي الإجمالي أفضل من ترتيبه من حيث دليل التنمية البشرية.

دليل التنمية البشرية غير المرتبط بالدخل: قيمة دليل التنمية البشرية المحسوب على أساس مؤشرات متوسط العمر المتوقع والتعليم فقط.

مصادر البيانات الرئيسية

العمود 1: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من UNDESA (2011)، وBarro and Lee (2011)، وUNESCO Institute for Statistics (2012)، وWorld Bank (2012a)، وIMF (2012).
العمود 2: UNDESA (2011).
العمود 3: Barro and Lee (2011)، وتنقيح مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات التحصيل العلمي من UNESCO Institute for Statistics (2012) ومنهجية Barro and Lee (2010).
العمود 4: UNESCO Institute for Statistics (2012).
العمود 5: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات World Bank (2012a)، وIMF (2012) وUNSD (2012a).
العمود 6: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمودين 1 و5.
العمود 7: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في الأعمدة 2 و3 و4.

الجدول 2 اتجاهات دليل التنمية البشرية، 1980–2013

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية: القيمة								الترتيب حسب دليل التنمية البشرية: التغيّر		المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية (بالنسبة المئوية)			
		1980	1990	2000	2005	2007	2010	2011	2012	2007–2012[a]	2011–2012[a]	1980/1990	1990/2000	2000/2010	2000/2012
تنمية بشرية مرتفعة جداً															
1	النرويج	0.804	0.852	0.922	0.948	0.952	0.952	0.953	0.955	0	0	0.59	0.79	0.32	0.29
2	أستراليا	0.857	0.880	0.914	0.927	0.931	0.935	0.936	0.938	0	0	0.27	0.37	0.23	0.22
3	الولايات المتحدة الأمريكية	0.843	0.878	0.907	0.923	0.929	0.934	0.936	0.937	0	–1	0.40	0.33	0.29	0.27
4	هولندا	0.799	0.842	0.891	0.899	0.911	0.919	0.921	0.921	2	0	0.52	0.56	0.31	0.28
5	ألمانيا	0.738	0.803	0.870	0.901	0.907	0.916	0.919	0.920	5	0	0.85	0.81	0.53	0.47
6	نيوزيلندا	0.807	0.835	0.887	0.908	0.912	0.917	0.918	0.919	–1	0	0.34	0.60	0.33	0.29
7	آيرلندا	0.745	0.793	0.879	0.907	0.918	0.916	0.915	0.916	–3	0	0.62	1.04	0.42	0.35
7	السويد	0.792	0.823	0.903	0.905	0.909	0.913	0.915	0.916	0	0	0.38	0.93	0.11	0.12
9	سويسرا	0.818	0.840	0.882	0.898	0.901	0.912	0.912	0.913	3	0	0.27	0.49	0.33	0.29
10	اليابان	0.788	0.837	0.878	0.896	0.903	0.909	0.910	0.912	1	0	0.61	0.48	0.35	0.32
11	كندا	0.825	0.865	0.887	0.906	0.909	0.909	0.910	0.911	–4	–1	0.48	0.25	0.24	0.22
12	جمهورية كوريا	0.640	0.749	0.839	0.875	0.890	0.905	0.907	0.909	4	0	1.58	1.14	0.76	0.67
13	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	0.712	0.788	0.815	0.857	0.877	0.900	0.904	0.906	10	1	1.02	0.34	1.00	0.89
13	آيسلندا	0.769	0.815	0.871	0.901	0.908	0.901	0.905	0.906	–4	0	0.58	0.67	0.34	0.33
15	الدانمرك	0.790	0.816	0.869	0.893	0.898	0.899	0.901	0.901	–2	0	0.33	0.63	0.34	0.30
16	إسرائيل	0.773	0.809	0.865	0.885	0.892	0.896	0.899	0.900	–2	0	0.45	0.68	0.34	0.33
17	بلجيكا	0.764	0.817	0.884	0.891	0.896	0.897	0.897	0.897	–2	0	0.67	0.79	0.14	0.12
18	النمسا	0.747	0.797	0.848	0.867	0.879	0.892	0.894	0.895	2	0	0.66	0.62	0.51	0.46
18	سنغافورة	..	0.756	0.826	0.852	..	0.892	0.894	0.895	7	0	..	0.89	0.77	0.67
20	فرنسا	0.728	0.784	0.853	0.877	0.885	0.891	0.893	0.893	–1	0	0.75	0.85	0.44	0.38
21	فنلندا	0.766	0.801	0.845	0.882	0.890	0.890	0.892	0.892	–5	0	0.45	0.54	0.52	0.45
21	سلوفينيا	..	..	0.842	0.876	0.888	0.892	0.892	0.892	–3	0	..	..	0.58	0.48
23	إسبانيا	0.698	0.756	0.847	0.865	0.874	0.884	0.885	0.885	1	0	0.80	1.15	0.43	0.37
24	ليختنشتاين	..	..	..	..	..	..	0.883	0.883	..	0	..	..	..	..
25	إيطاليا	0.723	0.771	0.833	0.869	0.878	0.881	0.881	0.881	–2	0	0.64	0.78	0.56	0.46
26	لكسمبرغ	0.735	0.796	0.861	0.875	0.879	0.875	0.875	0.875	–5	0	0.81	0.78	0.16	0.14
26	المملكة المتحدة	0.748	0.784	0.841	0.865	0.867	0.874	0.875	0.875	2	0	0.47	0.70	0.39	0.33
28	الجمهورية التشيكية	..	..	0.824	0.862	0.871	0.869	0.872	0.873	–1	0	..	..	0.56	0.48
29	اليونان	0.726	0.772	0.810	0.862	0.865	0.866	0.862	0.860	0	0	0.62	0.48	0.67	0.50
30	بروني دار السلام	0.765	0.782	0.830	0.853	0.854	0.854	0.854	0.855	0	0	0.22	0.59	0.28	0.25
31	قبرص	0.715	0.779	0.808	0.827	0.849	0.849	0.849	0.848	4	0	0.86	0.36	0.50	0.41
32	مالطة	0.713	0.757	0.801	0.827	0.829	0.844	0.846	0.847	2	1	0.59	0.57	0.52	0.46
33	أندورا	..	..	..	..	..	..	0.847	0.846	..	–1	..	..	..	..
33	أستونيا	..	0.728	0.786	0.830	0.841	0.839	0.844	0.846	–2	1	..	0.76	0.65	0.62
35	سلوفاكيا	..	0.754	0.785	0.814	0.830	0.836	0.838	0.840	–1	0	..	0.40	0.64	0.57
36	قطر	0.729	0.743	0.801	0.828	0.833	0.827	0.832	0.834	–3	0	0.18	0.76	0.32	0.33
37	هنغاريا	0.709	0.714	0.790	0.820	0.826	0.829	0.830	0.831	1	0	0.07	1.02	0.48	0.42
38	بربادوس	0.706	0.760	0.790	0.798	0.808	0.823	0.824	0.825	2	0	0.73	0.38	0.41	0.37
39	بولندا	..	..	0.778	0.798	0.806	0.817	0.819	0.821	3	0	..	..	0.49	0.46
40	شيلي	0.638	0.702	0.759	0.789	0.800	0.813	0.817	0.819	5	0	0.96	0.78	0.68	0.64
41	ليتوانيا	..	0.732	0.756	0.802	0.810	0.810	0.814	0.818	–2	2	..	0.32	0.68	0.65
41	الإمارات العربية المتحدة	..	..	..	0.831	0.827	0.816	0.817	0.818	–5	–1	..	..	..	..
43	البرتغال	0.644	0.714	0.783	0.796	0.806	0.817	0.817	0.816	–1	–3	1.04	0.93	0.43	0.35
44	لاتفيا	0.675	0.699	0.738	0.792	0.808	0.805	0.809	0.814	–4	1	0.35	0.55	0.87	0.82
45	الأرجنتين	0.675	0.701	0.755	0.771	0.787	0.805	0.810	0.811	4	–1	0.38	0.74	0.64	0.60
46	سيشيل	..	..	..	0.781	0.792	0.799	0.804	0.806	1	0	..	..	0.31	0.33
47	كرواتيا	..	0.716	0.755	0.787	0.798	0.804	0.804	0.805	–1	–1	0.52	..	0.63	0.54
تنمية بشرية مرتفعة															
48	البحرين	0.644	0.713	0.781	0.802	0.802	0.794	0.795	0.796	–4	0	1.02	0.92	0.16	0.15
49	جزر البهاما	..	..	..	..	..	..	0.792	0.794	..	0	..	..	..	..
50	بيلاروس	..	..	..	..	0.756	0.785	0.789	0.793	12	1	..	..	..	..
51	أوروغواي	0.664	0.693	0.741	0.744	0.771	0.785	0.789	0.792	3	0	0.42	0.68	0.58	0.55
52	الجبل الأسود	..	..	..	0.756	0.775	0.787	0.791	0.791	0	–2	..	..	..	..
52	بالاو	..	..	0.765	0.786	0.792	0.779	0.786	0.791	–4	2	..	..	0.18	0.27
54	الكويت	0.695	0.712	0.781	0.784	0.787	0.786	0.788	0.790	–4	–1	0.25	0.92	0.06	0.10
55	الاتحاد الروسي	..	0.730	0.713	0.753	0.770	0.782	0.784	0.788	0	0	..	–0.23	0.93	0.84
56	رومانيا	..	0.706	0.709	0.756	0.772	0.783	0.784	0.786	–3	–1	..	0.05	0.99	0.86
57	بلغاريا	0.673	0.704	0.721	0.756	0.766	0.778	0.780	0.782	0	0	0.45	0.24	0.77	0.67
57	المملكة العربية السعودية	0.575	0.653	0.717	0.748	0.756	0.777	0.780	0.782	5	0	1.29	0.93	0.81	0.74
59	كوبا	0.626	0.681	0.690	0.735	0.770	0.775	0.777	0.780	–4	0	0.83	0.14	1.17	1.02
59	بنما	0.634	0.666	0.724	0.746	0.758	0.770	0.776	0.780	1	1	0.49	0.85	0.62	0.62
61	المكسيك	0.598	0.654	0.723	0.745	0.758	0.770	0.773	0.775	–1	0	0.89	1.00	0.64	0.59

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية								الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية (بالنسبة المئوية)			
	القيمة								التغير					
	1980	1990	2000	2005	2007	2010	2011	2012	2007–2012[a]	2011–2012[a]	1980/1990	1990/2000	2000/2010	2000/2012
62 كوستاريكا	0.621	0.663	0.705	0.732	0.744	0.768	0.770	0.773	4	0	0.65	0.62	0.85	0.76
63 غرينادا	..	..	..	..	..	0.768	0.770	0.770	..	–1	..	..	..	..
64 ليبيا	..	..	..	..	..	0.773	0.725	0.769	–5	23[b]	..	..	..	..
64 ماليزيا	0.563	0.635	0.712	0.742	0.753	0.763	0.766	0.769	1	1	1.21	1.15	0.69	0.64
64 صربيا	..	..	0.726	0.751	0.760	0.767	0.769	0.769	–5	0	..	..	0.56	0.49
67 أنتيغوا وبربودا	..	..	..	..	..	0.761	0.759	0.760	..	–1	..	..	..	..
67 ترينيداد وتوباغو	0.680	0.685	0.707	0.741	0.752	0.758	0.759	0.760	–1	–1	0.08	0.32	0.70	0.60
69 كازاخستان	..	..	0.663	0.721	0.734	0.744	0.750	0.754	2	–1	..	..	1.15	1.08
70 ألبانيا	..	0.661	0.698	0.729	0.737	0.746	0.748	0.749	0	–1	..	0.54	0.66	0.59
71 فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	0.629	0.635	0.662	0.694	0.712	0.744	0.746	0.748	9	–1	0.11	0.41	1.17	1.03
72 دومينيكا	..	..	..	0.732	0.739	0.743	0.744	0.745	–3	0	..	..	0.28	0.26
72 جورجيا	..	..	..	0.713	0.732	0.735	0.740	0.745	0	3	..	..	..	..
72 لبنان	..	..	..	0.714	0.728	0.743	0.744	0.745	3	0	..	..	..	..
72 سانت كيتس ونيفس	..	..	..	..	..	0.745	0.745	0.745	..	–1	..	..	..	..
76 إيران - الجمهورية الإسلامية	0.443	0.540	0.654	0.685	0.706	0.740	0.742	0.742	7	–2	1.99	1.94	1.25	1.05
77 بيرو	0.580	0.619	0.679	0.699	0.716	0.733	0.738	0.741	3	–1	0.65	0.93	0.78	0.73
78 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	0.711	0.719	0.736	0.738	0.740	1	–2	..	..	..	..
78 أوكرانيا	..	0.714	0.673	0.718	0.732	0.733	0.737	0.740	–5	0	..	–0.58	0.85	0.80
80 موريشيوس	0.551	0.626	0.676	0.708	0.720	0.732	0.735	0.737	–2	–1	1.28	0.77	0.81	0.73
81 البوسنة والهرسك	..	..	..	0.724	0.729	0.733	0.734	0.735	–6	–1	..	..	..	..
82 أذربيجان	..	..	..	..	..	0.734	0.732	0.734	..	–1	..	..	..	..
83 سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	..	..	..	0.731	0.732	0.733	..	–2	..	..	..	..
84 عُمان	..	..	..	..	..	0.728	0.729	0.731	..	–1	..	..	..	..
85 البرازيل	0.522	0.590	0.669	0.699	0.710	0.726	0.728	0.730	0	0	1.23	1.26	0.82	0.73
85 جامايكا	0.612	0.642	0.679	0.695	0.701	0.727	0.729	0.730	4	–2	0.47	0.57	0.69	0.61
87 أرمينيا	..	0.628	0.648	0.695	0.723	0.722	0.726	0.729	–7	–1	..	0.33	1.08	0.98
88 سانت لوسيا	..	..	..	..	..	0.723	0.724	0.725	..	0	..	..	..	..
89 إكوادور	0.596	0.635	0.659	0.682	0.688	0.719	0.722	0.724	10	0	0.63	0.37	0.89	0.79
90 تركيا	0.474	0.569	0.645	0.684	0.702	0.715	0.720	0.722	–1	0	1.85	1.26	1.04	0.95
91 كولومبيا	0.556	0.600	0.658	0.681	0.698	0.714	0.717	0.719	0	0	0.76	0.93	0.82	0.75
92 سري لانكا	0.557	0.608	0.653	0.683	0.693	0.705	0.711	0.715	5	0	0.88	0.72	0.78	0.76
93 الجزائر	0.461	0.562	0.625	0.680	0.691	0.710	0.711	0.713	5	–1	2.01	1.07	1.28	1.10
94 تونس	0.459	0.553	0.642	0.679	0.694	0.710	0.711	0.712	2	0	1.87	1.51	1.01	0.86
تنمية بشرية متوسطة														
95 تونغا	..	0.656	0.689	0.704	0.705	0.709	0.709	0.710	–7	0	..	0.49	0.28	0.25
96 بليز	0.621	0.653	0.672	0.694	0.696	0.700	0.701	0.702	–4	0	0.51	0.29	0.40	0.35
96 الجمهورية الدومينيكية	0.525	0.584	0.641	0.669	0.683	0.697	0.700	0.702	4	2	1.07	0.93	0.85	0.76
96 فيجي	0.572	0.614	0.670	0.693	0.695	0.699	0.700	0.702	–3	2	0.71	0.87	0.43	0.39
96 ساموا	..	..	0.663	0.689	0.695	0.699	0.701	0.702	–3	0	..	..	0.52	0.48
100 الأردن	0.545	0.592	0.650	0.684	0.695	0.699	0.699	0.700	–7	0	0.83	0.95	0.72	0.62
101 الصين	0.407	0.495	0.590	0.637	0.662	0.689	0.695	0.699	4	0	1.96	1.78	1.55	1.42
102 تركمانستان	..	..	..	..	..	0.688	0.693	0.698	..	0	..	..	..	..
103 تايلند	0.490	0.569	0.625	0.662	0.676	0.686	0.686	0.690	–1	1	1.50	0.94	0.93	0.82
104 ملديف	..	..	0.592	0.639	0.663	0.683	0.687	0.688	1	–1	..	..	1.43	1.26
105 سورينام	..	..	..	0.666	0.672	0.679	0.681	0.684	–2	0	..	..	..	..
106 غابون	0.526	0.610	0.627	0.653	0.662	0.676	0.679	0.683	0	0	1.49	0.27	0.75	0.72
107 السلفادور	0.471	0.528	0.620	0.655	0.671	0.678	0.679	0.680	–3	–1	1.14	1.62	0.90	0.78
108 بوليفيا - دولة متعددة القوميات	0.489	0.557	0.620	0.647	0.652	0.668	0.671	0.675	0	0	1.31	1.08	0.75	0.71
108 منغوليا	..	0.559	0.564	0.622	0.638	0.657	0.668	0.675	4	2	..	0.08	1.54	1.51
110 دولة فلسطين	..	..	..	..	..	0.662	0.666	0.670	..	1	..	..	..	..
111 باراغواي	0.549	0.578	0.617	0.641	0.650	0.668	0.670	0.669	–1	–2	0.52	0.66	0.79	0.67
112 مصر	0.407	0.502	0.593	0.625	0.640	0.661	0.661	0.662	0	0	2.12	1.68	1.08	0.92
113 جمهورية مولدوفا	..	0.650	0.592	0.636	0.644	0.652	0.657	0.660	–2	0	..	–0.93	0.96	0.91
114 الفلبين	0.561	0.581	0.610	0.630	0.636	0.649	0.651	0.654	0	0	0.35	0.49	0.61	0.58
114 أوزبكستان	..	..	..	0.617	0.630	0.644	0.649	0.654	1	1	..	..	..	..
116 الجمهورية العربية السورية	0.501	0.557	0.596	0.618	0.623	0.646	0.646	0.648	0	0	1.07	0.67	0.80	0.70
117 ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	..	..	..	..	..	0.639	0.640	0.645	..	0	..	..	..	..
118 غيانا	0.513	0.502	0.578	0.610	0.617	0.628	0.632	0.636	1	1	–0.21	1.41	0.83	0.79
119 بوتسوانا	0.449	0.586	0.587	0.604	0.619	0.633	0.634	0.634	–1	–1	2.71	0.00	0.77	0.66
120 هندوراس	0.456	0.520	0.563	0.582	0.594	0.629	0.630	0.632	3	0	1.33	0.79	1.12	0.97
121 إندونيسيا	0.422	0.479	0.540	0.575	0.595	0.620	0.624	0.629	1	3	1.26	1.21	1.39	1.28
121 كيريباس	..	..	..	..	..	0.628	0.627	0.629	..	0	..	..	..	..
121 جنوب أفريقيا	0.570	0.621	0.622	0.604	0.609	0.621	0.625	0.629	0	1	0.87	0.01	–0.01	0.11

الجدول 2 اتجاهات دليل التنمية البشرية، 1980–2013

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية — القيمة								الترتيب حسب دليل التنمية البشرية — التغيّر		المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية (بالنسبة المئوية)			
	1980	1990	2000	2005	2007	2010	2011	2012	2007–2012[a]	2011–2012[a]	1980/1990	1990/2000	2000/2010	2000/2012
124 فانواتو	..	..	..	..	..	0.623	0.625	0.626	..	–2	..	..	..	..
125 قيرغيزستان	..	0.609	0.582	0.601	0.612	0.615	0.621	0.622	–3	0	..	–0.45	0.54	0.56
125 طاجيكستان	..	0.615	0.529	0.582	0.587	0.612	0.618	0.622	3	1	..	–1.50	1.47	1.36
127 فييت نام	..	0.439	0.534	0.573	0.590	0.611	0.614	0.617	0	0	..	1.98	1.37	1.22
128 ناميبيا	..	0.569	0.564	0.579	0.592	0.604	0.606	0.608	–2	0	..	–0.10	0.69	0.64
129 نيكاراغوا	0.461	0.479	0.529	0.572	0.583	0.593	0.597	0.599	0	0	0.37	1.01	1.15	1.04
130 المغرب	0.371	0.440	0.512	0.558	0.571	0.586	0.589	0.591	0	0	1.71	1.54	1.35	1.20
131 العراق	..	..	..	..	0.567	0.578	0.583	0.590	1	1	..	..	..	..
132 الرأس الأخضر	..	..	0.532	..	..	0.581	0.584	0.586	..	–1	..	..	0.88	0.81
133 غواتيمالا	0.432	0.464	0.523	0.551	0.570	0.579	0.580	0.581	–1	0	0.72	1.20	1.02	0.89
134 تيمور - ليشتي	..	..	0.418	0.461	0.519	0.565	0.571	0.576	5	0	..	..	3.06	2.71
135 غانا	0.391	0.427	0.461	0.491	0.506	0.540	0.553	0.558	7	0	0.90	0.77	1.58	1.60
136 غينيا الإستوائية	..	..	0.498	0.523	0.533	0.547	0.551	0.554	–2	0	..	..	0.96	0.90
136 الهند	0.345	0.410	0.463	0.507	0.525	0.547	0.551	0.554	–1	0	1.75	1.23	1.67	1.50
138 كمبوديا	..	..	0.444	0.501	0.520	0.532	0.538	0.543	–1	0	..	..	1.82	1.68
138 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	0.379	0.453	0.494	0.510	0.534	0.538	0.543	3	0	..	1.80	1.66	1.53
140 بوتان	..	..	..	..	..	0.525	0.532	0.538	..	1	..	..	..	..
141 سوازيلند	..	0.533	0.502	0.504	0.520	0.532	0.536	0.536	–3	–1	..	–0.59	0.58	0.55
تنمية بشرية منخفضة														
142 الكونغو	0.470	0.510	0.482	0.506	0.511	0.529	0.531	0.534	–1	0	0.82	–0.56	0.94	0.86
143 جزر سليمان	..	..	0.486	0.510	0.522	0.522	0.526	0.530	–6	0	..	..	0.70	0.71
144 سان تومي وبرينسيبي	..	..	..	..	0.503	0.520	0.522	0.525	0	0	..	..	..	..
145 كينيا	0.424	0.463	0.447	0.472	0.491	0.511	0.515	0.519	1	0	0.88	–0.33	1.34	1.24
146 بنغلاديش	0.312	0.361	0.433	0.472	0.488	0.508	0.511	0.515	1	1	1.49	1.83	1.61	1.46
146 باكستان	0.337	0.383	0.419	0.485	0.498	0.512	0.513	0.515	–1	0	1.29	0.89	2.03	1.74
148 أنغولا	..	..	0.375	0.406	0.472	0.502	0.504	0.508	1	0	..	..	2.97	2.56
149 ميانمار	0.281	0.305	0.382	0.435	0.464	0.490	0.494	0.498	1	0	0.83	2.27	2.52	2.23
150 الكاميرون	0.373	0.431	0.429	0.453	0.459	0.488	0.492	0.495	1	0	1.46	–0.05	1.29	1.20
151 مدغشقر	..	..	0.428	0.467	0.478	0.484	0.483	0.483	–3	0	..	..	1.24	1.02
152 جمهورية تنزانيا المتحدة	..	0.353	0.369	0.395	0.408	0.466	0.470	0.476	15	1	..	0.43	2.36	2.15
153 نيجيريا	..	..	..	0.434	0.448	0.462	0.467	0.471	1	1	..	..	..	..
154 السنغال	0.322	0.368	0.405	0.441	0.454	0.470	0.471	0.470	–2	–2	1.32	0.97	1.50	1.25
155 موريتانيا	0.340	0.357	0.418	0.441	0.454	0.464	0.464	0.467	–3	0	0.48	1.61	1.04	0.92
156 بابوا غينيا الجديدة	0.324	0.368	0.415	0.429	..	0.458	0.462	0.466	1	0	1.29	1.22	0.99	0.96
157 نيبال	0.234	0.341	0.401	0.429	0.440	0.458	0.460	0.463	2	0	3.85	1.62	1.35	1.21
158 ليسوتو	0.422	0.474	0.429	0.425	0.431	0.452	0.456	0.461	2	1	1.18	–0.99	0.53	0.61
159 توغو	0.357	0.382	0.426	0.436	0.442	0.452	0.455	0.459	–2	1	0.67	1.11	0.60	0.62
160 اليمن	..	0.286	0.376	0.428	0.444	0.466	0.459	0.458	–4	–2	..	2.78	2.16	1.66
161 هايتي	0.335	0.399	0.422	0.437	..	0.450	0.453	0.456	–6	1	1.77	0.56	0.64	0.65
161 أوغندا	..	0.306	0.375	0.408	0.427	0.450	0.454	0.456	0	0	..	2.06	1.84	1.65
163 زامبيا	0.405	0.398	0.376	0.399	0.411	0.438	0.443	0.448	3	0	–0.18	–0.56	1.52	1.46
164 جيبوتي	..	..	..	..	0.419	0.431	0.442	0.445	0	0	..	..	..	..
165 غامبيا	0.279	0.323	0.360	0.375	0.383	0.437	0.440	0.439	5	0	1.47	1.09	1.95	1.65
166 بنن	0.253	0.314	0.380	0.414	0.420	0.432	0.434	0.436	–3	0	2.16	1.95	1.28	1.14
167 رواندا	0.277	0.233	0.314	0.377	0.400	0.425	0.429	0.434	2	0	–1.74	3.05	3.07	2.73
168 كوت ديفوار	0.348	0.360	0.392	0.405	0.412	0.427	0.426	0.432	–3	1	0.34	0.85	0.86	0.81
169 جزر القمر	..	..	..	..	0.425	0.426	0.428	0.429	–7	–1	..	..	..	..
170 ملاوي	0.272	0.295	0.352	0.363	0.381	0.413	0.415	0.418	1	1	0.83	1.78	1.61	1.44
171 السودان	0.269	0.301	0.364	0.390	0.401	0.411	0.419	0.414	–3	–1	1.15	1.89	1.22	1.08
172 زمبابوي	0.367	0.427	0.376	0.352	0.355	0.374	0.387	0.397	0	1	1.53	–1.26	–0.04	0.46
173 إثيوبيا	..	..	..	..	0.350	0.387	0.392	0.396	1	–1	..	..	3.49	3.09
174 ليبريا	0.298	..	0.304	0.301	0.334	0.367	0.381	0.388	3	0	..	..	1.88	2.04
175 أفغانستان	0.209	0.246	0.236	0.322	0.346	0.368	0.371	0.374	0	0	1.63	–0.41	4.54	3.91
176 غينيا - بيساو	..	..	..	0.348	0.355	0.361	0.364	0.364	–4	0	..	..	..	..
177 سيراليون	0.255	0.247	0.244	0.315	0.331	0.346	0.348	0.359	1	2	–0.28	–0.15	3.58	3.29
178 بوروندي	0.217	0.272	0.270	0.298	0.323	0.348	0.352	0.355	2	–1	2.26	–0.07	2.59	2.31
178 غينيا	..	..	..	0.331	0.342	0.349	0.352	0.355	–2	–1	..	..	..	..
180 جمهورية أفريقيا الوسطى	0.285	0.312	0.294	0.308	0.316	0.344	0.348	0.352	2	–1	0.94	–0.59	1.59	1.50
181 إريتريا	..	..	..	..	..	0.342	0.346	0.351	..	1	..	..	..	..
182 مالي	0.176	0.204	0.270	0.312	0.328	0.344	0.347	0.344	–2	–1	1.50	2.86	2.45	2.04
183 بوركينا فاسو	..	..	..	0.301	0.314	0.334	0.340	0.343	1	0	..	..	..	..
184 تشاد	..	..	0.290	0.317	0.319	0.336	0.336	0.340	–2	0	..	..	1.47	1.32
185 موزامبيق	0.217	0.202	0.247	0.287	0.301	0.318	0.322	0.327	0	0	–0.70	2.00	2.57	2.37

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية — القيمة								الترتيب حسب دليل التنمية البشرية — التغير		المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية (بالنسبة المئوية)			
	1980	1990	2000	2005	2007	2010	2011	2012	2007–2012[a]	2011–2012[a]	1980/1990	1990/2000	2000/2010	2000/2012
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.286	0.297	0.234	0.258	0.280	0.295	0.299	0.304	0	0	0.37	–2.34	2.35	2.19
186 النيجر	0.179	0.198	0.234	0.269	0.278	0.298	0.297	0.304	1	1	0.98	1.72	2.42	2.20
الأراضي أو البلدان الأخرى														
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
جزر مارشال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
موناكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ناورو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
سان مارينو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
جنوب السودان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
توفالو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية														
تنمية بشرية مرتفعة جداً	0.773	0.817	0.867	0.889	0.896	0.902	0.904	0.905	—	—	0.56	0.59	0.40	0.36
تنمية بشرية مرتفعة	0.605[c]	0.656[c]	0.695	0.725	0.738	0.753	0.755	0.758	—	—	0.81	0.58	0.80	0.72
تنمية بشرية متوسطة	0.419[c]	0.481	0.549	0.589	0.609	0.631	0.636	0.640	—	—	1.38	1.32	1.41	1.29
تنمية بشرية منخفضة	0.315	0.350	0.385	0.424	0.442	0.461	0.464	0.466	—	—	1.05	0.95	1.82	1.62
المناطق														
الدول العربية	0.443	0.517	0.583	0.622	0.633	0.648	0.650	0.652	—	—	1.56	1.21	1.07	0.94
شرق آسيا والمحيط الهادئ	0.432[c]	0.502[c]	0.584	0.626	0.649	0.673	0.678	0.683	—	—	1.51	1.51	1.43	1.31
أوروبا و آسيا الوسطى	0.651[c]	0.701[c]	0.709	0.743	0.757	0.766	0.769	0.771	—	—	0.74	0.12	0.77	0.70
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.574	0.623	0.683	0.708	0.722	0.736	0.739	0.741	—	—	0.83	0.93	0.74	0.67
جنوب آسيا	0.357	0.418	0.470	0.514	0.531	0.552	0.555	0.558	—	—	1.58	1.19	1.60	1.43
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	0.366	0.387	0.405	0.432	0.449	0.468	0.472	0.475	—	—	0.58	0.44	1.47	1.34
أقل البلدان نمواً	0.290[c]	0.327[c]	0.367	0.401	0.421	0.443	0.446	0.449	—	—	1.22	1.15	1.91	1.70
الدول الجزرية الصغيرة النامية	0.530[c]	0.571[c]	0.600[c]	0.623	0.658	0.645	0.647	0.648	—	—	0.75	0.50	0.73	0.65
العالم	**0.561**[c]	**0.600**	**0.639**	**0.666**	**0.678**	**0.690**	**0.692**	**0.694**	**—**	**—**	**0.68**	**0.64**	**0.77**	**0.68**

ملاحظات

a تشير القيمة الإيجابية إلى تحسّن في الترتيب.

b يعود التغير الكبير في الترتيب إلى تنقيح صندوق النقد الدولي لتقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا في عام 2011.

c شملت الحسابات أقل من نصف البلدان في المجموعة أو المنطقة.

تعاريف

دليل التنمية البشرية: دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق. وتتضمن الملاحظة الفنية **1** تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل على العنوان: http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2012_AR_TechNotes.pdf

المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية: النمو السنوي البسيط لدليل التنمية البشرية خلال فترة زمنية محددة محسوباً كمعدل النمو المركب السنوي.

مصادر البيانات الرئيسية

الأعمدة 1 إلى 8: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من UNDESA (2011)، و Barro and Lee (2011)، و UNESCO Institute for Statistics (2012)، و World Bank (2012a)، و IMF (2012).

الأعمدة 9 إلى 14: حسابات بالاستناد إلى قيمة دليل التنمية البشرية لعام القياس.

المؤشر 3 دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة				دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة		دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة		دليل الدخل معدلاً بعامل عدم المساواة		نسبة الدخل بالشريحة الخمسية	معامل جيني للدخل
	القيمة	القيمة	الفارق الإجمالي (بالنسبة المئوية)	التغيّر في الترتيب[a]		القيمة	الفارق (بالنسبة المئوية)	القيمة	الفارق (بالنسبة المئوية)	القيمة	الفارق (بالنسبة المئوية)		
	2012	2012	2012	2012		2012	2012	2012[b]	2012	2012[b]	2012	2000–2010[c]	2000–2010[c]
تنمية بشرية مرتفعة جداً													
1 النرويج	0.955	0.894	6.4	0		0.928	3.7	0.968	2.2	0.797	12.8	3.9	25.8
2 أستراليا	0.938	0.864	7.9	0		0.930	4.7	0.965	1.7	0.719	16.6	..	..
3 الولايات المتحدة الأمريكية	0.937	0.821	12.4	–13		0.863	6.6	0.941	5.3	0.681	24.1[d]	8.4	40.8
4 هولندا	0.921	0.857	6.9	0		0.916	4.3	0.897	3.9	0.766	12.3	..	..
5 ألمانيا	0.920	0.856	6.9	0		0.915	4.0	0.927	1.8	0.741	14.5	4.3	28.3
6 نيوزيلندا	0.919	..	..	..		0.907	5.2	..	..	..	..	..	..
7 آيرلندا	0.916	0.850	7.2	0		0.915	4.3	0.933	3.2	0.720	13.8	5.7	34.3
7 السويد	0.916	0.859	6.2	3		0.937	3.3	0.878	3.8	0.772	11.2	4.0	25.0
9 سويسرا	0.913	0.849	7.0	1		0.942	4.1	0.856	2.0	0.760	14.3	5.5	33.7
10 اليابان	0.912	..	..	..		0.965	3.5	..	..	..	..	..	..
11 كندا	0.911	0.832	8.7	–4		0.913	5.0	0.879	3.2	0.718	17.1	5.5	32.6
12 جمهورية كوريا	0.909	0.758	16.5	–18		0.915	4.3	0.702	25.5	0.679	18.4	..	..
13 هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	0.906	..	..	..		0.962	2.9	..	..	..	..	..	..
13 آيسلندا	0.906	0.848	6.4	3		0.945	3.0	0.889	2.5	0.727	13.2	..	..
15 الدانمرك	0.901	0.845	6.2	3		0.887	4.4	0.891	3.1	0.764	11.0	..	..
16 إسرائيل	0.900	0.790	12.3	–8		0.935	3.9	0.840	7.9	0.627	23.7	7.9	39.2
17 بلجيكا	0.897	0.825	8.0	–1		0.903	4.4	0.822	7.6	0.756	11.9	4.9	33.0
18 النمسا	0.895	0.837	6.6	3		0.919	4.2	0.838	2.5	0.760	12.7	4.4	29.2
18 سنغافورة	0.895	..	..	..		0.935	2.9	..	..	..	..	..	..
20 فرنسا	0.893	0.812	9.0	–2		0.930	4.2	0.788	9.4	0.732	13.3	..	..
21 فنلندا	0.892	0.839	6.0	6		0.909	3.9	0.859	2.4	0.757	11.3	3.8	26.9
21 سلوفينيا	0.892	0.840	5.8	7		0.898	4.1	0.905	3.3	0.729	9.9	4.8	31.2
23 إسبانيا	0.885	0.796	10.1	–1		0.930	4.1	0.823	5.5	0.659	19.7	6.0	34.7
24 ليختنشتاين	0.883	..	..	..		..	..	..	..	..	..	..	..
25 إيطاليا	0.881	0.776	11.9	–4		0.937	3.9	0.740	13.1	0.673	18.1	6.5	36.0
26 لكسمبرغ	0.875	0.813	7.2	4		0.913	3.5	0.729	6.3	0.807	11.6	4.6	30.8
26 المملكة المتحدة	0.875	0.802	8.3	2		0.903	4.8	0.806	2.6	0.709	16.9	..	..
28 الجمهورية التشيكية	0.873	0.826	5.4	9		0.874	3.9	0.904	1.3	0.712	10.7	..	..
29 اليونان	0.860	0.760	11.5	–3		0.899	4.8	0.759	11.3	0.644	18.1	6.2	34.3
30 بروني دار السلام	0.855	..	..	..		0.862	5.8	..	..	..	..	..	..
31 قبرص	0.848	0.751	11.5	–4		0.901	4.1	0.672	16.3	0.698	13.6	..	..
32 مالطة	0.847	0.778	8.2	3		0.893	5.1	0.771	5.5	0.683	13.6	..	..
33 أندورا	0.846	..	..	..		..	..	..	..	..	..	..	..
33 أستونيا	0.846	0.770	9.0	2		0.813	6.0	0.894	2.6	0.627	17.7	6.4	36.0
35 سلوفاكيا	0.840	0.788	6.3	6		0.825	5.7	0.856	1.5	0.692	11.3	3.6	26.0
36 قطر	0.834	..	..	..		0.854	7.2	..	..	..	..	13.3	41.1
37 هنغاريا	0.831	0.769	7.4	3		0.810	5.7	0.854	4.1	0.658	12.2	4.8	31.2
38 بربادوس	0.825	..	..	..		0.814	9.2	..	..	..	..	..	..
39 بولندا	0.821	0.740	9.9	0		0.834	5.8	0.767	6.3	0.634	17.1	5.5	34.1
40 شيلي	0.819	0.664	19.0	–10		0.871	6.6	0.689	13.7	0.488	34.1	13.5	52.1
41 ليتوانيا	0.818	0.727	11.0	–1		0.767	7.2	0.830	5.0	0.605	20.1	6.7	37.6
41 الإمارات العربية المتحدة	0.818	..	..	..		0.836	6.3	..	..	..	..	..	..
43 البرتغال	0.816	0.729	10.8	1		0.893	4.9	0.700	5.6	0.619	20.8	..	..
44 لاتفيا	0.814	0.726	10.9	–1		0.784	7.1	0.837	3.6	0.583	20.9	6.6	36.6
45 الأرجنتين	0.811	0.653	19.5	–8		0.796	9.7	0.716	12.1	0.487	34.4	11.3	44.5
46 سيشيل	0.806	..	..	..		..	..	..	..	..	..	18.8	65.8
47 كرواتيا	0.805	0.683	15.1	–3		0.845	5.5	0.703	10.4	0.537	27.8	5.2	33.7
تنمية بشرية مرتفعة													
48 البحرين	0.796	..	..	..		0.815	6.2	..	..	..	..	..	..
49 جزر البهاما	0.794	..	..	..		0.783	10.9	..	..	..	..	..	..
50 بيلاروس	0.793	0.727	8.3	3		0.737	7.4	0.819	5.4	0.636	12.1	4.0	27.2
51 أوروغواي	0.792	0.662	16.4	–4		0.815	9.3	0.682	10.8	0.521	27.9	10.3	45.3
52 الجبل الأسود	0.791	0.733	7.4	8		0.803	6.8	0.817	2.5	0.600	12.6	4.6	30.0
52 بالاو	0.791	..	..	..		..	..	..	..	..	..	..	..
54 الكويت	0.790	..	..	..		0.803	6.7	..	..	..	..	..	..
55 الاتحاد الروسي	0.788	..	..	..		0.689	10.8	..	..	0.647	11.9	7.3	40.1
56 رومانيا	0.786	0.687	12.6	2		0.770	9.6	0.779	5.0	0.540	22.2	4.6	30.0
57 بلغاريا	0.782	0.704	9.9	5		0.776	7.8	0.760	6.1	0.592	15.4	4.3	28.2
57 المملكة العربية السعودية	0.782	..	..	..		0.754	11.5	..	..	..	..	..	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة			دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة		دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة		دليل الدخل معدلاً بعامل عدم المساواة		نسبة الدخل بالشريحة الخمسية	معامل جيني للدخل
	القيمة	القيمة	الفارق الإجمالي (بالنسبة المئوية)	التغيّر في الترتيب[a]	القيمة	الفارق (بالنسبة المئوية)	القيمة	الفارق (بالنسبة المئوية)	القيمة	الفارق (بالنسبة المئوية)		
	2012	2012	2012	2012	2012	2012	2012[b]	2012	2012[b]	2012	2000–2010[c]	2000–2010[c]
59 كوبا	0.780	..	..	..	0.882	5.4	..	..	..	..	..	..
59 بنما	0.780	0.588	24.6	–15	0.776	12.4	0.609	17.8	0.431	40.5	17.1	51.9
61 المكسيك	0.775	0.593	23.4	–12	0.801	10.9	0.564	21.9	0.463	35.6	11.3	48.3
62 كوستاريكا	0.773	0.606	21.5	–10	0.862	7.8	0.601	15.7	0.430	37.9	14.5	50.7
63 غرينادا	0.770	..	..	..	0.798	9.6	..	..	..	..	..	..
64 ليبيا	0.769	..	..	..	0.782	9.7	..	..	..	..	..	..
64 ماليزيا	0.769	..	..	..	0.799	6.7	..	..	..	..	11.3	46.2
64 صربيا	0.769	0.696	9.5	8	0.788	8.3	0.709	9.9	0.603	10.3	4.2	27.8
67 أنتيغوا وبربودا	0.760	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
67 ترينيداد وتوباغو	0.760	0.644	15.3	–3	0.660	16.6	0.652	6.6	0.621	21.9	..	..
69 كازاخستان	0.754	0.652	13.6	3	0.624	16.2	0.781	6.9	0.567	17.3	4.2	29.0
70 ألبانيا	0.749	0.645	13.9	0	0.797	11.2	0.640	11.9	0.526	18.3	5.3	34.5
71 فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	0.748	0.549	26.6	–17	0.754	12.2	0.571	18.1	0.385	44.9	11.5	44.8
72 دومينيكا	0.745	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
72 جورجيا	0.745	0.631	15.3	–2	0.720	15.1	0.814	3.3	0.428	25.9	8.9	41.3
72 لبنان	0.745	0.575	22.8	–9	0.718	13.5	0.531	24.1	0.498	30.0	..	..
72 سانت كيتس ونيفس	0.745	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
76 إيران - الجمهورية الإسلامية	0.742	..	..	..	0.703	16.1	..	..	..	..	7.0	38.3
77 بيرو	0.741	0.561	24.3	–10	0.727	14.8	0.538	24.6	0.452	32.5	13.5	48.1
78 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	0.740	0.631	14.7	2	0.784	9.4	0.612	12.3	0.524	21.8	9.5	43.2
78 أوكرانيا	0.740	0.672	9.2	13	0.687	10.5	0.808	6.1	0.548	10.9	3.8	26.4
80 موريشيوس	0.737	0.639	13.3	5	0.760	9.8	0.570	13.5	0.602	16.6	..	..
81 البوسنة والهرسك	0.735	0.650	11.5	11	0.794	9.6	0.668	5.2	0.518	19.2	6.5	36.2
82 أذربيجان	0.734	0.650	11.4	11	0.636	20.6	0.697	8.3	0.620	4.5	5.3	33.7
83 سانت فنسنت وجزر غرينادين	0.733	..	..	..	0.710	14.0	..	..	..	..	..	..
84 عُمان	0.731	..	..	..	0.777	7.2	..	..	..	..	..	..
85 البرازيل	0.730	0.531	27.2	–12	0.725	14.4	0.503	25.3	0.411	39.7	20.6	54.7
85 جامايكا	0.730	0.591	19.1	2	0.710	15.3	0.669	10.6	0.434	30.1	9.6	45.5
87 أرمينيا	0.729	0.649	10.9	13	0.728	14.9	0.735	3.7	0.510	13.9	4.5	30.9
88 سانت لوسيا	0.725	..	..	..	0.773	10.4	..	..	..	..	..	..
89 إكوادور	0.724	0.537	25.8	–8	0.754	14.1	0.529	22.1	0.390	38.8	12.5	49.3
90 تركيا	0.722	0.560	22.5	–1	0.743	12.8	0.442	27.4	0.534	26.5	7.9	39.0
91 كولومبيا	0.719	0.519	27.8	–11	0.732	13.7	0.523	21.5	0.366	44.5	20.1	55.9
92 سري لانكا	0.715	0.607	15.1	11	0.786	9.4	0.618	14.6	0.461	20.8	6.9	40.3
93 الجزائر	0.713	..	..	..	0.717	14.5	..	..	..	..	..	..
94 تونس	0.712	..	..	..	0.752	12.6	..	..	..	..	8.1	41.4
تنمية بشرية متوسطة												
95 تونغا	0.710	..	..	..	0.712	13.8	..	..	..	..	..	..
96 بليز	0.702	..	..	..	0.777	12.2	..	..	..	..	..	..
96 الجمهورية الدومينيكية	0.702	0.510	27.3	–15	0.708	16.0	0.458	26.8	0.410	37.6	11.3	47.2
96 فيجي	0.702	..	..	..	0.676	13.0	..	..	..	..	8.0	42.8
96 ساموا	0.702	..	..	..	0.718	13.4	..	..	..	..	..	..
100 الأردن	0.700	0.568	19.0	5	0.732	13.1	0.541	22.4	0.462	21.1	5.7	35.4
101 الصين	0.699	0.543	22.4	0	0.731	13.5	0.481	23.2	0.455	29.5	9.6	42.5
102 تركمانستان	0.698	..	..	..	0.521	26.7	..	..	..	..	..	..
103 تايلند	0.690	0.543	21.3	0	0.768	10.1	0.491	18.0	0.424	34.0	7.1	40.0
104 ملديف	0.688	0.515	25.2	–8	0.834	7.3	0.335	41.2	0.489	23.2	6.8	37.4
105 سورينام	0.684	0.526	23.0	–2	0.680	15.0	0.504	20.1	0.426	32.8	..	..
106 غابون	0.683	0.550	19.5	6	0.489	27.8	0.611	7.3	0.556	22.1	7.8	41.5
107 السلفادور	0.680	0.499	26.6	–11	0.699	15.2	0.429	32.4	0.415	31.1	14.3	48.3
108 بوليفيا - دولة متعددة القوميات	0.675	0.444	34.2	–12	0.553	25.1	0.537	27.6	0.294	47.4	27.8	56.3
108 منغوليا	0.675	0.568	15.9	13	0.623	18.8	0.661	8.9	0.444	19.7	6.2	36.5
110 دولة فلسطين	0.670	..	..	..	0.725	13.1	..	..	..	..	5.8	35.5
111 باراغواي	0.669	..	..	..	0.681	17.8	..	..	0.374	33.4	17.3	52.4
112 مصر	0.662	0.503	24.1	–7	0.724	13.9	0.347	40.9	0.505	14.2	4.4	30.8
113 جمهورية مولدوفا	0.660	0.584	11.6	18	0.693	11.2	0.670	6.1	0.429	17.0	5.3	33.0
114 الفلبين	0.654	0.524	19.9	4	0.654	15.2	0.587	13.5	0.375	30.0	8.3	43.0
114 أوزبكستان	0.654	0.551	15.8	13	0.578	24.3	0.706	1.4	0.409	20.1	6.2	36.7
116 الجمهورية العربية السورية	0.648	0.515	20.4	3	0.793	10.0	0.372	31.5	0.464	18.3	5.7	35.8
117 ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	0.645	..	..	..	0.625	19.2	..	..	..	..	40.2	61.1

الجدول 3 دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة			دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة		دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة		دليل الدخل معدلاً بعامل عدم المساواة		نسبة الدخل بالشريحة الخمسية	معامل جيني للدخل
	القيمة	القيمة	الفارق الإجمالي (بالنسبة المئوية)	التغيّر في الترتيب[a]	القيمة	الفارق (بالنسبة المئوية)	القيمة	الفارق (بالنسبة المئوية)	القيمة	الفارق (بالنسبة المئوية)		
	2012	2012	2012	2012	2012	2012	2012[b]	2012	2012[b]	2012	2000–2010[c]	2000–2010[c]
118 غيانا	0.636	0.514	19.1	2	0.618	21.7	0.559	10.5	0.393	24.4	..	..
119 بوتسوانا	0.634	..	..	..	0.394	24.3	..	..	..	..	..	..
120 هندوراس	0.632	0.458	27.5	–3	0.694	17.4	0.413	28.2	0.335	35.8	29.7	57.0
121 إندونيسيا	0.629	0.514	18.3	3	0.652	16.8	0.459	20.4	0.453	17.7	5.1	34.0
121 كيريباس	0.629	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
121 جنوب أفريقيا	0.629	..	..	..	0.376	28.4	0.558	20.8	..	..	25.3	63.1
124 فانواتو	0.626	..	..	..	0.681	15.6	..	..	..	..	..	..
125 قيرغيزستان	0.622	0.516	17.1	8	0.606	19.8	0.674	6.5	0.336	24.1	6.4	36.2
125 طاجيكستان	0.622	0.507	18.4	2	0.548	27.2	0.623	12.2	0.383	15.0	4.7	30.8
127 فييت نام	0.617	0.531	14.0	14	0.755	13.4	0.447	17.1	0.444	11.4	5.9	35.6
128 ناميبيا	0.608	0.344	43.5	–16	0.528	21.1	0.402	27.8	0.191	68.3	21.8	63.9
129 نيكاراغوا	0.599	0.434	27.5	1	0.735	13.9	0.351	33.3	0.317	33.6	7.6	40.5
130 المغرب	0.591	0.415	29.7	0	0.686	16.7	0.243	45.8	0.430	23.0	7.3	40.9
131 العراق	0.590	..	..	..	0.622	20.3	0.334	33.0	..	..	4.6	30.9
132 الرأس الأخضر	0.586	..	..	..	0.746	12.7	..	..	..	..	12.3	50.5
133 غواتيمالا	0.581	0.389	33.1	–3	0.659	18.6	0.280	36.1	0.318	42.5	19.6	55.9
134 تيمور - ليشتي	0.576	0.386	33.0	–3	0.471	30.2	0.251	47.6	0.485	17.8	4.6	31.9
135 غانا	0.558	0.379	32.2	–3	0.508	27.5	0.352	40.9	0.303	27.2	9.3	42.8
136 غينيا الإستوائية	0.554	..	..	..	0.270	45.4	..	..	..	..	..	..
136 الهند	0.554	0.392	29.3	1	0.525	27.1	0.264	42.4	0.434	15.8	4.9	33.4
138 كمبوديا	0.543	0.402	25.9	3	0.488	28.8	0.372	28.3	0.358	20.3	6.1	37.9
138 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0.543	0.409	24.7	4	0.589	21.7	0.311	31.2	0.374	20.6	5.9	36.7
140 بوتان	0.538	0.430	20.0	8	0.568	24.1	0.312	12.2	0.450	23.1	6.8	38.1
141 سوازيلند	0.536	0.346	35.4	–3	0.296	35.0	0.409	29.8	0.343	40.9	14.0	51.5
تنمية بشرية منخفضة												
142 الكونغو	0.534	0.368	31.1	1	0.374	37.0	0.384	25.4	0.348	30.3	10.7	47.3
143 جزر سليمان	0.530	..	..	..	0.602	20.7	..	..	..	..	..	..
144 سان تومي وبرينسيبي	0.525	0.358	31.7	1	0.503	28.8	0.379	20.0	0.241	44.2	10.8	50.8
145 كينيا	0.519	0.344	33.6	–2	0.390	34.1	0.405	30.7	0.259	36.0	11.0	47.7
146 بنغلاديش	0.515	0.374	27.4	5	0.595	23.2	0.252	39.4	0.350	17.7	4.7	32.1
146 باكستان	0.515	0.356	30.9	2	0.487	32.3	0.217	45.2	0.426	11.0	4.2	30.0
148 أنغولا	0.508	0.285	43.9	–12	0.267	46.1	0.303	34.6	0.286	50.0	30.9	58.6
149 ميانمار	0.498	..	..	..	0.537	25.3	..	..	..	..	..	..
150 الكاميرون	0.495	0.330	33.4	–1	0.288	43.0	0.346	35.3	0.361	19.9	6.9	38.9
151 مدغشقر	0.483	0.335	30.7	1	0.549	25.6	0.342	30.1	0.199	36.1	9.3	44.1
152 جمهورية تنزانيا المتحدة	0.476	0.346	27.3	5	0.414	32.4	0.326	28.3	0.307	20.9	6.6	37.6
153 نيجيريا	0.471	0.276	41.4	–13	0.286	43.8	0.250	45.2	0.295	34.5	12.2	48.8
154 السنغال	0.470	0.315	33.0	2	0.432	30.7	0.223	44.6	0.325	21.6	7.4	39.2
155 موريتانيا	0.467	0.306	34.4	1	0.391	36.2	0.212	42.1	0.346	23.8	7.8	40.5
156 بابوا غينيا الجديدة	0.466	..	..	..	0.508	25.2	..	..	..	..	..	..
157 نيبال	0.463	0.304	34.2	0	0.622	19.5	0.202	43.6	0.225	37.4	5.0	32.8
158 ليسوتو	0.461	0.296	35.9	–1	0.297	34.3	0.379	24.3	0.229	47.0	19.0	52.5
159 توغو	0.459	0.305	33.5	3	0.371	37.2	0.291	41.5	0.263	20.0	5.6	34.4
160 اليمن	0.458	0.310	32.3	6	0.541	25.1	0.156	49.8	0.353	17.6	6.3	37.7
161 هايتي	0.456	0.273	40.2	–7	0.461	30.9	0.241	40.7	0.182	47.9	26.6	59.2
161 أوغندا	0.456	0.303	33.6	3	0.331	39.1	0.327	32.2	0.257	29.1	8.7	44.3
163 زامبيا	0.448	0.283	36.7	–2	0.269	41.9	0.383	23.8	0.221	42.6[e]	16.6	54.6
164 جيبوتي	0.445	0.285	36.0	1	0.380	36.9	0.166	47.0	0.365	21.7	7.7	40.0
165 غامبيا	0.439	..	..	..	0.404	33.9	..	..	..	..	11.0	47.3
166 بنن	0.436	0.280	35.8	–1	0.343	40.3	0.213	42.0	0.301	23.6	6.6	38.6
167 رواندا	0.434	0.287	33.9	6	0.330	41.3	0.285	29.4	0.251	30.2	12.7	53.1
168 كوت ديفوار	0.432	0.265	38.6	–3	0.352	37.8	0.197	43.2	0.268	34.4	8.5	41.5
169 جزر القمر	0.429	..	..	..	0.440	32.6	0.189	47.4	..	..	26.7	64.3
170 ملاوي	0.418	0.287	31.4	7	0.329	39.9	0.309	30.2	0.232	23.1	6.6	39.0
171 السودان	0.414	..	..	..	0.440	33.0	..	..	..	..	6.2	35.3
172 زمبابوي	0.397	0.284	28.5	5	0.357	30.6	0.469	17.8	0.137	35.8	..	..
173 إثيوبيا	0.396	0.269	31.9	1	0.404	35.4	0.179	38.3	0.271	20.8	4.3	29.8
174 ليبريا	0.388	0.251	35.3	0	0.367	37.6	0.230	46.4	0.188	19.0	7.0	38.2
175 أفغانستان	0.374	..	..	..	0.225	50.9	0.205	39.3	..	..	4.0	27.8
176 غينيا - بيساو	0.364	0.213	41.4	–3	0.224	50.1	0.185	40.3	0.234	32.5	5.9	35.5

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة			دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة		دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة		دليل الدخل معدلاً بعامل عدم المساواة		نسبة الدخل بالشريحة الخمسية	معامل جيني للدخل
	القيمة	القيمة	الفارق الإجمالي (بالنسبة المئوية)	التغيّر في الترتيب[a]	القيمة	الفارق (بالنسبة المئوية)	القيمة	الفارق (بالنسبة المئوية)	القيمة	الفارق (بالنسبة المئوية)		
	2012	2012	2012	2012	2012	2012	2012[b]	2012	2012[b]	2012	2000–2010[c]	2000–2010[c]
177 سيراليون	0.359	0.210	41.6	–3	0.242	45.3	0.171	47.4	0.222	31.0	8.1	42.5
178 بوروندي	0.355	..	..	..	0.264	45.6	..	..	..	..	4.8	33.3
178 غينيا	0.355	0.217	38.8	0	0.311	42.7	0.145	42.0	0.228	31.1	7.3	39.4
180 جمهورية أفريقيا الوسطى	0.352	0.209	40.5	–2	0.247	46.0	0.176	45.9	0.210	28.1	18.0	56.3
181 إريتريا	0.351	..	..	..	0.485	26.6	..	..	..	..	..	..
182 مالي	0.344	..	..	..	0.269	46.3	0.162	36.9	..	..	5.2	33.0
183 بوركينا فاسو	0.343	0.226	34.2	4	0.329	41.7	0.125	36.2	0.281	23.4	7.0	39.8
184 تشاد	0.340	0.203	40.1	–1	0.226	52.0	0.126	43.4	0.295	21.0	7.4	39.8
185 موزامبيق	0.327	0.220	32.7	5	0.286	40.8	0.182	18.2	0.205	37.0[f]	9.8	45.7
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.304	0.183	39.9	–1	0.226	50.0	0.249	31.2	0.108	36.8	9.3	44.4
186 النيجر	0.304	0.200	34.2	0	0.317	42.6	0.107	39.5	0.236	17.9	5.3	34.6
الأراضي أو البلدان الأخرى												
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
جزر مارشال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
موناكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ناورو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
سان مارينو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
جنوب السودان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	45.5
توفالو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية												
تنمية بشرية مرتفعة جداً	0.905	0.807	10.8	—	0.897	5.2	0.851	6.8	0.688	19.8	—	—
تنمية بشرية مرتفعة	0.758	0.602	20.6	—	0.736	12.4	0.592	19.9	0.500	28.6	—	—
تنمية بشرية متوسطة	0.640	0.485	24.2	—	0.633	19.3	0.395	30.2	0.456	22.7	—	—
تنمية بشرية منخفضة	0.466	0.310	33.5	—	0.395	35.7	0.246	38.7	0.307	25.6	—	—
المناطق												
الدول العربية	0.652	0.486	25.4	—	0.669	16.7	0.320	39.6	0.538	17.5	—	—
شرق آسيا والمحيط الهادئ	0.683	0.537	21.3	—	0.711	14.2	0.480	21.9	0.455	27.2	—	—
أوروبا وآسيا الوسطى	0.771	0.672	12.9	—	0.716	11.7	0.713	10.5	0.594	16.3	—	—
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.741	0.550	25.7	—	0.744	13.4	0.532	23.0	0.421	38.5	—	—
جنوب آسيا	0.558	0.395	29.1	—	0.531	27.0	0.267	42.0	0.436	15.9	—	—
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	0.475	0.309	35.0	—	0.335	39.0	0.285	35.3	0.308	30.4	—	—
أقل البلدان نمواً	0.449	0.303	32.5	—	0.406	34.6	0.240	36.2	0.287	26.1	—	—
الدول الجزرية الصغيرة النامية	0.648	0.459	29.2	—	0.633	19.2	0.412	30.1	0.370	37.2	—	—
العالم	**0.694**	**0.532**	**23.3**	—	**0.638**	**19.0**	**0.453**	**27.0**	**0.522**	**23.5**	—	—

ملاحظات

a بالاستناد الى البلدان التي شملها حساب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة.

b قائمة المسوح المستخدمة لتقدير عوامل عدم المساواة متاحة على الموقع http://hdr.undp.org

c تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحددّة.

d بالاستناد إلى مسح السكان الحالي 2010 (من قاعدة بيانات دراسة لكسمبرغ للدخل). في تقرير التنمية البشرية لعام 2011، استندت عوامل عدم المساواة إلى مسح المجتمعات الأمريكية لعام 2005 (من قاعدة البيانات الدولية لتوزيع الدخل في البنك الدولي).وقد بدا بعض التفاوت بين المصدرين.

تعاريف

دليل التنمية البشرية: دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق. وتتضمن الملاحظة الفنية 1 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل على العنوان: http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2012_AR_TechNotes.pdf

دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة: قيمة دليل التنمية البشرية معدّلة بعامل عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية. وتتضمن الملاحظة الفنية 2 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل على العنوان: http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2012_AR_TechNotes.pdf

الفارق الإجمالي: الفارق في التنمية البشرية المحتملة بسبب عدم المساواة، وتحسب قيمته على أساس الفارق بالنسبة المئوية بين دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة.

دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة معدّلاً بعامل عدم المساواة: قيمة دليل متوسط العمر المتوقع معدّلة بعامل عدم المساواة في توزيع مدة الحياة المتوقعة بالاستناد إلى البيانات المستمدة من جداول الوفيات الواردة في مصادر البيانات الرئيسية.

دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة: قيمة دليل التعليم معدّلة بعامل عدم المساواة في توزيع سنوات الدراسة بالاستناد إلى البيانات المستمدة من مسوح الأسر المعيشية الواردة في مصادر البيانات الرئيسية.

دليل الدخل معدّلاً بعامل عدم المساواة: قيمة دليل الدخل معدّلة بعامل عدم المساواة في توزيع الدخل بالاستناد إلى البيانات المستمدة من مسوح الأسر المعيشية الواردة في مصادر البيانات الرئيسية.

نسبة الدخل بالشريحة الخمسية: نسبة متوسط دخل 20 في المائة من الشريحة الأغنى من السكان إلى متوسط دخل 20 في المائة من الشريحة الأفقر من السكان.

معامل جيني للدخل: قياس الفارق في توزيع الدخل (أو الاستهلاك) بين الأفراد والأسر المعيشية في بلد معين نسبةً إلى التوزيع المتساوي التام. والنقطة صفر تشير إلى المساواة التامة، والنقطة 100 إلى انعدام المساواة.

مصادر البيانات الرئيسية

العمود 1: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من UNDESA (2011)، وBarro and Lee (2012)، وUNESCO Institute for Statistics، وWorld Bank (2012a)، وIMF (2012).

العمود 2: على أساس المتوسّط الهندسي للبيانات الواردة في الأعمدة 5 و7 و9.

العمود 3: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمودين 1 و2.

العمود 4: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمود 2 وترتيب البلدان حسب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة.

العمود 5: حسابات بالاستناد إلى جداول الوفيات الموجزة من UNDESA (2011).

العمود 6: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمود 5 والدليل غير المعدّل لمتوسّط العمر المتوقع.

العمودان 7 و9: حسابات بالاستناد إلى بيانات من LIS (2012)، وEurostate (2012)، وWorld Bank (2012b)، والمسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات الصادرة عن اليونيسف (2002-2012) وشركة ICF Macro (2012).

العمود 8: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمود 7 والدليل غير المعدّل للتعليم.

العمود 10: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمود 9 والدليل غير المعدّل للدخل.

العمودان 11 و12: World Bank (2012a).

4 الجدول
دليل الفوارق بين الجنسين

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل الفوارق بين الجنسين		نسبة وفيات الأمهات[a]	معدل خصوبة المراهقات[b]	المقاعد في المجالس النيابية[c]	السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل		معدل المشاركة في القوى العاملة	
		الترتيب	القيمة	(عدد وفيات الأمهات لكل 100,000 ولادة حية)	(عدد الولادات لكل 1,000 امرأة من الفئة العمرية 19–15)	(بالنسبة المئوية للنساء)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 25 سنة وما فوق)		(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 سنة وما فوق)	
		2012	2012	2010	2012[d]	2012	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور
							2006-2010[e]	2006-2010[e]	2011	2011
	تنمية بشرية مرتفعة جداً									
1	النرويج	5	0.065	7	7.4	39.6	95.6	94.7	61.7	70.1
2	أستراليا	17	0.115	7	12.5	29.2	92.2	92.2	58.8	72.3
3	الولايات المتحدة الأمريكية	42	0.256	21	27.4	17.0[f]	94.7	94.3	57.5	70.1
4	هولندا	1	0.045	6	4.3	37.8	87.5	90.4	58.3	71.3
5	ألمانيا	6	0.075	7	6.8	32.4	96.2	96.9	53.0	66.5
6	نيوزيلندا	31	0.164	15	18.6	32.2	82.8	84.7	61.6	74.1
7	آيرلندا	19	0.121	6	8.8	19.0	74.8	73.0	52.6	68.5
7	السويد	2	0.055	4	6.5	44.7	84.4	85.5	59.4	68.1
9	سويسرا	3	0.057	8	3.9	26.8	95.1	96.6	60.6	75.0
10	اليابان	21	0.131	5	6.0	13.4	80.0[g]	82.3[g]	49.4	71.7
11	كندا	18	0.119	12	11.3	28.0	100.0	100.0	61.9	71.4
12	جمهورية كوريا	27	0.153	16	5.8	15.7	79.4[g]	91.7[g]	49.2	71.4
13	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	..	..	..	4.2	..	68.7	76.4	51.0	68.1
13	آيسلندا	10	0.089	5	11.6	39.7	91.0	91.6	70.8	78.4
15	الدانمرك	3	0.057	12	5.1	39.1	99.3	99.4	59.8	69.1
16	إسرائيل	25	0.144	7	14.0	20.0	82.7	85.5	52.5	62.4
17	بلجيكا	12	0.098	8	11.2	38.9	76.4	82.7	47.7	60.6
18	النمسا	14	0.102	4	9.7	28.7	100.0	100.0	53.9	67.6
18	سنغافورة	13	0.101	3	6.7	23.5	71.3	78.9	56.5	76.6
20	فرنسا	9	0.083	8	6.0	25.1	75.9	81.3	51.1	61.9
21	فنلندا	6	0.075	5	9.3	42.5	100.0	100.0	55.9	64.2
21	سلوفينيا	8	0.080	12	4.5	23.1	94.2	97.1	53.1	65.1
23	إسبانيا	15	0.103	6	10.7	34.9	63.3	69.7	51.6	67.4
24	ليختنشتاين	..	..	..	6.0	24.0	..	..	..	..
25	إيطاليا	11	0.094	4	4.0	20.7	68.0	78.1	37.9	59.6
26	لكسمبرغ	26	0.149	20	8.4	25.0	77.1	78.7	49.2	65.2
26	المملكة المتحدة	34	0.205	12	29.7	22.1	99.6	99.8	55.6	68.5
28	الجمهورية التشيكية	20	0.122	5	9.2	21.0	99.8	99.8	49.6	68.2
29	اليونان	23	0.136	3	9.6	21.0	57.7	66.6	44.8	65.0
30	بروني دار السلام	..	..	24	22.7	..	66.6[g]	61.2[g]	55.5	76.5
31	قبرص	22	0.134	10	5.5	10.7	71.0	78.1	57.2	71.5
32	مالطة	39	0.236	8	11.8	8.7	58.0	67.3	35.2	67.4
33	أندورا	..	..	..	7.3	50.0	49.5	49.3	..	..
33	أستونيا	29	0.158	2	17.2	19.8	94.4[g]	94.6[g]	56.7	68.2
35	سلوفاكيا	32	0.171	6	16.7	17.3	98.6	99.1	51.2	68.1
36	قطر	117	0.546	7	15.5	0.1[h]	70.1	62.1	51.8	95.2
37	هنغاريا	42	0.256	21	13.6	8.8	93.2[g]	96.7[g]	43.8	58.4
38	بربادوس	61	0.343	51	40.8	19.6	89.5[g]	87.6[g]	64.8	76.2
39	بولندا	24	0.140	5	12.2	21.8	76.9	83.5	48.2	64.3
40	شيلي	66	0.360	25	56.0	13.9	72.1	75.9	47.1	74.2
41	ليتوانيا	28	0.157	8	16.1	19.1	87.9	93.1	54.1	63.9
41	الإمارات العربية المتحدة	40	0.241	12	23.4	17.5	73.1[g]	61.3[g]	43.5	92.3
43	البرتغال	16	0.114	8	12.5	28.7	40.9	40.2	56.5	68.0
44	لاتفيا	36	0.216	34	12.8	23.0	98.6	98.2	55.2	67.2
45	الأرجنتين	71	0.380	77	54.2	37.7	57.0[g]	54.9[g]	47.3	74.9
46	سيشيل	..	..	..	47.6	43.8	66.9	66.6	..	..
47	كرواتيا	33	0.179	17	12.8	23.8	57.4[g]	72.3[g]	46.0	59.7
	تنمية بشرية مرتفعة									
48	البحرين	45	0.258	20	14.8	18.8	74.4[g]	80.4[g]	39.4	87.3
49	جزر البهاما	53	0.316	47	28.3	16.7	91.2	87.6	69.3	79.3
50	بيلاروس	..	..	4	20.5	29.7	..	..	50.2	62.6
51	أوروغواي	69	0.367	29	59.0	12.3	50.6	48.8	55.6	76.5
52	الجبل الأسود	..	..	8	14.8	12.3	97.5	98.8	..	..
52	بالاو	..	..	..	12.7	6.9	..	..	..	..
54	الكويت	47	0.274	14	14.4	6.3	53.7	46.6	43.4	82.3
55	الاتحاد الروسي	51	0.312	34	23.2	11.1	93.5[g]	96.2[g]	56.3	71.0
56	رومانيا	55	0.327	27	28.8	9.7	83.4	90.5	48.6	64.9
57	بلغاريا	38	0.219	11	36.2	20.8	90.9	94.4	48.6	60.3
57	المملكة العربية السعودية	145	0.682	24	22.1	0.1[h]	50.3[g]	57.9[g]	17.7	74.1
59	كوبا	63	0.356	73	43.9	45.2	73.9[g]	80.4[g]	43.3	69.9

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل الفوارق بين الجنسين		نسبة وفيات الأمهات[a]	معدل خصوبة المراهقات[b]	المقاعد في المجالس النيابية[c]	السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل		معدل المشاركة في القوى العاملة	
	الترتيب	القيمة	(عدد وفيات الأمهات لكل 100,000 ولادة حية)	(عدد الولادات لكل 1,000 امرأة من الفئة العمرية 19–15)	(بالنسبة المئوية للنساء)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 25 سنة وما فوق)		(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 سنة وما فوق)	
	2012	2012	2010	2012[d]	2012	2006-2010[e] الإناث	2006-2010[e] الذكور	2011 الإناث	2011 الذكور
59 بنما	108	0.503	92	75.9	8.5	63.5[g]	60.7[g]	49.6	82.5
61 المكسيك	72	0.382	50	65.5	36.0	51.2	57.0	44.3	80.5
62 كوستاريكا	62	0.346	40	61.9	38.6	54.4[g]	52.8[g]	46.4	78.9
63 غرينادا	..	..	24	35.4	17.9	..	..	..	..
64 ليبيا	36	0.216	58	2.6	16.5	55.6[g]	44.0[g]	30.1	76.8
64 ماليزيا	42	0.256	29	9.8	13.2	66.0[g]	72.8[g]	43.8	76.9
64 صربيا	..	..	12	19.2	32.4	80.1	90.7	..	..
67 أنتيغوا وبربودا	..	..	..	49.1	19.4	..	..	..	..
67 ترينيداد وتوباغو	50	0.311	46	31.6	27.4	59.4	59.2	54.9	78.3
69 كازاخستان	51	0.312	51	25.5	18.2	99.3	99.4	66.6	77.2
70 ألبانيا	41	0.251	27	14.9	15.7	78.8	85.0	49.6	71.3
71 فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	93	0.466	92	87.3	17.0	55.1	49.8	52.1	80.2
72 دومينيكا	..	..	..	18.9	12.5	29.7	23.2	..	..
72 جورجيا	81	0.438	67	39.5	6.6	89.7	92.7	55.8	74.2
72 لبنان	78	0.433	25	15.4	3.1	53.0	55.4	22.6	70.8
72 سانت كيتس ونيفس	..	..	..	33.2	6.7	..	..	..	..
76 إيران - الجمهورية الإسلامية	107	0.496	21	25.0	3.1	62.1	69.1	16.4	72.5
77 بيرو	73	0.387	67	48.7	21.5	47.3	59.1	67.8	84.7
78 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	30	0.162	10	17.8	30.9	72.0	85.3	42.9	68.9
78 أوكرانيا	57	0.338	32	26.1	8.0	91.5[g]	96.1[g]	53.3	66.6
80 موريشيوس	70	0.377	60	31.8	18.8	45.2[g]	52.9[g]	44.1	75.5
81 البوسنة والهرسك	..	..	8	13.4	19.3	..	..	35.2	58.6
82 أذربيجان	54	0.323	43	31.4	16.0	90.0	95.7	61.6	68.5
83 سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	48	54.1	17.4	..	..	55.7	78.4
84 عُمان	59	0.340	32	9.3	9.6	47.2	57.1	28.3	81.6
85 البرازيل	85	0.447	56	76.0	9.6	50.5	48.5	59.6	80.9
85 جامايكا	87	0.458	110	69.7	15.5	74.0[g]	71.1[g]	56.0	71.8
87 أرمينيا	59	0.340	30	33.2	10.7	94.1[g]	94.8[g]	49.4	70.2
88 سانت لوسيا	..	..	35	55.9	17.2	..	..	64.2	77.3
89 إكوادور	83	0.442	110	80.6	32.3	36.6	36.6	54.3	82.7
90 تركيا	68	0.366	20	30.5	14.2	26.7	42.4	28.1	71.4
91 كولومبيا	88	0.459	92	68.1	13.6	43.8	42.4	55.8	79.7
92 سري لانكا	75	0.402	35	22.1	5.8	72.6	75.5	34.7	76.3
93 الجزائر	74	0.391	97	6.1	25.6	20.9	27.3	15.0	71.9
94 تونس	46	0.261	56	4.4	26.7	29.9	44.4	25.5	70.0
تنمية بشرية متوسطة									
95 تونغا	90	0.462	110	18.0	3.6[i]	71.6[g]	76.7[g]	53.6	75.0
96 بليز	79	0.435	53	70.8	13.3	35.2[g]	32.8[g]	48.3	81.8
96 الجمهورية الدومينيكية	109	0.508	150	103.6	19.1	43.3	41.7	51.0	78.6
96 فيجي	..	..	26	42.8	..	57.5	58.1	39.3	79.5
96 ساموا	..	..	..	25.5	4.1	64.3	60.0	42.8	77.8
100 الأردن	99	0.482	63	23.7	11.1	68.9	77.7	15.6	65.9
101 الصين	35	0.213	37	9.1	21.3	54.8[g]	70.4[g]	67.7	80.1
102 تركمانستان	..	..	67	16.9	16.8	..	..	46.4	76.0
103 تايلند	66	0.360	48	37.0	15.7	29.0	35.6	63.8	80.0
104 ملديف	64	0.357	60	10.2	6.5	20.7	30.1	55.7	76.8
105 سورينام	94	0.467	130	34.9	11.8	40.5	47.1	40.5	68.7
106 غابون	105	0.492	230	81.0	16.7	53.8[g]	34.7[g]	56.3	65.0
107 السلفادور	82	0.441	81	76.2	26.2	34.8	40.8	47.4	78.6
108 بوليفيا - دولة متعددة القوميات	97	0.474	190	74.7	30.1	39.8	49.7	64.1	80.9
108 منغوليا	56	0.328	63	18.7	12.7	83.0[g]	81.8[g]	54.3	65.5
110 دولة فلسطين	..	..	64	48.3	..	48.0	56.2	15.1	66.3
111 باراغواي	95	0.472	99	66.7	13.6	35.0	39.0	57.9	86.3
112 مصر	126	0.590	66	40.6	2.2	43.4[g]	59.3[g]	23.7	74.3
113 جمهورية مولدوفا	49	0.303	41	29.1	19.8	91.6	95.3	38.4	45.1
114 الفلبين	77	0.418	99	46.5	22.1	65.9[g]	63.7[g]	49.7	79.4
114 أوزبكستان	..	..	28	12.8	19.2	..	..	47.7	74.7
116 الجمهورية العربية السورية	118	0.551	70	36.5	12.0	27.4	38.2	13.1	71.6
117 ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	..	..	100	18.5	0.1	..	..	..	..
118 غيانا	104	0.490	280	53.9	31.3	61.5[g]	48.8[g]	41.8	79.1
119 بوتسوانا	102	0.485	160	43.8	7.9	73.6[g]	77.5[g]	71.7	81.6

الجدول 4 دليل الفوارق بين الجنسين

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل الفوارق بين الجنسين		نسبة وفيات الأمهات[a]	معدل خصوبة المراهقات[b]	المقاعد في المجالس النيابية[c]	السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل		معدل المشاركة في القوى العاملة	
	الترتيب	القيمة	(عدد وفيات الأمهات لكل 100,000 ولادة حية)	(عدد الولادات لكل 1,000 امرأة من الفئة العمرية 19–15)	(بالنسبة المئوية للنساء)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 25 سنة وما فوق)		(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 سنة وما فوق)	
	2012	2012	2010	2012[d]	2012	الإناث 2006-2010[e]	الذكور 2006-2010[e]	الإناث 2011	الذكور 2011
120 هندوراس	100	0.483	100	85.9	19.5	20.7	18.8	42.3	82.8
121 إندونيسيا	106	0.494	220	42.3	18.2	36.2	46.8	51.2	84.2
121 كيريباس	..	..	..	16.4	8.7	..	..	..	..
121 جنوب أفريقيا	90	0.462	300	50.4	41.1[j]	68.9	72.2	44.0	60.8
124 فانواتو	..	..	110	50.6	1.9	..	..	61.3	79.7
125 قيرغيزستان	64	0.357	71	33.0	23.3	81.0[g]	81.2[g]	55.5	78.6
125 طاجيكستان	57	0.338	65	25.7	17.5	93.2[g]	85.8[g]	57.4	75.1
127 فييت نام	48	0.299	59	22.7	24.4	24.7[g]	28.0[g]	73.2	81.2
128 ناميبيا	86	0.455	200	54.4	25.0	33.0[g]	34.0[g]	58.6	69.9
129 نيكاراغوا	89	0.461	95	104.9	40.2	30.8[g]	44.7[g]	46.7	80.0
130 المغرب	84	0.444	100	10.8	11.0	20.1[g]	36.3[g]	26.2	74.7
131 العراق	120	0.557	63	85.9	25.2	22.0[g]	42.7[g]	14.5	69.3
132 الرأس الأخضر	..	..	79	69.2	20.8	..	..	50.8	83.3
133 غواتيمالا	114	0.539	120	102.4	13.3	12.6	17.4	49.0	88.3
134 تيمور - ليشتي	..	..	300	52.3	38.5	..	..	38.4	74.1
135 غانا	121	0.565	350	62.4	8.3	45.7[g]	61.8[g]	66.9	71.8
136 غينيا الإستوائية	..	..	240	114.6	10.0	..	..	80.6	92.3
136 الهند	132	0.610	200	74.7	10.9	26.6[g]	50.4[g]	29.0	80.7
138 كمبوديا	96	0.473	250	32.9	18.1	11.6	20.6	79.2	86.7
138 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	100	0.483	470	30.1	25.0	22.9[g]	36.8[g]	76.5	79.5
140 بوتان	92	0.464	180	44.9	13.9	34.0	34.5	65.8	76.5
141 سوازيلند	112	0.525	320	67.9	21.9	49.9[g]	46.1[g]	43.6	70.8
تنمية بشرية منخفضة									
142 الكونغو	132	0.610	560	112.6	9.6	43.8[g]	48.7[g]	68.4	72.9
143 جزر سليمان	..	..	93	64.6	..	..	..	53.2	79.9
144 سان تومي وبرينسيبي	..	..	70	55.4	18.2	..	..	43.7	76.6
145 كينيا	130	0.608	360	98.1	9.8	25.3	52.3	61.5	71.8
146 بنغلاديش	111	0.518	240	68.2	19.7	30.8[g]	39.3[g]	57.2	84.3
146 باكستان	123	0.567	260	28.1	21.1	18.3	43.1	22.7	83.3
148 أنغولا	..	..	450	148.1	38.2[k]	..	..	62.9	77.1
149 ميانمار	80	0.437	200	12.0	4.6	18.0[g]	17.6[g]	75.0	82.1
150 الكاميرون	137	0.628	690	115.1	13.9	21.1[g]	34.9[g]	64.2	77.4
151 مدغشقر	..	..	240	122.7	15.9	..	..	83.4	88.7
152 جمهورية تنزانيا المتحدة	119	0.556	460	128.7	36.0	5.6[g]	9.2[g]	88.2	90.3
153 نيجيريا	..	..	630	111.3	6.7	..	..	47.9	63.3
154 السنغال	115	0.540	370	89.7	41.6	4.6	11.0	66.1	88.4
155 موريتانيا	139	0.643	510	71.3	19.2	8.0[g]	20.8[g]	28.7	79.2
156 بابوا غينيا الجديدة	134	0.617	230	62.0	2.7	6.8[g]	14.1[g]	70.6	74.1
157 نيبال	102	0.485	170	86.2	33.2	17.9[g]	39.9[g]	80.4	87.6
158 ليسوتو	113	0.534	620	60.8	26.1	21.9	19.8	58.9	73.4
159 توغو	122	0.566	300	54.3	11.1	15.3[g]	45.1[g]	80.4	81.4
160 اليمن	148	0.747	200	66.1	0.7	7.6[g]	24.4[g]	25.2	72.0
161 هايتي	127	0.592	350	41.3	4.0	22.5[g]	36.3[g]	60.1	70.6
161 أوغندا	110	0.517	310	126.4	35.0	23.0	23.9	76.0	79.5
163 زامبيا	136	0.623	440	138.5	11.5	25.7	44.2	73.2	85.6
164 جيبوتي	..	..	200	19.5	13.8	..	..	36.0	67.2
165 غامبيا	128	0.594	360	66.9	7.5	16.9[g]	31.4[g]	72.4	83.1
166 بنن	135	0.618	350	97.0	8.4	11.2[g]	25.6[g]	67.4	78.2
167 رواندا	76	0.414	340	35.5	51.9	7.4[g]	8.0[g]	86.4	85.4
168 كوت ديفوار	138	0.632	400	105.7	11.0	13.7[g]	29.9[g]	51.8	81.2
169 جزر القمر	..	..	280	51.1	3.0	..	..	35.1	80.4
170 ملاوي	124	0.573	460	105.6	22.3	10.4[g]	20.4[g]	84.8	81.3
171 السودان	129	0.604	730	53.0	24.1	12.8[g]	18.2[g]	30.9	76.5
172 زمبابوي	116	0.544	570	53.4	17.9	48.8[g]	62.0[g]	83.0	89.5
173 إثيوبيا	..	..	350	48.3	25.5	..	..	78.4	89.8
174 ليبريا	143	0.658	770	123.0	11.7	15.7[g]	39.2[g]	57.9	64.4
175 أفغانستان	147	0.712	460	99.6	27.6	5.8[g]	34.0[g]	15.7	80.3
176 غينيا - بيساو	..	..	790	96.2	10.0	..	..	68.0	78.2
177 سيراليون	139	0.643	890	104.2	12.9	9.5[g]	20.4[g]	66.3	69.1
178 بوروندي	98	0.476	800	20.9	34.9	5.2[g]	9.2[g]	83.7	82.1
178 غينيا	..	..	610	133.7	..[l]	..	..	65.4	78.3

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل الفوارق بين الجنسين		نسبة وفيات الأمهات[a]	معدل خصوبة المراهقات[b]	المقاعد في المجالس النيابية[c]	السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 25 سنة وما فوق)		معدل المشاركة في القوى العاملة (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 سنة وما فوق)	
	الترتيب	القيمة	(عدد وفيات الأمهات لكل 100,000 ولادة حية)	(عدد الولادات لكل 1,000 امرأة من الفئة العمرية 19–15)	(بالنسبة المئوية للنساء)	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور
	2012	2012	2010	2012[d]	2012	2006-2010[e]	2006-2010[e]	2011	2011
180 جمهورية أفريقيا الوسطى	142	0.654	890	98.6	12.5	10.3[g]	26.2[g]	72.5	85.1
181 إريتريا	..	..	240	53.7	22.0	..	..	79.8	90.0
182 مالي	141	0.649	540	168.9	10.2	11.3	9.2	36.8	70.0
183 بوركينا فاسو	131	0.609	300	117.4	15.3	0.9	3.2	77.5	90.4
184 تشاد	..	..	1,100	138.1	12.8	..	..	64.4	80.2
185 موزامبيق	125	0.582	490	124.4	39.2	1.5[g]	6.0[g]	86.0	82.9
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	144	0.681	540	170.6	8.2	10.7[g]	36.2[g]	70.2	72.5
186 النيجر	146	0.707	590	193.6	13.3	2.5[g]	7.6[g]	39.9	89.9
الأراضي أو البلدان الأخرى									
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	81	0.6	15.6	..	..	71.6	83.7
جزر مارشال	..	..	..	37.7	3.0	..	..	..	..
موناكو	..	..	..	1.5	19.0	..	..	..	..
ناورو	..	..	..	23.0	0.1	..	..	..	..
سان مارينو	..	..	..	2.5	18.3	..	..	..	..
الصومال	..	..	1,000	68.0	13.8	..	..	37.7	76.8
جنوب السودان	..	..	..	..	24.3	..	..	..	..
توفالو	..	..	..	21.5	6.7	..	..	..	..
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية									
تنمية بشرية مرتفعة جداً	..	0.193	15	18.7	25.0	84.7	87.1	52.7	68.7
تنمية بشرية مرتفعة	..	0.376	47	45.9	18.5	62.9	65.2	46.8	75.3
تنمية بشرية متوسطة	..	0.457	121	44.7	18.2	42.1	58.8	50.5	79.9
تنمية بشرية منخفضة	..	0.578	405	86.0	19.2	18.0	32.0	56.4	79.9
المناطق									
البلدان العربية	..	0.555	176	39.2	13.0	31.8	44.7	22.8	74.1
شرق آسيا والمحيط الهادئ	..	0.333	73	18.5	17.7	49.6	63.0	65.2	80.6
أوروبا و آسيا الوسطى	..	0.280	28	23.1	16.7	81.4	85.8	49.6	69.0
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	..	0.419	74	70.6	24.4	49.8	51.1	53.7	79.9
جنوب آسيا	..	0.568	203	66.9	18.5	28.3	49.7	31.3	81.0
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	..	0.577	475	105.2	20.9	23.7	35.1	64.7	76.2
أقل البلدان نمواً	..	0.566	394	90.9	20.3	16.9	27.1	64.8	82.4
الدول الجزرية الصغيرة النامية	..	0.481	193	61.1	22.0	48.0	53.0	53.0	73.9
العالم	**..**	**0.463**	**145**	**51.2**	**20.3**	**52.3**	**62.9**	**51.3**	**77.2**

ملاحظات

a حسبت البيانات بشكل يسمح بالمقارنة بين البلدان، لذا قد تختلف عن الإحصاءات الرسمية لكل بلد التي قد تُحسب بطرق أخرى دقيقة. وجرى تقريب البيانات وفقاً لما يلي: الأرقام دون 100 لا تقريب؛ الأرقام بين 100 و999 تقريب لأقرب 10؛ الأرقام فوق 1,000 تقريب لأقرب 100.

b بالاستناد إلى متغيّر الخصوبة المتوسّطة.

c حسبت حصّة المقاعد في المجلس النيابي في البلدان التي تعتمد نظاماً تشريعياً من مجلسين، بالاستناد إلى عدد المقاعد في كلا المجلسين.

d البيانات هي المتوسطات السنوية للقيم المتوقعة للفترة الزمنية الممتدة بين عامي 2010 و2015.

e تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحددة.

f أساس الحساب هو الأعضاء الذين يصوّتون في مجلس النواب فقط.

g تقديرات Barro and Lee (2011) لعام 2010.

h استخدمت قيمة 0.1 في المائة لحساب دليل الفوارق بين الجنسين.

i لم تنتخب أي امرأة في عام 2010، غير أن امرأة واحدة عيّنت في مجلس الوزراء.

j لا يشمل العدد المندوبين المتناوبين المعيّنين عند الحاجة والبالغ عددهم 36 مندوبًا.

k تعود التقديرات إلى ما قبل انتخابات 31 آب/أغسطس 2012.

l حلّ البرلمان عقب الانقلاب الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر 2008.

تعاريف

دليل الفوارق بين الجنسين: دليل مركب يقيس الفارق في الإنجازات بين المرأة والرجل في ثلاثة أبعاد هي: الصحة الإنجابية، والتمكين، وسوق العمل. وتتضمن الملاحظة الفنية 3 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل على العنوان: http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2012_AR_TechNotes.pdf

نسبة وفيات الأمهات: عدد وفيات الأمهات لكل 100,000 ولادة حية في سنة معيّنة.

معدّل خصوبة المراهقات: عدد الولادات لكل 1,000 امرأة من الفئة العمرية 15-19 سنة.

المقاعد في المجالس النيابية: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء من مجموع المقاعد في المجلس النيابي أو المجلس التشريعي الواحد، والمجلس الأعلى أو مجلس الشيوخ.

السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل: نسبة السكان من الفئة العمرية 25 سنة وما فوق الذين بلغوا المستوى العلمي الثانوي على الأقل.

معدّل المشاركة في القوى العاملة: نسبة السكان المنخرطين في سوق العمل، من عاملين أو باحثين عن عمل، من مجموع السكان في سن العمل.

مصادر البيانات الرئيسية

العمودان 1 و2: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من WHO and others (2012)، وUNDESA (2011)، وIPU (2012)، وBarro and Lee (2010)، وUNESCO Institute for Statistics (2012)، وILO (2012).

العمود 3: WHO and others (2012).

العمود 4: UNDESA (2011).

العمود 5: IPU (2012).

العمودان 6 و7: UNESCO Institute for Statistics (2012).

العمودان 8 و9: ILO (2012).

المؤشر 5 دليل الفقر المتعدد الأبعاد

	دليل الفقر المتعدد الأبعاد		السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد[a]			السكان المعرضون لخطر الفقر	السكان الذين يعيشون في فقر مدقع	نسبة الحرمان إلى الفقر العام (بالنسبة المئوية)			نسبة السكان الذين يعيشون دون خط فقر الدخل (بالنسبة المئوية)	
	السنة[b]	القيمة[a]	(بالنسبة المئوية)	مجموع السكان (بالآلاف)	شدة الحرمان (بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية)	التعليم	الصحة	مستوى المعيشة	1.25 دولار في اليوم بمعادل القوة الشرائية 2002 – 2011[c]	خط الفقر الوطني 2002 – 2012[c]
التقديرات على أساس مسوح 2007 - 2011												
إثيوبيا	2011 (D)	0.564	87.3	72,415	64.6	6.8	71.1	25.9	27.6	46.5	39.0	38.9
الأردن	2009 (D)	0.008	2.4	145	34.4	1.3	0.1	49.6	47.4	3.1	0.1	13.3
أرمينيا	2010 (D)	0.001	0.3	6	35.2	3.0	0.0	25.8	64.8	9.4	1.3	35.8
ألبانيا	2008/2009 (D)	0.005	1.4	45	37.7	7.4	0.1	32.0	44.9	23.0	0.6	12.4
إندونيسيا	2007 (D)	0.095	20.8	48,352	45.9	12.2	7.6	15.7	50.6	33.8	18.1	12.5
أوغندا	2011 (D)	0.367	69.9	24,122	52.5	19.0	31.2	15.6	34.1	50.4	51.5	31.1
أوكرانيا	2007 (D)	0.008	2.2	1,018	35.5	1.0	0.2	4.7	91.1	4.2	0.1	2.9
باكستان	2006/2007 (D)	0.264[d]	49.4[d]	81,236[d]	53.4[d]	11.0[d]	27.4[d]	30.8	37.9	31.2	21.0	22.3
بنغلاديش	2007 (D)	0.292	57.8	83,207	50.4	21.2	26.2	18.7	34.5	46.8	43.3	31.5
بوتان	2010 (M)	0.119	27.2	198	43.9	17.2	8.5	40.4	21.2	38.4	10.2	23.2
بوركينا فاسو	2010 (D)	0.535	84.0	13,834	63.7	7.1	65.7	36.2	27.9	35.9	44.6	
بوليفيا - دولة متعددة القوميات	2008 (D)	0.089	20.5	1,972	43.7	18.7	5.8	19.8	27.5	52.6	15.6	60.1
بيرو	2008 (D)	0.066	15.7	4,422	42.2	14.9	3.9	18.6	20.8	60.6	4.9	31.3
تيمور - ليشتي	2009/2010 (D)	0.360	68.1	749	52.9	18.2	38.7	21.3	31.0	47.7	37.4	49.9
جمهورية تنزانيا المتحدة	2010 (D)	0.332	65.6	28,552	50.7	21.0	33.4	18.3	26.4	55.3	67.9	33.4
الجمهورية الدومينيكية	2007 (D)	0.018	4.6	439	39.4	8.6	0.7	39.1	22.6	38.2	2.2	34.4
جمهورية الكونغو الديمقراطية	2010 (M)	0.392	74.0	48,815	53.0	15.1	45.9	18.0	25.1	56.9	87.7	71.3
جنوب أفريقيا	2008 (N)	0.057	13.4	6,609	42.3	22.2	2.4	7.5	50.5	42.0	13.8	23.0
رواندا	2010 (D)	0.350	69.0	6,900	50.8	19.4	34.7	19.5	30.9	49.6	63.2	44.9
زامبيا	2007 (D)	0.328	64.2	7,740	51.2	17.2	34.8	17.5	27.9	54.7	68.5	59.3
زمبابوي	2010/2011 (D)	0.172	39.1	4,877	44.0	25.1	11.5	10.2	33.6	56.3	..	72.0
سان تومي وبرينسيبي	2008/2009 (D)	0.154	34.5	56	44.7	24.3	10.7	28.8	27.5	43.6	..	66.2
السنغال	2010/2011 (D)	0.439	74.4	7,642	58.9	11.7	50.6	31.8	40.6	27.6	33.5	50.8
سوازيلند	2010 (M)	0.086	20.4	242	41.9	23.1	3.3	16.7	29.9	53.4	40.6	69.2
سيراليون	2008 (D)	0.439	77.0	4,321	57.0	13.1	53.2	31.5	19.3	49.2	53.4	66.4
غانا	2008 (D)	0.144	31.2	7,258	46.2	21.6	11.4	32.1	19.5	48.4	28.6	28.5
غيانا	2009 (D)	0.030	7.7	58	39.2	12.3	1.0	17.4	50.4	32.2	..	..
فانواتو	2007 (M)	0.129	30.1	67	42.7	33.5	6.5	29.7	17.3	53.0	..	..
الفلبين	2008 (D)	0.064	13.4	12,083	47.4	9.1	5.7	15.8	56.5	27.7	18.4	26.5
دولة فلسطين	2006/2007 (N)	0.005	1.4	52	37.3	8.8	0.1	33.9	55.3	10.8	0.0	21.9
فييت نام	2010/2011 (M)	0.017	4.2	3,690	39.5	7.9	0.7	32.8	25.1	42.1	40.1	28.9
كمبوديا	2010 (D)	0.212	45.9	6,415	46.1	21.4	17.0	22.1	32.7	45.1	22.8	30.1
كولومبيا	2010 (D)	0.022	5.4	2,500	40.9	6.4	1.1	31.8	33.5	34.7	8.2	37.2
الكونغو	2009 (D)	0.208	40.6	1,600	51.2	17.7	22.9	10.4	45.6	44.0	54.1	50.1
كينيا	2008/2009 (D)	0.229	47.8	18,863	48.0	27.4	19.8	12.7	30.1	57.2	43.4	45.9
ليبريا	2007 (D)	0.485	83.9	3,218	57.7	9.7	57.5	29.7	25.0	45.3	83.8	63.8
ليسوتو	2009 (D)	0.156	35.3	759	44.1	26.7	11.1	21.9	18.9	59.2	43.4	56.6
مدغشقر	2008/2009 (D)	0.357	66.9	13,463	53.3	17.9	35.4	34.3	16.7	49.1	81.3	68.7
مصر	2008 (D)	0.024	6.0	4,699	40.7	7.2	1.0	48.1	37.3	14.5	1.7	22.0
المغرب	2007 (N)	0.048[d]	10.6[d]	3,287[d]	45.3[d]	12.3[d]	3.3[d]	35.5	27.5	37.0	2.5	9.0
ملاوي	2010 (D)	0.334	66.7	9,633	50.1	23.4	31.4	19.5	27.1	53.3	73.9	52.4
ملديف	2009 (D)	0.018	5.2	16	35.6	4.8	0.3	13.6	81.1	5.3	..	..
موريتانيا	2007 (M)	0.352[d]	61.7[d]	1,982[d]	57.1[d]	15.1[d]	40.7[d]	32.0	21.6	46.5	23.4	42.0
موزامبيق	2009 (D)	0.512	79.3	18,127	64.6	9.5	60.7	23.9	36.2	39.9	59.6	54.7
ناميبيا	2006/2007 (D)	0.187	39.6	855	47.2	23.6	14.7	15.1	31.0	53.9	31.9	38.0
نيبال	2011 (D)	0.217	44.2	13,242	49.0	17.4	20.8	21.8	33.7	44.4	24.8	25.2
نيجيريا	2008 (D)	0.310	54.1	83,578	57.3	17.8	33.9	27.0	32.2	40.8	68.0	54.7
التقديرات على أساس مسوح 2006 – 2002												
الاتحاد الروسي	2003 (W)	0.005[d]	1.3[d]	1,883[d]	38.9[d]	0.8[d]	0.2[d]	84.2	2.5	13.3	0.0	11.1
أذربيجان	2006 (D)	0.021	5.3	461	39.4	12.5	0.6	24.4	49.4	26.2	0.4	15.8
الأرجنتين	2005 (N)	0.011[f]	2.9[f]	1,160[f]	37.6[f]	5.8[f]	0.2[f]	41.9	12.9	45.2	0.9	..
أستونيا	2003 (W)	0.026	7.2	97	36.5	1.3	0.2	91.2	1.2	7.6	0.5	..
إكوادور	2003 (W)	0.009	2.2	286	41.6	2.1	0.6	78.6	3.3	18.1	4.6	32.8
الإمارات العربية المتحدة	2003 (W)	0.002	0.6	20	35.3	2.0	0.0	94.4	0.4	5.2	..	..
أوروغواي	2002/2003 (W)	0.006	1.7	57	34.7	0.1	0.0	96.0	0.6	3.4	0.2	18.6
أوزبكستان	2006 (M)	0.008	2.3	603	36.2	8.1	0.1	23.2	55.7	21.1	..	..
باراغواي	2002/2003 (W)	0.064	13.3	755	48.5	15.0	6.1	35.1	19.0	45.9	7.2	34.7
البرازيل	2006 (N)	0.011	2.7	5,075	39.3	7.0	0.2	39.0	40.2	20.7	6.1	21.4
بليز	2006 (M)	0.024	5.6	16	42.6	7.6	1.1	22.8	35.8	41.4	..	33.5
بنن	2006 (D)	0.412	71.8	5,652	57.4	13.2	47.2	33.6	25.1	41.3	47.3	39.0

	دليل الفقر المتعدد الأبعاد		السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد[a]			السكان المعرضون لخطر الفقر	السكان الذين يعيشون في فقر مدقع	نسبة الحرمان إلى الفقر العام (بالنسبة المئوية)			نسبة السكان الذين يعيشون دون خط فقر الدخل (بالنسبة المئوية)	
	السنة[b]	القيمة[a]	مجموع السكان (بالنسبة المئوية)	مجموع السكان (بالآلاف)	شدة الحرمان (بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية)	التعليم	الصحة	مستوى المعيشة	1.25 دولار في اليوم بمعادل القوة الشرائية 2002 – 2011[c]	خط الفقر الوطني 2002 – 2012[c]
بوروندي	2005 (M)	0.530	84.5	6,128	62.7	12.2	61.9	31.5	22.4	46.1	81.3	66.9
البوسنة والهرسك	2006 (M)	0.003	0.8	30	37.2	7.0	0.1	29.2	51.8	19.0	0.0	14.0
بيلاروس	2005 (M)	0.000	0.0	0	35.1	0.8	0.0	16.6	61.8	21.7	0.1	5.4
تايلند	2005/2006 (M)	0.006	1.6	1,067	38.5	9.9	0.2	40.7	31.2	28.1	0.4	8.1
تركيا	2003 (D)	0.028	6.6	4,378	42.0	7.3	1.3	42.3	38.4	19.2	0.0	18.1
ترينيداد وتوباغو	2006 (M)	0.020	5.6	74	35.1	0.4	0.3	1.3	94.3	4.4	..	..
تشاد	2003 (W)	0.344	62.9	5,758	54.7	28.2	44.1	40.9	4.6	54.5	61.9	55.0
توغو	2006 (M)	0.284	54.3	3,003	52.4	21.6	28.7	28.3	25.4	46.3	38.7	61.7
تونس	2003 (W)	0.010[d]	2.8[d]	272[d]	37.1[d]	4.9[d]	0.2[d]	25.0	47.3	27.6	1.4	3.8
الجبل الأسود	2005/2006 (M)	0.006	1.5	9	41.6	1.9	0.3	37.5	47.6	14.9	0.1	6.6
الجمهورية التشيكية	2002/2003 (W)	0.010	3.1	316	33.4	0.0	0.0	0.0	99.9	0.1	..	..
الجمهورية العربية السورية	2006 (M)	0.021[e]	5.5[e]	1,041[e]	37.5[e]	7.1[e]	0.5[e]	45.4	42.7	11.8	1.7	..
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	2006 (M)	0.267	47.2	2,757	56.5	14.1	28.1	33.1	27.9	39.0	33.9	27.6
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	2005 (M)	0.008	1.9	39	40.9	6.7	0.3	59.9	12.8	27.3	0.0	19.0
جمهورية مولدوفا	2005 (D)	0.007	1.9	72	36.7	6.4	0.1	24.7	34.3	41.1	0.4	21.9
جورجيا	2005 (M)	0.003	0.8	36	35.2	5.3	0.0	23.2	33.8	43.0	15.3	24.7
جيبوتي	2006 (M)	0.139	29.3	241	47.3	16.1	12.5	38.3	24.6	37.1	18.8	..
سري لانكا	2003 (W)	0.021[d]	5.3[d]	1,027[d]	38.7[d]	14.4[d]	0.6[d]	6.3	35.4	58.3	7.0	8.9
سلوفاكيا	2003 (W)	0.000[e]	0.0[e]	0[e]	0.0[e]	0.0[e]	0.0[e]	0.0	0.0	0.0	0.1	..
سلوفينيا	2003 (W)	0.000[e]	0.0[e]	0[e]	0.0[e]	0.4[e]	0.0[e]	0.0	0.0	0.0	0.1	..
سورينام	2006 (M)	0.039	8.2	41	47.2	6.7	3.3	36.1	18.8	45.1	..	..
صربيا	2005/2006 (M)	0.003	0.8	79	40.0	3.6	0.1	30.5	40.1	29.4	0.3	9.2
الصومال	2006 (M)	0.514	81.2	6,941	63.3	9.5	65.6	34.2	18.6	47.2	..	..
الصين	2002 (W)	0.056	12.5	161,675	44.9	6.3	4.5	64.8	9.9	25.2	13.1	2.8
طاجيكستان	2005 (M)	0.068	17.1	1,104	40.0	23.0	3.1	18.7	45.0	36.3	6.6	46.7
العراق	2006 (M)	0.059	14.2	3,996	41.3	14.3	3.1	47.5	32.1	20.4	2.8	22.9
غامبيا	2005/2006 (M)	0.324	60.4	935	53.6	17.6	35.5	33.5	30.7	35.8	33.6	48.4
غواتيمالا	2003 (W)	0.127[d]	25.9[d]	3,134[d]	49.1[d]	9.8[d]	14.5[d]	57.2	10.0	32.8	13.5	51.0
غينيا	2005 (D)	0.506	82.5	7,459	61.3	9.3	62.3	35.5	23.0	41.5	43.3	53.0
قيرغيزستان	2005/2006 (M)	0.019	4.9	249	38.8	9.2	0.9	36.6	36.9	26.4	6.2	33.7
كازاخستان	2006 (M)	0.002	0.6	92	36.9	5.0	0.0	14.6	56.8	28.7	0.1	8.2
الكاميرون	2004 (D)	0.287	53.3	9,149	53.9	19.3	30.4	25.7	24.5	49.8	9.6	39.9
كرواتيا	2003 (W)	0.016	4.4	196	36.3	0.1	0.3	45.0	46.7	8.3	0.1	11.1
كوت ديفوار	2005 (D)	0.353	61.5	11,083	57.4	15.3	39.3	32.0	38.7	29.3	23.8	42.7
لاتفيا	2003 (W)	0.006[d]	1.6[d]	37[d]	37.9[d]	0.0[d]	0.0[d]	0.0	88.0	12.0	0.1	5.9
مالي	2006 (D)	0.558	86.6	11,771	64.4	7.6	68.4	34.5	26.2	39.3	50.4	47.4
المكسيك	2006 (N)	0.015	4.0	4,313	38.9	5.8	0.5	38.6	23.9	37.5	1.2	51.3
منغوليا	2005 (M)	0.065	15.8	403	41.0	20.6	3.2	15.4	27.9	56.6	..	35.2
النيجر	2006 (D)	0.642	92.4	12,437	69.4	4.0	81.8	35.4	21.5	43.2	43.6	59.5
نيكاراغوا	2006/2007 (D)	0.128	28.0	1,538	45.7	17.4	11.2	27.9	13.6	58.5	11.9	46.2
هايتي	2005/2006 (D)	0.299	56.4	5,346	53.0	18.8	32.3	27.0	21.5	51.5	..	..
الهند	2005/2006 (D)	0.283	53.7	612,203	52.7	16.4	28.6	21.8	35.7	42.5	32.7	29.8
هندوراس	2005/2006 (D)	0.159	32.5	2,281	48.9	22.0	11.3	38.0	18.5	43.6	17.9	60.0
هنغاريا	2003 (W)	0.016	4.6	466	34.3	0.0	0.0	1.8	95.6	2.7	0.2	..
اليمن	2006 (M)	0.283	52.5	11,176	53.9	13.0	31.9	27.0	40.5	32.4	17.5	34.8

ملاحظات

a لم تتوفّر جميع المؤشرات لجميع البلدان، لذلك يجب توخي الحذر في المقارنة بين البلدان. وفي حالات عدم توفّر البيانات، رجحت قيمة المؤشرات ليصير مجموعها 100 في المائة. وللاطلاع على التفاصيل حول حالات عدم توفّر البيانات عن البلدان، انظر Alkire and others (2011) and Alkire, Conconi and Roche (2012).

b يشير الحرف D إلى أنّ البيانات مستمدّة من المسوح الديمغرافية والصحية، والحرف M إلى أنّ البيانات مستمدّة من المسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات، والحرف W إلى أنّ البيانات مستمدّة من المسوح الصحية العالمية، والحرف N إلى أنّ البيانات مستمدّة من المسوح الوطنية.

c تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحددة.

d تقديرات الحد الأدنى.

e تقديرات الحد الأعلى.

f تنطبق التقديرات على أجزاء محددة من البلد فقط.

تعاريف

دليل الفقر المتعدد الأبعاد: نسبة السكان الذين يعيشون حالة الفقر المتعدد الأبعاد معدلة بشدة أوجه الحرمان. وتتضمن الملاحظة الفنية 4 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل على العنوان: http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2012_AR_TechNotes.pdf

السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد: نسبة السكان الذين يعانون من حرمان تزجّح حدّته بنسبة 33 في المائة على الأقل.

شدّة الحرمان في حالة الفقر المتعدد الأبعاد: متوسط نسبة الحرمان الذي يعاني منه الأشخاص الذين يعيشون في الفقر المتعدد الأبعاد.

السكان المعرضون لخطر الفقر: نسبة السكان المعرضين للمعاناة من أكثر من وجه من أوجه الحرمان بنسبة تزجّح حدّتها بما يتراوح بين 20 و33 في المائة.

السكان الذين يعيشون في فقر مدقع: نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد المدقع، ومن حرمان تزجّح حدّته بنسبة 50 في المائة أو أكثر.

نسبة الحرمان إلى الفقر العام: النسبة المئوية من دليل الفقر المتعدد الأبعاد المنسوبة إلى الحرمان في كل بُعد من الأبعاد الثلاثة.

نسبة السكان الذين يعيشون على أقلّ من 1.25 دولار في اليوم بمعادل القوة الشرائية: نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي المحدّد بأقلّ من 1.25 دولار أمريكي في اليوم (بمعادل القوة الشرائية).

نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني: نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، وهو الخط الذي تتخذه سلطات بلد معين لقياس الفقر فيه. وتستند التقديرات الوطنية إلى التقديرات المرجّحة على أساس مجموعات السكان المستمدة من مسوح الأسر المعيشية.

مصادر البيانات الرئيسية

العمودان 1 و2: حسابات بالاستناد إلى عدد من مسوح الأسر المعيشية التي أجريت في الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2010 ومنها المسوح الديمغرافية والصحية لشركة ICF Macro، والمسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات لليونيسف، ومسوح منظمة الصحة العالمية.

الأعمدة 3 إلى 10: حسابات بالاستناد إلى بيانات أوجه الحرمان الذي تعاني منه الأسر المعيشية في التعليم والصحة ومستوى المعيشة المستمدة من عدد من مسوح الأسر المعيشية على النحو الوارد في العمود 1.

العمودان 11 و12: World Bank (2012a).

6 التحكم بالموارد

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الاقتصاد				الإنفاق العام									
		الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	دليل أسعار المستهلك	النفقات الحكومية العامة على الاستهلاك النهائي		على الصحة		على التعليم		للأغراض العسكرية[a]		مجموع خدمة الدين	
		(بمعادل القوة الشرائية بدولار 2005 بالمليارات)	(بمعادل القوة الشرائية بدولار 2005)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(2005 = 100)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	
		2011	2011	2011	2010	2000	2011	2010	2010	2000	2005–2010[b]	2000	2010	2000	2009
تنمية بشرية مرتفعة جداً															
1	النرويج	232.7	46,982	20.2	112	19.3	21.5	6.4	8.0	6.6	7.3	1.7	1.5	..	..
2	أستراليا	781.5	34,548	27.1	116	17.6	18.0	5.4	5.9	4.7	5.1	1.8	1.9	..	..
3	الولايات المتحدة الأمريكية	13,238.3	42,486	14.7[c]	112	14.3	17.5[c]	5.8	9.5	..	5.4	3.0	4.8	..	..
4	هولندا	621.9	37,251	18.6	108	22.0	28.1	5.0	9.4	5.0	5.9	1.5	1.4	..	..
5	ألمانيا	2,814.4	34,437	18.2	108	19.0	19.5	8.2	9.0	..	4.6	1.5	1.4	..	..
6	نيوزيلندا	108.4[c]	24,818[c]	18.9[c]	115	17.3	20.3[c]	6.0	8.4	..	7.2	1.2	1.2	..	..
7	آيرلندا	159.9	35,640	11.5[c]	107	14.2	18.9[c]	4.6	6.4	4.2	5.7	0.7	0.6	..	..
7	السويد	331.3	35,048	18.4	108	25.8	26.6	7.0	7.8	7.2	7.3	2.0	1.3	..	..
9	سويسرا	300.3	37,979	20.9[c]	104	11.1	11.5[c]	5.6	6.8	5.2	5.4	1.1	0.8	..	..
10	اليابان	3,918.9	30,660	20.1[c]	100	16.9	19.8	6.2	7.8	3.7	3.8	1.0	1.0	..	..
11	كندا	1,231.6	35,716	22.1[c]	109	18.6	21.8[c]	6.2	8.0	5.6	4.8	1.1	1.5	..	..
12	جمهورية كوريا	1,371.0	27,541	28.6[c]	116	12.0	15.3[c]	2.2	4.1	..	5.0	2.6	2.7	..	..
13	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	310.0	43,844	21.5[c]	112	9.1	8.4[c]	..	..	..	3.6	..	..	..	..
13	آيسلندا	10.7	33,618	14.1	149	23.4	25.2	7.7	7.6	6.7	7.8	0.0	0.1[d]	..	..
15	الدانمرك	180.6	32,399	17.2	111	25.1	28.6	6.8	9.7	8.3	8.7	1.5	1.5	..	..
16	إسرائيل	207.5	26,720	18.7	114	25.8	23.9	4.7	4.6	6.5	5.8	8.0	6.5	..	..
17	بلجيكا	364.7	33,127	20.9	111	21.3	24.1	6.1	8.0	..	6.4	1.4	1.1	..	..
18	النمسا	306.1	36,353	21.1	109	19.0	19.3	7.6	8.5	5.7	5.5	1.0	0.9	..	..
18	سنغافورة	277.8	53,591	23.4	114	10.9	10.3	1.3	1.4	3.4	3.3	4.6	3.7	..	..
20	فرنسا	1,951.2	29,819	20.1	108	22.9	24.5	8.0	9.3	5.7	5.9	2.5	2.3	..	..
21	فنلندا	173.8	32,254	19.2	110	20.6	23.9	5.1	6.7	5.9	6.8	1.3	1.4	..	..
21	سلوفينيا	51.2	24,967	19.5	115	18.7	20.6	6.1	6.9	..	5.7	1.1	1.6	..	..
23	إسبانيا	1,251.3	27,063	21.7	112	17.1	20.3	5.2	6.9	4.3	5.0	1.2	1.0	..	..
24	ليختنشتاين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	2.1	..	..	..	..
25	إيطاليا	1,645.0	27,069	19.5	110	18.3	20.5	5.8	7.4	4.4	4.7	2.0	1.7	..	..
26	لكسمبرغ	35.4	68,459	19.0	111	15.1	16.5	5.2	6.6	..	..	0.6	0.6	..	..
26	المملكة المتحدة	2,034.2	32,474	14.3	114	18.6	22.5	5.6	8.1	4.5	5.6	2.4	2.6	..	..
28	الجمهورية التشيكية	252.8	23,967	23.9	115	20.3	20.9	5.9	6.6	4.0	4.5	2.0	1.3	..	..
29	اليونان	255.0	22,558	14.0	117	18.9	17.5	4.7	6.1	3.4	4.1	3.6	2.3	..	..
30	بروني دار السلام	18.2[c]	45,507[c]	15.9[c]	105	25.8	22.4[c]	2.6	2.4	3.7	2.0	5.7	3.2	..	..
31	قبرص	21.0	26,045	18.4[c]	113	16.0	19.7[c]	2.4	2.5	5.3	7.9	3.0	2.1	..	..
32	مالطة	9.6	23,007	15.0	112	18.2	21.1	4.9	5.7	..	5.8	0.7	0.7	..	..
33	أندورا	..	..	..	..	..	..	4.9	5.3	..	2.9	..	..	..	..
33	أستونيا	24.0	17,885	21.5	126	19.8	19.5	4.1	4.7	5.4	5.7	1.4	1.7	..	..
35	سلوفاكيا	112.9	20,757	22.4	115	20.1	18.1	5.6	5.8	3.9	4.1	1.7	1.3	..	..
36	قطر	145.8	77,987	39.6[d]	136	19.7	24.8[d]	1.6	1.4	..	2.4	..	2.3[e]	..	..
37	هنغاريا	172.5	17,295	16.7	130	21.5	10.0	5.0	5.1	5.0	5.1	1.7	1.0	..	..
38	بربادوس	4.8[d]	17,564[d]	14.6[c]	132	21.2	20.3[c]	4.1	5.2	5.6	6.7	..	..	..	..
39	بولندا	691.2	18,087	19.9[c]	115	17.4	18.9[c]	3.9	5.4	5.0	5.1	1.8	1.9	..	..
40	شيلي	263.7	15,272	23.2	101	12.5	11.8	3.4	3.8	3.9	4.5	3.8	3.2	8.2	6.2
41	ليتوانيا	54.1	16,877	17.6	129	22.8	18.9	4.5	5.2	..	5.7	1.7	1.1	9.7	24.3
41	الإمارات العربية المتحدة	333.7	42,293	23.8[c]	115	..	8.2[c]	2.5	2.7	1.3	1.0	9.4	6.9	..	..
43	البرتغال	226.8	21,317	18.1	109	19.0	20.1	6.4	7.5	5.2	5.8	1.9	2.1	..	..
44	لاتفيا	30.6	13,773	22.4	139	20.8	15.6	3.2	4.1	5.4	5.6	0.9	1.1	7.7	43.9
45	الأرجنتين	631.9	15,501	22.6	154	13.8	15.1	5.0	4.4	4.6	6.0	1.1	0.9	9.4	3.8
46	سيشيل	2.0	23,172	22.0[d]	185	24.2	11.1[d]	4.0	3.1	..	5.0	1.7	1.3	3.4	5.0
47	كرواتيا	71.2	16,162	21.9	117	23.8	21.2	6.7	6.6	..	4.3	3.1	1.7	..	..
تنمية بشرية مرتفعة															
48	البحرين	26.9[c]	21,345[c]	26.6[d]	114	17.6	15.5[d]	2.7	3.6	..	2.9	4.0	3.4	..	..
49	جزر البهاما	9.8	28,239	26.0	113	10.8	15.0	2.8	3.6	2.8	..	..	..	..	..
50	بيلاروس	125.0	13,191	37.6	162	19.5	13.5	4.9	4.4	6.2	4.5	1.3	1.4	2.9	2.6
51	أوروغواي	44.9	13,315	19.0	142	12.4	13.0	6.1	5.6	2.4	2.9	2.8	2.0	5.3	3.5
52	الجبل الأسود	6.6	10,402	22.1	122	21.9	18.2	5.4	6.1	..	..	..	1.9	..	2.4
52	بالاو	0.3	13,176	..	..	..	..	8.5	7.9	9.8	..	..	..	..	..
54	الكويت	135.1	47,935	17.8[d]	130	21.5	13.5	1.9	2.1	..	3.8	7.2	3.6	..	..
55	الاتحاد الروسي	2,101.8	14,808	23.1	163	15.1	16.9	3.2	3.2	2.9	4.1	3.7	3.9	4.6	4.2
56	رومانيا	233.3	10,905	32.2	135	7.2	15.8	3.5	4.4	2.9	4.3	2.5	1.3	6.7	11.5

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الاقتصاد					الإنفاق العام								
	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	دليل أسعار المستهلك	النفقات الحكومية العامة على الاستهلاك النهائي	على الصحة		على التعليم		للأغراض العسكرية[a]		مجموع خدمة الدين	
	(بمعادل القوة الشرائية بدولار 2005 بالمليارات)	(بمعادل القوة الشرائية بدولار 2005)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(100 = 2005)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	
	2011	2011	2011	2010	2000	2010	2000	2005–2010[b]	2000	2010	2000	2000	2009
57 بلغاريا	88.2	11,799	23.3	138	19.0	3.6	3.7	..	4.4	2.7	1.9	10.0	8.4
57 المملكة العربية السعودية	601.8	21,430	19.0	129	26.0	3.1	2.7	5.9	5.6	10.6	10.1	..	..
59 كوبا	..	..	9.9[c]	..	29.6	6.1	9.7	7.7	12.9	..	..	..	..
59 بنما	49.2	13,766	27.5[c]	123	13.2	5.3	6.1	5.0	3.8	0.0	0.0	7.6	4.0
61 المكسيك	1,466.6	12,776	20.4	124	11.1	2.4	3.1	4.9	5.3	0.6	0.5	10.1	3.0
62 كوستاريكا	50.7	10,732	19.8	158	13.3	5.0	7.4	4.4	6.3	0.0	0.0	4.1	3.0
63 غرينادا	1.0	9,806	23.1[d]	121	11.7	4.2	2.6	..	..	..	..	2.8	3.3
64 ليبيا	96.2[d]	15,361[d]	..	125	20.8	1.9	2.7	..	..	3.1	1.2[e]	..	..
64 ماليزيا	394.6	13,672	20.3[c]	114	10.2	1.7	2.4	6.0	5.8	1.6	1.6	6.9	5.6
64 صربيا	71.2	9,809	25.3	153	19.6	5.2	6.4	..	5.0	5.5	2.2	2.0	11.2
67 أنتيغوا وبربودا	1.3	14,139	18.3[d]	112	19.0	3.3	4.3	..	2.5	..	..	..	..
67 ترينيداد وتوباغو	30.6	22,761	..	155	9.3	1.7	3.4	3.8	..	..	..	..	..
69 كازاخستان	191.5	11,568	23.9	162	12.1	2.1	2.5	3.3	3.1	0.8	1.1	18.4	32.3
70 ألبانيا	25.3	7,861	24.9	115	8.9	2.3	2.6	..	..	1.2	1.6	0.8	3.9
71 فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	329.6	11,258	17.0	163	12.4	2.4	1.7	..	3.7	1.5	0.9	5.4	1.5
72 دومينيكا	0.8	11,120	22.3[c]	116	18.5	4.1	5.2	..	3.6	..	..	3.3	3.3
72 جورجيا	21.6	4,826	17.2	143	8.5	1.2	2.4	2.2	3.2	0.6	3.9	3.9	7.0
72 لبنان	54.9	12,900	30.0	105	17.3	3.2	2.8	1.9	1.8	5.4	4.2	8.6	10.9
72 سانت كيتس ونيفس	0.7	13,291	30.3[d]	122	17.6	3.3	4.0	5.2	4.5	..	..	5.1	6.7
76 إيران - الجمهورية الإسلامية	765.2[d]	10,462[d]	..	206	13.9	1.9	2.2	4.4	4.7	3.7	1.8[e]	2.9	..
77 بيرو	266.0	9,049	23.8	115	10.6	2.8	2.7	..	2.7	1.8	1.3	4.8	4.4
78 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	19.5	9,451	21.5	115	18.2	4.9	4.5	..	..	1.9	1.4	3.9	7.3
78 أوكرانيا	290.6	6,359	19.3	195	20.9	2.9	4.4	4.2	5.3	3.6	2.7	11.7	22.1
80 موريشيوس	16.4	12,737	24.4	137	14.1	2.0	2.5	3.8	3.1	0.2	0.1	9.9	1.3
81 البوسنة والهرسك	28.5	7,607	20.7	118	..	4.1	6.8	..	..	..	1.2	5.8	8.2
82 أذربيجان	81.5	8,890	17.2	164	9.5	0.9	1.2	3.9	3.2	2.3	2.9	2.5	0.8
83 سانت فنسنت وجزر غرينادين	1.0	9,482	23.5[d]	124	16.4	3.6	3.9	7.9	4.9	..	..	3.3	4.7
84 عُمان	72.1[c]	25,330[d]	..	131	20.7	2.5	2.2	3.1	4.3	10.8	8.5	..	..
85 البرازيل	2,021.3	10,278	19.3	126	19.2	2.9	4.2	4.0	5.7	1.8	1.6	10.1	2.1
85 جامايكا	19.2	7,074	22.9	179	14.3	2.9	2.6	5.0	6.1	0.5	0.8	7.8	8.5
87 أرمينيا	15.8	5,112	30.9	131	11.8	1.1	1.8	2.8	3.2	3.6	4.2	2.4	10.3
88 سانت لوسيا	1.4	8,231	33.5[c]	115	18.2	3.2	5.3	7.1	4.4	..	..	4.2	3.6
89 إكوادور	109.2	7,443	24.2	124	9.8	1.3	3.0	..	..	1.6	3.6	11.8	3.2
90 تركيا	991.7	13,466	20.0	153	11.7	3.1	5.1	2.6	2.9	3.7	2.4	7.8	8.0
91 كولومبيا	415.8	8,861	21.9	126	16.7	5.5	5.5	3.5	4.8	3.0	3.6	5.1	3.4
92 سري لانكا	102.9	4,929	34.6	172	10.5	1.8	1.3	..	2.1	5.0	3.6	4.8	2.9
93 الجزائر	275.0	7,643	38.3[d]	122	13.6	2.6	3.2	..	4.3	3.4	3.6	8.2	0.4
94 تونس	88.1	8,258	24.0	123	16.7	3.3	3.4	6.2	6.3	1.8	1.4	8.9	5.3
تنمية بشرية متوسطة													
95 تونغا	0.4	4,092	24.3[c]	131	18.2	4.0	4.1	4.9	..	..	..	2.4	1.4
96 بليز	2.1	5,896	..	113	12.9	2.2	3.3	5.0	6.1	0.9	1.1	9.2	7.2
96 الجمهورية الدومينيكية	87.0	8,651	16.7	136	7.8	2.2	2.7	1.9	2.2	1.0	0.7	2.2	2.6
96 فيجي	3.6	4,199	..	127	17.2	3.2	3.4	5.9	4.5	1.9	1.6	1.5	0.7
96 ساموا	0.7	4,008	..	131	..	4.0	5.7	4.0	5.3	..	..	2.2	1.8
100 الأردن	32.6	5,269	21.3	134	23.7	4.7	5.4	..	..	6.3	5.0	8.7	2.5
101 الصين	9,970.6	7,418	45.5	115	15.8	1.8	2.7	..	..	1.9	2.1	2.2	1.0
102 تركمانستان	41.1	8,055	60.0	..	14.2	3.2	1.5	..	..	..	..	16.1	0.8
103 تايلند	530.6	7,633	25.8	116	11.3	1.9	2.9	5.4	3.8	1.5	1.5	11.4	3.5
104 ملديف	2.5	7,834	..	138	22.9	4.1	3.8	..	8.7	..	..	3.2	9.8
105 سورينام	3.7[c]	7,110[c]	..	145	37.5	3.9	3.4	..	..	..	..	..	..
106 غابون	21.5	13,998	25.1	113	9.6	1.0	1.8	3.8	..	1.8	0.9	6.9	3.4
107 السلفادور	37.6	6,032	14.2	119	10.2	3.6	4.3	2.5	3.2	1.3	1.1	2.8	5.0
108 بوليفيا – دولة متعددة القوميات	45.4	4,499	16.6[c]	137	14.5	3.7	3.0	5.5	6.3	2.1	1.7	7.6	3.3
108 منغوليا	11.7	4,178	48.6	168	15.3	3.9	3.0	5.6	5.4	2.1	1.1	3.4	2.8
110 دولة فلسطين	..	..	..	..	27.0	..	..	..	..	..	..	..	..
111 باراغواي	31.2	4,752	21.3	140	12.7	3.7	2.1	5.3	4.0	1.1	0.9	5.0	2.5
112 مصر	457.8	5,547	19.4	173	11.2	2.2	1.7	..	3.8	3.2	2.0	1.8	1.4
113 جمهورية مولدوفا	10.6	2,975	23.9	153	10.3	3.2	5.4	4.5	9.1	0.4	0.3	11.6	6.7

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الاقتصاد				الإنفاق العام							
	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	دليل أسعار المستهلك	النفقات الحكومية العامة على الاستهلاك النهائي		على الصحة		على التعليم		للأغراض العسكرية[a]		مجموع خدمة الدين	
	(بمعادل القوة الشرائية بدولار 2005 بالمليارات)	(بمعادل القوة الشرائية بدولار 2005)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(100 = 2005)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	
	2011	2011	2011	2010	2000	2011	2010	2010	2000	2005–2010[b]	2000	2010	2000	2009
114 الفلبين	344.4	3,631	15.8	127	11.4	10.2	1.6	1.3	3.3	2.7	1.6	1.2	8.7	6.5
114 أوزبكستان	85.2	2,903	23.5	..	18.7	16.6	2.5	2.8	..	..	1.2	..	6.4	1.5
116 الجمهورية العربية السورية	96.9[c]	4,741[c]	18.8[c]	142	12.4	10.1[c]	2.0	1.6	..	4.9	5.5	4.1	2.5	1.1
117 ميكرونيزيا – الولايات الموحدة	0.3	3,017	..	..	..	..	7.7	12.9	6.7	..	..	..	..	..
118 غيانا	2.3[c]	3,104[c]	26.3[c]	136	24.7	15.1[c]	4.6	5.1	8.5	3.7	1.5	2.1	9.7	1.4
119 بوتسوانا	26.3	12,939	27.9	156	25.4	19.9	2.9	6.0	..	7.8	3.3	2.4	1.2	0.5
120 هندوراس	27.7	3,566	22.2	139	13.4	17.1	3.0	4.4	..	..	0.7	1.1	5.5	3.4
121 إندونيسيا	992.1	4,094	32.4	146	6.5	4.5	0.7	1.3	..	3.0	..	0.7	10.1	4.1
121 كيريباس	0.2	2,220	..	..	..	..	7.5	9.3	11.0	..	..	..	..	..
121 جنوب أفريقيا	489.6	9,678	18.9	140	18.1	21.5	3.4	3.9	5.6	6.0	1.5	1.3	2.9	1.4
124 فانواتو	1.0	4,062	..	119	20.8	..	2.7	4.8	7.0	5.2	..	..	0.7	0.9
125 قيرغيزستان	11.7	2,126	24.8	167	20.0	19.1	2.1	3.5	3.5	6.2	2.9	4.4	12.6	11.6
125 طاجيكستان	14.3	2,052	18.7	170	8.3	28.9	0.9	1.6	2.3	4.0	1.2	..	7.3	12.1
127 فييت نام	264.6	3,013	31.9	167	6.4	5.7	1.6	2.6	..	5.3	..	2.5	4.2	1.3
128 ناميبيا	13.9	5,986	26.5	141	23.5	21.6	4.2	4.0	7.9	8.1	2.7	3.9	..	..
129 نيكاراغوا	15.1	2,579	29.7	159	12.2	10.1	3.7	4.9	3.9	..	0.8	0.7	7.3	7.9
130 المغرب	143.5	4,373	30.6	111	18.4	15.4	1.2	2.0	5.8	5.4	2.3	3.5	7.3	3.6
131 العراق	112.5	3,412	..	171	..	..	0.4	6.8	..	..	..	2.4	..	..
132 الرأس الأخضر	1.8	3,616	36.5	121	30.7	20.7	3.4	3.1	..	5.6	1.3	0.5	3.0	2.2
133 غواتيمالا	64.2	4,351	14.6	134	7.0	10.5	2.2	2.5	..	3.2	0.8	0.4	2.0	3.8
134 تيمور – ليشتي	1.6	1,393	..	134	35.2	..	6.3	5.1	..	14.0	..	4.9	..	..
135 غانا	41.3	1,652	21.8	189	10.2	8.5	3.0	3.1	..	5.5	0.7	0.4	7.8	1.0
136 غينيا الإستوائية	23.1	32,026	60.1[d]	129	4.6	3.9[d]	1.0	3.4	0.7	..	..	..	..	..
136 الهند	3,976.5	3,203	29.5	152	12.6	11.7	1.3	1.2	4.4	3.1	3.1	2.7	2.3	1.2
138 كمبوديا	29.8	2,080	16.2[c]	148	5.2	6.3[c]	1.3	2.1	1.7	2.6	2.2	1.6	0.9	0.6
138 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	15.5	2,464	27.4	127	6.7	9.8	1.0	1.5	1.5	3.3	0.8	0.3	2.3	4.3
140 بوتان	3.8	5,096	41.3[d]	134	20.4	21.4[d]	5.3	4.5	5.8	4.0	..	..	1.6	5.6
141 سوازيلند	5.7	5,349	10.4	144	18.2	19.4	3.3	4.2	5.5	7.4	1.5	3.0	2.0	1.1
تنمية بشرية منخفضة														
142 الكونغو	16.1	3,885	23.4	130	11.6	9.7	1.2	1.1	..	6.2	..	1.1	1.4	1.6
143 جزر سليمان	1.4	2,581	..	152	25.2	..	4.8	8.0	..	6.1	..	..	2.1	3.0
144 سان تومي وبرينسيبي	0.3	1,805	..	260	..	..	3.6	2.7	..	..	..	..	..	0.8
145 كينيا	62.7	1,507	24.3	180	15.1	13.3	1.9	2.1	5.2	6.7	1.3	1.9	4.7	1.2
146 بنغلاديش	236.0	1,568	24.7	145	4.6	5.5	1.1	1.2	2.4	2.2	1.3	1.1	1.6	1.0
146 باكستان	428.4	2,424	11.8	181	8.6	8.2	0.6	0.8	1.8	2.4	3.7	2.8	3.9	2.5
148 أنغولا	102.0	5,201	10.7	186	..	17.7	1.9	2.4	2.6	3.4	6.4	4.2	18.7	2.8
149 ميانمار	..	..	..	225	..	..	0.3	0.2	0.6	..	2.3	..	..	..
150 الكاميرون	41.9	2,090	..	117	9.5	..	1.0	1.5	1.9	3.5	1.3	1.6	5.5	0.9
151 مدغشقر	18.2	853	33.0[d]	159	9.0	11.6[d]	2.5	2.3	2.9	3.2	1.2	0.7	3.0	0.6
152 جمهورية تنزانيا المتحدة	59.8	1,334	28.1	151	11.7	18.2	1.6	4.0	..	6.2	1.5	1.2	1.6	0.9
153 نيجيريا	360.8	2,221	..	161	..	..	1.5	1.9	..	..	0.8	1.0	4.0	0.2
154 السنغال	22.2	1,737	30.7	115	12.8	8.8	1.6	3.1	3.2	5.6	1.3	1.6	4.8	2.3
155 موريتانيا	8.0	2,255	25.9	133	20.2	12.3	3.1	2.3	..	4.3	3.5	3.8	6.4	3.0
156 بابوا غينيا الجديدة	16.6	2,363	14.8	130	16.6	8.4	3.3	2.6	..	..	0.9	0.4	8.6	8.6
157 نيبال	33.6	1,102	21.2	155	8.9	9.6	1.3	1.8	3.0	4.7	0.8	1.4	1.9	1.2
158 ليسوتو	3.3	1,504	34.9	141	41.7	32.6	3.4	8.5	11.8	13.0	4.0	3.1	8.2	1.6
159 توغو	5.6	914	19.4	116	10.5	..	1.4	3.4	4.4	4.5	..	1.7	2.3	1.1
160 اليمن	51.1	2,060	11.7[c]	167	13.6	11.8[c]	2.4	1.3	9.7	5.2	4.4	3.9[e]	2.5	0.8
161 هايتي	10.5	1,034	..	150	7.8	..	1.7	1.5	..	..	0.0	0.0	..	2.0
161 أوغندا	41.0	1,188	24.4	150	14.5	11.3	1.8	2.0	2.5	3.2	2.5	1.6	1.2	0.4
163 زامبيا	19.2	1,423	21.3	167	9.5	11.6	2.9	3.6	2.0	1.3	..	1.7	5.7	0.9
164 جيبوتي	..	2,087[d]	..	129	29.7	..	3.9	4.7	9.7	8.4	5.1	3.7[e]	2.4	..
165 غامبيا	3.3	1,873	17.5	123	11.2	9.9	1.9	2.9	2.7	5.0	1.0	0.6	2.7	1.9
166 بنن	13.0	1,428	27.4	119	11.6	..	1.9	2.0	3.3	4.5	0.6	1.0[e]	3.3	0.6
167 رواندا	12.0	1,097	21.0[c]	155	11.0	15.5[c]	1.7	5.2	4.1	4.7	3.5	1.3	2.1	0.3
168 كوت ديفوار	31.9	1,581	16.4	114	7.2	9.1	1.3	1.1	3.8	4.6	..	1.6	9.8	1.7
169 جزر القمر	0.7	980	12.4[d]	118	11.7	15.3[d]	1.5	3.0	..	7.6	..	..	1.6	0.8
170 ملاوي	12.4	805	20.8	156	14.6	15.7	2.8	4.0	5.2	5.7	0.7	1.1	3.6	0.4

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الاقتصاد					الإنفاق العام					
	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	دليل أسعار المستهلك	النفقات الحكومية العامة على الاستهلاك النهائي	على الصحة		على التعليم		للأغراض العسكرية[a]	مجموع خدمة الدين
	(بمعادل القوة الشرائية بدولار 2005 بالمليارات)	(بمعادل القوة الشرائية بدولار 2005)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(100 = 2005)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
	2011	2011	2011	2010	2000	2010	2000	2005–2010[b]	2000	2010	2000	2009	2000
171 السودان	83.8	1,878	24.7	166	7.6	17.7	0.9	1.9	..	..	4.5	3.4	2.0	0.7
172 زمبابوي	..	..	6.5	..	24.3	18.3	0.0	..	..	2.5	4.7	1.3	6.3	1.5
173 إثيوبيا	83.0	979	19.0	223	17.9	9.0	2.3	2.6	3.9	4.7	7.5	0.9	1.7	0.6
174 ليبريا	2.1	506	33.3	162	7.5	20.2	1.3	3.9	..	2.8	..	0.9	0.1	0.6
175 أفغانستان	37.2[c]	1,083[c]	16.3[c]	141	..	10.7[c]	2.3	0.9	..	..	..	3.8	..	0.1
176 غينيا – بيساو	1.7	1,097	..	119	14.0	..	1.0	0.9	..	..	4.4	..	2.4	2.1
177 سيراليون	4.6	769	14.9	163	14.3	11.1	1.1	1.5	4.9	4.3	3.7	1.2	7.3	0.6
178 بوروندي	4.6	533	18.4	163	15.5	26.3	2.1	4.4	3.2	9.2	6.0	3.8[e]	2.6	0.2
178 غينيا	10.1	990	20.0[c]	237	6.8	7.5[c]	0.7	0.6	2.5	2.4	1.5	..	5.0	1.8
180 جمهورية أفريقيا الوسطى	3.2	716	10.8[d]	124	14.0	4.5[d]	1.6	1.4	1.5	1.2	..	2.6	1.5	0.1
181 إريتريا	2.8	516	..	..	63.8	..	2.5	1.3	3.2	2.1	32.7	..	0.5	1.1
182 مالي	15.3	964	..	116	8.6	..	2.1	2.3	3.6	4.5	2.2	1.9	3.8	0.6
183 بوركينا فاسو	19.5	1,149	..	115	20.8	..	2.0	3.4	..	4.0	1.2	1.3	1.8	0.6
184 تشاد	15.5	1,343	31.8[c]	117	7.7	13.2[c]	2.7	1.1	2.6	2.8	1.9	2.7	1.8	0.9
185 موزامبيق	20.6	861	24.3	157	9.0	12.3	4.2	3.7	..	5.0	1.3	0.9[d]	2.3	1.0
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	22.3	329	28.7[d]	..	7.5	7.6[d]	0.1	3.4	..	2.5	1.0	1.3	0.6	2.0
186 النيجر	10.3	642	..	117	13.0	..	1.8	2.6	3.2	3.8	1.2	0.9	1.4	0.5
الأراضي أو البلدان الأخرى														
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
جزر مارشال	..	..	..	..	..	..	19.8	15.0	14.6	..	..	..	..	..
موناكو	..	..	..	..	..	..	2.8	3.8	1.3	1.2	..	..	..	..
ناورو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
سان مارينو	..	..	..	114	..	..	6.5	6.1	..	..	..	..	..	..
الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
جنوب السودان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
توفالو	..	..	..	..	..	..	12.3	14.2	..	..	..	..	..	..
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية														
تنمية بشرية مرتفعة جداً	37,231.3	32,931	18.4	—	16.7	19.4	6.0	8.2	4.5	5.1	2.2	2.7	..	..
تنمية بشرية مرتفعة	11,740.8	11,572	21.4	—	15.5	15.8	2.9	3.6	..	4.7	2.8	2.7	8.1	4.7
تنمية بشرية متوسطة	18,095.7	5,203	38.4	—	13.9	12.4	1.8	2.4	..	3.6	2.2	2.0	3.7	1.6
تنمية بشرية منخفضة	1,948.5	1,623	18.4	—	10.1	11.1	1.4	1.8	..	3.5	2.5	2.0	3.9	1.3
المناطق														
الدول العربية	2,808.0	8,104	24.3	—	19.2	15.4	2.4	2.6	..	3.9	6.8	5.5	..	..
شرق آسيا والمحيط الهادئ	12,580.2	6,616	..	—	..	..	1.7	2.5	..	..	..	..	..	..
أوروبا وآسيا الوسطى	5,946.1	12,458	22.5	—	15.7	15.4	3.7	4.3	..	4.1	2.8	2.7	6.8	8.3
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	6,046.4	10,429	20.1	—	14.7	16.1	3.2	3.8	4.3	5.3	1.4	1.4	8.9	2.8
جنوب آسيا	5,586.1	3,241	27.6	—	11.8	10.9	1.3	1.2	4.0	3.2	3.2	2.5	2.6	1.3
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	1,691.4	2,094	20.8	—	15.9	16.9	2.5	3.0	..	5.2	1.9	1.5	4.1	1.2
أقل البلدان نمواً	1,065.9	1,346	..	—	9.7	..	1.7	2.2	..	3.7	..	2.2	3.1	1.3
الدول الجزرية الصغيرة النامية	223.2	5,340	..	—	17.3	..	3.6	3.0	..	..	..	..	..	..
العالم	**69,016.4**	**10,103**	**22.3**	**—**	**16.3**	**17.5**	**5.3**	**6.5**	**..**	**4.9**	**2.3**	**2.6**	**..**	**..**

ملاحظات

a فيما يتعلق بالحواشي الخاصة بكل بلد، قاعدة بيانات النفقات العسكرية لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام على العنوان: www.sipri.org/research/armaments/milex/milex_database

b تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحددة.

c لعام 2010.

d لعام 2009.

e لعام 2008.

تعاريف

الناتج المحلي الإجمالي: مجموع القيمة المضافة التي يحققها جميع المقيمين المنتجين في الاقتصاد إضافة إليه الضرائب على المنتجات وتُطرح منه جميع أشكال الدعم التي لا تدخل في حساب قيمة الإنتاج، وقد حُسب بمعادل القوة الشرائية بقيمة الدولار المعتمدة دولياً لعام 2005.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: مجموع القيمة المضافة التي يحققها جميع المقيمين المنتجين في الاقتصاد تضاف إليه الضرائب على المنتجات وتُطرح منه جميع أشكال الدعم التي لا تدخل في حساب قيمة الإنتاج، وقد حُسب بمعادل القوة الشرائية بقيمة الدولار المعتمدة دولياً، مقسوماً على مجموع السكان في الفترة الزمنية نفسها.

تكوين رأس المال الثابت الإجمالي: قيمة الأصول الجديدة والمتوفرة لدى الشركات والأسر والحكومات (لا تدخل فيها قيمة المشاريع)، تطرح منها قيمة التصرف بالأصول الثابتة، وتُحسب بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ولا تخضع هذه القيمة لأي تعديل بفعل استهلاك الأصول الثابتة.

دليل أسعار المستهلك: دليل يقيس التغيّر في متوسط سعر سلّة من السلع والخدمات يمكن أن تكون ثابتة أو متغيّرة على فترات زمنية محدّدة قد تكون سنوية.

النفقات الحكومية العامة على الاستهلاك النهائي: مجموع النفقات الحكومية الجارية على المشتريات من السلع والخدمات (بما في ذلك مستحقات العاملين ومعظم نفقات الدفاع والأمن الوطنيين باستثناء النفقات الحكومية للأغراض العسكرية التي تشكل جزءاً من تكوين رأس المال الحكومي). ويُحسب مجموع هذه النفقات بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

الإنفاق العام على الصحة: مجموع الإنفاق من الحساب الجاري ومن رأس المال من الميزانية الحكومية (المركزية والمحلية) والقروض والمنح الخارجية (بما في ذلك المنح المقدّمة من الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية) وصناديق التأمينات الصحية الاجتماعية (أو الإلزامية). ويُحسب مجموع هذه النفقات بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

الإنفاق العام على التعليم: مجموع الإنفاق العام على التعليم من الحساب الجاري ومن رأس المال، ويحسب بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

الإنفاق العام للأغراض العسكرية: مجموع نفقات وزارة الدفاع والوزارات الأخرى على تجنيد العسكريين وتدريبهم وتأمين الإمدادات والمعدّات العسكرية. ويُحسب بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

مجموع خدمة الدين: مجموع المبالغ الأصلية والفوائد المدفوعة بالعملة الأجنبية، وكسلع أو خدمات على الدين الطويل الأجل، والفوائد المدفوعة على الدين القصير الأجل، والأقساط المسدّدة (إعادة الشراء والرسوم) إلى صندوق النقد الدولي. ويحسب بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

مصادر البيانات الرئيسية

الأعمدة 1 إلى 10: World Bank (2012a).

العمودان 11 و12: SIPRI (2012).

العمودان 13 و 14: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من World Bank (2012a) حول مجموع خدمة الدين بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي.

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		التغطية بالتحصين		معدّل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب			معدّلات الوفيات						نوعية الرعاية الصحية	
		الخناق والشهاق والكزاز	الحصبة	الأطفال الناقصو الوزن (نقص طفيف أو حادّ)	الإناث	الذكور	الرضع	دون سن الخامسة	البالغون		الوفاة لأسباب محددة			الرضا بنوعية الرعاية الصحية	الأطباء
		(بالنسبة المئوية من الأطفال في عمر السنة)		(بالنسبة المئوية من الأطفال دون سنّ الخامسة)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24)		(من كلّ 1,000 مولود حيّ)		(من كلّ 1,000 من البالغين)		الملاريا (من كلّ 100,000شخص في السنة)	الكوليرا (العدد)	القلب والشرايين والسكري[a] (من كلّ 1,000 شخص)	(نسبة المجيبين بالرضا)	(من كلّ 1,000 شخص)
		2010	2010	2006–2010[b]	2009	2009	2010	2010	2009	2009	2008	2005–2010[b]	2008	2007–2009[b]	2005–2010[b]
تنمية بشرية مرتفعة جداً															
1	النرويج	99	93	..	0.1	0.1	3	3	50	83	0.0	0	124	68	4.1
2	أستراليا	97	94	..	0.1	0.1	4	5	45	79	0.0	0	112	60	3.0
3	الولايات المتحدة الأمريكية	99	92	..	0.3	0.2	7	8	78	134	0.0	0	156	56	2.7
4	هولندا	99	96	..	0.1	0.1	4	4	56	75	0.0	0	122	77	3.9
5	ألمانيا	97	96	..	0.1	0.1	3	4	53	99	0.0	0	170	47	3.5
6	نيوزيلندا	95	91	..	0.1	0.1	5	6	57	86	0.0	0	138	64	2.4
7	آيرلندا	98	90	..	0.1	0.1	3	4	57	97	0.0	..	141	47	3.2
7	السويد	99	96	..	0.1	0.1	2	3	47	74	0.0	0	141	81	3.6
9	سويسرا	98	90	..	0.2	0.1	4	5	43	74	0.0	0	114	81	4.1
10	اليابان	99	94	..	0.1	0.1	2	3	42	86	0.0	0	91	54	2.1
11	كندا	92	93	..	0.1	0.1	5	6	53	87	0.0	0	121	73	1.9
12	جمهورية كوريا	96	98	..	0.1	0.1	4	5	46	109	0.0	0	141	60	2.0
13	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	67	..
13	آيسلندا	98	93	..	0.1	0.1	2	2	43	65	0.0	..	121	87	3.9
15	الدانمرك	93	85	..	0.1	0.1	3	4	65	107	0.0	0	143	82	3.4
16	إسرائيل	96	98	..	0.1	0.1	4	5	45	78	0.0	..	116	70	3.6
17	بلجيكا	99	94	..	0.1	0.1	4	4	59	105	0.0	0	131	88	3.0
18	النمسا	93	76	..	0.3	0.2	4	4	50	102	0.0	0	155	89	4.7
18	سنغافورة	98	95	..	0.1	0.1	2	3	42	76	0.0	..	140	86	1.8
20	فرنسا	99	90	..	0.2	0.1	3	4	54	117	0.0	0	98	84	3.5
21	فنلندا	99	98	..	0.1	0.1	2	3	56	124	0.0	0	157	85	2.7
21	سلوفينيا	98	95	..	0.1	0.1	2	3	54	131	0.0	0	168	68	2.5
23	إسبانيا	99	95	..	0.2	0.1	4	5	43	94	0.0	0	113	84	3.7
24	ليختنشتاين	..	..	..	..	..	2	2	..	..	..	..	..	..	..
25	إيطاليا	98	90	..	0.1	0.1	3	4	41	77	0.0	0	128	59	4.2
26	لكسمبرغ	99	96	..	0.1	0.1	2	3	57	95	0.0	..	150	90	2.9
26	المملكة المتحدة	98	93	..	0.2	0.1	5	5	58	95	0.0	0	133	81	2.7
28	الجمهورية التشيكية	99	98	..	0.1	0.1	3	4	63	138	0.0	..	258	63	3.6
29	اليونان	99	99	..	0.1	0.1	3	4	44	106	0.0	..	186	45	6.0
30	بروني دار السلام	98	94	..	..	..	6	7	82	105	0.0	..	284	..	1.4
31	قبرص	99	87	..	..	..	3	4	41	81	0.0	..	188	60	2.3
32	مالطة	97	73	..	0.1	0.1	5	6	44	76	0.0	..	175	81	3.1
33	أندورا	99	99	..	..	..	3	4	44	94	0.0	..	..	..	3.7
33	أستونيا	96	95	..	0.3	0.2	4	5	77	234	0.0	..	342	47	3.4
35	سلوفاكيا	99	98	..	0.1	0.1	7	8	74	184	0.0	..	343	..	3.0
36	قطر	98	99	..	0.1	0.1	7	8	48	69	0.0	0	195	..	2.8
37	هنغاريا	99	99	..	0.1	0.1	5	6	99	229	0.0	..	324	50	3.1
38	بربادوس	95	85	..	0.9	1.1	17	20	80	136	0.1	..	233	..	1.8
39	بولندا	99	98	..	0.1	0.1	5	6	76	197	0.0	0	283	45	2.1
40	شيلي	93	93	..	0.2	0.1	8	9	59	116	0.0	..	156	45	1.1
41	ليتوانيا	98	96	..	0.1	0.1	5	7	95	274	0.0	..	375	29	3.7
41	الإمارات العربية المتحدة	94	94	..	..	..	6	7	66	84	0.0	..	277	..	1.9
43	البرتغال	99	96	..	0.3	0.2	3	4	54	123	0.0	..	154	69	3.8
44	لاتفيا	97	93	..	0.2	0.1	8	10	105	284	0.0	..	420	42	3.0
45	الأرجنتين	98	99	2.3[c]	0.3	0.2	12	14	88	160	0.0	..	207	66	3.2
46	سيشيل	99	99	..	..	..	12	14	108	227	0.0	0	..	..	1.5
47	كرواتيا	98	95	..	0.1	0.1	5	6	60	153	0.0	..	294	..	2.6
تنمية بشرية مرتفعة															
48	البحرين	99	99	..	..	..	9	10	87	127	0.1	..	339	..	1.4
49	جزر البهاما	99	94	..	3.1	1.4	14	16	126	202	0.0	..	239	..	..
50	بيلاروس	99	99	1.3	0.1	0.1	4	6	117	324	0.0	..	525	45	4.9
51	أوروغواي	98	95	5.4	0.2	0.3	9	11	84	156	0.0	..	211	77	3.7
52	الجبل الأسود	97	90	1.7	..	..	7	8	85	161	0.0	..	419	..	..
52	بالاو	99	75	..	..	..	15	19	110	229	0.0	..	..	..	1.3
54	الكويت	98	98	..	..	..	10	11	50	66	0.0	..	274	..	1.8
55	الاتحاد الروسي	99	98	..	0.3	0.2	9	12	144	391	0.0	0	580	35	4.3

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	التغطية بالتحصين		الأطفال الناقصو الوزن (نقص طفيف أو حادّ)	معدّل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب		معدّلات الوفيات						نوعية الرعاية الصحية	
	الخناق والشهاق والكزاز	الحصبة		الإناث	الذكور	البالغون		دون سن الخامسة	الرضع	الوفاة لأسباب محددة			
						الإناث	الذكور			الملاريا	الكوليرا	القلب والشرايين والسكري[a]	الأطباء
	(بالنسبة المئوية من الأطفال في عمر السنة)		(بالنسبة المئوية من الأطفال دون سنّ الخامسة)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24)		(من كلّ 1,000 من البالغين)		(من كلّ 1,000 مولود حيّ)		(من كلّ 100,000شخص في السنة)	(العدد)	(من كلّ 1,000 شخص)	(من كلّ 1,000 شخص)
	2010	2010	2006–2010[b]	2009	2009	2009	2009	2010	2010	2008	2005–2010[b]	2008	2005–2010[b]
56 رومانيا	99	95	3.5	0.1	0.1	90	219	14	11	0.0	..	398	1.9	44
57 بلغاريا	96	97	..	0.1	0.1	86	205	13	11	0.0	..	464	3.6	..
57 المملكة العربية السعودية	96	98	..	..	..	102	186	18	15	0.0	..	456	0.9	69
59 كوبا	98	99	..	0.1	0.1	78	120	6	5	0.0	..	215	6.4	..
59 بنما	98	95	3.9	0.3	0.4	82	145	20	17	0.0	..	174	..	54
61 المكسيك	96	95	3.4	0.1	0.2	88	157	17	14	0.0	0	237	2.9	69
62 كوستاريكا	96	83	1.1	0.1	0.2	69	115	10	9	0.0	..	159	..	75
63 غرينادا	99	95	..	..	..	143	248	11	9	0.0	..	299	..	..
64 ليبيا	98	98	..	..	..	101	175	17	13	0.0	..	396	1.9	..
64 ماليزيا	98	96	12.9	0.1	0.1	95	175	6	5	0.1	2	278	0.9	89
64 صربيا	97	95	1.4	0.1	0.1	90	184	7	6	0.0	..	422	2.0	..
67 أنتيغوا وبربودا	99	98	..	..	..	158	197	8	7	0.0	..	..	..	..
67 ترينيداد وتوباغو	96	92	..	0.7	1.0	120	225	27	24	0.0	..	427	1.2	32
69 كازاخستان	99	99	3.9	0.2	0.1	185	432	33	29	0.0	0	696	3.9	49
70 ألبانيا	99	99	5.2	..	..	88	126	18	16	0.0	..	443	1.1	..
71 فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	90	79	3.7	..	..	92	196	18	16	0.1	..	237	..	75
72 دومينيكا	99	99	..	..	..	103	192	12	11	0.0	..	..	..	..
72 جورجيا	99	94	1.1	0.1	0.1	97	235	22	20	0.0	..	505	4.5	61
72 لبنان	83	53	..	..	0.1	85	166	22	19	0.0	0	332	3.5	50
72 سانت كيتس ونيفس	98	99	..	..	..	90	185	8	7	0.0	..	..	..	..
76 إيران - الجمهورية الإسلامية	99	99	..	0.1	0.1	90	144	26	22	0.0	11	385	0.9	73
77 بيرو	97	94	4.2	0.1	0.2	96	123	19	15	0.1	..	135	0.9	48
78 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	98	98	1.5	..	..	79	144	12	10	0.0	..	465	2.5	..
78 أوكرانيا	96	94	..	0.3	0.2	148	395	13	11	0.0	0	593	3.1	23
80 موريشيوس	99	99	..	0.2	0.3	99	219	15	13	0.0	0	444	1.1	..
81 البوسنة والهرسك	95	93	1.4	..	..	67	145	8	8	0.0	..	398	1.4	..
82 أذربيجان	80	67	7.7	0.1	0.1	134	221	46	39	0.0	..	619	3.8	53
83 سانت فنسنت وجزر غرينادين	99	99	..	..	..	110	204	21	19	0.0	..	340	..	..
84 عُمان	99	97	8.6	0.1	0.1	85	157	9	8	0.0	..	455	1.9	..
85 البرازيل	99	99	1.7	..	..	102	205	19	17	0.1	0	264	1.7	44
85 جامايكا	99	88	2.0	0.7	1.0	131	224	24	20	0.0	..	248	0.9	..
87 أرمينيا	98	97	4.7	0.1	0.1	103	246	20	18	0.0	..	537	3.7	61
88 سانت لوسيا	98	95	..	..	..	90	188	16	14	0.0	..	278	0.5	..
89 إكوادور	99	98	6.2	0.2	0.2	96	173	20	18	0.0	..	167	..	64
90 تركيا	97	97	1.7	0.1	0.1	73	134	18	14	0.0	..	362	1.5	67
91 كولومبيا	96	88	3.4	0.1	0.2	80	166	19	17	0.3	..	186	1.4	63
92 سري لانكا	99	99	21.1	0.1	0.1	82	275	17	14	0.0	..	312	0.5	83
93 الجزائر	99	95	3.2	0.1	0.1	105	135	36	31	0.0	0	277	1.2	52
94 تونس	98	97	3.3	0.1	0.1	70	129	16	14	0.1	..	257	1.2	80
تنمية بشرية متوسطة														
95 تونغا	99	99	..	..	..	233	135	16	13	0.8	..	396	0.3	..
96 بليز	99	98	4.3	1.8	0.7	129	202	17	14	0.0	..	256	0.8	50
96 الجمهورية الدومينيكية	96	79	7.1	0.7	0.3	149	172	27	22	0.1	0	320	..	58
96 فيجي	99	94	..	0.1	0.1	157	263	17	15	0.0	..	457	0.5	..
96 ساموا	97	61	..	..	..	167	198	20	17	0.9	..	427	0.3	..
100 الأردن	98	98	1.9	..	..	111	195	22	18	0.0	..	468	2.5	66
101 الصين	99	99	3.8[c]	..	..	87	142	18	16	0.0	4	287	1.4	..
102 تركمانستان	99	99	8.2	..	..	212	380	56	47	0.0	..	773	2.4	..
103 تايلند	99	98	7.0	..	..	139	270	13	11	0.4	0	311	0.3	85
104 ملديف	97	97	17.3	0.1	0.1	70	97	15	14	0.9	..	351	1.6	..
105 سورينام	99	89	7.2	0.4	0.6	124	217	31	27	2.5	..	351	..	..
106 غابون	69	55	..	3.5	1.4	262	321	74	54	31.0	0	370	0.3	..
107 السلفادور	97	92	5.5	0.3	0.4	128	281	16	14	0.0	..	203	1.6	59
108 بوليفيا - دولة متعددة القوميات	87	79	4.3	0.1	0.1	132	203	54	42	0.0	..	290	..	59
108 منغوليا	98	97	5.0	0.1	0.1	141	305	32	26	0.0	0	379	2.8	52
110 دولة فلسطين	..	..	..	..	..	..	..	22	20	..	..	..	..	50
111 باراغواي	96	94	3.4	0.1	0.2	98	168	25	21	0.0	0	249	1.1	66

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	التغطية بالتحصين: الخناق والشهاق والكزاز (بالنسبة المئوية من الأطفال في عمر السنة) 2010	التغطية بالتحصين: الحصبة 2010	الأطفال الناقصو الوزن (نقص طفيف أو حادّ) (بالنسبة المئوية من الأطفال دون سنّ الخامسة) 2006–2010[b]	معدّل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24) الإناث 2009	معدّل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24) الذكور 2009	معدّلات الوفيات: دون سن الخامسة (من كلّ 1,000 مولود حيّ) الرضع 2010	معدّلات الوفيات: دون سن الخامسة (من كلّ 1,000 مولود حيّ) 2010	معدّلات الوفيات: البالغون (من كلّ 1,000 من البالغين) الإناث 2009	معدّلات الوفيات: البالغون (من كلّ 1,000 من البالغين) الذكور 2009	معدّلات الوفيات: الوفاة لأسباب محددة: الملاريا (من كلّ 100,000شخص في السنة) 2008	معدّلات الوفيات: الوفاة لأسباب محددة: الكوليرا (العدد) 2005–2010[b]	معدّلات الوفيات: الوفاة لأسباب محددة: القلب والشرايين والسكري[a] (من كلّ 1,000 شخص) 2008	نوعية الرعاية الصحية: الأطباء (من كلّ 1,000 شخص) 2005–2010[b]	نوعية الرعاية الصحية: الرضا بنوعية الرعاية الصحية (نسبة المجيبين بالرضا) 2007–2009[b]
112 مصر	97	96	6.0	0.1	0.1	19	22	130	215	0.2	..	406	2.8	53
113 جمهورية مولدوفا	93	97	3.2	0.1	0.1	16	19	134	309	0.0	..	525	2.7	41
114 الفلبين	89	88	21.6[c]	0.1	0.1	23	29	130	240	0.2	2	345	1.2	81
114 أوزبكستان	99	98	4.0	0.1	0.1	44	52	139	220	0.0	..	641	2.6	..
116 الجمهورية العربية السورية	89	82	10.1	..	..	14	16	95	159	0.0	..	400	1.5	56
117 ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	90	80	..	..	..	34	42	161	183	0.3	0	412	0.6	..
118 غيانا	99	95	10.5	0.6	0.8	25	30	224	286	5.0	..	452	..	63
119 بوتسوانا	98	94	11.2	5.2	11.8	36	48	324	372	1.0	0	346	0.3	72
120 هندوراس	99	99	8.1	0.3	0.2	20	24	134	237	0.1	..	376	..	68
121 إندونيسيا	94	89	18.4	0.1	0.1	27	35	143	234	3.2	19	350	0.3	79
121 كيريباس	97	89	..	..	..	39	49	173	325	2.6	..	..	0.3	..
121 جنوب أفريقيا	73	65	8.7[c]	4.5	13.6	41	57	479	521	0.2	28	321	0.8	63
124 فانواتو	78	52	..	..	..	12	14	159	200	8.5	..	399	0.1	..
125 قيرغيزستان	99	99	2.2	0.1	0.1	33	38	162	327	0.0	..	605	2.3	57
125 طاجيكستان	95	94	15.0	0.1	0.1	52	63	160	183	0.0	..	523	2.0	64
127 فييت نام	93	98	20.2	0.1	0.1	19	23	107	173	0.1	0	339	1.2	74
128 ناميبيا	87	75	16.6	2.3	5.8	29	40	357	540	29.0	0	495	0.4	68
129 نيكاراغوا	99	99	5.5	0.1	0.1	23	27	122	210	0.0	..	234	0.4	66
130 المغرب	99	98	8.6	0.1	0.1	30	36	87	126	0.0	..	355	0.6	..
131 العراق	81	73	6.4	..	..	31	39	145	292	0.0	24	424	0.7	44
132 الرأس الأخضر	99	96	..	..	..	29	36	111	272	0.2	0	300	0.6	..
133 غواتيمالا	96	93	13.0[c]	0.5	0.3	25	32	151	280	0.1	..	190	..	60
134 تيمور - ليشتي	75	66	44.7	..	..	46	55	154	233	83.0	..	318	0.1	..
135 غانا	96	93	13.9	0.5	1.3	50	74	253	402	48.0	51	386	0.1	74
136 غينيا الإستوائية	65	51	..	1.9	5.0	81	121	355	373	98.0	33	484	0.3	..
136 الهند	83	74	42.5	0.1	0.1	48	63	169	250	1.9	6	336	0.6	67
138 كمبوديا	93	93	28.3	0.1	0.1	43	51	190	350	3.7	0	408	0.2	75
138 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	81	64	31.1	0.1	0.2	42	54	251	289	2.9	3	430	0.3	69
140 بوتان	94	95	12.7	0.1	0.1	44	56	194	256	0.2	..	425	0.0	..
141 سوازيلند	95	94	5.8	6.5	15.6	55	78	560	674	0.3	0	499	0.2	..
تنمية بشرية منخفضة														
142 الكونغو	90	76	11.4	1.2	2.6	61	93	320	409	121.0	0	463	0.1	34
143 جزر سليمان	85	68	11.8	..	..	23	27	119	170	30.0	..	367	0.2	..
144 سان تومي وبرينسيبي	98	92	13.1	..	..	53	80	104	161	9.2	33	308	0.5	..
145 كينيا	93	86	16.1	1.8	4.1	55	85	282	358	12.0	21	363	0.1	62
146 بنغلاديش	98	94	41.0	0.1	0.1	38	48	222	246	1.8	..	418	0.3	69
146 باكستان	90	86	31.3	0.1	0.1	70	87	189	225	0.6	0	422	0.8	41
148 أنغولا	97	93	15.6[c]	0.6	1.6	98	161	353	377	89.0	0	483	0.1	62
149 ميانمار	93	88	22.6	0.3	0.3	50	66	188	275	34.0	1	369	0.5	..
150 الكاميرون	92	79	16.0	1.6	3.9	84	136	409	420	121.0	110	498	0.2	54
151 مدغشقر	78	67	..	0.1	0.1	43	62	198	273	8.5	0	376	0.2	82
152 جمهورية تنزانيا المتحدة	98	92	15.8	1.7	3.9	50	76	311	456	87.0	94	427	0.0	30
153 نيجيريا	77	71	23.1	1.2	2.9	88	143	365	377	146.0	174	456	0.4	55
154 السنغال	80	60	13.7	0.3	0.7	50	75	218	266	76.0	458	373	0.1	57
155 موريتانيا	82	67	14.7[c]	0.4	0.3	75	111	262	315	36.0	70	422	0.1	31
156 بابوا غينيا الجديدة	80	55	18.4	0.3	0.8	47	61	221	274	45.0	0	428	0.1	..
157 نيبال	85	86	38.6	0.2	0.1	41	50	159	234	0.0	0	350	0.2	80
158 ليسوتو	93	85	13.2	5.4	14.2	65	85	573	676	0.1	0	452	0.1	..
159 توغو	97	84	16.6	0.9	2.2	66	103	278	338	65.0	15	403	0.1	22
160 اليمن	94	73	43.1	..	..	57	77	180	237	4.9	3	494	0.3	..
161 هايتي	83	59	17.7	0.6	1.3	70	165	227	278	5.7	3,990	411	..	35
161 أوغندا	83	55	15.9	2.3	4.8	63	99	348	539	103.0	98	473	0.1	48
163 زامبيا	99	91	14.6	4.2	8.9	69	111	477	580	104.0	7	518	0.1	53
164 جيبوتي	90	85	22.9	0.8	1.9	73	91	271	326	1.2	27	490	0.2	56
165 غامبيا	99	97	18.1	0.9	2.4	57	98	246	296	93.0	13	417	0.0	..
166 بنن	94	69	18.4	0.3	0.7	73	115	246	385	105.0	11	454	0.1	52
167 رواندا	92	82	11.4	1.3	1.9	59	91	258	304	15.0	0	408	0.0	78

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	التغطية بالتحصين: الخناق والشهاق والكزاز (بالنسبة المئوية من الأطفال في عمر السنة) 2010	التغطية بالتحصين: الحصبة 2010	الأطفال الناقصو الوزن (نقص طفيف أو حادّ) (بالنسبة المئوية من الأطفال دون سنّ الخامسة) 2006–2010[b]	معدّل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24) الإناث 2009	معدّل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24) الذكور 2009	معدّلات الوفيات: دون سن الخامسة (من كلّ 1,000 مولود حيّ) الرضع 2010	معدّلات الوفيات: دون سن الخامسة (من كلّ 1,000 مولود حيّ) 2010	معدّلات الوفيات: البالغون (من كلّ 1,000 من البالغين) الإناث 2009	معدّلات الوفيات: البالغون (من كلّ 1,000 من البالغين) الذكور 2009	معدّلات الوفيات: الوفاة لأسباب محددة (من كلّ 100,000شخص في السنة) الملاريا 2008	معدّلات الوفيات: الوفاة لأسباب محددة (العدد) الكوليرا 2005–2010[b]	معدّلات الوفيات: الوفاة لأسباب محددة (من كلّ 1,000 شخص) القلب والشرايين والسكري[a] 2008	نوعية الرعاية الصحية: الأطباء (من كلّ 1,000 شخص) 2005–2010[b]	نوعية الرعاية الصحية: الرضا بنوعية الرعاية الصحية (نسبة المجيبين بالرضا) 2007–2009[b]
168 كوت ديفوار	70	95	15.9	1.5	0.7	86	123	456	528	116.0	6	536	0.1	..
169 جزر القمر	72	81	..	0.1	0.1	63	86	229	284	58.0	0	450	0.2	..
170 ملاوي	93	97	12.8	6.8	3.1	58	92	496	691	87.0	11	587	0.0	66
171 السودان	90	99	27.0	1.3	0.5	66	103	275	291	23.0	1,011	548	0.3	48
172 زمبابوي	84	94	9.7	6.9	3.3	51	80	574	672	40.0	26	324	0.2	27
173 إثيوبيا	81	90	33.2	..	..	68	106	379	445	10.0	0	508	0.0	19
174 ليبريا	64	75	14.9[c]	0.7	0.3	74	103	337	389	98.0	18	437	0.0	38
175 أفغانستان	62	86	32.9	..	..	103	149	352	440	0.3	0	675	0.2	46
176 غينيا - بيساو	61	92	18.1	2.0	0.8	92	150	369	431	203.0	399	513	0.0	..
177 سيراليون	82	96	21.1	1.5	0.6	114	174	363	414	239.0	0	440	0.0	46
178 بوروندي	92	99	28.8	2.1	1.0	88	142	407	424	39.0	18	464	0.0	47
178 غينيا	51	75	20.8	0.9	0.4	81	130	337	474	165.0	107	520	0.1	31
180 جمهورية أفريقيا الوسطى	62	64	24.4	2.2	1.0	106	159	470	461	192.0	0	498	0.1	..
181 إريتريا	99	99	34.5	0.4	0.2	42	61	179	249	0.7	0	383	0.1	..
182 مالي	90	63	26.7	0.5	0.2	99	178	218	357	131.0	76	406	0.0	44
183 بوركينا فاسو	98	94	25.7	0.8	0.5	93	176	262	443	221.0	16	463	0.1	50
184 تشاد	71	46	30.3	2.5	1.0	99	173	384	412	235.0	14	500	0.0	42
185 موزامبيق	77	70	18.3	8.6	3.1	92	135	434	557	171.0	24	512	0.0	69
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	67	68	24.2	..	..	112	170	331	442	193.0	244	477	0.1	..
186 النيجر	80	71	40.2[c]	0.5	0.2	73	143	224	229	184.0	55	381	0.0	46
الأراضي أو البلدان الأخرى														
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	94	99	18.8	..	..	26	33	126	207	0.0	..	303	3.3	..
جزر مارشال	99	97	..	..	..	22	26	386	429	1.1	..	..	0.6	..
موناكو	99	99	..	..	..	3	4	51	112	0.0	..	..	..	..
ناورو	99	99	4.8	..	..	32	40	303	448	0.0	..	..	0.7	..
سان مارينو	95	93	..	..	..	2	2	48	57	0.0	..	..	..	..
الصومال	55	46	31.6	0.6	0.4	108	180	350	382	28.0	1,182	572	0.0	..
جنوب السودان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
توفالو	99	85	1.6	..	..	27	33	280	255	0.0	..	..	0.6	..
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية														
تنمية بشرية مرتفعة جداً	98	94	..	..	..	5	6	60	114	0.0	..	150	2.9	62
تنمية بشرية مرتفعة	97	95	..	..	..	16	18	105	221	0.0	..	357	2.3	..
تنمية بشرية متوسطة	90	85	22.7	..	..	33	42	132	204	1.3	..	324	1.0	..
تنمية بشرية منخفضة	87	78	26.1	..	..	73	110	287	346	65.4	138	450	0.3	50
المناطق														
الدول العربية	93	87	..	..	..	36	48	139	198	3.5	..	409	1.4	..
شرق آسيا والمحيط الهادئ	97	95	9.7	..	..	20	24	103	168	1.5	..	305	1.2	..
أوروبا و آسيا الوسطى	98	96	..	..	..	17	21	118	281	0.0	..	492	3.1	45
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	96	93	4.0	..	..	18	23	99	181	0.2	..	236	..	57
جنوب آسيا	86	78	40.2	..	..	50	65	173	245	1.6	..	360	0.6	65
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	84	75	21.2	..	..	76	120	355	430	98.1	86	447	0.2	..
أقل البلدان نمواً	88	78	27.3	..	..	71	108	282	357	62.1	190	459	0.2	..
الدول الجزرية الصغيرة النامية	89	72	..	..	..	41	70	155	207	15.6	..	342	2.6	..
العالم	**91**	**85**	**..**	**..**	**..**	**40**	**55**	**137**	**211**	**12.2**	**..**	**323**	**1.4**	**..**

ملاحظات

a تحسب التقديرات على أساس العمر، وترتكز على جداول الوفيات الوطنية، ونماذج أسباب الوفاة، وأنماط أسباب الوفاة في المناطق، وتقديرات منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للأسباب الرئيسية للوفاة (ولا تشمل الأمراض المزمنة).

b تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحدّدة.

c تختلف البيانات عن التعريف المعتمد أو تشير إلى أجزاء من البلد.

تعاريف

التغطية بالتحصين ضد الخناق والشهاق والكزاز: نسبة الأطفال في عمر السنة الذين تلقوا جرعات ثلاث من اللقاح الثلاثي ضدّ الخناق والشهاق والكزاز.

التغطية بالتحصين ضد الحصبة: نسبة الأطفال في عمر السنة الذين تلقوا جرعة على الأقل من اللقاح ضد الحصبة.

الأطفال الناقصو الوزن: نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يشكون من نقص في الوزن يكون دون متوسط وزن الأطفال من الفئة العمرية نفسها بمقياسين أو أكثر.

معدّل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية: نسبة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من الفئة العمرية 15–24 سنة.

معدّل وفيات الرضع: احتمال وقوع الوفيات من الرضّع، خلال فترة تمتد بين الولادة والسنة الواحدة، لكل 1,000 ولادة حية.

معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة: احتمال وقوع الوفيات من الأطفال في فترة تمتدّ من الولادة حتى سن الخامسة لكل 1,000 ولادة حية.

معدّل وفيات البالغين: احتمال وقوع الوفيات من الأشخاص الذين لهم من العمر خمس عشرة سنة قبل بلوغ عمر الستين، لكل 1,000 من البالغين.

الوفاة لأسباب محدّدة: الوفيات الناجمة عن مرض أو سبب محدّد.

الأطباء: عدد الأطباء العاملين والمتخصصين لكل 1,000 من السكان.

الرضا بنوعية الرعاية الصحية: نسبة المجيبين بنعم على سؤال استطلاعات غالوب العالمية التالي: في هذا البلد، هل أنت مرتاح لنظام الرعاية الصحية والطبية؟

مصادر البيانات الرئيسية

الأعمدة 1 و2 و8 و9: WHO (2012a).

الأعمدة من 3 إلى 5: UNICEF (2012).

الأعمدة 6 و10 و11 و13: WHO (2012b).

العمود 7: Inter-agency Group for Child Mortality Estimation (2012).

العمود 12: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية استناداً إلى بيانات الوفيات من الإناث والذكور بسبب أمراض القلب والشرايين والسكري من WHO (2012b) وبيانات السكان من UNDESA (2011).

العمود 14: Gallup (2012).

8 التعليم

	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	التحصيل العلمي		النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم			المعلمون المدربون على التعليم الابتدائي	نوعية التعليم: أداء التلامذة في عمر 15 سنة – المعدّل				نوعية التعليم: أداء التلامذة في عمر 15 سنة – الفارق عن المعدل				الرضا بنوعية التعليم	معدّل التسرب من التعليم الابتدائي
		معدّل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة	السكان الحاصلون على التعليم الثانوي على الأقل	الابتدائي	الثانوي	العالي		القراءة[a]	الرياضيات[b]	العلوم[c]		القراءة	الرياضيات	العلوم			
		(بالنسبة المئوية من فئة 15 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية من فئة 25 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية)			(بالنسبة المئوية)									(نسبة المجيبين بالرضا)	(نسبة المتسربين من فوج من الملتحقين)
		2005–2010[d]	2010	2002–2011[d]	2002–2011[d]	2002–2011[d]	2005–2011[d]	2009	2009	2009		2009	2009	2009		2011	2002–2011[d]
	تنمية بشرية مرتفعة جداً																
1	النرويج	..	95.2	99.0	110.0	73.8	..	503	498	500		91	85	90		..	0.5
2	أستراليا	..	92.2	104.0	129.0	75.9	..	515	514	527		99	94	101		67.3	..
3	الولايات المتحدة الأمريكية	..	94.5	102.0	96.0	94.8	..	500	487	502		97	91	98		62.8	6.9
4	هولندا	..	88.9	108.0	120.0	62.7	..	508	526	522		89	89	96		60.3	..
5	ألمانيا	..	96.5	102.0	103.0	..	..	497	513	520		95	98	101		65.6[e]	4.4
6	نيوزيلندا	..	83.7	101.0	119.0	82.6	..	521	519	532		103	96	107		69.9	..
7	السويد	..	85.0	100.0	100.0	70.8	..	497	494	495		99	94	100		61.6	1.0
7	آيرلندا	..	73.9	108.0	117.0	61.0	..	496	487	508		95	86	97		83.6	..
9	سويسرا	..	95.8	102.0	95.0	51.5	..	501	534	517		93	99	96		..	..
10	اليابان	..	81.1[f]	103.0	102.0	59.0	..	520	529	539		100	94	100		54.6	0.0
11	كندا	..	100.0	99.0	101.0	60.0	..	524	527	529		90	88	90		75.4	..
12	جمهورية كوريا	..	85.4[f]	104.0	97.0	103.9	..	542	546	538		79	89	82		50.5	1.2
13	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	..	72.3	102.0	83.0	59.7	95.6	533	555	549		84	95	87		49.6	0.5
13	آيسلندا	..	91.3	99.0	107.0	74.1	..	500	507	496		96	91	95		..	2.5
15	الدانمرك	..	99.4	99.0	117.0	74.4	..	495	503	499		84	87	92		64.5	0.5
16	إسرائيل	..	84.1	113.0	91.0	62.5	..	474	447	455		112	104	107		64.0	1.1
17	بلجيكا	..	79.4	105.0	111.0	67.5	..	506	515	507		102	104	105		62.1	6.6
18	سنغافورة	96.1[g]	75.0	101.8	106.9	71.0	94.3	526	562	542		97	104	104		91.8	0.9
18	النمسا	..	100.0	100.0	100.0	60.2	..	470	496	494		100	96	102		63.7	2.3
20	فرنسا	..	78.4	111.0	113.0	54.5	..	496	497	498		106	101	103		58.5	..
21	فنلندا	..	100.0	99.0	108.0	91.6	..	536	541	554		86	82	89		81.9	0.5
21	سلوفينيا	99.7[h]	95.6	98.0	97.0	86.9	..	483	501	512		91	95	94		72.6	0.5
23	إسبانيا	97.7	66.4	107.0	119.0	73.2	..	481	483	488		88	91	87		59.0	0.5
24	ليختنشتاين	..	..	106.0	70.0	34.4	..	499	536	520		83	88	87		..	18.2
25	إيطاليا	98.9[h]	72.8	103.0	99.0	66.0	..	486	483	489		96	93	97		46.7	0.3
26	لكسمبرغ	..	77.9	100.0	98.0	10.5	..	472	489	484		104	98	104		64.8	..
26	المملكة المتحدة	..	99.7	106.0	102.0	58.5	..	494	492	514		95	87	99		76.9[e]	..
28	الجمهورية التشيكية	..	99.8	106.0	90.0	60.7	..	478	493	500		92	93	97		71.4	0.4
29	اليونان	97.2[h]	62.0	100.0	101.0	89.4	..	483	466	470		95	89	92		47.9	2.6
30	بروني دار السلام	95.2[h]	63.8[f]	108.0	110.0	17.2	87.1	..	..	..		..	..	..		..	3.9
31	قبرص	98.3[h]	74.5	105.0	98.0	52.0	..	..	..	..		..	..	..		65.6	4.7
32	مالطة	92.4	62.5	95.0	105.0	33.4	..	..	..	..		..	..	..		58.5	20.3
33	أستونيا	99.8[h]	94.5[f]	99.0	104.0	62.7	..	501	512	528		83	81	84		49.5	1.6
33	أندورا	..	49.4	84.0	87.0	11.2	100.0	..	..	..		..	..	..		..	..
35	سلوفاكيا	..	98.8	102.0	89.0	54.2	..	477	497	490		90	96	95		58.4	2.3
36	قطر	96.3	63.4	103.0	94.0	10.0	42.9	372	368	379		115	98	104		69.9	6.4
37	هنغاريا	99.0[i]	94.8[f]	102.0	98.0	61.7	..	494	490	503		90	92	86		56.4	2.3
38	بربادوس	..	88.6[f]	120.0	101.0	65.9	58.5	..	..	..		..	..	..		..	4.2
39	بولندا	99.5[i]	80.0	97.0	97.0	70.5	..	500	495	508		89	88	87		60.8	2.4
40	شيلي	98.6	74.0	106.0	88.0	59.2	..	449	421	447		83	80	81		44.0	2.6
41	الإمارات العربية المتحدة	90.0	64.3[f]	104.0	92.0	22.5	100.0	459[j]	453[j]	466[j]		107[j]	99[j]	106[j]		80.6[e]	3.3
41	ليتوانيا	99.7[h]	90.2	97.0	98.0	77.4	..	468	477	491		86	88	85		51.1	1.6
43	البرتغال	95.2[i]	40.4	114.0	107.0	62.2	..	489	487	493		87	91	83		64.9	..
44	لاتفيا	99.8[h]	98.4	101.0	95.0	60.1	..	484	482	494		80	79	78		51.0	5.4
45	الأرجنتين	97.8[h]	56.0[f]	118.0	89.0	71.2	..	398	388	401		108	93	102		62.6	6.2
46	سيشيل	91.8	66.8	117.0	119.0	..	99.4	..	..	..		..	..	..		..	15.1
47	كرواتيا	98.8[h]	64.4[f]	93.0	95.0	49.2	..	476	460	486		88	88	85		63.7	1.0
	تنمية بشرية مرتفعة																
48	البحرين	91.9[h]	78.0[f]	107.0	103.0	..	..	..	..	..		..	..	..		80.5[e]	1.8
49	جزر البهاما	..	89.6	114.0	96.0	..	91.5	..	..	..		..	..	..		..	10.5
50	بيلاروس	99.6	..	100.0	96.0	83.0	99.8	..	..	..		..	..	..		55.4	0.3
51	أوروغواي	98.1	49.8	113.0	90.0	63.3	..	426	427	427		99	91	97		55.8	4.8
52	بالاو	..	..	101.0	96.0	37.9	..	..	..	..		..	..	..		..	..
52	الجبل الأسود	98.4[h]	98.2	107.0	104.0	47.6	..	408	403	401		93	85	87		62.1	..
54	الكويت	93.9	48.9	106.0	101.0	21.9	100.0	..	..	..		..	..	..		61.2[e]	4.0
55	الاتحاد الروسي	99.6[h]	94.7[f]	99.0	89.0	75.9	..	459	468	478		90	85	90		38.0	3.9

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	التحصيل العلمي		النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم			نوعية التعليم								
	معدّل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة	السكان الحاصلون على التعليم الثانوي على الأقل	الابتدائي	الثانوي	العالي	المعلمون المدربون على التعليم الابتدائي	أداء التلامذة في عمر 15 سنة						الرضا بنوعية التعليم	معدّل التسرب من التعليم الابتدائي
							المعدّل			الفارق عن المعدل				
	(بالنسبة المئوية من فئة 15 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية من فئة 25 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية)			(بالنسبة المئوية)	القراءة[a]	الرياضيات[b]	العلوم[c]	القراءة	الرياضيات	العلوم	(نسبة المجيبين بالرضا)	(نسبة المتسربين من فوج من الملتحقين)
	2005–2010[d]	2010	2002–2011[d]	2002–2011[d]	2002–2011[d]	2005–2011[d]	2009	2009	2009	2009	2009	2009	2011	2002–2011[d]
56 رومانيا	97.7[h]	86.8	96.0	95.0	63.8	..	424	427	428	90	79	79	45.3	4.9
57 بلغاريا	98.4	92.6	103.0	88.0	53.0	..	429	428	439	113	99	106	35.4	6.2
57 المملكة العربية السعودية	86.6[h]	54.6[f]	106.0	101.0	36.8	91.5	..	..	..	..	..	..	61.8[e]	6.7
59 بنما	94.1	62.1[f]	108.0	74.0	44.6	91.6	371	360	376	99	81	90	73.2	6.2
59 كوبا	99.8[h]	77.1[f]	103.0	89.0	95.2	100.0	..	..	..	..	..	..	..	3.8
61 المكسيك	93.1	53.9	115.0	87.0	27.0	95.6	425	419	416	85	79	77	64.5	6.0
62 كوستاريكا	96.2[h]	53.6[f]	110.0	100.0	25.6	89.5	..	..	..	..	..	..	80.0	11.2
63 غرينادا	..	..	103.0	108.0	52.8	65.3	..	..	..	..	..	..	..	..
64 صربيا	99.3[h]	85.1	96.0	91.0	49.1	94.2	442	442	443	84	91	84	58.0	1.4
64 ماليزيا	93.1	69.4[f]	96.0	68.0	40.2	..	..	..	..	..	..	..	91.4	2.3
64 ليبيا	89.2[i]	49.6[f]	114.0	110.0	54.4	..	..	..	..	..	..	..	..	..
67 أنتيغوا وبربودا	99.0	..	102.0	105.0	16.4	54.8	..	..	..	..	..	..	..	..
67 ترينيداد وتوباغو	98.8[h]	59.3	105.0	90.0	11.5	88.0	416	414	410	113	99	108	83.3	10.6
69 كازاخستان	99.7[h]	99.3	111.0	100.0	40.8	..	390	405	400	91	83	87	49.9	0.2
70 ألبانيا	95.9	81.7	87.0	89.0	18.4	..	385	377	391	100	91	89	54.7	4.8
71 فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	95.5	52.4	103.0	83.0	78.1	88.4	..	..	..	..	..	..	81.2	7.9
72 جورجيا	99.7[h]	91.0	109.0	86.0	28.2	94.6	..	..	..	..	..	..	65.7	3.8
72 دومينيكا	..	26.5	112.0	98.0	3.6	60.8	..	..	..	..	..	..	..	11.9
72 سانت كيتس ونيفس	..	..	93.0	97.0	18.2	61.6	..	..	..	..	..	..	..	26.5
72 لبنان	89.6	54.2	105.0	81.0	54.0	..	..	..	..	..	..	..	67.6[e]	8.2
76 إيران - الجمهورية الإسلامية	85.0	66.0	108.0	84.0	42.8	98.4	..	..	..	..	..	..	67.9	5.7
77 بيرو	89.6	52.9	109.0	92.0	35.0	..	370	365	369	98	90	89	49.1	..
78 أوكرانيا	99.7[h]	93.5[f]	99.0	96.0	79.5	99.9	..	..	..	..	..	..	50.1	2.3
78 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	97.3[h]	78.6	89.0	83.0	40.4	..	..	..	..	..	..	..	61.6	2.5
80 موريشيوس	88.5[h]	49.0[f]	99.0	89.0	24.9	100.0	..	..	..	..	..	..	83.5	2.2
81 البوسنة والهرسك	97.9[h]	..	88.0	90.0	35.9	..	..	..	..	..	..	..	67.9	26.8
82 أذربيجان	99.8	92.7	94.0	85.0	19.3	100.0	362	431	373	76	64	74	53.0	3.6
83 سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	105.0	107.0	..	84.1	..	..	..	..	..	..	..	..
84 عُمان	86.6	53.9	105.0	100.0	24.5	100.0	..	..	..	..	..	..	70.0[e]	2.7
85 البرازيل	90.3	49.5	127.0	101.0	36.1	..	412	386	405	94	81	84	53.7	24.3
85 جامايكا	86.6[i]	72.6[f]	89.0	93.0	29.0	..	..	..	..	..	..	..	73.7	4.8
87 أرمينيا	99.6[h]	94.4[f]	103.0	92.0	51.5	77.5	..	..	..	..	..	..	45.7	2.3
88 سانت لوسيا	..	..	94.0	96.0	11.3	86.8	..	..	..	..	..	..	..	7.9
89 إكوادور	91.9	36.6	114.0	80.0	39.8	82.6	..	..	..	..	..	..	74.5	19.4
90 تركيا	90.8	34.5	102.0	78.0	45.8	..	464	445	454	82	93	81	54.3	8.2
91 كولومبيا	93.4	43.1	115.0	96.0	39.1	100.0	413	381	402	87	75	81	71.7	15.5
92 سري لانكا	91.2	73.9	99.0	87.0	15.5	..	..	..	..	..	..	..	77.9	1.4
93 الجزائر	72.6	24.1	110.0	95.0	30.8	99.3	..	..	..	..	..	..	67.1[e]	5.0
94 تونس	77.6	37.0	109.0	90.0	34.4	..	404	371	401	85	78	81	54.8[e]	5.3
تنمية بشرية متوسطة														
95 تونغا	99.0	74.0[f]	110.0	101.0	6.5	..	..	..	..	..	..	..	..	9.6
96 بليز	..	34.0[f]	121.0	75.0	21.5	45.2	..	..	..	..	..	..	..	9.7
96 الجمهورية الدومينيكية	89.5	42.5	108.0	76.0	34.0	84.9	..	..	..	..	..	..	68.9	..
96 فيجي	..	57.8	105.0	86.0	16.1	97.8	..	..	..	..	..	..	..	9.1
96 ساموا	98.8[h]	62.1	108.0	85.0	7.5	..	..	..	..	..	..	..	..	..
100 الأردن	92.6	73.3	97.0	91.0	41.8	..	405	387	415	91	83	89	63.3[e]	6.6
101 الصين	94.3[h]	62.7[f]	111.0	81.0	25.9	..	556[k]	600[k]	575[k]	80[k]	103[k]	82[k]	62.6	..
102 تركمانستان	99.6[h]	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	74.3	..
103 تايلند	93.5	32.2	91.0	79.0	47.7	..	421	419	425	72	79	80	88.7	..
104 ملديف	98.4	25.4	109.0	71.0	..	77.0	..	..	..	..	..	..	..	..
105 سورينام	94.7	43.7	113.0	75.0	12.1	100.0	..	..	..	..	..	..	..	9.7
106 غابون	88.4[i]	44.4[f]	182.0	53.0	..	..	..	..	..	..	..	..	46.5	..
107 السلفادور	84.5	37.5	114.0	65.0	23.4	92.7	..	..	..	..	..	..	72.7	13.5
108 بوليفيا - دولة متعددة القوميات	91.2	44.5	105.0	80.0	38.6	..	..	..	..	..	..	..	68.2	16.3
108 منغوليا	97.4[h]	82.4[f]	100.0	93.0	53.3	97.6	..	..	..	..	..	..	57.9	5.9
110 دولة فلسطين	94.9	52.1	91.0	86.0	50.2	100.0	..	..	..	..	..	..	63.5[e]	1.5
111 باراغواي	93.9	36.9	100.0	67.0	36.6	..	..	..	..	..	..	..	66.9	21.9

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	التحصيل العلمي		النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم				نوعية التعليم											
	معدّل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة	السكان الحاصلون على التعليم الثانوي على الأقل	الابتدائي	الثانوي	العالي	المعلمون المدربون على التعليم الابتدائي	أداء التلامذة في عمر 15 سنة								الرضا بنوعية التعليم	معدّل التسرب من التعليم الابتدائي
							المعدّل				الفارق عن المعدل					
	(بالنسبة المئوية من فئة 15 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية من فئة 25 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية)			(بالنسبة المئوية)	القراءة[a]	الرياضيات[b]	العلوم[c]	القراءة	الرياضيات	العلوم	(نسبة المجيبين بالرضا)	(نسبة المتسربين من فوج من الملتحقين)
	2005–2010[d]	2010	2002–2011[d]	2002–2011[d]	2002–2011[d]	2005–2011[d]	2009	2009	2009	2009	2009	2009	2011	2002–2011[d]
112 مصر	72.0	51.2[f]	106.0	85.0	30.4	..	..	..	..	..	..	..	42.6[e]	..
113 جمهورية مولدوفا	98.5[h]	93.3	94.0	88.0	38.1	..	..	..	..	..	..	..	53.7	4.8
114 أوزبكستان	99.4[h]	..	95.0	106.0	8.9	100.0	..	..	..	..	..	..	85.0	1.9
114 الفلبين	95.4	64.8[f]	106.0	85.0	28.9	..	..	..	..	..	..	..	79.2	24.2
116 الجمهورية العربية السورية	83.4[h]	32.8	118.0	72.0	..	..	..	..	..	..	..	..	59.1[e]	5.4
117 ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	..	..	110.0	83.0	14.2	..	..	..	..	..	..	..	..	..
118 غيانا	..	55.6[f]	85.0	91.0	11.9	66.1	..	..	..	..	..	..	..	16.5
119 بوتسوانا	84.5	75.5[f]	108.0	80.0	7.4	97.4	..	..	..	..	..	..	66.4	13.2
120 هندوراس	84.8	19.8	116.0	73.0	18.8	36.4	..	..	..	..	..	..	63.6	23.8
121 إندونيسيا	92.6	41.4	118.0	77.0	23.1	..	402	371	383	66	70	69	80.1	20.0
121 جنوب أفريقيا	88.7	70.4	102.0	94.0	..	87.4	..	..	..	..	..	..	69.3	23.0
121 كيريباس	..	..	113.0	86.0	..	85.4	..	..	..	..	..	..	..	21.1
124 فانواتو	82.6	..	117.0	55.0	4.7	100.0	..	..	..	..	..	..	..	28.5
125 طاجيكستان	99.7[h]	89.7[f]	102.0	87.0	19.7	92.9	..	..	..	..	..	..	76.4	1.1
125 قيرغيزستان	99.2	81.1[f]	100.0	84.0	48.8	68.4	314	331	330	99	81	91	47.7	2.4
127 فييت نام	93.2	26.3[f]	106.0	77.0	22.3	98.3	..	..	..	..	..	..	80.4	7.9
128 ناميبيا	88.8[h]	33.5[f]	107.0	64.0	9.0	95.6	..	..	..	..	..	..	..	17.4
129 نيكاراغوا	78.0	37.6[f]	118.0	69.0	18.0	74.9	..	..	..	..	..	..	81.0	51.6
130 المغرب	56.1	28.0[f]	114.0	56.0	13.2	100.0	..	..	..	..	..	..	41.6[e]	9.5
131 العراق	78.2[h]	32.4[f]	105.0	53.0	16.4	..	..	..	..	..	..	..	38.0	33.3
132 الرأس الأخضر	84.3[h]	..	110.0	88.0	17.8	90.0	..	..	..	..	..	..	..	14.3
133 غواتيمالا	75.2[h]	14.8	116.0	59.0	17.8	..	..	..	..	..	..	..	71.8	35.2
134 تيمور- ليشتي	58.3	..	117.0	56.0	16.7	..	..	..	..	..	..	..	..	33.4
135 غانا	67.3[h]	53.8[f]	107.0	58.0	8.8	50.6	..	..	..	..	..	..	57.2	27.8
136 غينيا الإستوائية	93.9[h]	..	87.0	27.0	3.3	45.3	..	..	..	..	..	..	..	38.1
136 الهند	62.8	38.7[f]	118.0	60.0	16.2	..	..	..	..	..	..	..	74.8	34.2
138 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	72.7	29.7[f]	121.0	45.0	13.4	96.9	..	..	..	..	..	..	78.9	33.0
138 كمبوديا	77.6	15.7[f]	127.0	46.0	7.8	99.1	..	..	..	..	..	..	94.1	45.5
140 بوتان	52.8	34.4	111.0	70.0	8.8	91.5	..	..	..	..	..	..	..	9.0
141 سوازيلند	87.4[h]	48.1[f]	116.0	58.0	4.4	73.1	..	..	..	..	..	..	77.8	16.1
تنمية بشرية منخفضة														
142 الكونغو	..	46.2[f]	115.0	45.0	5.5	86.8	..	..	..	..	..	..	46.6	29.7
143 جزر سليمان	..	..	109.0	36.0	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
144 سان تومي وبرينسيبي	89.2[h]	..	134.0	59.0	4.5	40.5	..	..	..	..	..	..	..	32.0
145 كينيا	87.4[h]	41.9	113.0	60.0	4.0	96.8	..	..	..	..	..	..	59.6	27.2
146 بنغلاديش	56.8[h]	35.1[f]	..	..	10.6	58.4	..	..	..	..	..	..	81.6	33.8
146 باكستان	54.9	31.2	95.0	34.0	5.4	84.2	..	..	..	..	..	..	60.5	38.5
148 أنغولا	70.1[h]	..	124.0	31.0	3.7	..	..	..	..	..	..	..	42.0	68.1
149 ميانمار	92.3[h]	17.8[f]	126.0	54.0	11.0	99.9	..	..	..	..	..	..	..	25.2
150 الكاميرون	70.7	27.9[f]	120.0	42.0	11.5	57.1	..	..	..	..	..	..	62.1	33.8
151 مدغشقر	64.5	..	149.0	31.0	3.7	90.4	..	..	..	..	..	..	45.8	65.4
152 جمهورية تنزانيا المتحدة	73.2[h]	7.4[f]	102.0	..	2.1	94.5	..	..	..	..	..	..	44.8	18.6
153 نيجيريا	61.3[h]	..	83.0	44.0	10.3	66.1	..	..	..	..	..	..	47.4	20.1
154 السنغال	49.7	7.5[f]	87.0	37.0	7.9	47.9	..	..	..	..	..	..	38.0	40.4
155 موريتانيا	58.0[h]	14.2[f]	102.0	24.0	4.4	100.0	..	..	..	..	..	..	39.2[e]	29.3
156 بابوا غينيا الجديدة	60.6[h]	10.5[f]	60.0	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
157 نيبال	60.3[h]	28.3[f]	115.0	44.0	5.6	80.7	..	..	..	..	..	..	73.0	38.3
158 ليسوتو	89.6[h]	20.9	103.0	46.0	3.5	63.4	..	..	..	..	..	..	43.2	30.7
159 توغو	57.1	29.8[f]	140.0	46.0	5.9	76.7	..	..	..	..	..	..	45.4	40.6
160 اليمن	63.9	16.0[f]	87.0	44.0	10.2	..	..	..	..	..	..	..	37.2[e]	40.5
161 أوغندا	73.2	23.4	121.0	28.0	4.2	89.4	..	..	..	..	..	..	48.8	68.2
161 هايتي	48.7	29.1[f]	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	39.9	..
163 زامبيا	71.2	35.0[f]	115.0	..	2.4	..	..	..	..	..	..	..	68.0	46.9
164 جيبوتي	..	..	59.0	36.0	4.9	100.0	..	..	..	..	..	..	66.6	35.7
165 غامبيا	50.0[h]	24.0[f]	83.0	54.0	4.1	..	..	..	..	..	..	..	..	38.9
166 بنن	42.4[h]	18.4[f]	126.0	37.0	6.0	42.6	..	..	..	..	..	..	60.7	35.7
167 رواندا	71.1[h]	7.7[f]	143.0	32.0	5.5	91.5	..	..	..	..	..	..	83.9	63.0

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	التحصيل العلمي: معدّل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (بالنسبة المئوية من فئة 15 سنة وما فوق) 2005–2010[d]	التحصيل العلمي: السكان الحاصلون على التعليم الثانوي على الأقل (بالنسبة المئوية من فئة 25 سنة وما فوق) 2010	النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم: الابتدائي (بالنسبة المئوية) 2002–2011[d]	النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم: الثانوي (بالنسبة المئوية) 2002–2011[d]	النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم: العالي 2002–2011[d]	نوعية التعليم: المعلمون المدربون على التعليم الابتدائي (بالنسبة المئوية) 2005–2011[d]	نوعية التعليم: أداء التلامذة في عمر 15 سنة: المعدّل: القراءة[a] 2009	نوعية التعليم: أداء التلامذة في عمر 15 سنة: المعدّل: الرياضيات[b] 2009	نوعية التعليم: أداء التلامذة في عمر 15 سنة: المعدّل: العلوم[c] 2009	نوعية التعليم: أداء التلامذة في عمر 15 سنة: الفارق عن المعدل: القراءة 2009	نوعية التعليم: أداء التلامذة في عمر 15 سنة: الفارق عن المعدل: الرياضيات 2009	نوعية التعليم: أداء التلامذة في عمر 15 سنة: الفارق عن المعدل: العلوم 2009	نوعية التعليم: الرضا بنوعية التعليم (نسبة المجيبين بالرضا) 2011	معدّل التسرب من التعليم الابتدائي (نسبة المتسربين من فوج من الملتحقين) 2002–2011[d]
168 كوت ديفوار	56.2[h]	22.1[f]	88.0	27.0	8.9	100.0	..	..	..	..	..	..	..	39.2
169 جزر القمر	74.9[h]	..	104.0	46.0	7.9	57.4	..	..	..	..	..	..	46.0[e]	25.9
170 ملاوي	74.8[h]	15.3[f]	135.0	32.0	0.7	95.9	..	..	..	..	..	..	65.2	47.2
171 السودان	71.1[h]	15.5[f]	73.0	39.0	6.1	59.7	..	..	..	..	..	..	43.0	9.1
172 زمبابوي	92.2[h]	55.4[f]	..	..	6.2	..	..	..	..	..	..	..	66.4	..
173 إثيوبيا	39.0	..	102.0	36.0	5.5	39.4	..	..	..	..	..	..	..	52.5
174 ليبريا	60.8[i]	27.3[f]	96.0	..	19.1	40.2	..	..	..	..	..	..	49.6	54.4
175 أفغانستان	..	20.3[f]	97.0	46.0	3.3	..	..	..	..	..	..	..	58.5	..
176 غينيا - بيساو	54.2[h]	..	123.0	36.0	2.7	38.9	..	..	..	..	..	..	..	..
177 سيراليون	42.1	14.8	125.0	..	2.1	48.0	..	..	..	..	..	..	35.3	..
178 بوروندي	67.2[h]	7.1[f]	156.0	25.0	3.2	91.2	..	..	..	..	..	..	70.9	43.8
178 غينيا	41.0[h]	..	94.0	38.0	9.5	65.2	..	..	..	..	..	..	39.0	34.3
180 جمهورية أفريقيا الوسطى	56.0[h]	17.9[f]	93.0	13.0	2.6	..	..	..	..	..	..	..	40.7	53.1
181 إريتريا	67.8[h]	..	45.0	32.0	2.0	93.8	..	..	..	..	..	..	..	31.0
182 مالي	31.1	10.3	82.0	39.0	5.8	50.0	..	..	..	..	..	..	34.6	24.5
183 بوركينا فاسو	28.7	2.0	79.0	23.0	3.3	85.7	..	..	..	..	..	..	53.0	36.4
184 تشاد	34.5[h]	..	90.0	26.0	2.2	45.3	..	..	..	..	..	..	60.1	76.7
185 موزامبيق	56.1[h]	3.6[f]	115.0	25.0	1.5	75.9	..	..	..	..	..	..	63.2	64.6
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	66.8[h]	23.2[f]	94.0	38.0	6.2	91.7	..	..	..	..	..	..	39.3	45.2
186 النيجر	28.7	5.1[f]	71.0	13.0	1.5	96.4	..	..	..	..	..	..	55.3	30.7
الأراضي أو البلدان الأخرى														
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	100.0	..	..	..	..	..	539	..	..	..	..	..	..	..
جزر مارشال	..	..	102.0	99.0	16.2	..	..	..	..	..	..	..	..	16.5
موناكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ناورو	..	..	93.0	63.0	..	74.2	..	..	..	..	..	..	..	..
سان مارينو	..	..	94.0	97.0	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الصومال	..	..	32.0	8.0	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
جنوب السودان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
توفالو	..	..	100.0	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية														
تنمية بشرية مرتفعة جداً	..	85.9	104.2	100.4	75.8	..	—	—	—	—	—	—	61.3	3.8
تنمية بشرية مرتفعة	92.7	64.2	110.5	91.0	48.7	..	—	—	—	—	—	—	58.0	7.3
تنمية بشرية متوسطة	82.3	50.5	113.4	70.7	22.1	..	—	—	—	—	—	—	69.2	18.8
تنمية بشرية منخفضة	60.8	25.2	98.2	37.4	6.8	73.8	—	—	—	—	—	—	56.5	41.7
المناطق														
الدول العربية	74.5	38.4	97.7	71.1	24.1	..	—	—	—	—	—	—	50.0	9.9
شرق آسيا والمحيط الهادئ	93.8	..	111.0	78.8	26.1	..	—	—	—	—	—	—	..	..
أوروبا و آسيا الوسطى	98.1	83.5	99.9	91.2	57.5	..	—	—	—	—	—	—	51.8	4.2
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	91.3	50.4	115.9	90.9	42.5	92.3	—	—	—	—	—	—	..	14.3
جنوب آسيا	62.8	39.2	113.6	57.6	15.7	77.2	—	—	—	—	—	—	73.3	21.4
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	63.0	29.7	100.3	40.3	6.2	73.9	—	—	—	—	—	—	52.0	37.8
أقل البلدان نمواً	60.7	..	101.8	36.0	6.6	71.9	—	—	—	—	—	—	58.2	40.9
الدول الجزرية الصغيرة النامية	..	..	97.0	77.0	45.2	89.4	—	—	—	—	—	—	..	..
العالم	**81.3**	**57.7**	**107.9**	**71.2**	**28.7**	**..**	—	—	—	—	—	—	**64.2**	**18.0**

ملاحظات

a معدّل بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في القراءة هو 493.
b معدّل بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الرياضيات هو 495.
c معدّل بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في العلوم هو 501.
d تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحدّدة.
e متوسط مسحين أو أكثر خلال الفترة المحدّدة.
f تقديرات (2011) Barro and Lee.
g لعام 2011.
h تقديرات معهد اليونسكو للإحصاء مستمدّة من النموذج العالمي لإسقاطات الإلمام بالقراءة والكتابة حسب العمر، الذي يرتكز على البيانات الوطنية منذ عام 2000.
i تقديرات معهد اليونسكو للإحصاء مستمدّة من النموذج العالمي لإسقاطات الإلمام بالقراءة والكتابة حسب العمر، الذي يرتكز على البيانات الوطنية قبل عام 2000.
j فقط لدبي.
k فقط لشنغهاي.

تعاريف

معدّل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة: النسبة المئوية للسكان من فئة 15 سنة وما فوق الذين يملكون القدرة على كتابة مقطع قصير وسهل عن حياتهم اليومية وقراءته وفهمه.

السكان الحاصلون على التعليم الثانوي على الأقل: النسبة المئوية للسكان من فئة 25 سنة وما فوق الذين أنهوا مرحلة التعليم الثانوي على الأقل.

النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم: مجموع الالتحاق بمرحلة معيّنة من التعليم (الابتدائي أو الثانوي أو العالي) بصرف النظر عن العمر، ويُحسب بالنسبة المئوية من مجموع السكان الذين هم في سن الالتحاق بهذه المرحلة من التعليم.

المعلّمون المدربون على التعليم الابتدائي: النسبة المئوية من معلّمي المدارس في المرحلة الابتدائية الذين تلقوا الحد الأدنى المطلوب من التدريب النظامي على التعليم في المرحلة الابتدائية (قبل بدء التعليم أو أثناءه).

الأداء في القراءة والرياضيات والعلوم: العلامات التي يحصل عليها التلامذة من فئة 15 سنة وما فوق في اختبار المهارات والمعارف في هذه المواد الهامة للمشاركة في المجتمع.

الفارق عن المعدّل: الفارق عن معدّل العلامات في القراءة والرياضيات والعلوم.

الرضا بنوعية التعليم: نسبة المجيبين بالرضا على سؤال استطلاعات غالوب العالمية: هل أنت راضٍ أو غير راضٍ بنوعية النظام التعليمي.

نسبة المتسربين من فوج من الملتحقين: نسبة المتسربين من فوج من الملتحقين قبل إنهاء الصف الأخير من مرحلة التعليم الابتدائي. وتُحسب هذه النسبة بطرح معدل التلامذة الذين استمروا حتى الصف الأخير من الرقم 100 مع افتراض عدم حصول أي تغيّر خلال فترة بقاء هذا الفوج وعدم عودة المتسربين إلى المدرسة.

مصادر البيانات الرئيسية

الأعمدة 1 ومن 2 إلى 6 و14: UNESCO Institute for Statistics (2012).
الأعمدة من 7 إلى 12: OECD (2010).
العمود 13: Gallup (2012).

الجدول 9 التكامل الاجتماعي

		العمل والتعرض للمخاطر والإنصاف				رفاه الفرد			النظرة إلى المجتمع			الأمان البشري		
		نسبة العاملين إلى مجموع السكان	بطالة الشباب	تشغيل الأطفال	مجموع الخسارة في دليل التنمية البشرية بسبب عدم المساواة	الرضا العام بالحياة	الرضا بحرية الخيار	الرضا بالوظيفة	الثقة في الأفراد	الرضا بالمجتمع المحلي[a]	الثقة في الحكومة الوطنية	الشعور بالأمان	معدّل جرائم القتل	معدّل الانتحار (لكل 100,000 شخص)
		(بالنسبة المئوية من فئة 25 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية من فئة 15-24 سنة)	(بالنسبة المئوية من فئة 5–14 سنة)	(بالنسبة المئوية)	(0 الأقلّ رضا، 10 الأكثر رضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)		(بالنسبة المئوية للمجيبين بنعم)			(بالنسبة المئوية للمجيبين بنعم)	(لكل 100,000 شخص)	(لكل 100,000 شخص)
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		2011	2005–2011[b]	2001–2010[b]	2012	2007–2011[b]	2007–2011[b]	2007–2011[b]	2011	2007–2011[b]	2007–2011[b]	2007–2011[b]	2004–2011[b]	2001–2010[b]	2001–2010[b]
تنمية بشرية مرتفعة جداً														
1	النرويج	65.9	9.3	..	6.4	7.6	93.0	..	..	92.8	54.0	81.0	0.6	6.5	17.3
2	أستراليا	62.4	11.9	..	7.9	7.4	94.0	87.4	..	91.9	53.0	64.0	1.0	3.6	12.8
3	الولايات المتحدة الأمريكية	61.2	18.7	..	12.4	7.1	85.0	87.4	37.0	83.8	38.0	75.0	4.2	4.5	17.7
4	هولندا	61.5	7.8	..	6.9	7.6	91.0	94.5	46.0	94.5	60.0	79.0	1.1	5.5	13.1
5	ألمانيا	57.2	9.1	..	6.9	6.7	89.0	89.0	31.0	93.9	43.0	78.0	0.8	6.0	17.9
6	نيوزيلندا	66.2	18.2	..	..	7.2	93.0	89.0	..	88.1	64.0	67.0	0.9	5.5	18.1
7	آيرلندا	55.8	35.3	..	7.2	7.0	95.0	89.1	30.0	93.6	53.0	70.0	1.2	4.7	19.0
7	السويد	62.5	23.8	..	6.2	7.5	93.0	91.8	55.0	92.5	64.0	78.0	1.0	6.8	18.7
9	سويسرا	65.5	7.9	..	7.0	7.5	88.0	..	44.0	93.5	58.0	76.0	0.7	11.4	24.8
10	اليابان	59.7	8.9	..	..	6.1	78.0	76.2	33.0	84.6	23.0	69.0	0.4	13.2	36.2
11	كندا	62.7	15.9	..	8.7	7.4	94.0	91.5	42.0	91.7	55.0	79.0	1.6	5.4	17.3
12	جمهورية كوريا	64.8	12.1	..	16.5	6.9	66.0	71.1	26.0	78.5	28.0	54.0	2.6	22.1	39.9
13	آيسلندا	71.9	18.4	..	6.4	6.9	86.0	..	..	81.8	24.0	77.0	0.3	7.0	16.5
13	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	61.2	11.0	..	..	5.5	89.0	84.4	29.0	84.1	58.0	88.0	0.2	10.7	19.0
15	الدانمرك	59.8	15.7	..	6.2	7.8	93.0	94.0	60.0	93.4	47.0	79.0	0.9	6.4	17.5
16	إسرائيل	60.9	11.8	..	12.3	7.4	52.0	84.0	26.0	82.3	45.0	59.0	2.1	1.5	7.0
17	بلجيكا	54.0	18.7	..	8.0	6.9	86.0	90.3	30.0	91.2	29.0	64.0	1.7	10.3	28.8
18	سنغافورة	69.2	6.7	..	..	6.5	82.0	86.5	33.0	92.9	83.0	89.0	0.3	7.7	12.9
18	النمسا	58.6	8.8	..	6.6	7.5	92.0	94.1	29.0	94.4	41.0	82.0	0.6	7.1	23.8
20	فرنسا	54.4	23.2	..	9.0	7.0	90.0	87.4	20.0	89.4	38.0	63.0	1.1	8.5	24.7
21	سلوفينيا	57.2	16.8	..	5.8	6.0	90.0	85.0	15.0	90.6	18.0	84.0	0.7	9.4	34.6
21	فنلندا	57.8	19.3	..	6.0	7.4	93.0	87.7	58.0	91.2	57.0	78.0	2.2	10.0	29.0
23	إسبانيا	49.5	48.2	..	10.1	6.5	80.0	85.7	22.0	87.8	31.0	68.0	0.8	3.4	11.9
24	ليختنشتاين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	2.8	..	..
25	إيطاليا	47.5	32.0	..	11.9	6.1	55.0	81.0	20.0	75.7	26.0	52.0	0.9	2.8	10.0
26	لكسمبرغ	59.9	20.8	..	7.2	7.1	95.0	93.5	26.0	94.7	77.0	77.0	2.5	3.2	16.1
26	المملكة المتحدة	58.8	22.0	..	8.3	6.9	90.0	88.3	35.0	86.6	49.0	70.0	1.2	3.0	10.9
28	الجمهورية التشيكية	59.7	18.1	..	5.4	6.3	73.0	79.9	24.0	88.1	21.0	59.0	1.7	4.4	23.9
29	اليونان	49.1	51.5	..	11.5	5.4	52.0	70.3	16.0	74.2	18.0	53.0	1.5	1.0	6.0
30	بروني دار السلام	69.3	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	0.5	..	..
31	قبرص	66.2	23.1	..	11.5	6.7	73.0	87.1	11.0	88.7	40.0	70.0	1.7	1.7	7.4
32	مالطة	48.3	14.0	..	8.2	6.2	86.0	86.0	16.0	84.1	49.0	64.0	1.0	1.0	5.9
33	أستونيا	58.4	23.8	..	9.0	5.5	69.0	81.1	33.0	86.3	42.0	56.0	5.2	7.3	30.6
33	أندورا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	1.3	..	..
35	سلوفاكيا	57.5	33.6	..	6.3	5.9	68.0	78.6	21.0	86.6	28.0	59.0	1.5	3.4	22.3
36	قطر	89.9	8.9	..	..	6.6	90.0	86.0	23.0	90.4	89.0	87.0	0.9	..	..
37	هنغاريا	49.6	27.2	..	7.4	4.9	61.0	80.5	13.0	74.2	36.0	57.0	1.3	10.6	40.0
38	بربادوس	66.9	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	11.3	0.0	7.3
39	بولندا	55.1	28.9	..	9.9	5.6	80.0	77.0	25.0	88.2	27.0	59.0	1.1	4.1	26.4
40	شيلي	62.9	21.1	3.0	19.0	6.6	77.0	78.2	15.0	78.4	48.0	46.0	3.2	4.2	18.2
41	الإمارات العربية المتحدة	83.4	21.8	..	..	7.2	87.0	88.7	18.0	93.8	..	90.0	0.8	..	..
41	ليتوانيا	55.6	34.6	..	11.0	5.4	52.0	78.2	25.0	84.2	18.0	39.0	6.6	10.4	61.3
43	البرتغال	58.0	31.7	3.0	10.8	5.2	79.0	88.7	27.0	90.1	21.0	63.0	1.2	4.0	15.6
44	لاتفيا	55.1	29.6	..	10.9	5.0	54.0	80.6	13.0	84.8	11.0	48.0	3.1	8.2	40.0
45	الأرجنتين	62.6	22.2	7.0	19.5	6.4	79.0	80.7	23.0	89.0	61.0	50.0	3.4	3.0	12.6
46	سيشيل	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	8.3	0.0	8.9
47	كرواتيا	49.1	36.8	..	15.1	5.6	46.0	..	16.0	66.0	..	64.0	1.4	7.5	28.9
تنمية بشرية مرتفعة														
48	البحرين	72.2	..	5.0	..	4.5	73.0	79.3	11.0	88.2	..	60.0	0.6	3.5	4.0
49	جزر البهاما	71.9	21.7	..	..	..	..	..	..	..	..	..	27.4	0.6	1.9
50	بيلاروس	54.4	..	5.0	8.3	5.2	57.0	65.7	34.0	76.6	59.0	60.0	4.9	8.8	48.7
51	أوروغواي	65.9	21.7	8.0	16.4	6.1	78.0	78.0	27.0	83.8	73.0	48.0	5.9	6.3	26.0
52	الجبل الأسود	..	40.0	10.0	7.4	5.5	50.0	..	21.0	68.3	..	78.0	3.5	..	..
52	بالاو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	0.0	..	..
54	الكويت	75.5	11.8	..	..	6.6	75.0	84.9	11.0	81.5	..	..	2.2	1.7	1.9
55	الاتحاد الروسي	62.8	15.7	..	..	5.4	54.0	67.9	24.0	69.4	48.0	40.0	10.2	9.5	53.9

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		العمل والتعرض للمخاطر والإنصاف				رفاه الفرد			النظرة إلى المجتمع			الأمان البشري		
		نسبة العاملين إلى مجموع السكان	بطالة الشباب	تشغيل الأطفال	مجموع الخسارة في دليل التنمية البشرية بسبب عدم المساواة	الرضا العام بالحياة	الرضا بحرية الخيار	الرضا بالوظيفة	الثقة في الأفراد	الرضا بالمجتمع المحلي[a]	الثقة في الحكومة الوطنية	الشعور بالأمان	معدّل جرائم القتل	معدّل الانتحار (لكل 100,000 شخص)
		(بالنسبة المئوية من فئة 25 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية من فئة 15-24 سنة)	(بالنسبة المئوية من فئة 5–14 سنة)	(بالنسبة المئوية)	(0 الأقلّ رضا، 10 الأكثر رضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)		(بالنسبة المئوية للمجيبين بنعم)			(بالنسبة المئوية للمجيبين بنعم)	(لكل 100,000 شخص)	(لكل 100,000 شخص)
		2011	2005–2011[b]	2001–2010[b]	2012	2007–2011[b]	2007–2011[b]	2007–2011[b]	2011	2007–2011[b]	2007–2011[b]	2007–2011[b]	2004–2011[b]	2001–2010[b]	2001–2010[b]
56	رومانيا	57.3	23.8	1.0	12.6	5.0	60.0	69.5	15.0	78.1	12.0	55.0	2.0	3.5	21.0
57	بلغاريا	52.0	27.6	..	9.9	3.9	60.0	73.3	20.0	74.0	27.0	52.0	2.0	6.2	18.8
57	المملكة العربية السعودية	59.7	45.8	..	..	6.7	57.0	81.8	36.0	85.9	..	77.0	1.0	..	..
59	بنما	68.3	14.6	7.0	24.6	7.3	80.0	88.5	21.0	86.6	46.0	47.0	21.6	1.9	9.0
59	كوبا	58.7	3.5	..	..	..	..	..	..	..	..	..	5.0	5.5	19.0
61	المكسيك	63.9	10.4	5.0	23.4	6.8	80.0	74.4	29.0	73.7	38.0	42.0	22.7	1.5	7.0
62	كوستاريكا	65.6	21.6	5.0	21.5	7.3	92.0	87.4	14.0	82.5	32.0	41.0	11.3	1.9	10.2
63	غرينادا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	11.5	0.0	0.0
64	صربيا	..	46.1	4.0	9.5	4.5	41.0	..	17.0	60.0	..	68.0	1.2	10.0	28.1
64	ليبيا	53.6	..	..	..	4.9	41.0	64.3	..	68.7	..	91.0	2.9	..	..
64	ماليزيا	66.6	11.3	..	..	5.8	79.0	85.6	14.0	87.3	79.0	46.0	2.3	..	..
67	أنتيغوا وبربودا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	6.8	..	..
67	ترينيداد وتوباغو	66.6	12.9	1.0	15.3	6.7	81.0	89.9	..	87.3	29.0	42.0	35.2	3.8	17.9
69	كازاخستان	75.0	5.0	2.0	13.6	5.5	76.0	77.9	33.0	79.7	72.0	56.0	8.8	9.4	43.0
70	ألبانيا	56.5	28.3	12.0	13.9	5.3	46.0	..	7.0	67.7	..	67.0	4.0	3.3	4.7
71	فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	68.1	22.0	8.0	26.6	7.5	75.0	85.1	13.0	79.0	59.0	31.0	45.1	1.2	5.3
72	جورجيا	62.8	35.6	18.0	15.3	4.2	58.0	55.0	16.0	78.3	66.0	91.0	4.3	1.7	7.1
72	دومينيكا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	22.1	..	..
72	سانت كيتس ونيفس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	38.2	..	..
72	لبنان	47.6	22.3	7.0	22.8	5.2	65.0	70.8	7.0	74.1	37.0	69.0	2.2	..	..
72	سانت كيتس ونيفس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	38.2	..	..
76	إيران - الجمهورية الإسلامية	46.1	33.9	..	..	4.8	57.0	65.0	..	76.3	56.0	55.0	3.0	..	..
77	بيرو	77.4	16.2	34.0	24.3	5.6	72.0	74.1	12.0	75.3	19.0	46.0	10.3	1.0	1.9
78	أوكرانيا	58.3	18.7	7.0	9.2	5.1	53.0	61.4	29.0	71.4	24.0	48.0	5.2	7.0	37.8
78	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	43.4	55.7	6.0	14.7	4.2	56.0	..	11.0	66.7	..	63.0	1.9	4.0	9.5
80	موريشيوس	60.8	28.0	..	13.3	5.5	83.0	84.6	..	90.5	67.0	55.0	2.5	1.9	11.8
81	البوسنة والهرسك	37.2	60.0	5.0	11.5	4.7	33.0	..	18.0	61.7	..	67.0	1.5	..	..
82	أذربيجان	70.8	15.2	7.0	11.4	4.7	49.0	57.8	27.0	73.4	74.0	74.0	2.2	0.3	1.0
83	سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	22.9	1.9	5.4
84	عُمان	65.7	..	..	..	6.9	91.0	85.3	..	89.9	..	..	0.7	..	..
85	البرازيل	68.2	23.1	3.0	27.2	6.8	80.0	81.3	15.0	78.5	51.0	40.0	21.0	2.0	7.7
85	جامايكا	65.9	37.9	6.0	19.1	..	..	68.3	..	72.2	..	..	52.2	..	..
87	أرمينيا	47.3	54.7	4.0	10.9	4.4	41.0	45.4	15.0	52.7	34.0	75.0	1.4	1.1	2.8
88	سانت لوسيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	25.2	0.0	4.9
89	إكوادور	71.5	18.1	8.0	25.8	5.8	78.0	79.8	9.0	86.0	59.0	49.0	18.2	3.6	10.5
90	تركيا	48.8	20.7	3.0	22.5	5.3	44.0	71.2	8.0	78.9	60.0	51.0	3.3	..	..
91	كولومبيا	68.3	29.9	9.0	27.8	6.4	81.0	81.5	14.0	82.9	55.0	43.0	33.4	2.0	7.9
92	سري لانكا	58.2	24.7	..	15.1	4.2	81.0	84.7	17.0	89.7	86.0	77.0	3.6	..	..
93	الجزائر	43.9	37.5	5.0	..	5.2	53.0	58.7	16.0	73.9	53.0	49.0	1.5	..	..
94	تونس	46.3	31.4	..	..	4.7	58.0	59.4	15.0	66.0	47.0	47.0	1.1	..	..
	تنمية بشرية متوسطة														
95	تونغا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	1.0	..	..
96	بليز	66.3	28.8	40.0	..	6.5	62.0	..	..	67.1	26.0	43.0	41.4	0.7	6.6
96	الجمهورية الدومينيكية	62.4	44.5	10.0	27.3	4.7	82.0	76.3	15.0	79.2	45.0	38.0	25.0	0.7	3.9
96	فيجي	62.7	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	2.8	..	..
96	ساموا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	1.1	..	..
100	الأردن	44.9	46.8	..	19.0	5.7	72.0	74.9	9.0	75.6	77.0	81.0	1.8	0.0	0.2
101	الصين	74.6	..	..	22.4	5.0	77.0	69.9	57.0	77.1	..	80.0	1.1	..	..
102	تركمانستان	62.6	..	..	..	5.8	..	93.6	27.0	97.5	..	83.0	4.2	..	..
103	تايلند	76.9	3.0	8.0	21.3	6.7	92.0	96.3	27.0	95.2	54.0	74.0	4.8	3.8	12.0
104	ملديف	64.7	30.5	..	25.2	..	..	..	..	..	..	..	1.6	0.0	0.7
105	سورينام	56.4	..	6.0	23.0	..	..	..	..	..	..	..	4.6	4.8	23.9
106	غابون	68.2	..	..	19.5	..	77.0	53.7	..	54.8	53.0	39.0	13.8	..	..
107	السلفادور	64.5	13.0	5.0	26.6	6.7	74.0	77.3	18.0	81.9	49.0	42.0	69.2	3.6	12.9
108	بوليفيا - دولة متعددة القوميات	77.4	..	26.0	34.2	5.8	67.0	83.9	10.0	84.8	38.0	44.0	8.9	..	..
108	منغوليا	67.9	..	18.0	15.9	5.0	64.0	82.1	14.0	80.6	29.0	47.0	8.7	..	..
110	دولة فلسطين	41.2	49.6	..	..	4.8	51.0	70.8	9.0	71.5	49.0	59.0	4.1	..	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	العمل والتعرض للمخاطر والإنصاف				رفاه الفرد			النظرة إلى المجتمع			الأمان البشري			
	نسبة العاملين إلى مجموع السكان	بطالة الشباب	تشغيل الأطفال	مجموع الخسارة في دليل التنمية البشرية بسبب عدم المساواة	الرضا العام بالحياة	الرضا بحرية الخيار	الرضا بالوظيفة	الثقة في الأفراد	الرضا بالمجتمع المحلي[a]	الثقة في الحكومة الوطنية	الشعور بالأمان	معدّل جرائم القتل	معدّل الانتحار (لكل 100,000 شخص)	
	(بالنسبة المئوية من فئة 25 سنة وما فوق)	(بالنسبة المئوية من فئة 15-24 سنة)	(بالنسبة المئوية من فئة 5–14 سنة)	(بالنسبة المئوية)	(0 الأقلّ رضا، 10 الأكثر رضا)	(بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا)			(بالنسبة المئوية للمجيبين بنعم)		(بالنسبة المئوية للمجيبين بنعم)	(لكل 100,000 شخص)	ذكور	إناث
	2011	2005–2011[b]	2001–2010[b]	2012	2007–2011[b]	2007–2011[b]	2007–2011[b]	2011	2007–2011[b]	2007–2011[b]	2007–2011[b]	2004–2011[b]	2001–2010[b]	2001–2010[b]
111 باراغواي	73.4	17.8	15.0	..	5.8	71.0	85.6	12.0	85.5	48.0	38.0	11.5	2.0	5.1
112 مصر	51.3	54.1	7.0	24.1	4.1	57.0	64.7	22.0	61.0	63.0	58.0	1.2	0.0	0.1
113 جمهورية مولدوفا	43.9	15.8	16.0	11.6	5.8	58.0	66.1	12.0	70.6	24.0	50.0	7.5	5.6	30.1
114 أوزبكستان	62.8	..	..	15.8	5.1	90.0	87.3	26.0	93.8	..	80.0	3.1	2.3	7.0
114 الفلبين	68.8	19.3	..	19.9	5.0	88.0	81.1	14.0	85.6	72.0	62.0	5.4	..	..
116 الجمهورية العربية السورية	45.8	40.2	4.0	20.4	4.1	47.0	55.5	9.0	44.8	..	65.0	2.3	..	..
117 ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	0.9	..	..
118 غيانا	61.0	50.0	16.0	19.1	6.0	66.0	..	..	74.8	46.0	47.0	18.6	13.4	39.0
119 بوتسوانا	73.8	..	9.0	..	3.6	82.0	45.9	9.0	56.5	74.0	31.0	14.5	..	..
120 هندوراس	67.3	11.2	16.0	27.5	5.9	77.0	79.4	13.0	82.8	29.0	45.0	91.6	..	..
121 إندونيسيا	70.1	23.0	7.0	18.3	5.2	86.0	74.1	21.0	92.3	74.0	88.0	8.1	..	..
121 كيريباس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	7.3	..	..
121 جنوب أفريقيا	49.6	55.0	..	..	4.7	84.0	56.5	17.0	62.0	63.0	38.0	31.8	0.4	1.4
124 فانواتو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	0.9	..	..
125 طاجيكستان	70.3	..	10.0	18.4	4.3	70.0	82.7	31.0	89.9	89.0	85.0	2.1	2.3	2.9
125 قيرغيزستان	70.4	16.2	4.0	17.1	4.9	71.0	75.2	34.0	84.8	44.0	62.0	20.1	3.6	14.1
127 فييت نام	81.3	..	16.0	14.0	5.8	61.0	71.8	26.0	70.1	77.0	67.0	1.6	..	..
128 ناميبيا	57.4	63.8	..	43.5	4.9	76.0	..	..	76.5	82.0	33.0	17.2	..	..
129 نيكاراغوا	66.3	9.7	15.0	27.5	5.7	75.0	79.8	11.0	86.0	54.0	51.0	13.6	2.6	9.0
130 المغرب	50.9	18.1	8.0	29.7	5.1	54.0	65.4	58.0	69.4	60.0	67.0	1.4	..	..
131 العراق	41.9	..	11.0	..	5.0	30.0	64.2	15.0	66.7	37.0	41.0	2.0	..	..
132 الرأس الأخضر	66.7	..	3.0	..	..	..	..	..	..	..	..	11.6	..	..
133 غواتيمالا	69.7	7.1	21.0	33.1	6.3	74.0	79.8	15.0	85.7	36.0	41.0	38.5	1.7	5.6
134 تيمور - ليشتي	62.8	..	4.0	33.0	..	..	..	..	..	..	..	6.9	..	..
135 غانا	81.3	..	34.0	32.2	5.6	85.0	63.8	19.0	68.9	68.0	78.0	15.7	..	..
136 غينيا الإستوائية	86.5	..	28.0	..	..	..	..	..	..	..	..	20.7	..	..
136 الهند	61.0	11.5	12.0	29.3	4.6	80.0	71.2	20.0	82.6	58.0	70.0	3.4	7.8	13.0
138 كمبوديا	86.7	3.5	39.0	25.9	4.2	92.0	77.6	9.0	90.2	90.0	68.0	3.4	..	..
138 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	85.1	..	11.0	24.7	5.0	87.0	87.9	..	94.3	98.0	84.0	4.6	..	..
140 بوتان	80.3	10.9	18.0	20.0	..	..	..	..	..	..	..	1.0	..	..
141 سوازيلند	55.9	..	9.0	35.4	..	..	55.1	..	62.3	..	..	12.9	..	..
تنمية بشرية منخفضة														
142 الكونغو	78.8	..	25.0	31.1	4.5	76.0	56.4	..	67.1	48.0	58.0	30.8	..	..
143 جزر سليمان	73.8	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	3.7	..	..
144 سان تومي وبرينسيبي	..	..	8.0	31.7	..	..	..	..	..	..	..	1.9	..	..
145 كينيا	75.9	..	26.0	33.6	4.4	71.0	50.0	10.0	69.3	46.0	50.0	20.1	..	..
146 بنغلاديش	74.0	13.6	13.0	27.4	5.0	78.0	76.4	15.0	91.3	79.0	80.0	2.7	..	..
146 باكستان	55.4	10.5	..	30.9	5.3	34.0	73.2	20.0	83.6	28.0	46.0	7.8	..	..
148 أنغولا	75.8	..	24.0	43.9	4.2	69.0	65.2	..	49.8	61.0	53.0	19.0	..	..
149 ميانمار	83.4	..	..	..	..	..	..	..	80.4	..	..	10.2	..	..
150 الكاميرون	80.3	..	31.0	33.4	4.4	82.0	62.2	13.0	69.4	65.0	56.0	19.7	..	..
151 مدغشقر	90.5	2.8	28.0	30.7	4.4	54.0	38.0	..	72.0	65.0	53.0	8.1	..	..
152 جمهورية تنزانيا المتحدة	84.2	10.1	21.0	27.3	4.1	74.0	63.0	26.0	67.4	56.0	61.0	24.5	..	..
153 نيجيريا	61.7	..	29.0	41.4	4.8	77.0	58.6	13.0	67.4	55.0	69.0	12.2	..	..
154 السنغال	76.3	20.1	22.0	33.0	3.8	64.0	42.2	28.0	52.1	30.0	55.0	8.7	..	..
155 موريتانيا	44.7	..	16.0	34.4	5.0	56.0	55.3	30.0	62.2	43.0	62.0	14.7	..	..
156 بابوا غينيا الجديدة	78.0	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	13.0	..	..
157 نيبال	86.4	..	34.0	34.2	3.8	43.0	87.3	17.0	86.7	33.0	61.0	2.8	..	..
158 ليسوتو	59.7	41.9	23.0	35.9	..	..	46.9	..	52.4	..	..	35.2	..	..
159 توغو	84.1	..	47.0	33.5	2.8	56.0	42.4	..	57.7	51.0	52.0	10.9	..	..
160 اليمن	50.9	..	23.0	32.3	3.7	59.0	54.3	27.0	51.9	39.0	67.0	4.2	..	..
161 هايتي	74.6	..	21.0	40.2	3.8	37.0	43.4	30.0	57.9	46.0	42.0	6.9	0.0	0.0
161 أوغندا	86.9	5.4	25.0	33.6	4.2	73.0	50.1	17.0	69.7	52.0	42.0	36.3	..	..
163 زامبيا	76.6	23.4	41.0	36.7	5.0	65.0	47.3	31.0	62.6	40.0	54.0	38.0	..	..
164 جيبوتي	..	..	8.0	36.0	4.4	74.0	70.0	55.0	75.3	68.0	72.0	3.4	..	..
165 غامبيا	81.1	..	25.0	..	..	..	..	..	..	..	..	10.8	..	..
166 بنن	80.6	..	46.0	35.8	3.7	76.0	46.7	..	66.8	78.0	58.0	15.1	..	..
167 رواندا	92.3	..	35.0	33.9	4.0	82.0	58.6	30.0	74.3	95.0	92.0	17.1	..	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	نسبة العاملين إلى مجموع السكان (بالنسبة المئوية من فئة 25 سنة وما فوق) 2011	العمل والتعرض للمخاطر والإنصاف: بطالة الشباب (بالنسبة المئوية من فئة 15-24 سنة) 2005–2011[b]	تشغيل الأطفال (بالنسبة المئوية من فئة 5–14 سنة) 2001–2010[b]	مجموع الخسارة في دليل التنمية البشرية بسبب عدم المساواة (بالنسبة المئوية) 2012	رفاه الفرد: الرضا العام بالحياة (0 الأقلّ رضا، 10 الأكثر رضا) 2007–2011[b]	الرضا بحرية الخيار بالوظيفة (بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا) 2007–2011[b]	النظرة إلى المجتمع: الثقة في الأفراد 2011	الرضا بالمجتمع المحلي[a] (بالنسبة المئوية للمجيبين بنعم) 2007–2011[b]	الثقة في الحكومة الوطنية 2007–2011[b]	الأمان البشري: الشعور بالأمان (بالنسبة المئوية للمجيبين بنعم) 2007–2011[b]	معدّل جرائم القتل (لكل 100,000 شخص) 2004–2011[b]	معدّل الانتحار (لكل 100,000 شخص) إناث 2001–2010[b]	ذكور 2001–2010[b]
168 كوت ديفوار	72.8	..	35.0	38.6	4.2	76.0	13.0	40.6	42.0	47.0	56.9	..	..
169 جزر القمر	62.7	..	27.0	..	3.9	50.0	35.0	77.2	44.0	78.0	12.2	..	..
170 ملاوي	92.0	..	26.0	31.4	5.1	88.0	33.0	80.8	83.0	55.0	36.0	..	..
171 السودان	89.0	..	..	..	4.4	56.0	31.0	72.7	54.0	75.0	24.2	..	..
172 زمبابوي	89.0	..	..	28.5	4.8	63.0	15.0	68.4	43.0	39.0	14.3	..	..
173 إثيوبيا	84.0	29.4	53.0	31.9	4.4	39.0	..	52.1	32.0	49.0	25.5	..	..
174 ليبيريا	72.1	6.6	21.0	35.3	4.2	82.0	12.0	63.4	54.0	38.0	10.1	..	..
175 أفغانستان	53.8	..	13.0	..	3.8	47.0	25.0	71.7	31.0	29.0	2.4	..	..
176 غينيا - بيساو	78.1	..	57.0	41.4	..	..	..	..	..	..	20.2	..	..
177 سيراليون	77.4	..	48.0	41.6	4.1	77.0	16.0	52.3	58.0	50.0	14.9	..	..
178 بوروندي	88.5	..	19.0	..	3.8	49.0	38.0	76.0	85.0	65.0	21.7	..	..
178 غينيا	79.1	..	25.0	38.8	4.0	79.0	..	75.3	77.0	62.0	22.5	..	..
180 جمهورية أفريقيا الوسطى	82.8	..	47.0	40.5	3.6	68.0	37.0	75.8	75.0	62.0	29.3	..	..
181 إريتريا	84.1	..	..	..	..	..	..	..	..	..	17.8	..	..
182 مالي	56.0	..	36.0	..	3.8	75.0	45.0	63.9	71.0	80.0	8.0	..	..
183 بوركينا فاسو	86.0	4.6	38.0	34.2	4.0	58.0	26.0	78.2	55.0	62.0	18.0	..	..
184 تشاد	77.0	..	48.0	40.1	3.7	54.0	21.0	70.1	39.0	30.0	15.8	..	..
185 موزامبيق	90.1	..	22.0	32.7	5.0	64.0	..	83.1	63.0	42.0	8.8	..	..
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	82.8	..	42.0	39.9	4.0	62.0	39.0	60.2	35.0	38.0	21.7	..	..
186 النيجر	66.2	..	43.0	34.2	4.1	82.0	40.0	85.2	78.0	81.0	3.8	..	..
الأراضي أو البلدان الأخرى													
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	78.7	..	..	..	..	..	..	..	..	..	15.2	..	..
جزر مارشال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
موناكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	0.0	..	..
ناورو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	9.8	..	..
سان مارينو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الصومال	59.9	..	49.0	..	..	..	..	..	..	..	1.5	..	..
جنوب السودان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
توفالو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية													
تنمية بشرية مرتفعة جداً	58.8	19.5	..	10.8	6.7	81.5	84.3	30.9	85.9	38.1	68.4	2.1	6.6	20.6
تنمية بشرية مرتفعة	61.2	22.4	..	20.6	5.9	66.3	73.4	19.3	76.4	..	47.6	13.0	..	..
تنمية بشرية متوسطة	68.4	..	..	24.2	4.9	77.8	71.4	..	79.9	..	73.4	3.9	..	..
تنمية بشرية منخفضة	72.2	..	29.7	33.5	4.5	61.8	63.4	..	72.2	50.8	57.7	14.6	..	..
المناطق														
الدول العربية	52.6	..	..	25.4	4.8	54.6	63.9	24.9	67.6	..	62.9	4.5	..	..
شرق آسيا والمحيط الهادئ	74.5	..	..	21.3	..	..	..	..	..	..	..	2.8	..	..
أوروبا وآسيا الوسطى	58.4	20.9	..	12.9	5.3	58.5	71.0	21.5	76.5	43.9	53.5	5.5	6.9	35.4
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	67.2	19.6	8.5	25.7	6.5	77.9	..	..	79.0	47.1	42.0	22.2	2.1	8.1
جنوب آسيا	61.2	12.9	..	29.1	4.7	72.9	72.1	19.5	83.2	56.1	66.9	3.7	..	..
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	74.5	..	33.5	35.0	4.4	69.1	56.2	..	65.2	53.6	55.3	20.4	..	..
أقل البلدان نمواً	77.4	..	30.2	32.5	4.3	64.2	63.2	..	72.3	56.4	59.5	14.6	..	..
الدول الجزرية الصغيرة النامية	65.9	..	..	29.2	..	..	..	..	..	..	..	14.6	..	..
العالم	**65.8**	**..**	**..**	**23.3**	**5.3**	**73.9**	**73.1**	**29.8**	**79.0**	**52.0**	**66.0**	**6.9**	**..**	**..**

ملاحظات

a استناداً إلى سؤال استطلاعات غالوب حول الرضا العام بالحياة في المدينة.

b تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحدّدة.

تعاريف

نسبة العاملين إلى مجموع السكان: نسبة الأشخاص العاملين من مجموع السكان من الفئة العمرية 25 سنة وما فوق.

بطالة الشباب: النسبة المئوية من الشباب في مجموع القوى العاملة، الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة ولا يزاولون عملاً لقاء أجر ولا يعملون لحسابهم، ولكنهم جاهزون للعمل، ويحاولون إيجاد عمل لقاء أجر أو إنشاء عمل لحسابهم الخاص.

تشغيل الأطفال: النسبة المئوية من الأطفال، من الفئة العمرية 5 إلى 11 سنة، الذين قاموا بنشاط اقتصادي لمدة ساعة على الأقل أو بأعمال منزلية لمدة 28 ساعة على الأقل خلال أسبوع معيّن، أو من الفئة العمرية 12 إلى 14 سنة، الذين قاموا بنشاط اقتصادي لمدة 14 ساعة على الأقل أو بأعمال منزلية لمدة 28 ساعة على الأقل خلال أسبوع معيّن.

مجموع الخسارة في دليل التنمية البشرية بسبب عدم المساواة: الخسارة التي يسجلها دليل التنمية البشرية الأصلي بسبب عدم المساواة، وهي حصيلة الفارق بالنسبة المئوية بين قيمة دليل التنمية البشرية وقيمة دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل عدم المساواة. لمزيد من التفاصيل حول طريقة حساب دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة، الملاحظة الفنية 2.

الرضا العام بالحياة: حصيلة الردود على سؤال استطلاعات غالوب العالمية: تخيّل نفسك على سلّم صعوداً من الدرجة صفر إلى الدرجة العاشرة، مفترضاً أن الدرجة السفلى تمثّل أدنى مستوى قد تعيشه في الحياة والدرجة العليا أفضل مستوى، وكلما صعدت في الدرجات تحسّنت حياتك. على أي درجة تشعر أنك تقف اليوم؟

الرضا بحرية الخيار: نسبة المجيبين "بنعم" على سؤال استطلاعات غالوب العالمية: في هذا البلد هل أنتَ راضٍ أو غير راضٍ عن حريتك في اختيار ما تفعله بحياتك.

الرضا بالوظيفة: نسبة المجيبين "براضٍ" على سؤال استطلاعات غالوب العالمية: هل أنتَ راضٍ أو غير راضٍ بوظيفتك؟

الثقة في الأفراد: نسبة المجيبين "بنعم" على سؤال استطلاعات غالوب العالمية: هل ترى أن معظم الأفراد جديرون بالثقة، أو عليك توخي الحذر في التعامل معهم؟

الرضا بالمجتمع المحلي: نسبة المجيبين "بنعم" على سؤال استطلاعات غالوب العالمية: هل ترى أن الظروف الاقتصادية في المدينة أو المنطقة حيث تعيش في حالة تحسّن؟

الثقة في الحكومة الوطنية: نسبة المجيبين "بنعم" على سؤال استطلاعات غالوب العالمية: هل تثق في الحكومة الوطنية في هذا البلد؟

الشعور بالأمان: نسبة المجيبين "بنعم" على سؤال استطلاعات غالوب العالمية: هل تشعر بالأمان وأنت تسير بمفردك ليلاً في المدينة أو المنطقة حيث تعيش؟

معدّل جرائم القتل: عدد الجرائم المتعمدة التي يرتكبها شخص بحقّ شخص آخر فتودي بحياته، ويُحسب لكل 100,000 شخص.

معدّل الانتحار: المجموع التقديري لعدد الوفيات الناجمة عن أعمال إلحاق الأذى بالنفس، من مجموع الأفراد من جنس أو عمر معيّن، مقسوماً على مجموعة مختارة من السكان، ويحسب لكل 100,000 شخص.

مصادر البيانات الرئيسية

العمودان 1 و2: ILO (2012).
العمود 3: UNICEF (2012).
العمود 4: حسابات بالاستناد إلى قيمة دليل التنمية البشرية وقيمة دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة من الجدولين 1 و3.
الأعمدة 5 إلى 11: Gallup (2012).
العمود 12: UNODC (2012).
العمودان 13 و14: WHO (2012c).

10 المؤشرات حركة التجارة الدولية بالسلع والخدمات

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		التجارة بالسلع[a]				التجارة بالخدمات				أنواع السلع					
		الصادرات من السلع		الواردات من السلع		الصادرات من الخدمات		الواردات من الخدمات		حصة الصادرات من السلع (بالنسبة المئوية)		حصة الواردات من السلع (بالنسبة المئوية)		الأجزاء والمكوّنات[b]	
		(بمليارات الدولارات)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)[b]	(بمليارات الدولارات)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)[b]	(بمليارات الدولارات)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)[b]	(بمليارات الدولارات)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)[b]	الصادرات الزراعية	الصادرات الصناعية	الواردات الزراعية	الواردات الصناعية	(بالنسبة المئوية من الصادرات الصناعية)	(بالنسبة المئوية من الواردات الصناعية)
		2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010
تنمية بشرية مرتفعة جداً															
1	النرويج	130.7	33.0	77.3	19.5	39.7	10.0	42.8	10.8	7.8	18.6	9.4	75.1	37.0	21.5
2	أستراليا	206.7	20.1	187.9	18.3	48.5	4.7	51.5	5.0	13.1	12.8	5.9	72.4	24.2	21.6
3	الولايات المتحدة الأمريكية	1,121.8	7.9	1,966.5	13.9	544.4	3.9	402.0	2.8	12.3	65.2	5.9	68.8	30.3	28.8
4	هولندا	492.6	62.9	440.0	56.2	95.4	12.2	85.2	10.9	16.2	56.5	11.4	56.5	26.0	28.9
5	ألمانيا	1,271.1	38.8	1,066.8	32.5	237.6	7.2	263.2	8.0	6.0	81.8	8.6	67.4	28.1	32.0
6	نيوزيلندا	29.7	22.9	30.2	23.3	8.7	6.7	9.1	7.1	65.6	20.3	11.2	70.0	16.0	18.6
7	آيرلندا	118.3	55.3	60.5	28.3	97.1	45.4	108.4	50.7	9.7	84.2	13.0	66.4	13.5	22.6
7	السويد	158.4	36.5	148.8	34.3	64.4	14.8	48.5	11.2	8.8	74.5	10.2	69.2	28.6	31.1
9	سويسرا	195.6	38.3	176.3	34.5	83.6	16.4	39.6	7.8	4.1	87.6	6.8	79.6	15.9	16.9
10	اليابان	769.8	14.6	692.6	13.2	141.5	2.7	157.6	3.0	1.3	88.3	11.2	50.0	36.0	31.8
11	كندا	362.1	24.8	388.3	26.6	69.2	4.7	91.3	6.3	14.2	46.7	8.2	74.7	22.7	29.5
12	جمهورية كوريا	466.4	50.6	425.2	46.1	..	..	..	..	2.0	88.3	6.3	56.4	36.8	35.3
13	آيسلندا	4.6	37.3	3.9	31.9	2.5	20.0	2.2	17.7	41.9	14.6	12.2	58.8	8.9	29.0
13	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	14.8	6.8	441.4	203.9	..	..	..	..	5.7	46.3	4.7	84.7	18.1	56.9
15	الدانمرك	96.5	31.0	84.5	27.1	59.9	19.2	50.7	16.3	21.3	60.4	16.0	72.7	22.1	22.8
16	إسرائيل	58.4	28.4	59.2	28.7	24.7	12.0	18.1	8.8	4.0	65.4	8.5	57.4	28.7	24.1
17	بلجيكا	411.1	87.5	389.5	82.9	83.3	17.7	78.5	16.7	10.3	70.7	9.8	66.9	13.5	17.6
18	سنغافورة	351.9	180.9	310.8	159.8	112.3	57.7	96.5	49.6	2.2	72.1	3.5	64.7	64.5	61.4
18	النمسا	144.9	38.2	150.6	39.7	54.5	14.4	36.9	9.7	8.7	79.5	9.5	72.5	30.2	27.0
20	فرنسا	511.7	19.8	592.1	22.9	143.7	5.6	129.8	5.0	12.9	78.2	9.9	73.1	26.5	25.8
21	سلوفينيا	24.4	50.9	26.5	55.2	5.8	12.0	4.4	9.1	6.0	84.8	11.2	69.1	25.6	26.4
21	فنلندا	70.1	29.5	68.8	28.9	24.6	10.3	21.7	9.1	8.5	76.5	9.6	60.5	23.1	26.2
23	إسبانيا	246.3	17.3	315.5	22.2	124.1	8.7	87.1	6.1	16.2	71.9	11.8	65.3	21.3	26.7
24	ليختنشتاين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
25	إيطاليا	446.8	21.5	487.0	23.5	98.3	4.7	110.1	5.3	8.6	81.7	11.3	63.0	24.2	23.0
26	لكسمبرغ	13.8	26.4	20.3	38.8	67.5	128.6	37.3	71.2	11.3	79.3	12.3	63.3	19.0	17.7
26	المملكة المتحدة	405.9	18.4	559.3	25.3	237.9	10.8	168.8	7.6	7.0	68.2	10.9	67.1	26.0	26.1
28	الجمهورية التشيكية	132.1	67.1	125.7	63.8	21.7	11.0	18.2	9.2	5.3	86.4	6.7	76.9	40.6	43.2
29	اليونان	21.7	7.0	63.9	20.6	37.5	12.1	20.2	6.5	27.5	49.1	13.4	59.2	14.7	12.5
30	بروني دار السلام	..	..	..	..	1.1[d]	7.9	1.4[d]	12.4	..	..	..	..	..	..
31	قبرص	0.8	3.2	8.6	37.0	11.5	49.5	4.2	17.9	36.1	50.2	15.6	61.6	34.2	14.6
32	مالطة	3.7	45.7	5.7	70.5	4.0	49.0	2.6	31.6	5.3	67.6	11.3	62.6	60.4	37.1
33	أستونيا	12.8	67.3	13.2	69.4	4.5	23.7	2.8	14.6	15.2	62.2	13.6	63.8	24.9	27.1
33	أندورا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
35	سلوفاكيا	64.0	73.4	64.0	73.5	..	..	..	..	5.6	86.3	7.7	75.5	26.6	43.9
36	قطر	48.3	43.0	..	..	2.3	2.0	6.2	5.5	0.1	6.8	..	..	0.9	..
37	هنغاريا	94.7	74.0	87.4	68.3	19.1	14.9	15.9	12.4	8.1	81.7	5.8	71.8	50.1	51.6
38	بربادوس	0.2	6.1	1.2	31.1	1.5	38.1	0.8	19.6	33.5	63.9	26.7	70.0	15.7	16.7
39	بولندا	157.1	34.9	174.1	38.7	32.5	7.2	29.0	6.4	12.0	79.1	9.4	74.2	30.6	29.2
40	شيلي	70.9	36.5	59.4	30.5	10.8	5.6	11.8	6.1	22.2	12.0	7.7	68.7	9.7	19.3
41	الإمارات العربية المتحدة	..	..	..	..	11.7	4.1	41.7	14.7	..	..	..	..	..	..
41	ليتوانيا	20.8	56.9	23.4	63.9	4.1	11.3	2.8	7.7	19.7	54.0	14.2	49.9	13.4	16.4
43	البرتغال	48.7	21.2	75.6	32.8	23.3	10.1	14.4	6.2	13.9	73.1	15.1	66.7	24.8	22.1
44	لاتفيا	8.9	35.5	11.1	44.7	3.7	14.7	2.2	8.8	30.0	57.6	16.3	59.1	13.7	16.0
45	الأرجنتين	68.2	20.2	56.8	16.8	13.2	3.9	14.1	4.2	50.8	32.2	3.7	84.4	13.1	29.1
46	سيشيل	..	..	..	..	0.4	47.7	0.3	36.8	..	..	..	..	..	..
47	كرواتيا	11.8	19.0	20.1	32.3	11.0	17.7	3.5	5.6	15.0	68.0	11.5	67.2	24.6	17.2
تنمية بشرية مرتفعة															
48	البحرين	15.5	73.3	16.0	75.7	4.0	19.2	1.9	9.0	1.9	5.6	8.1	38.8	1.4	25.1
49	جزر البهاما	0.3	3.9	2.9	37.0	..	..	..	..	25.6	63.4	19.3	52.9	0.0	14.1
50	بيلاروس	25.2	48.3	34.9	66.7	4.5	8.6	2.9	5.5	14.7	52.9	9.4	47.5	10.7	20.2
51	أوروغواي	5.4[d]	15.4	6.9[d]	19.8	2.5	7.1	1.4	4.1	73.5	23.7	12.2	62.5	10.5	15.6
52	بالاو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
52	الجبل الأسود	..	..	..	..	1.0	24.0	0.4	9.7	..	..	..	..	..	..
54	الكويت	50.3	43.8	..	..	7.7	6.7	13.6	11.8	0.4	6.2	..	..	3.4	..
55	الاتحاد الروسي	400.1	29.5	248.7	18.4	44.3	3.3	73.5	5.4	4.1	14.1	14.0	68.6	9.7	21.7
56	رومانيا	49.4	30.6	62.0	38.4	8.6	5.3	9.4	5.8	10.1	78.5	9.1	75.3	37.0	32.6

	التجارة بالسلع[a]				التجارة بالخدمات				أنواع السلع					
	الصادرات من السلع		الواردات من السلع		الصادرات من الخدمات		الواردات من الخدمات		حصة الصادرات من السلع (بالنسبة المئوية)		حصة الواردات من السلع (بالنسبة المئوية)		الأجزاء والمكوّنات[b]	
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	(بمليارات الدولارات)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)[b]	(بمليارات الدولارات)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)[b]	(بمليارات الدولارات)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)[b]	(بمليارات الدولارات)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)[b]	الصادرات الزراعية	الصادرات الصناعية	الواردات الزراعية	الواردات الصناعية	(بالنسبة المئوية من الصادرات الصناعية)	(بالنسبة المئوية من الواردات الصناعية)
	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010
57 بلغاريا	20.6	42.8	25.4	52.7	7.0	14.5	4.5	9.3	17.5	49.3	10.6	54.9	22.1	20.4
57 المملكة العربية السعودية	245.9	59.4	106.9	25.8	10.7	2.6	76.8	18.5	1.2	11.0	16.5	76.1	2.7	23.0
59 بنما	0.7	2.8	16.7	65.8	6.1	24.0	2.8	10.9	67.6	11.9	8.2	89.7	0.1	11.8
59 كوبا	..	..	..	..	8.0[d]	..	1.4[d]	..	..	..	..	..	..	..
61 المكسيك	298.3	31.0	301.5	31.4	15.4	1.6	25.6	2.7	6.3	74.5	7.8	79.5	40.3	46.2
62 كوستاريكا	9.0	27.6	13.9	42.4	4.2	12.7	1.8	5.4	37.3	60.7	10.1	73.0	43.9	31.8
63 غرينادا	..	..	0.3[d]	36.2	0.1	17.7	0.1	13.0	..	..	25.8	58.8	..	14.1
64 صربيا	..	..	..	..	3.5	9.0	3.5	9.0	..	..	..	..	..	..
64 ليبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
64 ماليزيا	198.8	92.3	164.5	76.3	34.0	15.8	33.7	15.6	14.5	67.0	9.8	73.2	54.5	54.5
67 أنتيغوا وبربودا	0.0	0.2	0.5	42.3	0.5	43.2	0.2	18.8	50.7	47.6	22.5	48.3	0.0	23.1
67 ترينيداد وتوباغو	10.0	49.1	6.5	31.9	0.9	4.2	0.4	2.1	2.6	31.0	11.9	49.9	1.0	20.0
69 كازاخستان	..	..	..	..	4.2	3.2	11.3	8.6	..	..	..	..	..	..
70 ألبانيا	1.5	12.9	4.6	38.4	2.2	18.7	2.0	16.8	6.9	62.0	19.0	63.6	5.7	12.5
71 فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	67.0	18.5	32.3	9.0	..	..	..	..	0.2	4.0	16.7	80.8	7.2	25.0
72 جورجيا	1.3	11.5	5.1	45.5	1.6	14.3	1.1	9.7	21.5	46.3	18.9	60.2	6.0	13.3
72 دومينيكا	0.0	5.9	0.2	47.1	0.1	24.7	0.1	13.2	27.1	66.0	25.1	57.1	0.9	16.2
72 سانت كيتس ونيفس	0.0	3.9	0.3	39.6	..	..	..	..	12.7	87.2	21.6	73.7	87.8	17.5
72 لبنان	4.3	11.5	18.0	48.6	15.3	41.3	13.0	35.2	12.6	54.6	16.7	54.8	18.4	11.7
76 إيران - الجمهورية الإسلامية	83.8	25.3	54.7	16.5	..	..	..	..	6.5	15.6	17.6	70.0	4.3	21.3
77 بيرو	35.2	25.1	30.0	21.4	4.0	2.8	6.0	4.3	16.9	10.9	12.0	72.5	4.5	17.9
78 أوكرانيا	51.4	40.7	60.7	48.0	17.1	13.5	12.2	9.7	20.4	63.7	10.3	52.9	13.9	16.9
78 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	2.7[d]	29.2	5.0[d]	54.7	..	..	..	..	25.4	69.0	17.4	74.8	7.0	11.8
80 موريشيوس	1.5	16.1	4.4	47.5	2.7	29.1	2.0	21.4	39.5	56.3	23.1	54.6	1.6	15.6
81 البوسنة والهرسك	4.8	28.5	9.2	54.7	1.3	7.6	0.6	3.5	13.2	54.7	19.7	57.8	27.6	15.6
82 أذربيجان	21.3	43.8	6.6	13.6	2.1	4.3	3.8	7.8	2.8	2.5	20.2	76.3	6.0	23.1
83 سانت فنسنت وجزر غرينادين	0.0	5.2	0.4	56.3	..	..	..	..	82.4	15.7	24.0	53.3	0.2	15.1
84 عُمان	31.6	60.4	19.8	37.8	1.8	3.4	6.5	12.5	2.6	10.5	12.7	73.3	8.6	21.9
85 البرازيل	197.4	10.5	179.7	9.6	31.8	1.7	62.6	3.3	34.8	35.8	6.0	73.9	22.8	30.7
85 جامايكا	1.2	9.5	5.2	39.7	2.6	20.0	1.8	13.9	24.8	7.9	18.7	48.7	1.5	14.5
87 أرمينيا	0.9	9.6	3.7	41.5	0.8	8.5	1.0	11.1	17.3	21.2	18.6	52.5	10.4	17.1
88 سانت لوسيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
89 إكوادور	17.5	31.8	20.6	37.4	1.4	2.5	3.0	5.4	34.1	9.6	9.4	67.8	12.9	17.4
90 تركيا	114.0	16.9	185.5	27.6	34.4	5.1	19.7	2.9	10.9	77.7	6.9	62.5	14.8	21.3
91 كولومبيا	39.5	15.0	40.5	15.4	4.4	1.7	8.0	3.0	14.6	21.0	11.1	80.9	8.4	17.3
92 سري لانكا	8.3	18.1	12.4	27.0	2.5	5.4	3.1	6.8	30.8	61.2	16.7	61.8	5.5	13.7
93 الجزائر	57.1	38.0	41.0	27.3	3.6	2.4	11.9	7.9	0.6	0.8	17.9	78.4	2.9	20.5
94 تونس	16.4	37.4	22.2	50.6	5.8	13.2	3.3	7.6	8.2	76.0	11.5	72.3	28.9	26.8
تنمية بشرية متوسطة														
95 تونغا	0.0	2.4	0.2	47.0	0.0	12.2	0.0	13.5	90.6	7.6	31.3	44.8	0.2	16.3
96 بليز	0.3	20.5	0.7	50.9	0.4	25.7	0.2	11.8	62.3	1.3	17.4	60.9	0.3	12.3
96 الجمهورية الدومينيكية	4.8	9.7	15.1	30.8	5.1	10.3	2.1	4.4	28.5	67.6	14.6	59.4	10.4	18.7
96 ساموا	0.1	10.6	0.3	55.3	0.2	28.3	0.1	15.5	21.5	78.2	26.9	54.0	97.8	17.4
96 فيجي	0.6	18.6	1.8	60.2	0.7[d]	23.3	0.5[d]	14.9	62.2	22.1	18.7	48.1	5.7	19.1
100 الأردن	5.9	23.6	15.3	60.8	5.2	20.5	4.3	17.0	16.5	72.0	17.6	56.3	5.4	18.4
101 الصين	1,577.8	28.9	1,289.1	23.6	171.2	3.1	193.3	3.5	3.3	93.4	8.4	60.9	28.7	44.8
102 تركمانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
103 تايلند	195.3	67.0	180.1	61.8	34.0	11.7	45.9	15.7	18.0	71.6	6.6	66.2	38.1	40.9
104 ملديف	0.1	3.7	1.1	54.5	0.8	38.3	0.3	15.3	96.2	0.1	24.6	50.2	0.0	21.1
105 سورينام	2.0	49.2	1.4	33.9	0.2	5.9	0.3	6.3	2.9	1.9	15.3	63.7	27.8	18.3
106 غابون	5.4[d]	44.4	2.5[d]	20.7	0.4	3.3	1.9	15.9	9.6	4.2	17.6	74.1	30.3	26.1
107 السلفادور	4.5	21.4	8.5	40.3	1.0	4.6	1.1	5.1	21.9	71.5	18.5	63.8	7.8	14.1
108 بوليفيا - دولة متعددة القوميات	7.0	37.7	5.6	30.3	..	..	..	..	16.1	6.3	8.4	78.1	2.6	12.3
108 منغوليا	..	..	..	..	0.5	9.0	0.8	14.5	..	..	..	..	..	..
110 دولة فلسطين	0.4[d]	..	4.0[d]	..	..	..	..	..	17.2	66.9	22.9	43.8	1.5	10.1
111 باراغواي	4.5	27.8	10.0	61.6	1.5	9.2	0.7	4.4	88.5	10.7	8.1	79.4	7.4	20.1
112 مصر	26.3	12.9	53.0	26.0	..	..	..	..	19.5	41.7	22.4	59.9	8.4	18.1

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	التجارة بالسلع[a]				التجارة بالخدمات				أنواع السلع			
	الصادرات من السلع		الواردات من السلع		الصادرات من الخدمات		الواردات من الخدمات		حصة الصادرات من السلع (بالنسبة المئوية)		حصة الواردات من السلع (بالنسبة المئوية)	الأجزاء والمكوّنات[b]
	(بمليارات الدولارات)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)[b]	(بمليارات الدولارات)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)[b]	(بمليارات الدولارات)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)[b]	(بمليارات الدولارات)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)[b]	الصادرات الزراعية	الصادرات الصناعية	الواردات الزراعية	الواردات الصناعية	(بالنسبة المئوية من الصادرات الصناعية)	(بالنسبة المئوية من الواردات الصناعية)
	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010
113 جمهورية مولدوفا	0.9	16.6	3.9	68.5	..	..	..	..	73.0	22.6	16.2	62.4	8.2	15.6
114 أوزبكستان	..	..	..	..	0.6	3.1	1.1	1.7	..	..	..	..	..	..
114 الفلبين	51.5	28.0	58.5	31.8	11.3	7.2	13.2	6.1	8.0	85.1	11.7	66.8	72.8	58.4
116 الجمهورية العربية السورية	11.4	20.1	17.6	31.1	..	8.5	5.2	..	22.7	24.7	23.4	54.1	6.6	16.0
117 ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
118 غيانا	0.9	43.2	1.4	67.6	0.3	12.7	0.3	16.3	49.0	3.8	15.3	54.8	2.1	15.5
119 بوتسوانا	4.7	35.5	5.7	42.8	1.2	6.1	0.8	9.3	5.2	10.5	13.2	57.2	16.3	21.8
120 هندوراس	2.6[d]	17.8	6.0[d]	40.4	1.3	6.9	1.0	9.0	53.1	33.8	20.1	59.9	18.3	15.0
121 إندونيسيا	157.8	25.3	135.5	21.7	26.1	2.7	16.8	4.2	22.8	37.0	11.5	63.4	18.8	32.9
121 جنوب أفريقيا	71.5	22.1	79.9	24.7	18.5	4.3	14.0	5.7	11.0	43.2	6.8	64.1	15.0	27.3
121 كيريباس	0.0	2.8	0.1	52.4	..	..	..	..	68.3	27.6	41.7	32.0	0.1	18.3
124 فانواتو	..	..	..	..	0.1[d]	38.2	0.2[d]	16.8	..	..	..	..	..	..
125 قيرغيزستان	1.3	27.4	3.2	68.0	..	..	..	..	17.1	18.6	18.1	53.9	14.6	12.8
125 طاجيكستان	..	..	..	..	0.4	3.9	0.2	7.4	..	..	..	..	..	..
127 فييت نام	72.2[d]	71.1	84.8[d]	83.5	..	..	..	..	23.3	64.0	12.1	71.9	19.0	23.6
128 ناميبيا	5.8	58.3	6.0	59.6	0.7	8.5	0.9	7.0	25.5	23.3	15.5	69.6	6.7	16.4
129 نيكاراغوا	1.8	28.9	4.2	65.5	0.7	7.4	0.5	10.8	78.7	6.3	17.1	60.8	5.7	14.5
130 المغرب	17.8	19.6	35.4	38.9	7.4	13.8	12.5	8.2	20.6	63.4	13.6	59.9	28.2	21.5
131 العراق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
132 الرأس الأخضر	0.0	2.9	0.7	44.8	0.4	31.3	0.5	23.2	81.6	17.5	29.1	57.8	0.0	18.2
133 غواتيمالا	8.5	21.4	13.8	35.0	2.4	5.6	2.2	6.0	46.3	42.6	14.6	66.0	3.0	15.7
134 تيمور - ليشتي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
135 غانا	5.2	18.0	8.1	27.7	3.0	5.1	1.5	10.3	24.2	7.3	16.4	81.3	8.9	19.0
136 غينيا الإستوائية	..	..	..	..	2.2	0.5	0.1	16.7	..	..	..	..	..	..
136 الهند	220.4	14.5	350.0	23.0	116.8	8.1	123.8	7.7	10.5	52.4	5.1	36.9	14.5	29.8
138 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
138 كمبوديا	5.6	51.7	4.9	45.3	1.2	17.0	1.8	10.8	3.7	96.1	8.6	79.4	0.2	7.3
140 بوتان	0.4	29.7	0.9	61.4	0.1[d]	4.2	0.1[d]	5.3	7.4	69.5	13.7	60.8	0.0	19.1
141 سوازيلند	..	..	..	..	0.6	7.2	0.2	17.6	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية منخفضة														
142 الكونغو	6.9	64.1	4.4	40.5	..	..	..	..	2.1	30.2	7.4	86.7	2.5	9.1
143 جزر سليمان	0.2	32.9	0.4	65.6	0.2	14.7	0.1	28.8	29.2	0.1	18.7	20.1	14.5	21.6
144 سان تومي وبرينسيبي	0.0	3.2	0.1	56.4	0.0[d]	5.3[d]	0.0[d]	9.6[d]	95.3	4.7	30.6	52.0	20.1	13.5
145 كينيا	5.2	16.5	12.1	38.5	2.0	11.7	3.7	6.4	57.6	33.9	13.6	62.8	6.3	16.1
146 باكستان	21.0	12.4	37.5	22.1	7.1	3.8	6.4	4.2	18.8	74.0	18.0	48.4	0.6	17.1
146 بنغلاديش	..	..	..	..	4.4	2.6	2.4	4.6	..	..	..	..	..	..
148 أنغولا	..	..	..	..	17.3	0.8	0.6	22.0	..	..	..	..	..	..
149 ميانمار	7.6	..	4.2	..	0.7	..	0.3	..	30.2	5.5	8.7	67.9	2.3	14.3
150 الكاميرون	3.9	17.4	5.1	22.9	1.7	5.2	1.2	7.8	39.2	6.9	19.3	51.3	18.6	17.5
151 مدغشقر	0.9	11.0	2.5	29.6	1.2[d]	9.9	1.0[d]	14.2	29.9	46.7	14.6	69.6	1.5	22.5
152 جمهورية تنزانيا المتحدة	3.9	17.7	8.0	36.2	..	..	..	..	29.6	17.2	10.8	60.5	8.0	15.0
153 نيجيريا	86.6	47.3	44.2	24.2	22.3	1.7	3.1	12.2	5.0	6.7	11.0	86.5	8.0	24.0
154 السنغال	2.2	16.9	4.8	37.3	1.1	8.9	1.1	8.9	27.2	36.4	23.9	44.4	3.2	15.9
155 موريتانيا	0.7	21.9	1.7	52.0	0.8	4.8	0.2	23.2	38.4	0.0	19.9	52.8	0.0	30.7
156 بابوا غينيا الجديدة	..	..	..	..	2.8	2.4	0.2	32.7	..	..	..	..	..	..
157 نيبال	0.8	5.8	5.1	35.5	0.9	4.7	0.7	6.0	23.0	72.3	13.4	56.5	3.0	15.5
158 ليسوتو	0.6	32.3	1.4	69.7	0.5	2.5	0.0	26.5	12.9	84.7	30.4	57.8	8.4	16.2
159 توغو	0.4	13.9	1.0	31.3	0.3	8.6	0.3	11.0	18.8	70.2	17.0	67.2	0.3	12.1
160 اليمن	6.2[d]	22.1	9.3[d]	33.0	..	..	..	..	6.8	1.1	31.6	46.7	5.3	13.7
161 أوغندا	1.2	7.0	4.7	28.3	1.8	7.9	1.3	11.1	74.0	22.8	13.5	65.3	2.7	18.0
161 هايتي	..	..	..	..	0.9	5.8	0.4	13.6	..	..	..	..	..	..
163 زامبيا	7.2	49.7	5.3	36.7	0.9	2.2	0.3	6.5	6.8	8.7	5.3	61.7	14.0	18.5
164 جيبوتي	0.2[d]	15.0	0.6[d]	61.7	0.1[d]	30.7	0.3[d]	12.2	0.5	92.7	30.1	62.7	47.0	19.0
165 غامبيا	0.0	3.4	0.3	28.0	..	..	..	..	79.0	10.5	35.9	42.9	5.7	22.2
166 بنن	0.4	6.6	1.5	22.7	0.4	5.3	0.3	6.6	84.4	14.7	35.5	43.1	4.8	8.0
167 رواندا	0.2[d]	4.4	1.1[d]	20.5	0.6	6.9	0.4	11.0	52.9	20.8	14.9	75.8	3.0	17.5
168 كوت ديفوار	10.3	44.8	7.8	34.2	..	..	..	..	58.1	16.1	20.1	54.9	5.8	11.7
169 جزر القمر	..	..	..	..	0.1	11.3	0.1	17.9	..	..	..	..	..	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	التجارة بالسلع[a]				التجارة بالخدمات				أنواع السلع					
	الصادرات من السلع		الواردات من السلع		الصادرات من الخدمات		الواردات من الخدمات		حصة الصادرات من السلع (بالنسبة المئوية)		حصة الواردات من السلع (بالنسبة المئوية)		الأجزاء والمكوّنات[b]	
	(بمليارات الدولارات)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)[b]	(بمليارات الدولارات)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)[b]	(بمليارات الدولارات)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)[b]	(بمليارات الدولارات)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)[b]	الصادرات الزراعية	الصادرات الصناعية	الواردات الزراعية	الواردات الصناعية	(بالنسبة المئوية من الصادرات الصناعية)	(بالنسبة المئوية من الواردات الصناعية)
	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010
170 ملاوي	1.1	21.8	1.7	44.4	0.1	1.7	0.4	7.7	79.8	9.0	14.8	74.1	11.6	10.1
171 السودان	9.0 [d]	14.9	8.6 [d]	14.1	0.3	0.4	2.9	4.8	6.2	0.4	16.1	78.9	4.4	16.8
172 زمبابوي	3.2	48.1	9.1	136.0	0.2	3.6	0.4	6.6	24.7	29.5	20.7	49.2	1.9	11.3
173 إثيوبيا	2.3	7.4	8.6	27.9	2.4	7.6	2.5	8.2	82.7	8.2	11.5	68.8	17.7	18.8
174 ليبريا	..	..	..	..	0.2	16.9	1.1	115.7	..	..	..	..	..	..
175 أفغانستان	0.4	2.5	5.2	32.8	..	..	..	..	50.8	19.6	13.7	19.1	0.0	27.1
176 غينيا - بيساو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
177 سيراليون	..	..	..	..	0.1	3.2	0.1	7.6	..	..	..	..	..	..
178 بوروندي	0.1	6.2	0.4	21.0	0.1	4.1	0.2	8.8	76.8	5.3	15.1	81.7	16.1	13.9
178 غينيا	..	..	..	..	0.1	1.4	0.4	8.9	..	..	..	..	..	..
180 جمهورية أفريقيا الوسطى	0.1 [d]	4.5	0.2 [d]	10.6	0.1	3.3	0.2	8.7	37.4	3.1	30.2	67.2	13.2	18.4
181 إريتريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
182 مالي	1.9	21.0	4.7	51.2	0.4	3.8	0.9	9.8	14.2	3.7	12.1	61.3	11.0	21.3
183 بوركينا فاسو	1.3	15.0	2.0	23.9	0.1	1.4	0.6	7.1	28.0	2.9	15.9	61.3	13.3	15.7
184 تشاد	..	..	..	..	0.2	2.0	2.4	30.4	..	..	..	..	..	..
185 موزامبيق	2.2	23.3	3.6	37.7	0.6	6.9	1.1	12.1	20.1	2.0	12.6	49.6	20.9	17.4
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
186 النيجر	0.5	9.1	2.3	43.0	0.1	2.5	1.1	19.8	20.7	11.9	17.3	69.3	2.6	18.3
الأراضي أو البلدان الأخرى														
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
جزر مارشال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
موناكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ناورو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
سان مارينو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
جنوب السودان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
توفالو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية														
تنمية بشرية مرتفعة جداً	8,889.2	21.6	9,960.0	24.2	2,682.8	6.6	2,333.0	5.8	9.4	70.1	8.5	67.4	29.5	30.6
تنمية بشرية مرتفعة	2,088.2	26.8	1,769.7	23.2	302.6	4.0	426.9	5.9	10.5	37.4	11.3	71.6	30.0	30.4
تنمية بشرية متوسطة	2,475.3	27.0	2,409.2	26.2	418.1	4.7	446.8	5.1	7.9	79.9	8.7	59.0	28.5	38.8
تنمية بشرية منخفضة	188.8	24.9	210.0	27.9	29.1	3.3	82.6	9.8	18.0	19.4	14.1	66.9	3.8	18.9
المناطق														
الدول العربية	546.6	38.9	367.5	..	86.4	5.8	..	..	4.4	17.8	16.7	70.5	12.5	21.0
شرق آسيا والمحيط الهادئ	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
أوروبا وآسيا الوسطى	1,226.6	33.5	1,218.4	33.1	251.7	6.6	232.3	6.2	8.5	54.9	10.3	68.3	28.7	29.1
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	857.8	18.9	842.6	18.5	120.0	2.7	151.8	3.6	21.0	42.0	8.5	76.3	31.5	32.3
جنوب آسيا	335.2	14.2	466.8	23.3	136.6	7.4	132.7	7.2	10.6	44.8	8.7	44.2	11.8	26.1
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	237.5	28.3	246.3	29.1	39.6	4.3	93.5	10.3	15.7	21.5	11.4	69.1	12.4	22.2
أقل البلدان نمواً	..	..	..	..	16.8	3.5	49.9	11.0	..	..	..	..	..	..
الدول الجزرية الصغيرة النامية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
العالم	**13,641.6**	**23.2**	**14,348.9**	**24.5**	**3,432.6**	**5.9**	**3,289.3**	**5.7**	**9.4**	**66.5**	**9.0**	**66.6**	**29.2**	**31.6**

ملاحظات

a جميع البيانات حول التجارة بالسلع مستخرجة بالملايين من تسميات النظام المنسّق لعام 1996. ولأسباب تتعلق بالتعريف جرى توفيق هذه البيانات مع التصنيف الدولي التجاري الموحّد باستخدام جداول التوفيق.

b للاطّلاع على منهجية تصنيف الأجزاء والمكونات، Athukorala (2012) وورقة المناقشة المشار إليها فيه.

c الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط سعر الدولار لعامي 2009 و2010.

d لعام 2009.

تعاريف

الصادرات من السلع: السلع المقتطعة من مخزون الموارد المادية لبلد معيّن بعد إخراجها من مجاله الاقتصادي.

الواردات من السلع: السلع المضافة إلى مخزون الموارد المادّية لبلد معيّن بعد إدخالها مجاله الاقتصادي.

الصادرات من الخدمات: الصادرات من مجموعة متنوّعة من الخدمات والأنشطة غير المادّية التي تغيّر ظروف الوحدات المستهلكة أو تسهّل تبادل المنتجات أو الأصول المالية.

الواردات من الخدمات: الواردات من مجموعة متنوّعة من الخدمات والأنشطة غير المادّية التي تغيّر ظروف الوحدات المستهلكة أو تسهّل تبادل المنتجات أو الأصول المالية.

حصة الصادرات من السلع الزراعية والصناعية: صادرات السلع الزراعية أو الصناعية بالنسبة المئوية من مجموع صادرات السلع.

حصة الواردات من السلع الزراعية والصناعية: واردات السلع الزراعية أو الصناعية بالنسبة المئوية من مجموع واردات السلع.

الأجزاء والمكوّنات: السلع الوسيطة التي تستخدم في إنتاج السلع الصناعية الجاهزة للاستهلاك النهائي، وتحسب بالنسبة المئوية من مجموع الصادرات أو الواردات الصناعية.

مصادر البيانات الرئيسية

الأعمدة 1 و3 ومن 9 إلى 14: UNSD (2012b).

العمودان 2 و4: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات UNSD (2012b) وWorld Bank (2012a).

العمودان 5 و7: UNCTAD (2012).

العمودان 6 و8: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات UNCTAD (2012) وWorld Bank (2012a).

الجدول 11 حركة رأس المال والهجرة الدولية

		حركة الأموال					حركة البشر				
		الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي الوافد	المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية الوافدة[a]	حركة رأس المال الخاص	التحويلات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		مجموع الاحتياطي ناقص الذهب	الهجرة			حركة السياحة الدولية	حركة المكالمات الدولية (بالدقائق لكل شخص)	
								عدد المهاجرين النازحين[b]	عدد المهاجرين الوافدين	معدّل الهجرة الصافي			
		(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	الوافدة	الخارجة	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من مجموع السكان)		(لكل 100,000 شخص)	(بالآلاف)	الداخلة	الخارجة
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		2007-2011[c]	2010	2007-2011[c]	2010	2010	2007-2011[c]	2010	2010	2005/2010[d]	2010	2005–2010[c]	2005–2010[c]
تنمية بشرية مرتفعة جداً													
1	النرويج	2.8	–1.1	–4.9	0.16	0.97	10.2	3.8	10.0	7.2	4,767	..	241.9
2	أستراليا	2.7	–0.3	6.5	0.43	0.33	3.1	2.1	25.7	10.5	5,885	..	..
3	الولايات المتحدة الأمريكية	1.5	–0.2	–0.2	0.04	0.36	0.9	0.8	13.5	3.3	59,791	82.5	237.1
4	هولندا	1.9	–0.8	1.1	0.50	1.67	2.4	6.0	10.5	0.6	10,883	..	96.5
5	ألمانيا	1.1	–0.4	1.2	0.35	0.49	1.9	4.3	13.1	1.3	26,875	..	182.5
6	نيوزيلندا	0.5	–0.3	1.7	0.59[e]	0.82[e]	11.7	14.5	22.4	3.1	2,492	..	173.3
7	آيرلندا	6.4	–0.5	25.3	0.29	0.85	0.6	16.1	19.6	4.6	7,189	..	441.8
7	السويد	2.3	–1.0	2.2	0.15	0.15	8.2	3.4	14.1	5.8	4,951	..	160.5
9	سويسرا	0.4	–0.4	–9.0	0.49	4.09	44.0	5.4	23.2	4.8	8,628	..	409.3
10	اليابان	0.0	–0.2	0.7	0.03	0.08	21.4	0.6	1.7	0.4	8,611	13.8	..
11	كندا	2.4	–0.3	4.1	..	..	3.8	3.5	21.3	6.6	16,097	..	..
12	جمهورية كوريا	0.4	–0.1	–0.5	0.86	1.12	27.3	4.3	1.1	–0.1	8,798	22.2	47.7
13	آيسلندا	7.2	–0.3	–55.2	0.20	0.10	60.1	13.0	11.3	6.8	1,213	233.1	148.0
13	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	34.1	..	–0.8	0.15	0.19	117.1	10.2	38.8	5.1	20,085	524.3	1,446.9
15	الدانمرك	4.6	–0.9	–1.6	0.20	1.02	24.6	4.7	8.8	3.3	8,744	183.9	190.6
16	إسرائيل	4.7	..	–0.2	0.65	1.72	30.8	14.0	40.4	7.8	2,803	..	..
17	بلجيكا	18.0	–0.6	–0.2	2.18	0.87	3.5	4.2	13.7	3.8	7,186	..	255.0
18	سنغافورة	18.1	..	–1.4	..	..	99.1	6.1	40.7	30.9	9,161	447.5	1,525.2
18	النمسا	3.3	–0.3	0.6	0.86	0.92	2.6	7.1	15.6	3.8	22,004	..	171.6
20	فرنسا	1.5	–0.5	10.8	0.61	0.21	1.8	2.8	10.7	1.6	77,148	182.1	192.1
21	سلوفينيا	2.2	..	6.8	0.66	0.34	1.7	6.5	8.1	2.2	1,869[f]	88.2	112.0
21	فنلندا	0.0	–0.6	2.9	0.35	0.18	3.0	6.2	4.2	2.7	3,670	..	..
23	إسبانيا	1.7	..	–3.2	0.76	0.88	2.2	3.0	15.2	10.1	52,677	..	118.9
24	ليختنشتاين	..	..	..	..	..	..	17.1	34.6	..	52	..	..
25	إيطاليا	1.5	–0.2	–3.4	0.33	0.60	2.2	5.8	7.4	6.7	43,626	..	152.0
26	لكسمبرغ	542.9	–1.1	214.8	2.99	19.69	1.5	11.8	35.2	17.6	849	810.6	822.5
26	المملكة المتحدة	2.2	–0.6	–4.9	0.33	0.16	3.3	7.5	11.2	3.3	28,295	..	147.5
28	الجمهورية التشيكية	2.5	..	2.1	0.57	0.92	18.4	3.6	4.4	4.6	8,185	120.1	50.5
29	اليونان	0.6	..	–7.8	0.50	0.65	0.4	10.8	10.1	2.7	15,007[g]	96.1	201.3
30	بروني دار السلام	4.0	..	4.3	..	3.60	12.6	6.0	36.4	1.8	157[f]	..	..
31	قبرص	1.0	..	35.1	0.63	1.75	2.0	17.0	17.5	8.3	2,173	314.7	555.4
32	مالطة	12.2	..	–42.2	0.58	0.56	5.6	26.2	3.8	2.4	1,332	..	144.0
33	أستونيا	0.8	..	15.0	1.71	0.50	0.9	12.6	13.6	0.0	2,120	102.9	80.8
33	أندورا	..	..	..	..	..	..	10.7	64.4	..	1,830	638.6	708.3
35	سلوفاكيا	0.6	..	1.4	1.83	0.08	0.9	9.6	2.4	1.3	1,298[h]	137.2	140.6
36	قطر	4.3	..	..	..	..	9.4	0.7	86.5	132.9	1,866	422.7	484.8
37	هنغاريا	17.1	..	6.5	1.76	0.98	34.8	4.6	3.7	1.5	9,510	116.2	48.2
38	بربادوس	16.3	0.3[e]	10.4	2.99	0.97	22.1	41.0	10.9	0.0	532	..	..
39	بولندا	2.8	..	4.9	1.62	0.34	18.0	8.3	2.2	0.3	12,470	..	24.9
40	شيلي	7.0	0.1	–0.3	0.00	0.00	16.9	3.7	1.9	0.4	2,766	26.2	12.2
41	الإمارات العربية المتحدة	1.3	..	..	..	..	10.3	1.2	70.0	106.3	7,126	..	643.1
41	ليتوانيا	2.9	..	6.1	4.34	1.48	18.5	13.2	4.0	–2.1	1,507	75.1	34.4
43	البرتغال	4.3	–0.3	–3.8	1.56	0.62	0.8	20.8	8.6	2.8	6,756[f]	173.9	111.2
44	لاتفيا	5.5	..	2.9	2.56	0.18	21.2	12.3	15.0	–0.9	1,373	..	94.1
45	الأرجنتين	1.6	0.0	0.9	0.17	0.27	9.7	2.4	3.6	–1.0	5,325	..	18.4
46	سيشيل	17.4	6.3	19.3	1.13	2.72	25.1	14.6	12.8	..	175	64.7	111.3
47	كرواتيا	2.3	0.3	3.8	2.16	0.27	22.7	17.1	15.9	0.5	9,111	224.1	90.9
تنمية بشرية مرتفعة													
48	البحرين	0.7	..	19.9	..	7.16[e]	22.2	3.7	39.1	90.2	4,935	..	..
49	جزر البهاما	7.6	..	7.1	..	1.18	13.7	12.8	9.7	3.9	1,370	..	..
50	بيلاروس	7.2	0.3	8.7	0.68	0.19	10.9	18.4	11.4	–1.0	119	69.6	52.2
51	أوروغواي	4.1	0.1	9.0	0.26	0.02	22.0	10.5	2.4	–3.0	2,353	76.2	46.3
52	بالاو	1.4	19.5	..	..	..	..	38.8	28.1	..	84	179.9	205.1
52	الجبل الأسود	18.5	2.0	..	7.32	0.67	8.6	0.0	6.8	–0.8	1,088	..	..
54	الكويت	0.1	..	–7.8	..	9.47[e]	14.6	8.5	68.8	22.2	207	..	..
55	الاتحاد الروسي	2.8	..	–1.7	0.35	1.26	24.4	7.9	8.7	1.6	22,281	..	..
56	رومانيا	1.5	..	3.0	2.40	0.22	23.9	13.1	0.6	–0.9	7,575	105.4	..
57	بلغاريا	3.4	..	2.2	2.91	0.05	28.5	16.0	1.4	–1.3	6,047	107.1	47.4

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	حركة الأموال: الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي الوافد (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2007-2011[c]	حركة الأموال: المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية الوافدة[a] (بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي) 2010	حركة الأموال: حركة رأس المال الخاص (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2007-2011[c]	حركة الأموال: التحويلات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) الوافدة 2010	حركة الأموال: التحويلات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) الخارجة 2010	حركة البشر: مجموع الاحتياطي ناقص الذهب (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2007-2011[c]	حركة البشر: الهجرة: عدد المهاجرين النازحين[b] (بالنسبة المئوية من مجموع السكان) 2010	حركة البشر: الهجرة: عدد المهاجرين الوافدين (بالنسبة المئوية من مجموع السكان) 2010	حركة البشر: الهجرة: معدّل الهجرة الصافي (لكل 100,000 شخص) 2005/2010[d]	حركة البشر: حركة السياحة الدولية (بالآلاف) 2010	حركة البشر: حركة المكالمات الدولية (بالدقائق لكل شخص): الداخلة 2005–2010[c]	حركة البشر: حركة المكالمات الدولية (بالدقائق لكل شخص): الخارجة 2005–2010[c]
57 المملكة العربية السعودية	2.8	..	–0.5	0.05	6.00	93.7	0.7	27.8	8.2	10,850	..	..
59 بنما	8.8	0.5	7.5	0.86	0.93	7.5	4.0	3.4	0.7	1,324	54.4	75.5
59 كوبا	0.0	0.2	..	..	..	8.1	10.9	0.1	–3.4	2,507	32.7	2.5
61 المكسيك	1.7	0.0	4.5	2.13	..	12.5	10.7	0.7	–3.3	22,260	..	..
62 كوستاريكا	5.1	0.3	5.8	1.52	0.75	11.6	2.7	10.5	3.4	2,100	85.7	43.1
63 غرينادا	7.7	4.6	6.0	6.96	0.47	14.8	65.5	12.1	–9.7	114	488.1	315.8
64 صربيا	6.0	1.8	10.6	8.72	0.18	33.0	2.0	5.3	0.0	683	104.4	32.1
64 ليبيا	2.2	0.1[e]	–5.0	0.03[e]	..	..	1.7	10.4	–0.7	34[h]	..	..
64 ماليزيا	3.9	0.0	–1.4	0.55	2.75	47.3	5.3	8.4	0.6	24,577[e]	..	..
67 أنتيغوا وبربودا	8.4	1.7	5.2	2.15	0.19	13.1	47.6	23.6	..	230	487.3	247.8
67 ترينيداد وتوباغو	2.6	0.0	2.6	0.57	..	46.3	26.7	2.6	–3.0	413	243.7	200.6
69 كازاخستان	6.9	0.2	–2.7	0.20	2.04	13.5	23.6	19.5	0.1	3,393	40.1	38.9
70 ألبانيا	9.4	2.9	6.7	9.75	0.20	18.5	45.4	2.8	–3.0	2,417	224.3	23.6
71 فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	1.7	0.0	2.4	0.04	0.20	3.1	1.8	3.5	0.3	615	..	20.1
72 جورجيا	6.8	5.5	6.7	6.93	0.43	19.6	25.1	4.0	–6.8	2,033	125.6	36.4
72 دومينيكا	5.2	7.0	6.6	5.56	0.04	16.8	104.8	8.3	..	77	140.8	172.6
72 سانت كيتس ونيفس	17.9	1.8	14.4	6.52	0.85	34.5	61.1	9.6	..	92	820.6	629.7
72 لبنان	11.0	1.2	2.1	19.38	9.58	80.0	15.6	17.8	–0.6	2,168	318.4	87.3
76 إيران - الجمهورية الإسلامية	0.9	0.0	..	0.32[e]	..	16.3	1.7	2.8	–0.5	2,034	3.5	10.9
77 بيرو	4.8	–0.2	7.8	1.65	0.08	26.7	3.7	0.1	–5.1	2,299	92.7	19.6
78 أوكرانيا	4.4	0.5	5.2	4.11	0.02	18.4	14.4	11.6	–0.2	21,203	..	..
78 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	4.0	2.1	3.4	4.25	0.25	22.9	21.9	6.3	0.2	262	..	23.3
80 موريشيوس	4.4	1.3	19.9	2.33	0.14	22.8	10.9	3.3	0.0	935	140.8	108.5
81 البوسنة والهرسك	2.4	3.0	2.4	11.44	0.33	22.9	38.9	0.7	–0.5	365	213.8	49.6
82 أذربيجان	2.3	0.3	1.0	2.71	1.82	16.2	16.0	3.0	1.2	1,280	74.8	17.5
83 سانت فنسنت وجزر غرينادين	15.3	2.6	15.5	4.54	1.05	13.0	37.7	7.9	–9.2	72	..	..
84 عُمان	1.1	–0.1	–0.8	0.07[e]	9.86[e]	20.0	0.5	28.4	11.7	1,048[e]	223.1	206.9
85 البرازيل	2.7	0.0	4.1	0.19	0.06	14.1	0.7	0.4	–0.5	5,161	..	2.3
85 جامايكا	1.6	1.1	–1.5	14.50	2.26	15.1	36.1	1.1	–7.4	1,922	252.4	828.6
87 أرمينيا	6.5	3.5	4.3	10.63	1.67	18.9	28.2	10.5	–4.9	575	174.9	243.8
88 سانت لوسيا	9.2	3.6	9.7	2.62	0.37	17.3	23.3	5.9	–1.2	306	292.7	203.6
89 إكوادور	0.3	0.3	0.9	4.43	0.14	2.5	8.3	2.9	–1.7	1,047	62.7	11.7
90 تركيا	2.1	0.1	4.6	0.12	0.02	10.1	5.6	1.9	–0.1	27,000	57.8	43.4
91 كولومبيا	4.0	0.3	3.7	1.41	0.04	9.5	4.6	0.2	–0.5	2,147	..	..
92 سري لانكا	1.0	1.2	3.3	8.38	1.10	10.6	9.1	1.7	–2.5	654	28.6	..
93 الجزائر	1.4	0.1	1.1	1.26	0.03	96.9	3.4	0.7	–0.8	1,912	36.5	17.1
94 تونس	3.2	1.3	3.0	4.45	0.03	21.4	6.3	0.3	–0.4	6,903	58.0	16.1
تنمية بشرية متوسطة												
95 تونغا	4.5	19.5	0.0	23.65	2.60	32.9	45.4	0.8	–16.0	45	..	..
96 بليز	6.2	2.0	5.2	5.68	1.65	16.1	16.1	15.0	–0.7	239	135.8	178.5
96 الجمهورية الدومينيكية	3.2	0.4	5.6	6.53	0.06	7.4	10.1	4.2	–2.9	4,125	309.4	52.2
96 ساموا	0.1	25.5	1.8	24.11	1.21	25.7	67.3	5.0	–17.3	130	..	..
96 فيجي	6.2	2.5	6.0	5.78	0.69	21.8	21.3	2.2	–6.8	632	..	..
100 الأردن	6.4	3.6	6.0	13.78	1.87	39.8	11.3	45.9	7.0	4,557	95.8	6.8
101 الصين	3.1	0.0	2.6	0.89	0.03	43.8	0.6	0.1	–0.3	55,664	9.2	2.9
102 تركمانستان	10.4	0.2	..	..	..	..	5.0	4.0	–2.2	8	..	..
103 تايلند	3.0	0.0	4.2	0.55	..	48.4	1.2	1.7	1.5	15,936	20.5	..
104 ملديف	7.9	5.6	7.9	0.20	5.31	17.0	0.6	1.0	0.0	792	..	428.6
105 سورينام	–5.9	2.4	–6.2	0.10[e]	0.03[e]	13.8	39.0	7.5	–2.0	205	..	..
106 غابون	1.3	0.9	..	..	..	12.7	1.7	18.9	0.7	358	..	..
107 السلفادور	1.5	1.4	2.1	16.10	0.11	9.3	20.5	0.7	–9.5	1,150	223.3	175.7
108 بوليفيا - دولة متعددة القوميات	3.2	3.6	4.2	5.54	0.53	40.6	6.8	1.5	–3.5	807	85.6	11.4
108 منغوليا	23.5	5.4	54.9	4.46	2.73	26.6	1.2	0.4	–1.1	457	35.2	17.2
110 دولة فلسطين	..	..	..	..	..	..	68.4	43.6	–4.7	522	..	..
111 باراغواي	2.1	0.6	2.0	3.67	..	20.7	7.9	2.5	–1.3	465	37.6	19.4
112 مصر	2.9	0.3	7.2	3.53	0.12	6.5	4.4	0.3	–0.9	14,051	55.4	7.8
113 جمهورية مولدوفا	3.9	7.5	3.7	23.57	2.01	28.1	21.5	11.4	–9.4	8	198.1	59.8
114 أوزبكستان	2.1	0.6	..	..	..	..	7.0	4.2	–3.9	975	..	..
114 الفلبين	0.6	0.3	3.0	10.73	0.03	29.9	4.6	0.5	–2.8	3,520	..	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	حركة الأموال: الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي الوافد (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2007-2011[c]	حركة الأموال: المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية الوافدة[a] (بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي) 2010	حركة الأموال: حركة رأس المال الخاص (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2007-2011[c]	حركة الأموال: التحويلات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) الوافدة 2010	حركة الأموال: التحويلات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) الخارجة 2010	حركة البشر: مجموع الاحتياطي ناقص الذهب (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2007-2011[c]	حركة البشر: الهجرة: عدد المهاجرين النازحين[b] (بالنسبة المئوية من مجموع السكان) 2010	حركة البشر: الهجرة: عدد المهاجرين الوافدين (بالنسبة المئوية من مجموع السكان) 2010	حركة البشر: الهجرة: معدّل الهجرة الصافي (لكل 100,000 شخص) 2005/2010[d]	حركة البشر: حركة السياحة الدولية (بالآلاف) 2010	حركة البشر: حركة المكالمات الدولية (بالدقائق لكل شخص) الداخلة 2005–2010[c]	حركة البشر: حركة المكالمات الدولية (بالدقائق لكل شخص) الخارجة 2005–2010[c]
116 الجمهورية العربية السورية	2.5	0.2	2.2	2.78	0.36	32.9	4.2	9.8	–0.6	8,546	..	23.4
117 ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	3.4	40.2	..	..	..	23.6	19.7	2.4	–16.3	26	..	..
118 غيانا	11.9	6.7	11.8	13.65	3.41	34.6	56.9	1.5	–10.7	150	103.4	26.8
119 بوتسوانا	1.8	1.1	4.6	0.67	0.68	45.8	3.2	5.8	1.9	2,145	..	26.3
120 هندوراس	5.9	3.9	5.8	17.27	0.08	15.9	7.5	0.3	–2.8	896	96.0	139.9
121 إندونيسيا	2.1	0.2	1.7	0.98	0.40	12.6	1.1	0.1	–1.1	7,003	..	..
121 جنوب أفريقيا	1.4	0.3	1.6	0.31	0.38	10.4	1.7	3.7	2.9	8,074	..	..
121 كيريباس	2.4	10.5	..	..	..	..	6.5	2.0	..	5[f]	..	..
124 فانواتو	5.6	16.2	7.1	0.93	0.38	21.2	1.6	0.3	0.0	97	..	..
125 طاجيكستان	0.3	7.8	0.4	39.96	15.17	4.4	11.2	4.0	–8.9	325	..	..
125 قيرغيزستان	6.6	8.5	3.9	26.60	6.19	28.8	11.2	4.0	–5.1	1,316	23.6	50.0
127 فييت نام	7.5	2.9	6.4	7.76	..	10.9	2.5	0.1	–1.0	3,747	..	..
128 ناميبيا	7.1	2.4	4.5	0.13	0.14	14.5	0.7	6.3	–0.1	984	..	..
129 نيكاراغوا	13.3	9.8	13.3	12.48	..	25.9	12.5	0.7	–7.1	1,011	..	..
130 المغرب	2.5	1.1	2.0	7.07	0.07	19.5	9.3	0.2	–4.3	9,288	114.1	14.5
131 العراق	1.8	2.8	–1.1	0.09	0.04	52.6	4.9	0.3	–1.0	1,518	..	..
132 الرأس الأخضر	6.7	20.7	4.8	8.36	0.71	17.8	37.6	2.4	–7.1	382	110.4	28.5
133 غواتيمالا	2.2	1.0	1.5	10.23	0.05	12.4	6.1	0.4	–3.0	1,876	119.6	50.0
134 تيمور - ليشتي	32.0	9.2	..	..	..	43.8	1.4	1.2	–9.4	40	6.9	11.4
135 غانا	7.9	5.3	9.8	0.42	..	14.0	3.4	7.6	–0.4	803	45.3	24.5
136 غينيا الإستوائية	4.8	0.9	..	..	..	15.4	14.9	1.1	6.1	..	..	..
136 الهند	1.4	0.2	3.0	3.21	0.23	14.7	0.9	0.4	–0.5	5,776	20.1	7.5
138 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	3.9	6.2	4.6	0.57	0.11	9.8	5.7	0.3	–2.5	1,670	..	..
138 كمبوديا	7.0	6.9	6.5	3.29	1.91	26.8	2.3	2.2	–3.7	2,399	..	..
140 بوتان	1.3	9.2	..	0.32	5.41	46.8	6.3	5.7	4.9	27	..	..
141 سوازيلند	3.7	2.6	5.0	2.95	0.30	15.1	13.4	3.4	–1.0	868	38.2	3.7
تنمية بشرية منخفضة												
142 الكونغو	23.5	14.5	..	0.12	0.85	38.3	5.6	3.8	2.6	85	..	..
143 جزر سليمان	35.1	61.4	34.3	0.43	0.65	49.2	1.0	1.3	0.0	21	..	..
144 سان تومي وبرينسيبي	12.3	24.2	12.2	0.99	0.27	20.7	21.9	3.2	–8.2	8	40.7	14.6
145 كينيا	0.6	5.1	0.8	5.52	0.19	12.7	1.1	2.0	–1.0	1,469	16.5	7.6
146 باكستان	1.1	1.6	0.6	5.48	0.01	6.9	2.5	2.3	–2.4	855	24.8	13.1
146 بنغلاديش	0.7	1.3	0.8	10.81	0.01	7.7	3.3	0.7	–4.0	267	..	..
148 أنغولا	–3.9	0.3	–5.9	0.10[h]	0.87	28.5	2.8	0.3	0.9	425	..	..
149 ميانمار	..	..	..	..	..	..	1.0	0.2	–2.1	311	2.9	0.2
150 الكاميرون	0.0	2.4	0.5	0.87	0.24	12.6	1.4	1.0	–0.2	298	23.2	5.4
151 مدغشقر	9.9	5.4	..	..	..	12.9	0.4	0.2	–0.1	196	5.5	2.1
152 جمهورية تنزانيا المتحدة	1.9	13.0	4.6	0.11	0.55	15.7	0.7	1.5	–1.4	783	3.8	3.2
153 نيجيريا	3.1	1.2	4.9	5.10	0.02	14.9	0.6	0.7	–0.4	1,414	18.7	11.8
154 السنغال	1.8	7.3	3.1	10.47	1.12	13.6	5.0	1.6	–2.3	875	86.5	26.9
155 موريتانيا	0.4	10.6	..	..	..	11.9	3.5	2.9	0.6	..	39.9	15.8
156 بابوا غينيا الجديدة	0.3	5.5	–0.8	0.16	3.41	32.9	0.9	0.4	0.0	114[h]	..	..
157 نيبال	0.5	5.1	0.5	21.66	0.20	19.2	3.3	3.2	–0.7	603	12.9	..
158 ليسوتو	5.4	9.5	5.5	34.23	0.88	..	20.5	0.3	–1.9	414	..	..
159 توغو	1.3	13.3	–0.6	10.49	2.27	21.5	5.4	2.7	–0.2	150	34.9	10.2
160 اليمن	0.2	2.3	–1.8	3.99	1.09	13.2	4.7	2.1	–1.2	536	76.6	4.6
161 أوغندا	4.7	10.2	6.3	5.32	3.50	15.6	2.2	1.9	–0.9	946	..	4.9
161 هايتي	2.3	45.5	2.3	22.59	2.03	16.3	9.9	0.3	–5.0	423	..	..
163 زامبيا	10.3	6.4	4.6	0.27	0.42	12.1	1.4	1.8	–1.4	815	..	..
164 جيبوتي	9.2	14.9[e]	9.2	3.09[e]	..	..	1.5	13.0	0.0	53	41.1	209.2
165 غامبيا	3.2	11.9	3.2	11.02	5.53	20.1	3.7	16.6	–1.7	91[h]	..	..
166 بنن	1.7	10.5	1.1	3.78	1.34	12.2	5.8	2.5	1.2	199[h]	40.8	23.9
167 رواندا	0.8	18.5	1.1	1.63	1.27	16.5	2.6	4.5	0.3	666	9.2	3.0
168 كوت ديفوار	1.8	3.9	1.4	0.78	3.29	17.9	5.4	11.2	–3.8	..	..	..
169 جزر القمر	1.7	12.5	..	..	..	25.4	5.6	2.0	–2.9	15	..	..
170 ملاوي	2.8	20.8	1.4	..	..	3.5	1.4	1.8	–0.3	746	..	0.9
171 السودان	3.1	3.4	3.1	2.95	0.00	0.3	2.2	1.7	0.7	420	10.4	16.0
172 زمبابوي	1.4	10.1	..	..	..	..	9.9	2.9	–14.3	2,239	16.0	21.8
173 إثيوبيا	1.0	11.9	2.0	0.76	0.09	..	0.7	0.6	–0.8	330	5.7	0.4

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	حركة الأموال: الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي الوافد (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2007-2011[c]	المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية الوافدة[a] (بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي) 2010	حركة رأس المال الخاص (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2007-2011[c]	التحويلات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) الوافدة 2010	التحويلات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) الخارجة 2010	حركة البشر: مجموع الاحتياطي ناقص الذهب (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2007-2011[c]	الهجرة: عدد المهاجرين النازحين[b] (بالنسبة المئوية من مجموع السكان) 2010	الهجرة: عدد المهاجرين الوافدين (بالنسبة المئوية من مجموع السكان) 2010	الهجرة: معدّل الهجرة الصافي (لكل 100,000 شخص) 2005/2010[d]	حركة السياحة الدولية (بالآلاف) 2010	حركة المكالمات الدولية (بالدقائق لكل شخص): الداخلة 2005–2010[c]	حركة المكالمات الدولية (بالدقائق لكل شخص): الخارجة 2005–2010[c]
174 ليبريا	45.8	175.5	45.8	2.71	0.10	..	10.5	2.3	16.7	..	24.5	28.0
175 أفغانستان	0.4	42.4	..	..	..	25.9	8.1	0.3	–2.6	..	4.9	2.5
176 غينيا - بيساو	1.1	16.7	1.4	5.76	2.03	22.6	6.8	1.2	–1.4	30	..	..
177 سيراليون	4.5	24.4	36.9	3.01	0.31	19.6	4.6	1.8	2.2	39	..	..
178 بوروندي	0.0	31.0	0.1	1.39	0.06	12.6	4.2	0.7	9.5	201	..	..
178 غينيا	2.1	5.1	22.7	1.28	0.92	..	5.2	3.8	–6.3	30[i]	..	..
180 جمهورية أفريقيا الوسطى	3.6	13.2	..	..	..	7.1	2.9	1.8	0.2	52	5.5	6.6
181 إريتريا	2.6	7.7	..	..	..	4.4	18.0	0.3	2.3	84	22.9	1.7
182 مالي	1.6	12.1	–0.6	4.63	1.77	13.0	7.6	1.2	–1.4	169	8.8	14.1
183 بوركينا فاسو	0.4	12.0	0.4	1.08	1.13	9.4	9.7	6.4	–1.6	274	..	..
184 تشاد	9.1	6.2	..	..	..	10.0	2.1	3.4	–1.4	31	..	..
185 موزامبيق	8.6	21.4	16.1	1.43	0.87	19.3	5.0	1.9	–0.2	2,224	5.9	2.6
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	22.4	29.0	..	..	..	8.1	1.3	0.7	–0.1	53	3.9	3.1
186 النيجر	17.5	13.8	13.4	1.63	0.41	11.2	2.4	1.3	–0.4	66	..	..
الأراضي أو البلدان الأخرى												
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	1.3	0.2	0.0	..	..	..
جزر مارشال	5.3	45.9	..	..	..	..	16.6	2.7	..	5	..	..
موناكو	..	..	..	..	..	..	56.3	71.6	..	279	..	..
ناورو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
سان مارينو	..	..	..	..	..	1.2	9.9	37.0	..	120	..	..
الصومال	..	..	..	..	..	20.7	8.7	0.2	–6.8	..	..	..
جنوب السودان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
توفالو	4.8	26.2	..	..	..	..	..	..	..	2	..	..
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية												
تنمية بشرية مرتفعة جداً	2.7	..	0.9	0.31	0.50	7.8	3.6	11.3	4.0	534,968	..	189.8
تنمية بشرية مرتفعة	2.7	0.2	2.2	0.99	1.25	23.2	6.7	4.5	–0.3	199,071	62.5	24.9
تنمية بشرية متوسطة	2.8	0.2	2.8	1.81	0.13	33.8	1.6	0.7	–0.6	163,618	..	..
تنمية بشرية منخفضة	2.3	5.5	1.9	4.91	0.46	13.6	2.8	1.6	–1.5	19,020	..	..
المناطق												
الدول العربية	2.4	..	0.5	2.29	3.76	43.7	5.4	8.0	3.3	76,540	..	..
شرق آسيا والمحيط الهادئ	3.1	0.1	..	..	..	40.3	1.1	0.3	–0.5	116,484	..	..
أوروبا وآسيا الوسطى	3.4	..	1.8	1.22	0.81	19.4	10.3	6.5	–0.1	149,901	90.3	49.2
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	2.7	0.2	3.7	1.15	0.12	13.1	5.3	1.1	–1.8	66,379	101.7	23.9
جنوب آسيا	1.3	0.7	2.6	3.60	0.23	14.0	1.6	0.8	–1.1	11,008	19.5	..
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	2.7	3.8	2.8	1.99	0.52	15.0	2.5	2.1	–0.5	30,141	..	..
أقل البلدان نموا	2.4	8.3	1.5	5.09	..	14.8	3.3	1.4	–1.4	16,915	..	..
الدول الجزرية الصغيرة النامية	2.7	3.4	5.0	6.13	1.05	16.7	12.5	1.8	–3.5	15,782	..	..
العالم	**2.7**	**0.0**	**1.4**	**0.76**	**0.53**	**14.7**	**2.9**	**3.1**	**0.0**	**917,082**	**..**	**..**

ملاحظات

a تشير القيمة السلبية إلى المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية المسدّدة من البلدان المانحة.

b يمكن أن تتجاوز هذه القيمة 100 في المائة (التعاريف).

c تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحدّدة.

d البيانات هي متوسطات لتقديرات سنوية للفترة 2005-2010.

e لعام 2009.

f لعام 2007.

g لعام 2006.

h لعام 2008.

تعاريف

الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي الوافد: مجموع رأس المال بالأسهم والمدخرات المعاد استثمارها، وغيرها من أنواع رأس المال الطويلة والقصيرة الأجل، ويُحسب بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية الوافدة: القروض التي تُعطى بشروط ميسّرة (سداد أصل المبلغ) والمنح من الوكالات الرسمية، بقصد مساعدة البلدان والأراضي المدرجة في الجزء الأول من قائمة لجنة المساعدة الإنمائية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. وتُحسب هذه المساعدة بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي.

حركة رأس المال الخاص: صافي الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار بالحافظة المالية، ويُحسب بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

التحويلات الوافدة: المكاسب والموارد المادية التي يحوّلها المهاجرون أو اللاجئون إلى مستفيدين في بلد المنشأ أو أي بلد آخر حيث مسكنهم الأصلي.

التحويلات الخارجة: التحويلات التي يجريها العاملون المهاجرون والأجور والرواتب التي يتقاضاها العاملون غير المقيمين في البلد. وتُصنّف هذه التحويلات بالتحويلات الخاصة التي يجريها العمال المهاجرون المقيمون في البلد المضيف لمدة تفوق السنة، بصرف النظر عن وضع إقامتهم، لصالح مستفيدين في بلد المنشأ. أما تحويلات المهاجرين فهي المكتسبات الصافية العائدة للمهاجرين الذين يتوقع أن يبقوا في البلد المضيف لأكثر من سنة، التي يحوّلها المهاجرون من بلد إلى آخر عند المغادرة. ومستحقات العاملين هي مدخول المهاجرين الذين يعيشون في البلد المضيف أقل من سنة. وتُحسب البيانات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

مجموع الاحتياطي ناقص الذهب: مجموع حقوق السحب الخاصة واحتياطي أعضاء صندوق النقد الدولي التي هي في حيازة صندوق النقد الدولي والممتلكات من العملات الأجنبية الخاضعة لرقابة السلطات النقدية باستثناء الممتلكات من الذهب، ويُحسب بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

عدد المهاجرين النازحين: نسبة المهاجرين من البلد إلى مجموع السكان (باستثناء المهاجرين)، تُحسب بالنسبة المئوية من مجموع سكان البلد، ويختلف تعريف المهاجرين بين بلد وآخر، ولكنه يشير إلى الأشخاص الذين غادروا البلد بنيّة الإقامة في الخارج لأكثر من سنة.

عدد المهاجرين الوافدين: نسبة المهاجرين الوافدين إلى البلد إلى مجموع سكان البلد. ويختلف تعريف المهاجرين الوافدين بين بلد وآخر، ولكنه يشير إلى عدد الأشخاص الذين ولدوا في الخارج أو المقيمين الأجانب (بحسب الجنسية) أو يشمل الفئتين.

معدل الهجرة الصافي: نسبة الفرق بين عدد المهاجرين الوافدين وعدد المهاجرين النازحين من بلد معيّن خلال فترة محدّدة إلى متوسط عدد السكان خلال هذه الفترة. وتحسب لكل1,000 شخص.

حركة السياحة الدولية: عدد الزائرين الذين يدخلون لليلة واحدة أو يدخلون ويغادرون في اليوم نفسه عبر الحدود الوطنية.

حركة المكالمات الدولية الداخلة: مجموع المكالمات من الهواتف الثابتة والنقالة من خارج البلد باتجاه بلد معيّن، وتحسب بالدقيقة لكل شخص.

حركة المكالمات الدولية الخارجة: مجموع المكالمات من الهواتف الثابتة والنقالة من بلد معيّن باتجاه الخارج، وتحسب بالدقيقة لكل شخص.

مصادر البيانات الرئيسية

الأعمدة 1 و3 إلى 6: World Bank (2012a).

العمود 2: World Bank (2012a) and OECD-DAC (2012).

العمود 7: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من World Bank (2011) وUNDESA (2011).

العمود 8: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من World Bank (2011) وبيانات السكان من World Bank (2012a).

العمود 9: UNDESA (2011).

العمود 10: UNWTO (2012).

العمودان 11 و12: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى مجموع بيانات حركة الاتصالات الهاتفية الداخلة والخارجة من ITU (2012).

12 الابتكار والتكنولوجيا

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		البحث والتطوير			الابتكار		اقتناء التكنولوجيا				
		الانفاق (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	الباحثون (من كل مليون شخص)	المتخرجون في العلوم والهندسة[a] (بالنسبة المئوية من المجموع)	البراءات الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين (من كل مليون شخص)	المداخيل من رسوم التراخيص والحقوق نصيب الفرد بالدولار	معدّل الإمداد بالكهرباء (بالنسبة المئوية من مجموع السكان)	الحواسيب الشخصية (من كل 100 شخص)	مستخدمو الإنترنت	الاشتراكات في الحزمة العريضة الثابتة للإنترنت	المشتركون في الهاتف الثابت والنقال
		2005–2010[b]	2002–2010[b]	2002–2011[b]	2005–2010[b]	2005–2010[b]	2009	2002–2009[b]	2010	2010	2010
تنمية بشرية مرتفعة جداً											
1	النرويج	1.8	5,503.7	15.3	334.0	101.9	99.7[c]	62.9	93.3	35.3	149.3
2	أستراليا	2.3	4,258.5	18.1	653.7	32.7	99.7[c]	60.3	75.9	24.2	139.7
3	الولايات المتحدة الأمريكية	2.8	4,673.2	15.5	707.6	387.1	99.7[c]	80.6	74.2	27.6	139.0
4	هولندا	1.8	2,817.6	14.0	117.6	320.8	99.7[c]	91.2	90.7	38.1	158.9
5	ألمانيا	2.8	3,780.1	28.6	166.2	174.9	99.7[c]	65.6	82.5	31.7	183.7
6	نيوزيلندا	1.2	4,323.7	20.5	995.2	53.5	99.7[c]	52.6	83.0	24.9	157.7
7	آيرلندا	1.8	3,372.5	21.6	54.4	574.2	99.7[c]	58.2	69.8	21.1	151.5
7	السويد	3.6	5,017.6	25.0	147.1	619.4	99.7[c]	88.1	90.0	31.8	168.6
9	سويسرا	3.0	3,319.8	21.6	96.7	..	99.7[c]	96.2	82.2	37.9	177.7
10	اليابان	3.4	5,189.3	20.6	1,759.9	226.8	99.7[c]	40.7	77.6	26.9	126.4
11	كندا	2.0	4,334.7	21.1	562.1	114.4	99.7[c]	94.5	81.3	29.8	120.3
12	جمهورية كوريا	3.4	4,946.9	31.5	1,428.8	86.8	99.7[c]	57.6	82.5	35.7	162.3
13	آيسلندا	2.6	7,428.1	14.5	434.2	0.1	99.7[c]	52.7	95.6	34.1	168.1
13	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	0.8	2,759.5	34.7	758.9	56.6	99.7[c]	69.3	71.8	29.9	256.9
15	الدانمرك	3.0	6,390.3	19.6	27.9	..	99.7[c]	54.9	88.8	37.7	172.2
16	إسرائيل	4.3	..	..	502.0	137.3	99.7	24.2	65.4	25.1	172.5
17	بلجيكا	2.0	3,490.7	16.3	49.7	232.1	99.7[c]	37.7	73.7	31.5	154.1
18	سنغافورة	2.7	5,834.0	..	873.3	367.7	100.0	74.3	71.1	24.9	184.8
18	النمسا	2.7	4,122.1	28.8	134.6	92.6	99.7[c]	60.7	72.7	23.9	184.6
20	فرنسا	2.2	3,689.8	26.2	157.7	240.0	99.7[c]	63.1	77.5	34.0	151.8
21	فنلندا	3.8	7,647.4	29.4	172.1	556.5	99.7[c]	50.0	86.9	28.6	179.7
21	سلوفينيا	1.9	3,678.8	18.2	123.2	42.7	99.7[c]	42.5	69.3	24.2	148.0
23	إسبانيا	1.4	2,931.8	25.3	60.2	23.0	99.7[c]	39.3	65.8	22.9	155.9
24	ليختنشتاين	..	..	19.8	..	..	99.7[c]	..	80.0	63.8	152.9
25	إيطاليا	1.3	1,690.0	20.5	303.4	59.8	99.7[c]	36.7	53.7	21.9	185.3
26	لكسمبرغ	1.7	4,824.8	32.5	171.4	890.0	99.7[c]	67.3	90.1	33.2	197.1
26	المملكة المتحدة	1.8	3,794.2	21.7	90.2	226.3	99.7[c]	80.2	84.7	31.6	184.0
28	الجمهورية التشيكية	1.5	2,754.8	23.8	86.8	10.2	99.7[c]	27.4	68.6	14.5	159.7
29	اليونان	0.6	1,849.5	24.9	42.2	6.1	99.7[c]	9.4	44.6	19.9	154.6
30	بروني دار السلام	..	286.3	21.9	107.2	..	99.7[c]	9.1	50.0	5.4	129.1
31	قبرص	0.5	752.0	13.7	17.2	2.1	99.7[c]	30.9	53.0	17.6	131.2
32	مالطة	0.6	1,168.1	15.0	9.6	81.0	..	..	63.1	28.0	169.2
33	أستونيا	1.4	3,210.3	19.4	89.5	16.9	99.7[c]	25.5	74.2	25.1	159.3
33	أندورا	..	..	..	..	..	99.7[c]	..	81.0	28.9	122.2
35	سلوفاكيا	0.5	2,437.7	20.6	68.8	0.7	99.7[c]	58.1	79.9	12.7	129.4
36	قطر	..	..	24.0	..	..	98.7	16.0	81.6	8.2	149.4
37	هنغاريا	1.1	2,005.9	15.1	6.5	102.8	99.7[c]	25.6	65.2	19.6	149.9
38	بربادوس	..	..	8.7	..	12.6	99.7[c]	14.8	70.0	20.6	177.9
39	بولندا	0.7	1,597.5	15.7	78.5	7.1	99.7[c]	16.9	62.5	13.0	143.0
40	شيلي	0.4	354.8	20.4	59.6	3.7	98.5	14.1	45.0	10.5	136.2
41	الإمارات العربية المتحدة	..	..	27.3	..	..	100.0	30.0	78.0	10.5	165.1
41	ليتوانيا	0.8	2,541.1	21.0	25.3	0.2	99.7[c]	24.2	62.8	20.6	171.1
43	البرتغال	1.7	4,307.8	33.8	13.1	5.7	99.7[c]	18.2	51.3	19.2	185.0
44	لاتفيا	0.5	1,601.2	14.3	81.7	4.5	99.7[c]	32.7	71.5	19.3	126.8
45	الأرجنتين	0.5	1,045.5	14.3	30.6	4.7	97.2	9.0	36.0	9.6	166.5
46	سيشيل	0.3	155.7	..	..	21.6	99.7[c]	21.2	40.8	7.3	160.5
47	كرواتيا	0.8	1,571.3	24.4	18.6	5.3	99.7[c]	18.0	60.1	18.3	186.2
تنمية بشرية مرتفعة											
48	البحرين	..	..	..	..	..	99.4	55.0	55.0	5.4	142.2
49	جزر البهاما	..	..	..	..	..	..	12.5	43.0	7.2	162.6
50	بيلاروس	0.6	..	26.6	127.4	2.1	..	..	32.1	17.4	152.5
51	أوروغواي	0.7	346.1	13.6	8.6	0.1	98.3	13.6	47.9	10.9	160.8
52	بالاو	..	..	..	..	..	..	..	..	1.2	105.0
52	الجبل الأسود	1.1	..	..	418.1	..	..	..	52.0	8.3	211.9
54	الكويت	0.1	151.9	..	..	..	100.0	26.5	38.3	1.7	181.5
55	الاتحاد الروسي	1.3	3,091.4	28.1	212.1	6.1	..	13.3	43.4	11.0	199.4
56	رومانيا	0.5	894.8	21.7	20.8	13.7	..	19.2	40.0	13.9	135.9
57	بلغاريا	0.5	1,586.7	18.8	33.5	2.5	..	11.0	46.0	14.5	164.9

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	البحث والتطوير			الابتكار			اقتناء التكنولوجيا			
	الانفاق (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	الباحثون (من كل مليون شخص)	المتخرجون في العلوم والهندسة[a] (بالنسبة المئوية من المجموع)	البراءات الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين (من كل مليون شخص)	المداخيل من رسوم التراخيص والحقوق نصيب الفرد بالدولار	معدّل الإمداد بالكهرباء (بالنسبة المئوية من مجموع السكان)	الحواسيب الشخصية	مستخدمو الإنترنت	الاشتراكات في الحزمة العريضة الثابتة للإنترنت (من كل 100 شخص)	المشتركون في الهاتف الثابت والنقال
	2005–2010[b]	2002–2010[b]	2002–2011[b]	2005–2010[b]	2005–2010[b]	2009	2002–2009[b]	2010	2010	2010
57 المملكة العربية السعودية	0.1	..	35.8	7.1	..	99.0	65.7	41.0	5.5	203.0
59 بنما	0.2	111.3	19.2	107.5	..	88.1	6.3	42.7	7.8	200.4
59 كوبا	0.5	..	3.3	12.4	..	97.0	5.6	15.9	0.0	19.2
61 المكسيك	0.4	347.3	25.6	82.9	..	..	13.9	31.1	10.0	98.1
62 كوستاريكا	0.4	257.4	11.9	9.7	0.9	99.3	23.2	36.5	6.2	96.9
63 غرينادا	..	..	..	..	0.7	..	15.6	33.6	13.8	144.5
64 صربيا	0.9	1,060.1	23.7	43.3	7.8	..	17.6	43.1	11.2	178.7
64 ليبيا	..	..	..	..	..	99.8	2.3	14.0	1.1	190.8
64 ماليزيا	0.6	364.6	37.7	76.7	9.5	99.4	22.7	56.3	7.3	135.3
67 أنتيغوا وبربودا	..	..	..	104.7	..	..	20.6	80.6	8.0	232.2
67 ترينيداد وتوباغو	0.0	..	30.4	67.6	..	99.0	13.2	48.5	10.8	163.1
69 كازاخستان	0.2	..	..	10.9	0.0	..	..	33.4	8.9	143.7
70 ألبانيا	0.2	146.8	6.1	108.9	4.1	..	4.6	45.0	3.3	152.3
71 فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	..	182.6	..	..	..	99.0	9.3	35.9	5.4	121.3
72 جورجيا	0.2	..	8.2	59.3	1.0	..	5.4	26.3	5.8	114.2
72 دومينيكا	..	..	..	..	0.2	..	18.8	47.3	13.9	178.0
72 سانت كيتس ونيفس	..	..	..	..	..	..	22.7	76.6	27.9	191.9
72 لبنان	..	..	25.0	..	1.7	99.9	10.3	31.0	4.7	89.0
76 إيران - الجمهورية الإسلامية	0.8	750.7	44.4	63.9	..	98.4	10.5	13.0	0.7	127.5
77 بيرو	..	..	..	12.6	0.1	85.7	10.2	34.3	3.1	111.0
78 أوكرانيا	0.9	1,353.1	26.3	85.2	2.3	..	4.5	44.6	6.5	145.8
78 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	0.2	471.6	21.4	163.7	4.7	..	36.6	51.9	12.5	124.6
80 موريشيوس	0.4	..	..	6.2	1.7	99.4	17.6	28.7	6.1	123.2
81 البوسنة والهرسك	0.0	197.2	..	46.0	3.4	..	6.4	52.0	8.2	109.3
82 أذربيجان	0.3	..	16.6	22.9	0.0	..	8.0	46.7	5.0	117.1
83 سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	..	..	..	..	15.2	..	11.4	140.8
84 عُمان	..	..	38.9	..	..	98.0	18.0	62.0	1.6	175.6
85 البرازيل	1.1	695.7	12.2	16.7	3.0	98.3	16.1	40.7	6.8	125.7
85 جامايكا	..	..	..	15.9	1.8	92.0	6.8	26.5	4.3	127.5
87 أرمينيا	0.3	..	15.9	40.1	..	..	9.7	44.0	2.8	144.2
88 سانت لوسيا	..	..	..	203.6	..	..	16.0	40.1	11.6	135.9
89 إكوادور	0.3	106.1	12.8	1.9	..	92.2	12.5	29.0	1.4	116.6
90 تركيا	0.8	803.9	20.9	9.0	..	..	6.4	39.8	9.7	107.2
91 كولومبيا	0.2	157.2	23.2	13.8	1.3	93.6	11.2	36.5	5.6	111.6
92 سري لانكا	0.1	96.3	..	24.2	..	76.6	3.7	12.0	1.1	100.4
93 الجزائر	0.1	170.1	28.0	6.3	0.1	99.3	1.1	12.5	2.5	100.7
94 تونس	1.1	1,862.5	..	..	2.4	99.5	9.7	36.6	4.6	117.6
تنمية بشرية متوسطة										
95 تونغا	..	..	..	..	..	..	5.9	12.0	1.0	82.0
96 بليز	..	..	..	..	7.0	..	14.4	12.6	2.9	65.1
96 الجمهورية الدومينيكية	..	..	..	..	..	95.9	2.2	39.5	3.6	99.8
96 فيجي	..	..	..	..	0.6	..	6.1	14.8	2.7	96.3
96 ساموا	..	..	..	60.7	..	..	2.3	7.0	0.1	110.2
100 الأردن	0.4	..	25.1	10.3	..	99.9	7.6	38.9	3.2	117.5
101 الصين	1.5	1,198.9	..	100.7	0.6	99.4	5.7	34.4	9.4	86.2
102 تركمانستان	..	..	..	..	..	..	7.3	2.2	0.0	73.7
103 تايلند	0.2	315.5	..	11.2	2.2	99.3	6.6	21.2	4.6	113.6
104 ملديف	..	..	..	..	26.5	..	20.0	28.3	4.8	171.6
105 سورينام	..	..	..	..	1.3	..	4.0	31.6	3.0	185.7
106 غابون	0.6	..	..	..	..	36.7	3.4	7.2	0.3	109.0
107 السلفادور	0.1	..	26.4	..	0.0	86.4	5.8	15.9	2.8	140.5
108 بوليفيا - دولة متعددة القوميات	..	120.3	..	..	0.7	77.5	2.4	20.0	1.0	80.8
108 منغوليا	0.2	..	17.1	34.8	0.8	67.0	25.8	12.9	2.6	98.1
110 دولة فلسطين	..	144.3	16.5	..	1.4	..	5.5	36.4	..	..
111 باراغواي	0.1	74.8	..	..	45.2	96.7	7.8	19.8	0.4	97.3
112 مصر	0.2	420.4	..	4.0	1.6	99.6	4.1	26.7	1.8	99.0
113 جمهورية مولدوفا	0.5	794.1	..	36.9	1.5	..	11.8	40.1	7.5	121.5
114 الفلبين	0.1	78.5	23.8	3.8	0.1	89.7	7.2	25.0	1.8	92.9
114 أوزبكستان	..	..	21.1	7.0	..	..	3.1	19.4	0.3	80.8

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	البحث والتطوير			الابتكار			اقتناء التكنولوجيا			
	الانفاق (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	الباحثون (من كل مليون شخص)	المتخرجون في العلوم والهندسة[a] (بالنسبة المئوية من المجموع)	البراءات الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين (من كل مليون شخص)	المداخيل من رسوم التراخيص والحقوق نصيب الفرد بالدولار	معدّل الإمداد بالكهرباء (بالنسبة المئوية من مجموع السكان)	الحواسيب الشخصية	مستخدمو الإنترنت	الاشتراكات في الحزمة العريضة الثابتة للإنترنت (من كل 100 شخص)	المشتركون في الهاتف الثابت والنقال
	2005–2010[b]	2002–2010[b]	2002–2011[b]	2005–2010[b]	2005–2010[b]	2009	2002–2009[b]	2010	2010	2010
116 الجمهورية العربية السورية	..	..	..	2.4	0.1	92.7	9.4	20.7	0.3	77.6
117 ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	..	..	..	..	..	..	5.5	20.0	0.9	32.4
118 غيانا	..	..	14.4	..	62.2	..	3.6	29.9	1.5	93.4
119 بوتسوانا	0.5	..	13.0	..	0.1	45.4	6.1	6.0	0.6	124.6
120 هندوراس	..	..	6.8	..	..	70.3	2.5	11.1	1.0	133.9
121 إندونيسيا	0.1	89.6	22.8	..	0.3	64.5	2.0	9.9	0.8	107.5
121 جنوب أفريقيا	0.9	395.6	..	106.3	1.3	75.0	8.4	12.3	1.5	109.2
121 كيريباس	..	..	..	..	..	..	1.1	9.0	0.9	14.1
124 فانواتو	..	..	..	..	0.7	..	1.4	8.0	0.2	121.0
125 قيرغيزستان	0.2	..	15.2	20.4	0.3	..	1.9	19.6	0.3	105.8
125 طاجيكستان	0.1	..	26.0	0.4	0.1	..	1.3	11.5	0.1	91.7
127 فييت نام	..	115.9	..	9.4	..	97.6	9.7	27.9	4.1	196.0
128 ناميبيا	..	..	2.6	..	0.0	34.0	23.2	6.5	0.4	73.9
129 نيكاراغوا	..	..	..	..	..	72.1	4.1	10.0	0.8	69.6
130 المغرب	0.6	661.0	34.9	25.3	0.2	97.0	5.7	49.0	1.6	111.8
131 العراق	..	49.5	29.4	..	43.5	86.0	0.8	2.5	0.0	79.9
132 الرأس الأخضر	..	132.5	..	..	0.0	..	14.3	30.0	3.2	89.5
133 غواتيمالا	0.1	39.4	16.8	7.2	1.0	80.5	2.1	10.5	1.8	136.0
134 تيمور - ليشتي	..	..	..	..	..	22.0	..	0.2	0.0	53.7
135 غانا	0.2	17.3	16.7	..	..	60.5	1.1	9.5	0.2	72.6
136 غينيا الإستوائية	..	..	..	..	..	..	1.5	6.0	0.2	59.0
136 الهند	0.8	135.8	..	5.1	0.1	75.0	3.2	7.5	0.9	64.3
138 كمبوديا	..	17.4	12.5	..	0.0	24.0	0.4	1.3	0.3	60.2
138 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	15.8	12.8	..	..	55.0	1.7	7.0	0.2	66.2
140 بوتان	..	..	..	..	..	..	1.9	13.6	1.2	57.9
141 سوازيلند	..	..	2.7	..	0.2	..	4.1	9.0	0.1	73.6
تنمية بشرية منخفضة										
142 الكونغو	..	..	..	..	..	37.1	0.5	5.0	0.0	94.2
143 جزر سليمان	..	..	..	..	0.0	..	4.7	5.0	0.4	7.1
144 سان تومي وبرينسيبي	..	..	..	..	..	..	3.9	18.8	0.4	66.8
145 كينيا	0.4	56.2	..	0.5	1.3	16.1	1.4	25.9	0.0	62.6
146 باكستان	0.5	161.9	..	1.0	0.0	62.4	0.5	16.8	0.3	59.1
146 بنغلاديش	..	..	10.6	0.6	0.0	41.0	2.5	3.7	0.0	46.8
148 أنغولا	..	..	11.9	..	0.7	26.2	0.7	10.0	0.1	48.3
149 ميانمار	..	18.4	..	..	..	13.0	1.0	..	0.0	2.5
150 الكاميرون	..	..	21.0	..	0.0	48.7	1.1	4.0	0.0	46.8
151 مدغشقر	0.1	46.2	18.2	2.7	0.1	19.0	0.6	1.7	0.0	37.9
152 جمهورية تنزانيا المتحدة	0.4	..	21.1	..	0.0	13.9	0.9	11.0	0.0	47.2
153 نيجيريا	0.2	38.6	..	..	..	50.6	0.9	28.4	0.1	55.8
154 السنغال	0.4	384.1	..	..	0.1	42.0	2.3	16.0	0.6	69.9
155 موريتانيا	..	..	..	..	..	..	4.4	3.0	0.2	81.4
156 بابوا غينيا الجديدة	..	..	..	0.2	..	..	6.4	1.3	0.1	29.6
157 نيبال	..	58.7	23.2	0.0	..	43.6	0.5	7.9	0.2	33.5
158 ليسوتو	0.0	21.3	..	..	..	16.0	0.2	3.9	0.0	47.3
159 توغو	..	38.2	..	..	0.0	20.0	3.4	5.4	0.1	44.2
160 اليمن	..	..	..	..	1.4	39.6	2.8	12.3	0.3	50.4
161 هايتي	..	..	..	..	..	38.5	5.2	8.4	..	40.5
161 أوغندا	0.4	..	9.5	..	0.8	9.0	1.7	12.5	0.2	39.4
163 زامبيا	0.3	43.3	..	..	..	18.8	1.1	10.1	0.1	42.8
164 جيبوتي	..	..	46.5	..	..	..	4.2	6.5	0.9	20.7
165 غامبيا	0.0	..	..	4.4	..	..	3.6	9.2	0.0	88.3
166 بنن	..	..	..	..	0.0	24.8	0.7	3.1	0.0	81.5
167 رواندا	..	11.9	..	2.1	0.0	..	0.3	13.0	0.0	33.8
168 كوت ديفوار	..	70.4	..	..	0.0	47.3	1.8	2.6	0.0	77.6
169 جزر القمر	..	..	12.0	..	..	..	0.8	5.1	0.0	25.3
170 ملاوي	..	29.9	..	..	..	9.0	0.2	2.3	0.0	21.5
171 السودان	0.3	..	..	4.4	0.1	35.9	10.8	..	0.4	41.4
172 زمبابوي	..	..	24.8	..	..	41.5	7.6	11.5	0.3	64.3
173 إثيوبيا	0.2	20.8	20.9	0.2	0.0	17.0	0.7	0.7	0.0	9.4

	البحث والتطوير			الابتكار			اقتناء التكنولوجيا			
	الانفاق	الباحثون	المتخرجون في العلوم والهندسة[a]	البراءات الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين	المداخيل من رسوم التراخيص والحقوق	معدّل الإمداد بالكهرباء	الحواسيب الشخصية	مستخدمو الإنترنت	الاشتراكات في الحزمة العريضة الثابتة للإنترنت	المشتركون في الهاتف الثابت والنقال
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2005–2010[b]	(من كل مليون شخص) 2002–2010[b]	(بالنسبة المئوية من المجموع) 2002–2011[b]	(من كل مليون شخص) 2005–2010[b]	نصيب الفرد بالدولار 2005–2010[b]	(بالنسبة المئوية من مجموع السكان) 2009	2002–2009[b]	2010	(من كل 100 شخص) 2010	2010
174 ليبريا	..	..	..	..	..	..	..	7.0	0.0	39.5
175 أفغانستان	..	..	..	..	..	15.5	0.3	3.7	0.0	38.2
176 غينيا - بيساو	..	..	..	..	..	..	0.2	2.5	..	39.5
177 سيراليون	..	..	..	..	0.2	..	..	..	..	34.3
178 بوروندي	..	..	9.6	..	0.0	..	0.9	2.1	0.0	14.1
178 غينيا	..	..	..	..	0.0	..	0.5	1.0	0.0	40.3
180 جمهورية أفريقيا الوسطى	..	..	..	..	..	..	0.3	2.3	..	22.4
181 إريتريا	..	..	7.9	..	..	32.0	1.0	5.4	0.0	4.6
182 مالي	0.2	37.7	..	..	0.0	..	0.7	2.7	0.0	49.2
183 بوركينا فاسو	0.2	45.1	23.3	..	0.0	14.6	0.6	1.4	0.1	35.5
184 تشاد	..	..	..	..	..	..	0.2	1.7	0.0	24.3
185 موزامبيق	0.2	15.8	12.1	1.8	0.0	11.7	1.4	4.2	0.1	31.3
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.5	..	..	..	..	11.1	0.0	0.7	0.0	18.0
186 النيجر	..	7.8	..	..	0.0	..	0.1	0.8	0.0	25.1
الأراضي أو البلدان الأخرى										
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	..	258.4	..	26.0	..	..	..	6.6
جزر مارشال	..	..	..	..	..	..	9.6	..	..	15.2
موناكو	0.0	308.1	..	141.2	..	..	..	..	..	..
ناورو	..	..	..	..	..	..	..	..	3.9	..
سان مارينو	..	..	..	..	..	..	78.9	..	32.0	144.9
الصومال	..	..	..	..	..	..	0.9	..	..	8.0
جنوب السودان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
توفالو	..	..	..	..	..	..	8.7	25.0	3.3	41.9
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية										
تنمية بشرية مرتفعة جداً	2.5	3,854.0	20.3	566.2	210.9	99.6	58.3	72.8	26.5	153.2
تنمية بشرية مرتفعة	0.8	..	..	63.4	..	..	13.6	35.8	7.1	133.5
تنمية بشرية متوسطة	..	..	..	..	..	..	4.6	20.8	4.4	84.5
تنمية بشرية منخفضة	..	..	..	..	..	..	1.5	10.7	0.1	42.7
المناطق										
الدول العربية	..	..	..	..	..	86.7	10.8	27.2	2.0	99.6
شرق آسيا والمحيط الهادئ	..	..	..	..	..	..	5.6	29.8	7.2	92.2
أوروبا وآسيا الوسطى	1.0	1,948.2	23.9	93.8	8.2	..	12.3	43.4	10.0	150.0
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	..	..	..	..	..	93.4	12.2	34.1	6.6	116.7
جنوب آسيا	..	..	..	7.0	..	70.1	3.0	8.4	0.7	64.4
جنوب الصحراالافريقية الكبرى	..	..	..	..	..	..	1.6	11.3	0.2	47.1
أقل البلدان نموا	..	..	..	..	..	..	1.7	4.8	0.1	34.5
الدول الجزرية الصغيرة النامية	..	..	..	..	..	..	5.6	18.7	2.2	62.7
العالم	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**14.1**	**30.0**	**7.7**	**95.2**

ملاحظات

a بمن فيهم المتخرجون في الصناعة والبناء.

b تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحددة.

c عند عدم توفر بيانات عن معدّل الإمداد بالكهرباء، يفترض أنّه 99.7 في المائة.

تعاريف

الانفاق على البحث والتطوير: مجموع الانفاق من الحساب الجاري ورأس المال الخاص والعام، على الأعمال الخلاقة التي تنفذ على نحو نظامي لزيادة المعرفة واستخدامها في تطبيقات جديدة. ويغطي هذا الانفاق مشاريع البحث الأساسي والبحث التطبيقي والتطوير الاختباري.

الباحثون: مجموع الخبراء المختصين في تصميم وابتكار المنتجات والعمليات والطرق والمشاريع الجديدة في مجال المعرفة والبحث والتطوير، ويشمل طلاب الدراسات العليا في مجال البحث والتطوير.

المتخرجون في العلوم والهندسة: مجموع الأشخاص الذين أنهوا بنجاح السنة الدراسية الأخيرة في اختصاص أساسي أو فرعي في العلوم والهندسة.

البراءات الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين: مجموع الحقوق الحصرية الممنوحة على اختراعات، من قبيل منتجات أو عمليات، تتيح تنفيذ المشاريع بطريقة جديدة أو تقدّم حلولاً فنيّة لمشاكل معيّنة، ويُحسب لكل مليون شخص.

المداخيل من رسوم التراخيص والحقوق: المبالغ التي يسدّدها المقيمون وغير المقيمين لقاء إجازة استخدام أصول غير مادية أو غير مالية أو غير منتجة أو لقاء حقوق ملكية معيّنة (كالبراءات، وحقوق النشر، والعلامات التجارية، والعمليات الصناعية، والامتيازات)، واستخدام النماذج الأصلية بموجب اتفاقات ترخيص (كالأفلام والمخطوطات).

معدّل الإمداد بالكهرباء: نسبة الأشخاص الذين يحصلون على الكهرباء من مجموع السكان، ويشمل ذلك الكهرباء المباعة في الأسواق (إما عبر الشبكة أو من خارجها) والكهرباء المولّدة للحساب الخاص، ولكن لا يشمل وسائل الإمداد غير المرخصة.

الحواسيب الشخصية: عدد الحواسيب الشخصية المعدّة ليستخدمها فرد واحد، لكل 100 شخص.

مستخدمو الإنترنت: عدد الأشخاص الذين يستخدمون شبكة الإنترنت العالمية، لكل 100 شخص.

الاشتراكات في الحزمة العريضة الثابتة للإنترنت: معدّل النفاذ إلى الحزمة العريضة ذات السرعة المعادلة لحوالى 256 كيلوبايت في الثانية أو أكثر، في الاتجاهين أو في احد الاتجاهين، لكل 100 شخص.

المشتركون في الهاتف الثابت والنقال: عدد المشتركين في خطوط الهاتف الثابت والنقال، لكل 100 شخص.

مصادر البيانات الرئيسية

العمودان 1 و2: World Bank (2012a).

العمود 3: UNESCO Institute for Statistics (2012).

العمود 4: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات WIPO (2012) وبيانات السكان من UNDESA (2011).

العمود 5: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات المداخيل من رسوم التراخيص والحقوق من World Bank (2012b).

العمود 6: IEA (2012).

العمود 7: World Bank (2012c).

العمودان 8 و9: ITU (2012).

العمود 10: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات المشتركين في الهواتف النقالة وبيانات خطوط الهاتف من ITU (2012) وبيانات السكان من UNDESA (2011).

		إمدادات الطاقة الأولية		الانبعاثات				الموارد الطبيعية					الآثار	
		الوقود الاحفوري	الطاقة المتجددة	ثاني أكسيد الكربون			غازات الاحتباس الحراري	نضوب الموارد الطبيعية	مساحة الغابات		سحب المياه العذبة	الأنواع المهدّدة بالانقراض	الأراضي الزراعية	عدد الوفيات بسبب الكوارث الطبيعية	السكان الذين يعيشون على أراض متدهورة
				المجموع	نصيب الفرد		نصيب الفرد								
		(بالنسبة المئوية من المجموع)		(ميغاطن)	(طن)	(متوسط النمو السنوي بالنسبة المئوية)	(أطنان مكافىء ثاني أكسيد الكربون)	(بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من مساحة الأراضي)	(التغيّر بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية من مجموع الموارد المائية المتجددة)	(بالنسبة المئوية من كل الأنواع)	(بالنسبة المئوية من مساحة الأراضي)	(المتوسط السنوي من كل مليون شخص)	(بالنسبة المئوية)
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		2009	2009	2008	2008	1970/2008	2005	2010	2010	1990/2010	2003–2012[a]	2011	2009	2005/2011	2010
تنمية بشرية مرتفعة جداً															
1	النرويج	58.8	43.3	50	10.5	1.0	5.8	10.2	33.1	10.2	0.8	6.9	3.3	0	..
2	أستراليا	94.4	5.6	399	18.6	1.2	9.6	6.5	19.4	–3.4	4.6	18.5	53.2	3	9.0
3	الولايات المتحدة الأمريكية	84.1	5.4	5,461	18.0	–0.4	3.7	0.9	33.2	2.6	15.6	19.9	44.1	1	1.0
4	هولندا	93.1	4.0	174	10.6	–0.1	2.4	0.8	10.8	5.8	11.7	5.4	56.8	12	5.0
5	ألمانيا	79.5	8.7	787	9.6	..	1.9	0.1	31.8	3.1	21.0	10.5	48.4	12	8.0
6	نيوزيلندا	63.7	36.1	33	7.8	1.1	10.0	..	30.9	7.1	1.5	20.4	43.6	0	5.0
7	آيرلندا	95.0	4.5	44	9.9	1.1	5.8	0.2	10.7	58.9	1.5	7.3	60.8	0	..
7	السويد	32.7	34.8	49	5.3	–2.0	2.1	0.4	68.7	3.4	1.5	4.9	7.5	0	..
9	سويسرا	53.3	17.7	40	5.3	–0.6	1.2	0.0	31.0	7.7	4.9	6.6	38.1	14	..
10	اليابان	81.0	3.3	1,208	9.5	0.7	1.0	0.0	68.5	0.1	20.9	13.7	12.6	1	..
11	كندا	74.9	16.9	544	16.3	0.1	4.7	2.3	34.1	0.0	1.6	7.2	7.4	0	3.0
12	جمهورية كوريا	..	..	509	10.5	4.9	1.2	0.0	63.0	–2.3	36.5	9.5	19.1	1	3.0
13	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	95.1	0.4	39	5.5	2.6	0.5	0.0	..	..	..	8.3	..	0	..
13	آيسلندا	15.7	84.2	2	7.0	0.1	3.3	0.0	0.3	243.7	0.1	8.4	22.8	..	..
15	الدانمرك	80.4	17.4	46	8.4	–1.1	2.9	1.7	12.8	22.3	10.8	6.3	62.1	0	9.0
16	إسرائيل	96.5	5.0	38	5.2	–0.2	1.1	0.2	7.1	16.7	101.9	11.2	24.1	1	13.0
17	بلجيكا	73.6	3.9	105	9.8	–0.7	1.8	0.0	22.4	0.1	34.0	5.5	45.0	20	10.0
18	النمسا	70.2	27.8	68	8.1	0.5	1.9	0.2	47.1	2.9	4.7	11.6	38.4	4	3.0
18	سنغافورة	99.8	0.1	32	6.7	–0.7	1.4	0.0	3.3	0.0	31.7	13.7	1.0	..	..
20	فرنسا	51.0	7.7	377	5.9	–1.0	2.3	0.0	29.0	9.8	15.0	12.8	53.4	33	4.0
21	فنلندا	54.0	23.8	57	10.6	0.5	3.4	0.1	72.9	1.2	1.5	4.4	7.6	0	..
21	سلوفينيا	69.3	12.7	17	8.5	..	2.6	0.3	62.2	5.5	3.0	11.8	23.2	15	8.0
23	إسبانيا	79.9	9.6	329	7.2	2.0	1.7	0.0	36.4	31.5	29.0	17.7	55.5	33	1.0
24	ليختنشتاين	..	..	..	..	..	..	..	43.1	6.2	..	1.1	40.6	..	..
25	إيطاليا	87.5	9.7	445	7.4	0.8	1.4	0.1	31.1	20.5	23.7	13.5	47.3	33	2.0
26	لكسمبرغ	88.8	3.1	11	21.5	–1.7	3.5	0.0	33.5	1.1	1.9	2.8	50.6	33	..
26	المملكة المتحدة	87.3	3.2	523	8.5	–0.8	1.8	1.3	11.9	10.3	8.8	10.1	71.6	1	3.0
28	الجمهورية التشيكية	79.6	5.8	117	11.2	..	2.1	0.5	34.4	1.1	14.8	5.0	54.9	5	4.0
29	اليونان	92.4	6.4	98	8.7	3.1	1.4	0.3	30.3	18.3	12.7	16.3	63.6	1	1.0
30	بروني دار السلام	100.0	0.0	11	27.5	–2.3	17.9	..	72.1	–8.0	1.1	8.4	2.2	..	..
31	قبرص	95.7	3.9	9	7.9	2.8	1.3	0.0	18.7	7.5	19.3	7.7	13.5	0	11.0
32	مالطة	99.9	0.1	3	6.2	2.8	0.9	..	1.1	0.0	71.3	6.8	29.1	..	..
33	أندورا	..	..	1	6.5	..	..	..	35.6	0.0	..	3.7	38.3	..	..
33	أستونيا	84.8	15.1	18	13.6	..	2.3	1.6	52.3	6.1	14.0	3.5	22.0	0	5.0
35	سلوفاكيا	69.5	7.3	38	6.9	..	1.4	0.4	40.2	0.6	1.4	5.2	40.1	2	9.0
36	قطر	100.0	0.0	68	49.1	–0.9	18.0	..	0.0	0.0	455.2	7.3	5.6	..	..
37	هنغاريا	74.2	7.4	55	5.4	–0.6	1.6	0.5	22.6	12.7	5.4	8.0	63.9	7	17.0
38	بربادوس	..	..	1	5.0	2.7	..	..	19.4	0.0	76.1	8.7	44.2	0	..
39	بولندا	92.8	6.7	316	8.3	–0.3	2.7	1.4	30.5	5.1	19.4	5.7	53.0	3	13.0
40	شيلي	74.5	25.1	73	4.4	1.4	1.6	12.4	21.7	6.3	1.2	9.9	21.2	1	1.0
41	ليتوانيا	55.8	10.4	15	4.5	..	2.5	0.6	34.5	11.1	9.6	4.1	42.9	1	5.0
41	الإمارات العربية المتحدة	100.0	0.0	155	25.0	–2.5	6.2	..	3.8	29.5	2,032.0	7.7	6.8	..	2.0
43	البرتغال	78.0	19.7	56	5.3	2.9	1.8	0.1	38.1	3.9	12.3	17.0	40.3	26	2.0
44	لاتفيا	59.5	37.1	8	3.3	..	2.3	0.5	53.8	5.7	1.2	4.6	29.5	4	2.0
45	الأرجنتين	89.4	7.0	192	4.8	0.9	3.9	4.9	10.7	–15.5	4.0	9.0	51.3	0	2.0
46	سيشيل	..	..	1	7.8	7.3	..	0.0	88.5	0.0	..	16.1	6.5	0	..
47	كرواتيا	83.4	10.9	23	5.3	..	1.5	0.9	34.3	3.8	0.6	14.3	23.2	18	18.0
تنمية بشرية مرتفعة															
48	البحرين	99.9	0.0	22	21.4	1.5	4.3	..	0.7	143.5	219.8	7.2	10.3	..	..
49	جزر البهاما	..	..	2	6.5	–2.2	..	..	51.5	0.0	..	10.0	1.4	3	..
50	بيلاروس	92.5	5.0	63	6.5	..	2.4	1.0	41.6	10.9	7.5	4.2	44.0	0	5.0
51	أوروغواي	60.3	37.1	8	2.5	0.5	8.1	0.6	10.0	89.6	2.6	10.8	84.6	1	6.0
52	الجبل الأسود	..	..	2	3.1	..	..	..	40.4	0.0	..	10.5	38.2	0	8.0
52	بالاو	..	..	0	10.5	–0.3	..	..	87.6	5.6	..	11.4	10.9	..	..
54	الكويت	100.0	0.0	77	30.1	–0.3	6.3	..	0.4	81.2	2,465.0	7.4	8.5	..	1.0
55	الاتحاد الروسي	90.2	2.8	1,709	12.0	..	4.9	14.3	49.4	0.0	1.5	10.2	13.2	40	3.0
56	رومانيا	76.3	15.3	95	4.4	–0.8	1.7	1.6	28.6	3.2	3.2	9.4	58.8	3	13.0
57	بلغاريا	73.1	6.2	51	6.6	–0.2	2.0	2.0	36.1	18.0	28.7	9.3	46.3	1	8.0

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	إمدادات الطاقة الأولية		الانبعاثات			الموارد الطبيعية					الآثار	
	الوقود الاحفوري	الطاقة المتجددة	ثاني أكسيد الكربون			غازات الاحتباس الحراري	نضوب الموارد الطبيعية	مساحة الغابات	سحب المياه العذبة	الأنواع المهددة بالانقراض	الأراضي الزراعية	عدد الوفيات بسبب الكوارث الطبيعية	السكان الذين يعيشون على أراضٍ متدهورة
			المجموع	نصيب الفرد		نصيب الفرد							
	(بالنسبة المئوية من المجموع)		(ميغاطن)	(طن)	(متوسط النمو السنوي بالنسبة المئوية)	(أطنان مكافيء ثاني أكسيد الكربون)	(بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)	(التغيّر بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية من مجموع الموارد المائية المتجددة)	(بالنسبة من كل الأنواع)	(بالنسبة المئوية من مساحة الأراضي)	(المتوسط السنوي من كل مليون شخص)	(بالنسبة المئوية)
	2009	2009	2008	2008	1970/2008	2005	2010	1990/2010	2003–2012[a]	2011	2009	2005/2011	2010
57 المملكة العربية السعودية	100.0	0.0	434	16.6	2.0	2.5	..	0.0	0.5	943.3	8.8	80.7	1	4.0
59 كوبا	84.1	15.9	31	2.8	0.7	1.4	..	39.5	26.1	19.8	18.1	62.5	0	17.0
59 بنما	78.6	21.5	7	2.0	0.9	1.4	0.0	–14.3	43.7	0.3	7.2	30.0	2	4.0
61 المكسيك	88.9	9.6	476	4.3	1.8	1.7	5.7	–7.8	33.3	17.5	17.3	52.9	1	4.0
62 كوستاريكا	44.7	55.3	8	1.8	2.5	0.9	0.1	1.6	51.0	2.4	8.0	35.3	2	1.0
63 غرينادا	..	..	0	2.4	4.4	..	..	0.0	50.0	..	10.5	36.8	38	..
64 ليبيا	99.2	0.8	58	9.5	–1.4	2.7	..	0.0	0.1	718.0	8.7	8.8	..	8.0
64 ماليزيا	94.7	5.3	208	7.6	4.7	2.4	6.9	–8.6	62.3	2.3	15.4	24.0	0	1.0
64 صربيا	92.4	8.1	50	6.8	..	2.3	..	17.3	31.0	..	7.2	57.8	0	19.0
67 أنتيغوا وبربودا	..	..	0	5.1	–0.8	..	..	–4.9	22.3	3.3	8.3	29.5	0	..
67 ترينيداد وتوباغو	99.9	0.1	50	37.4	3.7	7.8	32.0	–5.9	44.1	6.0	6.8	10.5	0	..
69 كازاخستان	99.0	1.1	237	15.1	..	4.3	23.4	–3.3	1.2	28.9	8.4	77.2	1	24.0
70 ألبانيا	54.0	38.8	4	1.3	–0.8	1.1	2.5	–1.6	28.3	4.4	12.7	44.0	1	6.0
71 فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	87.7	12.4	170	6.1	–0.4	3.0	12.4	–11.1	52.5	0.7	8.3	24.3	1	2.0
72 دومينيكا	..	..	0	1.9	4.4	..	0.0	–10.7	59.5	..	8.6	32.7	15	..
72 جورجيا	68.0	33.3	5	1.2	..	1.4	0.6	–1.3	39.5	2.6	9.3	36.1	0	2.0
72 لبنان	95.9	2.6	17	4.1	2.5	0.4	0.0	4.5	13.4	28.1	10.0	67.3	0	1.0
72 سانت كيتس ونيفس	..	..	0	4.9	..	..	..	0.0	42.3	..	8.6	21.2	..	..
76 إيران - الجمهورية الإسلامية	99.5	0.5	538	7.4	2.2	2.1	..	0.0	6.8	67.7	8.8	29.8	1	25.0
77 بيرو	73.5	26.5	41	1.4	0.1	0.9	8.1	–3.1	53.1	1.0	8.4	16.8	6	1.0
78 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	84.3	11.3	12	5.8	..	1.0	5.9	9.4	39.2	16.1	13.3	40.2	1	7.0
78 أوكرانيا	80.0	1.6	324	7.0	..	2.1	3.7	4.7	16.8	27.6	8.2	71.2	2	6.0
80 موريشيوس	..	..	4	3.1	4.4	..	0.0	–9.8	17.3	26.4	15.2	48.3	1	..
81 البوسنة والهرسك	92.2	12.1	31	8.3	..	1.2	..	–1.1	42.7	0.9	9.8	41.7	0	6.0
82 أذربيجان	98.2	1.7	47	5.4	..	4.7	34.5	0.0	11.3	35.2	8.2	57.6	0	4.0
83 سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	0	1.8	4.7	..	0.0	5.5	68.5	..	9.0	25.6	0	..
84 عُمان	100.0	0.0	46	17.3	11.1	7.1	..	0.0	0.0	86.6	8.5	5.9	5	6.0
85 البرازيل	51.3	45.8	393	2.1	2.0	4.0	3.4	–9.6	62.4	0.7	10.0	31.3	1	8.0
85 جامايكا	83.7	16.3	12	4.5	1.4	0.7	0.6	–2.2	31.1	6.2	15.2	41.5	3	3.0
87 أرمينيا	68.4	6.7	6	1.8	..	1.3	1.0	–24.5	9.3	36.4	7.9	61.6	0	10.0
88 سانت لوسيا	..	..	0	2.3	3.4	..	..	7.3	77.0	..	9.4	18.0	6	..
89 إكوادور	86.7	12.4	27	1.9	2.6	1.7	12.9	–28.6	35.6	3.6	12.7	30.3	1	2.0
90 تركيا	89.9	10.2	284	4.0	3.2	1.4	0.4	17.1	14.7	18.8	15.3	50.6	0	5.0
91 كولومبيا	75.2	25.1	68	1.5	0.3	1.8	7.8	–3.2	54.5	0.6	11.5	38.3	4	2.0
92 سري لانكا	45.3	54.7	12	0.6	1.8	0.6	0.3	–20.9	28.8	24.5	17.8	41.6	2	21.0
93 الجزائر	99.8	0.2	111	3.2	2.9	1.8	18.1	–10.5	0.6	52.7	12.2	17.4	4	29.0
94 تونس	85.7	14.2	25	2.4	3.2	1.0	5.1	56.5	6.5	61.7	11.2	63.0	0	37.0
تنمية بشرية متوسطة														
95 تونغا	..	..	0	1.7	4.6	..	0.0	0.0	12.5	..	8.5	43.1	0	..
96 بليز	..	..	0	1.3	0.7	..	0.0	–12.2	61.1	0.8	6.4	6.7	13	1.0
96 الجمهورية الدومينيكية	76.6	23.4	22	2.2	3.1	0.9	0.2	0.0	40.8	16.6	16.1	51.1	9	7.0
96 فيجي	..	..	1	1.5	1.0	..	0.0	6.4	55.5	0.3	13.1	22.9	8	..
96 ساموا	..	..	0	0.9	3.9	..	0.3	31.5	60.4	..	10.8	23.7	5	..
100 الأردن	98.0	1.8	21	3.7	3.4	0.5	1.0	0.0	1.1	99.4	9.1	11.5	0	22.0
101 الصين	87.4	11.9	7,032	5.3	4.7	1.5	5.1	31.6	21.9	19.5	12.1	56.2	1	9.0
102 تركمانستان	100.7	0.0	48	9.7	..	6.7	..	0.0	8.8	100.8	8.4	69.4	..	11.0
103 تايلند	79.4	20.5	286	4.2	6.3	1.6	2.4	–3.0	37.1	13.1	12.5	38.7	2	17.0
104 ملديف	..	..	1	3.0	..	..	0.0	0.0	3.0	15.7	9.1	26.7	0	..
105 سورينام	..	..	2	4.7	0.2	..	..	–0.1	94.6	0.5	3.5	0.5	2	..
106 غابون	33.9	66.1	2	1.7	–2.2	6.4	33.1	0.0	85.4	0.1	5.9	19.9	0	..
107 السلفادور	37.8	62.0	6	1.0	2.6	0.8	0.4	–23.9	13.9	5.5	3.8	74.5	7	6.0
108 بوليفيا - دولة متعددة القوميات	79.1	20.9	13	1.3	2.2	4.9	12.3	–8.9	52.7	0.3	4.7	34.1	5	2.0
108 منغوليا	96.4	3.2	11	4.1	1.6	3.7	32.3	–13.1	7.0	1.4	6.4	74.5	4	31.0
110 دولة فلسطين	..	..	2	0.5	..	..	..	1.0	1.5	49.9	6.2	61.0	0	..
111 باراغواي	28.5	153.2	4	0.7	2.1	4.1	0.0	–16.9	44.3	0.1	3.9	52.6	0	1.0
112 مصر	96.3	3.8	210	2.7	4.0	0.9	7.1	59.1	0.1	119.0	8.9	3.7	0	25.0
113 جمهورية مولدوفا	91.3	3.1	5	1.3	..	1.1	0.2	21.0	11.7	16.4	6.7	75.2	1	22.0
114 الفلبين	57.0	43.0	83	0.9	0.7	0.8	2.1	16.7	25.7	17.0	16.8	40.1	9	2.0
114 أوزبكستان	98.4	1.6	125	4.6	..	1.9	19.2	7.6	7.7	118.3	7.9	62.6	0	27.0

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	إمدادات الطاقة الأولية		الانبعاثات				الموارد الطبيعية					الآثار	
	الوقود الاحفوري	الطاقة المتجددة	ثاني أكسيد الكربون			غازات الاحتباس الحراري	نضوب الموارد الطبيعية	مساحة الغابات		سحب المياه العذبة	الأنواع المهدّدة بالانقراض	الأراضي الزراعية	عدد الوفيات بسبب الكوارث الطبيعية	السكان الذين يعيشون على أراضٍ متدهورة
	(بالنسبة المئوية من المجموع)		المجموع	نصيب الفرد		نصيب الفرد	(بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من مساحة الأراضي)	(التغيّر بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية من مجموع الموارد المائية المتجددة)	(بالنسبة المئوية من كل الأنواع)	(بالنسبة المئوية من مساحة الأراضي)	(المتوسط السنوي من كل مليون شخص)	(بالنسبة المئوية)
	2009	2009	(ميغاطن) 2008	(طن) 2008	(متوسط النمو السنوي بالنسبة المئوية) 1970/2008	(أطنان مكافىء ثاني أكسيد الكربون) 2005	2010	2010	1990/2010	2003–2012[a]	2011	2009	2005/2011	2010
116 الجمهورية العربية السورية	99.3	0.7	72	3.6	3.3	0.9	11.9	2.7	32.0	99.8	10.9	75.7	1	33.0
117 ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	..	..	0	0.6	..	..	..	91.7	0.9	..	13.7	31.4	45	..
118 غيانا	..	..	2	2.0	–0.2	..	6.0	77.2	0.0	0.7	3.8	8.5	4	..
119 بوتسوانا	64.3	23.6	5	2.5	..	4.1	3.4	20.0	–17.3	1.6	2.0	45.6	0	22.0
120 هندوراس	50.3	49.8	9	1.2	2.2	1.2	0.5	46.4	–36.2	1.2	8.3	28.5	4	15.0
121 إندونيسيا	65.6	34.4	406	1.7	4.7	1.5	6.6	52.1	–20.3	5.6	14.3	29.6	2	3.0
121 كيريباس	..	..	0	0.3	–1.0	..	..	15.0	0.0	..	12.4	42.0	0	..
121 جنوب أفريقيا	87.8	10.0	436	8.9	0.7	1.9	6.1	7.6	0.0	25.0	14.1	81.7	1	17.0
124 فانواتو	..	..	0	0.4	–0.4	..	0.0	36.1	0.0	..	12.0	15.3	0	..
125 قيرغيزستان	72.5	28.4	6	1.2	..	1.0	6.9	5.0	14.0	43.7	5.9	55.4	2	10.0
125 طاجيكستان	41.2	58.6	3	0.5	..	0.9	0.8	2.9	0.5	74.8	6.4	33.9	3	10.0
127 فييت نام	56.2	43.3	127	1.5	2.2	1.3	9.4	44.5	47.4	9.3	12.1	33.1	3	8.0
128 ناميبيا	70.5	19.2	4	1.8	..	4.4	0.7	8.9	–16.8	1.7	5.6	47.1	7	28.0
129 نيكاراغوا	44.7	55.3	4	0.8	0.7	1.7	1.6	25.7	–31.0	0.7	4.8	42.8	7	14.0
130 المغرب	92.5	4.9	48	1.5	3.1	0.5	1.6	11.5	1.6	43.4	15.2	67.3	1	39.0
131 العراق	97.6	0.9	103	3.4	0.9	0.7	45.7	1.9	2.6	87.3	8.2	20.1	0	5.0
132 الرأس الأخضر	..	..	0	0.6	4.2	..	0.1	21.1	47.3	6.8	12.5	21.8	0	..
133 غواتيمالا	46.1	53.9	12	0.9	1.9	1.1	1.7	33.7	–23.0	2.6	9.3	41.0	14	9.0
134 تيمور - ليشتي	..	..	0	0.2	..	..	..	49.9	–23.2	..	5.2	25.2	1	..
135 غانا	24.3	76.2	9	0.4	0.5	0.6	8.0	21.7	–33.7	1.8	5.7	68.1	1	1.0
136 غينيا الإستوائية	..	..	5	7.3	11.3	..	49.4	58.0	–12.6	0.1	6.4	10.9	..	..
136 الهند	73.0	26.1	1,743	1.5	3.8	0.7	4.4	23.0	7.0	39.8	14.0	60.5	2	10.0
138 كمبوديا	27.8	70.8	5	0.3	1.8	1.9	0.1	57.2	–22.0	0.5	12.1	31.5	1	39.0
138 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	2	0.3	0.5	..	8.3	68.2	–9.0	1.3	10.5	10.2	0	4.0
140 بوتان	..	..	1	1.0	12.4	..	3.6	69.1	7.1	0.4	6.8	13.2	1	..
141 سوازيلند	..	..	1	1.1	0.7	..	0.1	32.7	19.3	23.1	2.7	71.0	0	..
تنمية بشرية منخفضة														
142 الكونغو	44.2	53.1	2	0.5	0.4	2.7	59.6	65.6	–1.4	0.0	4.4	30.9	0	..
143 جزر سليمان	..	..	0	0.4	1.1	..	15.6	79.1	–4.8	..	14.8	3.0	4	..
144 سان تومي وبرينسيبي	..	..	0	0.8	3.7	..	0.8	28.1	0.0	0.3	14.9	58.3	..	..
145 كينيا	16.8	83.2	10	0.3	0.0	0.9	1.1	6.1	–6.5	8.9	8.4	48.1	2	31.0
146 بنغلاديش	69.8	30.2	47	0.3	..	0.7	2.3	11.1	–3.5	2.9	8.6	70.3	6	11.0
146 باكستان	61.8	37.4	163	1.0	2.3	1.1	2.8	2.2	–33.2	79.5	8.6	34.1	3	4.0
148 أنغولا	37.6	62.4	24	1.4	2.1	5.1	35.1	46.9	–4.1	0.4	4.6	46.8	2	3.0
149 ميانمار	27.7	72.3	13	0.3	1.1	2.2	..	48.3	–19.0	2.8	7.9	19.0	287	19.0
150 الكاميرون	30.9	69.1	5	0.3	3.0	1.6	4.8	42.1	–18.1	0.3	10.9	19.8	0	15.0
151 مدغشقر	..	..	2	0.1	–1.1	..	1.0	21.6	–8.3	4.4	21.0	70.2	5	..
152 جمهورية تنزانيا المتحدة	11.1	88.9	6	0.2	0.4	1.4	3.2	37.7	–19.4	5.4	12.3	40.1	0	25.0
153 نيجيريا	14.7	85.3	96	0.6	1.4	1.1	22.0	9.9	–47.5	3.6	6.6	81.8	0	12.0
154 السنغال	57.8	41.8	5	0.4	0.7	1.0	0.8	44.0	–9.4	5.7	6.9	49.4	0	16.0
155 موريتانيا	..	..	2	0.6	1.2	..	34.3	0.2	–41.7	14.0	8.1	38.5	1	24.0
156 بابوا غينيا الجديدة	..	..	2	0.3	0.3	..	22.2	63.4	–8.9	0.0	11.4	2.5	4	..
157 نيبال	11.1	88.5	4	0.1	5.0	1.0	2.5	25.4	–24.5	4.7	6.1	29.6	6	2.0
158 ليسوتو	..	..	..	..	..	..	1.0	1.4	10.0	1.7	3.0	77.0	0	64.0
159 توغو	14.4	83.4	1	0.2	1.7	0.8	3.4	5.3	–58.1	1.2	4.2	62.1	1	5.0
160 اليمن	98.7	1.3	23	1.0	2.5	0.5	14.5	1.0	0.0	168.6	9.3	44.4	2	32.0
161 هايتي	28.1	71.9	2	0.3	3.0	0.6	..	3.7	–12.9	8.6	19.4	66.8	65	15.0
161 أوغندا	..	..	4	0.1	–0.6	..	4.5	15.2	–37.1	0.5	7.6	69.9	2	23.0
163 زامبيا	7.6	92.2	2	0.2	–4.6	3.8	18.9	66.5	–6.3	1.7	3.3	31.5	1	5.0
164 جيبوتي	..	..	1	0.6	–0.9	..	..	0.2	0.0	6.3	8.2	73.4	6	8.0
165 غامبيا	..	..	0	0.3	2.3	..	0.8	48.0	8.6	0.9	4.9	66.5	1	18.0
166 بنن	40.4	57.4	4	0.5	4.3	0.9	0.3	41.2	–20.8	0.5	4.5	29.8	1	2.0
167 رواندا	..	..	1	0.1	4.0	..	3.1	17.6	36.8	1.6	5.7	81.1	1	10.0
168 كوت ديفوار	23.5	76.9	7	0.4	–0.5	1.0	3.9	32.7	1.8	1.7	6.7	63.8	0	1.0
169 جزر القمر	..	..	0	0.2	1.0	..	1.1	1.6	–75.0	0.8	11.7	83.3	0	..
170 ملاوي	..	..	1	0.1	–0.4	..	1.8	34.4	–16.9	5.6	8.6	59.1	4	19.0
171 السودان	30.2	69.8	14	0.3	0.1	3.0	12.9	29.4	–8.4	57.6	4.8	57.5	1	40.0
172 زمبابوي	25.7	69.4	9	0.7	–2.0	1.3	2.7	40.4	–29.5	21.0	3.3	42.4	0	29.0
173 إثيوبيا	7.1	92.9	7	0.1	1.2	1.1	4.2	11.2	–18.6	4.6	6.7	35.0	2	72.0

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	إمدادات الطاقة الأولية		الانبعاثات				الموارد الطبيعية					الآثار	
	الوقود الاحفوري	الطاقة المتجددة	ثاني أكسيد الكربون			غازات الاحتباس الحراري	نضوب الموارد الطبيعية	مساحة الغابات		سحب المياه العذبة	الأنواع المهدّدة بالانقراض	الأراضي الزراعية	عدد الوفيات بسبب الكوارث الطبيعية	السكان الذين يعيشون على أراضٍ متدهورة
			المجموع	نصيب الفرد		نصيب الفرد								
	(بالنسبة المئوية من المجموع)		(ميغاطن)	(طن)	(متوسط النمو السنوي بالنسبة المئوية)	(أطنان مكافيء ثاني أكسيد الكربون)	(بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من مساحة الأراضي)	(التغيّر بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية من مجموع الموارد المائية المتجددة)	(بالنسبة المئوية من كل الأنواع)	(بالنسبة المئوية من مساحة الأراضي)	(المتوسط السنوي من كل مليون شخص)	(بالنسبة المئوية)
	2009	2009	2008	2008	1970/2008	2005	2010	2010	1990/2010	2003–2012[a]	2011	2009	2005/2011	2010
174 ليبريا	..	..	1	0.2	–4.6	..	6.4	44.9	–12.2	0.1	8.4	27.1	0	..
175 أفغانستان	..	..	1	0.0	–4.4	..	2.6	2.1	0.0	35.6	5.8	58.1	11	11.0
176 غينيا - بيساو	..	..	0	0.2	1.4	..	0.5	71.9	–8.8	0.6	5.7	58.0	1	1.0
177 سيراليون	..	..	1	0.2	–0.9	..	2.1	38.1	–12.6	0.3	6.5	47.7	3	..
178 بوروندي	..	..	0	0.0	0.6	..	12.7	6.7	–40.5	2.3	4.5	83.7	2	19.0
178 غينيا	..	..	1	0.1	–0.7	..	14.3	26.6	–9.9	0.7	7.3	58.0	0	1.0
180 جمهورية أفريقيا الوسطى	..	..	0	0.1	–1.6	..	0.0	36.3	–2.6	0.0	1.6	8.4	0	..
181 إريتريا	22.6	77.4	0	0.1	..	0.8	0.0	15.2	–5.5	9.2	7.4	75.2	0	59.0
182 مالي	..	..	1	0.0	0.5	..	9.8	10.2	–11.2	6.5	2.8	33.7	0	60.0
183 بوركينا فاسو	..	..	2	0.1	4.2	..	4.3	20.6	–17.5	7.9	2.7	43.7	0	73.0
184 تشاد	..	..	0	0.0	0.8	..	29.0	9.2	–12.1	0.9	3.7	39.2	2	45.0
185 موزامبيق	7.7	96.7	2	0.1	–2.9	1.1	3.3	49.6	–10.0	0.3	7.0	62.7	1	2.0
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	3.7	96.6	3	0.0	–2.8	1.9	13.7	68.0	–3.9	0.0	6.4	9.9	0	..
186 النيجر	..	..	1	0.1	0.5	..	2.4	1.0	–38.1	7.0	3.6	34.6	0	25.0
الأراضي أو البلدان الأخرى														
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	81.7	0.7	78	3.2	..	1.0	..	47.1	–30.9	11.2	8.6	24.1	5	3.0
جزر مارشال	..	..	0	1.9	..	..	..	70.2	0.0	..	11.0	72.2	0	..
موناكو	..	..	..	..	..	..	..	0.0	0.0	..	6.8	..	..	..
ناورو	..	..	..	3.9	..	..	..	0.0	0.0	..	12.1	20.0	..	..
سان مارينو	..	..	..	..	..	..	..	0.0	0.0	..	0.0	16.7	..	..
الصومال	..	..	1	0.1	0.5	..	..	10.8	–18.5	22.4	6.8	70.2	2	26.0
جنوب السودان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
توفالو	..	..	..	..	..	..	..	33.3	0.0	..	13.0	60.0	..	..
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية														
تنمية بشرية مرتفعة جداً	81.0	7.5	12,643	11.4	–0.2	2.7	0.9	29.1	1.1	8.2	13.6	42.6	8	..
تنمية بشرية مرتفعة	86.7	9.5	5,765	5.8	1.0	2.8	..	38.0	–4.1	2.8	11.4	26.5	7	8.4
تنمية بشرية متوسطة	..	..	10,877	3.2	3.8	..	5.3	24.6	1.3	16.4	12.8	60.9	2	..
تنمية بشرية منخفضة	..	..	473	0.4	0.5	..	9.5	28.8	–10.6	4.4	7.6	45.8	14	20.2
المناطق														
الدول العربية	96.7	3.1	1,509	4.6	1.1	1.5	..	7.1	–7.8	87.4	9.4	63.1	1	24.9
شرق آسيا والمحيط الهادئ	..	..	8,255	4.3	4.5	..	..	29.4	2.1	..	12.5	44.9	9	..
أوروبا وآسيا الوسطى	88.3	4.7	3,723	7.9	..	3.0	7.3	38.5	0.7	5.8	9.6	20.5	13	8.5
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	72.6	26.3	1,637	2.9	1.2	2.7	5.7	47.2	–8.9	1.5	11.5	37.5	3	5.4
جنوب آسيا	76.7	22.6	2,509	1.5	3.2	0.8	4.0	14.5	2.4	28.6	12.5	33.9	2	10.1
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	..	..	670	0.9	0.4	..	11.6	28.4	–10.2	1.6	7.5	54.7	1	25.0
أقل البلدان نمواً	..	..	191	0.2	–0.5	..	9.0	29.6	–9.4	2.8	7.6	47.1	20	26.0
الدول الجزرية الصغيرة النامية	..	..	137	2.7	1.4	..	..	63.1	–3.5	..	14.9	3.3	16	..
العالم	**80.7**	**13.1**	**29,837**	**4.5**	**0.4**	**1.7**	**3.3**	**31.1**	**–3.3**	**7.3**	**11.7**	**38.6**	**6**	**10.6**

ملاحظة

a تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحددة.

تعاريف

الوقود الأحفوري: نسبة موارد الطاقة المستمدّة من الموارد الطبيعية المكوّنة من الكتلة الأحيائية في العصور الجيولوجية الماضية (كالفحم والنفط والغاز الطبيعي).

الطاقة المتجددة: نسبة إمدادات الطاقة المستمدة من العمليات الطبيعية من مصادر قابلة للتجدّد، ومنها الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والكتلة الأحيائية، والطاقة الجيوحرارية، والطاقة المائية، وموارد المحيطات وبعض النفايات. أما الطاقة النووية فلا تعدّ من مصادر الطاقة المتجددة.

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون: الانبعاثات التي يخلّفها الإنسان نتيجة لحرق الوقود الأحفوري، والغاز، وإنتاج الإسمنت، وتشمل ثاني أكسيد الكربون الذي ينبعث من الكتلة الأحيائية للغابات بعد انحسار مساحتها.

نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون: مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الأنشطة البشرية مقسوماً على مجموع السكان المسجّل في منتصف السنة.

نصيب الفرد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري: مجموع انبعاثات غاز الميثان وأكسيد النيتروز وغيره من غازات الاحتباس الحراري، ومنها مركبات الهيدروفلوروكربون، ومركبات الكربون المشبع بالفلور، وسادس فلوريد الكبريت، مقسوماً على مجموع السكان المسجّل في منتصف السنة. ولا تعد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من غازات الاحتباس الحراري.

نضوب الموارد الطبيعية: القيمة النقدية لنفاد موارد الطاقة والموارد المعدنية وموارد الغابات، وتحسب بالنسبة المئوية من مجموع الدخل القومي الإجمالي.

مساحة الغابات: قطعة من الأرض تفوق مساحتها 0.5 هكتار، تغطيها أشجار يتجاوز ارتفاعها 5 أمتار، وتتجاوز فيها المساحة المظلّلة 10 في المائة من المساحة الإجمالية، أو أرض تضمّ أشجاراً يمكن أن تبلغ هذا الارتفاع إذا بقيت في مكانها. وتستثنى من هذا التعريف الأراضي التي يغلب عليها الاستخدام الزراعي أو الاستخدام الحضري، وتلك التي تنبت فيها أشجارضمن نظام الإنتاج الزراعي (كالأشجار المثمرة وأشجار الغابات التي تستخدم لأغراض زراعية)، والأشجار التي تُزرع في حدائق المدن. وتدخل أيضاً في حساب مساحة الغابات الفعليّة المساحات التي يُعاد تشجيرها، ولم تبلغ بعد نسبة الغطاء المظلّل فيها 10 في المائة ولا ارتفاع الأشجار 5 أمتار، والمساحات غير المشجّرة في الوقت الحالي التي ستنمو بفعل تدخّل بشري أو عوامل طبيعية.

التغيّر في مساحة الغابات: النسبة المئوية للتغيّر في مساحة الغطاء الحرجي.

سحب المياه العذبة: مجموع كمية المياه العذبة التي تُسحب في سنة معيّنة، ويُحسب بالنسبة المئوية من مجموع الموارد المائية المتجددة.

الأنواع المهدّدة بالانقراض: نسبة أنواع الحيوانات (ومنها الثدييات، والطيور، والزواحف، والبرمائيات، والأسماك، واللافقريات)، التي تعتبر حسب تصنيف الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة أنواعاً معرضة للخطر أو للخطر الشديد أو مهدّدة بالانقراض.

الأراضي الزراعية: مجموع الأراضي المستخدمة في الزراعة (المستخدمة مؤقتاً في إنتاج المحاصيل وتُحسب الأراضي المستخدمة في إنبات محاصيل عديدة مرة واحدة)، والأراضي المستخدمة في الإنبات والرعي، والأراضي المستخدمة في إنتاج المحاصيل التجارية والمحاصيل الغذائية، والأراضي البور (لأقلّ من خمس سنوات)، ويُحسب بالنسبة المئوية من مجموع مساحة الأراضي. ولا تدخل في حساب الأراضي الزراعية الأراضي الزراعية المهملة بسبب التخلّي عن الزراعة.

عدد الوفيات بسبب الكوارث الطبيعية: عدد الأشخاص الذين تثبت حالة وفاتهم أو فقدانهم، أو تفترض وفاتهم نتيجة لكوارث طبيعية. والكوارث الطبيعية يمكن أن تكون كوارث بيئية، أو مائية، أو جوية، وتشمل حالات الجفاف والارتفاع الحاد في درجات الحرارة، والفيضانات، والانزلاقات الضخمة، والعواصف المطرية، والحرائق الهائلة.

السكان الذين يعيشون على أراضٍ متدهورة: نسبة السكان الذين يعيشون على أراضٍ متدهورة أو شديدة التدهور. وتدخل في تقدير تدهور الأراضي عناصر كالكتلة الأحيائية، وسلامة التربة، ونوعية المياه، والتنوّع البيولوجي وشدة التدهور.

مصادر البيانات الرئيسية

العمودان 1 و2: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات IEA (2012) حول مجموع الإمداد بالطاقة الأولية.

العمودان 3 و4: World Bank (2012a).

العمودان 5 و7: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات World Bank (2012a).

العمود 6: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات World Bank (2012a) وUNDESA (2011).

العمودان 8 و9: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات FAO (2012) حول مساحة الغابات ومجموع مساحة الأراضي.

العمود 10: FAO (2011).

العمود 11: IUCN (2012).

العمود 12: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات FAO (2012).

العمود 13: CRED EM-DAT (2012) and UNDESA (2011).

العمود 14: FAO (2012).

الجدول 14 اتجاهات السكان

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		السكان: المجموع[a] (بالملايين) 2012	2030	النمو السنوي (بالنسبة المئوية) 2000/2005	2010/2015[a,c]	المناطق الحضرية (بالنسبة المئوية من المجموع) 2000	2012	العمر الوسيط (بالسنوات) 2000	2010	نسبة الإعالة الإجمالية (لكل 100 شخص من الفئة العمرية 15-64) 2000	2012	معدل الخصوبة الكلي (عدد الولادات لكل امرأة) 2000	2012[a,c]	نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة[b] (نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة) 2000[d]	2012[c]
تنمية بشرية مرتفعة جداً															
1	النرويج	5.0[e]	5.6[e]	0.6[e]	0.7[e]	76.1	79.7	36.9	38.7	54.2	51.5	1.8	2.0	1.05	1.06
2	أستراليا	22.9[f]	27.8[f]	1.3[f]	1.3[f]	87.2	89.4	35.4	36.9	49.6	49.3	1.7	2.0	1.06	1.06
3	الولايات المتحدة الأمريكية	315.8	361.7	1.0	0.9	79.1	82.6	35.3	36.9	51.0	50.7	2.0	2.1	1.05	1.05
4	هولندا	16.7	17.3	0.6	0.3	76.8	83.6	37.3	40.7	47.3	50.6	1.7	1.8	1.06	1.06
5	ألمانيا	82.0	79.5	0.0	–0.2	73.1	74.1	39.9	44.3	47.0	51.7	1.3	1.4	1.06	1.06
6	نيوزيلندا	4.5	5.2	1.4	1.0	85.7	86.3	34.3	36.6	52.7	51.4	1.9	2.1	1.05	1.06
7	أيرلندا	4.6	5.4	1.8	1.1	59.1	62.5	32.5	34.7	49.2	50.8	1.9	2.1	1.07	1.07
7	السويد	9.5	10.4	0.4	0.6	84.0	85.4	39.4	40.7	55.3	55.5	1.6	1.9	1.06	1.06
9	سويسرا	7.7	8.1	0.7	0.4	73.3	73.8	38.6	41.4	48.7	47.9	1.4	1.5	1.05	1.05
10	اليابان	126.4	120.2	0.1	–0.1	78.6	91.9	41.3	44.7	46.6	59.6	1.3	1.4	1.06	1.06
11	كندا	34.7	39.8	1.0	0.9	79.5	80.8	36.8	39.9	46.3	45.1	1.5	1.7	1.05	1.06
12	جمهورية كوريا	48.6	50.3	0.5	0.4	79.6	83.5	32.1	37.9	39.5	38.0	1.3	1.4	1.10	1.10
13	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	7.2	8.5	0.1	1.0	100.0	100.0	36.5	41.8	39.3	32.3	0.8	1.1	1.07	1.07
13	آيسلندا	0.3	0.4	1.1	1.2	92.4	93.8	32.8	34.8	53.5	49.6	2.0	2.1	1.04	1.05
15	الدانمرك	5.6	5.9	0.3	0.3	85.1	87.1	38.4	40.6	50.0	54.1	1.8	1.9	1.06	1.06
16	إسرائيل	7.7	9.8	1.9	1.7	91.2	91.9	28.0	30.1	61.6	61.6	2.9	2.9	1.05	1.05
17	بلجيكا	10.8	11.2	0.5	0.3	97.1	97.5	39.1	41.2	51.6	53.3	1.6	1.8	1.05	1.05
18	النمسا	8.4	8.6	0.6	0.2	65.8	67.9	38.2	41.8	48.0	48.1	1.4	1.3	1.06	1.06
18	سنغافورة	5.3	6.0	1.7	1.1	100.0	100.0	34.1	37.6	40.5	35.4	1.4	1.3	1.07	1.07
20	فرنسا	63.5	68.5	0.6	0.5	76.9	86.4	37.7	39.9	53.6	55.7	1.8	2.0	1.05	1.05
21	فنلندا	5.4	5.6	0.3	0.3	82.2	83.8	39.3	42.0	49.3	53.5	1.7	1.9	1.05	1.05
21	سلوفينيا	2.0	2.1	0.2	0.2	50.8	49.8	38.0	41.7	42.7	45.0	1.2	1.5	1.05	1.05
23	إسبانيا	46.8[g]	50.0[g]	1.5[g]	0.6[g]	76.3	77.6	37.6	40.1	46.3	48.4	1.2	1.5	1.06	1.06
24	ليختنشتاين	0.0	0.0	1.1	0.8	15.1	14.3	..	..	..	..	..	..	..	..
25	إيطاليا	61.0	60.9	0.6	0.2	67.2	68.5	40.2	43.2	48.3	53.8	1.2	1.5	1.06	1.06
26	لكسمبرغ	0.5	0.6	1.0	1.4	83.8	85.7	37.3	38.9	49.1	46.1	1.7	1.7	1.06	1.06
26	المملكة المتحدة	62.8	69.3	0.4	0.6	78.7	79.7	37.7	39.8	53.4	52.7	1.7	1.9	1.05	1.05
28	الجمهورية التشيكية	10.6	10.8	0.0	0.3	74.0	73.4	37.4	39.4	43.7	42.9	1.1	1.5	1.06	1.06
29	اليونان	11.4	11.6	0.4	0.2	59.7	61.7	38.3	41.4	47.1	50.6	1.3	1.5	1.07	1.07
30	بروني دار السلام	0.4	0.5	2.1	1.7	71.2	76.4	25.8	28.9	49.8	41.6	2.4	2.0	1.06	1.06
31	قبرص	1.1	1.3	1.8	1.1	68.6	70.7	31.8	34.2	48.4	41.4	1.7	1.5	1.07	1.07
32	مالطة	0.4	0.4	0.6	0.3	92.4	95.0	36.1	39.5	46.6	42.1	1.6	1.3	1.06	1.06
33	أندورا	0.1	0.1	3.7	1.5	92.4	86.7	..	..	..	..	..	..	..	..
33	أستونيا	1.3	1.3	–0.4	–0.1	69.4	69.5	37.9	39.7	49.8	50.0	1.3	1.7	1.06	1.06
35	سلوفاكيا	5.5	5.5	0.0	0.2	56.2	54.7	33.6	36.9	45.4	37.9	1.3	1.4	1.05	1.05
36	قطر	1.9	2.4	6.6	2.9	96.3	98.9	30.3	31.6	38.4	18.3	3.1	2.2	1.05	1.04
37	هنغاريا	9.9	9.6	–0.2	–0.2	64.6	69.9	38.5	39.8	46.8	46.2	1.3	1.4	1.06	1.06
38	بربادوس	0.3	0.3	0.2	0.2	38.3	44.9	33.6	37.5	50.3	40.0	1.6	1.6	1.04	1.04
39	بولندا	38.3	37.8	0.1	0.0	61.7	60.8	35.3	38.0	46.3	40.5	1.3	1.4	1.06	1.06
40	شيلي	17.4	19.5	1.1	0.9	85.9	89.4	28.8	32.1	54.0	45.2	2.1	1.8	1.04	1.04
41	ليتوانيا	3.3	3.1	0.5	0.4	67.0	67.2	35.9	39.3	51.2	44.9	1.3	1.5	1.06	1.05
41	الإمارات العربية المتحدة	8.1	10.5	5.9	2.2	80.2	84.7	28.1	30.1	36.3	20.9	2.6	1.7	1.05	1.05
43	البرتغال	10.7	10.3	0.4	0.0	54.4	61.6	37.7	41.0	47.8	50.0	1.5	1.3	1.06	1.06
44	لاتفيا	2.2	2.1	0.7	0.4	68.1	67.7	38.1	40.2	49.9	47.3	1.2	1.5	1.05	1.06
45	الأرجنتين	41.1	46.8	0.9	0.9	90.1	92.7	27.9	30.4	60.7	54.4	2.5	2.2	1.04	1.04
46	سيشيل	0.1	0.1	1.2	0.3	50.4	54.0	..	..	..	..	..	..	..	..
47	كرواتيا	4.4	4.2	–0.3	–0.2	55.6	58.1	39.1	41.5	48.4	47.9	1.4	1.5	1.06	1.06
تنمية بشرية مرتفعة															
48	البحرين	1.4	1.7	2.5	2.1	88.4	88.7	27.4	30.1	44.1	29.2	2.7	2.5	1.05	1.05
49	جزر البهاما	0.4	0.4	1.4	1.1	82.0	84.5	27.0	30.9	52.9	40.9	2.1	1.9	1.06	1.06
50	بيلاروس	9.5	8.9	–0.5	–0.3	70.0	75.5	36.3	38.3	47.5	40.5	1.2	1.5	1.06	1.06
51	أوروغواي	3.4	3.6	0.0	0.3	91.3	92.6	31.6	33.7	60.2	56.2	2.2	2.0	1.05	1.05
52	الجبل الأسود	0.6	0.6	–0.2	0.1	58.5	63.5	33.5	35.9	47.1	46.5	1.8	1.6	1.08	1.08
52	بالاو	0.0	0.0	0.8	0.8	70.0	85.1	..	..	..	..	..	..	..	..
54	الكويت	2.9	4.0	3.1	2.4	98.1	98.3	28.3	28.2	42.3	41.1	2.6	2.3	1.03	1.03
55	الاتحاد الروسي	142.7	136.4	–0.4	–0.1	73.4	74.0	36.5	37.9	44.1	39.8	1.2	1.5	1.06	1.06
56	رومانيا	21.4	20.3	–0.4	–0.2	53.0	52.8	34.7	38.5	46.7	43.6	1.3	1.4	1.06	1.06
57	بلغاريا	7.4	6.5	–0.7	–0.7	68.9	73.7	39.7	41.6	47.7	47.3	1.2	1.5	1.06	1.06
57	المملكة العربية السعودية	28.7	38.5	3.6	2.1	79.8	82.5	20.9	25.9	72.5	49.0	4.0	2.7	1.03	1.03
59	كوبا	11.2	11.0	0.3	0.0	75.6	75.1	32.8	38.4	45.8	41.8	1.6	1.4	1.06	1.06

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة[b]		معدل الخصوبة الكلي		نسبة الإعالة الإجمالية		العمر الوسيط		السكان					
									المناطق الحضرية		النمو السنوي		المجموع[a]	
	(نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة)		(عدد الولادات لكل امرأة)		(لكل 100 شخص من الفئة العمرية 15-64)		(بالسنوات)		(بالنسبة المئوية من المجموع)		(بالنسبة المئوية)		(بالملايين)	
	2000[d]	2012[c]	2000	2012[a,c]	2000	2012	2000	2010	2000	2012	2000/2005	2010/2015[a,c]	2012	2030
59 بنما	1.05	1.05	2.7	2.4	59.6	54.3	24.8	27.3	65.8	75.9	1.8	1.5	3.6	4.5
61 المكسيك	1.05	1.05	2.6	2.2	62.5	53.5	23.4	26.6	74.7	78.4	1.3	1.1	116.1	135.4
62 كوستاريكا	1.05	1.05	2.4	1.8	58.5	44.5	24.8	28.4	59.0	65.1	1.9	1.4	4.8	5.7
63 غرينادا	1.05	1.05	2.6	2.2	74.9	51.9	21.8	25.0	35.9	39.5	0.2	0.4	0.1	0.1
64 ليبيا	1.06	1.06	3.1	2.4	55.6	55.0	21.9	25.9	76.3	77.9	2.0	0.8	6.5	7.8
64 ماليزيا	1.06	1.06	3.1	2.6	59.1	52.8	23.8	26.0	62.0	73.5	2.2	1.6	29.3	37.3
64 صربيا	1.08	1.08	1.7	1.6	50.5	46.7	35.7	37.6	53.0	56.7	–0.6[h]	–0.1[h]	9.8[h]	9.5[h]
67 أنتيغوا وبربودا	..	..	..	..	..	..	..	..	32.1	29.8	1.6	1.0	0.1	0.1
67 ترينيداد وتوباغو	1.04	1.04	1.6	1.6	47.3	38.6	26.9	30.8	10.8	14.0	0.4	0.3	1.4	1.4
69 كازاخستان	1.07	1.07	1.9	2.5	52.6	47.2	27.7	29.0	55.7	53.5	0.3	1.0	16.4	18.9
70 ألبانيا	1.07	1.07	2.2	1.5	59.6	46.1	27.4	30.0	41.7	54.5	0.5	0.3	3.2	3.3
71 فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	1.05	1.05	2.8	2.4	62.0	53.3	23.3	26.1	89.9	93.7	1.8	1.5	29.9	37.0
72 دومينيكا	..	..	..	..	..	..	..	..	67.2	67.2	–0.2	0.0	0.1	0.1
72 جورجيا	1.11	1.11	1.6	1.5	52.5	44.8	34.4	37.3	52.6	52.9	–1.2	–0.6	4.3	3.8
72 لبنان	1.05	1.05	2.4	1.8	59.4	45.1	25.6	29.1	86.0	87.4	1.6	0.7	4.3	4.7
72 سانت كيتس ونيفس	..	..	..	..	..	..	..	..	32.8	32.0	1.3	1.2	0.1	0.1
76 إيران - الجمهورية الإسلامية	1.05	1.05	2.2	1.6	65.2	38.7	20.8	27.1	64.0	69.2	1.3	1.0	75.6	84.4
77 بيرو	1.05	1.05	2.9	2.4	63.8	54.9	23.0	25.6	73.0	77.6	1.3	1.1	29.7	35.5
78 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	1.08	1.08	1.7	1.4	47.7	41.2	32.5	35.9	59.4	59.4	0.3	0.1	2.1	2.0
78 أوكرانيا	1.06	1.06	1.1	1.5	46.0	42.8	37.7	39.3	67.1	69.1	–0.8	–0.5	44.9	40.5
80 موريشيوس	1.04	1.04	2.0	1.6	48.0	39.6	28.6	32.4	42.7	41.8	1.0	0.5	1.3	1.4
81 البوسنة والهرسك	1.07	1.07	1.4	1.1	44.5	40.5	35.1	39.4	43.0	48.8	0.5	–0.2	3.7	3.5
82 أذربيجان	1.15	1.17	2.0	2.2	58.1	38.3	25.6	29.5	51.4	53.9	1.1	1.2	9.4	10.8
83 سانت فنسنت وجزر غرينادين	1.03	1.03	2.4	2.0	62.3	48.3	24.2	27.9	45.2	49.7	0.2	0.0	0.1	0.1
84 عُمان	1.05	1.05	3.6	2.2	64.5	42.8	21.0	25.3	71.6	73.7	1.4	1.9	2.9	3.6
85 البرازيل	1.05	1.05	2.4	1.8	54.0	46.8	25.4	29.1	81.2	84.9	1.3	0.8	198.4	220.5
85 جامايكا	1.05	1.05	2.6	2.3	67.0	55.9	24.5	27.0	51.8	52.1	0.8	0.4	2.8	2.8
87 أرمينيا	1.14	1.18	1.7	1.7	55.9	45.3	30.3	32.1	64.7	64.1	–0.1	0.3	3.1	3.1
88 سانت لوسيا	1.03	1.03	2.3	1.9	66.5	46.9	24.0	27.4	28.0	16.8	1.0	1.0	0.2	0.2
89 إكوادور	1.05	1.05	3.0	2.4	65.1	56.3	22.6	25.5	60.3	68.0	1.7	1.3	14.9	17.9
90 تركيا	1.05	1.05	2.4	2.0	56.0	46.8	24.5	28.3	64.7	72.5	1.4	1.1	74.5	86.7
91 كولومبيا	1.05	1.05	2.6	2.3	60.1	51.5	23.8	26.8	72.1	75.6	1.6	1.3	47.6	56.9
92 سري لانكا	1.04	1.04	2.2	2.3	48.9	50.6	27.8	30.7	15.7	15.2	1.1	0.8	21.2	23.1
93 الجزائر	1.05	1.05	2.6	2.2	62.2	45.6	21.7	26.2	60.8	73.8	1.5	1.4	36.5	43.5
94 تونس	1.05	1.05	2.1	1.9	57.2	43.2	24.7	28.9	63.4	66.5	0.9	1.0	10.7	12.2
تنمية بشرية متوسطة														
95 تونغا	1.05	1.05	4.3	3.8	78.9	76.1	19.9	21.3	23.0	23.5	0.6	0.4	0.1	0.1
96 بليز	1.03	1.03	3.6	2.7	83.4	60.8	18.8	21.8	47.7	44.5	2.3	2.0	0.3	0.4
96 الجمهورية الدومينيكية	1.05	1.05	2.9	2.5	67.1	58.3	22.7	25.1	61.7	70.3	1.5	1.2	10.2	12.1
96 فيجي	1.06	1.06	3.1	2.6	62.6	51.7	22.1	26.4	47.9	52.6	0.3	0.8	0.9	1.0
96 ساموا	1.08	1.08	4.6	3.8	81.6	72.7	19.7	20.9	22.0	19.6	0.4	0.5	0.2	0.2
100 الأردن	1.05	1.05	3.9	2.9	75.8	66.9	19.4	20.7	79.8	83.0	2.0	1.9	6.5	8.4
101 الصين	1.21	1.18	1.7	1.6	48.1	37.6	29.7	34.5	35.9[j]	51.9	0.6[i,j]	0.4[i,j]	1,353.6[i,j]	1,393.1[i,j]
102 تركمانستان	1.05	1.05	2.8	2.3	68.4	48.4	21.6	24.5	45.9	49.0	1.1	1.2	5.2	6.2
103 تايلند	1.06	1.06	1.7	1.5	44.7	41.1	30.2	34.2	31.1	34.4	1.1	0.5	69.9	73.3
104 ملديف	1.06	1.06	2.9	1.7	79.2	43.6	18.8	24.6	27.7	42.3	1.5	1.3	0.3	0.4
105 سورينام	1.08	1.08	2.7	2.3	57.1	52.3	25.7	27.6	64.9	70.1	1.3	0.9	0.5	0.6
106 غابون	1.03	1.03	4.1	3.2	84.2	64.0	19.3	21.6	80.1	86.5	2.1	1.9	1.6	2.1
107 السلفادور	1.05	1.05	2.9	2.2	78.2	60.6	20.7	23.2	58.9	65.3	0.4	0.6	6.3	7.1
108 بوليفيا - دولة متعددة القوميات	1.05	1.05	4.1	3.2	78.1	66.9	20.0	21.7	61.8	67.2	1.9	1.6	10.2	13.4
108 منغوليا	1.03	1.03	2.2	2.5	63.9	46.8	21.8	25.4	57.1	69.5	1.1	1.5	2.8	3.5
110 دولة فلسطين	1.05	1.05	5.4	4.3	98.7	79.5	16.2	18.1	72.0	74.6	2.1	2.8	4.3	6.8
111 باراغواي	1.05	1.05	3.7	2.9	74.0	61.4	20.4	23.1	55.3	62.5	2.0	1.7	6.7	8.7
112 مصر	1.05	1.05	3.3	2.7	67.9	57.2	21.4	24.4	42.8	43.6	1.9	1.7	84.0	106.5
113 جمهورية مولدوفا	1.06	1.06	1.6	1.5	50.8	38.8	32.3	35.2	44.6	48.4	–1.7	–0.7	3.5	3.1
114 الفلبين	1.06	1.06	3.8	3.1	71.5	62.4	20.4	22.2	48.0	49.1	2.0	1.7	96.5	126.3
114 أوزبكستان	1.05	1.05	2.7	2.3	71.4	48.7	20.9	24.2	37.4	36.2	0.9	1.1	28.1	33.4
116 الجمهورية العربية السورية	1.05	1.05	3.6	2.8	77.7	65.2	19.1	21.1	51.9	56.5	2.9	1.7	21.1	27.9
117 ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	1.07	1.07	4.3	3.3	78.2	65.1	18.9	20.8	22.3	22.7	0.4	0.5	0.1	0.1
118 غيانا	1.05	1.05	2.5	2.2	66.7	55.8	23.0	23.8	28.7	28.4	0.4	0.2	0.8	0.8
119 بوتسوانا	1.03	1.03	3.4	2.6	69.5	56.7	20.0	22.9	53.2	62.3	1.3	1.1	2.1	2.3

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	السكان: المجموع[a] (بالملايين) 2012	2030	النمو السنوي (بالنسبة المئوية) 2000/2005	2010/2015[a,c]	المناطق الحضرية (بالنسبة المئوية من المجموع) 2000	2012	العمر الوسيط (بالسنوات) 2000	2010	نسبة الإعالة الإجمالية (لكل 100 شخص من الفئة العمرية 15-64) 2000	2012	معدل الخصوبة الكلي (عدد الولادات لكل امرأة) 2000	2012[a,c]	نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة[b] (نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة) 2000[d]	2012[c]
120 هندوراس	7.9	10.7	2.0	2.0	45.5	52.7	18.4	21.0	86.0	66.9	4.0	3.0	1.05	1.05
121 إندونيسيا	244.8	279.7	1.3	1.0	42.0	51.5	24.4	27.8	54.7	47.3	2.5	2.1	1.05	1.05
121 كيريباس	0.1	0.1	1.8	1.5	43.0	44.0	..	..	..	..	..	..	..	..
121 جنوب أفريقيا	50.7	54.7	1.3	0.5	56.9	62.4	22.9	24.9	59.6	52.9	2.9	2.4	1.03	1.03
124 فانواتو	0.3	0.4	2.6	2.4	21.7	25.2	18.9	20.6	81.3	70.0	4.4	3.8	1.07	1.07
125 قيرغيزستان	5.4	6.7	0.4	1.1	35.3	35.4	22.5	23.8	67.9	51.9	2.7	2.6	1.05	1.06
125 طاجيكستان	7.1	9.0	0.9	1.5	26.5	26.5	18.5	20.4	84.9	65.3	4.0	3.2	1.05	1.05
127 فييت نام	89.7	101.5	1.1	1.0	24.4	31.7	23.8	28.2	60.5	40.9	2.0	1.8	1.05	1.05
128 ناميبيا	2.4	3.0	1.9	1.7	32.4	39.0	19.5	21.2	77.6	64.8	4.0	3.1	1.03	1.03
129 نيكاراغوا	6.0	7.2	1.3	1.4	54.7	57.8	18.9	22.1	80.4	61.2	3.3	2.5	1.05	1.05
130 المغرب	32.6	37.5	1.1	1.0	53.3	57.4	22.6	26.3	62.0	49.2	2.7	2.2	1.06	1.06
131 العراق	33.7	55.3	2.7	3.1	67.8	66.4	18.0	18.3	89.5	84.3	5.3	4.6	1.07	1.07
132 الرأس الأخضر	0.5	0.6	1.6	0.9	53.4	63.4	18.5	22.8	88.9	55.8	3.7	2.3	1.03	1.03
133 غواتيمالا	15.1	22.7	2.5	2.5	45.1	50.2	17.7	18.9	92.4	82.4	4.8	3.9	1.05	1.05
134 تيمور - ليشتي	1.2	2.0	3.9	2.9	24.3	28.7	15.3	16.6	106.8	93.0	7.1	6.0	1.05	1.05
135 غانا	25.5	36.5	2.4	2.3	44.0	52.6	19.1	20.5	79.9	73.0	4.7	4.0	1.06	1.06
136 غينيا الإستوائية	0.7	1.1	3.1	2.7	38.8	39.6	19.5	20.3	85.9	72.0	5.8	5.0	1.03	1.03
136 الهند	1,258.4	1,523.5	1.6	1.3	27.7	31.6	22.7	25.1	63.8	53.8	3.1	2.6	1.08	1.08
138 كمبوديا	14.5	17.4	1.4	1.2	18.6	20.1	18.1	22.9	80.5	53.2	3.8	2.4	1.05	1.05
138 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	6.4	7.8	1.6	1.3	22.0	35.4	18.6	21.5	85.0	58.4	4.2	2.6	1.05	1.05
140 بوتان	0.8	0.9	2.9	1.5	25.4	36.4	19.4	24.6	79.2	49.7	3.7	2.3	1.04	1.04
141 سوازيلند	1.2	1.5	0.8	1.4	22.6	21.2	17.2	19.5	90.8	69.4	4.2	3.2	1.03	1.03
تنمية بشرية منخفضة														
142 الكونغو	4.2	6.2	2.4	2.2	58.7	64.1	18.9	19.6	82.7	79.3	4.9	4.5	1.03	1.03
143 جزر سليمان	0.6	0.8	2.8	2.5	15.8	20.9	18.8	19.9	80.6	74.1	4.7	4.1	1.09	1.09
144 سان تومي وبرينسيبي	0.2	0.2	1.6	2.0	53.4	63.4	17.8	19.3	88.3	75.8	4.6	3.5	1.03	1.03
145 كينيا	42.7	65.9	2.6	2.7	19.9	24.4	17.4	18.5	89.0	82.1	5.0	4.6	1.03	1.03
146 بنغلاديش	152.4	181.9	1.6	1.3	23.6	28.9	20.8	24.2	70.4	53.0	3.1	2.2	1.05	1.05
146 باكستان	180.0	234.4	1.9	1.8	33.1	36.5	19.0	21.7	82.8	63.4	4.5	3.2	1.05	1.05
148 أنغولا	20.2	30.8	3.4	2.7	49.0	60.0	16.1	16.6	100.5	93.9	6.8	5.2	1.03	1.03
149 ميانمار	48.7	54.3	0.6	0.8	27.2	33.2	24.7	28.2	55.2	43.0	2.4	2.0	1.03	1.03
150 الكاميرون	20.5	28.8	2.3	2.1	45.5	52.7	18.2	19.3	86.3	78.3	5.0	4.3	1.03	1.03
151 مدغشقر	21.9	35.3	3.0	2.8	27.1	33.2	17.4	18.2	93.8	83.7	5.5	4.5	1.03	1.02
152 جمهورية تنزانيا المتحدة	47.7	81.9	2.6	3.1	22.3	27.2	17.4	17.5	91.0	92.6	5.7	5.5	1.03	1.03
153 نيجيريا	166.6	257.8	2.5	2.5	42.4	50.3	18.1	18.5	86.4	86.1	5.9	5.5	1.06	1.06
154 السنغال	13.1	20.0	2.7	2.6	40.3	42.8	17.0	17.8	92.1	84.3	5.5	4.7	1.03	1.03
155 موريتانيا	3.6	5.2	2.8	2.2	40.0	41.7	18.4	19.8	83.0	73.1	5.2	4.4	1.05	1.05
156 بابوا غينيا الجديدة	7.2	10.2	2.5	2.2	13.2	12.5	19.6	20.4	74.7	70.3	4.5	3.8	1.08	1.08
157 نيبال	31.0	39.9	2.2	1.7	13.4	17.3	19.2	21.4	80.5	64.1	4.1	2.6	1.05	1.05
158 ليسوتو	2.2	2.6	1.0	1.0	20.0	28.3	18.6	20.3	84.1	69.1	4.1	3.1	1.03	1.03
159 توغو	6.3	8.7	2.4	2.0	32.9	38.5	18.0	19.7	86.4	73.6	5.1	3.9	1.02	1.02
160 اليمن	25.6	41.3	3.1	3.0	26.3	32.9	15.5	17.4	105.6	86.4	6.5	5.0	1.05	1.05
161 هايتي	10.3	12.5	1.6	1.3	35.6	54.8	19.1	21.5	79.2	65.5	4.3	3.2	1.05	1.05
161 أوغندا	35.6	59.8	3.2	3.1	12.1	16.0	15.6	15.7	106.0	103.1	6.9	6.0	1.03	1.03
163 زامبيا	13.9	24.5	2.3	3.0	34.8	39.6	17.1	16.7	93.2	99.0	6.1	6.3	1.03	1.03
164 جيبوتي	0.9	1.3	2.0	1.9	76.5	77.1	18.9	21.4	78.8	62.8	4.8	3.6	1.04	1.04
165 غامبيا	1.8	2.8	3.0	2.7	48.8	57.9	16.9	17.8	92.1	83.8	5.6	4.7	1.03	1.03
166 بنن	9.4	14.6	3.2	2.7	38.3	45.6	17.1	17.9	94.5	86.9	6.0	5.1	1.04	1.04
167 رواندا	11.3	17.6	2.6	2.9	13.8	19.4	16.9	18.7	92.4	84.2	5.8	5.3	1.01	1.01
168 كوت ديفوار	20.6	29.8	1.7	2.2	43.5	52.0	18.7	19.2	81.6	79.3	5.2	4.3	1.02	1.02
169 جزر القمر	0.8	1.2	2.7	2.5	28.1	28.1	18.5	18.9	79.2	82.8	5.3	4.8	1.05	1.05
170 ملاوي	15.9	28.2	2.7	3.2	14.6	15.8	17.0	16.9	95.6	96.3	6.1	6.0	1.03	1.03
171 السودان	35.0	50.8	2.3	2.4	32.5	33.3	18.6[k]	19.7[k]	83.7[k]	76.0[k]	5.5[k]	..	1.05[k]	1.05[k]
172 زمبابوي	13.0	17.6	0.1	2.2	33.8	39.1	18.2	19.3	82.3	71.6	3.9	3.1	1.02	1.02
173 إثيوبيا	86.5	118.5	2.5	2.1	14.7	17.2	17.0	18.7	95.7	77.3	6.1	3.9	1.03	1.03
174 ليبريا	4.2	6.5	2.2	2.6	44.3	48.5	17.9	18.2	85.9	86.0	5.8	5.1	1.06	1.06
175 أفغانستان	33.4	53.3	3.8	3.1	20.6	23.8	15.9	16.6	101.3	92.6	7.7	6.0	1.06	1.06
176 غينيا - بيساو	1.6	2.3	2.0	2.1	35.9	44.6	18.2	19.0	86.7	79.7	5.8	4.9	1.03	1.03
177 سيراليون	6.1	8.5	4.4	2.1	35.8	39.6	18.5	18.4	80.2	80.8	5.7	4.8	1.02	1.02
178 بوروندي	8.7	11.4	2.6	1.9	8.2	11.2	16.7	20.2	96.5	67.7	5.8	4.1	1.03	1.03
178 غينيا	10.5	15.9	1.6	2.5	31.0	35.9	17.7	18.3	90.7	85.0	6.0	5.1	1.06	1.06

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	السكان: المجموع[a] (بالملايين) 2012	2030	النمو السنوي (بالنسبة المئوية) 2000/2005	2010/2015[a,c]	المناطق الحضرية (بالنسبة المئوية من المجموع) 2000	2012	العمر الوسيط (بالسنوات) 2000	2010	نسبة الإعالة الإجمالية (لكل 100 شخص من الفئة العمرية 15-64) 2000	2012	معدل الخصوبة الكلي (عدد الولادات لكل امرأة) 2000	2012[a,c]	نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة[b] (نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة) 2000[d]	2012[c]
180 جمهورية أفريقيا الوسطى	4.6	6.4	1.6	2.0	37.6	39.3	18.7	19.4	85.1	78.0	5.4	4.5	1.03	1.03
181 إريتريا	5.6	8.4	4.0	2.9	17.6	21.8	17.1	19.0	89.7	78.9	5.4	4.3	1.03	1.03
182 مالي	16.3	26.8	3.1	3.0	28.1	35.6	16.3	16.3	98.8	97.3	6.8	6.2	1.05	1.05
183 بوركينا فاسو	17.5	29.1	2.9	3.0	17.8	27.4	16.5	17.1	95.3	90.5	6.3	5.8	1.05	1.05
184 تشاد	11.8	18.4	3.5	2.6	21.5	21.9	16.9	17.1	96.2	92.6	6.6	5.8	1.03	1.03
185 موزامبيق	24.5	35.9	2.6	2.2	29.1	31.4	17.9	17.8	88.8	89.1	5.7	4.8	1.03	1.03
186 جمهورية الكونغو الديمقراطية	69.6	106.0	2.9	2.6	29.3	34.8	16.0	16.7	102.6	94.0	6.9	5.5	1.03	1.03
186 النيجر	16.6	30.8	3.5	3.5	16.2	18.1	15.8	15.5	102.3	104.8	7.5	7.0	1.05	1.05
الأراضي أو البلدان الأخرى														
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	24.6	26.2	0.7	0.4	59.4	60.4	29.9	32.9	49.5	47.0	2.1	2.0	1.05	1.05
جزر مارشال	0.1	0.1	0.0	1.6	68.4	72.2	..	..	..	..	..	..	..	..
موناكو	0.0	0.0	0.1	0.0	100.0	100.0	..	..	..	..	..	..	..	..
ناورو	0.0	0.0	0.1	0.6	100.0	100.0	..	..	..	..	..	..	..	..
سان مارينو	0.0	0.0	2.3	0.6	93.4	94.1	..	..	..	..	..	..	..	..
الصومال	9.8	16.4	2.4	2.6	33.2	38.2	18.0	17.5	88.3	91.0	6.5	6.3	1.03	1.03
جنوب السودان	10.7	16.1	2.8[l]	3.2[l]	16.5	18.2	..	..	..	..	..	..	..	..
توفالو	0.0	0.0	0.6	0.2	46.0	51.0	..	..	..	..	..	..	..	..
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية														
تنمية بشرية مرتفعة جداً	1,134.3	1,216.9	0.7	0.5	77.0	81.2	36.8	39.3	49.1	50.3	1.6	1.8	1.05	1.06
تنمية بشرية مرتفعة	1,039.2	1,150.1	0.9	0.8	70.1	74.1	27.6	30.4	54.7	46.4	2.2	1.9	1.05	1.05
تنمية بشرية متوسطة	3,520.5	4,017.4	1.2	1.0	34.8	43.7	25.6	28.9	56.8	47.0	2.5	2.1	1.10	1.10
تنمية بشرية منخفضة	1,280.7	1,845.3	2.3	2.2	28.6	33.6	18.4	19.8	85.2	75.5	5.1	4.2	1.04	1.04
المناطق														
الدول العربية	357.3	480.8	2.2	2.0	53.2	57.2	20.6	23.3	72.3	59.7	3.9	3.0	1.05	1.05
شرق آسيا والمحيط الهادئ	1,991.4	2,135.3	0.8	0.6	36.7	49.7	28.1	32.3	50.8	40.9	2.0	1.8	1.14	1.12
أوروبا وآسيا الوسطى	481.6	491.3	0.0	0.2	63.2	64.8	32.9	34.9	49.5	43.4	1.6	1.7	1.06	1.06
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	597.7	696.0	1.3	1.1	75.3	79.3	24.4	27.5	60.3	52.1	2.6	2.2	1.05	1.05
جنوب آسيا	1,753.0	2,141.8	1.6	1.4	29.0	32.9	22.0	24.6	66.7	54.6	3.3	2.6	1.07	1.07
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	852.5	1,284.0	2.5	2.5	32.0	37.0	17.8	18.5	88.6	83.4	5.6	4.8	1.04	1.04
أقل البلدان نمواً	870.4[T]	1,256.8[T]	2.2[T]	2.2[T]	24.3[T]	28.9[T]	18.3[T]	19.7[T]	85.5[T]	75.5[T]	5.1[T]	4.1[T]	1.04[T]	1.04[T]
الدول الجزرية الصغيرة النامية	53.8	63.8	1.3	1.1	48.2	52.6	24.0	26.6	64.6	57.3	3.1	2.7	1.06	1.06
العالم	**7,052.1**[T]	**8,321.3**[T]	**1.2**[T]	**1.2**[T]	**46.7**[T]	**52.6**[T]	**26.7**[T]	**29.2**[T]	**59.0**[T]	**52.0**[T]	**2.7**[T]	**2.5**[T]	**1.07**[T]	**1.07**[T]

ملاحظات

a الإسقاطات بالاستناد إلى متغيّر الخصوبة المتوسطة.

b من المعروف عامةً والمثبت بالتجربة أن نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة هي 105 ذكور لكل 100 أنثى.

c البيانات هي متوسط القيم المتوقّعة للفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2015.

d البيانات هي متوسط التقديرات السنوية للفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2005.

e بما في ذلك جزر سفالبارد وجان ماين.

f بما في ذلك جزيرة كريسماس وجزر كوكوس (كيلنج) وجزيرة نورفولك.

g بما في ذلك جزر الكناري ومدينتا سبتة ومليلية.

h بما في ذلك كوسوفو.

i بما في ذلك تايوان والصين باستثناء منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة.

j باستثناء منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة.

k تعود التقديرات إلى السودان وحدها ولا تشمل جنوب السودان.

l حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات السكان من UNDESA (2012b).

T الحصيلة من مصدر البيانات الأساسي.

تعاريف

السكان: مجموع الأشخاص الذين يعيشون في بلد أو منطقة المسجّل حتى 1 تموز/يوليو 2012 .

معدّل النمو السنوي للسكان: متوسط النمو السنوي خلال الفترة المحدّدة.

سكان المناطق الحضرية: مجموع الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المصنفة بالمناطق الحضرية حسب المعايير المعتمدة في البلد أو المنطقة، المسجّل حتى 1 تموز/يوليو 2012 .

العمر الوسيط: العمر الذي يأتي حصيلة قسمة توزيع السكان على شريحتين متساويتين، بحيث يكون 50 في المائة من السكان فوق هذا العمر و50 في المائة دونه.

نسبة الإعالة الإجمالية: نسبة الأشخاص من الفئة العمرية 0-14 و65 سنة وما فوق من مجموع السكان من الفئة العمرية 15-64.

معدّل الخصوبة الكلي: عدد الأطفال الذين تنجبهم كل امرأة إذا عاشت حتى آخر سنوات الإنجاب وأنجبت في كل عمر أطفالاً حسب معدّل الخصوبة السائد لذلك العمر.

نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة: نسبة الولادات من الذكور إلى الولادات من الإناث.

مصادر البيانات الرئيسية

الأعمدة 1 و2 و13 و14: UNDESA (2012b).

الأعمدة 3 و4 ومن 7 إلى 12: UNDESA (2011).

العمودان 5 و6: UNDESA (2012a).

المناطق

الدول العربية (20 دولة):
الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن.

شرق آسيا والمحيط الهادئ (24 بلداً):
إندونيسيا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتايلند، وتوفالو، وتونغا، وتيمور- ليشتي، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وساموا، والصين، وفانواتو، والفلبين، وفيجي، وفييت نام، وكمبوديا، وكيريباس، وماليزيا، ومنغوليا، وميانمار، وناورو، وولايات ميكرونيزيا الموحدة.

أوروبا وآسيا الوسطى[1] (31 بلداً):
الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأرمينيا، وأستونيا، وألبانيا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيلاروس، وتركمانستان، وتركيا، والجبل الأسود، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وصربيا، وطاجيكستان، وقبرص، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكرواتيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (33 بلداً):
الأرجنتين، وإكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبربادوس، وبليز، وبنما، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، والسلفادور، وسورينام، وشيلي، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهايتي، وهندوراس.

جنوب آسيا (9 بلدان):
أفغانستان، وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان، وبنغلاديش، وبوتان، وسري لانكا، وملديف، ونيبال، والهند.

جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (46 بلداً):
إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، والرأس الأخضر، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسوازيلند، وسيراليون، وسيشيل، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبريا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا.

ملاحظة: البلدان المدرجة في مجاميع أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية حُدّدت وفق تصنيفات الأمم المتحدة المتوفرة على الموقع http://www.unohrlls.org/.

١. البلدان الاشتراكية السابقة في أوروبا وآسيا الوسطى التي شهدت تحوّلاً سياسياً واقتصادياً في الفترة 1991-1989 إضافةً إلى تركيا وقبرص ومالطة.

المراجع الإحصائية

ADB (Asian Development Bank). 2012. *Asian Development Outlook 2012: Confronting Rising Inequality in Asia.* www.adb.org/sites/default/files/pub/2012/ado2012.pdf. Accessed 30 April 2012.

Aguna, C., and M. Kovacevic 2011. "Uncertainty and Sensitivity Analysis of the Human Development Index." Human Development Research Paper 2010/11. UNDP–HDRO, New York. http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr2010/papers/HDRP_2010_47.pdf.

Alkire, S., A. Conconi, and J.M. Roche. 2012. "Multidimensional Poverty Index 2012: Brief Methodological Note and Results." University of Oxford, Department of International Development, Oxford Poverty and Human Development Initiative, Oxford, UK.

Alkire, S., J.M. Roche, M.E. Santos, and S. Seth. 2011. "Multidimensional Poverty Index 2011: Brief Methodological Note." University of Oxford, Department of International Development, Oxford Poverty and Human Development Initiative, Oxford, UK. www.ophi.org.uk/multidimensional-poverty-index-2011-brief-methodological-note/. Accessed 15 February 2012.

Alkire, S., and J. Foster. 2010. "Designing the Inequality-Adjusted Human Development Index (HDI)." Human Development Research Paper 2010/28. UNDP–HDRO, New York. http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr2010/papers/HDRP_2010_28.pdf.

Anand, S., and A. Sen. 2000. "The Income Component of the Human Development Index." *Journal of Human Development and Capabilities* 1(1): 83–106.

Athukorala, Prema-chandra. 2012. "Asian Trade Flows: Trends, Patterns and Prospects." *Japan and the World Economy* 24: 150–62.

Barro, R. J., and J. W. Lee. 2010. *A New Data Set of Educational Attainment in the World, 1950–2010.* Working Paper 15902. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research. www.nber.org/papers/w15902. Accessed 15 April 2012.

———**. 2011.** Dataset of educational attainment. www.barrolee.com. Accessed 15 April 2012.

CRED EM-DAT (Centre for Research on the Epidemiology of Disasters). 2012. The International Disaster Database. www.emdat.be. Accessed 30 March 2012.

ECLAC (Economic Commission for Latin America and the Caribbean). 2012. *Preliminary Overview of the Economies of Latin America and the Caribbean.* Santiago. www.eclac.org/cgi-bin/getProd.asp?xml=/publicaciones/xml/4/41974/P41974.xml&xsl=/. Accessed 30 April 2012.

Eurostat. 2012. "European Union Statistics on Income and Living Conditions (EUSILC)." Brussels. http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/microdata/eu_silc. Accessed 15 April 2012.

FAO (Food and Agriculture Organization). 2011. AQUASTAT database. www.fao.org/nr/water/aquastat/data. Accessed 15 April 2012.

———**. 2012.** Statistics Division Database. www.fao.org/corp/statistics/en/. Accessed 15 April 2012.

Gallup. 2012. Gallup World Poll database. https://worldview.gallup.com. Accessed 30 April 2012.

Høyland, B., K. Moene, and F. Willumsen. 2011. "The Tyranny of International Rankings." *Journal of Development Economics* 97(1): 1–14.

ICF Macro. 2012. Measure DHS (Demographic and Health Survey). www.measuredhs.com.

IEA (International Energy Agency). 2012. *World Energy Outlook 2011.* Paris. www.iea.org/weo/electricity.asp. Accessed 30 March 2012.

ILO (International Labour Organization). 2012. *Key Indicators of the Labour Market.* 7th edition. Geneva. www.ilo.org/empelm/what/WCMS_114240/lang--en/index.htm. Accessed 15 October 2012.

IMF (International Monetary Fund). 2012. World Economic Outlook database, October 2012. www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2012/01/weodata/index.aspx. Accessed 15 October 2012.

Inter-agency Group for Child Mortality Estimation. 2012. Database on child mortality. www.childinfo.org/mortality_igme.html. Accessed 15 October 2012.

IPU (Inter-Parliamentary Union). 2012. PARLINE database. www.ipu.org/wmn-e/classif.htm. Accessed 15 May 2012.

ITU (International Telecommunication Union). 2012. World Telecommunication/ICT Indicators database. www.itu.int/ITU-D/ict/statistics/. Accessed 15 October 2012.

IUCN (International Union for Conservation of Nature and Natural Resources). 2012. IUCN Red List of Threatened Species. Version 2011.2. www.iucnredlist.org. Accessed 15 April 2012.

LIS (Luxembourg Income Study). 2012. "Luxembourg Income Study Project." www.lisproject.org/techdoc.htm. Accessed 15 May 2012.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2010. Programme for International Student Assessment. www.oecd.org/edu/pisa/2009. Accessed 30 March 2012.

OECD-DAC (Organisation for Economic Co-operation and Development–Development Assistance Committee). 2012. Aid statistics database. www.oecd.org/dac/aidstatistics/. Accessed 15 October 2012.

SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute). 2012. SIPRI Military Expenditure Database. www.sipri.org. Accessed 30 March 2012.

UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). 2012. Statistics. http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx?sCS_referer=&sCS_ChosenLang=en. Accessed 1 May 2012.

UNDESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs). 2011. *World Population Prospects: The 2010 Revision.* New York. http://esa.un.org/unpd/wpp/index.htm. Accessed 15 April 2012.

———**. 2012a.** *World Urbanization Prospects: The 2011 Revision.* New York. http://esa.un.org/unpd/wup/index.htm. Accessed 30 April 2012.

———**. 2012b.** Population Division Database. Detailed Indicators. http://esa.un.org/undp/wpp/unpp/. Accessed 1 May 2012.

———**. 2012c.** *World Economic Situation and Prospects: Mid-2012 Update.* New York. www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/. Accessed 30 April 2012.

UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization) Institute for Statistics. 2012. Data Centre. http://stats.uis.unesco.org. Accessed 15 October 2012.

UNESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). 2012. "Summary of the Survey of Economic and Social Developments in Western Asia, 2011–2012." Beirut. www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/E_ESCWA_EDGD_12_1_e.pdf. Accessed 30 April 2012.

UNICEF (United Nations Children's Fund). 2012. *The State of the World's Children 2012.* New York. www.unicef.org/sowc2012/. Accessed 30 March 2012.

———**. Various years.** Multiple Indicator Cluster Surveys. New York. www.unicef.org/statistics/index_24302.html. Accessed 15 October 2012.

UNODC (United Nations Office on Drug and Crime). 2012. *2011 Global Study on Homicide: Trends, Contexts, Data.* www.unodc.org/documents/data-and-analysis/statistics/Homicide/Globa_study_on_homicide_2011_web.pdf. Accessed 30 May 2012.

UNSD (United Nations Statistics Division). 2012a. National Accounts Main Aggregate Database. http://unstats.un.org/unsd/snaama. Accessed 1 May 2012.

———**. 2012b.** International Merchandise Trade Statistics. Comtrade Database. http://comtrade.un.org/. Accessed 15 October 2012.

UN WTO (World Tourism Organization). 2012. Compendium of Tourism Statistics database. http://statistics.unwto.org/en/content/compendium-tourism-statistics. Accessed 30 April 2012.

WHO (World Health Organization). 2012a. *World Health Statistics 2011.* Geneva. www.who.int/gho/publications/world_health_statistics/EN_WHS2011_Full.pdf. Accessed 30 March 2012.

———**. 2012b.** Global Health Observatory. www.apps.who.int/ghodata. Accessed 30 March 2012.

———**. 2012c.** Mental Health. www.who.int/mental_health/en. Accessed 30 April 2012.

WHO (World Health Organization), UNICEF (United Nations Children's Fund), UNFPA (United Nations Population Fund) and World Bank. 2012. "Trends in Estimates of Maternal Mortality Ratio." www.childinfo.org/maternal_mortality_ratio.php. Accessed 15 May 2012.

WIPO (World Intellectual Property Organization). 2012. Intellectual Property Statistics. www.wipo.int/ipstats/en/. Accessed 22 March 2012.

World Bank. 2011. *Migration and Remittances Factbook.* 2nd Edition. Washington, DC. http://siteresources.worldbank.org/INTLAC/Resources/Factbook2011-Ebook.pdf. Accessed 15 April 2012.

———**. 2012a.** *World Development Indicators 2012.* Washington, DC. http://data.worldbank.org. Accessed 15 October 2012.

———**. 2012b.** International Income Distribution Database. [Not publicly available]. 15 April 2012.

———**. 2012c.** Correspondence on personal computers data. 15 April 2012.

ملحق فني:
ملاحظات توضيحية حول الإسقاطات

في هذا الملحق الفني عرض موجز لنموذجي الإسقاط المناقشين في الفصل 4.

نموذج Lutz and KC (2013) لحركة السكان والتعليم والتنمية البشرية

يستخدم نهج Lutz and KC (2013) في إسقاط الاتجاهات الديمغرافية حتى عام 2050. وينطلق من فرضية تأثّر معدلات النمو السكاني بتحسن نوعية التعليم وازدياد عدد المتعلمين. وتستخدم في هذا التقرير مجموعة من البيانات تغطي 120 بلداً، جرى تصنيف سكانها حسب العمر والجنس ومستوى التعليم.

وجرى وضع نهج Lutz and KC للنماذج السكانية لبلدان متعددة في السبعينات في المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية في النمسا، وهو معتمد في أوساط الباحثين في القضايا الفنية المتصلة بالسكان . والهدف من إجراء الإسقاط واضح، فانطلاقاً من عام مرجعي هو عام 2000 (السنة الأخيرة التي تتوفر عنها بيانات قابلة للمقارنة على المستوى الدولي بين معظم البلدان)، وبافتراض أن مستوى التعليم لا يتغير بعد عمر معيّن، يمكن استخلاص نسبة النساء من الفئة العمرية 54-50 اللواتي لم يتلقين أي تعليم نظامي في عام 2005 مباشرةً من نسبة النساء من الفئة العمرية 49-45 اللواتي لم يتلقين أيّ تعليم نظامي في عام 2000.

وباعتبار أن حجم المجموعة التي تنتمي إلى فئة عمرية واحدة لا يتغير إلا في حالتي الوفاة أو الهجرة، تبقى هذه النسب صحيحة ما لم ينتقل أحد من أفرادها إلى مرحلة التعليم الابتدائي بعد عمر 15 سنة، وما لم تتغير معدلات الوفيات أو الهجرة حسب المستوى التعليمي. فالعلاقة وثيقة بين مستوى التعليم ومعدلات الوفيات والخصوبة والهجرة، لذلك ينبغي تعديل النهج لأخذ ذلك في الحسبان. ويرتبط حجم المجموعة من الفئة العمرية نفسها بمستوى تعلم النساء في سن الحمل، فكلما ارتفع مستوى التعليم انخفض عدد الولادات، والعكس صحيح. وعند مواصلة الإسقاط على السنوات المقبلة، تطبق على المجموعات المصنفة حسب مستوى التعليم معدلاتُ البقاء على قيد الحياة المختلفة على أساس الأدبيات المتوفرة وعمليات وضع النماذج باستخدام بيانات سابقة.

واحتمال انتقال شخص ما من مستوى تعليمي معين إلى المستوى الأعلى الذي يليه مرتبط بالمستوى التعليمي للوالدين. غير أن آلية الوراثة في مجال التعليم ليس لها نموذج قائم بذاته في هذا الإطار. فالافتراضات المتعلقة بمعدلات الانتقال وكيفية تطورها في المستقبل تستخلص من كيفية تطور الأنظمة التعليمية في الماضي. ولأن هذه العملية الحسابية الموسّعة تعود جزئياً إلى آلية الوراثة، رغبة العديد من الأهل في أن يبلغ أولادهم مستوى تعليمياً لا يقل عن مستواهم، تأخذ عملية الإسقاط آلية الوراثة في الاعتبار، وإن لم تكن تشكل جزءاً من النموذج. ويحبذ اعتماد هذا النهج لأن البيانات المتعلقة بأنماط النمو الكلي في الأنظمة التعليمية، والتي تستند إليها الافتراضات المستقبلية، أكثر توفراً من البيانات المتعلقة بالإرث التعليمي.

ويمكن تلخيص الإجراءات المطبّقة في كل بلد على النحو التالي:

- توزيع السكان إلى فئات عمرية من خمس سنوات، حسب الجنس ومستوى التعليم، وذلك اعتباراً من سنة مرجعية هي عام 2000.
- الانتقال إلى الفئة العمرية التالية كل خمس سنوات.
- استخدام معدلات الوفيات الخاصة بكل المجموعات المصنفة حسب الفئة العمرية والجنس ومستوى التعليم، وفي كل فترة زمنية.
- استخدام معدلات الانتقال إلى المستوى التعليمي الأعلى الخاصة بكل فئة من العمر والجنس.
- إضافة صافي عدد المهاجرين من فئة العمر والجنس ومستوى التعليم إلى عدد السكان أو طرحه منه. وفي الإسقاطات المعروضة في هذا الإطار، تتناسب الافتراضات المتعلقة بالهجرة مع الافتراضات المستخدمة في الإسقاطات السكانية للأمم المتحدة، تضاف إليها افتراضات أخرى حول ملامح المهاجرين التعليمية. غير أن الافتراضات المتعلقة بالهجرة ليست ذات أهمية كبيرة، ولا سيما أن الأمم المتحدة تفترض انخفاضاً في حركة الهجرة مع مرور الوقت.
- استخدام معدلات الخصوبة الخاصة بكل مجموعة من الفئة العمرية والجنس ومستوى التعليم وفي كل فترة زمنية لتحديد حجم الفئة العمرية الجديدة 5-0.
- أخذ توزيع السكان الجديد حسب العمر والجنس والمستوى التعليمي في الاعتبار وتكرار الخطوات السابقة لفترة السنوات الخمس التالية.

والهدف من الإسقاط هو إنتاج مجموعة من البيانات حول السكان وتوزيعهم ضمن فئات عمرية تفصل بينها خمس سنوات (اعتباراً من الفئة العمرية 20-15 وحتى 100 سنة وأكثر)، وحسب الجنس، وتصنيفهم ضمن أربعة مستويات تعليمية، وذلك لمدة 50 سنة موزعة على فترات زمنية من خمس سنوات، اعتبارًا من عام 2000 (السنة المرجعية) وحتى 2050.

نموذج Pardee Center for International Futures (2013) لمستقبل التنمية البشرية وسيناريوهات السياسات

يستخدم في هذا التقرير نموذج المستقبلات الدولية لإسقاطات التنمية البشرية الطويلة الأجل بالاستناد إلى قضايا متفاعلة تؤثر على طبيعة السياسات كالدخل والصحة والتعليم والفقر الجنس والتغير الاجتماعي (عدم الاستقرار والمخاطر) والاستدامة البيئية. ولمزيد من المعلومات حول إعداد النموذج، انظر

الموقع الإلكتروني لـ Pardee Center for International Futures (2013) وكلية كوربل في جامعة دنفر على العنوان: www.ifs.du.edu/introduction.

ونموذج المستقبلات الدولية هو عبارة عن نظام عالمي لوضع نماذج متكاملة وطويلة الأجل وواسعة. ويتضمن هذا النظام نماذج فرعية لمجموعة من 183 بلداً من مختلف أنحاء العالم، تتناول السكان، والاقتصاد، والتعليم، والصحة، والطاقة، والزراعة، والمجتمع والسياسة، والبنى الأساسية، والتكنولوجيا، والبيئة.

وقد استخدم النموذج في تقرير التنمية البشرية لعام 2011 لإسقاط سيناريوهات بيئية طويلة الأجل وتقييم أثرها على التنمية البشرية. ومن أبرز خصائصه في تحليل التنمية البشرية:

- دالة إنتاجية تحدد معايير الإنتاجية في أربعة مجالات رئيسية: الموارد البشرية، ورأس المال الاجتماعي، ورأس المال المادي، والمعرفة.
- نموذج سكاني يتضمن 22 مجموعة من العمر نفسه والجنس نفسه في تركيبة تبّين التغيرات في معدلات الخصوبة، مع نموذج مفصّل حول الصحة لحساب معدلات الوفيات (والإصابة بالأمراض) في 13 فئة.
- نموذج اقتصادي يسعى إلى تحقيق التوازن بين ستة قطاعات. ولا يفترض تحقيق توازن بالمعنى الدقيق في جميع السنوات، بل يستخدم الموجودات كمخزون احتياطي، ويعطي إشارات لتغير الأسعار، لكي يبلغ النموذج نقطة التوازن مع الوقت.
- نموذج تعليمي للتعليم النظامي في المراحل الابتدائية والثانوية (يفصل بين المرحلة الثانوية الأولى والمرحلة الثانوية الثانية) والجامعية.
- نموذج صحي يستند إلى مشروع عبء المرض العالمي لمنظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالأسباب الرئيسية للوفاة والإعاقة، وإلى نهج تقييم المخاطر المقارن فيما يتعلّق بالمخاطر النسبية، للدلالة على أبرز العوامل التي تؤثر على الصحة كسوء التغذية والبدانة والتدخين.
- نموذج اجتماعي سياسي للسياسة المالية العامة من خلال عدد من المتغيرات المتعلقة بالحكم والإدارة كالضرائب والإنفاق، مع حساب مستويات الفساد وتقييم أنواع أنظمة الحكم.

وتتوفر أيضاً نماذج للسياسات الدولية (تركز على التجارة، والاستثمار الأجنبي، والتحويلات الحكومية الدولية، وتقدم التكنولوجيا) والبنى الأساسية (تركز على مستوى الوصول إلى نظم البنى الأساسية الرئيسية) والبيئة (تركز على استخدام الموارد كالمياه والأراضي، وإنتاج الكربون). أما نموذجا الزراعة والطاقة فهما عبارة عن أنظمة متوازنة جزئياً وديناميا تحدد شكل القطاع المالي في النموذج الاقتصادي.

ويحدد الإسقاط إجراءات صارمة في السياسة العامة لكنها منطقية، تهدف إلى وضع سيناريو للمسار أو للتقدم السريع يلحظ تدخلات في 12 مجموعة من المبادرات السياسية (جدول الملحق 1) ويحلل أثرها على توقعات سيناريو الحالة المرجعية. وكلفة عدم التدخل أو عدم التحرك هي الفارق بين نواتج السيناريوهين. ويستند تحديد عبارة "صارمة لكن منطقية" إلى تحليل

جدول الملحق 1

اثنتا عشرة مجموعة من مجالات التدخل في السياسة العامة للتحليل المقارن

المجالات المحلية الأولية	المجالات الدولية الأولية
1. حركة السكان معدلات الخصوبة معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة	**7. رأس المال الاجتماعي وإدارة الحكم** احتمال وقوع نزاع داخلي إيرادات الحكومة والفساد الديمقراطية والشمول
2. الادخار والاستثمار معدلات الادخار والاستثمار	**8. التجارة** العراقيل التجارية تحسين التصدير
3. التحويلات المحلية التحويلات إلى الأسر ذات المهارات المتدنية	**9. الاستثمار الأجنبي** الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقات الحوافظ المالية
4. رأس المال البشري الأهداف التعليمية والإنفاق على التعليم الأهداف المتعلقة بالإنفاق على الصحة وبعوامل محددة تهدد الصحة	**10. التحويلات إلى الأسر** التحويلات
5. البنى الأساسية الوصول إلى البنى الأساسية	**11. التحويلات الحكومية الدولية** المساعدة الخارجية التحويلات الوافدة من المؤسسات المالية الدولية
6. رأس المال المعرفي البحث والتطوير	**12. التكنولوجيا** تحسين مستوى التكنولوجيا

المصدر: بتصرف من Pardee Center for International Futures (2013).

Pardee Center for International Futures (2013) لأنماط التقدم البشري المحتمل، وإلى دالات تشمل عدة قطاعات، تربط المتغيرة المستهدفة بمستوى التنمية وتستخدم الدالة نفسها أو عدداً من الانحرافات عن المعيار المحدّد ذات القيمة العليا.

سيناريو الحالة المرجعية

يفترض سيناريو الحالة المرجعية استمرار الأنماط الماضية (بما في ذلك السياسات الإنمائية المعتمدة في العقود الأخيرة). والديناميات المعقدة التي يتضمنها النموذج، والتي تتضمن مجموعة كبيرة من العلاقات غير الخطية، توفر بنية يمكن أن تؤدي إلى أنماط مستقبلية غير خطية تختلف كثيراً عن المسارات التاريخية.

سيناريو التقدم السريع

في سيناريو المسار أو التقدم السريع، يفترض ازدياد الموارد وتحسّن السياسات كثيراً بالمقارنة مع سيناريو الحالة المرجعية. ويتضمن جدول الملحق 2 عدداً من الخيارات والأهداف (المنطقية وإن كانت تقدّمية) التي تتناسب مع حجم التدخلات في مجالات عدة كالحد من الفقر وتطوير البنى الأساسية وإصلاح أنظمة الحكم والإدارة. وترتبط التغييرات بالوضع الأصلي في كل بلد حسب سيناريو الحالة المرجعية، لذلك تؤخذ في الحسبان الحالة التي ينطلق منها كل بلد والأنماط الوطنية المختلفة.

جدول الملحق 2

أهداف للتدخلات المختلفة الأحجام في إطار سيناريو الحالة المرجعية

مجال السياسة	خلال 10 سنوات	خلال 20 سنة	خلال 30 سنة	خلال 40 سنة
على المستوى العالمي				
الحد من الفقر	• مضاعفة الإقراض من المؤسسات المالية الدولية • زيادة المساعدات الخارجية التي تقدمها البلدان النامية بنسبة لا تقل عن 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي	• زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 30 في المائة زيادة تدفقات استثمار الحافظة بنسبة 50 في المائة • زيادة الإنفاق على البحث والتطوير بنسبة 20 في المائة • ارتفاع معدلات الهجرة بنسبة 50 في المائة		
البنى الأساسية[a]		• تخفيض نسبة سكان الأرياف الذين يبعد مكان إقامتهم مسافة تزيد عن 2 كلم عن أقرب طريق سالكة في كل الفصول إلى النصف أو إلى أقل من 10 في المائة (النسبة الدنيا) • حصول الجميع إلى الكهرباء • إلغاء استعمال الوقود الصلب كوقود أساسي للتدفئة والطهو في المنازل	• تحسين البنى الأساسية بنسبة 20 في المائة • حصول الجميع على مصدر محسن للمياه والصرف الصحي (بعد أن تحسنت المعدلات ذات الصلة بنسبة 50 في المائة بين عامي 1990 و 2015) • حصول الجميع على هواتف نقالة وخدمات الإنترنت بالحزمة العريضة	• ارتفاع إنتاج الطاقة المتجددة بنسبة 50 في المائة
أنظمة الحكم والإدارة[b]	• الحد من الفساد وزيادة الفعالية في أنظمة الحكم وتحسن نوعية التنظيم على المستوى العالمي بما يسجل انحرافاً معيارياً واحداً فوق القيم القياسية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل بلد • ارتفاع قيمة مقاييس الديمقراطية وتمكين المرأة بما يسجل انحرافاً معيارياً واحداً فوق القيم القياسية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل بلد	• خفض احتمال وقوع نزاعات داخلية إلى الصفر • تحسين إيرادات الحكومة بنسبة 10 في المائة (ما يعادل 3 نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي		
على المستويين الإقليمي والمحلي[c]	• في البلدان النامية: زيادة الإنفاق على الصحة بنسبة 20 في المائة، وتحسن فعالية الحكومة بنسبة 20 في المائة وفقاً لمقاييس البنك الدولي، وزيادة الحرية الاقتصادية بنسبة 20 في المائة بمقياس معهد فرايزر، ونمو الإنتاجية القائمة على التكنولوجيا بنسبة 2 في المائة	• انخفاض الفساد بنسبة 30 في المائة وفقاً لمقاييس هيئة الشفافية الدولية		

a. تشمل النقل، والطاقة، والمياه والصرف الصحي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والأهداف الشاملة هي مجموعة من الأهداف المعيارية (على غرار غايات الأهداف الإنمائية للألفية) ويمكن أن تشكل 97.5 في المائة من الأهداف العالمية في حال حققتها جميع البلدان.

b. تشمل أنظمة الحكم والإدارة ثلاثة أبعاد هي الأمن، والقدرة، والدمج. ويتضمن البعد الأمني مقياسين هما احتمال وقوع نزاعات داخلية وضعف مناعة البلد إزاء النزاعات. والمقصود بالبعد المتعلق بالقدرة قدرة الحكومة على تعبئة الإيرادات (حتى 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) واستخدامها بكفاءة (ولا سيما الحد من الفساد). أما الدمج فيقصد به ديمقراطية المؤسسات بالإضافة إلى الدمج بمعناه الأوسع على أساس دليل تمكين المرأة في تقرير التنمية البشرية.

c. الأهداف المحددة على المستوى الإقليمي مذكورة في مركز Pardeee Center for International Futures (2013).

مرتبة البلدان ودليل التنمية البشرية في عام 2012، وتغيّر الترتيب بين عامي 2011 و2012

الاتحاد الروسي	55	
إثيوبيا	173	-1
أذربيجان	82	-1
الأرجنتين	45	-1
الأردن	100	
أرمينيا	87	-1
إريتريا	181	1
إسبانيا	23	
أستراليا	2	
أستونيا	33	1
إسرائيل	16	
أفغانستان	175	
إكوادور	89	
ألبانيا	70	-1
ألمانيا	5	
الإمارات العربية المتحدة	41	-1
أنتيغوا وبربودا	67	-1
أندورا	33	-1
إندونيسيا	121	3
أنغولا	148	
أوروغواي	51	
أوزبكستان	114	1
أوغندا	161	
أوكرانيا	78	
إيران – الجمهورية الإسلامية	76	-2
آيرلندا	7	
آيسلندا	13	
إيطاليا	25	
بابوا غينيا الجديدة	156	
باراغواي	111	-2
باكستان	146	
بالاو	52	2
البحرين	48	
البرازيل	85	
بربادوس	38	
البرتغال	43	-3
بروني دار السلام	30	
بلجيكا	17	
بلغاريا	57	
بليز	96	
بنغلاديش	146	1
بنما	59	1
بنن	166	
بوتان	140	1
بوتسوانا	119	-1
بوركينا فاسو	183	
بوروندي	178	-1
البوسنة والهرسك	81	-1
بولندا	39	
بوليفيا – دولة متعددة القوميات	108	
بيرو	77	-1
بيلاروس	50	1
تايلند	103	1
تركمانستان	102	
تركيا	90	
ترينيداد وتوباغو	67	-1
تشاد	184	
توغو	159	1
تونس	94	
تونغا	95	
تيمور – ليشتي	134	
جامايكا	85	-2
الجبل الأسود	52	-2
الجزائر	93	-1
جزر البهاما	49	
جزر القمر	169	-1
جزر سليمان	143	
جمهورية أفريقيا الوسطى	180	-1
الجمهورية التشيكية	28	
جمهورية تنزانيا المتحدة	152	1
الجمهورية الدومينيكية	96	2
الجمهورية العربية السورية	116	
جمهورية الكونغو الديمقراطية	186	
جمهورية كوريا	12	
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	138	
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	78	-2
جمهورية مولدوفا	113	
جنوب أفريقيا	121	1
جورجيا	72	3
جيبوتي	164	
الدانمرك	15	
دومينيكا	72	
الرأس الأخضر	132	-1
رواندا	167	
رومانيا	56	-1
زامبيا	163	
زمبابوي	172	1
ساموا	96	
سان تومي وبرينسيبي	144	
سانت فنسنت وجزر غرينادين	83	-2
سانت كيتس ونيفس	72	-1
سانت لوسيا	88	
سري لانكا	92	
السلفادور	107	-1
سلوفاكيا	35	
سلوفينيا	21	
سنغافورة	18	
السنغال	154	-2
سوازيلند	141	-1
السودان	171	-1
سورينام	105	
السويد	7	
سويسرا	9	
سيراليون	177	2
سيشيل	46	
شيلي	40	
صربيا	64	
الصين	101	
طاجيكستان	125	1
العراق	131	1
عُمان	84	-1
غابون	106	
غامبيا	165	
غانا	135	
غرينادا	63	-1
غواتيمالا	133	
غيانا	118	1
غينيا	178	-1
غينيا – بيساو	176	
غينيا الإستوائية	136	
فانواتو	124	-2
فرنسا	20	
الفلبين	114	
دولة فلسطين	110	1
فنزويلا – الجمهورية البوليفارية	71	-1
فنلندا	21	
فيجي	96	2
فييت نام	127	
قبرص	31	
قطر	36	
قيرغيزستان	125	
كازاخستان	69	-1
الكاميرون	150	
كرواتيا	47	-1
كمبوديا	138	
كندا	11	-1
كوبا	59	
كوت ديفوار	168	1
كوستاريكا	62	
كولومبيا	91	
الكونغو	142	
الكويت	54	-1
كيريباس	121	
كينيا	145	
لاتفيا	44	1
لبنان	72	
لكسمبرغ	26	
ليبريا	174	
ليبيا	64	23
ليتوانيا	41	2
ليختنشتاين	24	
ليسوتو	158	1
مالطة	32	1
مالي	182	-1
ماليزيا	64	1
مدغشقر	151	
مصر	112	
المغرب	130	
المكسيك	61	
ملاوي	170	1
ملديف	104	-1
المملكة العربية السعودية	57	
المملكة المتحدة	26	
منغوليا	108	2
موريتانيا	155	
موريشيوس	80	-1
موزامبيق	185	
ميانمار	149	
ميكرونيزيا – الولايات الموحدة	117	
ناميبيا	128	
النرويج	1	
النمسا	18	
نيبال	157	
النيجر	186	1
نيجيريا	153	1
نيكاراغوا	129	
نيوزيلندا	6	
هايتي	161	1
الهند	136	
هندوراس	120	
هنغاريا	37	
هولندا	4	
هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	13	1
الولايات المتحدة الأمريكية	3	-1
اليابان	10	
اليمن	160	-2
اليونان	29	

ملاحظة: تشير القيمة السلبية أو الإيجابية في العمود الأيسر إلى تغيّر مواقع البلدان صعودًا أو هبوطًا في الفترة الزمنية من 2011 إلى 2012 وقد حدد هذا التغيّر استناداً إلى بيانات محسوبة باستخدام منهجية موحّدة، ويشير الفراغ إلى عدم حدوث أي تغيّر.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
One United Nations Plaza
New York, NY 10017

www.undp.org

USD 30
ISBN 978-92-1-126340-4

يشهد القرن الحادي والعشرون تحوّلاً جذريّاً في العلاقات العالمية، بفعل نهوض سريع لقوى جديدة في العالم النامي. فالصين حلّت مكان اليابان لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، منتشلة بذلك مئات الملايين من الفقر، والهند تعيد رسم مستقبلها، فعززت الابتكار في تنظيم المشاريع والسياسات الاجتماعية، والبرازيل ترفع مستويات المعيشة فيها بتوسيع علاقاتها الدولية وبوضع برامج لمكافحة الفقر تقتدي بها بلدان أخرى.

ولكنّ نهضة الجنوب لم تقتصر على هذه البلدان، فإندونيسيا، وتركيا، وتايلند، وجنوب أفريقيا، والمكسيك، وغيرها من البلدان النامية أصبحت تتصدّر مواقع ريادية على الساحة العالمية. ويُظهر تقرير التنمية البشرية لعام 2013 أنّ أكثر من أربعين بلدًا من البلدان النامية أحرزت تقدّماً يفوق التوقعات في العقود الماضية، وخاصّة في الأعوام العشرة الأخيرة، في مختلف أبعاد التنمية البشرية.

وكلّ بلد من تلك المجموعة يتميّز بتاريخ خاصّ، وقد اختار مساراً خاصًا في التنمية. ولكنّ تلك البلدان تلتقي على خصائص مهمّة وتواجه تحديات كثيرة مشتركة، وتصل بينها علاقات ترابط وتكامل. وشعوب العالم النامي، التي تتبادل الأفكار عبر قنوات الاتصال الجديدة، ترفع الصوت مطالبة بمزيد من المساءلة للحكومات والمنظمات الدوليّة.

ويتناول تقرير التنمية البشرية لعام 2013 أسباب نهضة الجنوب ونتائجها، ويحدد السياسات المنبثقة من هذا الواقع الجديد والتي قد تساهم في دفع التقدّم في العالم على مدى العقود المقبلة. ويتضمن التقرير دعوة إلى تحسين مستوى تمثيل الجنوب في نظم الحكم الدولية، ويسلط الضوء على مصادر جديدة للتمويل في الجنوب تدعم تأمين السلع العامّة الأساسيّة. ويحتوي التقرير على تحليل ورؤية جديدة، ويقدّم اقتراحات واضحة لإصلاح السياسات العامة، ويرسم مسارًا يمكن أن يساعد الشعوب في مختلف المناطق، على الاشتراك في مواجهة تحدّيات التنمية البشرية بطرق عادلة وفعالة . .

«في محتوى هذا التقرير ما يجدّد مفهومنا للتنمية في العالم، وما يظهر العبر التي يمكن استقاؤها من تجارب بلدان كثيرة من الجنوب حققت تقدّمًا سريعاً في التنمية.»
— هلن كلارك، التمهيد

«نهج التنمية البشرية هو خطوة مهمة نحو الإحاطة بأوجه الرخاء والحرمان في الحياة البشرية على الرغم من صعوبة هذا العمل، ونحو تقدير أهمية التفكير والحوار، والمساهمة في تحقيق العدل والإنصاف في العالم.»
— عن أمارتيا سين، الفصل الأول

«ليست الأفكار الجيدة حكراً على أحد، ولهذا السبب ستستمر نيويورك في التعلم من أفضل الممارسات في المدن والبلدان الأخرى.»
— عن عمدة نيويورك، مايكل بلومبيرغ، الفصل الثالث

«بمجرد استعراض المسارات المتنوّعة التي نجحت بها البلدان النامية، يتبيّن أنها تضع في متناول جميع البلدان والمناطق مخزونًا لا متناهيًا من الخيارات على صعيد السياسة العامة.»
— خالد مالك، المقدّمة